مركز دراسات الوحدة العربية

الدولة التسلطيّة في المشرق العربي المعاصر

دراسة بنائية مقارنة

الدكتور خلدون حسن النقيب

الدولة التسلطية
في المشرق العربي المعاصر

مركز دراسات الوحدة العربية

الدولة التسلطيّة في المشرق العربي المعاصر

دراسة بنائية مقارنة

الدكتور خلدون حسن النقيب

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى: بيروت، أيار/مايو ١٩٩١
الطبعة الثانية: بيروت، شباط/فبراير ١٩٩٦

المُحتويَات

القسم الثاني
التنظيمات الاجتماعية للدولة التسلطية

القسم الثالث

التسلطية والمجتمع الجماهيري

إلى القارئ الكريم

لقد كانت أزمة الخليج لسنة ١٩٩٠، ومن ثم حرب الخليج بأحداثها المأسوية الرهيبة شديدة الصلة بالظاهرة التسلطية (موضوع هذا الكتاب). وإنها لتبعة تاريخية على من يتصدى لمحاولة فهم المجتمع العربي المعاصر وتفسيره، أن يحلّل تحليلاً موضوعياً هذه الصلة، ودرجة تأثيرها في مخرجات (Outcomes) الفعل السياسي العربي بمستوياته المختلفة.

وقد حالت هذه الحرب دون وصولي الى أوراقي ومراجعي في الكويت، مما منعني من استكمال توثيق الفصول الخمسة الاخيرة بشكلٍ مرضٍ. وآمل ان اتمكن من ذلك في طبعة قادمة.

هذا الكتاب لم يكتب دفعة واحدة، وانما جاء بعد طول بحث وتقصٍّ، ولذلك فقد ظهرت بعض فصول منه على مر السنين بأشكال مختلفة. بعضها نُشر في دوريات بشكل مختصر، وبعضها ألقي بشكل محاضرات، وبعضها الآخر قدم كأوراق الى مؤتمرات في فترات متباعدة. وأشير بخاصة الى ما نشر:

- الفصول **الأول والثاني والثالث**: نشرت موجزة في مجلة **الفكر العربي المعاصر** (بيروت، خريف ١٩٨٣) بعنوان «الأصول الاجتماعية للدولة التسلطية في المشرق العربي».
- الفصل **الرابع**: نشر في مجلة **العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت، خريف ١٩٨٠) تحت العنوان نفسه: «مدخل الى رواق الهزيمة».
- الفصلان **السابع والثامن**: نشرا ضمن الحلقة النقاشية للمعهد العربي للتخطيط

(الكويت) وصدرت عن دار طلاس (دمشق، سنة ١٩٨٨)، بعنوان «المجتمع الجماهيري ومستقبل التنمية في المشرق العربي».

فإلى هؤلاء الناشرين، والى كل من ساهم بالنقاش والتعليق على فصول الكتاب في الندوات والمؤتمرات اتوجه بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل. ولكن المؤلف وحده مسؤول عما ورد في هذا الكتاب من تفسيرات وآراء.

خلدون حسن النقيب

القاهرة في ١٠/٣/١٩٩١

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٧ ـ ٢	التوسّع في التعليم في بعض البلدان العربية (١٩٦٤ ـ ١٩٨٥)	٢٦٢
٧ ـ ٣	خريجو المعاهد العليا والجامعات في بلدان المشرق العربي	٢٦٣
٧ ـ ٤	أعداد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم الثلاث في الوطن العربي (١٩٧٠ ـ ١٩٨٣)	٢٦٤
٧ ـ ٥	تقدير تطور سكان الحضر والعواصم في مصر والعراق وسوريا (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥)	٢٦٥
٧ ـ ٦	العاملون حسب أقسام النشاط (القطاع) الاقتصادي في بلدان المشرق العربي (١٩٧٤ ـ ١٩٨٥) (نسب مئوية)	٢٦٧
٧ ـ ٧	العاملون حسب أقسام المهن الرئيسية في بلدان المشرق العربي (نسب مئوية)	٢٦٩
٧ ـ ٨	الناتج المحلي الاجمالي، حسب القطاع الاقتصادي في بعض الدول الصناعية (نسب مئوية)	٢٧٤
٧ ـ ٩	تقديرات حجم الطبقات الوسطى في المشرق العربي (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣)	٢٧٧
٧ ـ ١٠	تقديرات حجم الفئات الطبقية الحضرية في العراق (١٩٧٧)	٢٧٨
٨ ـ ١	حجم الاقتصاد الموازي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي على أساس معدّل الطلب على العملة للسنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ (بلدان مختارة)	٢٩٤
٨ ـ ٢	نسبة الأموال المهرّبة إلى الخارج إلى إجمالي الديون الخارجية الطويلة والمتوسطة الأجل، للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ (دول مختارة)	٢٩٦

مُقَـدِّمَة في المصْطَلحَاتِ وَالمفَاهِيم

«الـدولة ليست شرعيـة أو غير شرعيـة بحد ذاتهـا، ولا يمكن استنتـاجهـا من أي شيء آخر، وإنما من الحياة الذاتية للارادة التي أعطيت لها القوة والقوة التي أخذتهـا بنفسها» .

كارل ياسيرز

الإنسـان في العصر الحديث (١٩٣١).

يسود قدر غير قليل من اللبس والغموض معظم المصطلحات والمفاهيم في علم الاجتماع السياسي وعلوم السياسة عموماً. وقد يرجع سبب هذه الظاهرة إلى حقيقة أن أغلب هذه المصطلحات تدخل في اللغة اليومية التي يستعملها عامة الناس، أو عامة المثقفين على الأقل. ولذلك تهمل المعاني الدقيقة والخصائص المميزة لهذه المصطلحات والمفاهيم، فتظهر وكأنها مترادفات أو ذات معانٍ متشابهة، وكأن بإمكاننا أن نستبدل الواحدة بالأخرى دون ضرر كبير، وهذا غير صحيح. خذ مثلاً الطريقة التي نستعمل فيها مصطلحات من نوع الاستبدادية والدكتاتورية والأوتقراطية والشمولية والتسلطية... إلخ، أو الأسلوب الذي نتناول فيه مفاهيم من نوع القوة والسلطة والدولة والحكومة، وهي توضح لك ما نعني.

وقد يتحمل العلماء الاجتماعيون أنفسهم مسؤولية هذا اللبس والغموض الذي لحق بالمصطلحات والمفاهيم التي يستعملونها في بحوثهم، عندما يضيفون ظلالاً من المعاني الذاتية (Idiosyncracies) فيحمّلونها ما لا تحتمل. ومن ثم يبدأ الجدال والنقاش حول هذه المعاني الذاتية. ويزداد الأمر سوءاً عندما ينحتون مصطلحات ومفاهيم فرعية، فتضيع ملامح المصطلح التي استقرت في الاستعمال، وتقلّ قيمة المفهوم وقدرته التفسيرية. والمصطلحات والمفاهيم مارة الذكر خير مثال على ما نقول. وهنا يتوجب على القارىء أن يغوص في أعماق أدبيات الموضوع الموزعة في الكتب والدوريات كثيرة، حتى يستطيع أن يخرج بتصوّر وفهم دقيقين للمصطلح بعد بحث وعناء بيرين.

ولهذا السبب وجدت أنه لزاماً عليّ أن أحدد بالقدر الممكن من الدقة معاني لمصطلحات والمفاهيم المركزية المستعملة في هذا الكتاب، متوخياً التعريفات التي

استقرت نسبياً في الاستعمال، تاركاً الأمور الخلافية حول هذه المصطلحات والمفاهيم إلى الهوامش، لمن يريد أن يتوسع في هذا الموضوع ويتعمق في تفاصيله.

ـ ١ ـ

يعتبر مصطلح **القوة الاجتماعية** (Social Power) المصطلح المركزي لكل علوم السياسة، ويستعمل للدلالة على مقدرة شخص أو مجموعة من الأشخاص على تحوير سلوك الآخرين وتعديله لتحقيق نتائج مقصودة أو متوقعة، حتى ولو كان ذلك خلافاً لرغبتهم أو رغم مقاومتهم(١). ومن خصائص علاقات القوة (التي تقوم في مختلف مجالات الحياة كعملية اجتماعية ديناميةٍ): (أ) الاتساع إذا كان عدد الأشخاص المطلوب تعديل سلوكهم كبيراً، (ب) والشمول إذا كان الشخص المالك للقوة يملك بدائل أو أفعالاً كثيرة لتعديل سلوك الآخرين، (ج) والتعمق إذا كان المالك للقوة يغلو في تعديل سلوك الآخرين دون أن يفقد انصياعهم لرغبته أو مجاراتهم له(٢).

وللقوة الاجتماعية مصاحباتها (Concomitants) **كالنفوذ** (Influence) **والجاه** (Prestige) **والامتياز** (Privilege). ومن المفكرين من يعتبر النفوذ نوعاً من القوة غير المقصودة بحد ذاتها، بينما يعتبر القوة هي النفوذ المقصود والمطلوب(٣). أمّا مصادر القوة الاجتماعية فهي: (أ) القوة المستمدة من التنظيم الاجتماعي (القوة المنظمة) كما البيروقراطية المركزية للحكومات أو الأحزاب السياسية، (ب) والقوة المستمدة من الكثرة العددية كما في نقابات العمال والحركات الاجتماعية، (ج) والقوة المستمدة من ملكية الموارد المادية كما في الثروة وامتلاك رأس المال(٤).

---

(١) هذا التعريف يمثّل القاسم المشترك بين معظم تعريفات القوة الاجتماعية وهي كثيرة، وهذا التعريف مستمد أساساً من ماكس فيبر وبرتراند رسل، انظر:

Dennis Hume Wrong, *Power: Its Forms, Bases and Uses,* Key Concepts in the Social Sciences (Oxford: Blackwell, 1979), pp. 2 - 5 and 21 - 22, and Steven Lukes, *Power: A Radical View* (London:Macmillan, 1983).

وبشكل موازٍ لهذا التعريف، فإن قوة الطبقة الاجتماعية هي مقدرتها على تحقيق مصالحها الطبقية الخاصة، حسب بولانتزاس:

Nicos Poulantzas, *Political Power and Social Classes* (London: Verso, 1978), pp. 104 - 114.

(٢) Bertrand de Jouvenel, «Authority: The Efficient Imperative,» in: Carl Joachim Friedrich, ed., *Authority,* Nomos; 1 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958), p. 160.

(٣) Robert Bierstedt: «Power and Social Class,» in: Anthony Leeds, ed., *Social Structure, Social Stratification and Mobility,* Monograph; 8 (Washington, D.C.: Pan American Union, 1967), pp. 77 - 91, and *Power and Progress: Essays on Sociological Theory* (New York: McGraw-Hill, 1974).

(٤) يمكن تحليل مصادر القوة وتوزيعها بين القوى والطبقات الاجتماعية من عدة زوايا. أنظر كعينة لهذه التحليلات، من الناحية التنظيمية: Wrong, *Power: Its Forms, Bases and Uses,* chaps. 6 - 7.

ـ ٢ ـ

أما أشكال القوة الاجتماعية فهي: (أ) **القهر** (Force) أو القوة الجبرية التي يمكن أن تكون نفسية أو مادية ـ عنيفة أو غير عنيفة، (ب) **الهيمنة** (Dominance) عن طريق التلاعب (Manipulation) بالأشخاص أو الموارد أو عن طريق الإقناع (Persuasion)، (ج) والسلطة (Authority) وهي القوة التي تتخذ شكل إصدار الأوامر والنواهي (Commands) بحيث تنجح في جعل الآخرين يلتزمون بها. ويمكن أن تكون السلطة شرعية (متفق عليها) بالعرف أو القانون. وفي أحوال أخرى يمكن أن تكون السلطة (أي القوة على اصدار الأوامر والنواهي) غير شرعية وإنما قسرية (Coercive)، أو مفروضة (Induced) بالإغراء، والإغواء، أو شخصية كما في سلطة الأب أو الخبير، طالما بقيت **ممأسسة**، أي ضمن الترتيبات الاجتماعية المتصلة بالقيم والمعايير السائدة. (انظر شكل رقم (أ)). إن علاقات القوة بشكل السلطة هي علاقة الحاكم بالمحكوم، ولذلك تجسد الدولة السلطة في المجتمع[٥]. وعلاقات الحاكم بالمحكوم يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة أيضاً.

ـ ٣ ـ

إذا حكم الشعب نفسه بنفسه من خلال اختيار ممثليه بالانتخاب المباشر وكانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم مقيدة بشرعة أو عقد يسمى الدستور، أطلقنا على هذا الحكم صفة **الديمقراطية**، وفيما عدا ذلك تصبح كل أشكال العلاقة بين الحاكم والمحكوم في السياق التاريخي استبدادية[٦].

(أ) فيستعمل مصطلح **الأوتقراطية** أو الحكم الفردي للدلالة على نظام حكم ليس

= ومن حيث ملكية الموارد، انظر:
Gabrial Kolko, *Wealth and Power in America: An Analysis of Social Class and Income Distribution* (New York: Praeger, 1962), and Göran Therborn, «What Does the Ruling Class do When it Rules? Some Reflections on Different Approaches to the Study of Power in Society,» in: Anthony Giddens and David Held, eds., *Classes, Power and Conflict: Classical and Contemporary Debates,* (London: Macmillan; Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982), pp. 226 - 248.

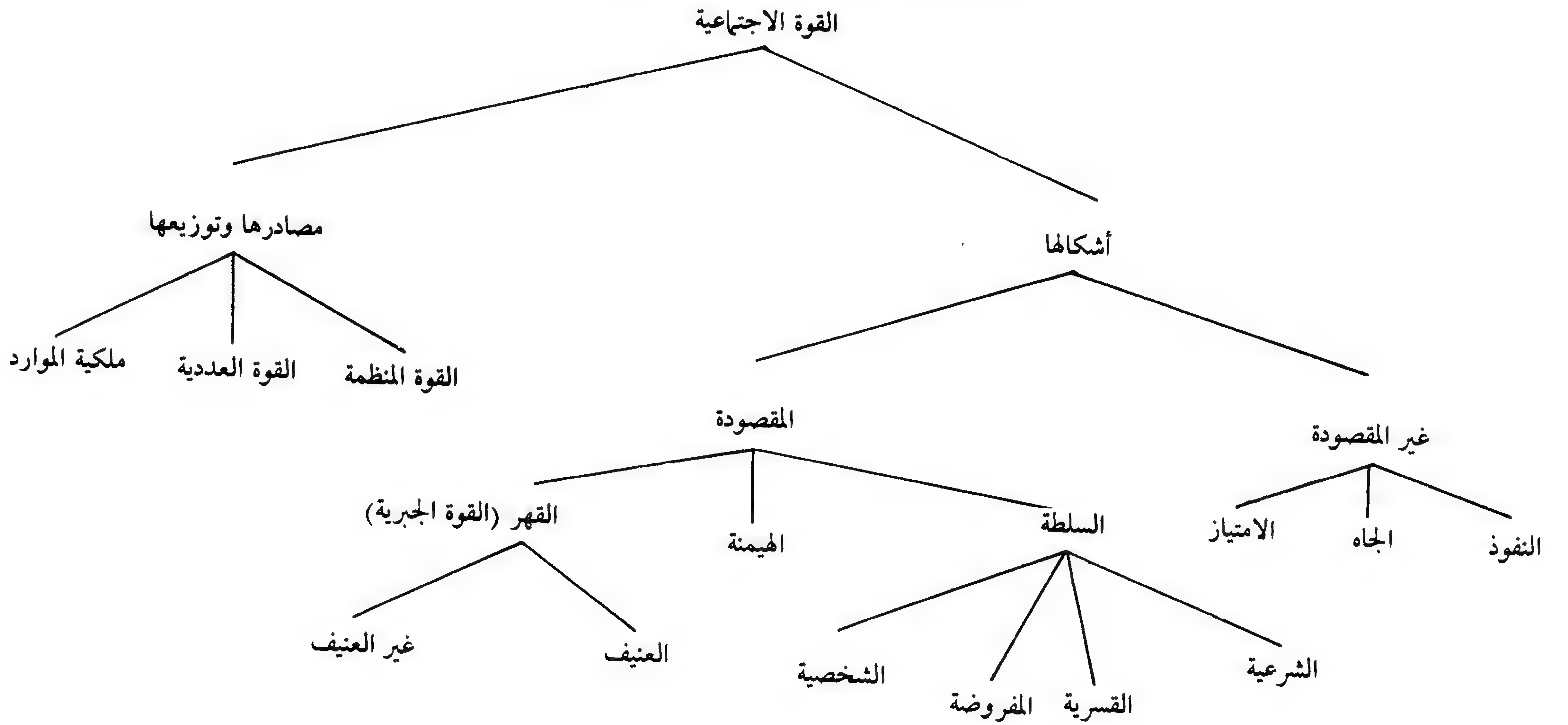
من حيث الحركات الاجتماعية كمصدر من مصادر القوة، انظر:

Mayer N. Zald and John D. McCarthy, eds., *The Dynamics of Social Movements* (Cambridge Mass.: Winthrop Publishers, 1979).

(٥) Roderick Martin, *The Sociology of Power* (London:Routledge and Kegan Paul, 1977); Robert Nozick, *Anarchy, State and Utopia* (New York: Basic Books, 1974), pp. 88 146, and Robert Morrison Mac-Iver, *The Modern State* (Oxford: Clarendon Press, 1926).

(٦) زهدي يكن، **القانون الدستوري والنظم السياسية** (بيروت: دار يكن للنشر، ١٩٨٢).

شكل رقم (أ)
القوة الاجتماعية : مصادرها وأشكالها



لسلطة الحاكم فيه حدود ولا تفرض عليها قيود. والحكم الأوتقراطي إذا كان وراثياً فهو ملكي، وإذا كان غير وراثي فهو دكتاتوري أو طغياني (Tyranny) (الطاغوت)[7].

(ب) ويستعمل مصطلح **الاستبدادية** لوصف درجة تسلط الحاكم. فإذا كان الحاكم لا يلتزم بقانون، وإنما قوله وفعله هما بمثابة القانون فهو نظام حكم **استبدادي**. أما إذا كان هناك قانون يلتزم به الحاكم ولكنه يحتكر سلطة التعديل والتغيير في القانون فهو اذن **حكم مطلق**[8]. أما إذا قيدت سلطة الحاكم بقانون أساسي فهو حكم **دستوري** (ملكياً كان أم جمهورياً).

(ج) وقد لا يكون الحكم الاستبدادي فردياً وإنما حكم جماعة قليلة كما في حكم **الأرستقراطية** أو في طغيان القلة من التجار فهو اذن حكم **الأوليغاركي**. وقد يكون حكم القلة بشكل الحركة السياسية أو الحزب السياسي، وهذا يكون حكم **النخبة السياسية**، ولا يمنع طغيان القلة من ظهور مستبد فرد طالما كانت هي مصدر سلطته ووسيلته في إدامة الحكم[9].

(د) وقد يكون الحكم الاستبدادي مبنياً على تسيّد الدولة البيروقراطية على المجتمع من خلال توسيع قدرتها على تنسيق البنى التحتية (Coordinate the Infrastructures) بحيث تخترق المجتمع المدني بالكامل وتجعله امتداداً لسلطتها، وتحقق بذلك الاحتكار

---

(7) انظر المواد التالية: «استبداد»، «اوتقراطية»، و«دكتاتورية»، في: **معجم العلوم الاجتماعية**، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، تصدير ومراجعة ابراهيم مدكور (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥).

(8) حول الاستبداد والحكم المطلق، وأنظمة الحكم عموماً، يعتبر كتاب ساباين مرجعاً أساسياً بالرغم من قدمه (صدرت الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧). انظر: جورج هولند ساباين، **تطور الفكر السياسي**، ترجمة جلال العروسي وراشد البراوي وعلي ابراهيم السيد، ٥ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩ - ١٩٧١). ولمعالجة حديثة متعمقة لدولة الحكم المطلق، انظر:

Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: New Left Books, 1974).

(9) المدرسة الميكيافيللية، أي الكتّاب الذين ينطلقون من ميكيافيللي يعتبرون حكم القلة هو الحكم الذي تحتمه ضرورات الصراع السياسي مهما كان نوع النظام. أنظر على سبيل المثال بعض الكتابات المعاصرة:

Robert Michels, *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy,* translated by Eden and Cedar Paul (New York: Dover Publications, 1959), and Gaetans Mosca, *The Ruling Class* (New York: McGraw-Hill, 1939).

حظ كذلك، أن حكم القلة هو الحكم الأمثل عند أفلاطون، الذي يعتبر من أوائل الفلاسفة الذين صنفوا أنظمة الحكم. فقد صنف الحكم من حيث عدد الحكام إلى: الملكية وتشويهها الطغيان، حكم الارستقراطية (القلة) وتشويهها حكم الأوليغاركي، والديمقراطية وهي من نوع واحد لأنها مشوهة بحد ذاتها، إذ نها حكم الرعاع. أنظر:

Karl Popper, «The Open Society and Its Enemies Revisited,» *Economist* (23 April 1988) pp. 25 - 28.

الفعّال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع. وهذا هو **الحكم التسلطي**، وهو مدار الحديث ومحور البحث في هذا الكتاب. الحكم التسلطي هو ظاهرة حديثة خاصة بالقرن العشرين ولا يمكن فهمه إلّا بفهم معنى مصطلح الدولة التي تجسده، أي انه يتصل بالدولة وترتيباتها المؤسسية (أي علاقتها بالمجتمع)، وليس بالحاكم فقط من حيث إساءته استعمال سلطاته[١٠].

— ٤ —

تجسد **الدولة** السلطة في المجتمع كما ذكرنا وهي أساساً علاقات القوة المبنية على اصدار **الأوامر** (Commands) والقدرة على إلزام المحكومين بإطاعة الأوامر والنواهي.

ويمكن تعريف الدولة إما مؤسسياً، أي من حيث كونها شبكة من المؤسسات المخصصة للحكم، أو وظيفياً، أي من حيث الوظائف التي تؤديها مؤسسات الدولة. ويمكن الجمع بين التعريفين على أساس أن جميع الدول لا بد أن تشتمل على أربعة عناصر:

(أ) شبكة متمايزة من المؤسسات والكوادر كالحكومة (السلطة التنفيذية)، والبرلمان (السلطة التشريعية إن وجد)، القضاء (السلطة القضائية)، أجهزة الحكم المحلي، أدوات القهر والعنف (الجيش والشرطة)... إلخ[١١].

(ب) مركز للسلطة بحيث تشعّ العلاقات السياسية منه إلى خارجه،

(ج) منطقة محددة أو اقليم يمارس فيه هذا المركز سلطته،

(د) ويمارس كذلك احتكاراً على اشتراع القوانين الملزمة وسنّها، ويستند إلى احتكار استعمال وسائل العنف المادي (مبدأ السيادة)[١٢].

— ٥ —

معظم **أشكال الدول التقليدية** التاريخية الرئيسية **كالسلطانية والاقطاعية** تمارس سلطاتها بأحد أشكال الاستبداد مارة الذكر. أما **الدولة البيروقراطية** الحديثة فتمارس

---

(١٠) Amos Perlmutter, *Modern Authoritarianism: A Comparative Institutional Analysis* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981).

(١١) Ralph Miliband, *The State in Capitalist Society* (London:Weidenfeld and Nicolson, 1969), pp. 49 - 55.

(١٢) Michael Mann, «The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results,» *European Journal of Sociology,* vol. 25, no. 2 (1984), pp. 187 - 188.

سلطاتها ليس من خلال أشكال الاستبداد التقليـدية فحسب، وإنمـا من خلال قـدرتها على اختراق المجتمع المدني ودون الرجوع إليـه (أي باستقـلالية نسبيـة عنه). ونقصـد باختراق المجتمع المدني: هيمنة الدولة المركـزية المـطبّقة عـلى جميع مستـويات التـنظيم الاجتـماعي ومختلف الجماعـات والقوى الاجتـماعية، من خـلال سنّ واشتراع اللوائـح والقوانين وتطبيقها على أنحاء البلاد جميعها. والدولة التسلطية هي شكل، أو ربما أعلى أشكال، الاستبداد في بيئة الدولة البيروقراطية الحديثة[١٣]. فالدولـة البيروقـراطية يمكن أن تكون مقيدة بحكم دستـوري ديمقراطي كـما هو الحـال في الغرب الـرأسمالي، بينـما الدولة التسلطية البيروقراطية تفتقر إلى هذه القيود والضوابط، وتنجح بالتـالي في تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة. ولتوضيح هذه المسألـة انظر إلى الشكـل التالي المستمد من مايكل مان[١٤]:

شكل رقم (ب)

مـدى القـوة الاستبداديـة التنسيـقيـة

مدى القوى الاستبدادية التقليدية	عـالٍ	منخفـض
عـالٍ	الدولـة التسلطيـة	الدولـة السلطانيـة
منخفض	الدولـة البيروقراطية	الدولة الإقطاعيـة

— ٦ —

فالدولة السلطانية التي سادت في العالم الإسلامي منذ الحكم المملوكي واتخـذت شكلها الكامل في الدولة العثمانيـة كانت تمـارس سلطتها الاستبـدادية بـدرجة عـالية، ولكن قـدرتهـا عـلى تنسيق البنى التحتيـة كـانت منخفضـة (الاستبـداد بشكـل الحكم المـطلق، أعلاه)[١٥]. والـدولة الاقـطاعية التي سـادت في الفـترة نفسهـا كـانت قـوتها

(١٣) لدراسة ميدانية توضح تـطور الدولـة التسلطية المعـاصرة، أنظر: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والـدولة في الخليـج والجزيـرة العربيـة: من منظور مختلف**، مشروع استشراف مستقبـل الوطن العـربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(١٤) S. N. Eisenstadt, «Comparative Analysis of the State in Historical Context,» in: Ali Kazancigil, ed., *The State in Global Perspective* (Aldershot Hants, Eng.: Gower; Paris: UNESCO, 1984), pp. 20 - 54.

(١٥) حول الدولة السلطانية من منـظور مقارن، انـظر: خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمـع العربي: بعض الفـروض البحثية،» **المستقبـل العربي**، السنـة ٨، العـدد ٧٩ (أيلول/سبتمـبر ١٩٨٥)، ص ٣٥ ـ ٤١. وانظر أيضاً معالجة العروي للدولة السلطانيـة، في: عبد الله العـروي، **مفهوم الـدولة**، ط ٢ (الـدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣)، ص ٨.

الاستبدادية منخفضة وكذلك قوتها التنسيقية، وهذا سبب آخر يدعم رأي سمير أمين في أن الدولة الاقطاعية شكل غير مكتمل من الدولة الخراجية (الإسلامية)، وعندما اتجه شكلها إلى الاكتمال اتجه أسلوب الحكم فيها نحو الحكم المطلق[١٦]. أما الدولة البيروقراطية التي ولدت في أعقاب الثورة الفرنسية، وتمخضت عنها اضطرابات القرن التاسع عشر ونسميها عادة **بالدولة الليبرالية**، فقد كافحت جموع السكان بشكل مستميت لتقييد سلطتها بالدساتير والقوانين، مما حد كثيراً من ممارسة سلطاتها الاستبدادية، ولكن التسلط الناشىء من قدرتها على التنسيق البيروقراطي للبنى التحتية للمجتمع الحديث كانت عالية[١٧]. والدولة التسلطية، وهي كما ذكرنا ظاهرة خاصة بالقرن العشرين والشكل المكتمل للدولة البيروقراطية الحديثة، التي انتشرت انتشاراً كبيراً بعد الحرب العالمية الثانية في دول العالم الثالث بعد مرحلة انحسار الاستعمار، فقد امتلكت ناصية الاستبداد من مصدريه التقليدي والحديث، وهو ما نطلق عليه الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع (وسيرد تفصيله في فصول الكتاب).

— ٧ —

إذن، فالأصل التاريخي للدولة التسلطية هو الدولة البيروقراطية الحديثة التي ولدت في مطلع القرن الماضي في خضمّ **الحقبة الرومانسية** (التي أعقبت عصر التنوير) بفرعيها السياسي (في فرنسا) والفكري ـ الايديولوجي (في ألمانيا)[١٨]، وبشكل متزامن مع تفجّر نمط الإنتاج الرأسمالي في ظل الثورة الصناعية الأولى[١٩]. هذه المؤثرات تحتاج إلى مزيد من التوضيح، لأنها تمثّل افتراضات مهمة بني عليها تفسيرنا الخاص لقيام الدولة التسلطية في القرن العشرين.

---

(١٦) سمير أمين، **الطبقة والأمة في التاريخ والمرحلة الامبريالية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ٤٥.

(١٧) وهي القدرة المستمدة من هيمنة البيروقراطية المركزية للدولة على الاقتصاد، أي ظاهرة بقرطة الاقتصاد والمجتمع، انظر:

Theodore J. Lowi, *The End of Liberalism: The Second Republic of the United States* (New York; London: W.W. Norton, 1979), and William A. Niskanen, *Bureaucracy: Servant or Master? Lessons from America,* Hobart Paperback (London:Institute of Economic Affairs, 1973).

(١٨) اتبعت في هذا التحليل والمقاطع التي تعقبه فهم لوفجوي للرومانسية:

Arthur O. Lovejoy: «The Meaning of Romanticism of the Historian of Ideas,» in: Franklin L. Baumer, ed., *Intellectual Movements in Modern European History,* Main Themes in European History (New York: Macmillan, 1965) pp. 85 - 102, and *Essays in the History of Ideas* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1948).

(١٩) Eric J. Hobsbawn: *The Age of Revolution, 1789 - 1848,* The World Histories of Civilization (New York: Mentor Book; Clevland: World Pub. Co., 1962), and *The Age of Capital, 1848 - 1875,* (New York: Mentor Book, 1979).

فقد كان للابتكارات التنظيمية التي تمخضت عنها الثورة الفرنسية الفضل في ظهور الدولة البيروقراطية المركزية (بأجهزتها وجيشها وشرطتها ورجال دينها) التي قلبت رأساً على عقب الأسس التي كانت تقوم عليها مؤسسات الحكم المطلق. وكان من شأن هذه الابتكارات التنظيمية أن تدخلت الدولة بشكل لم يسبق له مثيل في حياة الشعب، فأدخلت بالتالي عنصر **الراديكالية** (أي الجذرية في تصور المسائل الاجتماعية) **والشعبوية** (Populist)، أي تعبئة السكان للمساهمة في العملية السياسية تحت تأثير الايديولوجيا الشعبية[٢٠]. وقد سيطرت الروح والعقلية القومية (أي التميّز القومي) على هذه الايديولوجيا الشعبية. من هذه العناصر الثلاثة مجتمعة شهدنا ميلاد الدولة ـ القومية (Nation- State) التي، حسب تعبير ماركس، كنست كل رموز العصور الوسطى البالية، وهيّأت التربة لظهور الدولة الحديثة، وزرعت بذرة انهيار إمبراطوريات الحكم المطلق اللاقومية التي كانت تشتمل على قوميات وإثنيات عدة[٢١].

ولكن المدرسة الألمانية في الحقبة الرومانسية هي التي أعطت التبرير والشرعية للدولة البيروقراطية الحديثة التي سمّيناها الدولة ـ القومية (أو القطرية إذا كانت تمثل كلاً أو جزءاً من أمة واحدة ذات سيادة على إقليم معيّن). وهذا التبرير مستمد من الأفكار الرئيسية الثلاث التي قادت جميع الحركات الرومانسية الألمانية وهي: **العضوية (Das Ganze)**[٢٢]، **والدينامية (Streben)**، **والتميز (Eigentulichkeit)**. ومع أن هذه الأفكار استعيرت من ميدان الأدب والفن وكانت موجهة الى الفرد الأديب والفنان، إلا أنها عندما وسعت لتشمل المجتمع والسياسة، أي تحولت إلى أفكار سياسية، اتخذت معاني جديدة. فأصبحت العضوية (بدلاً من أن تعني انتماء الفنان إلى مجتمعه) تعني كلية الدولة (الكلّ The Whole) وأسبقيتها على المواطن الفرد، وما المواطن إلا جزء من كل تجسده الدولة وتربطه بها رباطاً عضوياً. وأصبحت الدينامية (بدلاً من كونها المثال

---

(٢٠) Theda Skocpol, *State and Social Revolutions* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1981), pp. 196 - 205, and George Rudé, *Ideology and Popular Protest* (New York: Pantheon Books, 1980).

(٢١) حول ميلاد الدولة ـ القومية، أنظر:

Charles Tilly, ed., *Formation of the Nation States in Western Europe* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1975), and Leonard Tivey, ed., *The Nation - State: The Formation of Modern Politics* (Oxford: Martin Robertson, 1981).

(٢٢) يمتلك هذا المصطلح شعبية غريبة، بالإضافة إلى أهميته الاستثنائية في المدرسة الرومانسية وخاصة في حالة تشبيه الأشياء بالكائن العضوي (الكل Whole) مقابل الكائن الجامد المادي. وقد تسرّب هذا المعنى إلى علم الاجتماع من خلال كتابات سبنسر ودوركايم وتوينز وكولي. أنظر:

Raymond Williams, *Culture and Society, 1780 - 1950* (London: Penguin, 1975), pp. 256 - 257.

البطولي الرومـانسي للفرد) تعني الانـدفاع بـلا حدود المتمثـل بالإرادة التي غـدت عند نيتشـه (صاحب هـذا الإنجيل الجـديد) الإرادة نحـو القـوة (Wille Zur Macht)[٢٣]. وعندما اختلطت الفكرة الأولى (العضوية) بالفكرة الثانية (الدينامية) تولّد تصور جديد للفرد من حيث كونه أحد أعضاء الكل (Das Ganze) (أي الدولة)، فيوجّه انـدفاعـه وأفعاله من خلالها بحيث تصبح الدولة التجسيد الحي للإرادة نحو القوة التي لا تعرف الحدود (Without a Terminus). (وكأن الدولة تأخذ دور البطل الرومـانسي الذي لا يرتوي ولا يهدأ)[٢٤].

— ٨ —

أمّـا التميّز فبـدلاً من إعطائـه المعنى الأصلي للتـمايز، أي الاختـلاف في الأفـراد والمدارس الفكرية والقدرات والمؤسسـات، فقد تحـول في ميدان الفكـر والسياسـة إلى التميّـز في الأجنـاس (Races) وفي الأمم. وهكـذا فبـدلاً من أن تضمحـل وتضعف القومية الحيوانية اللاواعية تحت تأثير عقلانية **عصر التنوير**، اكتسبت حيـاة جديـدة في ظل الحقبة الرومانسية بشكل الروح القومية المؤدلجة (ذات ايديولـوجية)، وتعني تفـوّق الأجنـاس والأمم بعضها عـلى بعض بشكل عنصري طبيعي[٢٥]. وهنـا يجب أن نحذر الخلط بين القومية التي صاحبت ظهور الدولة البيروقراطية الحديثة (الـدولة ـ القـومية) والتفجر الرأسمالي، والأفكار التي نطلق عليها بالعربية العصبية القَبَلية (تابعين في ذلك ابن خلدون)، والتي يمكن أن تكون مقابل (Ethnocentrism, Ethnicity, Nativity). فهـذه القوميـة التي ظهرت في القـرن التاسـع عشر إزاء الخلفية التي ذكـرنـاهـا، والتي سرعـان ما ستمتـد إلى الدول الأخـرى بـدءاً من ميسـولـونجي اليـونـان (١٨٢٠) إلى

---

(٢٣) أو النـزوع الشبقي للقوة (Lust for Power). إننـا مدينـون لبلوم في الكشف عن التأثـير المستمـر لنيتشه على العلوم الاجتماعية، من خلال تأثّـر كل من فيـبر وفرويـد به إلى درجـة كبيرة مـع اختلاف تـوجهاتهم النظرية. أنـظر: Allan Bloom, *The Closing of the American Mind* (New York: Simon and Schuster, 1987).

(٢٤) Lovejoy, «The Meaning of Romanticism for the Historian of Ideas,» p. 99.

(٢٥) وقد ظهرت عقيدة التفوق العنصري الأوروبي في هذه الفترة بشكل متزامن مع التوسـع الاستعماري ـ الامبريالي ـ ونجد امتداداتها بوضوح في الفاشية والنازية، أما القول إن تأثر هذه العقيدة العنصرية بـالحركـات الرومانسية قد أدى إلى ظهور الحركة الفاشية، فهذا موضع خلاف. أنظر:

R.D.O. Butler, *The Roots of National Socialism, 1783 - 1933* (London: [n. pb.], 1941); Leo Spitzer, «Geistesgeshichtevs: History of Ideas as Applied to Hitlerism,» *Journal of the History of Ideas* (April 1944), pp. 191 - 203; A. James Gregor, *The Fascist Persuasion in Radical Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974), and Noël O'Sullivan, *Fascism* (London:J.M. Dent and Sons, 1983), pp. 172 - 182.

ميسلون الشام (١٩٢٠)[٢٦]، تتميز بثلاثة ملامح غير موجودة في القومية ـ القَبلية غير المؤدلجة (أو العصبية القبلية)[٢٧]:

(أ) ان هناك أمّة محددة وذات شخصية خاصة متميزة.

(ب) ان مصالح هذه الأمة وقيمها لها الأسبقية على كل القيم والمصالح الأخرى.

(ج) ان هذه الأمة لا بد أن تكون مستقلة قدر المستطاع ولها السيادة السياسية على موطنها.

وهذه القومية التي صاحبت ظهور الدولة ـ القومية ستصطبغ بالعنصرين المميزين للثورة الفرنسية (والثورات التي أعقبتها) وهما الراديكالية والشعبوية ذواتا الطابع الجماهيري (Mass Phenomenon)، وستدخل كمولد دينامي للصراع السياسي على نطاق العالم منذ ذلك الحين حتى يومنا هذا[٢٨]. ولذلك فإنها ستتخذ أشكالاً مختلفة في العالم الأول عنها في العالمين الثاني والثالث اللذين ظهرا إلى المسرح السياسي بعد الحرب العالمية الأولى.

ـ ٩ ـ

إننا لا نستطيع أن نرصد هنا مسيرة الدولة البيروقراطية في أوروبا منذ ذلك الحين حتى الوقت الحاضر، وهو أمر لا يعنينا إلا بقدر ما يوضّح ظاهرة الدولة التسلطية.

---

(٢٦) لقد جسدت حركة التمرد اليونانية التي بدأت عام ١٨٢١ من أجل الاستقلال جميع عناصر الحركة القومية: الرومانسية، الشعبوية، الراديكالية، وكانت بداية تمزق الدولة العثمانية. وقد خلد لورد بايرون، حامل لواء الرومانسية الأوروبية، ميسولونجي بالموت فيها عام ١٨٢٤، كما خلد الرسام دي لاكروا مذبحة العثمانيين لليونانيين في جزيرة كيوس في العام الذي سبقه، فألهبا مشاعر جماهير أوروبا.

Carl L. Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game* (London:I.B. Tauris; Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984), pp. 46 - 56.

أما موقعة ميسلون التي حدثت في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠، فكانت محاولة مأساوية لقلة من الوطنيين السوريين العرب، حاولت منع الجيوش الفرنسية من دخول دمشق في عهدها الفيصلي. انظر: يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي** (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ١٩٦ ـ ٢٠٤.

(٢٧) يركّز هذا التعريف على الخصائص المميزة للفكر القومي الحديث بشكل أفضل من التعريفات السائدة في هذا الميدان، أنظر:

John Breuilly, *Nationalism and the State* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press; Manchester University Press, 1985), pp. 3 - 18.

(٢٨) Roy Porter and Mikuláš Teich, eds., *Revolution in History* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1986), and Milorad M. Drachkovitch, ed., *The Revolutionary Internationals, 1864 - 1943,* Hoover Institution Publications (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1966).

المهم في الأمر هو أن أغلب دول أوروبا الغربية نجحت عبر ثورات وحركات تمرد ونضال طويل في تقييد الدول البيروقراطية الحديثة بالدساتير والقوانين، فكان ميلاد الدولة الليبرالية الدستورية ـ البرلمانية، كما وصلت الينا في الربع الأول من القرن العشرين[٢٩]. وقد قامت **الدولة الليبرالية** على أسس ثلاثة معروفة: فصل السلطات، رقابة المجتمع على الدولة، خضوع الدولة نفسها للقوانين التي تسنّها (بالرغم من أن الاقتراع المباشر لكافة فئات الشعب (Universal Suffrage) لم يتحقق إلا في فترة متأخرة)[٣٠]، بحيث أصبحت ممارسة السلطة في هذه الدولة هجيمونية (Hegemonic) بالتعبير الغرامشي (أي بالرضا الطوعي للمحكومين على اعتبار أن الطبقة الحاكمة تمثل مصالح الأمة).

ولكن الدولة كانت تكتسب طوال الوقت ومن خلال الاصلاحات الليبرالية المزيد من القوة الاستبدادية المستمدة من تغلغل الدولة في المجتمع المدني وتدخلها في تنسيق مؤسساته. وقد اقتضت ضرورات الرفاه الاجتماعي هذا التغلغل وأدّت في النهاية إلى بقرطة الاقتصاد على نطاق واسع.

وعلى الرغم من أن الاقتصاديين الليبراليين يشككون في دعاوى الماركسيين القائلة بأن بقرطة الاقتصاد، استهدفت محاولة الدولة مقاومة ميل معدل الربح إلى الانخفاض، الذي كان أحد أسباب حالات الكساد والأزمات الرأسمالية الدورية، إلا أن الأحداث قد أثبتت صدقها. كما أن ميل الرأسمال، بفعل التراكم الرأسمالي الهائل (المتولد من الصناعة وزيادة انتاجية الزراعة والنهب المنظم لموارد المستعمرات)، إلى التركز بشكل الرأسمال الاحتكاري (Monopoly Capital) كان يهدد، في الوقت نفسه، فئات واسعة من السكان، بعد أن اقتلعت من جذورها في الريف، بالإفقار المتزايد[٣١]. وهكذا فقد شهدنا ميلاد دولة الرعاية (في أوروبا الغربية) ودولة الصفقة الجديدة (في الولايات المتحدة) بعد انهيار الأممية الثانية في الحرب العالمية الأولى وبعد الكساد العظيم في الفترة ١٩٢٨ ـ ١٩٣١.

إن الأزمات التي أدت إلى انهيار الامبراطوريات اللاقومية (روسيا والهابسبورغ

---

(٢٩) لسرد تاريخي موجز ومقنّن لتطور الدولة الحديثة في أوروبا، أنظر:
Gianfranco Poggi, *The Development of the Modern State: A Sociological Introduction* (London:Hutchinson, 1978).

(٣٠) أنظر: Göran Therborn, «The Rule of Capital and the Rise of Democracy,» *New York Left Review,* no. 103 (1977), pp. 3 - 41.

(٣١) Paul Marlor Sweezy, *The Theory of Capitalist Development: Principles of Marxian Political Economy* (New York: Monthly Review Press, 1964), and Michel Aglietta, *A Theory of Capitalist Regulation: The U.S. Experience,* translated from French by David Fernbach (London:New Left Books, 1979).

في النمسا والمجر والدولة العثمانية) وقادت إلى الحرب العالمية الامبريالية الأولى، قد كشفت في الوقت نفسه عن هشاشة الدولة البيروقراطية الليبرالية في غرب أوروبا، من خلال الكشف عن وجود الأسس التسلطية للدولة البيروقراطية الحديثة، التي تجلت بوضوح في أزمة النظام الرأسمالي العالمي الكبرى المسماة بالكساد العظيم (عام ١٩٢٨)، فكان ميلاد الدولة التسلطية المعاصرة في إيطاليا أولاً، ثم في المانيا وبعض دول أوروبا الشرقية ومن ثم إسبانيا والبرتغال. ولكن هذا لا يمنع من تصنيف دول أوروبا في نموذجين رئيسيين، يتبعهما نموذج خاص بالعالم الثالث.

(أ) الدولة البيروقراطية الدستورية (الليبرالية) المسماة بدولة الرعاية (Welfare State) في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية[٣٢].

(ب) الدولة البيروقراطية التسلطية التي تمثلها دول الحزب الحاكم في أوروبا الشرقية، والنموذج الفرعي المتطرف منها في ايطاليا والمانيا واسبانيا الفاشية، الذي ظهر في فترات تاريخية مختلفة (مع الفارق في المحتوى الايديولوجي لهذه الدول)[٣٣].

(ج) الدولة البيروقراطية التسلطية في الرأسماليات التابعة (Dependent Capitalist) في العالم الثالث، ومنه المشرق العربي، وهي موضوع هذا الكتاب.

— ١٠ —

ليست هناك نظريات متكاملة تعالج موضوع الدولة والسلوك السياسي في المجتمع، ولكن هناك أربعة توجهات نظرية رئيسية تنتمي إليها معظم الكتابات والتحليلات في هذا الميدان (مع ملاحظة أن أيّاً من هذه التوجهات غير مكتفٍ بذاته ويستعير بعض المفاهيم من التوجهات الأخرى)، وهي[٣٤]:

---

(٣٢) إن سعي الدولة لتحقيق الرفاهية يؤدي إلى مفارقة في زيادة القوة الاستبدادية المستمدة من التنسيق البيروقراطي للاقتصاد والمجتمع، وهذه المفارقة تكمن في صلب دولة الرعاية، أنظر:

Ian Gough, *The Political Economy of the Welfare State,* Critical Texts in Social Work and the Welfare State (New York: St. Martin's Press, 1973); James R. O'Connor, *The Fiscal Crisis of the State* (New York: St. Martin's Press, 1973), and Richard Scase, ed., *The State in Western Europe,* Social Analysis (London: Croom Helm, 1980).

(٣٣) David Stuart Lane, *The End of Social Inequality? Class, Status and Power under State Socialism* (London:Allen and Unwin, 1982); Göran Therborn, «Neo-Marxist, Pluralist, Corporatist, Statist Theories and the Welfare State,» in: Kazancigil, ed., *The State in Global Perspective,* pp. 204 - 231, and Miha'ly Vajda, *The State and Socialism: Political Essays* (London:Albison and Bushy; New York: St. Martin's Press, 1981), especially chap. 4.

أما بالنسبة للدولة الفاشية، أنظر:

Nicos Poulantzas, *Fascism and Dictatorship* (London:Verso, 1979).

(٣٤) أفضل تلخيص للمدارس الفكرية المعاصرة التي تقدم معالجات نظرية للدولة يجدها القارىء في كتاب كارنوي، ويجد عينات من هذه المعالجات في كتاب أولصن، انظر: =

(أ) المدرسة ذات التوجه الميكيافيلي ومن أقطابها مايكل وموسكا وبارتو. وهي تعتبر أن الدولة (والنظام السياسي) تقوم على الفصل الكامل بين الحكام والمحكومين. وتركّز على أهمية القهر في علاقات القوة، وتعتبر سيطرة القلة أو النخبة (المكوّنة من الأقوى أو الأفضل) أمراً مسلماً به مهما كان نوع النظام السياسي (ما يسمى القانون الحديدي للأوليغاركي)[٣٥].

(ب) المدرسة ذات التوجه الماركسي التي تعتبر إما أن الدولة أداة في يد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، وإمّا أن الدولة متغير بنائي في الصراع الطبقي، تخدم من خلال القيام بوظائفها الطبقة المسيطرة والنظام الرأسمالي. وإذا اختلف الماركسيون المحدثون حول مدى استقلالية الدولة عن الرأسمال، فإنهم لا يختلفون على دور الدولة في الصراع الطبقي[٣٦].

(ج) المدرسة ذات التوجه الفيبري، وهي التي تلقى الرواج الأكبر في الغرب وخاصة في الأوساط الأكاديمية، وتركز على استقلالية الدولة (فيما عرف بالفصل بين الطبقة والمكانة والقوة) التي تجسدها مؤسسات ذات طبيعة عقلانية، بحيث تكون ممارسة القوة نتاجاً للتنظيم البيروقراطي. إن الأهمية الاستثنائية للكتابات الفيبرية تكمن في معالجة البيروقراطية والشرعية كعمليات دينامية، وإن كان الكتّاب ذوو التوجه الفيبري لا يترددون في الاستفادة من تنظيرات المدارس الأخرى[٣٧].

(د) المدرسة ذات التوجه التعددي (Pluralist) التي يطلق عليها خطأ المدرسة الليبرالية، إذ إن هناك توجهات محافظة جداً في هذه المدرسة ومعادية لليبرالية كما في تيار اليمين الجديد الحاكم الآن في العالم الأنكلو ـ أمريكي. ونقطة الانطلاق في هذه

= Martin Carnoy, *The State and Political Theory* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984), and Marvin Elliot Olsen, ed., *Power in Societies* (New York: Macmillan, 1970).

(٣٥) لقد سبقت الإشارة إلى أعمال مايكل وموسكا، انظر عرضاً موجزاً لهذه المدرسة في:

Henry Stuart Hughes, *Consciousness and Society: The Reorientation of European Social Thought, 1890 - 1930* (New York: Vintage Books; Knopf, 1958), pp. 249 - 277.

ومع أن سي رايت ميلز ليس من أتباع هذه المدرسة، إلا أن فكرة كتابه عن نخبة القوة (Power Elites) تدخل في تراثها النظري: أنظر تفريق باري بين المقاربة التنظيمية (موسكا ومايكل) والمقاربة النفسية (بارتو) والمقاربة الاقتصادية (برنام) والمقاربة المؤسسية (ميلز) لمقولة النخبة:

Geriant Parry, *Political Elites* (London:Allen and Unwin, 1977), pp. 30 - 63.

(٣٦) Bob Jessop, *The Capitalist State: Marxist Theories and Methods* (Oxford: Martin Robertson, 1982).

(٣٧) Dennis Hume Wrong, ed., *Max Weber,* Makers of Modern Social Science (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1970), and Reinhard Bendix and Seymour Martin Lipset, eds., *Class, Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective,* 2nd ed. (New York: Free Press, 1966).

المدرسة هي تبرير الدولة الدستورية في ظل الليبرالية التجارية، مدّعية أن القوة الاجتماعية موزّعة بشكل واسع في المجتمع بين فئات وتنظيمات متفاوتة الأنصبة من القوة الاجتماعية(٣٨). وإذا كان هؤلاء الكتّاب يتفقون على ضرورة الحفاظ على الدستورية ـ الديمقراطية (ليس بالضرورة كونها مكاسب رأسمالية)، إلا أنهم يختلفون على ضرورة تدخل الدولة ومدى هذا التدخل في الاقتصاد والمجتمع، في ما بين الذين يدعون إلى اصلاح الرأسمالية والذين يدعون إلى الحفاظ على روح الرأسمالية الأصلي (المطالب بحرية السوق ـ حرية الانتربرايز)(٣٩).

ـ ١١ ـ

ومن باب التلخيص نستطيع أن نقول: إن الأصل التاريخي للدولة التسلطية الحديثة قد ولد في الحقبة الرومانسية وتلوّن بأفكارها السياسية ومفاهيمها الفلسفية وهي: العضوية والدينامية والتمييز القومي والعنصري. كما استمدت الدولة البيروقراطية الحديثة طابعها التنظيمي من ابتكارات الثورة الفرنسية وخاصة: الراديكالية والشعبوية والقومية المؤدلجة. وهكذا فقد اتخذت هذه الدولة البيروقراطية نمط الدولة ـ القومية الذي أضعف الأسس التي كانت تقوم عليها الامبراطوريات والدول التقليدية اللاقومية. وكان تطور الدولة القومية متزامناً مع التفجر الدينامي لنمط الإنتاج الرأسمالي وتوسّعه الهائل خارج أوروبا ليشمل العالم كله ويخلق الظاهرة الامبريالية ـ الكونية في القرن العشرين.

وهنا تنشأ مفارقة تاريخية؛ فمن جهة، يؤدي ظهور الامبريالية إلى تعميم الأفكار والايديولوجيات والابتكارات التنظيمية للدولة البيروقراطية للعالم كله (وخاصة القومية والدستورية والديمقراطية)، ومن جهة ثانية، تخترق الامبريالية الدولة ـ القومية وتقيدها من خلال ظهور الدول العظمى (Superpowers) وسطوة الشركات المتعدية الجنسيات. إن الدولة البيروقراطية التسلطية في العالم الثالث هي تشويه للدولة البيروقراطية الليبرالية الحديثة، من حيث افتقارها إلى القيود والضوابط الدستورية الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، فإن النظام الاقتصادي للدولة البيروقراطية التسلطية

---

(٣٨) Robert Alan Dahl: *Pluralist Democracy in the United States: Conflict and Consent,* Rand McNally Political Science Series (Chicago, Ill.: Rand McNally, 1967), and *Modern Political Analysis* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1963), and Willis D. Hawley and Fredrick M. Wirt, eds., *The Search for Community Power* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1968).

(٣٩) «The Conservative Revolution: A Special Report,» *Eonomic Policy,* vol. 2, no. 2 (1987), and Irving Louis Horowitz, *Foundations of Political Sociology* (New York: Harper and Row, 1972), pp. 103 - 130.

وهو رأسمالية الدولة التابعة (تابعة لدول المركز الامبريالي) هو تشويه لنمط الإنتاج الرأسمالي. وتستمد الدولة البيروقراطية التسلطية الحديثة استبدادها لا من مصادر الاستبداد التقليدي باحتكار الحكم (مركز السلطة) فحسب، وإنما بشكل أكثر تعقيداً وخفاء، أي: من قدرتها الفائقة على تنسيق البنى التحتية للمجتمع واختراق المجتمع المدني على مختلف مستوياته ومؤسساته. كيف يتأتّى لها هذا؟ هذا ما نحاول الإجابة عنه في هذا الكتاب.

ـ ١٢ ـ

ولمنفعة القارىء، وخوفاً من أن لا يتنبّه إلى الطابع المقارن لتجربة المشرق العربي، فإننا نذكر بشكل مختصر هنا أن هناك سماتٍ عامة للدولة البيروقراطية التسلطية يمكن استخلاصها من مفهوم القوة التسلطية المستمدة من تنسيق البنى التحتية للمجتمع. ويمكن ترجمة هذا المفهوم على أنه يعني ثلاثة أسس:

(أ) **احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع** (وهكذا اختراق المجتمع المدني).

(ب) **بقرطة الاقتصاد** إما من خلال توسعة القطاع العام وإما بإحكام السيطرة عليه بالتشريع واللوائح (أي رأسمالية الدولة التابعة).

(ج) **كون شرعية نظام الحكم تقوم على القهر** من خلال ممارسة الدولة للارهاب المنظم ضد المواطنين.

كما أن احتكار مصادر القوة والسلطة (أ) وبقرطة الاقتصاد (ب)، غير مستمدين من ضرورات التنمية، وإنما من ضرورة إدامة نظام الحكم[٤٠].

أما أدوات الحكم التسلطي فيمكن إجمالها فيما يلي[٤١]:

(أ) **النخبة المتسلطة** (عسكرية أو مدنية)، وفي بعض الحالات الحزب الحاكم.

(ب) **التركيبة البيروقراطية ـ العسكرية** للدولة.

---

(٤٠) هذه الأسس الثلاثة مستمدة من مصدرين: رأسمالية الدولة التابعة، وخصائص أنظمة الحكم في دول العالم الثالث. ومع أن رأسمالية الدولة استعملت في الأصل لوصف النظام الاقتصادي للاتحاد السوفياتي، إلّا أن خصائص أنظمة الحكم في دول العالم الثالث توفر إطاراً أفضل لهذا التوجه، كما سيتضح فيما بعد، أنظر:
Tony Cliff, *State Capitalism in Russia* (London:Pluto Press, 1974), and David Purdy, *The Soviet Union: State Capitalist or Socialist* (London:Communist Party of Great Britain, 1976).

(٤١) كما وردت عند برلموتر مع بعض التعديل، خاصة في اعتبار التضامنيات احدى البنى الموازية لنظام الحكم التسلطي عامة:
Perlmutter, *Modern Authoritarianism: A Comparative Institutional Analysis*, pp. 7 - 28.

(ج) **البنى الموازية لنظام الحكم** كالتضامنيات القبلية والطائفية والمهنية، أو الترتيبات غير المؤسسية كمجلس قيادة الثورة مثلاً، التي تعتبر امتداداً لسلطة الدولة.

(د) **البنى المساعدة** كالحرس الوطني والبوليس السري والمباحث والاستخبارات والمليشيات الطائفية أو القبلية. . . إلخ.

إن هناك عنصراً إضافياً للدولة التسلطية في العالم الثالث وهو أن لها حضارة مميزة، وهي حضارة الطبقات الوسطى أو **الحضارة الاستهلاكية**. كما أن للدولة التسلطية بيئة مميزة هي بيئة **المجتمع الجماهيري**. وللدولة التسلطية كذلك نظام اقتصادي خاص هو النظام الرأسمالي التابع، وبمعنى أدق: رأسمالية الدولة التابعة الذي تأخذ فيه الدولة دور الرأسمالي للفرد[٤٢]. والقارىء مدعوّ إلى نبذ ادّعاءات الدولة التسلطية المتكررة باعتناقها الاشتراكية، فهي في أغلب الحالات بعيدة عن الدقة أو عن الحقيقة أو عن الاثنتين معاً. وللسبب نفسه بإمكان القارىء أن يهمل الأطروحة واسعة الانتشار في العلوم الاجتماعية السوفياتية، وهي أن بعض الدول التسلطية في العالم الثالث تتبع نظماً «تقدمية» لا رأسمالية (non- capitalist). فما هذه الأطروحة إلا أسلوب ايديولوجي لتصنيف الدول من حيث معاداتها للامبريالية (أي صداقتها للاتحاد السوفياتي) وتوجّهها نحو الاشتراكية بدلاً (من الرأسمالية) ولكن على النمط السوفياتي أيضاً، الذي يخلط بين التخطيط المركزي البيروقراطي التسلطي والاشتراكية كنمط إنتاج[٤٣].

- ١٣ -

ومن باب التوضيح نذكر أن ما نطلق عليه اسم الدولة التسلطية يمكن أن يحمل عدداً آخر من المسميات التي تطلق على الظاهرة نفسها. ولكنها مسميات في اعتقادي، أقل دقة من الدولة التسلطية بخلفيتها المتميزة مارة الذكر.

---

(٤٢) سيرد تفصيل هذا الموضوع في الجزء الأخير من الكتاب. فيما يتعلق بأوروبا، أنظر تأملات ريموند وليمز حول تطور هذه الظواهر: Williams, *Culture and Society, 1780 - 1950,* pp. 285 - 294.

(٤٣) Stephen Clarkson, *The Soviet Theory of Development: India and the Third World in Marxist- Leninist Scholarship* (London: Macmillan, 1979), pp. 33 - 132, especially pp. 33 - 50.

وهناك تصنيف أحدث لدول العالم الثالث في بعض الكتابات السوفياتية مبني على البناء المتأزم لهذه الدول على النحو التالي: (أ) الملكيات البونابارتية المطلقة، (ب) أنظمة الحكم الاقطاعية المطلقة (والاقطاع هنا بغضّ النظر عن كون البلد زراعياً أم صحراوياً فالسعودية ما زالت تعتبر اقطاعية)، (ج) أنظمة الحكم الجمهورية - البيروقراطية البونابارتية الجديدة، (د) أنظمة الحكم البرلمانية التسلطية. وكما يرى القارىء، فإن هذا التصنيف غير الدقيق والمرتبك لا يحتاج إلى مزيد من التعليق، أنظر:

N.A. Simoniya, *Destiny of Capitalism in the Orient* (Moscow: Progress Publishers, 1985), pp. 143 - 181.

ففي بعض الكتابات، خاصة في البيئة الفرنسية، يمكن أن تصادف القارىء مصطلحات مثل **الدولة البونابارتية** أو **الظاهرة الدولانية** (étatist) المتصلة بالأولى. فقد وردت الإشارة إلى الدولة البونابارتية في كتابات ماركس وانغلز لتفسير نجاح لوي بونابارت في تكوين دولة شبه دكتاتورية حوّلت الصراع من صراع بين الطبقات إلى صراع بين الدولة المركزية وعامة الشعب. إذن فالمقصود بالبونابارتية هو هذه التجربة التاريخية وليست حالة مثلى تصف الدولة الرأسمالية[٤٤].

أمّا الدولانية فتُعنى بشكل خاص بتدخل الدولة البيروقراطية في الاقتصاد (بقرطة الاقتصاد) لتفسير ظاهرة دولة الرعاية. ومعظم من يستعمل هذا المصطلح يقصد به مقاربة لهذه الظاهرة أكثر منه تقديم نظرية أو تفسيراً نظرياً للدولة. وتعزو هذه الكتابات ظهور سياسات الرعاية الاجتماعية وقوّتها إلى بناء فاعلية جهاز الدولة المركزية، ولكنها لا تهتم إلا بشكل ثانوي بتأثير هذه السياسات على المجتمع المدني، وتقف أهميتها عند هذا الحد[٤٥].

وهناك أيضاً مقولات دولة **الاستبداد الشرقي** (Oriental Despotism) التي طورها فتفوجل[٤٦]، **والدولة الشمولية** (Totalitarianism) التي نحتها موسوليني ككلمة وهذبها وعمّقها بشكل راقٍ حنا أرنت[٤٧]، **والدولة البريتورية** المشتقة من المقولة الشمولية التي يستعملها بعض الكُتّاب بشكل سطحي على أنها الدولة التي يهيمن عليها العسكر[٤٨]،

---

(٤٤) معظم الحديث عن البونابارتية مستمد من كتابات ماركس وانغلز في البرومير الثامن عشر للوي بونابارت، والحرب الأهلية في فرنسا. انظر:

Poulantzas, *Political Power and Social Classes,* pp. 258 - 262 and 302.

وانظر أيضاً نقد رالف ميليباند لاستنتاجات بولانتزاس:

Ralph Miliband, *Class Power and State Power: Political Essays* (London: Verso, 1983), pp. 43 - 46.

(٤٥) Theda Skocpol and J. Ikenberry, «The Political Formation of the American Welfare State,» *Comparative Social Research,* vol. 6 (1983), pp. 87 - 148; Therborn, «Neo-Marxist, Pluralist, Corporatist, Statist Theories and the Welfare State,» pp. 216 - 219, and Claus Offe, «The Attribution of Public Status to Interest Groups: Observations on the West German Case,» in: Suzanne Berger, ed., *Organizing Interests in Western Europe: Pluralism, Corporatism and the Transformations of Politics,* Cambridge Studies in Modern Political Economies (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1981), pp. 123 - 158.

(٤٦) Karl Wittfogel, *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power,* 2nd ed. (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981).

ولتقويم لآراء فتفوجل فيما يتصل بالمشرق العربي، انظر: النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» ص ٦ ـ ١٧.

(٤٧) Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism* (New York: Harcourt, Brace, 1951), and Carl Joachim Friedrich, Michael Curtis and Benjamin R. Barber, *Totalitarianism in Perspective: Three Views* (New York: Praeger, 1969).

(٤٨) التسمية في الأصل مشتقة من الحرس الامبراطوري في الدولة الرومانية، عندما أصبح يُنصّب ويعزل الأباطرة حسب مشيئته. انظر بعض التطبيقات الحديثة، في: =

أو الدولة القيصروية (Caesarism) كما عند ماكس ڤيبر. وجميع هذه المقولات تبنى على فكـرة أو نغمـة (Theme) واحـدة وهي وجـود دولـة تحكم بـالقـوة السـافـرة (Naked Power) أو السلطة القهـرية بشكلهـا الخالص المثـالي، فتركـز على القـوة الاستبداديـة التقليـدية للدولـة وتهمل عمق ومضـامين القـوة الاستبداديـة المستمدة من تنسيق البنى التحتية للمجتمع التي تملكها الدولة البيروقراطية الحديثة.

ويُساوي هؤلاء الكتّاب بين الإرهاب الذي تمارسه الدول والامبراطوريات التقليدية من خلال الجهاز المركزي (Apparatus)، والتحكم البـيروقراطي، من خـلال الإدارة المركزية المتخصصة عالية الكفاءة للدولة الحديثة، فيفتقد البعد التاريخي لأن الشموليـة تصبح ظاهرة استبدادية سرمدية (متصلة) في التاريخ. ومن ناحيـة ثانيـة يركّـز الكتّاب الذين يكتبون ضمن تراث هذه التسمية على وجود ايديولوجيا تبريرية لاستبداد الدولـة بشكله الشامل، ويساوون في ذلك بين الايديولوجيا البلشفية في روسيا والايديـولوجيـا الشوفينية (أي القومية المتعصبة) في ايطاليا والمانيا.

ومعـظم هؤلاء الكتّاب يضعـون نصب أعينهم ـ عندمـا يتكلمون عـلى الـدولـة الشمولية ـ تجارب دولة ستالين ودولة هتلر ودولة موسوليني. وهـذه تجارب (بـالإضافـة إلى وجود فروقات واضحة بينها) لها خصوصية تاريخية لا يمكن تعميمها على دول العالم الثالث[٤٩]. إذ إن أغلب تجارب الدولة التسلطية في العالم الثـالث تفتقر إلى هـذا النوع من الايديولوجيا الشمولية المتعصبة التي تطلق النـزعات الحيـوانية في الإنسـان المتمثلة بالنزوع الشبقي نحو القوة التي تميز التجارب الأوروبية.

وأخيراً فقد يستعمل بعض الكتّاب مصطلح **الدولة التضامنية** (Corporate State) للتعبير عن الدولة التسلطية. ولكن الدولة التضامنية بشكلها المثالي لها أيضاً خصوصية

= Roman Kolkowicz and Andrezes Korbonski, eds., *Soldiers, Peasants and Bureaucrats: Civil-Military Relations in Communist and Modernizing Societies* (London:Allen and Unwin, 1982), part 3, and Amos Perlmutter and Valerie Plave Bennett, eds., *The Political Influence of the Military: A Comparative Reader* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1980), part 2.

(٤٩) للجدال حول الشمولية من توجهات ايديولوجية مختلفة، انظر:

George F. Kennan, «Totalitarianism in the Modern World,» in: Heinz Lubasz, ed., *The Development of the Modern State* (New York: Macmillan, 1964), pp. 103 - 114; Hans Rothfels, «The Crisis of the Nation-State,» in: Lubasz, ed., Ibid., pp. 114 - 129; Bernard Crick, «On Reading the Origins of Totalitarianism,» *Social Research,* no. 44 (Spring 1977), pp. 106 - 126; Poulantzas, *Political Power and Social Classes,* pp. 290 - 295, and Perlmutter, *Modern Authoritarianism,* pp. 62 - 75.

ويـلاحظ وستوبي أن جميـع هذه التسميـات: الدولانيـة، الشمـوليـة، البـريتـوريـة ودولـة الاستبـداد الشرقي، يمكن أن تطلق في وقت واحد أو بشكل متعاقِب على الاتحاد السوفياتي، مما يزيد الأمر غموضاً، انظر:

Adam Westoby, «Conceptions of Communist States,» in: David Held [et al.], *States and Societies* (Oxford: Blackwell, 1985), pp. 219 - 240.

تاريخية في إسبانيا والبرتغال. ذلك أن التضامنيات (أي المؤسسات التي تُعتبر امتداداً لسلطة الدولة كالجيش والكنيسة ونقابات العمال واتحادات الرأسماليين وملّاك الأراضي... إلخ). كانت تتخذ شكلاً رسمياً في غرفة التضامنيات وهي أحد أجهزة الحكم[50]. بينما توجد التضامنيات بشكلها الضمني أو غير الرسمي ـ القانوني في كل الدول البيروقراطية والدولة التسلطية بشكل خاص كبنى موازية لنظام الحكم وامتداد لسلطة الدولة، بل إن تشارلز ماير يذهب إلى حد اعتبار الدول الليبرالية البرلمانية الغربية تنزلق تدريجياً في ترتيبات تضامنية خارج البرلمانات المنتخبة[51]. وقد استدرك الكتّاب الأمريكيون اللاتينيون هذا الأمر بتوليد مصطلح **الدولة البيروقراطية التضامنية الحديثة**[52]، ولا تبعد هذه كثيراً عن الدولة البيروقراطية التسلطية كما سنشرحها في هذا الكتاب، وسنعتبرها فيما بعد نموذجاً فرعياً للدولة التسلطية في العالم الثالث.

ـ ١٤ ـ

اذن نحن ننطلق في هذا الكتاب من أن الدولة البيروقراطية الحديثة تحمل جرثومة التسلط بحكم ممارستها وظائفها الاعتيادية، من خلال التحكم البيروقراطي في المجتمع المدني والنظام الاقتصادي. وهذه الحال هي صفة عامة حتى في حالة الدولة البيروقراطية الدستورية التي نجح فيها السكان في تقييد القوة الاستبدادية التقليدية للنخبة أو الطبقة الحاكمة وإضعافها[53]. فكلما ازداد تدخل الدولة في المجتمع

---

(٥٠) Juan Linz, «An Authoritarian Regime: Spain,» in: Erik Allardt and Rokkan Stein, eds., *Mass Politics: Studies in Political Sociology* (New York: Free Press, 1970), pp. 215 - 283.

(٥١) أي ان القرارات المهمة أصبحت تتخذ بشكل متزايد في مساومات خارج البرلمانات المنتخبة على أساس قدرة الجماعات (التضامنيات) على فرض أو رفض هذه القرارات، بحيث تبدو العملية التشريعية وكأنها اعتماد لنتائج هذه المساومات بين التضامنيات والأجهزة البيروقراطية المستقلة. أنظر:

Charles S. Maier, *Recasting Bourgeois Europe: Stabilization in France, Germany and Italy in the Decade after World War I* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1975), pp. 3 - 19.

ويرجع بوجي هذه الظاهرة إلى خلل في أساسين من الأسس التي قامت عليها الدولة الليبرالية في القرن التاسع عشر، وهما رقابة المجتمع على الدولة وجهازها البيروقراطي، وخضوع الدولة للقوانين التي تسنها هي. انظر:

Poggi, *The Develpment of the Modern State: A Sociological Introduction,* pp. 134 - 138.

(٥٢) Guillermo A. O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics* (Berkeley, Calif. University of California, Institute of International Studies, 1973), and David Collier, ed., *The New Authoritarianism in Latin America* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979).

(٥٣) هذا الموقف النظري قريب من موقف العروي الفلسفي (الذي يمثّل محاولة نادرة للتنظير للدولة باللغة العربية) المبني على فهمه الخاص للدولة السلطانية، ولو أن المقدمات النظرية التي أدت إليه تختلف في الحالتين: «هذا هو واقع الدولة مفهومها هو التسلط. لا يمكن تصور دولة بلا قهر وبلا استئثار جماعة معينة للخيرات المتوفرة. وبالمقابل لا يمكن تصور الحرية إلا خارج الدولة، أي في نطاق الطوبى». انظر: العروي، **مفهوم الدولة**، ص ١١٥.

والاقتصاد لتحقيق الرعاية الاجتماعية ازدادت قوتها التسلطية واحتمال نجاحها في تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر السلطة والقوة في المجتمع. وقد رأينا كيف حدث هذا في أوروبا بين الحربين، وسنرى كيف يحدث هذا في دول العالم الثالث، متخذين من المشرق العربي دراسة حالة.

لقد أصبح واضحاً أن مقولة ذبول الدولة واضمحلالها (The Withering Away of the State) لا تقوم إلا على أساس احتمال نظري مجرد(٥٤)، بينما كل الاعتبارات العملية تشير إلى تعاظم دور الدولة على المستويين الإقليمي والكوني، إن لم يكن على المستوى الوطني. إننا لا نريد الآن أن نتنبأ بمدى تأثير السياسات الامبريالية أو الشركات المتعدية الجنسيات أو التحالفات الإقليمية والدولية على مستقبل الدولة - القومية والقطرية(٥٥) لسبب بسيط، هو أننا لا نعرف على وجه الدقة احتمالات تطور النظام الاقتصادي الذي تقوم عليه الدولة التسلطية ويخضع إلى اتجاهات اقتصادية كونية غامضة. فبالرغم من التقدم التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية ما زالت قضية أساسية، وهي كفاءة نظام إنتاج الغذاء وتوزيعه، معضلة أساسية يُودي تأخير حلها بحياة ألوف ومئات الألوف من البشر(٥٦).

هناك مثلاً، من بين البدائل للوضع القائم التي تطرح بصورة دورية، البديل الساذج الذي يقترحه بوريس فرانكل، ويدعو إلى القضاء على الحدود الفاصلة بين المجتمع المدني والاقتصاد والدولة. وبدلاً من هذا «الثالوث المقدس»، يطالب فرانكل بقيام عمليات جامعة يسميها الانتخاب والانتاج والائتمان وإنتاج الغذاء، تحقق اندماج المجتمع المدني بالاقتصاد وبالدولة(٥٧). وهذا البديل ما هو في الحقيقة الا

---

(٥٤) هذه المقولة مستقاة من ماركس وأنغلز، وتفترض أن إمكان حدوثها مشروط بتحقيق الاشتراكية وسيادتها كتكوينة اجتماعية - اقتصادية على مستوى العالم. انظر:

Ernest Mandel, *Marxist Economic Theory,* translated by Brian Pearce, 2 vols. (New York: Monthly Review Press, 1968), vol. 2, pp. 654 - 689.

(٥٥) هذه إشارة إلى مقولات قيام وانهيار الدولة القومية القطرية في عصر الامبريالية والرأسمال الاحتكاري والدبلوماسية النووية، انظر:

John H. Herz, «Rise and Demise of the Territorial State,» in: Lubasz, ed., *The Development of the Modern State,* pp. 130 - 151; Richard J. Barnet and Ronald E. Müller, *Global Reach: The Power of the Multi-National Corporations* (New York: Simon and Schuster, 1974), and Folker Fröbel, Jurgen Heinrichs and Otto Kreye, *The New International Division of Labour: Structural Unemployment in Industrialized Countries and Industrializations in Developing Countries,* translated by Peter Burgess, Studies in Modern Capitalism (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1980).

(٥٦) انظر: E. G. Vallianatos, *Fear in the Countryside: The Control of Agricultural Resources in Poor Countries by Non- Peasant Elites* (Cambridge, Mass.: Ballinger, 1976).

(٥٧) Boris Frankel, *Beyond the State? Dominant Theories and Socialist Strategies,* Contemporary Social Theory (London:Macmillan, 1983).

ابتلاع الدولة للاقتصاد والمجتمع بالكامل. ومن المحزن أن المسألة ليست بهذه البساطة.

ونظراً إلى أساس تسلط الدولة ليس فقط انفراد نخبة قليلة بالحكم، وإنما قدرة الدولة الهائلة على التحكم البيروقراطي في الاقتصاد والمجتمع، فإن قضية الديمقراطية والدستورية لها الأسبقية على الحلول الاشتراكية أو غيرها. وهذا هو منطلقنا الثاني في هذا الكتاب. فقد جرت العادة على تأجيل قضية الدستورية ـ الديمقراطية إلى حين التوصل إلى توزيع عادل للملكية ووسائل الانتاج (بالثورات أو بغيرها)، وبالتالي تصبح قضية مَن الذي يحكم، وأسلوب تغيير الحكومة وتوليتها، مسائل فنية ثانوية. ولكننا تعلمنا من تجارب ما يزَيد على نصف قرن أن قضية مساهمة الشعب في العملية السياسية وإدارة الاقتصاد لا يمكن تأجيلها، وأن المهمة الأساسية في أية استراتيجية مستقبلية هي ديمقراطية النظام السياسي بشكل موازٍ لديمقراطية النظام الاقتصادي والثقافة، بحيث تؤدي هذه الاستراتيجية إلى خلق حضارة جمعية مشتركة تقوم على التعدد والتنوع دون تمزّق أو تجزُّؤ، ولا تقوم على الاستغلال والعنف والارهاب.

القِسْمُ الأوَّل

الأصُول الاجتماعِيَّة للدولة التسلُّطِيَّة في المشرق العربي

«إن الأمـة إذا ضُربت عليها الـذلة والمسكنـة. . . حتى إنها تصـير كـالبهـائم، أو دون البهـائم، لا تسأل عن الحـرية. . . وقـد تنقم على المستبـد نـادراً، ولكن طلبـاً لـلانتقـام من شخصـه، لا طلباً للخـلاص من الاستبداد، فـلا تستفيد شيئـاً، إنما تستبـدل مـرضـاً بمـرض كمغص بصداع.

وقد تقاوم المستبد بسَوْقِ مستبدّ آخر. . . فـإذا نجحت لا يغسل هـذا السائق يـديه إلا بماء الاستبداد، فلا تستفيد أيضاً شيئاً. . . ومبنى قاعدة أنـه يجب قبل مقـاومة الاستبـداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد هو: ان معرفة الغاية شرط طبيعي للإقدام على كل عمل. . .» .

عبد الرحمن الكواكبي

طبائع الاستبداد ومصـارع الاستعباد، ١٩٣١.

الفصل الاول

مدخل إلى رواق الثورة

تمخضت الأحداث التي أعقبت اعلان عرب المشرق تمردهم على الدولة العثمانية عام ١٩١٦ عن شبه اجماع على أن الاستقلال، والوحدة، والديمقراطية والتنمية لِلَّحاق بالغرب هي الأهداف العليا التي يسعى العرب إلى تحقيقها، والتي تمثل مقومات نهضتهم المنشودة(١). ومن الطبيعي أن تتخذ هذه الأهداف أسماء أو معاني مختلفة حسب مراحل الكفاح ودرجة تطور الوعي.

فلم يعنِ الاستقلال الناجز في البداية التحرر من كل أشكال الوصاية والحماية إلّا بعد الحرب العالمية الثانية. كما لم تعنِ الوحدة الاندماجَ الكامل في ظل حكومة مركزية إلا في الخمسينيات من هذا القرن عندما ظهرت تجربة الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨، وعندما أعلنت مشاريع الوحدة الاندماجية الفورية بين مصر وسوريا والعراق (الاتحاد الثلاثي عام ١٩٦٣) بعد الانفصال بين سوريا ومصر بأقل من عامين. أمّا الديمقراطية كهدف قومي فقد كانت في البداية تعني أمراً واحداً: الحكم الدستوري النيابي الملكي(٢). ولكن بعد تجربة العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن، بدأ الشك يتطرق إلى جدوى هذا النوع من الديمقراطية وبخاصة بعد أن نجح ملّاك الأراضي وكبار التجار في تزويره. فتعددت بعد ذلك النعوت المفسرة أو المعدلة

---

(١) هذه الأهداف العليا قُدّمت بشكل مطالب ووردت بوضوح تام في قرار ٣ تموز/يوليو ١٩١٩ الذي اتخذه المؤتمر القومي في سوريا بشأن الوصاية. أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ٣ ج (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٣٥)، ج ٢، الفصل ٧.

(٢) ليس هناك في أدبيات البحوث السياسية العربية رصد وتحليل لتطور معاني المصطلحات في السياق التاريخي، إلا أن الجابري في كتابه الأخير يحلّل معاني هذه المصطلحات من الزاوية المعرفية. محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢).

للديمقراطية: كالديمقراطية المركزية، والديمقراطية الشعبية، والديمقراطية الاشتراكية... إلخ[٣].

وكذلك بالنسبة إلى للتنمية التي كانت تعني «النهضة» عند جيل «الرواد» وحتى الأربعينيات من هذا القرن. وكان التعبير المفضل في البداية هو الاصلاح. ثم تطور إلى «الأخذ بأسباب الرقيّ الحضاري والتصنيع». ثم تحول التأكيد في أواخر الأربعينيات من النهضة إلى الثورة، ثم إلى المزاوجة بين التنمية والاشتراكية في الخمسينيات والستينيات. وبعد هزيمة ١٩٦٧ عدنا فجأة إلى سماع الدعوات المطالبة بالمشروع النهضوي الحضاري الذي يهدف إلى تحقيق «التنمية الشاملة» تمييزاً لها عن التنمية الناقصة التي تقتصر على عنصر واحد: اقتصادي، أو سياسي أو تكنولوجي وهكذا[٤].

حصاد الهشيم

ولكن المتأمل الآن في تجربة عرب المشرق منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، أي بعد مرور حوالى ثلاثة أرباع القرن، يجد نفسه مضطراً إلى الاستنتاج بأنّ أغلب هذه الأهداف التي حصل الإجماع عليها لم تتحقق حتى صيف عام ١٩٨٩. فلا الاستقلال ولا الوحدة ولا الديمقراطية ولا التنمية الشاملة تحققت بشكل يتناسب مع الاستثمار والجهد اللذين بذلا من أجل تحقيقها، مهما اختلفت التسميات ومهما تعددت المعاني. بل على العكس، كان صيف ١٩٨٢ يمثّل حلقة جديدة في سلسلة من الفترات الحالكة ـ إن لم يكن أحلكها ـ التي مرت على المشرق العربي في العصر الحديث؛ وذلك عندما سقطت بيروت تحت أقدام الإسرائيليين، وعندما بدأ الإيرانيون هجومهم المعاكس على العراق.

كيف اذن يمكن تفسير حدوث هذه الهزائم والنكسات المتكررة التي يتعرض لها العرب؟ وكيف يمكن تفسير المسيرة التي بدأت بالثورات العارمة: ثورة ١٩١٩ في مصر

---

(٣) انظر على سبيل المثال هذه النعوت في: **التجارب الديمقراطية في الوطن العربي**، وقائع ندوة إشكالية الديمقراطية في العالم العربي، الرباط، ١٣ ـ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ (بيروت: دار الحداثة؛ المغرب: منتدى الفكر والحوار، ١٩٨١).

(٤) خذ مثالاً على كيفية صياغة «المشروع الحضاري» في: **ملامح المشروع الحضاري العربي المعاصر**، وقائع ندوة ناصر الفكرية، ٥، لندن، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢). أما موضوع التنمية الشاملة فقد تعرض لها علي خليفة الكواري، في كتابه: **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

وثورة ١٩٢٠ في سوريا والعراق من أجل الاستقلال وانتهت في صيف ١٩٨٢ وما بعده إلى التبعية والتمزق؟ وأسارع إلى التنبيه إلى أن هذه الأسئلة بصياغتها الحالية ليست بالأمر الجديد، فقد طرح الأمير شكيب أرسلان في عام ١٩٢٩ سؤاله الشهير: **لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟**[٥]. كما أن أسئلة مشابهة تطرح بأشكال أو صيغ مختلفة بعد كل كارثة... ونكبة... ونكسة... وانكسار... وهزيمة[٦].

والغريب في هذا الأمر هو أن الاجابات التي يعود بها السائلون تتشابه في كل مرة. وهي إجابات من النوع الذي يدور في حلقة مفرغة: اننا لم نتقدم لأننا غير مستقلّين، غير متّحدين، متخلفون، ويحكمنا مستبدون. ولكن الجانب المأساوي في تجربة المشرق العربي هو: ان طرح الأسئلة والبحث عن اجابات لها لا يتخذ شكل البحث الموضوعي الذي تتراكم نتائجه وإجاباته عبر تجارب الأجيال المتعاقبة، وإنما يطرح كل جيل هذه الأسئلة في فراغ تاريخي بمعزل عن تجارب الأجيال التي سبقته. وهذا الجانب يصفه محمد جابر الأنصاري على النحو التالي: «من الظاهرات الفاجعة في الحياة العربية الحديثة أن البناء الفكري والاجتماعي لا يتراكم طبقة فوق طبقة، ومرحلة بعد أخرى، ليعلو ويتكامل، بل ترى كل جيل يصاب بالخيبة في قناعات الجيل السابق ويضطر إلى هدمها وإعادة التجربة حتى نقطة البدء. ثم ما يلبث أن يفجع في قناعاته ذاتها فلا يسلّم شيئاً ثابتاً للجيل الذي يليه غير مرارة التجربة»[٧].

---

(٥) انظر: شكيب أرسلان، **لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟** ط ٣ (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٣٩). وقد سبقه بطرس البستاني الذي تساءل في عام ١٨٥٩ عن «أين كان العرب وأين هم الآن»؟ وفي الوقت نفسه تقريباً طرح الأفغاني سؤالاً مماثلاً، والأخيران يمثّلان تيارين فكريين. نقلاً عن: الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ص ٢٣.

(٦) الكتابات التالية تمثّل عيّنة معقولة من هذه الأسئلة وطريقة طرحها: صدقي اسماعيل، **العرب وتجربة المأساة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)؛ منيف الرزاز، **التجربة المرّة** (بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٧)؛ سعودن حمادي، «النكبة وقضية الوحدة العربية،» **دراسات عربية**، السنة ٣، العدد ١٠ (آب/أغسطس ١٩٦٧)، ص ٣ ـ ١٥؛ بسام طيبي، «ماذا تعلمنا من النكسة الأخيرة؟: محاولة لمناقشة القضية القومية العربية،» **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٦ (نيسان/ابريل ١٩٦٨)، ص ٢٨ ـ ٥٠؛ صادق جلال العظم، «النقد الذاتي بعد الهزيمة،» **مواقف**، العدد ٤ (١٩٦٩)؛ قسطنطين زريق، **معنى النكبة مجدداً** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٧)؛ السيد يسين، «الفكر العربي في مواجهة الهزيمة،» **الكاتب**، السنة ١٢، العدد ١٣٦ (تموز/يوليو ١٩٧٢)، ص ٢٧ ـ ٣٧؛ غالي شكري، **النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، وعلي محمود العمر، **حركة التحرر العربية إلى أين؟** (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩).

(٧) محمد جابر الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ٩١. وفي سياق آخر يتحدث بسام طيبي عن الظاهرة نفسها ولكن بشيء من القسوة وربما فراغ صبر أيضاً، انظر: بسام طيبي، «الكتّاب العرب المحدثون وأزمة المجتمعات العربية،» ورقة قدّمت إلى: الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ندوة العرب أمام مصيرهم، تونس، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، ص ١٧٧ ـ ٢١٥.

وخير مثال ـ في نظرنا ـ على هذا الوضع ما حدث بين نكبة ١٩٤٨ في ضياع فلسطين، و«نكسة» ١٩٦٧ في ضياع ما تبقّى منها، وانتكاس جهود العرب القومية. ففي المرحلة الأولى قامت الفئات الحزبية الحاكمة التي جاءت إلى السلطة في العشرينيات بتزييف مطالب السكان في الوحدة والديمقراطية والتنمية، بحيث جعلت من التجربة الليبرالية مسخاً هزيلاً من أجل مصالح طبقية زائلة. وفي المرحلة الثانية عندما استولى العسكر على الحكم (في الخمسينيات) ألغوا المؤسسات الديمقراطية والتجربة الليبرالية جملة وتفصيلاً بحجة الإصلاح؛ وكأن الخطأ هو في المؤسسات الديمقراطية وأسسها الليبرالية ذاتها.

ويجيء صيف ١٩٨٢، ويتعرض العرب وأهدافهم العليا إلى نكسة جديدة أدت إليها الأسباب نفسها التي أدت إلى النكسات والنكبات والكوارث القومية الأخرى. وتحطم من جديد كثير من القناعات وكأنها زَبَد يذهب جُفاء: قناعات عن امكان الوحدة، عن الديمقراطية، وعن إمكان التحرر والتنمية.

ولكنّ بعداً جديداً ظهر في هذه النكسة الجديدة المتمثلة بسقوط بيروت، فقد خلت ساحة العمل السياسي، في الأغلبية المطلقة من البلاد العربية، من المعارضة السياسية المنظمة، ولذلك فلم ترافق هذه النكسة الجديدة مظاهرات الشوارع ولا مهرجانات الخطب العصماء... حتى العملية السياسية ظهرت وكأنها قد أصيبت بالشلل(٨).

السؤال الآن هو: إذا كان هناك شبه اجماع على الأهداف العليا التي يسعى العرب (على اختلاف مشاربهم الايديولوجية وانتماءاتهم الإقليمية) إلى تحقيقها، وإذا كان، هناك، اتفاق شبه تام على عدد معيّن من المعوقات التي تمنع، أو تعرقل، الوصول إلى هذه الأهداف، فلماذا اذن لم يستطع العرب في أكثر من سبعين سنة من الكفاح التغلب على هذه المعوقات؟ أين يكمن الخلل؟ لماذا لا تتراكم تجاربنا في بناء حضاري طبقة فوق طبقة ومرحلة بعد أخرى كما يصورها الأنصاري بهذا الشكل المأساوي؟ لماذا فقدت هذه المطالب العليا تاريخيتها وأصبحت بالنسبة إلى مثقفينا وساستنا مجرد اعادة ترتيب للنقائض، كلما فشلت صيغة استبدل بها صيغة أخرى، كما يصفها الجابري بدقة منهجية مؤلمة؟ لماذا يتحدث مفكرونا ومثقفونا عبر بعضهم بعضاً وليس إلى بعضهم البعض؟(٩).

---

(٨) يمكننا أن نقول إن العملية السياسية منذ عام ١٩٧٠ قد أصيبت فعلاً بالشلل، وسنحاول أن نبرهن على أن هذا الشلل هو أحد أعراض السياسات التسلطية التي اتبعتها الحكومات العربية بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧.

(٩) حول النقائض في الفكر العربي الحديث، انظر: الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ص ١٣٣ وما بعدها.

لا بد أن يكون هناك أكثر من سبب رئيسي لهذا الخلل، فالمسألة في نظرنا لا تنحصر في العجز العسكري ولا العجز الحضاري. والتمزق السياسي أو أنظمة الحكم التسلطية لا تكفي لتفسير أسباب تعثر مسيرة العرب منذ بدء الكفاح من أجل الاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى. لذا كان لا بد من البحث عن أسباب الخلل في المجتمع العربي، فكان هذا الكتاب مساهمة أو محاولة من أجل ذلك. وقد حصرنا موضوعه في زاوية محددة هي علاقة المجتمع بالدولة. وإسهامنا يظل محاولة نأمل أن يكون لها أكثر من نصيب.

المشرق العربي
نظام سياسي مخترَق

الحقيقة التاريخية الكبرى هي أن المشرق العربي (والشرق الأوسط عامة) يمثل نظاماً سياسياً وحضارياً مخترَقاً اختراقاً كاملاً من قِبَل الدول الامبريالية التي تهيمن على العالم. بدأ تاريخه الحديث بالبلقنة، وانتهى اليوم كما نرى إلى اللّبننة. والبداية والنهاية حالتان تكون فيهما الجماعات الوطنية قد تحولت إلى شراذم تتبناها الدول الامبريالية المتنافسة وتتلاعب بها، مانعة اندماجها في كيان سياسي متناسق قابل للحياة بشكل مستقل عن هيمنتها[١٠]. ويمكن التعبير عن هذا الاختراق كحقيقة تاريخية إما بفكرة «التبعية»، أو بفكرة «المسألة الشرقية».

وحسب فكرة التبعية فإن المشرق العربي من حيث كونه منطقة هامشية (محيطية) تربطه بدول المركز الامبريالي علاقات غير متكافئة، فإن هذه العلاقات تعوق مسيرته وتجعل من تحقيق أهداف العرب العليا (سالفة الذكر) تهديداً لمصالح دول المركز الامبريالي الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مما يدفعها إلى مقاومتها في السر والعلن[١١].

---

(١٠) حول الخلفية الأساسية لظاهرة البلقنة وعلاقتها بإشعال فتيل الحربين العالميتين في القرن العشرين، انظر: David Thomson, *Europe since Napoleon*, 2nd ed. (London:Longman, 1983), pp. 119 - 123 and 314 - 318.

وحول استعمالات مصطلح اللبننة في خارج إطار المشرق العربي، انظر مقال النيوزويك عن احتمالات اللبننة في جنوب أفريقيا: «A Vision of «Lebanonization»,» *Newsweek* (20 June 1988), p. 14.

(١١) الحقيقة التي تتضمنها هذه الفقرة ضاعت قيمتها في الاستعمال الشائع لمصطلح الاستعمار كمشجب تعلق عليه كل «مصائب الأمة»، وكقضية تسقط عليها كل نواقص المجتمع العربي وعيوبه. ولكن قيمة هذا الاستعمال الشائع تخفي في طياتها حقيقة أخرى هي اختلاط المستويات المحلية والقومية والعالمية بحيث يطلب من المستمع أن يرى شبح الاستعمار خلف جميع الأحداث المهمة في حياة المشرق العربي. وهذا أمر سنتطرق إليه بعد قليل.

وأما التعبير عن هذا الاختراق الامبريالي للمشرق العربي بفكرة المسألة الشرقية، فإننا بادىء بدء نذكّر بأن المسألة الشرقية ظهرت إلى الوجود متزامنة مع الحقبة الرومانسية في الغرب الامبريالي التي أشرنا إليها في مقدمة الكتاب (في المصطلحات والمفاهيم) بحادثة ميسولونجي في اليونان. والمسألة الشرقية أصلاً في عرف الغرب هي إشكالية تعامل الدول الامبريالية مع الدولة العثمانية والأسلوب الأمثل لتمزيقها وتوزيعها مغانم فيما بينها. وفي التطور اللاحق لهذه المسألة، أصبحت سلسلة أو مجموعة من الأعراض المَرضية التي تصيب أي نظام سياسي يتعرض للاختراق الامبريالي. وهذا ما حدث في المشرق العربي.

إننا ندين لِلِيُون كارل براون بوضع تشخيص دقيق نسبياً لهذه الأعراض المَرضية على النحو التالي[١٢]:

يتميز النظام السياسي المخترق بأربع خصائص:

الأولى، وتتميز بأن القوة أو القوى الامبريالية الخارجية لا تقوم بإلحاقه بنظامها السياسي بالكامل ولكنها لا تتركه يفلت من قبضتها الخانقة أبداً.

الثانية، وفيها يعيش النظام السياسي المخترق في مجابهة مستمرة متصلة (وربما يومية) مع القوة أو القوى الامبريالية المهيمنة.

الثالثة، وفيها تختلط القضايا السياسية المحلية والقومية والإقليمية والدولية بعضها ببعض، بحيث لا يفهم النظام السياسي للمجتمع المخترق (حتى على المستوى المحلي) دون الرجوع إلى القوة أو القوى الامبريالية الخارجية المهيمنة.

الرابعة، وفيها يكون النظام السياسي المخترق عبارة عن لعبة سياسية تلعبها القوى الاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية في تحالفات متبدلة متغيرة[١٣].

والآن! ما هي قواعد اللعبة السياسية في النظام المختَرَق؟ للإجابة عن هذا السؤال أطلب من القارىء أن يضع في اعتباره أربعة أمثلة من الفترة الأقرب في تاريخ المشرق العربي المعاصر لتوضيح هذه القواعد:

---

(١٢) Carl L. Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game* (London:I.B. Tauris; Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984), p. 5.

(١٣) يقصد بكون البلدان العربية أو بلدان المشرق العربي تمثّل نظاماً سياسياً هو مجموع السمات المشتركة لأنظمة الحكم المختلفة، ولا يقصد بهذا الاستعمال أن هذه الأنظمة تمثّل نظاماً سياسياً موحداً. أنظر:

Leonard Binder, «The Middle East as a Subordinate International System,» *World Politics*, vol. 10, no. 3 (April 1958), pp. 408 - 429, and

جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٠ ـ ٥٢.

الأول: الأهـداف الحقيقية التي كـانت وراء قيام حـرب تشرين الأول/أكتـوبـر ١٩٧٣ بين الأقطار العربية وإسرائيل.

الثاني، الحرب الأهليـة في لبنان التي بـدأت عام ١٩٧٥، والتي قـادت إلى أزمة معركة الرئاسة (آب/أغسطس ١٩٨٨).

الثالث، حرب الناقلات في الخليج كامتداد للحرب العراقية الايـرانية منـذ عام ١٩٨٤ والتي دفعت إلى خطوة إعادة الأعلام الأمريكية على السفن الكـويتية في صيف عام ١٩٨٧.

الرابع، قرار الملك حسين فك ارتباط الضفة الغربية بالأردن في ٣١ تموز/يوليـو ١٩٨٨.

من تحليل هذه الأمثلة خاصة، والأحـداث السياسيـة في المشرق في ثلاثـة أرباع القـرن الماضيـة عامـة، نستخلص مع ليـون كارل بـراون ثلاث قـواعد رئيسيـة للعبة السياسة المشرقية[١٤]:

أولاً: ١ ـ ان نمط التحـالفات والتخـالفات شـامل إلى درجـة أن أي عـدد من اللاعبين الخارجيين يمكن أن يدخل اللعبة، بحيث تؤدي أية مبـادرة سياسيـة إلى إعادة ترتيب هذه التحالفات والتخالفات.

٢ ـ وتتخـذ المبادرات السيـاسية في النـظام المخترق بـالنظر إلى ردود أفعـال القوى الامبريالية الخارجية (وخاصة القوتين العظميين بعد الحرب العالميـة الثانيـة) بعددٍ أكـثر من أي نظام سياسي آخر في العالم، بغضّ النظر عن كون هذه المبادرات تتصل بقضية محلية أو اقليمية أو دولية[١٥].

ثانياً: ان تدخّل القوى الامبريالية في المشرق العربي يكون كوظيفة للتنـافس فيما بينها أكثر من كون هذا التدخل مبنياً على ادراك عقلاني لمصالحهـا في المنطقـة. ولذلـك يصعب حساب كلفة التدخلات أو تقـدير فـوائدهـا المباشرة. ونـادراً ما يكـون بمقدور لاعب واحـد (سواء أكـان قوة محليـة أم عالميـة) أن يفرض إرادتـه كلياً عـلى اللاعبـين الآخرين، أو أن يغير توجهاتهم كلّياً[١٦].

---

(١٤) Brown, Ibid., pp. 16 - 18.

(١٥) هذه القاعدة واضحة وضوحاً جلياً في الأمثلة الأربعة الرئيسية أعلاه، وهذا يـرينا صـدق الاستعمال الشائع للاستعمار (الهامش رقم (١١)) ولكن في إطاره المناسب.

(١٦) هذه مسألة بالغة الأهمية في إدراك علاقات الدول الامبريـالية ببعضهـا البعض، التي تفرض وجـود مصالح مادية عقلانية في سياسات الدول الامبريالية في جميع الأوقات. ففي المثال الأول وقفت الولايات المتحدة الأمريكية في صف إسرائيل بالـرغم من المقاطعـة العربيـة النفطيـة. وفي المثال الثـاني تتدخـل الولايـات المتحدة =

ثالثاً: إن خصائص اللعبة السياسية في المشرق العربي تفرض نمطاً، أو أنماطاً معينة من التعامل بين اللاعبين:

١ ـ اتباع سياسة فرض الأمر الواقع «بخبطة» سريعة، وبالمقابل رفض أي موقف مبدئي للتفاوض بعناد، بغض النظر عن التغيرات التي تطرأ على ميزان القوى. وتميل القوى المتنافسة إلى عدم تجزئة النزاع إلى أصل وفروع أو قضايا رئيسية وفرعية مما يخلق طرقاً مسدودة.

٢ ـ وفي حالة الدخول في مفاوضات، فهناك ميل واضح إلى تفضيل أسلوب التفاوض عن طريق وسطاء أو طرف ثالث، يصبح بمرور الوقت ضامناً للترتيبات التي يمكن التوصل إليها.

٣ ـ التركيز على لعبة النتيجة الصفرية (Zero -Sum Game) أي بمعنى أن مكسب لاعب سياسي يأتي معادلاً لخسارة لاعب سياسي آخر، ونادراً ما يؤخذ بالاعتبار إمكانية أن يكسب الجميع أو أن يحصلوا على مكاسب نسبية من قضايا متفاوض عليها.

وغالباً ما يدور الصراع السياسي حول شخصيات القادة والزعماء وميولهم الايديولوجية، بحيث ما إن يتم التفاهم الوقتي بين الزعماء السياسيين حتى يختفي الصراع بين النظم بالطريقة الفجائية نفسها التي بدأ بها[١٧].

وبإمكاننا أن نضرب أمثلة عديدة على هذه الأعراض الشاذة للتبعية وخصوصيتها التاريخية حسب منهج براون في المسألة الشرقية.

وسنرى في الفصول القادمة كيف تحجّرت النزاعات بين القيادات الوطنية في أنماط التعامل السياسي المارة الذكر. كما أن عملية الحكم وتنصيب الحكومات قد خضعت

= لإدامة الهيمنة المارونية على النظام السياسي في لبنان بالرغم من استحالة استمراره. وفي المثال الثالث قبلت الولايات المتحدة رفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية بعد أن وافق الاتحاد السوفياتي على توفير الحماية لهذه الناقلات. وفي المثال الرابع اتخذ الملك حسين قراره بناءً على اعتبارات دولية خالصة حمايةً لنظام حكمه في حالة دخول الفلسطينيين في المفاوضات الدولية لتقرير مصير الضفة الغربية. أما مضامين هذه المسألة النظرية فهو موضوع سنعود إليه بعد قليل.

(١٧) Abraham Diskin and Saul Mishal, «Coalition Formation in the Arab World: An Analytical Perspective,» *International Interactions*, vol. 11, no. 1 (1984), pp .43 - 59, and Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958 - 1970* (London:Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1970).

انظر أيضاً تصوير هيكل الطريف للعلاقات بين الزعماء السياسيين التي تحكمها عقد نفسية بالمعنى الفرويدي، في: محمد حسنين هيكل، **العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط** (القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٥٨).

لقواعد اللعبة السياسية التي أدّت في النهاية إلى ضياع المصالح القومية. بالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نذكر بعض الظواهر الأخرى التي تطرقت إليها هذه الأعراض المَرضية ومنها: تسييس قضية الأقليات من قبل القوى الامبريالية وتشجيعها على تبنّي مطالب انفصالية أو التمثيل بالحصة. والأمر نفسه ينسحب على جميع حروب العرب مع إسرائيل، وخاصة حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣. أما المثال الصارخ الذي هو مدعاة للحزن والسخرية في الوقت نفسه فهو معركة رئاسة الجمهورية التي دارت في (آب/أغسطس ١٩٨٨) في لبنان، والتي تكونت فيها التحالفات بناءً على دعم القوى الإقليمية والخارجية علناً وصراحة. ولا يجد الساسة والقادة الوطنيون غضاضة في وصفهم بأنّ هذا رجُل سوريا، أو رجُل أمريكا، أو رجُل إسرائيل... إلخ[١٨]. والأمثلة، كما سنرى، كثيرة جداً.

الامبريالية والتبعية أو المسألة الشرقية

إن مجموعة الأعراض المَرضية التي يصاب بها النظام السياسي المختَرق هي الشكل الخاص لتبعية المشرق العربي للقوى الامبريالية. وهذا يعني أن هناك تداخلاً كبيراً بين التفسيرين: مدرسة التبعية، والمدرسة التقليدية التي تركز على أنساق العلاقات الدولية دون تحديد البعد التاريخي لهذه العلاقة، التي يدخل تفسير ليون كارل براون في عدادها. ولكن كلتا المدرستين تفتقران إلى عدة عناصر لا بد من تحديدها بوضوح.

قبل كل شيء، دعونا نحدد بالضبط ماذا نقصد بمصطلح الامبريالية، لأنه يمكن أن يحمل معاني عدة. فالامبريالية هي علاقات قوة بين الجماعات والدول، وهي بذلك علاقة مبنية على عدم تساوي هذه الجماعات من حيث امتلاكها لمصادر القوة (راجع مقدمة الكتاب في المصطلحات والمفاهيم) ومن حيث المكانة. والامبريالية من حيث كونها علاقة قوة، فإن الدولة الأقوى تصل إلى الهيمنة على الدول الأضعف من خلال القهر (القوة الجبرية) واستعمال التهديد الأكثر فاعلية. وعلاقة القوة هذه التي تربط الدولة الامبريالية بالدول الأخرى لا بد أن تكون مقبولة (ودّياً أو بالإكراه) وتكتسب صفة الشرعية بدخولها ضمن النظام السياسي العالمي، بحيث تكون علاقة الهيمنة نفسها ذات صفة شرعية[١٩].

---

(١٨) ربما يكون هذا الأمر امتداداً لظاهرية الزبانة السياسية (Patron- Client or Clientalism) في بيئة المشرق العربي. انظر تفسير خليل للزعامة الاستزلامية في لبنان، في: خليل أحمد خليل، **العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١)، ص ١٨٧ - ٢٢٥.

(١٩) Kenneth Ewart Boulding and Tapan Mukerjee, eds., *Economic Imperialism: A Book of Readings* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1972), pp .x-xi, and William =

درجت مدرسة التبعية على التركيز على الامبريالية الاقتصادية. وهذه تعني في السياق الحالي علاقة التبعية المبنية على التفوق الاقتصادي بحيث يكون تبادل البضائع (Goods) والخدمات في صالح الدولة المتفوقة اقتصادياً، أي الدولة الامبريالية. وهكذا نرى تحت تأثير هوبسن وهلفردنج، وبخاصة لينين، أن علاقات التبعية بين الدول الامبريالية ودول العالم الثالث تخضع إلى اعتبارات تصدير رأس المال من الأولى إلى الثانية للبحث عن أسواق خارجية، والبحث عن عمالة رخيصة باقتلاع السكان الوطنيين من بيئاتهم الطبيعية، ونهب موارد الدول التابعة لتمويل النمو الاقتصادي في دول المركز الامبريالي. ويمكن إثبات ذلك بسهولة من خلال تحليل ميزان التبادل التجاري (Terms of Trade) المشوّه في صالح الدول الامبريالية[٢٠].

هذا كله صحيح، ولا يقلل من صحته كون الدول الامبريالية تصدر رأس المال إلى الدول الامبريالية، وتستثمره في أسواقها ذاتها بالقدر نفسه، أو أكثر من الرساميل المصدرة إلى العالم الثالث بسبب اختلاف الأوضاع السائدة بين النوعين من الأسواق. ولكنه ليس بالأمر الحاسم في علاقات التبعية للدول الامبريالية. الأمر الحاسم هو أن علاقات التبعية هي علاقات قوة وليس من السهل ترجمتها إلى اعتبارات اقتصادية أو مكاسب مادية. فمن الممكن أن تكون علاقة الهيمنة التي تمارسها دولة امبريالية على دولة أخرى مكلفة اقتصادياً ولكنها ضرورية لاعتبارات استراتيجية في تقدير الدولة الامبريالية. وهناك أمثلة عديدة يمكن أن تضرب لتوضيح هذه القضية، أوضحها في السياق التاريخي: البرتغال[٢١].

= Eckhardt, «Global Imperialism and Global Inequalities,» *International Interactions,* vol. 11, nos. 3 - 4 (1984), pp. 299 - 332.

(٢٠) إن الاهتمام بالجانب الاقتصادي من الامبريالية يتعدى في الحقيقة مدرسة التبعية، وقد صاغه حنا أرنت بشكل بليغ في تعريفه للامبريالية على أنها: التجارة كاملة التسليح (Fully Armed Business Concerns)، انظر:

Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism* (New York: Harcourt Brace, 1951), p. 126.

وأفضل صياغة معاصرة للامبريالية الاقتصادية تعود بلا شك لماغدوف:

Harry Magdoff, *The Age of Imperialism: The Economics of U.S. Foreign Policy* (New York: Monthly Review Press, 1969); K.T. Fann and Donald C. Hodges, eds., *Readings in U.S. Imperialism,* An Extending Horizons Book (Boston: Sargent, 1971), and Steven J. Rosen and J.R. Kurth, eds., *Testing Theories of Economic Imperialism* (Toronto: Heath; Lexington, Mass.: Lexington Books, 1974), especially Caporaso, pp. 87 - 114, and Grow, pp. 261 - 281.

(٢١) من أوضح الأمثلة على أن السياسات الامبريالية يمكن أن تضعف الدولة الأم وتؤدي إلى انهيار نظامها الاقتصادي هي البرتغال منذ عصر فيليب الثاني. انظر:

Victor G. Kiernan, *The Old Alliance: England and Portugal,* the Socialist Register (London: Merlin Press, 1973), pp. 261 - 281, and Richard James Hammond, *Portugal and Africa, 1815 - 1910: A Study in Uneconomic Imperialism,* Stanford University Studies in Tropical Development (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1966).

إن محصلة علاقات التبعية هي عدم مقدرة النظام السياسي المختَرق للدولة التابعة على توليد مبادرات لحسم المشكلات الداخلية، وفقدان الحرية للفئات الحاكمة في هذه الدولة التابعة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل مستقل أو منفصل عن الدولة الامبريالية. ومن هذا المنظور تصبح علاقات التبعية في النظام السياسي المخترق معوقاً لنموه الاقتصادي وتطوّره الحضاري. كما يجب أن لا يخلط القارىء بين الامبريالية الكلاسيكية والامبريالية في ظل الرأسمالية. فالأولى تكون فيها علاقات القوة باتجاه واحد من الدولة التابعة إلى الدولة الامبريالية. بينما في الثانية تكون علاقات القوة باتجاهين يلعب فيهما تبادل البضائع والخدمات (أو المُخرَجات والمُدخَلات) دوراً مهماً ولكن لمصلحة الدولة الامبريالية. ولهذا السبب يمكننا أن نرفض التأكيد اللينيني أن الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية[٢٢].

إن النقد الذي يوجَّه باستمرار إلى مدرسة التبعية بفروعها المعاصرة هو تركيزها على العوامل الخارجية وعدم قدرتها على ربط العوامل الخارجية في علاقات التبعية بالعوامل الداخلية أو البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي للدول التابعة بخصوصيته الحضارية. وهذا النقد ينطبق بدرجة أقل على تطوير باران وسويزي للطروحات اللينينية وهي أنّ التبعية في ظل الرأسمال الاحتكاري تستند أساساً إلى النظام التضامني للشركات المتعدية الجنسيات وليس على قرارات الدول[٢٣]. ولكن النقد ينطبق بوضوح على تحليلات أندريه غوندر فرانك وسمير أمين في اعتبار علاقات التبعية هي بين المركز الامبريالي والمحيط (أو المتروبول والساتيلايت)[٢٤]. وينطبق كذلك على تحليلات ولارشتاين في

---

(٢٢) لقد أثار شومبيتر في عام ١٩٦٨ إشكالية أن الامبريالية ليست ضرورية للرأسمالية من الناحية الاقتصادية، وبذلك فتح الباب لجدال لم يحسم حتى الآن. انظر:

Joseph Alois Schumpeter, *Imperialism and Social Classes: Two Essays,* introduced by Bert Hoselitz, translated by Heinz Norden, Meridian Books; 4 (Cleveland: World Pub. Co., 1968), pp .3 - 54.

ويذكر وارن أن الأطروحة التي بنى عليها لينين كتابه: **الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**، كانت قد أصبحت قديمة في الوقت الذي نشر فيه الكتاب. انظر:

Bill Warren, *Imperialism: Pioneer of Capitalism* (London:New Left Books, 1980), pp .67 - 68.

انظر أيضاً دياموند حول قيام توازنات القوى في نظام العالم الاقتصادي:

Larry Diamond, «Power - Dependence Relations in the World System,» in: Louis Kriesberg, ed., *Research in Social Movements: Conflict and Change* (Greenwich: JAI Press, 1979), vol. 11, pp. 233 - 258.

(٢٣) Paul A. Baran and Paul M. Sweezy, *Monopoly Capital: An Essay on the American Economic and Social Order* (New York: Monthly Review Press, 1966), pp. 178 - 217; Paul Marlor Sweezy, *the Theory of Capitalist Development: Principles of Marxian Political Economy* (New York: Monthly Review Press; Oxford University Press, 1970), pp. 239 - 347.

(٢٤) Ronald H. Chilcote, «Dependency: A Critical Synthesis of the Literature,» *Latin American Perspectives,* vol. 1, no. 1 (1974), pp. 4 - 29, and Philip J. O'Brien, «A Critique of =

اعتباره أن الرأسمالية قد هيمنت على العالم كله فظهر نظام العالم الاقتصادي الذي تشغل الدول الامبريالية مركزه، بينما تقبع دول العالم الثالث على أطرافه الهامشية والخارجية (External and Peripheral Areas)(٢٥).

أما تفسير المدرسة التقليدية (التي يدخل طرح براون للمسألة الشرقية في عِدادها، وإن كان طرحاً متقدماً نسبياً بالقياس إلى تحليلاتها الاعتيادية) للعلاقة بين الدول الامبريالية ودول العالم الثالث فقد انحصر قبل الحرب العالمية الثانية في الوصف المؤسسي القانوني للعلاقات الدولية مع تجنّب اتخاذ موقف إزاء عدم تكافؤ هذه العلاقات باعتبار أن اللامساواة هي ظاهرة طبيعية بين الأفراد والجماعات. أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد طغت تحليلات الوظيفيّين على هذه المدرسة، وبخاصة تأكيدها على التحديث المستمَد من الخُلُق البروتستانتي(٢٦)، وظهرت مؤخراً تحليلات تُعتَبر امتداداً لهذه المدرسة من حيث إنّ العلاقات الدولية تستند إلى مبدأ الاعتماد المتبادل (Interdependence) إما كوظيفة من وظائف التحديث، وإمّا كتعويض عن نقصان في الموارد المحلية(٢٧).

واضح أن المدرسة التقليدية في رفضها لتفسير التبعية تحاول أن تموّه حقيقة العلاقات غير المتكافئة بين الدول الامبريالية ودول العالم الثالث. ولذلك يمكن اعتبار طرح براون للمسألة الشرقية خطوة متقدمة بالقياس إلى هذا النوع من التحليلات. ولكن هذا الطرح يفتقر إلى البعد التاريخي. فبراون يريدنا أن نعتقد أن المسألة الشرقية كانت موجودة، وما زالت موجودة، منذ بداية القرن السابع عشر حسب تقدير مسرف، أو منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر حسب تقدير آخر أقل إسرافاً،

= Latin American Theories of Dependence,» in: Ivar Oxaal [et al.], eds., *Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa* (London:Routledge and Kegan Paul, 1975), pp .7 - 27.

(٢٥) Immanuel Maurice Wallerstein, *The Capitalist World-Economy: Essays,* Studies in Modern Capitalism, (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1979), and Douglas Nelson, «Why World Systems Theory? Accepting a New Paradigm,» *International Interactions,* vol. 9, no. 4 (1983), pp .353 - 368.

(٢٦) التحليلات المنشورة في كتاب مايرون واينر كعيّنة من كتابات الوظيفيين:

Myron Weinar, ed., *Modernization: The Dynamics of Growth* (New York: Basic Books, 1966).

ولعرض عام لهذه المدرسة، انظر:

James A. Bill and Robert L. Hardgrave, *Comparative Politics: The Quest for Theory,* Merrill Political Science Series (Columbus: Merrill, 1973), pp. 43 - 83.

(٢٧) William J. Dixon, «Interdependence as Foreign Policy Behavior,» *International Interactions,* vol. 11, no. 1 (1984), pp. 61 - 85, and Kjell Goldmann and Gunnar Sjostedt, eds., *Power, Capabilities, Interdependence: Problems in the Study of International Influence,* Sage Modern Politics Series; vol. 3 (London:Sage Publications, 1979).

وحتى الـوقت الحاضر. إن بـراون ينشغـل بـإبـراز التنـافس بـين الـدول الامـبريـاليـة وصراعات القوى المحلية أكثر من الاهتمام بالبعد التاريخي، الذي يهمله تماماً.

فإذا سلّمنا بوجود المسألة الشرقية واستمرار تأثير أعراضها على النظم السياسية، فإننا لا نستطيع أن نسلّم بهذه الاستمرارية الرتيبة دون تغييرات جوهرية في قواعد اللعبة السياسية ونقلات نوعية في أنماط التعامل السياسي حسب نمو القوى الاجتماعية وتطور النظام الاقتصادي. فالمسألة اليونانية غير المسألة المصرية والمسألة المصرية غير المسألة الفلسطينية، وكذلك يختلف دور علي باشا (حاكم جنينا ـ ألبانيا الآن) في السياق التاريخي عن دور الملك فيصل الأول أو دور أنور السادات(٢٨).

ومرة أخرى، فإن محصلة الافتقار إلى البعد التاريخي في تفسيرات براون هي أيضاً التركيز على العوامل الخارجية وإهمال العوامل الداخلية، التي تؤدي إلى إدامة علاقات التبعية وخصوصيتها في المشرق العربي المتمثلة بالمسألة الشرقية. هذه العناصر الناقصة في تحليلات مدرسة التبعية والمدرسة التقليدية هي ما سنحاول معالجته الآن.

الخصوصية التاريخية للتبعية في المشرق العربي

هل نستنتج مما تقدم، اذن، أن أحد أهم أسباب تعثر مسيرة الكفاح العربي لتحقيق الأهداف القومية العليا يرجع إلى الاختراق الامبريالي لنظامه السياسي وتبعيته لدول المركز الامبريالي في شكل الأعراض المَرَضية للمسألة الشرقية؟ الجواب هو لا شك بالإيجاب. ولكن هذا الجواب يمثّل نصف الحقيقة. أما نصفها الآخر فيكمن في الأوضاع والقوى الاجتماعية التي سمحت لعلاقات التبعية وأعراضها المَرَضية أن تستمر طوال ثلاثة أرباع قرن(٢٩). والسؤال الآن هو: ما الذي يميز تبعية المشرق العربي عن بقية دول العالم الثالث، إذا كانت علاقات الامبريالية والتبعية عامة تُبنى على أساس اختراق الدول الامبريالية لنظم دول العالم الثالث السياسية لضمان استمرار هيمنة الأولى على الثانية؟

هناك بالطبع الخصائص الأربع المميزة للمسألة الشرقية التي تجعل من المشرق

---

(٢٨) هذا الاستنتاج يمثّل محور الحديث في القسم الثاني من الكتاب المعنون: **نبيذ جديد، قناني قديمة**. انـظر: Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rule, Dangerous Game,* pp. 85 - 194.

(٢٩) هذا النصف من الحقيقة لم تنجح مدرسة التبعية ولا المدرسة التقليدية أن توفره، فهي لم تتوصل إلى حد الآن إلى معادلة تجمع فيها القوى المحلية والقوى العالمية في إطار منهجي واحد. وهو مصدر نقص نحاول أن نعالجه في هذا الكتاب.

العربي حالة خاصة. ولكن أكثر دقة، فحسب منطوق الخاصية الأولى، فإن المشرق العربي لم يلحق الحاقاً كاملاً بنظام الدولة أو الدول الامبريالية التي هيمنت على تاريخه الحديث والمعاصر. فقد حُكمت كل من الهند وافريقيا حكماً مباشراً من قِبَل الدول الاستعمارية، بينما حُكمت جميع دول المشرق العربي عدا مصر، من خلال انتدابات ثم معاهدات رسمية. ولم تدم هذه الانتدابات طويلاً، فقد امتدت من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٢ في العراق، ومن عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٣ في سوريا ولبنان. أما مصر فقد تعرضت لاحتلال بريطاني مباشر عام ١٨٨٢؛ الا أنها احتفظت بكيانها السياسي وحصلت على حكم دستوري ـ نيابي عام ١٩٢٠، ثم على استقلال شكلي مقيد عام ١٩٢٢، ثم على معاهدة رسمية عام ١٩٣٦. وهكذا، مع أن المشرق العربي لم يلحَق إلحاقاً كاملاً بنظام الدول التي هيمنت عليه، إلا أن اختراقه من قِبَلها كان أوثق وأعمق منه في أي منطقة أخرى في العالم(٣٠).

وتُعتَبر الصين في العصر الحديث أقربَ ما تكون إلى نظام سياسي مختَرق مشابه لنظام المشرق العربي. ولكن الصين نجحت في إضعاف هذا الاختراق عام ١٩١١ بقيام الجمهورية وإلغاء النظام الامبراطوري. ثم نجحت في فك الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي بعد نجاح ثورتها عام ١٩٤٩. وتعتبر أمريكا اللاتينية (وبخاصة أمريكا الوسطى) من بين المناطق الجيو ـ سياسية الأخرى التي تمثل نظاماً سياسياً مختَرقاً بالكامل قريب الشبه بنظام المشرق العربي في الوقت الحالي. ويمكن أن يكتشف القارىء تزامناً بين الأحداث والظواهر السياسية بين المنطقتين، أي بين المشرق العربيّ (والشرق الأوسط عامة) وأمريكا اللاتينية (وبخاصة الوسطى). فقد عمّت موجة التفجر الثوري المنطقتين قبل الحرب العالمية الأولى. كما تماثلت أساليب قمع التفجر الثوري في المرحلة الثانية (الاطاحة بمصدق في إيران عام ١٩٥٣ والإطاحة بآربنز في غواتيمالا عام ١٩٥٤). وتزامن كذلك انهيار الحكم المدني واستيلاء العسكر على الحكم في الستينات في سلسلة رهيبة من الانقلابات والقمع المسلّح(٣١).

---

(٣٠) ومع أن المشرق العربي لم يُلحَق إلحاقاً كاملاً بالنظام السياسي للدول الامبريالية إلّا أن استيعاب المشرق العربي في نظام العالم الاقتصادي كان كاملاً. ونحن لا نملك في الوقت الحاضر، مع الأسف، دراسات مكثّفة لمعنى الاستيعاب (Incorporation) في السياقات السياسية ـ الاقتصادية ـ الحضارية على النطاق الكوني فيما عدا ما كتبه فرانتز فانون حول الاستعمار في كتابه: **المعذبون في الأرض**. انظر استعمال ستنشكومب للاستيعاب السياسي على المستوى المحلي:

Arthur L. Stinchcombe, *Constructing Social Theories* (New York: Harcourt Brace, 1968), pp. 173 - 181.

إن أهمية مفهوم الاستيعاب في إطار علاقات القوة على المستوى الكوني هو مساهمة الدول النامية في تثبيت النظام المبني على استغلالها واستنزاف ثرواتها وإدامته، كما يحفر الذين حكم عليهم بالموت قبورهم بأيديهم.

(٣١) لمزيد من التفاصيل للأحداث حسب تسلسلها الزمني انظر الملحق التاريخي في نهاية الكتاب.

ولكن هناك فارقاً ذكرناه في الخاصية الرابعة، وهو أن نظام دول أمريكا اللاتينية مخترَق من قبل دولة امبريالية واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية. أما النظام السياسي للمشرق العربي فهو مخترق من كلتا الدولتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي منذ الحرب العالمية الثانية) بالإضافة إلى تشكيلة من الدول الأوروبية التي كان لها تراث استعماري في المنطقة: بريطانيا، فرنسا، وايطاليا. . . إلخ(٣٢). بل بإمكان القارىء أن يرى بأم العين كيف تستعرض هذه الدول أساطيلها في الخليج العربي منذ صيف ١٩٨٧.

أما الخاصيتان: الثانية، حول المجابهة المستمرة بين المشرق العربي والدول الامبريالية، والثالثة، حول اختلاط القضايا ومستوياتها المحلية بالقومية وبالدولية، فيمكن التدليل على صدقهما من الأمثلة الأربعة التي ضربناها في توضيح قواعد اللعبة السياسية في المشرق العربي، كما سنتطرق إليها في فصول هذا الكتاب للتأكيد أن تدخل القوى الامبريالية في وضع السياسات وعملية الحكم وتنفيذها قد بلغ حداً أدى إلى المساهمة في انهيار الحكم المدني، أكثر من أي نظام سياسي آخر (عدا أمريكا اللاتينية للأسباب المذكورة أعلاه). فلم يكن انهيار الحكم المدني في المشرق العربي عائداً بالدرجة الأولى إلى ضعف البنى التحتية أو عدم وجود تنظيمات مجتمعية كما هو الحال في أغلب دول العالم الثالث، وإنما إلى الشلل الذي أصاب العملية السياسية بسبب الاختراق الامبريالي لها(٣٣). أما الخاصية الرابعة حول تعدد اللاعبين وتحالفاتهم، فترجع إلى تفتّت العرب وتمزقهم إلى دول ـ قطرية لا يشبههم فيها أية قومية أخرى في العالم المعاصر.

---

(٣٢) Jack S. Levy, *War in the Modern Great Power System, 1495 - 1975* (Lexington, Mass.: University Press of Kentucky, 1983).

يُعرّف ليفي الدولة الكبرى (Great Power) على أنها الدولة التي تلعب دوراً رئيسياً في العلاقات الدولية المتعلقة بقضايا الأمن. ومن مؤشرات مكانة الدولة الكبرى: إمتلاك مستويات عالية من إمكانات القوة (أي التأثير على الآخرين ـ انظر مقدمة الكتاب)، وحدّ معقول من الاعتماد على النفس في أمور الأمن بما يسمح لها بالقيام بعمليات دفاعية وهجومية، والمساهمة في إعطاء الضمانات الدولية، واعتراف الدول الكبرى الأخرى بها كدولة كبرى، بغضّ النظر عن حجمها (من حيث السكان والمساحة)، انظر:

Jack S. Levy, «Size and Stability in the Modern Great Power System,» *International Interactions,* vol. 10, nos. 3 - 4 (1984), pp. 341 - 358.

(٣٣) ضعف البنى التحتية كتفسير لتخلف الدول النامية في العالم الثالث هو التبرير الأيديولوجي المتداول في الكتابات الأكاديمية الغربية. لاحظ أن استيلاء العسكر على الحكم يمثّل ضرورة تاريخية للتعويض عن الفراغ المؤسسي، وهو الخطوة التالية في هذا التبرير ـ كما يظهر من الكتابات عن أفريقيا بشكل خاص.

Peter Worsley, *The Third World: A Vital New Force in International Affairs,* the Nature of Human Society Series (London:Weidenfeld and Nicolson; Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), and John S. Saul, «On African Populism,» in: Giovanni Arrighi and John S. Saul, eds., *Essays on the Political Economy of Africa,* Modern Reader; PB - 250 (New York: Monthly Review Press, 1973), pp. 152 - 179.

هناك خاصية خامسة إضافية لاختراق الدول الامبريالية نظام المشرق العربي غير موجودة في العلاقات الامبريالية على نطاق العالم، وهي علاقة التنافس التاريخي بين العالمين الحضاريّين الإسلامي الشرقي والأوروبي الغربي. هذه العلاقة التنافسية التي تميز صلات المشرق العربي بالغرب الأوروبي لا يمكن تفسيرها اقتصادياً أو استراتيجياً أو حضارياً فقط، وإنما تفسر بالرجوع إلى هذه الأبعاد مجتمعة. هذه العلاقة التنافسية ظهرت إلى الوجود، إذا ما اتبعنا منهج بيرين التبسيطي في أطروحته المشهورة، بشكل المواجهة التاريخية بين «محمد وشارلمان» منذ عام ٨٠٠ م واتصلت عبر حملات الحروب الصليبية، واستمرت منذ ذلك الحين بأشكال مختلفة تعرضت لها في أماكن أخرى[٣٤].

بعض الكتّاب يحلو له تشبيه علاقات الاختراق الامبريالي للمشرق العربي في العصور الحديثة بالحملة الصليبية الجديدة قياساً على الحملات الصليبية الكلاسيكية، ولكنهم يخطئون بتوسيع هذا التشبيه (بما يحمله من شحنة عاطفية تجعلها مقبولة) إلى ما بعد مستوى التشابه السطحي[٣٥]. فهناك فروقات نوعية واضحة بين الاختراق الامبريالي الكامل للمشرق العربي المعاصر والصليبية الكلاسيكية، ولا داعي للخوض فيها هنا.

ومحصلة هذه العلاقة التنافسية هي خوف الدولتين العظميين والغرب الرأسمالي عموماً من أن يتحول المشرق العربي (في حالة تحقيق وحدته ونهضته وقيادته دول غرب آسيا) إلى قوة إقليمية جديدة تتحدى هيمنتها على العالم في هذه المنطقة الحساسة، وبخاصة ان هذه القوة ستكون مدعومة بإمكانات اقتصادية (النفط) وموارد مالية غير محدودة، وبإمكانات استراتيجية ـ استثنائية ـ تتصل بالموقع الجغرافي. إنّ حدثاً من هذا النوع تحاول الدول الامبريالية بكل قواها منع احتمال حدوثه ولكنها آخر من يستخفّ بإمكان قيامه[٣٦].

---

(٣٤) انظر للمؤلف الكتابات التالية: خلدون حسن النقيب: **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٥٦ ـ ٦٨، و«العقلية التآمرية عند العرب،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٢، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٤)، ص ١٧١ ـ ١٨٣.

(٣٥) انظر كنموذج لهذه الكتابات السطحية: موفق بني المرجة، **صحوة الرجل المريض، أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية** (الكويت: مؤسسة صقر الخليج، ١٩٨٤).

(٣٦) انظر اطروحة المؤلف حول إمكان قيام قوة اقليمية في الشرق الأوسط حول محور المشرق العربي، في: خلدون حسن النقيب، «إطار استراتيجي مقترح للتنمية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩)، ص ٦١ ـ ٧٧.

محاولة لتحقيب
تاريخ المشرق العربي المعاصر

إذا ما حصرنا اهتمامنا بالعلاقة بين الدولة العثمانية والدول الغربية من منطلق المسألة الشرقية، يمكن أن نلاحظ أن تطور نظام الامتيازات (Concessionary System) يمثل بداية استيعاب المشرق العربي في النظام الرأسمالي العالمي المسمى: نظام العالم الاقتصادي. ولكننا نحدد نقطة البدء في الاختراق الامبريالي للمنطقة بتفجر المسألة القومية والمطالبة بالانفصال اعتباراً من عام ١٨٢٠ في اليونان ومروراً بعصر التنظيمات (اصلاحات عام ١٨٣٩ وقانون الطابو عام ١٨٥٦ ودستور ١٨٧٦)(٣٧). وهذه هي المرحلة الأولى والحدّ الفاصل في اختراق المشرق العربي من قبل الدول الامبريالية.

أما المرحلة **الثانية** فقد بدأت بعد الحرب العالمية الأولى، وإذا قلنا إن هذه المرحلة تمثّل عصر الكفاح من أجل الاستقلال نكون قد حددنا المعالم الحقيقية لهذه الفترة التي امتدت ثلاثة عقود من الزمن. وهي تمثل أيضاً حداً فاصلاً جسّدته ثورات ١٩١٩ في مصر و١٩٢٠ في سوريا والعراق، وامتد تأثيره إلى مجمل أقاليم الجزيرة العربية. ومعظم التطورات التي نعيش في ظلها الآن تجد بداياتها الفعلية في هذه الفترة، فهي بذلك تمثل الخلفية التاريخية لواقع المشرق العربي المعاصر(٣٨).

وتبدأ المرحلة **الثالثة** بانهيار الحكم المدني الذي يطلق عليه مجازاً «التجربة الليبرالية» التي طبعت المرحلة السابقة بطابعها، وظهور عصر هيمنة العسكر على الحكم، وتسارع من جراء السياسات التي اتبعوها ظهور الدولة التسلطية التي عمت جميع المشرق العربي منذ أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. ومنذ ذلك الحين وعلى مدى عقدين من الزمن اكتملت تبعية المشرق العربي وترسخ اختراقه من قبل القوى الامبريالية بشكل لم يسبق له مثيل، كما اتضح في أحداث عام ١٩٨٢، كما ذكرنا من قبل. فهذه المرحلة اذن، هي عصر اكتمال التبعية.

هذا يجعلنا نفترض وجود ثلاث مراحل في التطور التاريخي الحديث لأقطار المشرق العربي على أن يُفهم من المرحلة الأولى ظهور خصوصية التبعية في بيئة المشرق لدول

(٣٧) Roderic Hollet Davidson, *Reform in the Ottoman Empire, 1856 - 1876* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1964), and Stanford Jay Shaw and Ezel Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1977), vol. 2, pp. 172 - 272.

(٣٨) هذه الفترة يغطيها العقاد في سرده التاريخي في: صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣).

الامبريالية، وندرجها هنا للتوضيح فقط لأن دراستنا الحالية تبدأ من المرحلة الثانية. وعلى وجه التحديد بعد الحرب العالمية الأولى[٣٩]:

ـ المرحلة الأولى	:	ظهور المسألة الشرقية
من ١٨٢٠		إلى ١٩١٩
ـ المرحلة الثانية	:	عصر الكفاح من أجل الاستقلال
من ١٩١٩		إلى ١٩٤٩
ـ المرحلة الثالثة	:	عصر هيمنة العسكر والدولة التسلطية
من ١٩٥٠		إلى ١٩٩٠

وحتى تتضح للقارىء الأهمية في مقارنة تحقيب التاريخ العربي المعاصر للمشرق بهذه الطريقة وضعنا هذه المراحل في إطارها العالمي في الجدول رقم (١ ـ ١).

هناك بعض الملاحظات التي يجب أن لا تغيب عن القارىء:

الملاحظة الأولى،تتعلق بتوقيت بداية التحقيب، فقد توخينا إظهار التزامن بين الثورة الصناعية الأولى وبدايات الدولة الامبريالية في الغرب، وبداية التوسع الامبريالي الكبير خارج العالم الأول، وبالتالي ظهور العالم الثالث كمنطقة أو مناطق هامشية وخارجية، وظهور المسألة الشرقية في زمان محمد علي وحكم الطغاة المحليين في المشرق العربي ـ كل ذلك في الثلث الأول من القرن التاسع عشر. وقد تبعنا منهج كيرنان في تحديد موعد تقريبي لهذه الأحداث بعام ١٨١٥، ولكن هذه المرحلة بلغت أوجها بعد عام ١٨٨٥ حسب تقدير ورزلي[٤٠].

---

(٣٩) هذا التصنيف قريب جداً من المراحل التاريخية الأربع التي توصل إليها عبد الله العروي، علماً بأن العروي لم يذكر منهجاً في التصنيف:

١ ـ عصر النهضة ١٨٥٠ ـ ١٩١٤.

٢ ـ عصر الكفاح من أجل الاستقلال ١٩١٦ ـ ١٩٥٥.

٣ ـ عصر الحركة الوحدوية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧.

٤ ـ عصر الأزمة الأخلاقية وعصر النقد الذاتي والتقويم في الفترة التي أعقبت هزيمة ١٩٦٧.

Abdallah Laroui, *The Crisis of the Arab Intellectual: Traditionalism or Historicism?*, Campus; 184 (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1976), pp. vii - viii.

انظر أيضاً: الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٣٧ ـ ٤٠، في رفضه اعتبار بداية الحرب العالمية الثانية حداً فاصلاً: «بداية عهد جديد ونهاية عهد قديم كما يقترح ألبرت حوراني وبادو»

(٤٠) Victor G. Kiernan, *European Empires from Conquest to Collapse, 1815 - 1960* (London:Fontana Paperbacks, 1982), pp. 11 - 14, and Worsley, *The Third World: A Vital New Force in International Affairs*, p. 35 passim.

انظر أيضاً العرض الشيّق لأحداث نهاية القرن التاسع عشر في الطريق إلى الحرب العالمية الأولى، في:

Barbara Tuchman (Wertheim), *The Proud Tower: A Portrait of the World before the War 1890 - 1914* (New York: Macmillan, 1985).

الملاحظة الثانية، هي أن تقسيم العالم إلى ثلاثة عوالم هو من باب التبسيط ويقصد بالعالم الأول: الدول الامبريالية في غرب أوروبا.

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر العالم الثاني الذي يمثل شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي وظهر معه وراثة الدولتين العظميين لنظام الهيمنة على العالم، الولايات المتحدة للعالم الأول والاتحاد السوفياتي للعالم الثاني. ولا يظهر العالم الثاني في التقسيم الحالي المعتمد في هذا الجدول[٤١]:

جدول رقم (١ ـ ١)
محاولة تحقيب تاريخ المشرق العربي الحديث ضمن إطار عالمي

العالم الأول	المشرق العربي	العالم الثالث
الدولة الليبرالية ـ الثورة الصناعية الأولى الرخاء ١٨٧٣ ـ ١٨٩١ الأزمة ١٨٩٢ ـ ١٨٩٩	المرحلة الأولى ـ ظهور المسألة الشرقية (عصر التنظيمات) (١٨٢٠ ـ ١٩١٩)	ـ مرحلة التوسع الاستعماري (١٨١٥ ـ ١٩١٤)
دولة الرفاهية ـ الثورة الصناعية الثانية الرخاء ١٩٠٠ ـ ١٩٢٨ الأزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٤٥	المرحلة الثانية ـ عصر الكفاح من أجل الاستقلال (١٩١٩ ـ ١٩٤٩)	ـ الموجة الثورية العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩٤٥)
الليبرالية التجارية ـ الثورة الصناعية الثالثة الرخاء ١٩٤٨ ـ ١٩٧٢ الأزمة ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ أزمة بلا مخرج ١٩٨٢ ـ ١٩٩٠	المرحلة الثالثة ـ عصر هيمنة العسكر والدولة التسلطية (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠) ـ عصر اكتمال التبعية: المجتمع الجماهيري (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)	ـ الموجة الثورية العالمية الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٧٠) ـ انحسار الثورة على نطاق عالمي (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)

---

(٤١) في الإطار التاريخي للتخلف والتنمية يمكن اعتبار غرب أوروبا بداية ظهور العالم الأول وشرق أوروبا بداية ظهور العالم الثاني (الثالث في حساب الأرقام الملتوي عند ستافريانوس) منذ ظهور الرأسمالية كنمط إنتاج مهني. وقد جاءت الأحداث بعد الحرب العالمية الثانية لتأكيد هذه الحقيقة التاريخية وإعطائها محتوى ابديولوجياً. انظر: Leften Stavros Stavrianos, *Global Rift: The Third World Comes of Age* (New York: William Morrow, 1981), pp. 62 - 73, and Irving Louis Horowitz, *Three Worlds of Development: The Theory and Practice of International Stratification*, 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 1972), pp. 163 - 203.

أما العالم الثالث المعاصر، فقد ظهر إلى الوجود بشكل مفارقة تاريخية قبل العالم الثاني، أي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (العالم الذي يقع خارج المركز الامبريالي في غرب أوروبا والولايات المتحدة). ومع أن مصطلح العالم الثالث ظهر إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه كمفهوم يمكن استعماله في السياق المسمى نظام العالم الاقتصادي. ويمتد تاريخه إلى ظهور العالم الرأسمالي[٤٢]. كما يمكن استعماله في السياق السياسي، أي العلاقات بين الدول القومية أو القطرية، وهو الذي يعنينا هنا. ولذلك فالعالم الثالث قبل الحرب العالمية الأولى كان مجموعة شاسعة من الأقاليم المستعمرة من قبل أوروبا في القارات الثلاث. أمّا بعد الحرب فقد استطاعت هذه الأقاليم من خلال المطالبة بحق تقرير المصير أن تتبلور في دول وتجمعات اقليمية كوحدات سياسية جديدة[٤٣].

وقد رافقت ميلاد العالم الثالث سلسلة من الانتفاضات والتمردات والثورات قسمناها إلى مرحلتين: أطلقنا على المرحلة الأولى الموجة الثورية الأولى قبل الحرب العالمية الثانية، والموجة الثورية الثانية للفترة فيما بعد تلك الحرب، حسبما ورد في الجدول رقم (١ ـ ١). وكان تمييزنا بين الموجتين على أساس العنصر الطبقي ـ الايديولوجي. فقد كانت قيادة الموجة الأولى لكبار الملاك وكبار التجار الذين ظهروا على المسرح السياسي أثناء المرحلة الأولى من التاريخ المعاصر. وكان فكر هذه الجماعات الحاكمة إصلاحياً عامة ويهدف إلى التغريب، أي تقليد الغرب الرأسمالي، كوسيلة للتنمية، بينما كانت الموجة الثانية لفئات الطبقات الوسطى المثوّرة (Revolutionized) (بالتحالف مع الفئات الكادحة)، وكان فكرها ثورياً ـ انقلابياً[٤٤].

وبالمقابل، فقد مرّ العالم الأول بمراحل ثلاث، حاولت أن أركز عند ذكرها على البعد

---

(٤٢) هذا هو الأسلوب الذي اتبعه إريك ولف في كتابه الرائع:

Eric Robert Wolf, *Europe and the People without History,* Cartographic illustrations by Noël L. Diaz (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982).

انظر أيضاً الجزء الأول من كتاب ولارشتاين عن تطور نظام العالم الاقتصادي:

Immanuel Wallerstein, *The Modern World System,* 2 vols., Studies in Social Continuity (New York: Academic Press, 1974), vol. 1.

(٤٣) حسب تشخيص ستافريانوس كانت أمريكا اللاتينية الأسبق في الظهور كعالم ثالث:

Stavrianos, Ibid., pp. 74 - 98.

(٤٤) Peter Worsley, *The Three Worlds: Culture and World Development* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1984), pp. 235 - 295, and Gérard Chaliand, *Revolution in the Third World: Myths and Prospects,* foreword by Immanuel Wallerstein (Hassocks: Harvester Press; New York: Viking Press, 1977).

الاجتماعي ـ الحضاري، ولكنني أضفت بعض المعلومات عن البعْد الاقتصادي ـ التقاني لأهميتها في تقديم تفسير شمولي، ولفهرسة المعلومات وجدولتها. ولذلك تعني الثورة الصناعية الأولى: الثورة في صناعة المنسوجات وفي التعدين وفي الصناعات الهندسية. والثورة الصناعية الثانية تعني الثورة في الميكانيك وصناعة الآلات وخاصة آلات الاحتراق الداخلي واعتمادها على النفط كوقود (بدلاً من الفحم في الثورة الأولى). أمّا الثورة الصناعية الثالثة فتعني: الثورة في التواصل (وبالتالي المعلومات) والإلكترونيات وهي المرحلة التي نعيش في ظلها الآن(٤٥). ويتوافق مع هذه الثورات الدورة الاقتصادية المتمثلة بفترات من الرخاء والازدهار تتبعها أزمات عصفت (ولا تزال تعصف) بالنظام الرأسمالي وهزّت كيانه هزاً عنيفاً(٤٦).

ملاحظة أخيرة على الجدول رقم (١ ـ ١) هي أن هناك تزامناً بين مراحل العالم الأول والعالم الثالث والمشرق العربي، ولكن ليس بين هذه المراحل عبر العوالم الثلاثة علاقات سببية. ولذلك يجب أن لا يقرأ الجدول على أن الثورة الصناعية الأولى قد أدت إلى ظهور الدولة الليبرالية في العالم الأول، الأمر الذي أدى إلى التوسع الاستعماري في العالم الثالث، وهو ما أدى في النهاية إلى ظهور المسألة الشرقية في المشرق العربي. وليس هناك علاقة سببية مُثبَتة بين ظهور دولة الرفاهية والثورة الصناعية الثانية في العالم الأول، أو أن هذه قد أدت إلى انطلاق التفجر الثوري في العالم الثالث، وإلى إشعال جذوة الكفاح من أجل الاستقلال في المشرق العربي.

كما أننا لا نستطيع القطع بوجود علاقة سببية بين أزمة النظام التضامني (Corpo-rate System) للشركات الاحتكارية الكبرى في أعقاب تناقص زخم الثورة الصناعية الثالثة في العالم الأول والموجة الثورية الثانية في العالم الثالث ومجيء العسكر إلى الحكم في المشرق العربي وتبلور نظام الدولة التسلطية(٤٧). إننا لا نستطيع أن نقطع بوجود

---

(٤٥) القضية الهامة في هذا التحقيب التي سنتطرق إليها في القسم الأخير من هذا الكتاب هي تحديد الاطار التاريخي للحداثة والتحديث في الفكر والسياسة (Modernity - Modernization)، والمنهج الذي ستتبعه يضع الحداثة في مطلع القرن العشرين بشكل يتوافق مع الثورة الصناعية الثانية، بينما كانت الأرستقراطية هي المهيمنة في ظل الثورة الصناعية الأولى. انظر مراجعة بري أندرسن لكتاب مارشل برمان ـ كل ما هو صُلب يذوب في الهواء:

Perry Anderson, «Modernity and Revolution,» *New Left Review*, no. 144 (1984), pp. 96 - 113.

(٤٦) فترات الرخاء والأزمة مستمدة من:

Samuel Bowles, David M. Gordon and Thomas E. Weisskopf, *Beyond the Wasteland: A Democratic Alternative to Economic Decline* (London:Verso, 1986), pp. 242 - 252.

(٤٧) أندريه غوندر فرانك يقطع خطوة أبعد في تحليله للعلاقات بين هذه الظواهر:

André Gunder Frank, *Crisis in the third World* (London:Heinemann; Gower, 1981).

علاقات سببية بين هذه الظواهر في العوالم الثلاثة. ولكننا نقدمها هنا (في الجدول رقم (١ - ١)) على شكل تخطيطي بحيث يبرز التزامن في فترات حدوثها. ونحن وإن كنا لا نقطع بوجود علاقات سببية، فذلك لا يمنع بطبيعة الحال إمكان وجودها فعلا بين العوالم الثلاثة. ولكن هذا يتطلّب تصميماً مختلفاً للبحث وإطاراً منهجياً مختلفاً أيضاً، والبحث الحالي ليس مجاله المناسب.

التحليل البنائي المقارن: المسألة الشرقية والنظم التسلّطية

ولما كان المشرق العربي يمثّل نظاماً مخترَقاً، الأمر الذي يولد فيه حالة من التبعية للدول الامبريالية نطلق عليها أعراض المسألة الشرقية، ليست هي النتيجة النهائية في هذا الكتاب، فما هذا إلا وصف للواقع. إنما المطلوب إثباته (أو الوصول إليه على الأقل) هو تحليل الأوضاع والملابسات التي أدت - وما زالت - إلى استمرار هذه الحالة المعوقة لتحقيق الأهداف القومية وديمومتها، وتحليل المتغيرات المسؤولة عن إعادة انتاجها بأشكال مختلفة في الاقتصاد والمجتمع. ولكن استمرارية حالة التبعية لم تكن رتيبة على وتيرة واحدة، بل مرت بمراحل مختلفة وانطوت على نقلات نوعية لا يمكن فهم خصوصية تبعية المشرق العربي من دونها.

وقد اقترحنا طريقة لتحقيب تاريخ المشرق العربي لتوضيح هذه النقلات النوعية من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يخدم هذا التحقيب - كأداة تحليلية وتصنيفية للظواهر والمتغيرات - فيما يعرف بمنهج التحليل البنائي المقارن، المقارنة بين المراحل والحقب من خلال الفروقات النوعية التي تطرأ على الأحداث بين الفئات والجماعات الفاعلة والمؤثرة في مسيرة المجتمع التاريخية.

ونستطيع تلخيص مسيرة المشرق العربي المعاصر في مجموعة من الافتراضات (Propositions)، أو الفروض الأولية إن شئت اعتبارها كذلك، على النحو التالي:

١ - من المستحيل على أي نظام سياسي مخترق أن يحقق الأهداف الجمعية إذا كانت تتعارض مع إدراك الدول الامبريالية (التي تخترقه) لمصالحها، بسبب عدم تكافؤ علاقات القوة بينهما. فلا بد لهذا النظام في البداية من اتباع استراتيجية من استراتيجيات فك الارتباط بنظام العالم الاقتصادي لتوفير الحماية الكافية لمجتمعه، والموارد اللازمة للاستقلالية في اتخاذ القرار.

٢ - إن التجربة الليبرالية على النمط الرأسمالي الغربي لم تنجح في المشرق العربي للأسباب التالية:

أ ـ المجابهة المستمرة (اليومية) مع القوى الامبريالية مما أدى إلى تبنّي أنماط شاذة للتعامل السياسي دفعت بعملية الحكم إلى الشلل.

ب ـ الانشعابية الشديدة للقوى الاجتماعية وميلها إلى التشرذم والانضواء تحت لواء قيادات متناحرة مما سهل التدخل الأجنبي وبالتالي الاختراق الامبريالي للنظام السياسي، إلى درجة أن هذه القيادات سعت جادة إلى طلب تبني القوى الامبريالية لها.

ج ـ عجز النخبة الحاكمة التقليدية عن حل المشكل الاجتماعي، خاصة التوزيع العادل للدخل القومي وتبني سياسات تنموية عقلانية، بسبب تعارضه مع مصالحها الطبقية.

٣ ـ إن مجيء العسكر إلى الحكم بعد فشل التجربة الليبرالية قد دعم التيار المؤدي إلى تدخّل الدولة على نطاق واسع في الاقتصاد والمجتمع، ولكنه خلق مفارقة تاريخية لم تحلّ حتى الآن، مفادها:

أ ـ أن تدخل الدولة الواسع أملته ضرورات التنمية وبخاصة ضعف القطاع الخاص في توفير الاستثمار اللازم من جهة، وضرورة حماية موارد المجتمع من الاستباحة الامبريالية من جهة أخرى.

ب ـ كلما ازداد تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع المدني ازداد تسلطها من حيث كونها مؤسسات تحمي الوضع القائم (Status Quo) وبخاصة في غياب الضمانات الدستورية والرقابة الشعبية.

٤ ـ إن تعاظم تدخّل الدولة في الاقتصاد والمجتمع المدني في غياب الدستور والرقابة الشعبية، بمعنى التسلطية، لا يؤدي إلى الاشتراكية (أي الملكية العامة لوسائل الانتاج) وإنما إلى رأسمالية الدولة التابعة، وهو نظام تلعب الدولة فيه دور الرأسمالي الفرد. ويتبع قيام رأسمالية الدولة التابعة ركود اقتصادي واجتماعي وحضاري. أما سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعادة المشروعات الحكومية (القطاع العام) إلى القطاع الخاص فهي أيضاً لا تؤدي إلى رأسمالية حقيقية، وإنما تمثل مجرد محاولة مؤقتة لكسر حالة الركود والطرق المسدودة التي تؤدي إليها التسلطية.

٥ ـ إن البيئة الملائمة لقيام الدولة البيروقراطية التسلطية هي المجتمع الجماهيري (Mass Society) وثقافته الاستهلاكية (Consumer Culture). وتقود سياسات الدولة التسلطية بشكل متزامن مع الثورة الصناعية الثالثة، إلى توسيع قطاع الخدمات، وبالتالي إلى تنامي دور فئات الطبقات الوسطى وحجمها على حساب الطبقات المالكة التقليدية. وتميّز المجتمع الجماهيري وثقافته الاستهلاكية ثلاثة ملامح رهيبة: انتشار

وبــاء الــرعب الجمـعي، والـــنزعــة الســوقيــة (Commercialism)، والتعبئة (Regimentation).

٦ ـ ان البـديل للدولـة التسلطية ورأسـمالية الـدولة التـابعة هـو اسـتراتيجيـة فـك الارتباط بنظام العالم الاقتصادي الذي تحتل مـركزه القـوى الامبريـالية. وتهـدف هذه الاستراتيجية إلى دمقـرطـة الاقتصـاد عن طريق وضـع قانـون مستقل للقيمـة وتحويـل ملكية الموارد والمشروعات للمنتجين والمستفيدين، ودمقرطة النظام السيـاسي باللجـوء إلى الحكم الدستوري والرقابة الشعبية، ودمقـرطـة الثقـافة بـالعودة إلى الثقـافة العليـا الجمعية بدلاً من الثقافة الجماهيرية المنتجة كسلع للبيع بالجملة.

الفرضية الأولى هي الفرضية المركزية وتنبع من فهمنـا الخاص للاختراق الامـبريالي كعلاقات قوة. أما الفرضيتان الثانية والثـالثة فسنحـاول إقامـة الأدلة عـلى صحتهما في القسم الأول من الكتـاب. والفرضيتـان الثالثـة والرابعـة ستكـونـان محـور البحث في القسم الثاني منه. وأمـا الفرضيتـان الخامسـة والسادسـة فسنناقشهـما في القسم الثالث والأخير. هناك بطبيعة الحال عدد من المصـطلحات والمفـاهيم التي مر ذكـرها، وسيتم شرحها بتوسع في فصول الكتاب. كما أننا لن نقوم بتقـديم سرد تاريخي لـلأحداث في المشرق العـربي حسب تسلسلها الـزمني، ولذلـك أفردنـا لها ملحقـاً بالكتـاب ننصـح القارىء بالرجوع إليه كمعالم على الطريق.

القوى الاجتماعية وبناء القوة

منهـج البحث في هذا الكتـاب كما ذكـرنا هـو: المنهج البنـائي المقـارن، ووحـدات التحليـل (Units of Analysis) هي القوى الاجتـماعية. وسـأشرح المقصـود بـالقـوى الاجتـماعية بعـد قليل. ولا بـد هنا من تـوضيح المنهـج الخـاص الـذي اتبـع في هـذا الكتاب. ففي التحليل البنائي المقارن نقوم عادة بمقـارنة وحـدات كبيرة كـالمجتمعات (أو الدول إذا تطابقت) بعضها ببعض، وفي هذه الحالة لا بـد أن تتوافـر شروط معينة للمقارنة (Comparability)، فالمقارنة تتم بين أشياء وظواهر من الفئة نفسها[٤٨].

---

(٤٨) حول التحليل البنائي المقارن، انظر:

Ivan Vallier, ed., *Comparative Methods in Sociology: Essays on Trends and Applications* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1973), pp. 203 - 263; Michael Armer and Allen D. Grimshaw, eds. *Comparative Social Research: Methodological Problems and Strategies* (New York: John Wiley, 1973), and Stein Rokkan [et al.], *Comparative Survey Analysis* (The Hague: Mouton, 1969).

أنـا هنا لا أتكلم على بنـائية ليفي شـتراوس (أو مدرستـه) المنشورة في **الانثروبولوجيا البنائيـة**، فهـذه لها حديث آخر. انظر: Claude Levi - Strauss, *Structural Anthropology* (New York: Anchor Books, 1967).

وفي حالتنا الحاضرة فإننا نقارن المجتمع نفسه (وهكذا البناء الاجتماعي) ولكن في مراحل تاريخية مختلفة، من خلال التغييرات التي تطرأ على القوى الاجتماعية (أو وحدات التحليل). أما شروط المقارنة التي يجب توافرها في هذه الحالة الأخيرة فهي التزامن، أي أن التغيرات المتوقعة التي تطرأ على القوى الاجتماعية تحدث في فترات زمنية متقاربة. وفي المشرق العربي تتوفر هذه الشروط (أي التزامن) عدا مصر. فقد كانت مصر سبّاقة على بقية دول المشرق في العديد من الأمور وبخاصة الاستيعاب في نظام العالم الاقتصادي(٤٩). ولكن الذي يبرر إدخال مصر في هذه الدراسة المقارنة هو وجود ترابط وظيفي بين المؤسسات الاجتماعية لأغلب دول المشرق عبر الزمان والمكان. فالمتغيرات التي طرأت على القوى الاجتماعية في مصر كان لها آثار مشابهة في دول المشرق الأخرى، وإن فصلت بينها فترة زمنية تتفاوت في الطول والقصر. وكل هذا سيتضح فيما بعد(٥٠).

وكلمة تحذيرية للقارىء، تتصل بالمنهج البنائي المقارن، لابد منها، فقد انحسرت شعبية هذا المنهج في العلوم الاجتماعية الغربية إلى حد كبير منذ أواسط السبعينيات. ففي الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية طغت كتابات الوظيفيّين ـ البنائيّين على هذا المنهج، مما جعله عرضة للهجوم من معسكرين(٥١). فاليساريون اعترضوا على استعمال الوظيفيين لمنهج التحليل البنائي لإثبات أن المجتمع ينمو بالاندماج والتطور وليس بالتبعية والثورة عليها، ولتبرير الوضع القائم باعتبارهم البناء الاجتماعي بكل عدم

---

(٤٩) الذي يميّز مصر عن بقية بلدان المشرق العربي، بإجماع الباحثين، هو أن مصر امتلكت تاريخياً مقومات الدولة ـ القومية، وحدوداً اقليمية ثابتة نسبياً، وبناءً اجتماعياً مبنياً على الاندماج (Integration) الوطني وهوية حضارية وطنية. هذا ما يحاول جمال حمدان طرحه بطريقة موسوعية بالغة الاتساع التاريخي، ومع أن مصادره قديمة نسبياً ومفاهيمه غامضة بعض الشيء، إلّا أن الموضوع يستحق الدراسة المتعمقة. انظر: جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**، ٤ ج (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤).

(٥٠) حول مفهوم الترابط الوظيفي (Functional Association) انظر:

Raoul Naroll, «Some Thoughts on Contemporary Methods in Cultural Anthropology,» in: Hubert M. Blalock and Ann B. Blalock, eds., *Methodology in Social Research,* McGraw-Hill Series in Sociology (New York: McGraw-Hill, 1968), pp. 236 - 277.

(٥١) Alvin Ward Gouldner, *The Coming Crisis of Western Sociology,* (New York: Equinox Books, 1971).

ولمراجعة متعاطفة مع الوظيفيين، انظر:

Wibbert E. Moore, «Functionalism,» in: Thomas Burton Bottomore and Robert Nisbet, eds., *A History of Sociological Analysis* (London:Heinemann; New York: Basic Books, 1978), pp. 321 - 361.

انظر أيضاً هوغفلت التي تحاول أن تجمع بين الماركسية والوظيفية في تطوير نظرية للتنمية:

Ankie M.M. Hoogvelt, *The Sociology of Developing Societies,* 2nd ed. (London:Macmillan, 1978).

المساواة فيه على أنه توازن وظيفي ضروري (وطبيعي)(٥٢). والسلوكيون هاجموا الوظيفيين لأنهم استعملوا هذا المنهج بالاعتماد على التحليل النظري لتوليد تعميمات نظرية منتفخة، دون تحديد مفاهيم مركزية وفروض قابلة للرفض والإثبات(٥٣).

سأحاول أن أثبت في هذا الكتاب أن استعمال هذا المنهج يمكن أن يولد تفسيراً موضوعياً للظواهر الاجتماعية بغضّ النظر عن انحسار شعبيته وعن الاستنتاجات المحافظة (أو حتى الرجعية) التي استخلصها الوظيفيون من استعماله. ومفهوم القوى الاجتماعية (Social Forces) كذلك عانى أيضاً بعض الانحسار في الاستعمال كمفهوم تحليلي وليس كتعبير شائع في الكتابات الصحفية(٥٤). وفي الأصل عني بالقوى الاجتماعية كل ما له تأثير على السلوك الاجتماعي. أما في هذا الكتاب فنقصد بالقوى الاجتماعية الجماعات التي تستعمل القهر (أو القوة الجبرية - راجع المقدمة) وسيلة لتحقيق أهداف مشتركة بين أفرادها على حساب الجماعات الأخرى.

ومن الأمثلة على القوى الاجتماعية، الجماعات التالية: كبار ملّاك الأراضي، كبار التجار، كبار المديرين البيروقراطيين، العسكر، القوى القبلية والطائفية، العمال، الفلاحون، المثقفون، الجماعات الدينية... إلخ(٥٥).

إن مفهوم القوى الاجتماعية كجماعات سياسية مصلحية فاعلة يفترض وجود توزيع ضمني للقوة الاجتماعية (مصادرها وأشكالها) بحيث تمتلك هذه الجماعات أنصبة متفاوتة من القوة بشكل موازٍ لإمكانية وصولها إلى مصادر القوة (Access to Power)، ولما كان محور علاقات القوة هو الحكم والسلطة في المجتمع، فإنّ الصراعات والانقسامات بين القوى الاجتماعية تتجه نحو المحور نفسه(٥٦).

مفهوم القوى الاجتماعية أقلّ دقة وشمولية من مفهوم الدرجة الطبقية أو الطبقة الاجتماعية لأنها (القوى الاجتماعية) لا تقوم بذاتها ولا يجمعها فهرس للدخل أو

---

(٥٢) Bill and Hardgrave, *Comparative Politics: The Quest for Theory,* pp. 201 - 228.

(٥٣) انتقادات هومانز الواردة في تقديمه لكتاب علم الاجتماع السلوكي تفي بالغرض في الوقت الحاضر:
George C. Homans, «Sociological Relevance of Behaviorism,» in Robert L. Burgess and Don Bushell (Jr.), eds., *Behavioral Sociology,* (New York: Columbia University Press, 1969), pp. 4 - 13.

(٥٤) يمكننا أن نضرب أمثلة على الاستعمالات الشائعة للقوى الاجتماعية بالتالي: القوى العاملة، قوى التغيّر... إلخ. كما أن هناك مجلة مخصصة لدراسة القوى الاجتماعية ما زالت تصدر حتى الآن بعنوان:
Journal of Social Forces.

(٥٥) Sydney Nettleton Fisher, ed., *Social Forces in the Middle East* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1955).

(٥٦) Ralf Dahrendorf, *Class and Class Conflict in Industrial Society,* translated, reviewed and expanded by the author (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1968), part 2.

التعليم أو الملكية. كما أنها ليست منظمة بشكل دقيق كجماعات المصالح أو جماعات الضغط، وهي ليست رسمية (مع احتمال قيام تنظيمات تمثّلها). القوى الاجتماعية هي: جماعات تحتل مركزاً وسطاً بين الأولى والثانية. وهي جماعات تربطها مصالح مشتركة تعبّر عنها بمطالب سياسية واضحة بشكل رئيسي. وتكوّن تكتلات سياسية توازي التركيب الطبقي آناً، أو التوزيع المهني آناً آخر، أو التقسيم الطائفي والقبلي في ظروف أخرى، جامعة فئات من طبقات مختلفة في بعض الحالات أو من طوائف مختلفة في حالات أخرى[٥٧].

هناك سببان يجعلاننا نلجأ إلى اعتماد مفهوم القوى الاجتماعية وليس التحليل الطبقي الخالص:

السبب الأول، هو أن الأخير لم يَشع استخدامه بشكل موضوعي في بيئة المشرق العربي عدا الاستعمال الخطابي المستمد من تنظيرات المدرسة الماركسية أو تنظيرات الأكاديميين الغربيين[٥٨].

والسبب الثاني: هو أن مفهوم القوى الاجتماعية يمثل نواة التنظيم التضامني الذي تقتضيه سياسات الدولة التسلطية. وسنرى كيف تتحول القوى الاجتماعية في ظل الدولة التسلطية إلى تضامنيات (Corporations) تعد امتداداً لسلطة الدولة في المجتمع المدني[٥٩].

إن التحليل النهائي المقارن يفترض وجود نموذج أو نمط عام للعلاقات بين القوى الاجتماعية (مفهوم البناء الاجتماعي) في كل مرحلة من المراحل التاريخية. وهذا يعتبر المنطلق للتحليل الذي يتبع أسلوب التعريفات أو التقريبات المتتابعة (Successive Approximations)، كما تظهر الصورة في المنظار المكبر، ثم نقوم بتقريب هذه العلاقات بين القوى الاجتماعية بخطوات متتابعة على النحو التالي[٦٠]:

---

(٥٧) الحركات الاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر تقارب هذا الوصف، انظر:
Jean L. Cohen, «Beyond Reform or Revolution? The Problem of French Socialism,» *Telos*, no. 55 (Spring 1983), pp. 5 - 12.

(٥٨) يوضح تيلي كيف تتم تعبئة (Mobilization) القوى الاجتماعية نحو العمل الجمعي والظروف التي تتم فيها: Charles Tilly, *From Mobilizing to Revolution* (Reading, Mass.: Addison- Wesley, 1978).

(٥٩) كمثال على هذا الاستعمال في بيئة الجزيرة العربية، انظر: النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**، ص ١٤٩ ـ ١٥٢ و١٧١ ـ ١٧٤.

(٦٠) Abraham Kaplan, *The Conduct of Inquiry: Methodology for Behavioral Science*, Chandler Publications in Anthropology and Sociology (San Francisco: Chandler Publishing Co., 1964), pp. 52 - 54 and 76 - 78.

الخطوة الأولى، هي معرفة القوى الاجتماعية ـ السياسية التي تفرزها المنعطفات التاريخية ضمن مراحل التاريخ الكبرى، فكل منعطف تاريخي يفرز قوى اجتماعية ـ سياسية تتشابك علاقاتها ومصالحها بشكل يختلف نسبياً عن الفترة التي سبقتها. ويمكن أن يؤخذ بناء الفئة أو الفئات الحاكمة وايديولوجياتها كمؤشر لهذا الاختلاف، وللاتجاه العام لعملية التغيير الاجتماعي ـ السياسي.

الخطوة الثانية، هي معرفة القوى المضادة، أي المعارضة للتيار المسيطر في العملية الاقتصادية ـ السياسية. وخاصة درجة وضوح البديل أو البدائل التي تمتلكها القوى المضادة ـ من بين الأسلحة الايديولوجية المستعملة في تشابك العلاقات والمصالح للقوى الاجتماعية الفاعلة.

الخطوة الثالثة، هي معرفة درجة اكتمال عمليات الاستيعاب والتبعية في نظام العالم الاقتصادي ـ باعتبارها تشكل الاطار العام الذي تتم فيه العملية الاقتصادية ـ السياسية منذ مطلع العصر الحديث. مفترضين أن درجة اكتمال الاستيعاب لا تقتضي حضوراً عسكرياً مباشراً لدول المركز الامبريالي (الدول الرأسمالية ـ الصناعية المسيطرة)، ودرجة اكتمال التبعية تعني (بين أمور أخرى) انعدام حرية الاختيار بين البدائل لدى الفئات الحاكمة في الدول التابعة.

وفي الحقيقة اننا باتباع هذه الخطوات الثلاث في النظر إلى الأحداث التاريخية الكبرى في تاريخنا الحديث والمعاصر، يمكن أن نستدل على الحدود الفاصلة والمنعطفات الرئيسية فيه، ونفرق بين الحد الفاصل (Watershed) والمنعطف (Turning Point) كمنهج في تصنيف الأحداث على أساس:

١ ـ ان الحد الفاصل يمثل ملتقى أحداث سبقته بفترة طويلة نسبياً.

٢ ـ أن الحد الفاصل يمثل تحولاً أساسياً في مجرى الأحداث وخاصة في بنية الطبقة أو الفئات الحاكمة.

٣ ـ ويحدد الحد الفاصل مساراً واضحاً جديداً للأحداث لا يمكن الرجوع عنه إلا بعد فترة زمنية طويلة نسبياً[٦١].

---

(٦١) إن الفرق بين الحد الفاصل والمنعطف هو في الدرجة والمقدار وليس في النوع أو الاتجاه، أي أنهما يمثلان انقطاعات بدائية خلف الاستمرارية الحضارية التي تظهر على السطح وتخدع كثيراً من الباحثين. إذن فالحد الفاصل والمنعطف هما انقطاعان بنائيان يختلفان من حيث الدرجة (Magnitude) ومستوى التحولات والتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ الحضارية. انظر:

Khaldoun H. Al-Naqeeb, «Preliminary Studies in Social Stratification in Arab Countries,» *Annals of the College of Arts* (Kuwait University), vol. 1, no. 1 (1980), pp. 14 - 16, and

إن ما تقدم من الكلام يحتاج إلى مزيد من التوضيح . والقـراءة المتعمقة لتـاريخنا الحديث تتيح لنا أن نستنتج حدين فاصلين:

الأول حوالى عام ١٨٢٠ : ويمتد عبر فترة الاصلاحات المسماة بالتنظيمات .

والثـاني حوالى عـام ١٩٢٠ : وهو يمثـل بـداية عصر الكفـاح المنـظم من أجـل الاستقلال كما يمثل أيضاً بداية تاريخنا المعاصر .

وقد كان الحد الفاصل الأول (١٨٢٠)، فعلاً، ملتقى أحداث هامـة سبقته بفترة طويلة تمثلت بظهور القوى الاقليمية المحلية كالولاة المماليك في العـراق، ومحمد عـلي وابراهيم باشا في مصر وسوريـا، والجزار في فلسـطين، والشهابي في لبنـان، أي عصر حكم الـطغاة في الـوطن العربي مثلما يصفهم عبـد الكريم رافق[٦٢]. كـما تمثلت بـبروز الـدور السيـاسي والاقتصـادي التـدريجي لفئـات «الأعيـان والعلماء»، ودور جمعيـات الاصـلاح في قيادة الصراع السيـاسي في الدولـة العثمانيـة. ويمكن اعتبار اصـلاحـات السلطان عبد العزيز عام ١٨٣٩ وتشريعات عام ١٨٥٦ (خاصة قانون الطابو) وحركة عرابي عام ١٨٨٢ ، والمؤتمر العربي الأول عام ١٩١٣ منعطفات تاريخية رئيسية .

إذن، عام ١٩٢٠ يمثل مدخلاً إلى حقبة تاريخية جديدة تميزت بالتفجر الثوري على الصعيدين المحلي والعالمي، الذي تصاعدت حدّته على مدى ربع قرن حتى بلغ ذروتـه في تسييس فئات واسعة من السكـان (انشغالهم بـالسياسـة والقضايـا العامـة) وتجذيـر وعيهم (المطالبة بحلول جذرية للمعضلات الاجتماعية المزمنة) في نهاية الحرب العالميـة الثانية. وكان من جراء ذلـك تدخّـل العسكر في السيـاسة بحيث وقـع المشرق العربي بأكمله تحت سلطة العسكر بـين عام ١٩٤٩ وعـام ١٩٥٨ . وهنـا تبـدأ مرحلة تـاريخية جديدة من هذا المنعطف الذي سيعقبه منعطف تاريخي جـديد بـين عام ١٩٧٥ وعـام ١٩٨٥ ، أي عصر الانفتاح واكتمال التبعية .

• خـلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العـربي: بعض الفروض البحثيـة،» **المستقبل العـربي**، السنة ٨، العدد ٧٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٤ ـ ٤١ .

(٦٢) عبـد الكريم رافق، **العـرب والعثمانيـون، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (دمشق: مكتبـة أطلس، ١٩٧٤)، ص ٣٣٠ و٣٨٤ .

الفصل الثاني

عصر الكفاح من أجل الاستقلال

لقد كان الحد الفاصل المتمثِّل بأحداث عام ١٩٢٠ حصيلة أحداث تزامنت مع الحركات التاريخية الكبرى التي بدأت تتكشف في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقد شكَّلت هذه الحركات الخلفية الأساسية لتاريخنا المعاصر، وهي:

١ ـ انهيار الدولة العثمانية وترسيخ تجزئة البلاد العربية.

٢ ـ انهيار الامبراطورية الروسية على يد الثورة البلشفية.

٣ ـ تأثير مبادىء الرئيس ولسون وتشجيع النزعات الاستقلالية بين الشعوب المستعمَرة.

٤ ـ هيمنة الأمن البريطاني (Pax Britannica) بشكل مباشر على بلدان المشرق العربي، وتبلور هذه الهيمنة على البعدين الاستراتيجيين السياسي والاقتصادي(١).

ومع أننا لا نملك حتى الآن دراسات متعمِّقة حول هذه الحركات التاريخية الكبرى

---

(١) للرجوع إلى شهادة معاصر لهذه الأحداث، انظر: سلامة موسى، **تربية سلامة موسى** (القاهرة: دار الكاتب المصري، ١٩٤٧)، وبخاصة ص ١٤٢، ١٤٤، ١٥٥ و١٥٧، وجورج انطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، تقديم نبيه أمين فارس؛ ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس، ط ٦ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠)، بخاصة الفصل ٩: «عهد بريطانية العظمى». ويمكن تكوين فكرة عامة عن المناخ السياسي في المنطقة في تلك الفترة بالرجوع إلى المصادر التالية:

William Yale, *The Near East: Modern History* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1958); Elizabeth Monroe, *Britain's Moment in the Middle East, 1914 - 1971,* revised ed. (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1981); David Gillard, *The Struggle for Asia, 1828 - 1914: A Study in British and Russian Imperialism* (London: Methuen, 1977), and Elie Kedourie, «The Middle East, 1900 - 1945,» *New Cambridge Modern History,* vol. 12.

والمناخ السياسي والفكري الذي ولّدته، فإنه ينبغي ألّا يفوتنا الترابط الوثيق بين نتائجها على المنطقة، وبخاصة مطلب الاستقلال السياسي للمشرق العربي الذي أصبح محور الحياة السياسية والثقافية ومنطَلَقاً لكفاح دؤوب للفكاك من الحكم الأجنبي، وهيمنة القوى الامبريالية على مقدَّرات العرب. وهكذا، فقد تحدَّد الإطار العام لحقبة تاريخية كاملة من العام ١٩٢٠ حتى نيل الاستقلال السياسي الفعلي في الخمسينيات من هذا القرن، إلى درجة تصوَّر عرب المشرق، أو صُوِّر لهم، أنهم بمجرد حصولهم على الاستقلال تنتهي كل المشكلات المزمنة التي يعانونها، وكأنها مُسّت بعصاً سحرية[٢]. واكتشف العرب فيما بعد أنهم قد خُدعوا أو انخدعوا، ولذلك سيدفعون ثمناً غالياً لانخداعهم بالاستقلال.

على أي حال، فإن موضوع ترابط تأثير هذه الحركات التاريخية الكبرى يتّضح من حقيقة أن انهيار الخلافة الإسلامية بإعلان الجمهورية في تركيا قد وضع العرب أمام مصيرهم، بحيث كان لا بد لهم أن يقرِّروا علاقتهم بحضارتهم وتراثهم في الوقت نفسه الذي توجَّب عليهم تقرير علاقتهم بالعالم المعاصر، وبالذات الحضارة الغربية. ويحفظ لنا د. محمد محمد حسين في تسجيله القيِّم للاتجاهات الوطنية في الأدب العربي المعاصر الدويّ الرهيب الذي ولَّده هذا الحدث، وتسابُق الحكّام في طموحهم على ادعاء الخلافة لأنفسهم، من فؤاد الأول في مصر إلى الشريف حسين في الحجاز[٣].

في هذا الوقت، قامت الثورة البلشفية في روسيا، وكان أوّل إنجاز لها فضح اتفاقية سايكس - بيكو السرية التي تقضي بتقسيم أقاليم المشرق العربي العثمانية بين بريطانيا وفرنسا، خلافاً لوعد مكماهون للشريف حسين. ولكن الثورة البلشفية قدَّمت أيضاً بديلاً اشتراكياً لهيمنة النظام الرأسمالي الغربي، وطرحت الاشتراكية كنظام سياسي على جدول الأعمال السياسي للمنطقة[٤].

---

(٢) انظر تفاصيل هذا الموضوع في:

Zeine N. Zeine, *The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria* (Beirut: Khayat, 1960); George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 4th ed. (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1980), and Bruce Maynard Borthwick, *Comparative Politics of the Middle East: An Introduction* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1980).

(٣) محمد محمد حسين، **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر**، ط ٦، ٢ ج (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣)، ج ٢، ص ٩ - ٩٨، وبخاصة ص ٤٤ - ٩٥.

(٤) Walter Zéev Laqueur, *Communism and Nationalism in the Middle East* (New York: Praeger; London: Routledge, 1956), and

مجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢).

أما تأثير مبادىء الرئيس ولسون ومُطالبة الولايات المتحدة بسياسة الباب المفتوح، فقد تمثَّل بالحلّ الوسط الذي قبلت به بريطانيا وفرنسا، فكان ميلاد فكرة الانتداب الاستعماري التي تقول إن شعوب المنطقة لم تكن مستعِدَّة للاستقلال، وإن على الدول الامبريالية تهيئتها لذلك. فعلى الرغم من أن مبادىء الرئيس ولسون (ومناداته بحق تقرير المصير لشعوب العالم بشكل خاص) أظهرته في أعينُ أبناء المنطقة وكأنه نبيٌّ جديد، كما يقول سلامة موسى، إلّا أن سياسة الباب المفتوح ما كانت إلّا رغبة الولايات المتحدة في الحصول على جزء من مغانم الحرب مع أنها لم تكن طرفاً فيها (في المشرق العربي)[٥]، وسرعان ما نسيت بريطانيا وفرنسا الفكرة الأساسية من وراء الانتداب وتصرفتا كقوى مستعمِرة محتلَّة.

مطالب العرب القومية

في ظلِّ هذه الوقائع العِظام قام التمرُّد العربي المسمى بـ «الثورة العربية الكبرى» ضدَّ العثمانيين عام ١٩١٦[٦]، ثم تبعته ثورة الشعب المصري في آذار/مارس ١٩١٩. وفي حزيران/يونيو ١٩١٩ قام الشعب السوري بالدعوة إلى المؤتمر الوطني الذي قام في آذار/مارس ١٩٢٠ بإعلان الاستقلال[٧]؛ وبعد أقل من ثلاثة أشهر قام الشعب العراقي بثورته (ثورة العشرين) في حزيران/يونيو ١٩٢٠[٨].

---

(٥) انظر: Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, and انطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، الفصل ١٦. ولتفاصيل أوفى حول مبادىء الرئيس ولسن، انظر: Arthur Clarence Walworth, *America's Moment, 1918: American Diplomacy at the End of World War I* (New York: Norton, 1977).

أما ملاحظة سلامة موسى فقد وردت في: موسى، **تربية سلامة موسى**، ص ١٤٢.

(٦) لشهادة معاصرة وداعية لهذه الثورة، انظر لأحد أعضاء الجمعيات العربية: أسعد داغر، **ثورة العرب: مقدماتها، أسبابها، نتائجها** (القاهرة: مطبعة المقطم؛ حماه: منشورات الرائد العربي، ١٩١٦).

(٧) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ٣ ج (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٣٥)، ج ٢، ص ٤٨ ـ ٥٠ و١٣٠ ـ ١٣٣.

(٨) عبد الرزاق الحسني، **الثورة العراقية الكبرى**، ط ٤ (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٨)، بخاصة ص ١١٠ ـ ١١١ التي يؤكد فيها المؤلف على أن «الثورة الحجازية، والوثبة المصرية، وقيام الحكومة الفيصلية في الشام... ألهبت الحماسة في نفوس العراقيين المثقفين وأوجدت غلياناً سياسياً. فشكّلت بذلك كلها كمؤثرات خارجية أدّت إلى قيام الثورة العراقية عام ١٩٢٠». انظر أيضاً: سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ج ٢، القسم الثاني، ص ٣٠ وما بعدها عن مقدمات الثورة العراقية: العصابات الوطنية والمؤتمر العراقي العام في ٤ آذار/مارس ١٩٢٠. ويعطينا الريحاني في رحلته العام ١٩٢٢ فكرة عن المناخ السياسي في تلك الفترة، انظر: أمين الريحاني، **ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية**، ط ٤، ٢ ج (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٠).

كان المحرِّك الأعظم لهذه الثورات والانتفاضات هو الدعوة إلى الاستقلال وإلى حق تقرير المصير، وحق إقامة نظم مَلَكية دستورية نيابية. وقد تدرَّجت هذه المطالب من الدعوة إلى اللامركزية وإلى الإصلاح في داخل الدولة العثمانية كما تبلورت في المؤتمر العربي الأول عام ١٩١٣، إلى المطالبة بالاستقلال الناجز، والحكومات الدستورية النيابية، والمحافظة على حقوق الأقلّيات؛ تلك هي المطالب الثلاثة التي كانت تمثل القاسم المشترك بين الثورات الثلاث في مصر وسوريا والعراق(٩).

ويحفظ لنا أمين سعيد، في كتابه **الثورة العربية الكبرى**، وثائق استفتاء شعبي جرى في سوريا في حزيران/يونيو وتموز/يوليو عام ١٩١٩، بصورة عرائض رُفِعت إلى اللجنة الأمريكية (كنغ - كراين) المكلَّفة من قِبَل مؤتمر الصلح بإعداد تقرير عن أحوال السوريين ومطالبهم ودرجة «صلاحيَّتهم» للاستقلال. وقد زارت اللجنة ٣٦ بلداً من أكبر بلدان سوريا، والتقت العديد من الوفود، وتلقَّت ١٨٣٦ عريضة، وسمعت آراء السكان، وقد أجمعت أكثريتهم المطلقة على طلب الاستقلال التام لسوريا المتحدة(١٠). ويورد المؤلف تفصيلات جيدة عن هذه العرائض، «لا يمكن اعتبارها حاوية لرغائب السكان الحقيقيين» لأسباب يذكرها هو، إلّا أنها تصلح مؤشِّراً جيداً لنضج المطالب السياسية وتبلورها.

ومن المفيد أن نعلم أن عدد سكان سوريا في ذلك الوقت كان ٣,٣٤٧,٥٠٠ نسمة، وبلغ عدد العرائض، كما ذكرنا، ١٨٣٦ عريضة اشتملت على ٩١٠٧٩

---

(٩) للاطلاع على النصوص والوثائق الأصلية، انظر: مصر، اللجنة العليا لحزب اللامركزية، المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية شارع سان جرمان، باريس، ١٨ - ٢٣ حزيران/يونيو ١٩١٣. ولمتابعة رد الفعل المباشر لقرارات المؤتمر في بيئة الحرب العالمية الأولى، انظر: داغر، **ثورة العرب: مقدماتها، أسبابها، نتائجها**. أما بالنسبة إلى تبلور مطالب الاستقلال والدستور، انظر: عباس محمود العقاد، **سعد زغلول: سيرة وتحية** (القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٣٦)، ص ١٩٥ وما بعدها، وعاطف أحمد فؤاد، **الحرية والفكر السياسي المصري** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، الفصل ٣، «وزارة الشعب الأولى: تحليل مضمون لخطب الزعيم سعد زغلول وتصريحاته،» ص ١١٧ - ١٧١. وعن سوريا والعراق، انظر: سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ج ٢، ص ٤٨ وما بعدها.

(١٠) سعيد، المصدر نفسه، ص ٥٠ - ٥١. ويضيف المؤلف: «عادت (اللجنة) إلى باريس في أوائل شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩١٩ لتقديم تقريرها فإذا كل شيء قد تبدل وتحوّل وإذا القوم غير القوم، والرجال غير الرجال. وأسقط في يدها فحملت تقريرها إلى واشنطن وسلمته إلى وزارة الخارجية فألقته في سلّة المهملات وظلّ أمره مكتوماً حتى عام ١٩٢٤. إذ نشرته جريدة **التايمز** (Times) الأمريكية وقدّمت له بمقدمة قالت فيها، «إن السرّ في إقناع وزارة الخارجية الأمريكية بالعدول عن نشره هو ما اشتمل عليه، ولو نشر في حينه لغيَّر مجرى الأحداث في تركيا...»». ولمزيد من التفاصيل عن لجنة كينغ - كراين، انظر:

Harry Nicholas Howard, *The King- Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East* (Beirut: Khayat, 1963).

توقيعاً، أي ٢,٧ بالمئة من السكان، تنقسم هكذا: ٢٦٣٢٤ من المنطقة الجنوبية (فلسطين)، ٢٦٨٨٤ من المنطقة الغربية (لبنان)، ٣٧٨٧١ من المنطقة الشرقية (سوريا)، بمعدل ٤٩ اسماً في كل عريضة. وقد صنَّفنا هذه العرائض حسب المطالب التي انطوت عليها في الجدول رقم (٢ ـ ١).

جدول رقم (٢ ـ ١)
مطالب السكان السوريين في عام ١٩١٩

المطلب	عدد العرائض	النسبة المئوية
سوريا المتحدة (سوريا ولبنان وفلسطين)	١٥٠٠(*)	٨٠,٤
الاستقلال الناجز لسوريا المتحدة	١٤٠٦	٧٥,٥
الاستقلال الناجز للعراق (وفي عرائض المنطقة الجنوبية: كل البلدان العربية)	١٣٧١	٧٣,٥
رفض دعاوى الصهيونية وطلب مقاومتها	١٣٦٥(**)	٧٣,٣
رفض الانتداب الفرنسي وانتقاده	١١٢٩	٦٠,٥
إنشاء مملكة ديمقراطية دستورية لامركزية	١١٠٧	٥٩,٥
الضمانات الكافية لحماية حقوق الأقليات	١٠٢٣	٥٤,٩
طلب المساعدة (أي الوصاية) من امريكا	١١٢٩	٦٠,٥
ثم من بريطانيا إذا امتنعت أمريكا	١٠٣٢	٥٥,٣
الاحتجاج على المعاهدات السرية التي تقسم سوريا دون معرفة أهلها	٩٨٨	٥٣,٠

(*) لم يذكر المؤلف عدد العرائض واكتفى بذكر النسبة المئوية.

(**) ذكر المؤلف أن عدد العرائض هو ١٨٥٠ عريضة والنسبة المئوية ٧٣,٣ بالمئة، ولذلك عدَّلنا عدد العرائض لتنسجم مع النسبة المئوية حسبما ورد في النص اللاحق.

المصدر: أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ٣ ج (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٣٥)، ج ٢، القسم الأول، ص ٥٢ ـ ٥٩.

ومع أن المعلومات التي يتضمنها هذا الجدول واضحة بحد ذاتها، إلا أنها تعكس عدداً من الأمور من بينها التنافس الامبريالي بين بريطانيا وفرنسا وأمريكا في المنطقة، الذي حسم فيها بعد لمصلحة الأمن البريطاني. كما تعكس هذه المعلومات التنسيقَ المبكر بين الضبّاط الشريفيين في سوريا والعراق، الذي استمر حتى بعد مجيئهم إلى السلطة في البلدين.

الطبقة المهيمنة الجديدة

وقد ترتب على هذه الثورات حدثٌ آخر بالغ الأهمية في ديناميات الصراع الاجتماعي، وهو أن الذين جاؤوا إلى السلطة، أو برزوا كفئات اجتماعية مهيمنة، هم

ممثلون لملاك الأراضي والتجار من السكان المحليين. ففي مصر كان هؤلاء في الحزب الوطني، ثم في حزب الوفد، بعد الزخم الذي حصلت عليه عملية تمصير الملكية الزراعية الكبيرة والمناصب العليا في أعقاب حركة عرابي العام ١٨٨٢[١١]. وفي العراق مثّل هؤلاء رؤساءُ العشائر في الريف (الذين كانوا في طور التحول إلى إقطاعيين)، والضباط الشريفيون، وتجار المدن، والأعيان المنضمون إلى حزب العهد، والحزب الوطني وحزب النهضة. وفي سوريا ظهروا من بين تجّار دمشق وحلب خاصة، وملّاك الأراضي في المناطق الأخرى من الضباط الشريفيين، كما توضح تركيبة حزب العهد السوري والكتلة الوطنية[١٢].

---

(١١) ويذكر لويس عوض، «أنه باستثناءات قليلة كانت الملكيات الزراعية الكبيرة، في أيدي الأتراك والشراكسة ورؤساء القبائل البدوية، كما كانت المناصب العليا في الدولة بيد الأتراك والشراكسة... وقد كان هذا الصدع بين الملكية الكبيرة والملكية المتوسطة المصرية كالصدع بين المناصب العليا (التي في يد الأتراك) والمناصب الوسطى (التي يشغلها المصريون) من أهم محركات الثورة العرابية، بل لعله كان المحرك الأول لدعوة التمصير ودعوة الحكم النيابي وهما لب ثورة عرابي، وفيما بعد ثورة ١٩١٩». انظر: لويس عوض، **تاريخ الفكر المصري الحديث: من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، ج ١، ص ٣٣٠ - ٣٣١ وما بعدها؛ رفعت السعيد، **الأساس الاجتماعي للثورة العرابية**، كتب قومية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٦٦)، وعبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، بخاصة ص ١٨٩ - ٢١٢.

(١٢) يجب أن نشير هنا إلى أن هذه الأحزاب في العراق وسوريا في تلك الفترة كانت تجمُّعات سياسية محدودة لم يكن لها القاعدة الشعبية الواسعة ولا العضوية المفتوحة التي كانت لحزب الوفد في مصر. بالنسبة إلى العراق، انظر:

Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), book 1, part 2; David Pool, «From Elite to Class: The Transformation of Iraqi Political Leadership,» in: Abbas Kelidar, ed., *The Integration of Modern Iraq*, Croom Helm Series on the Arab World (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1979), pp. 63 - 87, and

الحسني، **الثورة العراقية الكبرى**، الفصل ١٠: «الأحزاب والجمعيات السرية في العراق: جمعية العهد العراقي وجمعية حرس الاستقلال». ويعدِّد عبد الرزاق الحسني إضافة إلى ذلك، الجمعيات والأحزاب السياسية التالية: حزب العهد العراقي، حزب النهضة العراقي، الحزب الوطني الحر العراقي وهو الحزب المؤيِّد لأول وزارة عراقية في عام ١٩٢٠، ثم حزب الاخاء الوطني، المصدر نفسه، ص ٦٥ - ٨٣. انظر أيضاً: عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٦، ١٠ ج (بيروت: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٢)، ج ١، ص ١١٥ - ١٢٥. أما بالنسبة إلى سوريا، فانظر:

C. Ernest Dawn, «The Rise of Arabism in Syria,» *Middle East Journal*, vol. 16, no. 2 (Autumn 1962), pp. 145 - 168.

ويعدّد أمين سعيد الأحزاب والأندية السورية على النحو التالي: حزب العربية الفتاة، حزب الاستقلال العربي، حرب العهد السوري، حزب الاتحاد السوري، الحزب الوطني السوري، الجمعية العربية الفلسطينية، والحزب السوري المعتدل بمصر، انظر: سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ج ١، ص ٣٥ - ٤٦، وخيرية قاسمية، «النشاط السياسي والأحزاب السياسية في سوريا، ١٩١٨ - ١٩٢٠،» **الفكر العربي**، السنة ٣، العدد ٢٢ (أيلول/سبتمبر ١٩٨١)، ص ٥٠٤ - ٥١٧.

ومصدر أهمية هذا الحدث ـ أي مجيء ممثلين من ملاك الأراضي والتجار من السكان العرب المحليين إلى السلطة أو إلى المعارضة وبالتالي إلى الهيمنة (Dominance) ـ هو أن بلدان المشرق العربي لم يحكمها ممثلون من السكان المحليين من هاتين الفئتين منذ وقوع الخلافة العباسية فريسة للبويهيّين في منتصف القرن العاشر الميلادي، والخلافة الفاطمية فريسة للمماليك في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي.

وقد خضع مجيء هذه الفئات الحاكمة إلى السلطة والنفوذ لعملية اختمار طويل يمكن أن نجد أصولها في حركة الاصلاحات العثمانية (التنظيمات)، وحكم محمد علي في مصر وسوريا. ويمكن أن ترجع خلفيَّتها الاجتماعية ـ الاقتصادية إلى الأعيان والعلماء (رجال الدين) وشيوخ القبائل الذين برزوا في ساحة العمل السياسي أثناء القرن الماضي وأوائل هذا القرن[١٣]. وقد هَدفوا من إثبات وجودهم معارضةَ إدارات الاستعمار البريطاني والفرنسي والطبقة الكومبرادورية (التجار الوكلاء للمصالح الأجنبية) التي كانت في تركيبتها الإثنية أجنبية في الغالب[١٤].

ولكن يجب ألّا يفوتنا ملاحظة أن هذه المعارضة لم تكن موحَّدة ولم ترتكز على أسس ايديولوجية واضحة. يذكر يوسف الحكيم مثلاً أن بعض «الذوات» السوريين مثل: حقّي العظم، وجميل مردم بك، وحسني البرازي، وغيرهم من سراة القوم كانوا «جد صريحين في تفضيلهم الانتداب الفرنسي على سواه. . . . بل على الاستقلال التام الناجز إذا كان مصيره ـ حسب تعبيرهم ـ بين هؤلاء الشبان (الضباط الشريفيين) الذين أحاطوا بالأمير فيصل»[١٥].

ولذلك فقد كان مجيء الملّاك والتجار المحليين إلى السلطة والنفوذ عبارة عن فئات

---

(١٣) حول تطور جماعات الأعيان والعلماء، انظر الدراسات المجموعة في الكتابين التاليين:

Ira Marvin Lapidus, ed., *Middle Eastern Cities: A Symposium on Ancient Islamic and Contemporary Middle Eastern Urbanism* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1966), and William R. Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; 1 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968).

(١٤) حول موضوع الطبقة الكومبرادورية، انظر:

Khaldoun H. Al-Naqeeb, «Preliminary Studies in Social Stratification in Arab Countries,» *Annals of the College of Arts* (Kuwait University), vol. 1, no. 5 (1980), pp. 47 - 49; David Saul Landes, *Bankers and Pashas: International and Economic Imperialism in Egypt* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979); Jacque Berque, «The Establishment of the Colonial Economy,» in: Polk and Chambers, eds., Ibid., pp. 223 - 243; Charles Philip Issawi, «Egypt since 1800: A Study in Lopsided Development,» in: Charles Philip Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* Midway Reprint Series (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), and Robert Tignor, «The Economic Activities of Foreigners in Egypt, 1920 - 1950: From Millet to Haute Bourgeoisie,» *Comparative Studies in Society and History,* vol. 22 (July 1980).

(١٥) يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي** (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ٨٧

معارضة نادت بالإصلاح وطالبت بتحقيق الأهداف العربية العليا. وجاءت أيضا مسلَّحة بايديولوجيا ناضجة نسبياً، ولكن ببرنامج سياسي ناقص مبتور. فقد كانت السمة البارزة في هذه الايديولوجيا «الليبرالية» التوفيقية والتطلّع القومي الذي يقترح الأمة العربية أو اشتقاقاتها الإقليمية: الأمة المصرية، الأمة السورية... إلخ بديلا لأشكال التنظيمات التقليدية (الأسريَّة، القَبَلية... إلخ)[16]. وبذلك تكون هذه الفئات، بمجيئها إلى الحكم والنفوذ، قد أتاحت لهذه الايديولوجيا أن تكون السائدة المهيمنة.

ومن المهم أن نستدرك ونقول إن هذه الايديولوجيا بأجنحتها الثلاثة: **العلمانية** (شبلي الشميِّل، سلامة موسى، إسماعيل مظهر، جميل صدقي الزهاوي)، **والليبرالية** (علي عبد الرازق، طه حسين، أحمد أمين، محمد حسين هيكل)، **والقومية** (عبد الرحمن الكواكبي، رشيد رضا، وساطع الحصري)، قد وصلت إلى الهيمنة والنفوذ ليس لكونها ممثِّلة لمصالح الملاّك والتجّار، ولذلك قامت هذه الفئات بدعمها، وإنما لأنها لم تتعارض مع مصالح الملاّك والتجّار، ولأنها تناسبت وتزامنت مع التطلّع إلى الغرب، وظهور الكيانات السياسية الحديثة (الدولة ـ القومية، الأحزاب... إلخ) تحت تأثير إدارات الانتداب الاستعمارية والدول الكبرى[17]. وهناك فرق بين التزامن وعدم التعارض، وبين الدعم والتمثيل الطبقي، يجب ألاّ تغيب أهميته عن القارىء.

أما البرنامج السياسي لهذه الفئات الحاكمة الجديدة فقد كان ناقصاً مبتوراً لأنه طرح الحلول والبدائل «للمشكل السياسي» (أي: الاستقلال، نظام الحكم... إلخ)،

---

(١٦) بالنسبة إلى فكرة القومية واشتقاقاتها الاقليمية، انظر: طه حسين، **مستقبل الثقافة في مصر**، ٢ ج (القاهرة: مطبعة المعارف ومكتبتها، [١٩٣٨])، كمثال لمفهوم الأمة المصرية، أو حسين فوزي، **السندباد المصري**، وانطون سعادة، **الأمة السورية**. انظر أيضاً بسام طيبي الملخص للجدال بين ساطع الحصري وسعادة وحسين، في:

Bassam Tibi, *Arab Nationalism: A Critical Enquiry*, edited and translated by Marion Farouk Sluglett and Peter Sluglett (New York: St. Martin's Press; London: Macmillan, 1981), pp. 152 - 172.

(١٧) يقيم محمد جابر الأنصاري، مع كثيرين، الحجة على الربط بين فشل الليبرالية وبين كونها غريبة عن الشرق وخاصة ارتباطها بالمستعمر، وإن كان تفسير هذا الفشل في تصوري يحتاج إلى أكثر من ذلك. انظر: محمد جابر الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، الفصل ٢: «إخفاق الليبرالية في الشرق العربي». ولعرض عام للتيارات الفكرية في هذه الفترة، انظر:

Hisham Sharabi, *Arab Intellectuals and the West: The Formative Years, 1875 - 1914* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1970), and

روجر أوين [وآخرون]، **الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩**، إعداد مروان بحيري؛ ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

ولكنه لم يتجاوزه ويتخطّه لتقديم الحلول والبدائل «للمشكل الاجتماعي ـ الاقتصادي» (الفوارق الطبقية، العدالة الاجتماعية، توزيع الثروة القومية. . . إلخ). ومع أن ادعاء كثير من الكتّاب والباحثين في هذه الفترة بأن انشغال هذه الفئات الحاكمة من «القوميين القدامى» بقضايا الاستقلال والدستور والديمقراطية قد صرف «انتباههم» عن الفوارق الطبقية المتزايدة، وعن حقيقة تركز الثروة والسلطة في أيديهم، وعن قضايا العدالة الاجتماعية والتنمية، إلاّ أنّ الحقيقة أن جماعات من الملاّك والتجّار لم يكن في مقدورها، ولا وجدت المصلحة الملحّة في، تقديم الحلول والبدائل للمشكل الاجتماعي[18].

ولذلك، بعد أقلّ من عشرين سنة (حوالى نهاية الثلاثينيات) بدا عجز «الحكومات الوطنية» واضحاً، ايديولوجياً وسياسياً واقتصادياً؛ فقد تجلّى العجز الايديولوجي بفشل «الليبرالية التوفيقية» في وقت مبكّر، وهذا ما أفسح المجال للتيارات الراديكالية اليمينية واليسارية بالظهور القوي؛ وقد تجلّى هذا الفشل واضحاً في ارتداد غالبية الليبراليين إلى توفيقية مفرطة، وفي العودة إلى الصيغ التقليدية التي سبق رفضها وخاصة صيغة «المستبد العادل» كما اقترحها محمد عبده، أو البحث عن الأحسنين: أحسن ما في التراث وأحسن ما في الحضارة الغربية[19].

والعجز السياسي تجلّى في تزييف الديمقراطية، وتزوير الانتخابات، وطغيان الحزبية على المصالح العليا للبلاد، واحتكار الحكم، الأمر الذي أدّى إلى ظهور فئة المستوزرين أو الوزراء المزمنين، وانشعابية القيادات السياسية وتمزّقها. كما لم يحصل في هذه الفترة إلاّ عدد قليل من الإنجازات الاقتصادية والمالية، خاصة بسبب الركود الاقتصادي العالمي، فقد كان التحسّن في مستوى المعيشة بطيئاً[20].

---

(١٨) يردِّد عاطف أحمد فؤاد في كتابه: **الحرية والفكر السياسي المصري**، ص ١٦٠، ما ذكره يونان لبيب رزق وكثيرون أيضاً من أن «المسألة الاجتماعية» لم تنل من الأحزاب الاهتمام والعناية الكافية، أما حزب الأغلبية ـ وأعني به الوفد ـ فلم تكن المسألة الاجتماعية تعنيه كثيراً لانشغاله بقضية الوطن الكبرى وهي قضية الاستقلال. انظر: يونان لبيب رزق، **الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧)؛ الأنصاري، المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١٠٦، في معالجته لطريقة تناول الفكر القومي للمسألة الاجتماعية وكذلك ص ١٩٣ ـ ١٩٤. ويجب ألاّ يفوتنا أن نذكر أن عبد الرحمن الشهبندر كان من أوائل الساسة العرب الذين اهتموا بالمسألة الاجتماعية، انظر: عبد الرحمن الشهبندر، **القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي** (القاهرة: مطبعة مصر، [١٩٣٦]).

(١٩) انظر: الأنصاري، المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٧٨، والفصل ٢: «إخفاق الليبرالية في الشرق العربي،» وكذلك ص ١٦١ ـ ١٦٨ فيما يتصل بمحمد عبده.

(٢٠) Zvi Yehuda Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East* (Leiden: Brill, 1964), pp. 208 - 275.

ويمكن تلخيص مظاهر العجز الثلاثة فيما بدأ يتضح كمأزق للحكم الوطني في هذه البلدان (مصر وسوريا والعراق). ففي مصر أصبحت العملية السياسية مستقطَبة بين الأطراف الثلاثة المعروفة: الانتداب، القصر، الوفد، دون أن يتمكن أي طرف من تخطّي الوضع القائم (Status Quo) الذي ترتّب على هذا الاستقطاب[٢١]. وفي العراق ظهر تحالف الضباط الشريفيّين مع شيوخ القبائل الاقطاعيين في تقسيم عمل من نوع خاص، يحتكر بموجبه الضباط الشريفيون الحكومة بينما يستولي الشيوخ الاقطاعيون على مجلس النوّاب (بالاشتراك مع أعيان المدن). وبقي تقسيم العمل هذا ساري المفعول حتى منتصف الثلاثينيات، عندما بدأ التداخل والتعاون بين الفئتين يشكّل طبقة حاكمة جديدة. أما في سوريا، فإن الضباط الشريفيين، الذين كانوا في الوقت نفسه ممثلين لملاك الأراضي والتجار الذين دخلوا في صراع متصل مع إدارة الانتداب الفرنسي منذ سقوط الحكومة الفيصلية العام ١٩٢٠، لم يستطيعوا التوصُّل إلى صيغة مشتركة لمقاومة الاحتلال (وخاصة الخلاف بين عبد الرحمن الشهبندر والكتلة الوطنية) حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

وقد انعكس هذا العجز بشكل مباشر على تعاقب الوزارات، أو في الحقيقة على تناوب الوزارات بسرعة رهيبة وبالأشخاص أنفسهم تقريباً، حتى إن متوسِّط بقاء الوزارة في الحكم في السنوات الخمس عشرة الأولى من الحكم الوطني في كل من مصر والعراق لم يزد عن السنة الواحدة كما يوضح الجدول رقم (٢ ـ ٢) التالي:

جدول رقم (٢ ـ ٢)
تعاقب الوزارات في مصر والعراق (١٩٢٠ ـ ١٩٤٦)

البلد	الفترة	عدد الوزارات	عدد الوزارات التي حكمت أقل من سنة	المعدل العام بالأشهر
العراق	١٩٢٠ ـ ١٩٣٧	٢٤	١٩	٧,٠
مصر	١٩٢٤ ـ ١٩٤٦	٢١	١١	٩,٥

المصادر: ابراهيم السيد عيسى المصري، **مجمع الآثار العربية** (دمشق: مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٨)، ج ٢، ص ٣٥ ـ ٤٠؛ عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٦ (بيروت: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٢)، ج ١ ـ ٤؛ محمود متولي، **تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥** (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٧)، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٦، ويونان لبيب رزق، **تاريخ الوزارات المصرية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥)، ص ٢١.

(٢١) انظر: John C.B. Richmond, *Egypt, 1798 - 1952: Her Advance Towards a Modern* =*Identity* (London: Methuen; New York: Columbia University Press, 1977), p. 192.

وبلغ عدد وزارات عهد الكفاح من أجل الاستقلال بأكمله في مصر (١٩٢٢ - ١٩٥٢) أربعين وزارة، أي بمعدل ٩ أشهر لكل وزارة. وحتى عام ١٩٤٦، قام مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة ست مرات، ومحمد محمود أربع مرات، وعلي ماهر، وأحمد ماهر، وحسين سري بمعدّل مرتين لكل منهم. وفي العراق حتى عام ١٩٣٦، قبل انقلاب بكر صدقي، من بين أحد عشر رئيس وزارة، واحد ألّف الوزارة أربع مرات (عبد المحسن السعدون)، واثنان ألّفاها ثلاث مرات (عبد الرحمن النقيب وجميل المدفعي)، وأربعة ألفوها مرتين (جعفر العسكري وياسين الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني). أما عدد المرات التي خدم فيها رؤساء الوزارات كوزراء فهي موضّحة في الجدول رقم (٢ - ٣)[٢٢].

جدول رقم (٢ - ٣)
رؤساء الوزارات في العراق للفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٦

رئيس الوزراء	عدد المرات كرئيس وزراء	عدد المرات في الوزارة	مجموع الأشهر كرئيس وزراء
عبد الرحمن النقيب	٣	٣	٢٣,٥
عبد المحسن السعدون	٤	٧	٤٣,٠
جعفر العسكري	٢	٨	٢١,٥
ياسين الهاشمي	٢	٨	٣٠,٠
توفيق السويدي	١	٣	٤,٠
ناجي السويدي	١	٦	٤,٠
نوري السعيد	٢	١٤	٣١,٠
ناجي شوكت	١	٥	٤,٥
رشيد عالي الكيلاني	٢	٦	٧,٠
جميل المدفعي	٣	٥	٩,٥
علي جودت الأيوبي	١	٣	٦,٠

المصدر: Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941* (London: Routledge and Kegan Paul, 1982), p. 48.

= انظر أيضاً: حسن يوسف، **القصر ودوره في السياسة المصرية، ١٩٢٢ - ١٩٥٢** (مذكرات حسن يوسف) (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢)، ص ٦٠ - ٧٣.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ١ - ٤؛ يونان لبيب رزق، **تاريخ الوزارات المصرية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥)؛ Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941* (London: Routledge and Kegan Paul, 1982), pp. 44 - 54, and Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers,* book 1, chap. 10.

أما في سوريا فلم تكن للوزارة السلطة التي كانت لها في مصر والعراق في ذلك الوقت، بسبب الحكم الاستعماري الفرنسي المباشر. ولكنها إذا ما اتُّخذت كمؤشر لتبلوُر القوى الاجتماعية واستئثار بعضها بالحكم فإن ثمانية أشخاص ألفوا أكثر من ٥٢ بالمئة من عدد الوزارات في الفترة ما بين العامين ١٩١٩ و١٩٥٩، وحكموا أكثر من ٦٨ بالمئة من نسبة الوقت (أي ٢٤,٥ عاماً)، وهم جميل مردم بك (ألّف الوزارة أربع مرّات)، وخالد العظم (أربع مرات)، وصبري العسلي (أربع مرات)، وتاج الدين الحسيني (مرتين)، وصبحي بركات (مرتين)، وسعد الله الجابري (مرتين)، وفارس الخوري (مرتين)، وسعيد الغزي (مرتين). وفي هذه الفترة، أي الأربعين عاماً، تألّفت اثنتان وأربعون وزارة بقيت في السلطة ستة وثلاثين عاماً وربع العام، أي بمعدل حوالى الثمانية أشهر لكل منها (عدا وزارات اليوم الواحد، الدواليبي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١، والقدسي في ٢٣ آذار/مارس ١٩٥١)[٢٣].

وهناك جذور عميقة لظاهرة الاستيزار المزمن هذه، منها:

١ ـ الصراع المتوازي من أجل الاستقلال ومن أجل الدستورية.

٢ ـ طبيعة تركيب الأحزاب السياسية التقليدية.

٣ ـ «الانشعابية» (Factionalism) الرهيبة للقوى الاجتماعية في المشرق العربي.

فلو تمعنّا في الأمر الأول لاتّضح لنا أن الكفاح من أجل الاستقلال كان في الوقت نفسه كفاحاً من أجل الدستورية والديمقراطية اللتين رفضتهما في حقيقة الأمر إدارات الانتداب الاستعمارية، وشجّعت على إضعافهما، على عكس ما تدّعي. دعونا نضرب مثلاً بمصر، أكثر بلدان المشرق نضجاً سياسياً ونمّواً اقتصادياً. فما إن مضى عام واحد على إعلان دستور سعد زغلول لعام ١٩٢٣ حتى علّقته وزارة محمد محمود (وزارة اليد الحديدية) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٤، بعد حادثة اغتيال حاكم السودان الانكليزي (سير لي ستاك) في القاهرة. وتوالت بعد ذلك التعليقات والإلغاءات[٢٤]. كما عطّلته وزارة عدلي يكن مرة أخرى في حزيران/يونيو العام ١٩٢٨، وبقي معطّلاً حتى نهاية العام ١٩٢٩. وفي ذلك العام رفع مصطفى النحّاس راية الوفد بعد موت سعد زغلول. ثم أُلغِي دستور ١٩٢٣ في بداية حكم إسماعيل صدقي، واستُبدِل به

---

(٢٣) Richard Bayly Winder, «Syrian Deputies and Cabinet Ministers, 1919 - 1959: Part 1,» *Middle East Journal,* vol. 16, no. 4 (1962), pp. 409 - 449.

(٢٤) لسرد تاريخي تفصيلي، انظر:
Panayiotis J. Vatikiotis, *The History of Egypt: From Muhammad Ali to Sadat,* 2nd ed. (London: Weidenfeld and Nicolson; Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1980), pp. 247 - 369.

دستور صدقي لعام ١٩٣٠. ومن ذلك العام حتى العام ١٩٣٥ سيطرت أحزاب الأقلّية على الحياة السياسية في مصر. ولكن دستور ١٩٢٣ عاد (بعد كفاح شعبي متّصل)، ومعه عادت الوزارة الوفدية العام ١٩٣٦ التي وقّعت معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا وحصلت مصر بموجبها على الاستقلال الشكلي.

وما إن نُصِّب فاروق ملكاً على مصر حتى طرد الوزارة الوفدية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧ وحلَّ البرلمان وعلّق الدستور من جديد، وعاد محمد محمود ليشكِّل الوزارة مرّة أخرى. ثم شكَّل علي ماهر الوزارة بعد انتخابات مزيَّفة، وبقي في الحكم حتى ٤ شباط/فبراير العام ١٩٤٢ عندما حاصر الانكليز القصر وأجبروا الملك على تكليف الوفد بتشكيل حكومة جديدة. وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قام الملك بطرد مصطفى النحاس ووزارته الوفدية من جديد، وحلّ البرلمان. وبعد انتخابات ١٩٤٥ جاء أول مجلس نواب ليكمل مدته القانونية في ظلّ وزارة غير وفدية.

ولكن انتخابات ١٩٥٠ أعادت الوفد إلى الحكم وبقي في السلطة حتى انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٢ بقيادة الضباط الأحرار، الذين قتلوا دستور ١٩٢٣ غيلة وأودعوه قبره إلى الأبد، منهين بذلك التجربة المُرَّة للدستورية والديمقراطية (التي يطلق عليها التجربة الليبرالية) في مصر. وتتعاقب دساتير العسكر في الأعوام ١٩٥٦ و١٩٦٤ و١٩٧١، ولكنها دساتير مؤقتة مشوَّهة ومفتعلة، لم تكن حصيلة كفاح شعبي حقيقي كما كان دستور ١٩٢٣ على الرغم من نواقصه المعروفة[٢٥]. وتصلح مصر أن تكون مثالاً يتكرَّر في جميع البلدان العربية التي كانت لها «تجارب» مع الدستورية والديمقراطية[٢٦].

أما الأمر الآخر وهو تركيبة الأحزاب التقليدية التي سمحت لظاهرة الاستيزار المزمن بالبروز على مسرح العمل السياسي، فإن هذه الأحزاب لم تكن قبل منتصف الثلاثينيات أحزاباً ايديولوجية، ولم تكن تملك برامج عمل سياسية واجتماعية، وإنما كانت تجمُّعات لساسة محترفين ونواب وصلوا إلى المجلس بحكم مصالحهم العائلية ـ الطبقية. ولذلك فقد كانت تلك الأحزاب أشبه ما تكون بلعبة «الكراسي الموسيقية»،

---

(٢٥) أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ٥ ج (القاهرة: دار المستقبل العربي، [د.ت.])، ج ٢، ص ٧٩ ـ ١٢٦.

(٢٦) حسين جميل، **الحياة النيابية في العراق، ١٩٢٥ ـ ١٩٤٦: موقف جماعة الأهالي منها** (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٨٣)، ص ١٣١ ـ ١٧٢ وما بعدها، و

«The Fate of Constitutionalism in the Middle East,» in: Elie Kedourie, *Arab Political Memoirs and other Studies* (London: Frank Cass, 1974), pp. 1 - 27.

أي أنها أدوات للوصول إلى الحكم (أي تشكيل الحكومة) للحفاظ على تلك المصالح العائلية الطبقيّة. وقد أفردتُ ملحقاً في نهاية هذا الفصل يتضمّن قوائم بأسماء هذه الأحزاب التقليدية والايديولوجية التي جاءت إلى مسرح العمل السياسي(٢٧) خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها.

وقد كرّست هذه الأحزاب الأمر الثالث وهو «الانشعابيّة» الرهيبة للقوى الاجتماعية. ويُقصد بالانشعابية تمزُّق القوى الاجتماعية وتشتّتها حسب مصالح خاصة وقتية على حساب المصالح القومية العليا، بحيث ضُحّي في النهاية بهذه المصالح العليا من أجل منصب أو مكسب مادي أو معنوي آنيّ، وإليك عينة من هذه التناظرات والمشاحنات والمهاترات بين القادة السياسيين ـ تلك التي سهّلت الحكم لإدارات الانتداب الاستعماري، ولعبت دوراً مهماً في انهيار الحكم المدني في الخمسينيات(٢٨):

ـ فقد خسرت مصر كثيراً من المكاسب المحتملة بسبب الصراع المرير بين زغلول ويكن والحزب الوطني، كما خسرت بسبب تفتّت قيادة الوفد أثناء الحرب العالمية الثانية.

ـ وأضاعت سوريا كثيراً من الفرص المواتية بسبب الصراع بين لطف الله والشّهبندر من جهة، وأرسلان والقوّتلي وحزب الاستقلال من جهة ثانية، وخالد العظم من جهة ثالثة.

ـ وأدّت هذه التناحرات والاختلافات المصلحية بين قادة العراق، ياسين الهاشمي وحكمت سليمان ورشيد عالي الكيلاني، إلى إدخال العسكر في وقت مبكر في العملية السياسية، وسهّلت إعادة الاحتلال الانكليزي مرة أخرى.

ـ وبسبب الصراع بين جماعة الحسيني وجماعة النشاشيبي في فلسطين، وما بين هؤلاء جميعاً، وأحزاب الملوك وأحزاب الطوائف، ضاعت الجهود الوحدوية، وضاعت

---

(٢٧) انظر الملحق عن الأحزاب السياسية في المشرق العربي في هذه الفترة بنوعيها التقليدي والايديولوجي. وحول تصنيف الأحزاب السياسية في المنطقة، انظر:

Scott D. Johnston, «The Role of Parties in Political Development in the Arab Middle East,» in: Jacob M. Landau, ed., *Man, State and Society in the Contemporary Middle East,* Man State and Society (New York: Praeger; London: Pall Mall, 1972), pp. 135 - 150.

(٢٨) Kedourie, Ibid., pp. 28 - 58; Philip S. Khoury, «Factionalism among Syrian Nationalists during the French Mandate,» *International Journal of Middle Eastern Studies,* vol. 13, no. 4 (1981), pp. 441 - 469;

رفائيل بطي، **الصحافة في العراق** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، ١٩٥٥)، ص ٨٠ ـ ١١٩؛ جمال الشاعر، «تجربة الديمقراطية في الأردن،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٤)، ص ١٠٨ ـ ١٣٥، وجاكوب لاندو، **الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢**، ترجمة وتعليق سامي الليثي (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د.ت.])، ص ١٠٦ ـ ١٩٥.

فلسطين، وضَعُفَ الكفاح من أجل الاستقلال وتمكّنت الدول الامبريالية من اختراق المجتمع العربي وإدامة تبعيّته لها.

وبعد هذا كله، ليس من المستغرب أبداً أن يعلّق جمال عبد الناصر على مفاوضاته مع القادة السياسيين في مصر في أعقاب انقلاب ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ بالقول: «كل رجل قابلناه لم يكن يهدف إلاّ إلى قتل رجل آخر»[٢٩].

الحياة البرلمانية والتمثيل الطبقي

منذ البداية، هيمن تحالف كبار ملاّك الأراضي وكبار التجار على البرلمانات، بشكل أجهض المحتوى الديمقراطي للانتخابات في وقت مبكر. وكما هو معروف فإن الانتخابات في العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن لم تكن مباشرة، إنما كانت تجرى على مراحل حسب التقليد العثماني. وكان الفوز دائماً حليف مرشّحي الحكومة من الملاّك والتجّار. فمن بين ٨٨ عضواً في برلمان ١٩٢٥ في العراق (وهو أول برلمان فيصلي)، فاز سبعة مستقلّين فقط والبقية كانوا مرشّحي الحكومة. ويعطينا الجدول رقم (٢ ـ ٤) صورة مختصَرة لهيمنة كبار ملاّك الأراضي (الذين كانوا في طَور التحوُّل إلى طبقة اقطاعية) على مجالس النواب منذ العام ١٩٢٤ حتى مجيء العسكر في تموز/يوليو ١٩٥٨. ويتّضح من هذا الجدول أن نسبة ملاّك الأراضي في عضوية مجالس النواب للفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية لم تقلّ عن ثلث الأعضاء، وسنرى فيما بعد أن هذه الفترة كانت فترة تبلوُر واستقطاب سياسي واجتماعي على نطاق واسع.

وفي مصر، ذكرت إحدى الصحف المعلومات التالية عن برلمان ١٩٥٠ (وهو آخر برلمان قبل مجيء العسكر): ١١٥ عضواً (من مجموع الأعضاء الذين يبلغ عددهم ٣١٩ عضواً) كانوا ملاّك أراضٍ لا تقلّ ملكية الواحد منهم عن ١٠٠ فدّان، و٤٥ عضواً يملك كل منهم أكثر من ٥٠٠ فدّان. ويعطينا عاصم الدسوقي في الجدول رقم (٢ ـ ٥) تقديرات أخرى عن عدد كبار ملاّك الأراضي ونسبتهم في مجلس النواب المصري للفترة ما بين العامين (١٩٣٦ و١٩٥٢). ولا يختلف وضع مصر كثيراً عن وضع العراق، بل إن نسبة كبار ملاّك الأراضي في مجالس النواب المصرية تزيد على مثيلتها في العراق، إذ تجاوزت نسبتهم نصف عدد الأعضاء مرّتين في سنوات الحرب العالمية الثانية. ويذكر ماريوس ديب أنه حتى قيادة حزب الوفد قد ازداد فيها تمثيل

---

(٢٩) جمال عبد الناصر، «فلسفة الثورة،» في: اللجنة العربية لتخليد جمال عبد الناصر، **وثائق ثورة يوليو: فلسفة الثورة ـ الميثاق ـ بيان ٣٠ مارس** ([د.م.: د.ن.، د.ت.])، ص ١٦، وحمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ج ٢، ص ٩٣.

جدول رقم (٢ - ٤)
عدد ونسبة كبار ملاك الأراضي من شيوخ القبائل والأغوات في العراق في مجلس النواب
(سنوات مختارة)

السنة	عدد النواب	عدد شيوخ القبائل والأغوات	النسبة المئوية
١٩٢٤[أ]	٩٩	٣٤	٣٤,٣
١٩٢٥	٨٨	١٧	١٩,٣
١٩٣٣	٨٨	١٨	٢٠,٥
١٩٣٧[ب]	١١١	٢١	١٨,٩
١٩٤٣[ج]	١١٦	٣٧	٣١,٩
١٩٤٨	١٣٥	٤٦	٣٤,١
١٩٥٤[د]	١٣٥	٥١	٣٧,٨

(أ) أجريت الانتخابات تحت إشراف الاحتلال البريطاني المباشر.
(ب) أجريت الانتخابات في ظل الانقلاب العسكري الذي قاده بكر صدقي.
(ج) أجريت الانتخابات بعد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق وتحت إشراف نوري السعيد - عبد الإله.
(د) انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٥٤.

المصدر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), p. 103.

جدول رقم (٢ - ٥)
عدد كبار ملاك الأراضي ونسبتهم في مجلس النواب المصري للفترة ١٩٣٦ - ١٩٥٢

الهيئة النيابية	مجموع النواب	عدد كبار الملاك	النسبة المئوية
الأولى (١٩٢٤ - ٠٠)	٢١٤	٩٣	٤٣,٥
السادسة (١٩٣٦ - ١٩٣٨)	٢٣٢	١١٢	٤٨,٥
السابعة (١٩٣٨ - ١٩٤٢)	٢٦٤	١٤٢	٥٣,٩
الثامنة (١٩٤٢ - ١٩٤٤)	٢٦٤	١٤٠	٥٣,٠
التاسعة (١٩٤٥ - ١٩٤٩)	٢٨٥	١٢٣	٤٣,٥
العاشرة (١٩٥٠ - ١٩٥٢)	٣١٧	١١٩	٣٧,٥

المصدر: عاصم أحمد الدسوقي، **كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري، ١٩١٤ - ١٩٥٢** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥)، ص ٢١٢.

كبار ملّاك الأراضي من ١٥,٧ بالمئة في منتصف الثلاثينيات إلى ٢٩ بالمئة في العام ١٩٣٨[٣٠].

ومع أن برلمانات سوريا ـ بسبب ظروف الانتداب الفرنسي المباشر ـ لم تكن إلّا مجالس استشارية، فإنها تعطينا صورة جيدة عن تبلوُر القوى الاجتماعية، وهيمنة كبار ملّاك الأراضي والتجّار على الحياة السياسية في البلاد. ولحسن الحظ، يوفّر لنا (وايندر) معلومات تفصيلية (غير متوافرة حتى الآن عن مصر والعراق) عن مِهَن أعضاء برلمان سوريا منذ المجلس الاستشاري لعام ١٩١٩ حتى برلمان ١٩٥٤ الذي سبق إعلان الوحدة مع مصر، مع إغفال برلمانات العسكر (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣).

وقد لخّصنا هذه المعلومات في الجدول رقم (٢ ـ ٦)، الذي نتبيّن منه أن نسبة الملّاك وشيوخ القبائل (وهم ملّاك أيضاً) لم تقلّ عن ٤٦ بالمئة في العام ١٩٣٦، و٤٤ بالمئة في العام ١٩٤٧، وهو أوّل برلمان بعد الاستقلال، و٣٧,٧ بالمئة في العام ١٩٥٤ وفيه أُجريت الانتخابات الصحيحة لأول ولآخر مرة في سوريا. أما في لبنان فقد كان في البرلمان اللبناني، في مطلع الخمسينيات، ٢١ من كبار ملّاك الأراضي من بين ٤٤ نائباً[٣١].

جدول رقم (٢ ـ ٦)
مِهَن أعضاء برلمانات سوريا للفترة ١٩١٩ ـ ١٩٥٩

المهـــن	برلمان ١٩١٩	برلمان ١٩٢٨	برلمان ١٩٣٢	برلمان ١٩٣٦	برلمان ١٩٤٣	برلمان ١٩٤٧	برلمان ١٩٤٩	برلمان ١٩٥٤
أولاً: الخدمة العامة								
١ ـ الإدارة المركزية	٥	٦	٩	٩	٦	٢	٦	٤
٢ ـ القضاء	١	١	٢	١	١	٦	٢	٥
٣ ـ الإدارة المحلية	ـ	٢	٣	٥	٤	٤	٣	٤

يتبع

(٣٠) انظر: Marius Deeb, *Party Politics in Egypt: The Wafd and Its Rivals, 1919 - 1939* (London: Ithaca Press, 1979), p. 349; Gabriel Baer, *Population and Society in the Arab East*, translated from Hebrew by Hanna Szoke (New York: Praeger; London: Routledge, 1964), p. 208 passim;

سونيا دبس، «التركيبة الاجتماعية للبرلمان اللبناني في عهد الانتداب، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣،» **الفكر العربي**، السنة ٣، العدد ٢٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ١١٤ ـ ١٤١، و

Michael Suleiman, *Political Parties in Lebanon: The Challenge of a Fragmented Political Culture* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1967), p. 47.

(٣١) Richard Bayly Winder, «Syrian Deputies and Cabinet Ministers, 1919 - 1959: Part 2,» *Middle East Journal*, vol. 17, no. 1 (1963), p. 50.

ـبع جدول رقم

المهــــن	برلمان ١٩١٩	برلمان ١٩٢٨	برلمان ١٩٣٢	برلمان ١٩٣٦	برلمان ١٩٤٣	برلمان ١٩٤٧	برلمان ١٩٤٩	برلمان ١٩٥٤
٤ ـ أساتذة الجامعات	—	—	—	—	—	٣	٣	٣
٥ ـ المعلمون	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٤	٤
٦ ـ الأطباء والمهندسون	—	—	—	—	—	—	٢	١
٧ ـ الدبلوماسيون	—	—	—	—	—	٢	٢	٢
٨ ـ العسكر	—	٢	٠	٥	٣	١	—	—
٩ ـ علماء الدين	٢	٤	٢	٣	١	١	٢٠	٢
مجموع الخدمة العامة	٨	١٥	١٦	٢٣	١٥	٢١	٢٤	٢٥
النسبة المئوية	٣٩	٢٩	٢٧	٢٣	١٤	١٧	٢٣	٢٠
ثانياً: المهن الخاصة								
١ ـ المحامون	٢	٧	٣	١٠	١١	١٨	١٥	٢٦
٢ ـ الأطباء	—	٣	١	٤	٣	٥	٤	٥
٣ ـ الصحفيون الكتّاب	—	١	٣	١	٤	٦	٥	٥
٤ ـ المهن الحرّة الأخرى	—	—	—	١	—	—	—	٣
٥ ـ التجّار وأصحاب البنوك	١	٣	٣	٥	٥	٦	٧	٥
٦ ـ الصناعيون	—	—	—	—	٧	٣	٢	١
٧ ـ ملاّك الأراضي الزراعية	٧	١٣	٢٣	٣٠	٤٢	٤٠	٣٠	٣٣
٨ ـ أعيان ـ شيوخ القبائل	١	٦	٧	١٩	١٨	٢٠	١٥	٢١
٩ ـ السياسيون	٢	٤	٢	٤	٥	٣	٣	٤
مجموع المهن الخاصّة	١٣	٣٧	٤٢	٧٤	٩٥	١٠١	٨١	١٠٣
النسبة المئوية	٦٢	٧١	٧٢	٧٦	٨٥	٨٣	٧٧	٨٠
مجموع أولاً وثانياً	٢١	٥٢	٥٨	٩٧	١١٠	١٢٢	١٠٥	١٢٨
النسبة المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
غير معروف	٣٨	٢٠	١٢	٩	١٣	١٤	٩	١٥
المجموع الكلّي لعدد المقاعد	٥٩	٧٢	٧٠	١٠٦	١٢٣	١٣٦	١١٤	١٤٣

المصـــدر: Richard Bayly Winder, «Syrian Deputies and Cabinet Ministers, 1919 - 1959: Part 2,» *Middle East Journal,* vol. 17, no. 1 (1963), p. 50.

وهكذا تحوَّلت هذه الفئات، من القوميّين والوطنيّين القدامى الذين جاؤوا إلى الحكم وإلى الهيمنة السياسية كمعارضة، إلى فئات حاكمة ذات مصلحة راسخة في الوضع القائم المبنيّ على الأمن البريطاني. وخير مثال على ما نقول هو تقسيم العمل الذي شهده النظام السياسي في العراق بين الضباط الشريفيين الذين احتكروا الوزارات العراقية منذ تأسيس المَلَكيّة العام ١٩٢١ إلى الانقلاب العسكري في تموز/يوليو العام ١٩٥٨، وبين الملاّك ـ الاقطاعيّين والتجّار الذين هيمنوا على البرلمان في الفترة ذاتها. ومن نتيجة ذلك أن الضباط الشريفيين قد تحوّلوا، بدورهم، منذ أوائل الثلاثينيات، إلى ملاّك أراضٍ كبار(٣٢).

وبذلك تكون الحكومات «الوطنية»، أي المحلية المكوّنة من أبناء البلاد، قد ارتضت أو أجبرت على القبول بإنجازات أقل بكثير من مطالب العام ١٩٢٠، ومع ذلك لم تأتِ هذه الإنجازات إلاّ بعد صراع مرير. ومثال ذلك حصول العراق على الاستقلال العام ١٩٣٢ تحت الوصاية المباشرة لبريطانيا، ومعاهدة ثقيلة (١٩٣٠). ولم تنل مصر إلاّ دستور ١٩٢٣، ومعاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، التي، على الرغم من النواقص المُحزنة فيها (خاصة كونها اعترافاً ضمنياً بالفشل في الحصول على الاستقلال)، تركت مجالاً لحرية الحركة أوسع مما كان الوضع عليه قبلها. ولم تستطع سوريا أن تحصل على استقلالها حتى العام ١٩٣٩، وكل الذي حصلت عليه حتى ذلك التاريخ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٩) هو مجالس بلدية منتخَبَة.

ولكن بإمكاننا القول دون تردّد إن الفترة من منتصف الثلاثينيات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، تعتبر بحق فترةَ تبلوُر للمعارضة واختمارٍ للقوى الاجتماعية التي ستفجّر الصراع الاجتماعي الذي مهّد لأحداث جسام في أوائل الخمسينيات، وستكون بمثابة منعطف جديد في تاريخنا المعاصر.

وقد تبلورت المعارضة في مصر في وقت مبكّر بين حزب الوفد، الذي أصبح يمثّل تجمُّعاً واسعاً للقوى الوطنية إضافة إلى كونه حزب الأغلبية، وبين الملك وأحزاب

---

(٣٢) Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers,* pp.357 - 361, and Pool, «From Elite to Class: The Transformation of Iraqi Political Leadership,» pp. 80 - 84.

ويضرب بُول مثالين على ما ذكرناه في النص من واقع المستقبل المهني لكل من ياسين الهاشمي الذي تحوّل من ضابط شريفي سابق إلى زعيم وطني نظر البعض إليه في صورة كمال أتاتورك أو سعد زغلول، إلى مَلاّك أراضٍ وتاجر مضخات مائية. وموحان الخير الله الذي برز نجمه من شيخ عشيرة إلى اقطاعي كبير، إلى عرش الهيمنة السياسية.

الأقلية وما مثّلته من مصالح اقتصادية وسياسية[٣٣].

وفي سوريا تبلورت المعارضة في رجال الكتلة الوطنية وجماعة عبدالرحمن الشهبندر ضد ادارة الانتداب والمتحالفين معها من تجّار وملّاك الأقلّيات الدينية والكومبرادور[٣٤].

وفي العراق برزت جماعة الأهالي، ثم جمعية الإصلاح الشعبي، كنقطَتي التقاء لجماعات المعارضة ضد المَلَكية وتحالف الشريفيين والتجّار والاقطاعيين الممثّلين بالأحزاب البرلمانية[٣٥]. كما برزت في أغلب البلدان المشرقية العربية في هذه الفترة قيادات إقليمية وحركات قومية تحريرية: في لبنان وفلسطين والبحرين والكويت.

اختمار القوى الاجتماعية

إن هناك بعض الخصائص الاستثنائية التي تميِّز حركات المعارضة في الفترة (١٩٣٥ ـ ١٩٤٥) عن الفترات السابقة، وأولى هذه الخصائص أن أحزاب المعارضة الجديدة كانت تنظيمات مفتوحة موجّهة إلى قواعد شعبية واسعة، مدعومة بتنظيمات مهنية ونقابية[٣٦]، خلافاً لما كان عليه الوضع في السابق عندما كانت أحزاب معارضة برلمانية

---

(٣٣) حول دور حزب الوفد في الحياة السياسية في مصر، انظر:
Deeb, *Party Politics in Egypt: The Wafd and Its Rivals, 1919 - 1939;*
أحمد زكريا الشلق، **حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية** (القاهرة: دار المعارف، [د.ت.])، وعفاف لطفي السيد، **تجربة مصر الليبرالية، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١).

(٣٤) كتاب لونغريغ عن سوريا تحت الانتداب ليس من الدراسات الموضوعية فهو واضح التحيز، ولكنه للأسف أفضل الموجود عن المعارضة في هذه الفترة، انظر:
Stephen Hemsley Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate* (Beirut: Librairie du Liban, 1968), pp. 215 - 292.

(٣٥) انظر على سبيل المثال: عبد الغني الملاح، **تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٩٣ ـ ١٠٥.

(٣٦) إن دور النقابات والتنظيمات المهنية الأخرى في الحياة السياسية لم يُدرس دراسة وافية متعمِّقة حتى الآن. ومن المهم لتتبُّع الأحداث التي نحن بصددها، إدراك أهمية التحالف بين النقابات وأحزاب المعارضة، فهما كما لو أنهما قد وُلِدا توأمين. فهذا ما كان بين العمّال وثورة ١٩١٩، وبين العمّال والحزب الاشتراكي في عام ١٩٢٢، وثم بين الاتحاد العام لعمّال المملكة المصرية وحزب الوفد عام ١٩٣٨ في مصر، وكذلك بين جماعة الأهالي ثم الشيوعيين وجمعية أرباب الصنائع منذ ١٩٢٩ وفي أعقاب النضال ضد معاهدة ١٩٣٠، ثم دون شك في الأربعينيات في العراق. للاطلاع على الدراسة التي تؤرِّخ لنقابات العمال، انظر: مصر، وزارة الشؤون الاجتماعية، **تقويم النقابات والاتحادات العمالية في جمهورية مصر** (القاهرة: دار الجمهورية للطباعة، ١٩٥٦)؛ رؤوف عباس، **الحركة العمالية في مصر، ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧)؛ نوال عبد العزيز راضي، **أضواء جديدة على الحركة العمالية المصرية، ١٩٣٠ ـ ١٩٤٥** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧)؛ عبد القادر ياسين، **تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٠)، وكمال مظهر أحمد، **الطبقة العاملة العراقية: التكون وبدايات التحرك** (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١). =

مقصورة عضويتها على عدد معين من الأشخاص المتنفِّذين والوزراء المزمنين.

و**الثانية** أنها تنظيمات ذات انتماءات ايديولوجية عقائدية واضحة. فجماعات المعارضة الرئيسية السابقة التي مرَّ ذكرها كانت جماعات ليبرالية إصلاحية في الغالب ذات ميول قومية معتدلة. ولكن، في هذه الفترة، ظهرت الأحزاب الدينية المحافظة كالإخوان المسلمين، والقومية المتعصِّبة الشوفينية كمصر الفتاة والقوميّ السوري، والأحزاب اليسارية كالشيوعيين والاشتراكيين. وفي فترة الاختمار، أثناء الحرب العالمية الثانية، حتى أحزاب المعارضة الرئيسية انقسمت على نفسها حسب الانتماءات الايديولوجية، كما حدث للوفد عندما انفصل عنه السعديّون العام ١٩٣٨، وكما حصل للكتلة الوطنية في سوريا وانفصال حزب الشعب أولاً، ثم حزب البعث من بين صفوفها العام ١٩٤١[٣٧]. وقد طرحت الخيارات الايديولوجية على الأحزاب

= أما التنظيمات المهنية الأخرى فقد نشأت في فترات مختلفة ولكن معظمها ظهر في الأربعينيات والخمسينيات، وبعضها في العراق أنشىء في السرّ حتى قيام انقلاب ١٩٥٨. وفي مصر مثلاً أُسِّست المنظمات التالية قبل ١٩٥٠: المحامون (١٩١٢)، الصحفيون (١٩٤٠)، الأطباء والصيادلة (١٩٤٢)، المهندسون (١٩٤٦)، المعلمون (١٩٥١). انظر:

Mahmoud Abdel-Fadil, *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952 - 1972* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1980), p. 99.

أما غرف التجارة واتحادات الصناعات فلها حديث آخر.

(٣٧) أسّست حركة الإخوان رسمياً في عام ١٩٢٨، انظر:

Ishaq Musa Husaini, *The Moslem Brethren: The Greatest of Modern Islamic Movements* (Beirut: Khayat, 1956), and

أنور الجندي البنّا، **تاريخ الفكرة الإسلامية: ماضيها وحاضرها (قضايا الأقطار الإسلامية)** (القاهرة: مطبعة مكتبة مصر، ١٩٤٤). أما الأحزاب الشيوعية العربية فقد ظهر معظمها إلى الوجود في الثلاثينيات عدا بعض البدايات المبكرة كالحزب الاشتراكي في مصر والحزب الشيوعي الفلسطيني فقد ظهرت في العشرينيات. انظر: موسى، **تربية سلامة موسى**، ص ١٩١. ويؤرخ موسى للحزب الاشتراكي بطريقة لا تخلو من روح الدعابة عندما يقول: «وفي ١٩٢٠ عقب الثورة (١٩١٩) هبت ريح الحرية في الجو المصري المكظوم فألّفت أنا والمرحوم الدكتور العناني والأستاذ محمد عبد الله عنان والأستاذ حسني العرابي، الحزب الاشتراكي... ولكن حدث فجأة (!) أن أحدنا، الأستاذ حسني العرابي، وجد فينا بطئاً لم يطق له صبراً فقصد إلى الاسكندرية وأعلن «الحزب الاباحي»... وانشقَّ عنا وانضمَّ إليه كثير من الشباب الذين سرقوا دفاتر الحزب وقضوا عليه». وفي حقيقة الأمر فإن الحزب لم يقض عليه بل تحوّل إلى نواة للحزب الشيوعي المصري. انظر: راضي، **أضواء جديدة على الحركة العمالية المصرية، ١٩٣٠ - ١٩٤٥**، ص ٢٣ - ٢٤. وعن التنظيمات اليسارية الأخرى في مصر، انظر: شهدي عطية الشافعي، **تطور الحركة الوطنية المصرية، ١٨٨٢ - ١٩٥٦** (القاهرة: الدار المصرية، ١٩٥٧)، ورفعت السعيد، **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية، ١٩٤٠ - ١٩٥٠** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦). وانظر أيضاً التاريخ الوثائقي للحزب الشيوعي العراقي في كتاب بطاطو:

Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers*, book 2.

=

السياسية عندما اضطّرت هذه إلى مواجهة المسألة الاجتماعية في رسم برامجها، ولكن هذه الخيارات الايديولوجية لم تصل إلى مرحلة الاستقطاب إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية، كما سنرى.

وثالثة الخصائص الاستثنائية هي الحضور القوي لأبناء الأقلّيات الدينية والإثنية في أحزاب المعارضة الراديكالية وفي مؤسسات الدولة كجماعات تضامنية (Corporate)[٣٨]. وقد مثّل هذا الحضور التمهيد لتسييس قضية الأقلّيات والطوائف في ظل الدولة الوطنية، وهي سياسة تبنّتها إدارات الانتداب قبل بداية عصر الكفاح من أجل الاستقلال. خذ مثلاً الضباط الأكراد في الجيش العراقي قبل العام ١٩٣٦، وفي الجيش السوري قبل العام ١٩٤٥؛ وخذ مثلاً سياسة الانتداب الفرنسي في التجنيد في سوريا قبل العام ١٩٤٥. وفي هذا السياق أيضاً يجب أن يُنظر إلى قوانين العشائر في العراق وسوريا.

ورابعة الخصائص الاستثنائية لحركات المعارضة هي بداية تسييس الجيش لمصلحة هذه الحركات وللإخلال بالتوازنات التقليدية بين القوى الاجتماعية. وكما هو معلوم، فإن قضية الجيش دخلت في عملية استقلال كل من مصر وسوريا ولبنان، وبذلك أصبحت قضية سياسية من البداية. وفي ما يتصل بمصر، كان استعداد الجيش المصري وقدرته على الدفاع عن مصر (ضدّ مَن؟!) أحد الشروط التي وضعها الانكليز لاستقلال مصر. أما الذي يقرّر درجة الاستعداد فكان الانكليز أنفسهم. وجاءت معاهدة ١٩٣٦ لتصحّح هذا الوضع، من بين جملة من الأمور، ولتفتح أبواب

= أما عن نشأة حزب البعث والحزب السوري، انظر: باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)؛

Kamel S. Abu Jaber, *The Arab Ba'th Socialist Party: History, Ideology and Organization,* foreword by Philip K. Hitti (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1966), and Eric Rouleau, «The Syrian Enigma: What is the Ba'th,» in: Irene L. Gendzier, ed., *A Middle East Reader* (New York: Pegasus, 1969), pp. 156 - 171.

(٣٨) حول المسألة الطائفية وملابساتها في التاريخ العربي المعاصر، انظر: طارق البشري، **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)؛ وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان في المشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦)؛

Ronald D. McLaurin, ed., *The Political Role of Minority Groups in the Middle East* (New York: Praeger, 1980);

مسعود ضاهر، لبنان: **الاستقلال، الميثاق والصيغة**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٧)، و

Gabriel Baer, «Religious and Ethnic Groups,» in: Landau, *Man, State and Society in the Contemporary Middle East,* pp. 250 - 266.

الكلّيات والمعاهد العسكرية، لأول مرة، لأبناء الطبقة الوسطى المحلية، هؤلاء الذين أعدُّوا بعد ١٦ عاماً انقلاب العام ١٩٥٢، وحكموا مصر حتى العام ١٩٨١[٣٩].

أما في سوريا ولبنان، فقد كان موضوع «القوات الخاصة» (Troupes Speciales) إحدى القضايا التي لم تُحسَم إلّا في العام ١٩٤٥. فقد سلَّمت فرنسا جميع الخدمات والمؤسّسات الحكومية إلى سوريا ولبنان في العام ١٩٤١ تمهيداً لإعلان الاستقلال؛ إلّا أنها لم تتنازل عن سيطرتها على القوات الخاصة. وكان تبرير الفرنسيين العلني لهذا أن القوات الخاصة، التي كانت مكونة من أبناء الأقليات الدينية والإثنية (أكراد، دروز، علويين، مسيحيين)، «هي سلاحها المتبقي للضغط من أجل الحصول على معاهدة لصالحها ولاستمرار حمايتها وهيمنتها على الاقليم»[٤٠]. وقد تحوَّلت هذه القوات الخاصة إلى نواة للجيشين السوري واللبناني بعد الاستقلال العام ١٩٤٥. وبعد أربع سنوات من ذلك التاريخ استولت مجموعة من الضباط على الحكم في سوريا، وكان هذا إعلاناً عن بدء عصر جديد في التاريخ العربي المعاصر.

أما الوضع في العراق فقد اختلف نسبياً بسبب حصول العراق على الاستقلال في وقت مبكِّر بالمقارنة مع مصر وسوريا، وبسبب إنشاء الجيش العراقي (المكوَّن من أبناء السكان المحلِّين) بفترة زمنية سابقة على إنشاء مصر وسوريا لجيشيهما (انشىء الجيش العراقي في عام ١٩٢١). فقد برزت الكتلة العسكرية كجماعة سياسية في أوائل الثلاثينيات، وتُوِّج تدخل الضباط بالسياسة بانقلاب العام ١٩٣٦ بقيادة ضابط كردي هو بكر صدقي. ولم يتوقَّف الضباط عن التدخل في السياسة بعد فشل الانقلاب في العام التالي، بل على العكس ازداد تدخُّلهم وأصبح منتظماً. فقد تسبَّب العقداء الأربعة (قادة الكتلة العسكرية الذين أطلق عليهم لقب «المربع الذهبي») في تغيير الحكومة أربع مرات على الأقل، مرَّتين في العام ١٩٣٨ ومرتين في العام ١٩٤٠. وساهموا مساهمة مباشرة في حركة رشيد عالي الكيلاني (في ١ نيسان/أبريل ١٩٤١) التي تطوَّرت إلى عصيان عسكري ـ مدني مسلَّح ضدَّ الانكليز، أدى فشله بعد شهرين إلى إعادة احتلال العراق وإلى إضعاف الجيش العراقي. ولم يبدأ الجيش

---

(٣٩) عبد العظيم رمضان، **الجيش المصري في السياسة، ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، الفصل ٧. «ومعنى ذلك أن الجيش المصري قد أصبح يمثل لأول مرّة ـ منذ بداية الدور الأول للمفاوضات في عام ١٩٢٠ ـ المقام الأول في قضية الجلاء والاستقلال إذ أصبح ينبني على بلوغه درجة الأهلية للدفاع عن القناة إجلاء القوات البريطانية عن مصر»، المصدر نفسه، ص ٢٧٦. وانظر أيضاً: Panayiotis J. Vatikiotis, *The Egyptian Army in Politics* (Bloomington: Indiana University Press, 1961), p. 48.

(٤٠) Longrigg, *Syria and Lebanon under Frencn Mandate*, p. 341.

العراقي بالنمو من جديد إلّا بعد العام ١٩٤٦ لأسباب لا صلة لها بقضية فلسطين[٤١].

فقد أصبحت فلسطين إحدى أهم بؤر الهيجان الشعبي في هذه الفترة. وكان فشل الإضراب الفلسطيني (١٩٣٦ - ١٩٣٩) بمثابة الإعلان عن عجز المقاومة العربية ضد البريطانيين والصهاينة، والإيذان بضياع فلسطين. في هذا الجو المشحون بالتوتر، أُعيد طَرْحُ قضية الوحدة العربية بِصيَغ مختلفة: الهلال الخصيب (المشروع الهاشمي، ومشروع المفتي محمد أمين الحسيني)، سوريا الكبرى (المشروع القومي السوري)، الاتحاد العربي (مشروع الأمير عبد الله)[٤٢]. وقد لعبت هذه الصيَغ دوراً كبيراً في التحالفات الإقليميّة والسياسة، وفي إذكاء الهَيَجان الشعبي. وجاء مشروع جامعة الدول العربية (الذي وُقِّع ميثاقه العام ١٩٤٥) ليُفسِد الصيغ الأخرى أو ينزع الفتيل منها على الأقل. وكان مشروع الجامعة العربية بدوره ثمرة تحالف إقليمي مستجدّ بين العربية السعودية وسوريا (بقيادة شكري القوّتلي)، ومصر (بقيادة الوفد)[٤٣]. وبذلك أيضاً تكون عملية «تعريب مصر سياسياً» وجعلها في المجرى العام للأحداث المشرقية قد تمَّ، وستأتي مساهمة مصر في حرب العام ١٩٤٨ لترسّخ ذلك بشكل حاسم[٤٤].

عمليّتا التسييس والتجذير

أمّا ماذا حدث بعد ذلك، فإنني أزعم بأن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة (أي: ١٩٤٥ - ١٩٥٦) كانت فترة تسييس وتجذير (Politicization - Radicalization) للصِّراع الاجتماعي في أهمّ أبعاده، بشكل بالغ العمق وشديد التفجّر. ولكننا، لكي نستطيع أن نحدّد ملامح هذه العملية (التسييس - التجذير)، لا بد أن نحدِّد أولاً خلفياتها الأساسية. **والخلفية الأساسية الأولى** هي انقسام العالم بين هيمنة الدولتين العظميين: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، واستبدال الأمن

---

(٤١) الملاح، **تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق**، ص ١٠٩ - ١٦٠، عبد الرزاق الحسني، **الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية**، ط ٣ (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٧١)، و
Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*, chap. 7.

(٤٢) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨**، ص ١٩ - ٣٢؛ راشد البراوي، **مشروع سوريا الكبرى: عرض وتحليل ونقد** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، [١٩٤٧])، وأنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٦).

(٤٣) سيل، المصدر نفسه، ص ٣٣ - ٤٢.

(٤٤) Adeed I. Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan; NewYork: Distributed by Halsted Press, 1976),
والأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠**، ص ١٣٤ - ١٥١.

البريطاني بالأمن الأمريكي (Pax Americana) الذي ورث الامبريالية الأوروبية القديمة. وقد تحوَّل هذا الانقسام سريعاً في ظل الحرب الباردة (في أوائل الخمسينيات) إلى استقطاب ايديولوجي بين اليمين واليسار على مستوى العالم وانعكاسه بوضوح على المستوى الإقليمي على البلاد العربية كما سنرى. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك: مشروع حلف بغداد، والوضع الداخلي في سوريا بين العامين ١٩٥٤ و١٩٥٨، وصفقة الأسلحة التشيكية وانتشار فكرة الحياد الإيجابي، ثم حرب السويس العام ١٩٥٦[٤٥].

الخلفية الأساسية الثانية هي التحسُّن النسبي في الوضع الاقتصادي وخاصة في سوريا والعراق. ففي هذين القطرين كان أحد أسباب هذا التحسُّن هو ارتفاع معدَّلات الانتاج الزراعي (يضاف إلى ذلك في حالة العراق زيادة الناتج القومي بسبب الدخل من النفط). أما في مصر فيمكن أن يعزى التحسُّن إلى الزيادة الكبيرة في أسعار القطن، وإلى زيادة الإنتاجية في الزراعة، وإلى نمو القطاع الصناعي بريادة بنك مصر ومؤسَّساته بشكل لا مثيل له في البلاد العربية الأخرى. ولم يتأتَّ نموّ القطاع الصناعي إلّا بالتعاون بين الرأسمال المصري والرأسمال الأجنبي «المحلي»، وهو أمر جدير بمزيد من الدراسة[٤٦]. وقد أدّى التحسّن النسبي في الوضع الاقتصادي في هذه الفترة إلى التركّز الشديد في الملكيّة الزراعية في الريف، وتعميق الفوارق الطبقية في المدن، وبالتالي إلى الفرز المتواصل للقوى الاجتماعية المتصارعة الذي سيقود في النهاية إلى استقطاب اجتماعي بين الفئات الحاكمة من كبار الملّاك والتجّار والمنتفعين بالسلطة، وبين القوى الاجتماعية الشعبية الأخرى.

الخلفية الأساسية الثالثة هي ازدياد معدلات الحراك البنائي (أو الحراك بسبب زيادة الطلب أو قلة الطلب على القوى العاملة بسبب التغيّرات البنائية في المجتمع). إن زيادة معدّلات الحراك البنائي مرتبطة بشكل أساسي بالاتجاه نحو تركيز دور القطاع

---

(٤٥) حول هذه الفترة، انظر:

Walter Zéev Laqueur, ed., *The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History* (New York: Praeger; London: Routledge, 1958), and Benjamin Shwardran, *The Middle East: Oil and the Great Powers* (New York: Praeger, 1955).

ولاستعراض تاريخي سريع، انظر: نوار، **تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق**، ص ٢٤١ ـ ٣١٢ و٥٠٨ ـ ٥٤٧.

(٤٦) لتقييم أولي لدور بنك مصر وشركاته، انظر: محمود متولي، **الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)؛

Vatikiotis, *The History of Egypt: From Muhammad Ali to Sadat,* chap. 15; Patrick Clawson, «The Development of Capitalism in Egypt,» *Khamsin,* no. 9 (1981), p. 116, and Eric Davis, *Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920 - 1941* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983).

العام (أي: البيروقراطية المركزية) في عملية التنمية، وبالتوسُّع غير الطبيعي في قطاع الخدمات على حساب القطاع الإنتاجي. وكان من جرّاء ذلك أن قلّ الطلب على المهن والحرف التقليدية بشكل دراماتيكي (كما سنرى) وازداد الطلب على المهن والحرف الحديثة التي تتطلّب في الغالب حدّاً أدنى من التعليم الرسمي غير الديني. فكان أن انتشر التعليم بدءاً من مصر منذ أواسط العشرينيات، ثم في سوريا والعراق بعد الحرب العالمية الثانية. وقد نتج عن ذلك أن بدأت الطبقة الوسطى بفئتيها الأجيرة (الموظفة، فئة «الأفندية») والحرّة (التي تعمل لحسابها، فئات صغار التجّار وصغار الملاّك) تستوعب فئات واسعة من السكّان المتحركين إلى أعلى وإلى أسفل[٤٧].

أما **الخلفية الأساسية الرابعة** فهي بروز الدور السياسي للطبقة الوسطى في هذه الفترة. فقد كانت الفئات الوسطى من السكان تؤيد تقليديا أحزاب المعارضة الرئيسية المعتدلة كما ذكرنا، ولكن دخول فئة مثقّفة، تنتسب في أصلها الاجتماعي إلى الطبقة الوسطى، ميدان العمل السياسي، في وقت ظهر فيه واضحاً العجز الايديولوجي والسياسي لأحزاب المعارضة المعتدلة، قد أدّى إلى إنشاء أحزاب ذات ايديولوجيات مختلفة، موجّهة بشكل رئيسي إلى الفئات الوسطى من السكان، راديكالية، أو كالإخوان المسلمين (١٩٢٨)، ومصر الفتاة (١٩٣٣)، والحزب القومي السوري (١٩٣٢)، وحزب البعث (١٩٤٠). وقد أذكى هذه الايديولوجيات المتعددة انتشار الصحافة والسياسة انتشاراً واسعاً (في مصر وسوريا بشكل خاص) الأمر الذي ساعد على التعبئة السياسية لفئات واسعة من السكان[٤٨]. وقد دخلت أحزاب الطبقة الوسطى والأحزاب اليسارية في مواجهة مباشرة وتنافس مستميت مع الأحزاب التقليدية للوصول إلى الحكم أو النفوذ والهيمنة.

---

(٤٧) ليس هناك معالجة منظمة لهذا الموضوع في أدبيات العلوم الاجتماعية العربية حتى الآن، ولكن هناك معلومات تتصل به موزعة في المصادر، انظر مثلاً:

Deeb, *Party Politics in Egypt: The Wafd and Its Rivals, 1919 - 1939,* pp. 315 - 330; Morroe Berger, *The Arab World Today* (New York: Doubleday, 1964), pp. 230 - 262; Baer, *Population and Society in the Arab East,* p. 208 passim, and Alfred Bonné, *State and Economics in the Middle East: A Society in Transition* (London: Routledge, 1948).

(٤٨) ليس هناك تقييم دقيق لدور الصراع بين الأحزاب التقليدية وأحزاب الطبقة الوسطى في نتائج العملية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية. انظر بشكل مبدئي: الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠**، ص ١٥٢ - ١٨٧. وفيما يتصل بانتشار الصحافة السياسية يقتبس الأنصاري من المصادر الإحصائية المعلومات الطريفة التالية عن المنشورات في مصر عام ١٩٥٠: فقد وصل عدد الصحف اليومية إلى ٢٢ صحيفة، ١٢ منها في القاهرة وحدها. وبلغ عدد المجلات الأسبوعية ٢٠٣، خصّ القاهرة منها ١٥٠، وعدد المجلات نصف الشهرية ١٨، والشهرية ٨٢، والرسمية ١٥، والمدرسية ٥٣، والصحف المتنوعة بجانب هذا كله ١٥ صحيفة.

الاستقطاب السياسي والاجتماعي والدولة

إذن، كان من أهم ملامح عملية «التسييس ـ التجذير» الدفع بالعملية السياسية إلى الاستقطاب المتزايد بين اليمين واليسار. ويجد هذا الاستقطاب أصوله الايديولوجية في الخلفية الأساسية الأولى (المعسكر الرأسمالي والمعسكر الشرقي)، وفي انجراف الفئات الحاكمة صوب الدول والمصالح الغربية الرأسمالية. وقد استدعى هذا الانجراف التبدُّل الذي حصل في ايديولوجيا أحزاب المعارضة وأساليبها وعضويتها (الذي أشرنا إليه في السابق). فالفئات الحاكمة تعيش مواجهة أحزاب ذات قواعد شعبية تطرح الحلول والبدائل للمسألة الاجتماعية (التي أصبحت الآن القضية العامة الأولى) وتمتلك أسلحة ايديولوجية فعّالة ومؤثرة في الجماهير، وتستطيع أن تعتمد على الدعم المعنوي لدول أوروبا الشرقية. لقد أصبحت الفئات الحاكمة في البلدان العربية الرئيسية مهددة أكثر من أيّ وقت مضى. ولذلك فهي في محاولتها للحفاظ على الوضع القائم تجد نفسها مدفوعة إلى التحالف النهائي مع القوى الامبريالية (نوري السعيد بعد حركة رشيد عالي الكيلاني، أحزاب الأقلية في مصر بعد خروج الوفد من وزارة ٤ شباط/فبراير، الأقليات الدينية في سوريا ولبنان بعد الاستقلال... إلخ)، وتجد نفسها مدفوعة أيضاً إلى استعمال القمع والعنف بشكل متزايد وفي كل الاتجاهات. ففي عام واحد، ١٩٤٩، أعدم ثلاثة قادة سياسيين يمثلون انتماءات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار: حسن البنّا في مصر، وأنطون سعادة في لبنان، والرفيق فهد (يوسف سلمان: الملقب بفهد) في العراق.

وقد قابلت الأحزاب والمنظمات السياسية العنف بالعنف، وازدادت معدَّلات العنف والإرهاب الفردي والجماعي بشكل ملحوظ، وأصبح العنف والإرهاب تياراً فكرياً بارزاً في أحزاب الطبقة الوسطى وتنظيماتها، وأسلوباً رئيسياً في ممارساتها السياسية سيتحول إلى جزء أساسي من مؤسَّسات الدولة في ظلِّ حكم العسكر في الخمسينيات كما سيتضح فيما بعد. ويقدِّم الجدول رقم (٢ ـ ٧) عيِّنة من حوادث العنف الفردي والجماعي تعطي القارىء فكرة سريعة عن الوضع في حينه.

ويجيد لويس عوض وصف مسلسل العنف الفردي والجماعي في القاهرة قبل العام ١٩٥٠ على النحو التالي:

«قنبلة في نادي الاتحاد المصري الانكليزي. قنبلة في نادي محمد علي. قنبلة في بيت مصطفى النحاس باشا. قنبلة في مركز الإخوان المسلمين بالحلمية الجديدة. قنابل مبثوثة في السينمات تحت المقاعد فتودي بحياة الأبرياء من المواطنين. مخازن ذخيرة تابعة للجيش المصري تتفجر في جبل المقطّم فتوقظ القاهرة المذعورة في الهزيع الأخير من الليل. حتى القضاة ـ كالمستشار الخازندار ـ يصرعهم

جدول رقم (٢ ـ ٧)
بعض حوادث العنف الفردي والجماعي
(١٩٤٥ ـ ١٩٥٢)

السنــة	الحادثــة
١٩٤٥	ـ اغتيال رئيس وزراء مصر أحمد ماهر. ـ قمع تمرّد الدروز في سوريا. ـ قمع تمرّد الأكراد في العراق.
١٩٤٦	ـ مذبحة عمال شركة نفط العراق في كركوك (كاوور باغي).
١٩٤٨	ـ حرب فلسطين. ـ اغتيال رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي. ـ الانتفاضة ضد مشروع معاهدة صدقي ـ بيفن. ـ الانتفاضة ضد مشروع معاهدة صالح جبر ـ بيفن. ـ بدء الفعاليات العسكرية ضد الانكليز في القنال.
١٩٤٩	ـ اغتيال حسن البنّا المرشد العام لحركة الإخوان المسلمين. ـ اعدام انطون سعادة رئيس الحزب القومي السوري. ـ اعدام قادة الحزب الشيوعي العراقي. ـ انقلاب حسني الزعيم في سوريا. ـ انقلاب الحناوي في سوريا. ـ انقلاب أديب الشيشكلي في سوريا.
١٩٥٠	ـ انقلاب الشيشكلي الثاني.
١٩٥١	ـ اغتيال الملك عبد الله، ملك الأردن في القدس. ـ اغتيال رئيس وزراء لبنان رياض الصلح.
١٩٥٢	ـ حريق القاهرة. ـ الوثبة في العراق وهزيمة معاهدة بورتسموث. ـ ثورة فلاحي الأزيرج ضد الاقطاعيين في العراق. ـ انقلاب ٢٣ تموز/يوليو في مصر.

رصاص القتلة السياسيين لأنهم يطبِّقون قانون العقوبات على القادة السياسيين. رئيس وزراء يقتل في قلعته بوزارة الداخلية. وزير خطير يلقى مصرعه وهو خارج من ناديه في قلب العاصمة. زعيم يلقى مصرعه بتدبير الحكومة وهو خارج من جمعية الشبّان المسلمين. قائد البوليس يلقى مصرعه في قلب

كلية الطب. الملك ينظّم الحرس الحديدي ويغتال معارضيه. انقلبت السياسة المصرية إلى سلسلة متصلة الحلقات من أعمال «الفنديتا» (الحزازة ـ الثأر) وتفكك العقد الاجتماعي»[٤٩].

ويعلّق محمد جابر الأنصاري على هذه القضية:

«وعندما تنتشر ظاهرة العنف في مجتمع ما وتتوسع، فإنها تجلب معها ظاهرة استقطاب وانشطار، حيث يسود صراع الأضداد ـ طبقياً وفكرياً وحضارياً ـ تنقسم الأشياء في ثنائية حاسمة محددة واضحة... غير أن ظاهرة العنف وتوأمها ظاهرة الاستقطاب والانشطار تمثّلان خطراً كيانياً تجاه أي مجتمع توفيقي أو حضارة توفيقية. لأنهما تؤدّيان إلى فصم عرى العناصر المؤتلفة المتصالحة بأسلوب الحسم والبتر حيث يسقط عنصر مضاد آخر»[٥٠].

وقد أدى تحالف الفئات الحاكمة النهائي مع المصالح الغربية الرأسمالية، وانجرافها نحو اليمين السياسي والعنف المتبادل، إلى القطيعة بينها وبين القوى الوطنية. وبذلك تكون خطوط المواجهة القادمة قد رسمت بجلاء بعد مهزلة هزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين وما رافقها من أحداث وهيجان شعبي. وقد وضعنا القائمة التالية لتوضيح خطوط المواجهة بين الأحزاب والتكتّلات السياسية الرئيسية بعد العام ١٩٤٩[٥١]، في الجدول رقم (٢ ـ ٨).

---

(٤٩) انظر: لويس عوض، **العنقاء أو تاريخ حسن مفتاح** (بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٦])، ص ١٩٨. نقلاً عن: الأنصاري، المصدر نفسه، ص ١٩٧؛ خالد محمد خالد، **مواطنون لا رعايا** (القاهرة: دار النيل، ١٩٥١)، وأحمد بهاء الدين، **فاروق... ملكاً، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: روز اليوسف، ١٩٥٢). لاستخلاص فكرة عامة عن المناخ السياسي في مصر في أواخر الأربعينيات. وحول الموضوع نفسه بالنسبة إلى سوريا، انظر: سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٦ ـ ٦٤. وبالنسبة إلى العراق، انظر:

Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers,* and

الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٤ ـ ٧.

(٥٠) الأنصاري، المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٥١) لمعرفة المزيد حول التكتلات والتحالفات الرئيسية بين الأحزاب والجماعات السياسية، انظر: نوار، **تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق**، ص ٢٤٣ ـ ٢٧١ و٥٣٧ ـ ٥٤٧؛ سيل، المصدر نفسه؛

Ralph Crow, «A Study of Political Forces in Syria Based on a Survey of the 1954 Elections,» (May 1955); George Eden Kirk, *Contemporary Arab Politics: A Concise History,* Books that Matter (New York: Praeger, 1961); Walid Khalidi, «Political Trends in the Fertile Crescent,» in: Laqueur, ed., *The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History;*

بهاء الدين، **فاروق... ملكاً، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢**، «أحزاب الملك،» ص ٢٦ ـ ٣٥؛ رزق، **الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢**؛ طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢)؛ الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٧، ص ٢٢ ـ ٤٤ وما بعدها، وج ٨، ص ٤٥ وما بعدها؛ اسماعيل أحمد ياغي، **تطور الحركة الوطنية في العراق، ١٩٤١ ـ ١٩٥٢** (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٩)؛

= Vatikiotis, *The History of Egypt: From Muhammad Ali to Sadat,* part 4, especially pp. 317 -

جدول رقم (٢ - ٨)
أحزاب الحكومة والمعارضة وتنظيماتها في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية

البلـد	أحزاب الفئات الحاكمـة	أحزاب وتنظيمات المعارضة
سوريا	- الوطني - الشعب	- البعث - الشيوعي - القومي السوري (الاجتماعي)
العراق	- الاتحاد الدستوري - الأمة الاشتراكي - الاصلاح	- الاستقلال - الوطني الديمقراطي - الشعب - الشيوعي - البعث - النقابات والمنظمات المهنية
مصر	- الشعب - السعديون - الحرّ الدستوري	- الوفد والنقابات العمالية - الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني - اللجنة الوطنية للعمل والطلبة - منظمات يسارية أخرى - الإخوان المسلمون - الاشتراكي (مصر الفتاة)

الطبقة المهيمنة في نهاية الحقبة

الأمر الذي يجب أن لا تفوتنا ملاحظته هو أن الاستقطاب السياسي بين الفئات الحاكمة (كبار الملاّك وكبار التجّار) وأحزاب المعارضة كان في الحقيقة امتداداً ضرورياً لحالة المجابهة في الصراع الاجتماعي، وفي استعمال الفئات الحاكمـة للدولة ومؤسّساتها كوسيلة في تركيز ملكيّتها وتوسيع ثرائها الخاص على حساب البؤس العام. هذا بالإضافة إلى حقيقة تركّز الملكية الزراعية والثروة الاجتماعية الشديد الذي أشرنا إليه في السابق. ففي مصر في أوائل الخمسينيات، أصبح ١ بالمئة من السكان يملك ٢٠ فداناً فأكثر، بينما نصف بالمئة كانوا يملكون ٣٤,٢ بالمئة من مجموع الأراضي الزراعية

= 371, and Nabih Amin Faris and Mohammed Tawfiq Husayn, *The Crescent in Crisis: An Interpretative Study of the Modern Arab World* (Lawrence: University of Kansas Press, 1955).

في الفترة نفسها[٥٢]. وقد تجاوز ما استحوذت عليه الأسرة المالكة بمفردها نصف مليون فدان حسب إفادة أحمد بهاء الدين وفاتيكيوتس[٥٣].

ولإعطاء لمحة عن حجم الملكيّة الزراعية في مصر في أوائل الخمسينيات اخترت المعلومات الواردة في وثيقة نشرت مؤخّراً، وتتضمن أسماء العائلات التي شملتها الدفعة الأولى من تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في مصر. ولا يخفى أن هذه العائلات قد اختيرت لاعتبارات سياسية، إما لكونها مقرَّبة من القصر أو لكونها متنفذة في قيادة حزب الوفد كالبدراوي عاشور وسراج الدين. والمعلومات الواردة في الوثيقة ملخصة في الجدول رقم (٢ ـ ٩).

وفي العراق، حسب احصائية عام ١٩٥٨، كان ٣ بالمئة من السكان يملكون ثلثي الأراضي الزراعية[٥٤]. في العمارة مثلاً العام ١٩٥١، أي وادي دجلة الجنوبي المكوَّن من ٣٤٢٢٧٣٣ دونماً صالحة للزراعة، كان سبعة من شيوخ القبائل أو أبنائهم يملكون ١٨٢٤٨٤١ دونماً، أي ٥٣ بالمئة، وعشرة شيوخ آخرين يملكون ٦٨٩٥٦١ دونماً، أي ١٩ بالمئة، وبذلك يكون ١٧ شيخاً إقطاعياً (أو عائلته) يملكون في ما بينهم ٧٢ بالمئة من أراضي وادي دجلة الجنوبي[٥٥]. وفي سوريا، حسبما ذكرت دورين ورينر في العام ١٩٤٤، كانت عائلة واحدة في دير الزور تمتلك ٣٦ قرية[٥٦].

وقد بيَّنا في السابق كيف أن كبار الملّاك والتجّار قد سيطروا على المجالس التشريعية والنيابية، وأن تحالفهم مع الساسة المحترفين (الضباط الشريفيين مثلاً) قد جعل منهم

---

(٥٢) أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١**، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٨٤. ولمعالجة عامة لهذا الموضوع، انظر: ابراهيم عامر، **الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر، ملكية الأرض، وسائل الاستغلال، القوى الاجتماعية في الريف، الصراع حول الأرض، قانون الاصلاح الزراعي** (القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٨)، ومحمود حسين، **الصراع الطبقي في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠**، ترجمة عباس بزي واصل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ٣٢ ـ ٧٨.

(٥٣) بهاء الدين، المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٥٦، و Vatikiotis, Ibid., p. 322 passim.

(٥٤) انظر: M. S. Hasan, «The Economic Development of Iraq, 1864 - 1964: A Studies in the Growth of a Dependent Economy,» in: M. A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970), p. 363.

(٥٥) انظر: Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers*, pp. 129 - 132.

(٥٦) انظر: Doreen Warriner, «The Real Meaning of the Ottoman Land Code,» in: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, p. 77.

جدول رقم (٢ ـ ٩)
أسماء العائلات والأفراد الذين شملهم قانون الاصلاح الزراعي رقم (١٧٨) للعام ١٩٥٢، الدفعة الأولى (٢٠٠٠ فدان فأكثر)

الاســم	عدد الأفراد	المساحة المشمولة بالفدان
العائلة المالكة (المجموع)	١٣	٤٣٢٦٥
الملك فاروق وشقيقاته	٦	١٨٦٥٠
طوسون	٥	٢٤٠٧٢
الأمير يوسف كمال	١	١٦١٨٤
أمينة عباس حلمي	١	٥٤٣
عائلة البدراوي	١٣	١٧٦٥٨
عائلة عباس حليم	٨	٨٧٥٦
عائلة بقطر	١١	٧٤٢٧
عائلة عمرو	٥	٦٥٦٥
وحيد يسري سيف الله	١	٥٣٣٠
عائلة أحمد عبود	٢	٥٠٦٤
عائلة لطف الله	٢	٤٧٢٧
عائلة محمد سلطان	٢	٤٢١٤
عائلة خياط	١٢	٣٨٩٦
بشرى شارل حنا (ورثة)	؟	٢٩٧٧
عائلة شعراوي	٣	٢٨٥٥
عمرو ابراهيم	١	٢٦٦٧
عائلة سراج الدين	٩	٢٤٤٧
المجموع	**٩٣ شخصاً(*)**	**المساحة ١١٨٧٤٨ فداناً**
متوسط الملكية	١	**١٢٧٧ شخص/فدان**

(*) استبعدنا حالة إلهامي حسين من الكشف لأنه يملك أقل من ٢٠٠٠ فدان (٩٠٠ فدان).

المصدر: احتسبت من الوثيقة المنشورة في مجلة: **أوراق عربية**، العدد ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

الفئات الحاكمة والفئات المسيطرة اجتماعياً واقتصادياً. فقد هيمن هؤلاء الملاّك والتجّار على الأحزاب السياسية الرئيسية التي تناوبت على الحكم. ويمكن أن يكون الحزب «الوطني» (الذي يمثل ملاّك دمشق وتجّارها) وحزب «الشعب» (الذي يمثل ملاّك وتجّار

شمال سوريا، خاصة حلب) أمثلة كلاسيكية على استعمال هذه الطبقة للدولة في دعم ملكيتها وتوسيع ثروتها(٥٧). ويقدِّم عبد الباسط عبد المعطي مثالاً آخر على الربط بين تركّز الثروة والملكيّة واستعمال الدولة وسيلةً في ذلك، من واقع توسّع ملكية ١١ عائلة تقلّد أبناؤها مواقع متقدِّمة في السلطتين التنفيذية والتشريعية في مصر (الجدول رقم (٢ - ١٠)).

جدول رقم (٢ - ١٠)
توسُّع الملكية الزراعية لبعض العائلات المتنفِّذة في مصر
(١٩١٤ - ١٩٥٢)

اسم العائلة	الملكية العام ١٩١٤ (بالفدان)	الملكية العام ١٩٥٢ (بالفدان)
أحمد طلعت	منزل واحد	٩٦٣
عبد العزيز فهمي	٦٠	٥٩٠
متولّي نور	٣٠٨	١٥٥٠
محمد محفوظ	٣٥٠	٨٣٤
عبد اللطيف المكبّاتي	٥٠٠	١٠٦٢
أحمد حشمت	٦٠٠	١٣٣٧
محمد شريعي	٨٠٠	٣٦٠٣
محمود الأتربي	٨٧٢	٢٣٤٣
محمود أبو حسين	١٠٠٠	٢٤١٧
أحمد أبو الفتوح	١٠٠٠	٣٠٣١
عائلة نوار	٢٠٠٠	٥٤٤٤

المصدر: عبد الباسط عبد المعطي، «الثروة والسلطة في مصر،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٠، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٢)، ص ١٧٥.

ويذكر عبد المعطي أيضاً أن كبار الملاّك في مصر قد هيمنوا على الوزارات الرئيسية في الدولة بين العام ١٩١٤ والعام ١٩٥٢. فنسبة كبار الملاّك الذين تولّوا الوزارات التالية إلى جميع من تولّوها كانت ٧٢,٤ بالمئة لوزارة الخارجية، و٦٨ بالمئة لوزارة الزراعة، و٦٦ بالمئة لوزارة المالية والاقتصاد، و٦٤ بالمئة لوزارة الداخلية، و٦٢ بالمئة

---

(٥٧) لأفضل دراسة متعمقة عن الأصول الاجتماعية لقادة سوريا، انظر:

Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920 - 1945,* Princeton Studies on the Near East (Princeton, N.J.: Princeton University Press; London: I.B. Tauris, 1987), and

ذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ - ١٩٣٩** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

لوزارة الأشغال[٥٧]. ويعطينا حنا بطاطو في كتابه الموسوعي **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية** مثالاً حياً للمزاوجة بين تركّز الثروة والملكية، وبين استعمال الدولة للإثراء ولغرض المصالح الخاصة من خلال تحليله للتركيبة الطبقية لأعضاء الهيئة الادارية العليا لحزب نوري السعيد «الاتحاد الدستوري» (الجدول رقم ٢ ـ ١١)، وهو الحزب الذي وصل إلى النفوذ والهيمنة على الحياة السياسية بعد عودة الأحزاب العام ١٩٤٦، واستمر كذلك إلى حين مجيء العسكر إلى الحكم في تموز/يوليو ١٩٥٨.

جدول رقم (٢ ـ ١١)
التركيبة الطبقية لأعضاء الهيئة الإدارية العليا لحزب نوري السعيد (الاتحاد الدستوري) في العراق العام ١٩٤٩

الفئة الطبقية	عدد الأعضاء	النسبة المئوية
إقطاعيون	١٧	٣٧
بيروقراطيون ملّاك أراضٍ	١٠	٢٢
تجار وملّاك عقاريون	٨	١٧
مهنيون وملّاك أراضٍ	٥	١١
مُلّاك آخرون(*)	٦	١٣
المجموع	٤٦	١٠٠

(*) لقد قلّصنا الفئات الطبقية من ثماني في الأصل إلى خمس، بأن جمعنا الفئات التفصيلية تحت «ملّاك آخرون».

المصدر: Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers*, p. 357.

من كل هذه التيارات الخفية يمكننا أن نستنتج أن طبقة كبار الملّاك وكبار التجّار التي جاءت إلى الهيمنة والحكم على أكتاف الثورات القومية (أو الوطنية، إن شئت) قد تحوّلت في نهاية الحقبة إلى طبقة بالغة الثراء وذات مصلحة طاغية في الحفاظ على

---

(٥٨) عبد الباسط عبد المعطي، «الثروة والسلطة في مصر،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٠، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٢)، ص ١٧٢، ويقتبس عبد المعطي هذه المعلومات من دراسة عاصم الدسوقي القيّمة عن كبار الملّاك، انظر: عاصم أحمد الدسوقي، **كبار ملّاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري، ١٩١٤ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥)، بخاصة ص ٢١٢ ـ ٢٢١.

الوضع القائم على المدى البعيد. وعمليات التحوُّل التي مرَّت بها الطبقة المهيمنة تبدو على السطح وكأنها متناقضة:

فمن جهة أدَّت سياسات الانتداب التي يفتَرض فيها أن تُدْخِل المشرق العربي في السوق الرأسمالية العالمية إلى تطوير نظام الاقطاع القبلي في العراق وسوريا، والإقطاع السياسي في لبنان، ونظام العزبة (وهو نوع من أنواع الملكية الزراعية الاقطاعية)(٥٩)، وازدادت في الوقت نفسه معدَّلات الزراعة التجارية بشكل كبير، وخاصة الغِلال المعَدَّة للتصدير (القطن، الحبوب، التمور. . . إلخ)(٦٠).

ومن جهة أخرى، في الوقت الذي يفترض فيه أن تنمو الرأسمالية الوطنية في هذه البلدان تحوَّل الملّاك والتجّار إلى وكلاء محليين للبضائع الأجنبية وخاصة المصنَّعة، واتخذوا تدريجياً صفة الكومبرادور (مزيجين أبناء الأقليات الإثنية والدينية في هذه الفئة). واتسم تملُّك هذه الطبقة بالتنوع والاحتكار، ولم تتَّجه إلى التخصُّص في نشاط اقتصادي محدَّد، فتجد عائلة واحدة ذات ملكية عقارية واسعة تملك أراضيَ زراعيةً شاسعة وشركاتٍ تجاريةً كبيرة ومصانع متعددة ووكالات استيراد وتصدير. . . إلخ(٦١).

---

(٥٩) حول قضية الاقطاع القبلي في العراق وسوريا ودور ادارات الانتداب في دعمه، انظر: عبد الجليل الطاهر، **العشائر العراقية** (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٧٢)، و

Abdul - Latif Tibawi, *A Modern History of Syria, Including Lebanon and Palestine* (New York: St. Martin's Press; London: Macmillan, 1969).

ويذكر أحد المعتمدين السياسيين البريطانيين في العراق والخليج أن المشيخة (Shaikhship) ارتبط الاعتراف بها من قبل الادارة العثمانية تمليك الأراضي القبلية للشيخ ولعائلته بموجب قانون الطابو العثماني (١٨٥٦) على أنها ملك صرف (Freehold) ويذكر أيضاً: «فقد قامت الادارة العثمانية في محاولة تسوية حقوق الأراضي. وتم رشوة آل السعدون بقبول التغيير (من الأراضي القبلية المشاع إلى المُلك الصرف) بتحويلهم من جامعي ضرائب إلى ملّاك أراضي. وخسر أفراد القبيلة ملكيَّتهم للأراضي فأصبحوا مؤجرين، واقتسمت عائلات السعدون والادارة العثمانية جميع أراضي الناصرية وسوق الشيوخ». وقد استمرت إدارات الانتداب البريطاني هذه السياسة إلى أبعد الحدود. انظر:

Harold Richard Dickson (Major), *Kuwait and Her Neighbours,* edited for publication by Clifford Witting (London: Allen and Unwin, 1968), p. 164 passim, and

نسكايا سميليا وايرينا ميخايلوفنا، **الحركات الفلاحية في لبنان: النصف الأول من القرن التاسع عشر**، ترجمه عدنان جاموس وقدّم له سالم يوسف (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٢).

(٦٠) حول هذا الموضوع، انظر:

Marius Deeb, «Large Landowners and Social Transformation in Egypt, 1940 - 1952,» in: Tarif Khalidi, ed., *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East* (Beirut: American University of Beirut, 1984), pp. 430 - 434; **Alan Richards**, *Egypt's Agricultural Development, 1800 - 1980: Technical and Social Change,* Westview Replica Edition (Boulder, Colo.: Westview Press, 1982), and Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East,* pp. 225 - 275.

(٦١) يفيد محمد سلمان حسن بأن أهم ما يتميز به «بناء البرجوازية العراقية هو «تنوعه» (Mixed) بمعنى أن فئات (Strata) متداخلة» إلى درجة أنها تشترك في المصلحة الاقتصادية. «وغالباً يكون البرجوازي نفسه مالكاً =

ومع ازدياد حركة الاستيراد في البضائع المصنعة اضمحلت الحِرَف والصنايع التقليدية على نطاق واسع. وإذا أخذنا سوريا كمثال يتبينّ لنا أن عدد المشتغلين بالحرف والصنائع التقليدية انخفض من ٣٠٩٥٣٥ شخصاً العام ١٩١٣ إلى ١٧٠٧٧٨ شخصاً العام ١٩٣٧. كما أن عدد المشتغلين بالقطعة (Piece Work) انخفض من ٢٤٧٢٣١ إلى ١١٦٠٣٩ للسنوات نفسها (وإن لم يعن هذا ازدياد معدَّل العمل بالأجر اليومي)، حسب المعلومات التي جمعتها اليزابيت لونغنيس[٦٢]. وهذا يعني انخفاضاً يعادل ٥٥ بالمئة في الحالة الأولى، و٤٧ بالمئة في أقل من ربع قرن في الحالة الثانية. فإذا كان هذا الوضع يمثِّل حالة عامة في المشرق العربي، وليس لدينا أي دليل يشير إلى عكس ذلك، فإنه يوضح عمق التغيُّرات والتحوُّلات التي طرأت على المجتمع العربي في المشرق، ولكنها لن تؤتيَ ثمارها إلاّ في عهد جديد وفي ظلِّ حقبة نال التغيُّر والتحوُّل الطبقات الحاكمة نفسها.

إذن، فقد كان مصير التجربة الليبرالية في المشرق العربي فشلاً ما بعده من فشل. وحاولنا أن نبينِّ كيف، ولماذا فشلت التجربة الليبرالية من المجابهة المستمرة مع القوى الامبريالية، إلى «انشعابية» القوى المحلية، وإلى عجز النخبة الحاكمة التقليدية أو الطبقة المهيمِنَة عامة عن حلِّ المشكل الاجتماعي لتَعارُضه مع مصالحها الآنية التي أعمتها عن المصالح القوميَّة العليا. فكان الاستقطاب السياسي وحالة تعادل القوى (Stalemate) المصحوبة بفَورات من العنف الفردي والجماعي. فلا غرابة، اذن، أن تحاول الطبقات الوسطى والعاملة كسر حالة التعادل في القوى حسب مصالحها المستجدة.

= لمضخات مياه السقي ومالكاً لأراضي زراعية وبعض الملكية العقارية، ويساهم بأحد فروع التجارة، ويحتفظ بالأسهم والسندات الصناعية إذا لم يكن أحد مؤسسي شركة صناعية». انظر:

Hasan, «The Economic Development of Iraq, 1864 - 1964: A Study in the Growth of a Dependent Economy,» p. 364; Baer, *Population and Society in the Arab East;* Yusif Sayegh, *Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business Leader in a Developing Economy* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962); Elisabeth Longuenesse, «La Classe ouvrière en Syrie: Une classe en formation,» (Thèse de doctorat 3ème cycle, Ecole des Hautes Etudes en Science Sociales, Paris, 1977), p. 36,

نقلاً عن: Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920 - 1945*, p. 92.

انظر أيضاً باللغة العربية: اليزابيت لونغنيس، «مصادر التصنيع وأصول الطبقة العاملة السورية: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية،» **الطريق**، السنة ٣٩، العددان ٣ - ٤ (آب/أغسطس ١٩٨٠).

(٦٢) لونغنيس، المصدر نفسه.

الفصل الثالث

عصر هيمنة العسكر

إن الاستقطاب السياسي الذي كان الصفة العامة للعلاقات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية في المشرق العربي لم يؤدِّ إلى الحسم والبتر حيث يسقط عنصر ويسود عنصر آخر مضادّ، كما افترض الأنصاري، بل أدى إلى تعادل في القوى (Stalemate) وإلى طريق مسدود. فقد فشلت الفئات الحاكمة في إضعاف المعارضة والقضاء عليها، وفشلت أيضاً ـ وهنا بيت القصيد ـ في صد التيار الجذري (الراديكالي) الذي بدأ يطغى وينتشر بين فئات واسعة من السكان ـ جذرية في الاتجاهات وجذرية في طرق التفكير (نتيجة سنوات عديدة من استمرار عملية التسييس والتجذير) ـ ولم تعدم الفئات الحاكمة وسيلة لإضعاف المعارضة: كتأليف الأحزاب اليمينية وإعطائها امتيازات استثنائية، ومحاولة إغواء القيادات الوطنية، ومحاولة شقّ وحدة أحزاب المعارضة الرئيسية، والأحكام العرفية المؤقتة، وأخيراً الاضطهاد السياسي والقمع الجسدي.

كما فشلت أحزاب المعارضة الرئيسية (الوفد في مصر، الوطني والشعب في سوريا (قبل الاستقلال)، الاستقلال الوطني والديمقراطي في العراق) في الوصول إلى صيغة واقعية لحسم الموقف لمصلحتها، وفشلت أيضاً ـ وهنا أيضاً بيت القصيد ـ في التطور وفي التجذر بما يكفي لاستيعاب جذرية أعضائها ومؤيديها الجدد الذين وصلت عملية تسييسهم درجة عالية جداً بعد سنين من الهيجان الشعبي والدعايات الايديولوجية، وبعد سنين من البحث عن «الحل لمآسي الأمة العربية».

ولذلك عندما يقول لويس عوض عن حزب الوفد (أكثر أحزاب المعارضة في البلاد العربية نضجاً وأعرقها كفاحاً): «فقد كان الأمل الوحيد. . . . هو أن يطور الوفد نفسه إلى حزب اشتراكي أو راديكالي، على أقل تقدير، كما تطورت الأحزاب الديمقراطية في الغرب. . . . من

الليبرالية إلى الراديكالية، بل وإلى الاشتراكية المخففة»[1]، فإنه كان يعبر عن التخوف العام من أن يفلت التيار الجذري عن حدود استيعابه وإمكان السيطرة عليه.

أسباب انهيار الحكم المدني

والآن، وعلى الرغم من مرور حوالى ثلاثين عاماً على بداية انهيار الحكم المدني (بعد ١٩٤٩)، فإننا ما زلنا لا نملك دراسات ميدانية موضوعية عن الأسباب المباشرة لهذا الانهيار. ولكن الأمر المؤكد أن مهمة السيطرة على التيار الجذري وحل معادلة الاستقطاب السياسي والاجتماعي، كانتا مهيأتين لطرف ثالث ليست له مصالح مباشرة في العملية الاقتصادية ـ السياسية غير مصلحته الخاصة الأنانية. لذلك، فهو أكثر حسماً وأشد بطشاً في الوصول إلى مآربه، وموحَّداً غير مشتت، يسهل التعامل معه.

ولم يكن يملك هذه المؤهلات في تلك الفترة غير ضباط الجيوش العربية الذين سنطلق عليهم في دراستنا الحالية اسم «العسكر». وهكذا بعد ما يسمى بعام النكبة (أي هزيمة العرب في حرب فلسطين في ١٩٤٨) وفي أقل من عشرين عاماً وقع أكثر من ثلثي البلاد العربية تحت مظلة الحكم العسكري أو ما يشبهه: سوريا في عام ١٩٤٩ ثم ١٩٦١ (مع انفصال وحدة سوريا ومصر)، مصر في ١٩٥٢ (والتوجه من الانقلاب إلى الثورة الناصرية)، العراق في ١٩٥٨ (والتوجه نحو الثورة الناصرية وما تبعه من الانقلابات المتعاكسة)، السودان في ١٩٥٨، اليمن في ١٩٦٢، الجزائر في ١٩٦٥ (مع انقلاب الجيش على حكم بن بلَّا) وأخيراً ليبيا في العام ١٩٦٩. ثم توالت الانقلابات وتعاقبت في هذه البلدان وتصاعد معدل حدوثها حتى وصل مجموعها في الفترة المحصورة بين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ إلى ثمانية وثلاثين انقلاباً في كل البلدان العربية. عشرون منها كانت ناجحة بينما فشل ثمانية عشر انقلاباً كما هو موضح في الجدول رقم (٣ ـ ١) والشكل رقم (٣ ـ ١).

إن ظاهرة بهذا الحجم وبهذا الاتساع تطرح العديد من التساؤلات: ولذلك فكلّ من يريد التصدّي لتفسير هذه الظاهرة في إطارها الإقليمي (الشرق الأوسط) أو إطارها العالمي (كجزء كبير أو حلقة من الظاهرة العسكريتاريّة (Militarism) التي اجتاحت العالم بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل الأمن الأمريكي)[2] لا بدّ أن يواجه واحداً أو أكثر من الأسئلة التالية:

---

(١) لويس عوض، **العنقاء أو تاريخ حسن مفتاح** (بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٦])، ص ٢٤، نقلاً عن: محمد جابر الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي؛ ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ٢٠٩.

(٢) يجب أن نميِّز بدقة بين الانقلاب العسكري وبقية أشكال العنف السياسي المسلّح وبخاصة بين الانقلاب العسكري والثورة. فالانقلاب هو التغيير المفاجىء للحكومة بالقوة من قبل جماعة صغيرة من =

١ ـ أية كفة كانت الأرجح قبل مجيء العسكر: كفة القوى الوطنية أم كفة الفئات الحاكمة اليمينية؟[٣].

٢ ـ لو لم تحدث الانقلابات، ماذا كان يمكن أن يحدث؟ هل كان بإمكان القوى الوطنية أن تصل إلى السلطة بعد أن تحسم الصراع لمصلحة الديمقراطية؟

٣ ـ هل كانت الانقلابات ضرورية؟ ضرورية أو حتمية لمنع وصول القوى الوطنية إلى الحكم؟ أو لإنقاذ البلاد من كارثة حرب أهلية أو كارثة اقتصادية؟ أو لحل مأزق عملية التنمية؟[٤].

=المتآمرين، بينما الثورة هي التغيير في النظام السياسي الذي كان في طور الاختمار منذ مدة طويلة، ومبني على مساهمة واسعة من الجماهير (Mass Based). فإذا كان هذا هو التعريف المقبول للانقلاب فقد حدث (١٨٣) انقلاباً ناجحاً و(١٧٤) انقلاباً فاشلاً في العالم في الفترة بين ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥، حسب فهرس جريدة **نيويورك تايمز**، انظر:

Steven R. Davis, *Third World Coups d'Etat and International Security* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1987), pp. 1 - 12.

وإليك عيّنة من الكتابات عن هذه الظاهرة:

Samuel Edward Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, Books that Matter (New York: Praeger, 1962); Edward Luttwak, *Coup d'Etat: A Practical Handbook* (New York: Knopf, 1969); Samuel Decalo, *Coups and Army Rule in Africa: Studies in Military Style,* Yale Paperbound; Y-295 (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1976), and Eric Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1977).

(٣) هذا التساؤل ليس له علاقة مباشرة بمأزق الحكم الوطني أو عجز الأحزاب السياسية وقياداتها، إذ انه من الواضح أن القوى الوطنية والفئات الحاكمة تمثلان قوى افتراضية غير موحدة في الواقع. ولكن التساؤل متصل بحقيقة أن هناك ما يكفي من المؤشرات يدعو إلى الاعتقاد بأن الفئات الحاكمة في مصر وسوريا والعراق، قد بدأت بفقدان السيطرة الفعلية على الموقف. وهنا نحن نتكلم عن الفترة المحصورة بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ لمصر، و١٩٤٨ ـ ١٩٥٨ لسوريا والعراق. وفي هذا فإن باب الاجتهاد ما زال مفتوحاً، وما زلنا بانتظار الدراسات الموضوعية لتقييم الكفتين، علماً بأنه لو كانت الاجابة عن هذا السؤال معروفة لكانت الاجابة عن السؤال الذي يليه لا داعي لها وزائدة عن الحاجة.

يمثل د. فؤاد زكريا أحد التيارات الفكرية التي تعتقد بأن مصر كانت على شفا ثورة شعبية حقيقية، جاء انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٢ ليجهضها، بصورة غير مباشرة على الأقل. وحتى بعد نجاح الانقلاب فقد كانت هناك عدة فرص (أو خمس على وجه التحديد) هائلة لتحقيق الديمقراطية في مصر والعودة بها إلى الحكم المدني. انظر لفؤاد زكريا: «الانتخابات لسنة ١٩٨٤ . . . ومستقبل الوطنية المصرية،» الحلقة الثالثة من سلسلة مقالات نشرت تحت عنوان: «ظاهرة الوفد. . . الصورة «المشوّهة»،» في جريدة: **القبس** (الكويت)، ١٨/٦/١٩٨٤، و«هل أضاعت ثورة يوليو الديمقراطية؟» خلاصة لمحاضرة ألقاها في القاهرة ونشرت في جريدة: **الوطن** (الكويت)، ٣٠/٨/١٩٨٨.

(٤) يشير محمد جابر الأنصاري في كتابه: **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، هامش ٣٩، ص ٢١٨، إلى الجدال في الفكر السياسي الحزبي العربي بأن الانقلابات العسكرية جاءت «لتجهض» الثورة الشعبية، مقابل وجهة النظر التي روّج لها العسكر بأن الانقلابات العسكرية جاءت لتحقيق المطالب الشعبية التي عجزت عن تحقيقها الأحزاب التقليدية. خذ على سبيل المثال ادعاء محمود حسين «بأن =

٤ ـ هل مثل الانقلابيون العسكر مصالح طبقة أو فئات طبقية ينتسبون اليها كتلك التي يطلق عليها الطبقة الوسطى الجديدة؟ أم أنهم كانوا يعملون لمصلحة طبقات أخرى؟[٥]

جدول رقم (٣ ـ ١)
الانقلابات العسكرية في البلدان العربية (١٩٣٥ ـ ١٩٨٧)

الفتـــرة	عدد الانقلابات الناجحة	عدد الانقلابات الفاشلة	المجمـوع
١٩٣٥ ـ ١٩٤٠	٢	—	٢
١٩٤١ ـ ١٩٥٠	٤	٢	٦
١٩٥١ ـ ١٩٦٠	١٢	٦	١٨
١٩٦١ ـ ١٩٧٠	٢٠	١٨	٣٨
١٩٧١ ـ ١٩٨٠	٥	٤	٩
١٩٨١ ـ ١٩٨٧	٤	١	٥
المجموع	٤٧	٣١	٧٨

المصادر: أرشيف وكالة الأنباء الكويتية؛ و

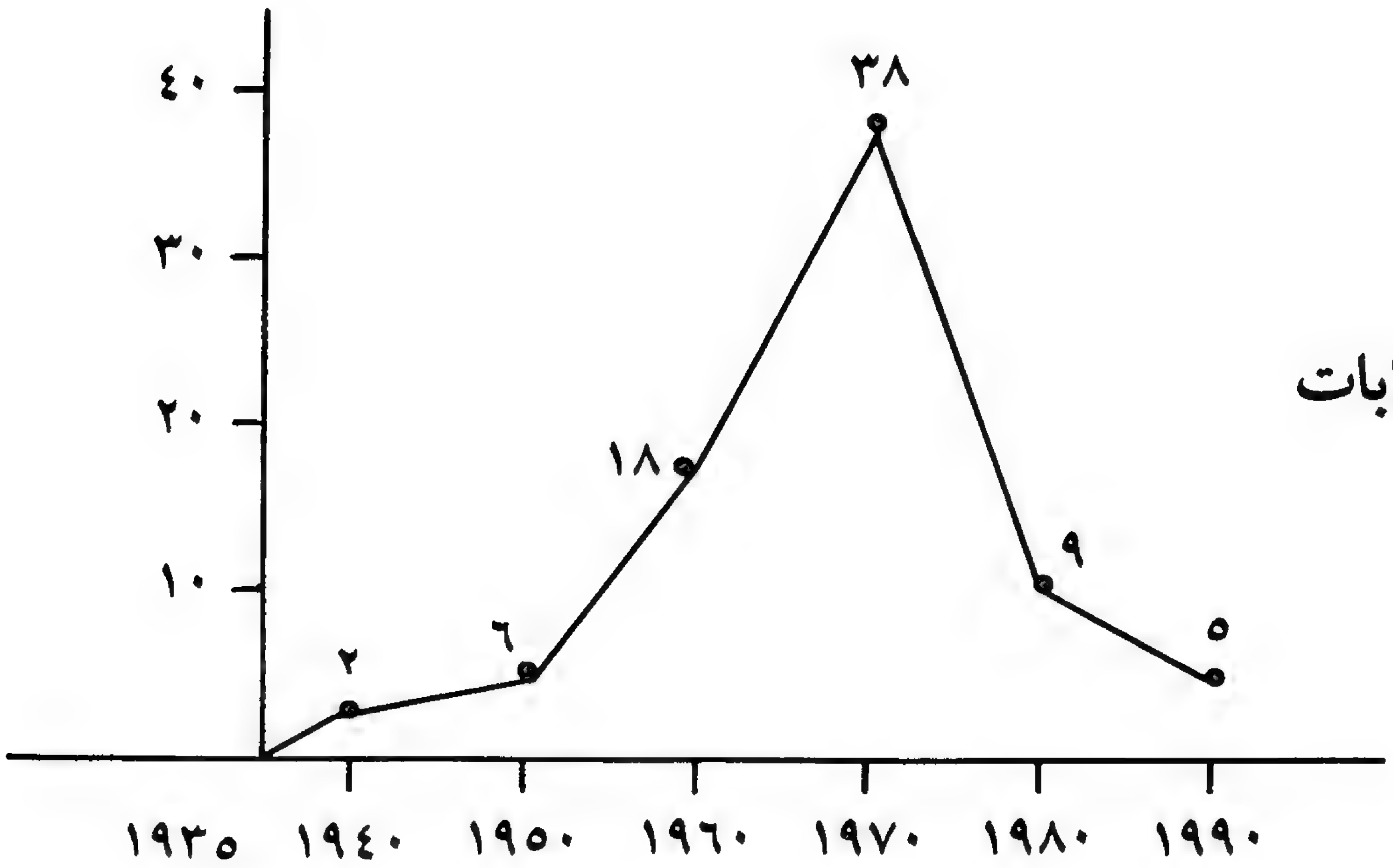
Charles Lewis Taylor and Michael C. Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators II: Sections II-V, Annual Event Data, Daily Event Data, Intervention Data, Raw Data* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1975), table (3 - 10), pp. 150 - 153, and Asbjorn Eide and Mark Thee, eds., *Problems of Contemporary Militarism* (London: Croom Helm; NewYork: St. Martin's Press, 1980), p. 385.

=مصر لم تكن تشهد أية ضرورة موضوعية، تفرض عليها الطريق البورجوازي الناصري». انظر: محمود حسين، **الصراع الطبقي في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠**، ترجمة عباس بزي واصل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ١٠٤. وكمثال آخر، انظر المبررات التي يقدمها أحد الذين خططوا لانقلاب تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق للجوء إلى الجيش لحسم الموقف، في: محسن حسين الحبيب، **حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق** (بيروت: دار الأندلس، ١٩٨١)، ص ٣٧ ـ ٤٨، وبخاصة ص ٣٩ ـ ٤٥. وهناك رأي آخر في وجود ضرورة في الانقلابات العسكرية كمرحلة انتقال من التنظيمات الاقتصادية والسياسية المتخلفة التي كانت سائدة في دول العالم الثالث، إلى العالم الرأسمالي الحديث. وهكذا حسب هذا الرأي يكتسب العسكر صفة «بناة الدول» (Nation-Builders)، انظر:

Morris Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), especially p. 27 passim, and Irving Louis Horowitz, *Three Worlds of Development: The Theory and Practice of International Stratification,* 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 1972), pp. 354 - 367.

(٥) وهذا السؤال يطرح أيضاً عدداً من الأسئلة ذات الأهمية النظرية، وتتراوح الآراء بين كون العسكر وكلاء للطبقات الحاكمة، وبين كونهم ممثلين للطبقة الوسطى، وبين كونهم ممثلين لعامة الشعب والمطالب الشعبية. ويمكن اعتبار محمود حسين ممثلاً للرأي الأول عندما يقول: «وذلك بإعداد أنفسهم (أي: الضباط =

٥ ـ هل كان الانقلابيون العسكر واعين لدورهم التاريخي؟ ولدورهم في صراع القوى الوطنية ضد المصالح التي مثلتها الفئات الحاكمة اليمينية؟ ولدورهم في إلغاء المكاسب الديمقراطية والدستورية وحَجبها عن عامة الشعب؟[٦]



شكل رقم (٣ ـ ١)
رسم بياني لتصاعد عدد الانقلابات العسكرية الناجحة والفاشلة في البلدان العربية (١٩٤٠ ـ ١٩٨٧)

٦ ـ ما هي علاقة الانقلابيّين العسكر بالدول الصناعية الرأسمالية، وخاصة الدول الكبرى؟ ما هو دورهم في الصراع الدولي والظاهرة العسكريتارية؟ هل هم بناة أمم أو دول؟ أم أنهم مجرد بيادق فيما يسمى لعبة الأمم؟[٧].

= الأحرار) لفرض الأمر الواقع بغتة على الطبقة المسيطرة (أي: كبار الملاك والتجار)، ولإقامة سلطة بديلة في خدمتها، لا تنتظر موافقتها ولا إذنها... ولنفخ عزيمة سياسية جديدة فيها، كانت هذه الطبقة قد فقدتها»، انظر: حسين، المصدر نفسه، ص ١٠٣. أما عن صلة العسكر بالطبقة الوسطى فهي صلة معقّدة غامضة سنعود إلى معالجتها في ما بعد. لطرح جيد لهذه الصلة في أمريكا اللاتينية، انظر:

Jerry L. Weaver, «Assessing the Impact of Military Rule: Alternative Approaches,» in: Philippe C. Schmitter, ed., *Military Rule in Latin America, Function Consequences and Perspectives,* Sage Research Progress Series on War Revolution and Peacekeeping; v. 3 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1973), pp. 58 - 116.

(٦) الاجابة عن هذا السؤال تعتمد كثيراً على المعلومات الموثقة عن الخطط الأصلية التي كانت لدى العسكر عند استلامهم الحكم، فمن قائل بأن «نيتهم» كانت تتجه لإعادة الحياة الديمقراطية بمجرد أن تستتب الأوضاع وأنهم انجرفوا نحو دكتاتورية الحزب الواحد بسبب تداعي الأحداث دون سابق تصميم. ومن رافض لهذا الرأي معتقداً بسذاجته. وهذا موضوع سنعود إليه لاحقاً.

(٧) ان العلاقة بين العسكر وبين الدول الصناعية الرأسمالية بصفة عامة ليست بالبساطة التي يعرضها مايلز كوبلاند، وإن كان عرضه لا يخلو من العنصر المعقول والمأساوي في الوقت نفسه، بخاصة في حالة الاطاحة بحكم مصدق في ايران ومجيء حسني الزعيم إلى الحكم في سوريا. انظر:

Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics* (New York: Simon and Schuster, 1969).

ويربط محسن البرازي بوضوح (في مذكراته التي نشرت في جريدة **الحياة** البيروتية في أواسط الخمسينيات) =

لقد حاولنا أن نجيب عن السؤال الأول في الفصل السـابق حيث كان استنتـاجنا من قراءتنا الخاصة لتاريخ تلك الفترة الحاسمة، بأن هناك تعادلاً في القـوى ولم يكن هناك رجحان ذا قيمة في كفـة الحكم أو المعارضـة. ولذلـك جاءت أغلب الانقـلابات التي حدثت في المشرق بين ١٩٤٩ و١٩٥٨ من النوع المصحوب بالتحول الفجائي (Break Through) في موازين القوى، الذي أعطى الانـطباع في البـداية أن الأزمـة السياسيـة الخـانقة التي كـانت تعصف بالمشرق العـربي في طريقهـا إلى الحـل، أو يمكن أن تحـل بسهولة[٨].

والسؤال السادس أعلاه يمثّل في تقديرنا مسألة محسومة، لأن الانقلابات العسكـرية تحدث في نظام سياسي تابع، أي مخترَق اختراقاً كاملاً من القوى الامبريـالية. ولـذلك فإنّ جميع الانقلابات العسكرية بأنواعها الثلاثة الرئيسية[٩]: **المولدة للحل الفجائي**، أو **التصحيحية ـ الاعتراضية**، أو **التقليدية** (كانقلابات العام ١٩٤٩ في سوريـا) لا بد أن تكون واحدة من ثلاثة ؛ إما أنها قامت:

أ ـ بتمويل وتخطيط من القوى الامبريالية.
ب ـ أو بدعم وتشجيع من القوى الامبريالية.

= بين مجيء حسني الزعيم إلى الحكم في سـوريا إثـر انقلاب عسكـري وتوقيـع سوريـا معاهـدة رودس التي أنهت الحرب بين العرب وإسرائيل، وتسهيل مرور اتفـاقية خط التـابلاين (للنفط السعـودي) عبر الأراضي السـورية، ولوقف الانفتاح السوري على الاتحاد السوفياتي الذي بدأ بعد استقـلال سوريـا مباشرة. وفي سيـاق آخر يقـترح ويفر في فرضيته الثالثة، بأن المؤسسات العسكريـة في أمريكـا اللاتينيـة تميل إلى انتـاج حكومـات تؤيد السيـاسة الخارجية للولايات المتحدة وتحمي مصالحها (والمستثمرين الخارجيين) الاقتصادية. ويعترف بعـد ذلك بـأن ليس هناك أسباب واضحة تدعو المؤسسات العسكرية لهذا التأييد. انظر: Weaver, Ibid., pp. 61 and 82.

(٨) هذا الطابع المميز لانقلاب تموز/يوليو ١٩٥٢، وتمـوز/يوليـو ١٩٥٨ في العراق، والـطابع الانقـلابي للوحدة بين مصر وسوريا تموز/يوليـو ١٩٥٨، وكذلـك انقلاب تمـوز/يوليـو في السودان، وإلى حـد ما انقـلاب ١٩٦٢ في اليمن العربية يعزّز الاستنتاج بشأن وجود تعادل في القوى والطريق المسدود الذي وصلت إليه العملية السياسية في المشرق العربي.

(٩) يعدّد هنتنغتون ثلاثة أنواع من الانقلابات العسكريـة: (أ) المصحوبـة بالتحـول المفاجىء في ميـزان القوى. (ب) انقلاب الوصاية (Guardian). (ج) الانقلاب الاعتراضي (Veto). انظر:

Samuel P. Huntington, *Political Order and Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), pp. 198 - 237.

بينـما يضيف ديفز عـدة أنواع أخـرى، على النحـو التـالي: الانقـلاب التقليـدي، الانقـلاب ذو التحـول الفجـائي، انقلاب الـوصايـة، الانقلاب الاعـتراضي، الانقلاب التجـذيري (Radicalizing)، والانقـلاب ذو الطابع الشخصي (Idiosyncratic). أما في سياق هذا الكتاب فإن معظم إشـاراتنا ستكـون إلى ثلاثـة أنواع من الانقلابات:

- التقليدي مثال انقلاب ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر، وتموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق.
- الفجائي الذي يخلّ بميزان القوى الاجتماعية بشكل مفاجىء، كانقلابات القصر.
- الاعتراضي مثال الانقلابات «التصحيحية» لحزب البعث في العراق ١٩٦٨، والبعث في سوريا ١٩٧٠.

ج - وإذا لم تحظَ بهذا أو ذاك - فلا بد أن تصل إلى تفاهم وتكيّف مع القوى الامبريالية المهيمنة في المنطقة[10].

الحالة الوحيدة التي شذت عن هذه القاعدة هي مصر عبدالناصر بعد عام ١٩٥٦، ولذلك كان مصيرها أن أزيلت بعملية جراحية (بعد ١١ سنة) في حزيران/يونيو ١٩٦٧ ولكننا، هنا، نستبق الأحداث كثيراً.

لا شك أن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب دراسات تفصيلية موثّقة لا يتسع لها المجال في دراستنا الحالية. لذلك سنقصر اهتمامنا على ظاهرة الانقلابات العسكرية وأنظمة الحكم العسكرية (Military Regimes) التي تولدت منها بالقضايا والمعلومات اللازمة لتطبيق المنهج الذي اقترحناه في البداية، وبمحاولة استجلاء ملامح الوضع القائم (Status Quo) الذي فرضته هذه الانقلابات ومصادر شرعيته. وعليه، فإننا مطالبون أولاً بأن نضع ظاهرة الانقلابات العسكرية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه التحديد بعد عام ١٩٤٩ في اطارها التاريخي المناسب.

الظاهرة العسكريتارية والحركات القومية

ترجع الظاهرة العسكريتارية الحديثة في أصلها التاريخي إلى الحقبة الرومانسية أيضاً (انظر مقدمة الكتاب في المصطلحات والمفاهيم)، وقد ولدت بشكل متزامن مع ميلاد الدولة - القومية في فرنسا وانكلترا ثم ألمانيا. فالظاهرة العسكريتارية الحديثة مرتبطة أساساً بظهور الجيش المحترف (Professional Army) خلافاً لكل الأشكال التاريخية للجيوش من متطوعة ومرتزقة ومليشيا وغيرها، حسب نظام التجنيد العامّ (Universal Conscription)[11]. ويمكننا أن نقول ان الرأسمالية أعطتنا العسكري المحترف

---

(١٠) إضافة إلى كتاب ستيفن ديفز المار الذكر الذي يعتبر حالة نادرة يعترف فيها كاتب أمريكي غير يساري بالتدخل الهائل للولايات المتحدة في العالم الثالث باستعمال سلاح الانقلابات العسكرية، انظر المصادر التالية حول تفكير الدول الكبرى في هذه المسألة:

Edward Luttwak, *The Pentagon and the Art of War: The Question of Military Reform* (New York: Simon and Schuster, 1984); Samuel P. Huntington, «The Renewal of Strategy,» in: Samuel P. Huntington, ed., *The Strategic Imperative* (Cambridge, Mass.: Ballinger Pub. Co., 1982); Donald Zagoria, «Into the Breach: New Soviet Alliances into the Third World,» *Foreign Affairs,* vol. 57, no. 4 (1979), and Gabriel Kolko, *The Roots of American Foreign Policy: An Analysis of Power and Purpose* (Boston: Beacon Press, 1969).

(١١) التأكيد على احتراف العسكر كسمة مميزة للترتيبات المؤسسية في النظم السياسية المعاصرة يأتي من:

Samuel P. Huntington, *The Soldiers and the State: The Theory and Politics of Civil- Military* = *Relations* (Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 1957).

وصاحب المشروع (Entrepreneur) الصناعي في الوقت نفسه. ولذلك لم يظهر مصطلح العسكريتاريا (Militarism) إلى الوجود أساساً إلا في العام ١٨١٦ (في مذكرات مدام دوشاستني) في خضمّ الحقبة الرومانسية(١٢).

وما إن تشرق شمس القرن العشرين حتى تكون جميع دول العالم القديم ممتلكة للجيوش المكونة من الضباط والجنود المحترفين(١٣). ولكن ظهور الجيوش المحترفة كان محكوماً في الغرب بنوع من التوازن المؤسسي في ما يسمى العلاقات المدنية ـ العسكرية (Civil- Military Relations). بموجب هذا التوازن يكون هناك توصيف مؤسسي للجيوش بحيث تختص بوظيفتها وهي الدفاع عن الوطن ضد المعتدي الخارجي، ولا تتدخل في شؤون المجتمع المدني الداخلية(١٤). ولكن حركات الوحدة القومية، خاصة النعرات المتعصبة منها (Chauvinism)، التي صاحبت التفجر الامبريالي الأوروبي في نهاية القرن الماضي وما جرّته من حروب، قد أدت إلى الإخلال بهذا التوازن، فظهرت الروح العسكريتارية متمثلة بالنازية والفاشية والحركات المشابهة لها في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي تمثل الحرب الامبريالية بشكل صميم (Par Excellence). ومن هنا كان التزاوج بين العسكريتاريا والروح القومية منذ البداية(١٥).

= وللاطلاع على أدبيات هذا الموضوع، انظر:

Amos Perlmutter and Valerie Plave Bennett, eds., *The Political Influence of the Military: A Comparative Reader* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1980), pp. 25 - 196.

(١٢) Volker Rolf Berghahn, *Militarism: The History of an International Debate, 1861 - 1979* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1979), p. 7 passim, and Huntington, Ibid., p. 19 passim.

(١٣) للتوسع في هذا الموضوع يقدم تومبسون قائمة بالأدبيات المنشورة عن العسكريتاريا حتى عام ١٩٦٩ وتاريخ فاغتس الكلاسيكي لهذه الطريقة بشكل شمولي:

M. Thompson, «Militarism, 1969: A Survey of World Trends,» *Peace Research News*, no. 5 (1968), pp. 1 - 96, and A. Vagts, *A History of Militarism: Romance and Realities of a Profession* (London: [n. pb.], 1938).

ولتقييم نقدي لآراء فاغتس، انظر: Berghahn, Ibid., pp. 38 - 43.

(١٤) حول الكتابات عن العلاقات المدنية ـ العسكرية في الشرق الأوسط، انظر:

Roman Kolkowicz and Andrezes Korbonski, eds., *Soldiers, Peasants and Bureaucrats: Civil-Military Relations in Communist and Modernizing Societies* (London: Allen and Unwin, 1982), pp. 1 - 106.

وبخاصة دراسة فؤاد خوري ومصادره، ص ٩ ـ ٢٧.

(١٥) لقد ظهرت الروح العسكريتارية بشكل موازٍ للروح القومية في بلدان كانت تمر بمرحلة تغيّر اجتماعي واقتصادي سريع، لم تستطع الترتيبات السياسية المؤسسية أن تستوعبها كما حدث في ألمانيا وايطاليا واليابان. وقد وفّرت مرحلة الكساد العظيم في نهاية العشرينيات انتشار شرر هذه الروح. ولكن يجب ألاّ يغيب عن بالنا أن الامبريالية التي جاءت لتجسد الروح العسكريتارية والرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي قضيتان متمايزتان وإن كانتا في تعبيرهما الحديث متزامنتين. فإذا أخذنا تعريف الرئيس ودرو ولسون (صاحب مبدأ حق تقرير المصير لشعوب المستعمرات نفسه) للعسكريتاريا على أنها: «لا تستند إلى أي جيش، أو إلى وجود جيش =

لقد اجتاحت الانقلابات العسكرية الحديثة العالم بعد الحرب العالمية الأولى (الحرب الاستعمارية الأولى لتقسيم العالم بين الدول الكبرى في ذلك الحين) أو ربما بسببها. وقد كانت هذه الانقلابات تعبّر بشكل خاص عن أزمة الرأسمالية البنائية (الاقتصادية والحضارية)، التي طرحت النازية والفاشستية بديلين لحلّ هذه الأزمة. وتشترك الانقلابات التي وقعت بين الحربين العظميين مع الانقلابات التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية عندما حسم الصراع الامبريالي لمصلحة الولايات المتحدة (وهكذا هيمنة الأمن الأمريكي) في الأمور التالية: كون أصولها ومصادر تأييدها تأتي من الطبقة الوسطى في ظل الرأسمال الاحتكاري، معاداة الديمقراطية والميل إلى حكم الحزب الواحد، سيادة النعرة القومية ـ العرقية المتعصبة (الشوفينية)، تأكيد القيم العسكرية والدعوة إلى العنف المسلح لحل النزاعات والصراعات الاجتماعية(١٦).

وتمثل الانقلابات العسكرية المدرجة في الجدول رقم (٣ ـ ٢) أمثلة تاريخية لانقلابات ما بين الحربين التي تزاوج بين العسكريتارية (احتراف مهنة الجيش) والروح القومية المولدة للظاهرة الشعبوية (Populism).

إلا أن الانقلابات العسكرية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية في ظل الأمن الأمريكي تختلف عن تلك التي حدثت قبل هيمنة الأمن الأمريكي في غلبة الطابع

= عظيم، إنما العسكريتاريا هي روح. هي وجهة نظر. هي هدف. فهدف العسكريتاريا هو استعمال الجيوش لغرض العدوان». إذا كان هذا صحيحاً في بعض البلدان التي مرّت بها أزمة بنائية فإنه لا يصح في بلدان تشيع فيها السياسة الجماهيرية والضمانات الدستورية ـ الديمقراطية، عندما رأينا تعاطف فئات واسعة من الفرنسيين مع نضال الجزائر أو معارضة قوية من الأمريكيين للحرب العدوانية على فيتنام. حول هذه القضية، انظر:

James A. Donovan, *Militarism, U.S.A.*, with a foreword by David M. Shoup (New York: Scribner, 1970), and Berghahn, Ibid., pp. 105 - 117.

(١٦) ان المبالغة في الربط بين الامبريالية كتجسيد للعسكريتاريا والرأسمالية، وطغيان الأولى على الثانية يقود إلى اطروحات مشابهة لاطروحات مثل حنا أرنت عن التجارة كاملة التسلح مارة الذكر أو فرضية لاسْوِلّ عن دولة الثكنة، أو (Garrison State)، انظر:

Harold Dwight Lasswell: «The Garrison State and the Specialists in Violence,» *American Journal of Sociology* (January 1941), pp. 455 - 468, and «The Garrison State Hypothesis Today,» in; Samuel P. Huntington, ed., *Changing Patterns of Military Politics* (New York: Free Press of Glencoe, 1962), pp. 51 - 70; Alexander Robin Luckham, «A Comparative Typology of Civil-Military Relations,» *Governments and Oppositon,* vol. 6 (1971), pp. 5 - 35; Cynthia H. Enloe and U. Semin- Panzer, eds., *The Military, the Police and Domestic Order* (London: Richardson Institute for Conflict and Peace Research, 1975), and Morris Janowitz, *Military Institutions and Coercion in the Developing Nations* (Chicago, Ill.: Chicago University Press, 1977).

من المهم هنا التفريق بين العسكريتاريا التقليدية والعسكريتاريا المعتمدة على التقانة العليا (High-Technology) وهذه مسألة لم تدرس بشكل كاف في الثمانينيات وما بعدها من هذا القرن. حول أفكار أولية، بخاصة نقد برغاهن لآراء سنغاس عن تأثير التقانة العليا على المانيا النازية، انظر:

Berghahn, Ibid., pp. 108 - 117.

الاصلاحي عليها أولاً، وفي كونها تحررية، أي تدعو إلى التحرر من السيطرة الاستعمارية وهيمنة الامبريالية الأمريكية. ولهذا السبب يدعو كاتب معاصر مثل أنور عبد الملك للتفريق بين «القومية» التي كانت المحرك الأعظم وراء انقلابات ما بين الحربين، وبين القومانية أو (Nationalism VS. Nationalitarianism) التي هي المحرك الأعظم وراء انقلابات ما بعد الحرب العالمية الثانية (المزامنة للأمن الأمريكي)، التي وقع معظمها في ما يسمى دول العالم الثالث[17]. وفي المقابل فإن أرنولد توينبي يريد أن نعتقد بأن الفرق بين النوعين من القومية لا وجود له، بل حتى النظم الديمقراطية في ظل القومية هي النظم القبلية القديمة بلباس جديد: «ان روح القومية هي الخميرة الحامضة للنبيذ الجديد للديمقراطية في قناني القبلية القديمة»[18].

ان من الأهمية بمكان تحديد الاطار التاريخي للظاهرة العسكريتارية، وبخاصة في الفترات الثلاث:

١ ـ التفجر الامبريالي من نهاية القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى.

٢ ـ الفترة ما بين الحربين العالميتين.

٣ ـ الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في ظل الأمن الأمريكي (Pax Americana).

وأهمية هذا التحديد تعود إلى أن بعض الكتّاب الغربيين، وبشكل خاص العلماء الاجتماعيون والخبراء السياسيون في الغرب، ذاكرتهم قصيرة جدا، فهم يربطون ربطاً مُغْرِضاً بين الانقلابات العسكرية وبين العنف المسلح من حيث كونهما الأسلوبين الاعتياديين في النظام السياسي للدول المتخلفة، متناسين أن أوروبا (والغرب عامة) كانت حتى وقت قريب نهباً للعنف المسلح بالدرجة نفسها[19].

---

(١٧) أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١**، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، والترجمة الانكليزية:

Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser*, translated by Charles Lam Markmann (New York:Random, 1968), p. xxxv.

جميع الاشارات إلى هذا المرجع ستكون للترجمة العربية في ما بعد.

(١٨) Arnold Joseph Toynbee, *A Study of History*, 4th ed., 12 vols. (New York; London: Oxford University Press, 1962 - 1964), vol. 1, p. 9.

انظر أيضاً حول العلاقة بين القومية والفاشية:

Heinz Lubasz, ed., *The Development of the Modern State* (New York: Macnukabb, 1966).

وبخاصة مقالة: Hans Rothfels, «The Crisis of the Nation-State,» in: Lubasz, ed., Ibid.

(١٩) تخفي الأوضاع السياسية والحضارية المستقرة في أوروبا الغربية حقيقة أن العنف والارهاب السياسي كانا جزءاً أساسياً من تطورها السياسي. ولذلك فإن التركيز على إبراز الوجه البشع للعنف السياسي على أنه =

جدول رقم (٣ ـ ٢)
الظاهرة العسكريتارية في فترة ما بين الحربين العالميتين

أوروبا	آسيـا	أمريكا اللاتينية
المجر (أميرال هورثي) ١٩٢٠ ايطاليا (موسوليني) ١٩٢٢ البرتغال (البروفسور سالازار) ١٩٣٢ ألمانيا (هتلر) ١٩٣٣ اليونان (جنرال متاكساس) ١٩٣٦ اسبانيا (جنرال فرانكو) ١٩٣٦	تركيا (أتاتورك) ١٩٢٢ إيران (زاهدي) ١٩٢٥ الصين (تشيانغ كاي شيك) ١٩٢٦ العراق (بكر صدقي) ١٩٣٦	البرازيل (غيتيليو فارغاس) ١٩٣٠ تشيلي (افيغر أيبانتز) ١٩٣٠ كوبا (القائد الأعلى باتيستا) ١٩٣٣ المكسيك (جنرال كاردناس) ١٩٣٤ الأرجنتين (العقيد بيرون) ١٩٤٣

المصادر: Karl Polangi, *The Great Transformation: Political and Economic Origins of Our Time* (Boston: Beacon Press, 1971), chap. 2, p. 267; David Thomson, *Europe Since Napoleon*, 2nd ed. (London: Longman, 1983), part 8, especially pp. 662 - 689, and Edwin Lieuwen, «Militarism and Politics in Latin America ,» in : John J. Johnson, ed., *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967), pp. 131 - 163.

الانقلابات العسكرية
ومأسسة العنف

شاع الاعتقاد لدى كثير من المفكرين والمحللين الغربيين بأن العنف وخاصة العنف المسلح، هو الأسلوب «الطبيعي» أو المقبول تاريخياً لحل النزاعات والصراعات الاجتماعية ـ السياسية في مجتمعات العالم الثالث! خذ المجتمعات العربية في ظل الدولة المملوكية أو الدولة العثمانية واستنتج كيف كانت تحل الصراعات. فحسب هذا الاعتقاد يقدم المجتمعان المملوكي والعثماني أمثلة حية على نظم الحكم العسكرية، أي التي يكون فيها العسكر القوة الاجتماعية الحقيقية الفاعلة في النظام السياسي.

= خاصية من خواص حضارات دول العالم الثالث المتخلف هو تجنٍ على التاريخ قد ينطوي في بعض الأحيان على تحيز عرقي. لتوضيح هذه النقطة، انظر مجموعة الدراسات الثمينة التي نشرها مؤخراً مومسن وهيرشفلد:

Wolfgang J. Mommsen and Gerhard Hirschfeld, eds., *Social Protest, Violence and Terror in Nineteenth Century and Twentieth Century Europe* (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1982).

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فيمثل العنف الفردي والجماعي أسلوب حياة (A Way of Life) وإن لم يكن متصلاً بأسلوب انتقال السلطة بالذات، انظر:

Richard Hofstadter and Michael Wallace, eds., *American Violence: A Documentary History* (New York: Vintage, 1971); Rodney Stark, *Police Riots: Collective Violence and Law Enforcement,* Focus Books (Belmont, Calif.: Wadsworth Pub. Co., 1972), and Richard J. Barnet, *Roots of War* (New York: Atheneum; Baltimore, Mad.: Penguin, 1972).

ولماذا كان العنف صفة ملازمة لهذا النظام السياسي؟ يجيب هؤلاء أن النظام السياسي من هذا النوع يفتقد الضوابط المؤسساتية أي (Institutional Mechanisms) لانتقال السلطة بشكل اعتيادي متفق عليه من حاكم إلى حاكم ومن جماعة إلى جماعة، أو من فئة حاكمة إلى فئة حاكمة. ولذلك يلجأ أطراف النزاع على الدوام إلى حلّه لمصلحتها بالعنف أو ما تيسر من وسائل: بالتآمر، وبالاغتيال، وبالتمرد، وبالغزو، وبالحرب الأهلية. ولهذا كله فليس مجيء العسكر إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية بالأمر الطارىء ولا هو بالجديد على هذه المجتمعات. وما هذه الانقلابات العسكرية سوى امتداد تاريخي لتلك الحالة السالفة![٢٠].

إذا كان هذا الاعتقاد يبدو معقولاً في الظاهر، إلا أنه مبني على تصور وفهم لا تاريخيين للعملية الاجتماعية ـ السياسية، ويغفل إلى حد بعيد الانقطاعات البنائية في ظل الاستمرارية الحضارية. نعم أن العنف ـ وهنا العنف السياسي ـ ظاهرة عامة ذات أبعاد تاريخية واجتماعية ـ نفسية في كل المجتمعات الإنسانية، بما فيها، طبعاً،

---

(٢٠) Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*, 8ème éd. (Paris: Gallimard, 1946), p. 59, quoted from: Zvi Yehuda Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East* (Leiden: Brill, 1964), p. 1.

ومن أراد أن يذهب أبعد في التاريخ فما عليه إلا أن يتذكر أن الدولة العثمانية قامت على حكم العسكر (الغازي)، ألم يقل فولرس ان أي شيء لم يتغيّر فيها منذ حكم سليم الأول عام ١٥١٦، ومنذ ذلك الحين بقي كل شيء على حاله:

«Même statut de la terre, même hiérarchie sociale, même politique de l'Etat, même rôle de la religion».

هذا الادعاء ورد بالنص في بحث جون س. كامبل الذي كان عام ١٩٦٣ في منصب مدير الدراسات السياسية التابع لمجلس العلاقات الأجنبية في الولايات المتحدة، وسبق لكامبل أن شغل عضوية مجلس تخطيط السياسات. وكان موظفاً متقدماً في وزارة الخارجية الأمريكية. ونقتبس هنا من بحثه التالي:

John C. Campbell, «The Role of the Military in the Middle East,» in: Sydney Nettleton Fisher, ed., *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government*, Ohio State University, Columbus, Graduate Institute for World Affairs; Publication no. 1 (Columbus: Ohio State University Press, 1963), p. 105.

«أي استنتاج، أي حكم، على تدخل الضباط العسكريين في السياسة في الشرق الأوسط يجب أن ينطلق من حقيقة بارزة معروفة: في ذلك الجزء من العالم، العنف هو الوسيلة المتعارف عليها للعمل السياسي. ولا يحتاج الإنسان إلى النظر إلى أبعد في السجلات التاريخية لدول الشرق الأوسط المستقلة من النقاط التي تحدّد التغيرات في الحكومة أو نظام الحكم، حتى يرى النمط العام لاستلام، والمحافظة، وانتقال السلطة السياسية. إذا لم تكن هناك قواعد مقبولة مجتمعياً للعبة السياسية لإبعاد العسكر عن السياسة، فهم حتماً في السياسة».

وانظر أيضاً استعمال برلموتر لمصطلح الدولة البريتورية الحديثة تشبيهاً لدور العسكر بالحرس الامبراطوري في فترة اضمحلال الامبراطورية الرومانية:

Amos Perlmutter, *Political Roles and Military Rulers* (London: Frank Cass, 1981), pp. 8 - 40.

علماً بأن هذا المصطلح استعمله بوليناني لوصف الدولة النازية في ألمانيا.

المجتمعات الغربية[٢١]. ولكن هناك فروقات نوعية مهمة بين العنف والنزاعات المسلحة التاريخية القديمة، وبين العنف والنزاعات المسلحة المتمثلة بالانقلابات العسكرية الحديثة، فهناك:

١ ـ التغيرات التي طرأت على الدولة ووظائفها وخاصة التخصص في أداء وظائف الدولة. فوظيفة القمع، وإدارة العنف السياسي، هي وظيفة تابعة ولاحقة لنظام الحكم ولم تعد تخدم (أو تكفي بحد ذاتها) كأساس لشرعية نظام الحكم كما كان الحال في السابق.

٢ ـ فقد تغيرت طبيعة العنف السياسي وأصبح تأثيره أكثر شمولية وعسفاً وعشوائية، وأصبحت الأسلحة المستخدمة فيه أشد ايذاء وأكثر ضحايا.

وإذا كان العنف حقّق غرضاً سياسياً في السابق، فإنه في الأغلبية العظمى من الحالات ينتهي عند تحقيق هذا الغرض. أما في الأوضاع الراهنة فإنه لا ينتهي عند تحقيق غرض معين، وفي بعض الأحيان يتحول إلى غرض بحد ذاته، كما سنرى.

٣ ـ إذا كان العنف السياسي المسلح في الدول القديمة قد استهدف فرض نظام حكم معين أو هيمنة جماعة دون أخرى، فإن العنف السياسي المسلح في ظل الامبريالية المعاصرة يرمي إلى الاستعباد الماكر المبطن الكامل: الاقتصادي والسياسي والحضاري لدول المركز الامبريالي. ولا يستدعي، لتحقيق هذا الاستعباد، الاستعمال المباشر للعنف المسلح. ولا يمكن محاربة هذا الاستعباد بمجرد استعمال العنف المسلح.

٤ ـ وأخيراً، فإن ظاهرة الانقلابات العسكرية في العالم، وضمنه المشرق العربي، قد تعاظمت في وقت كان العالم فيه يمر بمرحلة انحسار الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك كعملية انتقال لدخول البلاد العربية في مرحلة الأمن الأمريكي، بعد أن مرت في المنعطف السابق بمرحلة الأمن البريطاني، وقبله بالأمن العثماني.

ويجب أن يكون واضحاً، وبجلاء، أن العنف المسلح في مرحلة الأمن الأمريكي الراهنة لم يعد خياراً تختاره البلاد العربية (أو شعوب العالم الثالث) وإنما أصبح قدراً مفروضاً عليها لا تستطيع الفكاك منه، أو الوصول إلى أهدافها من دونه. وهو «مسرح العرائس» الذي تحرك خيوطه دول المركز الامبريالي. أو إذا شئت فهو كالملهاة الاغريقية القديمة التي يحفر أبطالها قبورهم بأيديهم. فالعنف المسلح الذي سيأتي بالعسكر إلى الحكم سيؤدي إلى توسع الآلة العسكرية التي ستستنزف الأموال اللازمة

---

(٢١) انظر الدراسات المختلفة المنشورة في:
Perlmutter and Bennett, eds., *The Political Influence of the Military: A Comparative Reader.*

لعملية التنمية، والعسكر الذين وصلوا إلى الحكم بالعنف لا بد أن يكافحوا في سبيل البقاء في الحكم بالعنف. وهكذا، فالأمر دوامة لا تنتهي(٢٢).

وحتى نكون على بينة من أن الانقلابات العسكرية قد ساعدت، إن لم تكن قد تسببت بطريقة غير مباشرة، في مأسسة العنف المسلح، دعونا نلقي نظرة على المعلومات التي يتضمنها الجدول رقم (٣ ـ ٣)؛ فهو يتكون من قائمة بالنزاعات المسلحة الرئيسية التي حدثت في البلاد العربية بين العام ١٩٤٥ والعام ١٩٨٨. وقد قسمت هذه النزاعات إلى ثلاثة أنواع:

١ ـ نزاعات مسلحة خارجية موجهة ضد الدول الرأسمالية ـ الصناعية عادة.

٢ ـ نزاعات مسلحة إقليمية بين البلدان العربية في ما بينها.

٣ ـ نزاعات مسلحة داخلية أو حروب أهلية.

وقد بلغ عدد هذه النزاعات ٤١ نزاعاً، أي بمعدل نزاع مسلح واحد في السنة. والآن لاحظ هذا النمط الزمني: كيف أن النزاعات المسلحة بدأت تتحول فجأة، بعد العام ١٩٦١، من نزاعات مسلحة موجهة ضد الدول الرأسمالية ـ الصناعية (النوع الأول) إلى نزاعات مسلحة إقليمية وداخلية (النوعان الثاني والثالث) يوجهها العرب بعضهم ضد البعض وضد أبناء البلد العربيّ الواحد. لاحظ أيضاً أن الوضع القائم لأنظمة الحكم العسكرية لم يستقرّ ويرسخ إلا حول هذا التاريخ. ولا يخفى أن أغلب الحروب الأهلية في هذه الفترة كانت إما بتمويل أو بدعم خارجي، زيادة في المشاغلة والاستنزاف. ولا يشذ عن هذه القاعدة حروب العرب ضد إسرائيل، بل هي أساسها.

العسكر وقضية الأمن القومي

لقد أصبحت قضية الأمن القومي (National Security) الشغل الشاغل للدول القومية في عصر الهيمنة الامبريالية، وأحد المسوغات لانتشار ظاهرة العسكريتاريا على نطاق العالم وما يصاحبها من التسلح العبثي واستعمال العنف المسلح بهذا الشكل الرهيب(٢٣). وتصبح قضية الأمن القومي في النظام السياسي المخترق ذات أهمية

---

(٢٢) Paul A. Baran, *The Political Economy of Growth* (New York: Monthly Review Press, 1968), pp. 256 - 261.

(٢٣) Arnold Hottinger, «The Great Power and the Middle East,» in: William E. Griffith, ed., *The World and the Great Power Triangles,* Studies in Communism, Revisionism and Revolution; 21 (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1975), and «U.S. National Security,» in: Harry =

جدول رقم (٣ - ٣)
النزاعات المسلحة الخارجية والإقليمية والداخلية
في البلدان العربية (١٩٤٥ - ١٩٨٨)

البلــد	التاريخ	نوع النزاع المسلح
الجزائر	١٩٤٥	النوع الأول: خارجي
البلدان العربية/إسرائيل	١٩٤٨ - ١٩٤٩	النوع الأول: خارجي
مصر	١٩٥١ - ١٩٥٢	النوع الأول: خارجي
تونس	١٩٥٢ - ١٩٥٤	النوع الأول: خارجي
المغرب	١٩٥٢ - ١٩٥٦	النوع الأول: خارجي
الجزائر	١٩٥٤ - ١٩٦٢	النوع الأول: خارجي
عُمان	١٩٥٥ - ١٩٦٣	النوع الأول: خارجي
مصر/إسرائيل	١٩٥٦	النوع الأول: خارجي
اليمن الديمقراطية	١٩٥٦ - ١٩٥٨	النوع الأول: خارجي
لبنان	١٩٥٨	النوع الأول: خارجي
الأردن	١٩٥٨	النوع الأول: خارجي
تونس	١٩٦١	النوع الأول: خارجي
العراق	١٩٦١ - ١٩٦٤	النوع الثالث: داخلي
اليمن	١٩٦٢ - ١٩٧٠	النوع الثاني: إقليمي
الجزائر - المغرب	١٩٦٣	النوع الثاني: إقليمي
اليمن الديمقراطية	١٩٦٣ - ١٩٦٧	النوع الأول: خارجي
العراق	١٩٦٥ - ١٩٧٠	النوع الثالث: داخلي
عمـان	١٩٦٥ - ١٩٨٠	النوع الثالث: داخلي
السودان	١٩٦٥ - ١٩٧٢	النوع الثالث: داخلي
البلدان العربية/إسرائيل	١٩٦٧	النوع الأول: خارجي
اليمن الديمقراطية	١٩٦٨	النوع الثاني: إقليمي
اليمن الديمقراطية/ السعودية	١٩٦٩	النوع الثاني: إقليمي
السودان	١٩٧٠	النوع الثالث: داخلي
الأردن	١٩٧٠	النوع الثالث: داخلي
الأردن	١٩٧١	النوع الثاني: إقليمي
اليمن	١٩٧٢	النوع الثاني: إقليمي
البلدان العربية/إسرائيل	١٩٧٣	النوع الأول: خارجي
العراق	١٩٧٤ - ١٩٧٥	النوع الثالث: داخلي
لبنان	١٩٧٥ - ١٩٨٢ مستمر	النوع الثالث: داخلي/إقليمي
الجزائر - المغرب (البوليساريو)	١٩٧٥ - ١٩٨٢ مستمر	النوع الثاني: إقليمي
مصر	١٩٧٧	النوع الثالث: داخلي
السعودية	١٩٧٩	النوع الثالث: داخلي
العراق	١٩٨٠ - ١٩٨٨	النوع الثاني: إقليمي
السودان	١٩٨٢	النوع الثالث: داخلي
لبنان	١٩٨٢	النوع الثالث: داخلي
تونس	١٩٨٤	النوع الثالث: داخلي
المغرب	١٩٨٤	النوع الثالث: داخلي
السودان	١٩٨٤	النوع الثالث: داخلي
اليمن الديمقراطية	١٩٨٦	النوع الثالث: داخلي
قطر - البحرين	١٩٨٦	النوع الثاني: إقليمي
الشارقة (الامارات العربية المتحدة)	١٩٨٧	النوع الثالث: داخلي

المصادر: أرشيف وكالة الأنباء الكويتية، و

Istvan Kende, «Local Wars, 1945 - 1976,» in: Eide and Thee, eds., Ibid., pp. 281 - 283.

استثنائية، وحلماً أو هدفاً لشعوب الدول المخترقة للفكاك من قبضة الدول الامبريالية الخانقة. ولذلك كانت حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي ومسلسل العنف الذريعة التي تذرع بها العسكر للاستيلاء على الحكم.

فقد كان هناك نمط زمني آخر في توقيت الانقلابات الأولى، كما يذكر دانكورات رستاو: «هناك تشابه كبير في توقيت الانقلابات العسكرية الأولى في العراق وسوريا ومصر. العراق تخلص من حالة الانتداب في ١٩٣٢، وفي ١٩٣٦ قام اللواء بكر صدقي بانقلاب عسكري... وفي سوريا انتهى الاحتلال الفرنسي في منتصف ١٩٤٥، وفي ١٩٤٩ حدثت ثلاثة انقلابات عسكرية متعاقبة بقيادة العقداء: الزعيم، الحناوي، والشيشكلي. في ١٩٤٧، قرر البريطانيون سحب قواتهم من مدن مصر (إلى منطقة القناة)... وفي ١٩٥٢، استولى الضباط الأحرار على السلطة بقيادة اللواء نجيب والضّابط ناصر[٢٤]. حوالى أربع أو خمس سنوات فصلت انتهاء الادارة الاستعمارية واستيلاء العسكر على السلطة، لا أدري ما إذا كان لهذا النمط الزمني من دلالة خفية في تسلسل الأحداث، ولكنه ملفت للنظر حقاً».

لقد كان الهدف الأول المعلن لمعظم الانقلابات العسكرية هو تحقيق «الأمن والاستقرار». هاتان الكلمتان أو مرادفاتها ستردان في أغلب «بيانات رقم واحد» أو ما في حكمها. وسنرى بعد قليل أن المقصود بهما هو تحقيق وضع قائم (Status Quo) ناجز جديد يستمد شرعيته في المقام الأول من القوة السافرة والعنف المسلح والارهاب المنظم. إذ بإمكاننا أن نتبين الآن أنّ الانتماءات الايديولوجية لم تلعب دوراً كبيراً في الانقلابات الأولى (بعد الحرب العالمية الثانية) وإنما حدث ذلك في ما بعد، في مرحلة لاحقة[٢٥].

ويستخلص آموس برلموتر من معلومات جمعها الكاتبان الإسرائيليان اريبل دان واليتزر بائيري عن واحد وأربعين انقلاباً عسكرياً ناجحاً وفاشلاً في الفترة بين ١٩٣٦ - ١٩٦٩ ثلاثة استنتاجات:

أولاً: ان حكم العسكر في الشرق الأوسط ينتهي دائماً بدكتاتورية عسكرية يهيمن عليها كلية شخص واحد.

= F. Young, *Atlas of United States Foreign Relations* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1982).

(٢٤) Dankwart A. Rostow, «The Military in the Middle East Politics,» in: Sydney Nettleton Fisher, ed., *Social Forces in the Middle East* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1955), p. 10, and George Meri Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, 3 vols. (New York: R. Speller, 1965 - 1973).

(٢٥) لاستعراض عام للملابسات التاريخية التي صاحبت الانقلابات العسكرية في الشرق الأوسط، انظر:

Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, Praeger University Series; U-660 (New York: Praeger, 1969).

ثانياً: ان الانقلابات العسكرية و(الانقلابات المضادة) يخطط لها وينظمهـا وينفذهـا الجيش ومن أجل الجيش، من دون، أو مع قليل من، التأييد من الحركات والتنظيمات السياسية أو الطبقات الاجتماعية، بالرغم من أن بعض هذه الانقلابات كانت لـه دوافع قومية أو دينية. . . .

ثالثاً: ان العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والسياسية قليلة الفائدة (أو تنعدم فائدتها) في تفسير نوع السلطة، أو نظام الحكم، أو الايديولوجيا التي سيتبناها العسكر في الحكم[٢٦].

إن الاستنتاج الأخير لا يمكن قبوله في ضوء الأدلة المادية. فالجيش لا يستطيع أن يعمل مستقلاً عن الطبقات ولا أن يحافظ على حياده الايديولوجي طويلاً. وهذا ما توصل إليه جاك ووديز[٢٧]. فالجيش إن تصرف باستقلالية في البداية فلا بد له إن بقي في الحكم طويلاً أن يتحالف مع طبقة مهيمنة أو أن يخلق طبقة مهيمنة جديدة، وهو ما حدث في دول المشرق العربي الرئيسية كما سنرى. وربما يكون الدافع في عدم توضيح العسكر لانتماءاتهم الايديولوجية أو ولاءاتهم الحزبية في البداية، هو رغبتهم في تقديم أنفسهم كممثلين (ومنقذين) للمطالب الشعبية «ومنفذين لإرادة الشعب»[٢٨].

وقد استخدم العسكر مناداتهم بالأمن والاستقرار، لا لتبرير استيلائهم على السلطة فحسب، وإنما لتصفية كل المؤسسات الدستورية والديمقراطية في البلاد. صحيح أن العسكر لم يأتوا إلى الحكم بتأييد ومساندة شعبية واسعة من قوى المعارضة السرية والعلنية ـ إلا في حالة العراق العام ١٩٥٨ بسبب التنسيق المبكر مع أحزاب الجبهة الوطنية ـ ولكنه صحيح أيضاً أن الانقلابات العسكرية قد قوبلت بارتياح شعبي واسع على أمل أن تنكسر دائرة الاستقطاب والجمود، وأن يتوقف مسلسل العنف الفردي والجماعي (الأمن)، وأن تنتهي دوامة تغيّر الوزارات السريع المتصل (الاستقرار). ثم يعود كل شيء إلى نصابه الطبيعي، وتعود الجيوش إلى ثكناتها مشكورة بعد أن حققت ما كانت البلاد بحاجة ماسّة إليه[٢٩].

ولكن أنظمة الحكم العسكرية لم تحقق حسب ادعاءاتها الأمن والاستقرار. فقد تصاعد معدل العنف الفردي والإرهاب المنظم للدولة من جهة، بينما لم يتبدل نمط

---

(٢٦) Perlmutter, *Political Roles and Military Rulers,* pp. 182 - 195, especially p. 186; Uriel Dann, *Iraq under Qassem: A Political History, 1958 - 1963* (New York: Praeger, 1969), and Eliezer Béeri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (New York: Praeger, 1970).

(٢٧) جاك ووديز، **الجيوش والسياسة** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٤٤ ـ ٤٩.

(٢٨) Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis,* pp. 27 - 28.

(٢٩) هذا هو الانقلاب الصالح الذي تصوّره الكتّاب الغربيون السذّج كما مثله لهم انقلاب ١٩٠٨ في تركيا، انظر: Rostow, «The Military in the Middle East Politics».

تغيير الوزارات المتصل عما كان عليه في السابق من جهة أخرى. ففي مصر، البلد الأكثر استقراراً سياسياً تشكلت ٢٣ وزارة في السنوات العشرين المحصورة بين أيلول/سبتمبر ١٩٥٢ وكانون الثاني/يناير ١٩٧٢، أي بمعدل وزارة جديدة كل عشرة أشهر[٣٠]. وهذا لا يختلف إطلاقاً عما كان الوضع عليه في زمان الساسة المحترفين (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٢)، بالرغم من مساهمة العسكر في حمل الحقائب الوزارية، كما هو موضح في الجدول رقم (٣ ـ ٤).

جدول رقم (٣ ـ ٤)
وزارات العسكر في مصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٢)

الفترة	عدد الوزارات	الوزارة ذات أقل نسبة ضباط (نسب مئوية)	الوزارة ذات أعلى نسبة ضباط (نسب مئوية)
١٩٥٢ ـ ١٩٥٧[أ]	٧	٦ وزارة كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢	٥٢ وزارة أيلول/سبتمبر ١٩٥٤
١٩٥٨ ـ ١٩٦٣	٥	٤٧ وزارة أيلول/سبتمبر ١٩٦٢	٥٢ وزارة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١
١٩٦٤ ـ ١٩٦٩	٦	٣٦ وزارة آذار/مارس ١٩٦٤	٦٥ وزارة حزيران/يونيو ١٩٦٧
١٩٧٠ ـ ١٩٧٢[ب]	٥	٧ وزارة كانون الثاني/يناير ١٩٧٢	٤٢ وزارة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠
مجموع الفترة ٢٠ سنة	مجموع الوزارات ٢٣	المعدل وزارة كل ١٠ أشهر	

(أ) تحوّل المركز الرئيسي لصنع القرار من مجلس قيادة الثورة إلى رئاسة الجمهورية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦.

(ب) وزارات عهد أنور السادات.

المصدر: Shabrough Akhavi, «Egypt: Neo-Patrimonial Elite,» in: Frank Tachau, ed., *Political Elites and Political Development in the Middle East,* States and Socieities of the Third World (New York: Halsted Press; Cambridge, Mass.: Schenkman, 1975), p. 91.

---

(٣٠) Shabrough Akhavi, «Egypt: Neo-Patrimonial Elite,» in: Frank Tachau, ed., *Political Elites and Political Development in the Middle East,* States and Societies of the Third World (New York: Halsted Press; Cambridge, Mass.: Schenkman, 1975), p. 91.

بل ان رفعت السعيد يرى أن بالإمكان اعتبار زيادة نسبة العسكر في الوزارات المصرية المتعاقبة في هذه الفترة (العمود الأخير في الجدول رقم (٣ ـ ٤) مؤشراً دقيقاً للأزمات السياسية التي مر بها نظام حكم العسكر عامة ومؤشراً لعزلتهم السياسية عن عامة الشعب بخاصة[٣١].

أما سوريا والعراق فقد تحولتا ميداناً لمهرجانات (أو سيرك، إن شئت) لانقلابات سنوية وأحياناً شهرية. فقد قام عسكر سوريا بثلاثة انقلابات في أسبوع واحد، اثنان منها بقيادة شخص واحد هو جاسم علوان، بين ١٩٦٢/٣/٢٨ و١٩٦٢/٤/٣. والغريب أن الانقلابات الثلاثة قامت لتحقيق الأهداف المعلنة نفسها وهي: العودة إلى الوحدة مع مصر. والمحافظة على الاصلاح الزراعي وقرارات التأميم. ولكن هدفها غير المعلن كان منع سوريا من العودة إلى الحكم الدستوري النيابي[٣٢].

ويعود جاسم علوان ليقود انقلاباً آخر، هذه المرة في وضح النهار في ١٩٦٣/٧/١٨ على الانقلابيين أنفسهم من الضباط الموالين لحزب البعث، الذين جاءوا إلى السلطة في انقلاب سابق بتاريخ ١٩٦٣/٣/٨. وقد أدّى فشل انقلاب جاسم علوان الأخير إلى إفساح المجال لحزب البعث أن يحتكر السلطة منذ ذلك الحين، بالرغم من استمرار الانقلابات البعثية[٣٣]. ولم يتأخر العراق في تقديم شخصية مماثلة لشخصية جاسم علوان، وهو بلا أدنى منازع عارف عبد الرزاق[٣٤].

ولذلك، فإن العسكر (أي القيادات العسكرية) لم يكونوا ـ من البداية ـ يفكرون بتحقيق الأمن والاستقرار ثم يعودون إلى ثكناتهم، كما اتضح في ما بعد، وإنما كانوا يفكرون بطريقة أخرى مختلفة كلية: ان سبب فقدان الأمن وعدم الاستقرار في تصورهم هو تعدد الآراء واختلاف الميول وتكاثر الأحزاب والتنظيمات التي تدعم هذا الاختلاف وتذكي روح «الفرقة» بين المواطنين وتدفعهم إلى التعصب واستعمال العنف في حل الخلافات. لذلك، حتى يتحقق الأمن والاستقرار فلا بد من حلّ الأحزاب،

---

(٣١) رفعت السعيد، **تأملات في الناصرية**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١٣٦ ـ ١٤٠.

(٣٢) Tabitha Petran, *Syria: A Modern History*, Nations of the Modern World (London: Ernest Benn; New York: Praeger, 1972), pp. 155 - 156 and 169 - 171.

(٣٣) Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961 - 1980,* 2nd ed. (London: Croom Helm, 1981), pp. 51 - 97.

(٣٤) Phebe Marr, *The Modern History of Iraq* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985), pp. 190 - 220.

وإن كان لا بد من وجودها فبالتضييق عليها وخنقها تدريجياً، لمصلحة الحزب الحاكم أو التنظيم الذي يدعمه العسكر(٣٥).

هذا المنطق الذي طبّلت له أجهزة الاعلام الحكومية وزمّرت، كان بداية القضاء على الحريات الديمقراطية والضمانات الدستورية في البلاد العربية التي تعرضت للانقلابات العسكرية. ولكن انظر إلى هذا الربط المغرض والماكر والخاطىء بين العنف وعدم الاستقرار السياسيين من جهة، وبين الديمقراطية ممثلة بالبرلمانية وتعدد الأحزاب من جهة أخرى. إذ إنه من البيّن الجليّ أن ممارسة الديمقراطية لا تعني بالضرورة أن يلجأ المواطنون إلى العنف لحل خلافاتهم، بل ربما العكس تماماً. ولا ننسى أن الديمقراطية ومؤسساتها كانت تعرضت لتزييف ما بعده تزييف على أيدي الفئات الحاكمة حتى أصبحت مهزلة وأضحوكة.

فالعيب اذن، حسب منطق العسكر، ليس في تزييف الفئات الحاكمة لمطالب السكان بالحريات الديمقراطية (أي: حرية التعبير، حرية الاعتقاد، حرية الانتخاب، حكم الأغلبية وحق محاسبة الحكام) والضمانات الدستورية (أي تحديد الحقوق والواجبات، فصل السلطات، المساواة أمام القانون، سيادة القانون)، وإنما فيها أصلاً. وقد تولدت من هذا الربط بين العنف وعدم الاستقرار وبين الديمقراطية والدستورية الخرافة القائلة بأن الحزبية شر وان الديمقراطية منكر. وقد انطلت هذه الخرافة على جيلين كاملين، وهما اللذان وصلا إلى الوعي السياسي في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن(٣٦). ومن الغريب المحزن أن عدداً لا بأس به من المثقفين

---

(٣٥) يوضح ليونارد بايندر مثلاً، كيف أن التنظيمات التي خلقها العسكر في مصر (والبلدان العربية) كانت كمحاولات لخنق الأحزاب القديمة وإضعافها، ولم يكن القصد من وراء خلقها هو تعبئة السكان أو المشاركة الشعبية. انظر:

Leonard Binder, «Political Recruitment and Political Participation in Egypt,» in: Joseph G. La Palombara and Myron Weiner, eds., *Political Parties and Political Development,* Studies in Political Development; 6 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1966), p. 219.

ولتقييم عام لهذا الموضوع، انظر:

Scott D. Johnston, «The Role of Parties in Political Development in the Arab Middle East,» in: Jacob M. Landau, ed., *Man, State and Society in the Contemporary Middle East* (New York: Praeger; London: Pall Mall, 1972), pp. 135 - 150.

(٣٦) أدين لفؤاد زكريا في توضيحه هذا الموضوع وبلورته من خلال نقاشات طويلة مثمرة. وكم كنت أتمنى لو تتاح الفرصة لفؤاد أن يكتب عن هذا الموضوع بأسلوبه الخاص الدقيق والممتع. وفي تقدير عيساوي فإن هناك ثلاثة تفسيرات لفشل الديمقراطية في الوطن العربي بصفة عامة وليس أمر فشلها منحصراً بدور العسكر. التفسير الأول المتداول في الغرب يقوم بعدم ملاءمة الديمقراطية للتراث الاستبدادي للشرق. والتفسير الثاني المتداول في الشرق يقول بأن الحكم الاستعماري لم يشجع على بناء المؤسسات الديمقراطية. والتفسير الثالث الذي يفضله هو يجعل فشل الديمقراطية عائداً للفردانية المتطرفة (Extreme Individualism) عند العرب.

والمفكـرين انبرى ـ ولا يـزال ينبري ـ إلى تنـظير هـذه الخـرافـة وصقلهـا وتـزويقهـا: فالحريات الديمقراطية تارة منافيـة للدين الإسلامي، وتـارة أخرى هي مفهـوم رأسمالي متفسخ لا يصلح للمجتمع العربي، أما بالنسبة للاعتذاريين لنظم الحكم العسكـرية: فهي لا بـد أن تكون «اجتـماعية»، «شعبيـة»، مركـزية» حتى تكـون مقبولـة ومناسبـة «تحسّباً لدسّ المغرضين وجهل عامة الشعب»[٣٧].

أما مكسيم رودونسون فيقـترح سيناريـو آخر لخـطة العسكر في البقـاء في الحكم، وهو في هـذا يعبر عن رأي كثـيرين من أنصار النـاصرية وإن لم يكن هـو ناصريـاً. يعتقـد رودونسون بأنّ قرار العسكر بإنشاء دولة تسلطية قـد خضع كليـة لتداعي الأحـداث. فهم في البداية أرادوا أن يطهّروا النظام السياسي والدولة من الفسـاد قبل إعـادة البلاد إلى الـديمقراطيـة. وهذا قـاد إلى مزيـد من الأجراءات التسلطيـة. وكلما ازدادت هذه الاجراءات التسلطية تبينّ للضباط الأحرار تدريجياً قوة المعارضة لما قرَّروا هم أنّـه إرادة الشعب. وهذا قاد العسكـر إلى الاقتناع بـأنّ تحقيق هذه الإرادة الشعبيـة بالاستقـلال والتنمية لا يمكن أن يتمّ بواسطة البرلمان وتعدد الأحزاب. ثم بعد ذلـك لعبت الشهوة

انظر: Charles Issawi,«Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East,» in: Abdulla M. Lutfiyya and Charles W. Churchill, eds., *Readings in Arab Middle Eastern Societies and Cultures* (The Hague: Mouton, 1970), pp. 259 - 277.

(٣٧) وتنظير هذه الخرافة يتضح من الاستعراض السريع للأبحاث أو الأوراق المقدّمة إلى: ندوة اشكالية الديمقراطيـة في العالم العـربي، والتي عقدت في الـربـاط، المغـرب، في ١٣ ـ ١٥ تشرين الثاني/نـوفمبر ١٩٨٠. ولنبدأ بخالد الحسن وهو أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية، والـذي يضيع في متـاهة تحـديد المسار التاريخي للحركة الفكرية في العـالم. حتى يكتشف «أن الديمقـراطية الليـبرالية أو المـركزيـة غير قـائمة في تـراثنا الفلسفي والفكري والتشريعي». وأن الديمقراطية التي نحتاجها تتـوقف على الأجـابة عن سؤال «من نحن. . .». انـظر: خالد الحسن، «الإشكالية الديمقراطيـة في الوطن العـربي،» ورقة قـدّمت إلى: **التجارب الـديمقراطيـة في الوطن العربي**، وقائـع ندوة إشكـالية الـديمقراطيـة في العالم العـربي، الربـاط، ١٣ ـ ١٥ تشرين الثاني/نـوفمبر ١٩٨٠ (بيروت: دار الحداثة؛ المغرب: منتدى الفكر والحوار، ١٩٨١)، ص ١٥ و٢٣ ـ ٢٥. أما محسن خليـل الذي يقـرّر بأن حـزب البعث «يرى أن الانسـان غايـة كـل نشـاط اجتـماعي» ولكنـه يحتـار في أمـره: «ولكن مـا هـو الإنسان؟». ثم يعود فيقرر بأن المطلوب هو ديمقراطية شعبية وأن الحزب القائد هـو أداة (ربما الـوحيدة) لممارسة هذه الديمقـراطية، أي: «بمـا أن الحزب هـو قائـد ومؤسسة ديمقـراطية في آنٍ واحـد. . .» وهذا الحـزب يرفض البرلمانية ولا يرفض البرلمان، وصـولاً إلى التوازن التلقـائي بين المـركزيـة والديمقـراطية. . . الـخ. انظر: محسن خليل، «حول تجربة حـزب البعث العربي الاشـتراكي،» ورقة قـدّمت إلى: المصدر نفسـه، ص ٢٧، ٣١، ٣٦ و٣٨. أما فواز طرابلسي فهو يطرح السؤال الخطابي الذي تعتبر الاجابة عنه زائدة عن الحاجة: «هل نقد تجارب الحكم العسكري الوطني يعني إمكـان أو ضرورة العودة إلى الأنمـاط الديمقـراطية الاستقـلالية لتحـالف الاقطاع ورأس المال؟». انظر: فواز طرابلسي، «نحو ديمقراطية جديدة،» ورقة قـدّمت إلى: المصدر نفسـه، ص ١٠٢. وانظر أيضاً التقييم الرائع لإشكـالية الـديمقراطيـة في الفكر العـربي في: محمد عـابد الجـابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ٧٧ ـ ٩٦.

السلطة والقوة دورها في تفكيرهم (وما يرافق السلطة والقوة من مميزات مادية ومعنوية، طبعاً).

ومما ساعد في ذلك، وفي التطور التسلطي لنظام حكم العسكر، ان بعض الأحزاب والتنظيمات الحزبية القديمة كانت مستعدة لإعانة العسكر ودعمهم في سبيل السيطرة عليهم في النهاية: الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) في البداية ثم غيروا رأيهم بعد حادثة كفر الدوار. والوفد ثم الإخوان المسلمون الذين كانوا يُعِدّون أنفسهم لتسلّم السلطة بعد أن يعود هؤلاء الضباط الذين تنقصهم الخبرة السياسية إلى ثكناتهم. ولكن العسكر قرروا في النهاية أن يشددوا من قبضتهم على البلاد. وهكذا تولد عندهم تذوّق للسلطة المطلقة، وشراهة للقوة وللامتيازات المادية. فأصبح بموجب دستور شباط/فبراير ١٩٥٣ الحكم التسلطي لمجلس قيادة الثورة هو الحقيقة المؤسسية القائمة(٣٨).

---

(٣٨) Maxime Rodinson, «The Political System,» in: Panayiotis J. Vatikiotis, ed., *Revolution in the Middle East and other Case Studies* (London: Allen and Unwin, 1968), pp. 94 - 100.

إذا كان هذا السيناريو منطقياً ومعقولاً إلاّ أنه ليس واقعياً كلية، كما أنه لا يمنع من الاستنتاج الذي نريد أن نتوصل إليه وهو: أن العسكر لم يكن في نيتهم تسليم السلطة إلى المدنيين إلاّ بالطريقة التي يقرّرونها هم، بحيث يبقى المدنيون تحت إشرافهم وهيمنتهم المستمرة. لقد كان هذا هو النمط العام لهيمنة العسكر على الدولة، وهو أيضاً إحدى القوى التاريخية المحرّكة في تطور الدولة التسلطية المعاصرة. بل أن العسكر استعملوا الوعود بالعودة إلى الديمقراطية كأحد الأسلحة التكتيكية في صراعهم مع القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى لتوطيد حكمهم التسلطي. يذكر الصحفي أحمد حمروش بأن أسباب إقالة علي ماهر (أول رئيس وزراء مدني بعد انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٢) أنه «أدلى بتصريح لم يحدّد فيه شهر فبراير موعداً للانتخابات وإنما أعلن ان الانتخابات سوف تتم قريباً دون تحديد موعد معين». انظر: أحمد حمروش، **الانقلابات العسكرية** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠)، ص ٨٠. ولمزيد من التفاصيل حول تداعي الأحداث في مصر بعد انقلاب تموز/يوليو ١٩٥٢، انظر: أحمد حمروش، **شهود ثورة يوليو**، ٤ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)؛ طبعة القاهرة: ٥ ج (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٣). أما في العراق فقد كان عبد الكريم قاسم على قناعة تامة بأن عامة الشعب ستؤيده بشكل نهائي ضد الأحزاب وبخاصة الشيوعيين والقوميين، ولم يرد في خططه، بقدر ما نستطيع أن نستدل من الشواهد التاريخية، إعادة البلاد إلى حكم برلماني ديمقراطي. انظر:

Oles M. Smolansky, «Qasim and the Iraqi Communist Party: A Study in Arab Politics,» in: Landau, ed., *Man, State and Society in the Contemporary Middle East*, pp. 151 - 182.

وبالقياس فإن وضع سوريا هو الأكثر وضوحاً، فقد كانت البلد العربي الوحيد الذي تمتّع بفترة من الديمقراطية الصحيحة نسبياً بعد انتخابات حرة (في سنة ١٩٥٤)، وقد دفعت سوريا ثمن وحدتها مع مصر بحرمانها منها، فعادت سوريا بعد سنة ١٩٥٨ إلى الحكم التسلطي للعسكر. لتقييم عام للأدبيات حول هذا الموضوع، انظر:

Roger Owen, «The Role of the Army in Middle Eastern Politics: A Critique of Existing Analysis,» *Review of Middle East Studies*, no. 3 (1979), pp. 63 - 81.

العسكر وقضية الاستقلال

في نهاية الخمسينيات وأوائل الستينيات، بدأ يتضح لعامة الناس تدريجياً أن الانقلابات العسكرية لم تكن ظاهرة زائلة مؤقتة، عندما بدأ العسكر يضعون أسس التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجديدة. فَهُم إذن يخطّطون للبقاء أمداً طويلاً، ولذلك فهم بحاجة إلى مصدر، أو مصادر، للشرعية غير القوة السافرة والعنف المسلح تصلح لتبرير استمرار بقائهم في الحكم(٣٩).

إذن فقد جاء العسكر إلى الحكم لكي يبقوا، وكانوا قد وطدوا العزم على ذلك منذ البداية. وكانوا (أو الاعتذاريون منهم) يبررون عدم إعادة السلطة إلى المدنيين إما بسبب حرصهم الاستثنائي على المصالح العليا للبلاد وعدم ثقتهم بالسياسيين التقليديين والقوميين القدامى ورثة الحزبية وحلفاء الاستعمار، وإمّا بسبب «المرحلة الاستثنائية الحرجة التي تمر بها الأمة العربية» وبسبب «التآمر» الداخلي والخطر الخارجي الذي تتعرض له البلاد. ومن الواضح أن العسكر كانوا بحاجة إلى إنجاز سريع يضفي صفة الشرعية على إقرار بقائهم في الحكم.

وقد وفّرت قضية الاستقلال (في حالة مصر، ١٩٥٢ - ١٩٥٤، والعراق ١٩٥٨) وصيانة الاستقلال عن طريق الوحدة العربية (في حالة سوريا ١٩٥٨) دفعة قوية لحكم العسكر وإعطاءه مصدراً أولياً من مصادر الشرعية السياسية. فإذا كان ممكناً للعسكر أن يحققوا ما عجزت عنه الحكومات المدنية في ٣٠ عاماً من الكفاح المتصل والهيجان والتأييد الشعبي، فإن ذلك حريّ بأن يجعل من العسكر أبطالاً قوميين بين ليلة وضحاها.

وكان الاستقلال السياسي هدفاً قريب المنال، فقد كانت مرحلة انحسار الاستعمار قد بدأت، وكانت الدولتان الكبريان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، قد اقتسمتا العالم. ولم يكن في خريطة العالم الجديد بعد الحرب العالمية الثانية «دولة مستعمرة تابعة» حسب المفهوم البريطاني - الفرنسي، وإنما «دول وطنية تابعة» حسب المفهوم الأمريكي. وحتى نفهم الفرق بين المفهومين لا يكفي أن نعرف الفرق بين

---

(٣٩) هذه المسألة واجهت جميع أنظمة الحكم العسكري في الستينيات والسبعينيات. للاطلاع على تجارب البلدان المختلفة في حلها، انظر:
Christopher S. Clapham and George Philip, eds., *The Political Dilemmas of Military Regimes* (London: Croom Helm, 1985).
وبخاصة الدراسات عن تركيا، ص ٤٦ - ٦٣، باكستان وبنغلادش، ص ٢٠١ - ٢٣٦، والسودان، ص ٢٣٧ - ٢٧٦.

الاستعمار والامبريالية (باعتبارهما مرحلتين متداخلتين ومتعاقبتين) فقط، بل علينا معرفة الفرق (أو الفروق النوعية) بين الامبريالية البريطانية والامبريالية الأمريكية (المبنية على هيمنة الرأسمالي الاحتكاري)[٤٠].

وقد استعملت الامبريالية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى قضية الاستقلال السياسي للمستعمرات (أي مبادىء الرئيس ولسون) سلاحاً لإضعاف الامبريالية البريطانية وللحلول محلّها قوةً عظمى مسيطرة. وها هي حرب عالمية جديدة قد انتهت وخرجت منها الولايات المتحدة المنتصر الرئيسي. اذن، كان الأمن الأمريكي الحقيقة الثابتة الناجزة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي هذه المرحلة أصبحت قضية استقلال المستعمرات القديمة في العالم الثالث مطروحة على جدول الأعمال (مرحلة انحسار الاستعمار)، ولكن كان على العالم الثالث أن ينتظر اكتمال اجراءات الانتقال المنظم (Orderly Transition) إلى الاستقلال وهي مسألة صيغة تنظيمية ومسألة وقت[٤١].

ويبدو الآن أن واحداً من أهم ملامح إجراءات «الانتقال المنظم» إلى الاستقلال هو دعم القوى الامبريالية للعسكر وتقوية المؤسسات العسكرية بواسطة المساعدات الأمريكية المباشرة، ضمن السياسة الامبريالية الداعية إلى اعتبار العسكر أحد دعائم الاستقرار وضمان عدم انجراف هذه الدول إلى اليسار[٤٢].

---

(٤٠) إننا مدينون لدراسات ميشيل إغليتا التفصيلية عن هذه الفروقات في فترة الستينيات والسبعينيات من هذا القرن. انظر:

Michel Aglietta: «World Capitalism in the Eighties,» *New Left Review*, no. 136, (1982), pp. 5 - 41, and *A Theory of Capitalist Regulation: The U.S. Experience*, translated from French by David Fernbach (London: New Left Books, 1979).

(٤١) للرجوع إلى عرض ملخص لقضية انحسار الاستعمار من زاوية أوروبا، انظر:

David Thomson, *Europe Since Napoleon*, 2nd ed. (London: Longman, 1983), pp. 804 - 827.

ولاستعراض عام لهذه الظاهرة ومضامينها السياسية، انظر:

Rudolf von Albertini, *Decolonization: The Administration and Future of the Colonies, 1919 - 1960*, translated from the German by Francisca Garvie (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1971), and Noam Chomsky and Edward S. Herman, *The Political Economy of Human Rights*, 2 vols. (Boston: South End Press, 1979).

(٤٢) انظر فرانك ومصادره في:

André Gunder Frank, *Crisis in the Third World* (London: Heinemann; Gower, 1981), chaps. 6 - 8.

وأوضح مثال على الانتقال المنظّم من وجهة النظر الامبريالية إلى ما بعد مرحلة الاستعمار، انظر:

Hamza Alavi, «The State in Post - Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh,» *New Left Review*, no. 74 (July - August 1972).

وإذا كان من السهل إثبات هذا الادّعاء بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية، فإن ألن ولز يقيم الدليل على أن المساعدات الأمريكية تتكفل (Underwrite) وتتعهد الجيوش النظامية الكبيرة في جميع الدول الافريقية التي تعرضت إلى انقلابات عسكرية في أقل من عشر سنوات من تاريخ حصولها على الاستقلال. وقد وجد أن معامل الارتباط (أحد المقاييس الاحصائية قيمته الكلية واحد) بين المساعدات الأمريكية وحجم الجيش هو ٠,٦٧، وحجم الشرطة هو ٠,٨٠ بينما وصل معامل الارتباط بين المساعدات الأمريكية والميزانية العسكرية (أي حجم الإنفاق على العسكر) إلى ٠,٨٨ عن فترة الستينيات من هذا القرن[٤٣].

هل فهم العسكر هذه الحقيقة قبل المدنيين من الساسة والمفكرين؟ هل فهم العسكر أن قضية الاستقلال وتحقيقه لن تكون على حساب الأمن الأمريكي بل جزءاً من خطته وأهدافه؟ مهما يكن من أمر فقد حقق الضباط الأحرار المصريون في أربع سنوات (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦) ما عجز عنه حزب الوفد وقاعدته الجماهيرية العريضة في أكثر من ٣٠ سنة. حققوا الجلاء والاستقلال[٤٤]. وفي العراق (١٩٥٨) فقد حسمت قضية الغاء المعاهدة واخلاء القواعد العسكرية البريطانية «ودياً» أو تكاد.

أما في سوريا فقد حدثت الانقلابات الأولى (١٩٤٩ ـ ١٩٥٠) بعد تحقيق الاستقلال. وكان هدفها واضحاً في محاولة ايقاف عملية التجذير والتسييس والانجراف نحو اليسار التي كانت جارية على نطاق واسع. وضح هذا الهدف أكثر في عام ١٩٥٤ بعد انهيار حكم الشيشكلي، عندما أجريت لأول مرة «الانتخابات الحرة الأولى في الوطن العربي التي رسمت نظام المعركة الداخلية للسنوات الأربع القادمة»،

---

(٤٣) القيمة الكلية لمعامل الارتباط هي رقم واحد صحيح التي تعني وجود علاقة كاملة بين متغيرين، وبالتالي كلما زادت كسور رقم واحد ازدادت قوة العلاقة بين هذين المتغيرين. انظر:

Alan Wells, «The Coup d'Etat in Theory and Practice: Independent Black Africa in the 1960s,» *American Journal of Sociology,* vol. 79, no. 4 (1974), pp. 871 - 887.

ولدراسات موسّعة حول هذا الموضوع، انظر:

Kenneth Fidel, ed., *Militarism in Developing Countries* (New York: Dutton, 1973).

(٤٤) وما عجز عن تحقيقه مصدق في إيران في الوقت نفسه تقريباً مع أن غالبية الشعب الإيراني كانت معه، (باعتباره قائد الحركة الوطنية) وإليه يرجع الفضل في اتخاذ قرار التأميم للثروات الوطنية. انني أرى أن هذه المفارقة التاريخية ذات مغزى سياسي لم يبحث أو يُدقق فيه بعد، خاصة إذا ما وضعت في إطارها التاريخي. حول هذا الموضوع انظر الفصول الثلاثة الأخيرة في كتاب مارلو:

John Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century,* Books that Matter (London: Cresset Press; New York: Praeger, 1962), pp. 141 - 216.

ثم انظر إلى هذه المقارنة الغربية التي يعقدها هذا الخبير البريطاني في شؤون الشرق الأوسط بين القومية العربية بقيادة عبد الناصر وبين القومية الايرانية التي مثلها مصدق، في: المصدر نفسه، ص ١٨٧.

كما يقول باتريك سيل. فلما وصلت عملية التجذير والانجراف نحو اليسار إلى مداها، سلم ضباط الجيش في سوريا إلى عبد الناصر (في كانون الثاني/يناير ١٩٥٨) قائلين حسب رواية باتريك سيل: «افعل بنا ما تريد (ولكن) انقذنا فقط من السياسيين ومن أنفسنا»[٤٥]. وهكذا عاد الضباط من القاهرة أبطالاً قوميين ونجحوا في الوصول إلى هدف الوحدة العربية الذي عجز عن تحقيقه جيلان كاملان من القوميين. وما إن انقضى العام ١٩٥٨ إلا وقد ظهر للعرب أبطال قوميون في العسكر، حققوا الجلاء والاستقلال وخطوا الخطوة الأولى نحو الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج.

الانتماء الطبقي للعسكر

استمر العسكر في البحث عن «صيغة تنظيمية» تحل محل الأحزاب السياسية الملغاة، يستطيعون بواسطتها أن يحكموا دون اللجوء إلى القوة السافرة والعنف المسلح (الذي سيبقى المرجع النهائي لحكمهم) فترة امتدت من العام ١٩٥٢ إلى العام ١٩٦١ في مصر، ومن العام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ في سوريا، ومن العام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٥ في سوريا والعراق. وقد مر هذا البحث بمراحل عدة وتحالفات مؤقتة مختلفة: في مصر: التعاون مع الإخوان المسلمين، وهيئة التحرير، والاتحاد القومي، والاتحاد الاشتراكي. وفي العراق وسوريا: توافقت بداية حكم العسكر مع الانشقاق المتفجر لقوى اليسار العربي بين القوميين الجدد (العقائديين) والشيوعيين في العام ١٩٥٩، هذا الانشقاق الذي يلعب، منذ هذا التاريخ، دوراً كبيراً في القضاء على التيار اليساري الجذري في السياسة العربية[٤٦].

وقد وجد العسكر الصيغة المثالية بالتحالف مع القوميين العقائديين ومع التكنوقراط اللاسياسيين. هذا التحالف الذي ستتولد منه الفئة الحاكمة الجديدة. ولكن هناك فروقات نوعية بين الصيغة المصرية والصيغة السورية ـ العراقية لهذا التحالف يجب ملاحظتها وأخذها بعين الاعتبار، إذ إن الصيغة المصرية قد فشلت فشلاً ذريعاً عندما طبقت على سوريا في زمن الوحدة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)[٤٧]. فالغلبة في الصيغة الأولى

---

(٤٥) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٢١٨ و٤١٩.

(٤٦) انظر من كتب الساعة على سبيل المثال: كلوفيس مقصود، **أزمة اليسار العربي**، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠)، والحكم دروزة، **الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية** (بيروت: دار الفجر الجديد للطباعة والنشر، ١٩٦١).

(٤٧) وفشلت كذلك فشلاً ذريعاً عندما حاول العارفان (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨) تطبيق الصيغة المصرية في العراق، انظر:

(مصر) هي للتحالف بين العسكر والتكنوقراط، بينما هي في الثانية للتحالف بين العسكر والقوميين العقائديين. وقد تبلور في الأخيرة المفهوم المركزي لدور الحزب القائد بعد العام ١٩٦٣: صيغة توفيقية تسلطية أجاد طارق عزيز شرحها: «ان الحزب وحده غير قادر بعد على إحداث التغيير، فلا بد أن ينفذ إلى الجيش ويحوله من الانقلاب إلى الثورة، ومن السياسة إلى العقيدة، ويجب عدم ترك الجيش وحده بصفته العسكرية المجردة على مسرح السلطة»(٤٨).

هذه التحالفات بين الفئات الثلاث: العسكر، القوميين العقائديين، التكنوقراط، لم تكن تحالفات صعبة. بل جاءت بصورة طبيعية منطقية (طالما أن توزيع الأدوار والأنصبة في السلطة قد قبله الجميع). والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الفئات الثلاث تشترك في النسب والتحدّر الطبقي، فجميعها ينحدر من الطبقة الوسطى بشقيها: (أ) الأجيرة (التي تعمل بأجر، الموظفة). (ب) الحرة (التي تعمل لحسابها).

ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٥) الخلفية الطبقية للضباط الأحرار (عشية انقلاب ١٩٥٢ في مصر وانقلاب ١٩٥٨ في العراق)، ولقيادة حزب البعث (عشية انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ في العراق). مستندين في تعريف الخلفية الطبقية إلى التصنيف الثلاثي التالي(٤٩):

Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), pp. 1027 - 1072.

(٤٨) طارق عزيز، «الجيش ومكانه في الثورة العربية،» **المعرفة** (دمشق)، العدد ١٠١ (تموز/يوليو ١٩٧٠)، ص ١٥١ ـ ١٥٢، نقلاً عن: الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٢١٩.

(٤٩) التصنيف الثلاثي للطبقات ليس تصنيفاً دقيقاً وإنما هو تصنيف مفيد للتوضيح أو للاستعمال كمؤشر للتركيب الطبقي في مجتمع ما، ولذلك فهو أيضاً عالمي (أي يفترض وجوده في أغلب المجتمعات). وأساس هذا التصنيف هو المهنة ـ الملكية (ليس بمعنى ملكية وسائل الإنتاج فقط وإنما ملكية وسائل الاتجار وملكية المهارات المتصلة بالمهن). انظر:

Khaldoun H. Al-Naqeeb, «Preliminary Studies in Social Stratification in Arab Countries,» *Annals of the College of Arts* (Kuwait University), vol. 1, no. 5 (1980).

هناك بطبيعة الحال عدة اشكالات مع التصنيف الثلاثي. أحدها مثلاً هو كون الفئة الأجيرة أو الموظفة من الطبقة الوسطى تنطوي على فئتين: عصرية كالمهنيين (أي الأطباء والمهندسين والمحامين والمحاسبين... إلخ، وتقليدية انتقالية كفئة الأفندية القديمة أو الموظفين والمستخدمين في الأعمال الكتابية والادارية الدنيا). والإشكالية الأخرى هي أن هناك فئة تقليدية أخرى تندرج تحت يافطة الطبقة الوسطى ذات تاريخ عريق في المجتمع العربي (ومعظم المجتمعات التاريخية) وهي فئة صغار الملاّك وصغار التجار التي يصطلح على تسميتها عادة بالبرجوازية الصغيرة مما يجعل من الطبقة الوسطى تجميعاً لفئات ليست متجانسة اقتصادياً أو حضارياً، وهذا ينعكس بطبيعة الحال على سلوك هذه الطبقة الاجتماعية السياسية. وسنتطرق بشيء من التفصيل إلى هذا =

١ ـ الطبقة العليا: ويُقصد بها كبار ملاّك الأراضي وكبار التجار وكبار البيروقراطيين.

٢ ـ الطبقة الوسطى، وتشمل: أ ـ المهنيين الموظفين، صغار الموظفين (الأفندية). ب ـ صغار ملاك الأراضي. ج ـ صغار التجار والحرفيين الذين يعملون لحسابهم.

٣ ـ الطبقة الدنيا، وتشمل: العمال المهرة وغير المهرة والفلاحين، وغيرهم من الكادحين.

جدول رقم (٣ ـ ٥)
الخلفية الطبقية للضباط الأحرار في مصر والعراق وقيادة حزب البعث في العراق

الطبقة	الضباط الأحرار (مصر) ١٩٥٢/٧/٢٣	الضباط الأحرار (العراق) ١٩٥٨/٧/١٤	قيادة حزب البعث (العراق) ١٩٦٣/٢/٨
العليا	٤	٣	٢
الوسطى	١٦	٢٠	٣
الدنيا	لا يوجد	١	٣
المجموع	٢٠	٢٤	٨

المصادر: استخلصت من معلومات قدّمها (ولكنه لم يعرضها بهذه الطريقة) كل من بطاطو بالنسبة للعراق وأخافي وعبد الباسط عبد المعطي لمصر. انظر:

Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), tables 41 - 42, 14 - 4, 32 - 1, pp. 782, 790, 968; Akhavi, Ibid., pp. 85 - 88, and

عبد الباسط عبد المعطي، «الثروة والسلطة في مصر،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٠، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٢)، ص ١٥٥ ـ ١٨٢.

واضح من المعلومات المتوفرة الآن أن معظم الضباط الأحرار والقياديين والقوميين العقائديين الذين جاءوا إلى السلطة كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى، بخاصة إلى

= الموضوع في القسم الأخير من الكتاب. لبعض الملاحظات الذكية حول الطبقة الوسطى في الأدب المعاصر، انظر: الأنصاري، المصدر نفسه، الفصل ٣، بخاصة ص ١٥٢ ـ ١٨٧.

فئتي صغار الموظفين وصغار الملاّك[50]. وبالإمكان أيضاً ملاحظة توزيع جغرافي وطائفي في هذا الانتماء الطبقي. فمعظم الضباط الأحرار في مصر وسوريا والعراق جاءوا من المدن الصغيرة والريف، ولم يأتوا من المراكز الحضرية الرئيسية كالقاهرة والاسكندرية، أو دمشق وحلب، أو بغداد والبصرة. وفي حالة سوريا والعراق بعد ١٩٥٦، فإن الغالبية العظمى من هؤلاء الضباط جاءت من الفئات الفقيرة والمسحوقة من الطبقة الوسطى الريفية والحضرية الهامشية. وفي حالة سوريا بشكل خاص، فإن التمثيل الطائفي في ضباط الجيش بعد العام ١٩٦٥ (أي بعد عدة سنوات من التصفيات بسبب تكرّر الانقلابات الذي أدى إلى تقليل عدد الضباط من السنّة) كان في مصلحة الأقليات الإثنية (الأكراد)، ثم الأقليات الدينية: الدروز في البداية ثم العلويين[51].

---

(٥٠) كون غالبية الضباط الأحرار أو أولئك الذين لعبوا أدواراً فعّالة في الانقلابات العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، أي في مرحلة الأمن الأمريكي، ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو الطبقة الوسطى الصغيرة (أي الفقيرة)، ليس موضع شك أو جدال، كما يوضح الجدول رقم (٢ ـ ١١) ولمعلومات تفصيلية، انظر:

Béeri, *Army Officers in Arab Politics and Society.*

يقول محسن حسين الحبيب، أحد الضباط الأحرار في العراق (والذي سبق أن رجعنا له)، بأن «أغلب ضباط الجيش العراقي ينتمون إلى الطبقة المتوسطة أو الفقيرة... فقد كانت العوائل الغنية والاقطاعية تتحاشى إدخال أبنائها في السلك العسكري إلا القليل...). انظر: الحبيب، **حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق**، ص ٤٧. ولكن بعض الكتّاب من أمثال ليوون وويفر وغيرهما، يضعون أهمية خاصة لانتماء هؤلاء الضباط إلى الطبقة الوسطى الفقيرة والمسحوقة وعلى صغر سنهم أي أنهم من الرتب الصغيرة، وافتراض أن ذلك قد أعطى لنظم الحكم العسكرية «الجديدة» صفة «الشعبوية» أو (Populist). انظر:

Edwin Lieuwen, «Militarism, and Politics in Latin America,» in: John J. Johnson, ed., *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), and José Nun, «The Middle - Class Military Coup,» in: Robert I. Rhodes, ed., *Imperialism and Underdevelopment: A Reader* (New York: Monthly Review Press, c1970), pp. 323 - 337.

(٥١) حول هذا الموضوع، بخاصة فيما يتصل بسوريا كنموذج محتمل، انظر:

Michael H. Van Dusen, «Political Integration and Regionalism in Syria,» *Middle East Journal,* vol. 26, no. 2 (1972), pp. 123 - 136; Hanna Batatu, «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling: Military Groups and the Causes for Its Dominance,» *Middle East Journal,* vol. 35, no. 3. (Summer 1981), pp. 331 - 344, and Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961 - 1980.*

وبالنسبة إلى العراق، انظر:

Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers,* book 3.

وبالنسبة إلى مصر، انظر:

Richard Hrair Dekmejian, *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics* (London: University of London Press; Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971), chap. 11, =pp. 167 - 224.

لقد حاولت جاهداً، في هـذا السياق وفي غـيره أن أتجنب استعمال مصـطلحات كـالبرجـوازية والـبروليتاريـا وما شـابههما، أي التي لهـا خصوصيـة تاريخيـة في التـطور الرأسمالي الأوروبي، ولا مقـابل لهـا في البلاد العـربية. كيف اذن يمكن وصف تحـالف العسكر ـ القوميين العقائديين ـ التكنوقراط؟ فهـذا التحالف الحـاكم الذي وصـل إلى السلطة بالانقلابات العسكرية لم يتحول إلى بورجوازيـة حاكمـة، لأن استعارة الـطبقة الوسطى لأساليب الحياة البورجوازية وعاداتها وأذواقها الاستهـلاكية لا تكفي لتـأهيلها للدور التاريخي كطبقة بورجوازية حـاكمة عـلى النمط الأوروبي. بل، يضيف أخـافي:

«[أن] المصلحة الطبقية التضامنية (Corporate) غير موجودة، وكذلك كـل مكونـات تعريف الـطبقة نـاقصة: فـلا الصناعـة ولا التجارة ولا الـرأسمال النقـدي ولا الأسواق تـوسعت وتـوالـدت». . . .

لتسمح لنمط الانتاج الرأسمالي أن يولد. فإما أن نغـير تعريف الـطبقة أو أن نستعمـل مصطلحاً آخر لوصف هذا التحالف[٥٢].

وهنـا يجيب بعض الكتّاب بـأن هذه الـطبقة هي بـورجوازيـة من نوع جـديد: هي بورجوازية بيروقراطية أجيرة (أي تعمل بأجر، مـوظفة) تـأخذ عـلى عاتقهـا الوظـائف التاريخية للبورجوازية الأوروبية أو ما شابه. ويدّعي كتّاب آخرون أنّ هذه الطبقة هي «الطبقة الوسطى الجديدة» التي يقودها العسكـر (كبناة دول) وهي جـديدة في تـركيبها لأنها تتكـون من التقـانيـين والعلماء والمـديـرين وأصحـاب المشـاريـع المغـامـرين (Entrepreneurs) الذين لا يوجد مقابل لهم في المجتمعات العربية التقليدية. ويـزعم آخـرون بأنّ هـذا التحالف لا يمثـل طبقـة اطـلاقـاً، ومـا هـم إلّا نخبـة منسلخـة عن الطبقات، حاكمة (أي العسكر) واستراتيجية (أي التكنوقراط) تجمعها المصلحـة الآنيّة المباشرة[٥٣].

هناك تيارات فكرية رئيسية في تفسير العلاقة بـين العسكر والمجتمـع وفي تحديـد انتمائهم الطبقي. التيـار الأول المتنفـذ في الفكـر الاجتماعي الغـربي في الخمسينيـات والستينيات من هذا القرن، الذي يرى (تحت تأثير ماكس فيبر) أن أحد بدائل التنميـة السياسية والتحديث هو الأوليغاركية العسكـرية العصريـة. باعتبـار أن العسكر يمثلون المؤسسـة الاجتماعيـة الوحيـدة المنظمـة في العـالم الثـالث، التي يمكن أن تكـون وسيلة للتحديث (ادوار شيل لوسيان باي).

= ولتقييم عام لاقتراح القضية الطائفية بالأصول الريفية للعسكر، انظر: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، الفصل ٦، ص ٢١٥ ـ ٢٤٦.

(٥٢) Akhavi, «Egypt: Neo- Patrimonial Elite,» p. 78.

(٥٣) هذا الجدال هو امتداد للجدال بين التوجهات النظرية الأربعة (مارة الذكر في مقدمة الكتاب عن المصطلحات والمفاهيم) التي تعالج قضية الدولة والطبقة الحاكمة، وهو يؤكد مقولة استحالة الفصل بينهما.

ويستخلص مانفريد هالبرن (ويتفق معه مورو بيرغر ومجيد خدوري وجيمس بيل) من ذلك أن العسكر هم الفئة الطليعية من طبقة وسطى جديدة. تختلف عن فئة الأفندية القديمة وتوظف من بين صفوف صغار الملاك والتجار. وهي طبقة حديّة (Marginal) لا تدين بالولاء إلى القيم والاتجاهات التقليدية التي كانت تقيد الطبقة الحاكمة(٥٤).

أما التيار الثاني في الفكر الاجتماعي الغربي الذي بدأ يصل إلى النفوذ في السبعينيات، والذي يرى (تحت تأثير فالفريد وبارتو ومايكل)، بأن العسكر لا يمثلون طبقة، وأن الدور الذي يعطى لهم كقوة ممثلة وموحدة للطبقة الوسطى الجديدة وكقوة محدثة مطوّرة للمجتمع هو دور غير واقعي. وما العسكر إلّا نخبة اجتماعية تعمل لمصلحتها الخاصة وتوظف من مختلف الطبقات في المجتمع وتختار الايديولوجيا التي تناسب مصالحها وتديم هيمنتها وسيطرتها على المجتمع. وقد مثّل هذا التيار في الشرق الأوسط آموس برلموتر، وإن كان تيار دراسات النخبة في الشرق الأوسط قد توسع كثيراً في أواخر السبعينيات ويجب أن لا يغيب عن البال أن هذا التيار يسعى، ضمناً أو علناً، إلى إلغاء مفهوم الطبقة كلية في النهاية(٥٥).

وهناك تيار فكري ثالث يرى (تحت التأثير السوفياتي أو الأوروبي الشرقي)، بأن

---

(٥٤) Johnson, ed., *The Role of the Military in Underdeveloped Countries,* especially Lucian Pye, «Armies in the Process of Political Modernization,» in: Ibid., pp. 69 - 89, and Manfred Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class,» in: Ibid., pp. 277 - 315.

وقد قام هالبرن بتطوير اطروحاته في ما بعد في:

Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963).

انظر أيضاً: Majid Khadduri, «The Role of the Military in the Middle East Politics,» *American Political Science Review,* vol. 47, no. 2 (June 1953), pp. 511 - 524; Morroe Berger, *Bureaucracy and Society in Modern Egypt: A Study of the Higher Civil Service* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1957), and James A. Bill, «Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East,» *International Journal of the Middle East Studies,* vol. 3, no. 4 (October 1972), pp. 417 - 434.

(٥٥) I. William Zartman, ed., *Elites in the Middle East* (New York: Praeger, 1980).

أما بالنسبة إلى برلموتر، وبخاصة تفريقه بين النخبة الحاكمة والاستراتيجية في مصر، انظر:

Amos Perlmutter, «Egypt and the Myth of the New Middle Class: A Comparative Analysis,» *Comparative Studies in Society and History,* vol. 10, no. 1 (October 1967), pp. 46 - 65.

وقد دار جدال طويل بين برلموتر وهالبرن جمعه الأول في كتابه الأخير:

Perlmutter, *Political Roles and Military Rulers,* chap. 1, through 5.

ويلخص محمود عبد الفضيل هذه الآراء بالنسبة إلى مصر في:

Mahmoud Abdel-Fadil, *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952 - 1972* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1980), pp. 109 - 112.

ضعف البرجوازيات الوطنية في مرحلة الامبريالية قد حول المسؤولية إلى الدولة
ولذلك فبإمكان الدولة في العالم الثالث أن تحقق التطور والتنمية في الطريق اللارأسمالي (المستقل عن الدول الرأسمالية الغربية) في ما يسمى برأسمالية الدولة. ولذلك فمن الطبيعي أن تسمى الطبقة التي تسيطر على الدولة «برجوازية الدولة» التي يمثل العسكر أحد أجنحتها أو فئاتها(٥٦).

ومع أننا لا نريد الدخول كطرف في هذا الجدال المزمن الذي يدور في علم الاجتماع (وبين المختصين في شؤون البلاد العربية) منذ أمد طويل حول شرعية استعمال مصطلح الطبقة في مجتمعات العالم الثالث(٥٧). إلا أنه لا بد أن نحسم الأمر مبدئياً لفهم ترابط الظواهر وتسلسل الأحداث.

فلا شك أن تحالف العسكر ـ القوميين العقائديين ـ التكنوقراط قد انبثق من صلب الفئات الطبقية المستهلكة التي تحتل موقعاً وسطاً في السلّم الاجتماعي، كما يدل على ذلك التصنيف الثلاثي. ومع أن هذه الفئات الطبقية غير موحدة ايديولوجياً أو سياسياً (من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار) إلا أنها واعية بمركزها الاجتماعي وبمصالحها المادية والسياسية، وهي موحدة في كرهها ومعاداتها للفئات الحاكمة القديمة (طبقة كبار الملاك وكبار التجار)، وقد كانت عوناً أساسياً للعسكر في تفكيك الطبقة الحاكمة القديمة وفي الحد من تهديدها لنظم الحكم العسكرية. ولذلك فعندما نقول إن تحالف العسكر ـ القوميين العقائديين ـ التكنوقراط يمثل حكم الطبقة الوسطى لا ندّعي أنّ هذا التحالف قد استولى على السلطة باسم الطبقة الوسطى، أو أنه يعمل لمصلحة هذه الطبقة بشكل منتظم (فهي مشتتة موزعة مطّاطة)، إنما نعني بذلك أنه يمثل الطبقة الوسطى لأنه مستمد منها منبثق من صلبها، خرج الحاكمون الجدد من بين صفوفها واحتكروا السلطة والقوة في المجتمع وحجبوهما عن ممثلي الطبقات الأخرى.

---

(٥٦) حول مفهوم رأسمالية الدولة، انظر:

Stephen Clarkson, *The Soviet Theory of Development: India and the Third World in Marxist - Leninist Scholarship* (London: Macmillan, 1979), pp. 33 - 50.

وحول تطبيقات مفهوم برجوازية الدولة في البلدان العربية وبخاصة مصر، انظر: حسين، **الصراع الطبقي في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠**، ص ١٤٧ ـ ١٩٤، وأنور عبد الملك حول الجدال عن دور الجيش وانتمائه الطبقي، في: عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١**، ص ١٩٩ ـ ٢٢٤ و٣٣٨ ـ ٣٥٢. ولتحليل نظري لرأسمالية الدولة الوطنية كمرحلة انتقالية حسب المنظور الماركسي التقليدي مع تطبيقه على العراق، انظر: عصام الخفاجي، **رأسمالية الدولة الوطنية** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩).

(٥٧) يعتقد فان نيوفنهوجيزه مثلاً أن مفهوم الطبقات والتدرج الاجتماعي لا ينطبق على الشرق الأوسط لأن بلدانه تفتقد التكامل، وإنما هي مكونة من ثلاثة مجتمعات متلاقية ـ غير مندمجة: القرية ـ القبيلة ـ المدينة. انظر: C.A.O. Van Nieuwenhujize, *Social Stratification in the Middle East: An Interpretation* (Leiden: Brill, 1965).

أمّا كيف تأتّى لتحالف فئات الطبقة الوسطى هذا التحول من جماعة استولت بالقوة على السلطة السياسية إلى طبقة مهيمنة متسلطة اجتماعياً واقتصادياً وحضارياً، فذلك أمر نلتفت إليه الآن.

الاحتكار الفعال لمصادر القوة

إن واحدة من أهم سمات أنظمة الحكم في ظل هيمنة العسكر هي ما يمكن تسميته «الاحتكار الفعال للقوة» في المجتمع. ونقصد بذلك احتكار مصادر السلطة والقوة الاجتماعية وليس مقاليد الحكم فحسب. فالاستيلاء على مقاليد الحكم من قبل فئات لا دور لها في العملية الإنتاجية أو في العملية السياسية وتعتمد على استعمال القوة السافرة والعنف المسلح في فرض هيمنتها لا يدوم طويلاً. وقد بيّنا كيف أن التحالف الحاكم قد وجد مصدر شرعيته في تحقيق الاستقلال وتبنّي الايديولوجيا القومية. فالهدف القادم لا بد أن يكون تحقيق الاحتكار الفعال للقوة[58].

هناك، عادة، ثلاثة مصادر للقوة والسلطة في المجتمع[59]:

القوة المستمدة من الكثرة العددية.
القوة المستمدة من التنظيم الاجتماعي (القوة المنظمة).
القوة المستمدة من ملكية الموارد المادية (كالأملاك والثروة)[60].

فالدولة مثلاً تجسد ما نقصد بالقوة المنظمة: شبكة مركبة من المؤسسات الاجتماعية: الحكومة، البرلمان، أجهزة القمع وادارة العنف (الجيش، الشرطة)... الخ[61]. بينما تستمد النقابات والتنظيمات المهنية قوتها من الكثرة العددية. أما الفئات الحاكمة القديمة المكونة من تحالف كبار الملاّك والتجار فقد استمدت قوتها من امتلاكها غير المتكافىء للموارد المادية (الأراضي الزراعية، العقار، الرأسمال بأنواعه). فعندما جاء العسكر وحلفاؤهم من فئات الطبقة الوسطى إلى الحكم لم يكونوا يمتلكون من

---

(٥٨) حول أمثلة أخرى في سياق مختلف لاستعمال هذا المصطلح، انظر:
James M. Malloy and Richards Thorn, eds., *Beyond the Revolution: Bolivia Since 1952* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1971).

(٥٩) انظر: مقدمة الكتاب في المصطلحات والمفاهيم.

(٦٠) انظر: مقدمة الكتاب في المصطلحات والمفاهيم، الفقرة (١) وبخاصة:
Dennis Hume Wrong, *Power: Its Forms, Bases and Uses,* Key Concepts in the Social Sciences (Oxford: Blackwell, 1979).

(٦١) انظر مقدمة الكتاب في المصطلحات والمفاهيم، الفقرة (٤)، وبخاصة:
Michael Mann, «The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results,» *European Journal of Sociology,* vol. 25, no. 2 (1984).

مصادر القوة إلا تلك التي يستمدونها من وظائفهم في أجهزة القمع وإدارة العنف. انظر اذن إلى ما حدث بعد ذلك:

الخطوة الأولى: بعد استيلاء العسكر على الحكومة الأخيرة، استهدفت الاستيلاء على الدولة بالكامل: أي شبكة المؤسسات المركّبة التي تشكل الحكومة (الوزارات) إحداها. فقام العسكر بحل البرلمان والمجالس المنتخبة وقاموا بتعيين الضباط في الوزارات وفي المراكز القيادية الأخرى، وفي أجهزة الحكم المحلي، وفي بيروقراطية الدولة حتى مستوى مدير إدارة. وقد اقتضى تحقيق هذه الخطوة أن يقوم العسكر بالاستيلاء على الدولة، ليس كتنظيم ضباط أحرار فقط، وإنما كجماعة تضامنية تمثل الجيش، ويكون تنظيم الضباط الأحرار (الذي تحول إلى مجلس قيادة الثورة) هو مركزها[٦٢].

الخطوة الثانية: كانت باستعمال القوة المنظمة للدولة وشرعيتها كسلطة، بالقضاء، أو السيطرة، على كل أشكال القوى المنظمة الأخرى كالأحزاب والتنظيمات السياسية: أي باختصار، الاستيلاء على النظام السياسي بأكمله. وتحقيق هذه الخطوة اقتضى تعليق الدساتير وإلغاء الضمانات الدستورية، وكذلك إلغاء أغلب المكتسبات الديمقراطية وما ترتب عليه من استمرار الحكم بموجب قوانين الطوارىء والأحكام العرفية. وهكذا أعطى العسكر لمجلس قيادة الثورة (ومن يسيطر عليه) وظائف التشريع والتنفيذ والاشراف على القضاء أو بعض مؤسساته في وقت واحد، أي سلطة سياسية واجتماعية لا حدود لها. ولما كانت الساحة قد أخليت من القوى الاجتماعية المنظمة، فقد حاول بعض العسكر أن يخلقوا تنظيمات مصطنعة أو يطوروا تنظيمات سابقة من صنعهم لتحل محلّها (الاتحاد الاشتراكي في مصر، الحزب القائد، ثم الجبهة الوطنية في سوريا والعراق في ما بعد)[٦٣].

الخطوة الثالثة: استهدفت السيطرة على مصادر القوة العددية كالنقابات العمالية والاتحادات والتنظيمات المهنية الأخرى. حتى لا تتحول إلى مصدر للمنافسة أو جسر لبناء قوى منظمة جديدة خارج دائرة سيطرة حكم العسكر، كما يجب ألا ننسى أهمية

---

(٦٢) بدليل أن جميع الخلافات كانت تحل داخل الجيش، وأن أياً من الحكام العسكريين لم يكن يعتمد إلا على الجيش في حل خلافاته وكبح جماح منافسيه على السلطة. ولذلك فقد كان تأييد الجيش وولاؤه عاملاً حاسماً في استمرارية نظام الحكم وطول عمره. انظر الهامش (٣٦) لتلخيص النتائج التي توصل لها برلموتر من تحليل ٤١ انقلاباً عسكرياً في الشرق الأوسط حول هذا الموضوع.

(٦٣) في حالة مصر، انظر: Dekmejian, *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics,* and عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش، ١٩٥٢ - ١٩٧١**، الفصل ٤. أما في حالة سوريا والعراق فسترى كيف أن غياب هذه التنظيمات المجتمعية سيساهم في افساح المجال لعودة الصيغ القبلية (العشائرية) والطائفية المتخلفة!

هـذه النقابـات والتنظيـمات المهنية كـوسيلة للسيـطرة والتـلاعب. وإذا مـا أضيف إلى السيطرة على هذه التنظيمات السيطرة المطلقة على جميع وسائل الإعـلام وعلى جنـاح لا بأس به من المثقفين وقادة الفكر والرأي، ندرك القوة الهائلة والسلطة التي لا حدود لها التي حققها العسكر بهذه الإجراءات[٦٤]. أضف إلى ذلـك أيضاً التـوسعة الكبـيرة التي طـرأت على أجهـزة المخابـرات والمباحث، واستعـمال بعبـع «الأمن القـومي» أو «أمن الدولة» كـذريعة لمـأسسة العنف المسلح والارهـاب المنظم الـذي يمارسـه العسكر عن طريق استيلائهم على، واحتكارهم، أجهـزة الدولـة والنظام السيـاسي. لقد كـان من نتائج هذه الاجراءات محاولة العسكر استيعاب عملية التسييس ـ التجذير وتوجيهها بما يخدم مصالحهم الخاصة وترسيخ حكمهم بشكل خاص. وبهـذه الطريقـة يتضح كيف أن العسكر باستعمالهم هذه الاجـراءات عزلـوا عامـة الشعب وقواه وتنـظيماتـه عن كل مشاركة شعبية في الحكم، وكيف كان العسكر يتخذون القرارات المصيريـة في السر ثم يعلنونها بشكل مفـاجآت بهلوانيـة. وهكذا اقتصر دور السكـان على التـأييد والتهليـل والتطبيل والتزمير[٦٥].

---

(٦٤) انظر: نزيـه نصيف الأيوبي، «تـطور النظام السيـاسي والاداري في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧،» في: **مصر في ربـع قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧: دراسـات في التنمية والتغـير الاجتماعي**، تحـريـر سعـد الـدين ابـراهيم (بـيروت: معهـد الانماء العـربي، ١٩٨١)، ص ١٠٢ ـ ١١٩. ثم انـظر الـدور المحزن الـذي لعبـه المثقفـون وبخـاصة رجـال القانـون الأجلاء من أمثـال السنهوري ووحيـد رأفت في إعانـة العسكـر عـلى إلغـاء الـدستـور والأحزاب والمكاسب الديمقراطية في مصر (نفاقاً أو وصولية أو نكاية بالوفد)، كما يصفه: عادل حمودة، «المثقفون الذين أفسدوا الثورة! أزمة المثقفـين وثورة يـوليو،» **الأهـرام الاقتصادي** (٢ نيسـان/ابريـل ١٩٨٤)، ص ٥٠ ـ ٥٣. وحتى بعد مرور ٣٦ عاماً على قيام «ثورة تموز/يوليو»، ما زال المثقفون غير متفقين على أسباب التنـاقضات والتذبذبات الرهيبة في علاقة العسكر بقادة الفكر والرأي. انظر: «ثورة يوليـو والمثقفون: مقـالات وشهادات،» **مجلة أدب ونقد**، السنة ٥، العدد ٤٠ (آب/اغسطس ١٩٨٨)، ص ٤ ـ ٤٢.

(٦٥) انظر سلسلة المقالات التي نشرها سعد التائه تحت عنوان: «ثورة يوليو بـين الحقيقة والـوهم،» في: **الأهرام الاقتصادي**، (٢٥ تموز/يوليـو ١٩٨٣). فهذه السلسلة تعتـبر مثالاً حيـاً لما يمكن أن يلجـأ إليه نـاصري لتبرير الناصرية الممارسة. ففي العددين من **الأهرام الاقتصـادي** (١٩ ـ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣)، يـدور جدل بين فرج فودة وبين سعد التائه، حول الاجابة عن سؤال: «هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً؟» وكـل الذي يملكـه التائه في الرد هو بسؤال سفسطي آخر: مـا هي الديمقـراطية؟ ومن جهـة أخرى: يقـرّر سعد الـدين ابراهيم في مقال آخر في المجلة نفسها بأن غياب المشاركة الشعبية في نظام الحكم كان «الفريضة الغائبة في ثورة يوليـو». ثم يضيف «أن غياب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي، أو في الرقابة والنقـد والمحاسبـة هو الـذي أدّى إلى معظم نكسات ثورة يوليو في عقدها الثاني». انظر: سعد الدين ابراهيم، «دروس الفشل ودروس النجاح لثـورة يـوليو،» **الأهـرام الاقتصادي** (٢٥ تـموز/يـوليـو ١٩٨٣)، ص ٤٨ ـ ٥١. ويعـزو طـارق البشري نجـاح أنـور السادات في تعديـل مسار مصر السيـاسي والاقتصادي ضـد رغبة رجـال عبد النـاصر مع سيـطرتهم على المـراكز الاستراتيجية في النـظام السياسي، إلى المـركزيـة الاستثنائيـة المتمثلة بحصر عملية اتخاذ القرار في منصب رئيس الجمهورية وفعـالية الـترتيبات التشريعيـة المتصلة بهذه المـركزيـة التي وضعها العسكـر، انظر: طـارق البشري، «الـديمقراطيـة وثورة ٢٣ يـوليو، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠،» **المستقبـل العربي**، السنـة ٧، العدد ٦٤ (حـزيران/يـونيـو ١٩٨٤)، ص ٧١ ـ ٩٠، الاقتباس، ص ٨٧.

أما الخطوة **الرابعة** والأخيرة في سعي العسكر لتحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، فقد استهدفت المجال الوحيد الذي بقي خارج سيطرة العسكر المباشرة، وهو مصدر القوة الاجتماعية المستمدة من ملكية الأرض والرأسمال والثروة (أي القوة المادية). وجاءت قوانين الإصلاح كتمهيد لمد سيطرة العسكر على النظام الاقتصادي، التي اكتملت بالإجراءات الاشتراكية (العام ١٩٦١ في مصر، وبعد العام ١٩٦٥ في سوريا والعراق) التي أمّم العسكر بموجبها البنوك والشركات الصناعية والمؤسسات التجارية وشركات الخدمات الأساسية، وما تبع ذلك من قرارات المصادرة والوضع تحت الحراسة. وبالرغم من أن الاجراءات الاشتراكية كانت متصلة بإصلاحات جدية أدت إلى احداث تغييرات في توزيع الثروة القومية وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، إلا أنها من منظور تحقيق الاحتكار الفعال للقوة قد أدت أيضاً إلى إزالة المظهر الانتقالي لحكم العسكر وحلفائهم المتحدرين من الطبقة الوسطى. وأدت كذلك ـ وهو الأهم ـ إلى تصفية الطبقة المالكة القديمة نهائياً بحرمانها من مصادر قوتها التقليدية(٦٦). وقد كانت هذه الطبقة ـ أو بقاياها ـ تحاول التكيف ضمن هامش الحركة الذي تركه لها الحد الأعلى للملكية الزراعية بموجب قوانين الاصلاح الزراعي وامكانية الاحتيال عليه. إلا أن إعادة النظر في هذا الحد الأعلى ضمن الاجراءات الاشتراكية مع تأميم القطاع المصرفي وقطاع الخدمات كان بمثابة الضربة القاصمة في المدى القصير على الأقل. ومع أن العسكر قدموا تبريرات كثيرة لإقدامهم على الإجراءات الاشتراكية ـ وربما بدا بعضها معقولاً في حينه ـ إلا أنني أزعم أن أياً منها لا يغير شيئاً من صحة استنتاجاتنا في ما يتصل بالاحتكار الفعال لمصادر السلطة والقوة في المجتمع، كما هي ملخصة في (الجدول رقم (٣ ـ ٦)).

ويقسم أسعد عبد الرحمن تنفيذ هذا المخطط الذي اكتمل في عام ١٩٦١ (بإعلان الاجراءات الاشتراكية) من الناحية الزمنية (الكرونولوجية) إلى مرحلتين أساسيتين:

الأولى: عندما كان صنع القرار لدى مجلس قيادة الثورة.

---

(٦٦) لتقييم أولي لهذه الاجراءات، في حالة العراق، انظر: خير الدين حسيب، «نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في العراق، تقرير بمناسبة مرور عام على التأميم،» **دراسات عربية**، العدد ١٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥)؛ محمد سلمان حسن، **دراسات في الاقتصاد العراقي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)؛ مكرم الطالباني، **في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق** (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٩)، وعبد الملك، **المجتمع المصري والجيش، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١**، بخاصة ص ١٦٣ ـ ١٩٦. ولتقييم عام، انظر:
E.R.J. Owen, «The Economic Aspects of Revolution in the Middle East,» in: Vatikiotis, ed., *Revolution in the Middle East and other Case Studies* (London: Allen and Unwin, 1972), pp. 43 - 64.

جدول رقم (٣ ـ ٦)

مخطط الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع في ظل العسكر

المرحلة	الهدف	الاجراءات
الأولى	الاستيلاء على الدولة (القوة المنظمة/أ)	ـ السيطرة على الحكومة ـ حل البرلمان والمجالس المنتخبة. ـ تعيين العسكر في المراكز القيادية ـ احتكار مراكز اتخاذ القرارات (مجلس قيادة الثورة) واحتكار وظائف التشريع والتنفيذ والإشراف على القضاء.
الثانية	الاستيلاء على النظام السياسي (القوة المنظّمة/ب)	ـ إلغاء الأحزاب السياسية أو التضييق عليها ومنعها من العمل العلني. ـ (تعليق) الدستور والحكم بالمراسيم (!). ـ استمرار مفعول قانون الطوارىء والأحكام العرفية. ـ خلق تنظيمات جديدة مصطنعة تحت سيطرة العسكر.
الثالثة	تبلور الوضع القائم الجديد (القوة العددية)	ـ السيطرة على النقابات والاتحادات والتنظيمات المهنية. ـ استعمال وسائل الإعلام للتلاعب الغوغائي بالجمهور. ـ توسعة أجهزة المخابرات والمباحث (الإرهاب المنظم للدولة). ـ محاولة استيعاب عملية التسييس ـ التجذير والقضاء على المشاركة الشعبية في السلطة واتخاذ القرارات.
الرابعة	الاستيلاء على النظام الاقتصادي (القوة المادية)	ـ اصدار قوانين الاصلاح الزراعي (تصفية كبار الملاك). ـ توسيع دور القطاع العام وتحجيم القطاع الخاص. ـ توسيع ملكية الدولة عن طريق التأميم (الاجراءات الاشتراكية). ـ تصفية الطبقة المالكة القديمة.

المرحلة الأولى (اعتباراً من تموز/يوليو ١٩٥٢)	المرحلة الثانية (اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦)
المركز الرئيسي لصنع القرار (مجلس قيادة الثورة) السيطرة على القوات المسلحة السيطرة على أجهزة الأمن والاستخبارات السيطرة على النشاطات السياسية السيطرة على وسائل الاعلام انتصار الحكم الدكتاتوري العسكري	المركز الرئيسي لصنع القرار (رئاسة الجمهورية) السيطرة على مؤسسات الحكم المحلي السيطرة على التنظيمات السياسية السيطرة على السلطة التشريعية السيطرة على النشاطات الاقتصادية اختراق المجتمع المدني وتسخير أجهزة الأمن في ذلك

الثانية: عندما انتقل مركز صنع القرار إلى رئاسة الجمهورية على النحو التالي[٦٧]:

إن مجيء العسكر إلى الحكم واختلاقهم للتنظيمات الاجتماعية والسياسية التي تساعدهم على استمرار احتكارهم لمصادر القوة والثروة في المجتمع، جاء ليدعم تياراً تاريخياً نحو تدخّل الدولة في الاقتصاد والمجتمع على نطاق العالم. ولكن محصلة الاحتكار الفعال لمصادر القوة والثروة ستكون ميلاد طبقة جديدة، وهي الطبقة التي تملك الدولة التي تملك كل شيء في المجتمع ـ ألا وهي الدولة التسلطية المعاصرة، وهو ما سنلتفت إليه الآن.

(٦٧) أسعد عبد الرحمن، الناصرية: **البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي**، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)، ص ٣٨ ـ ٥٥ و٦٥ ـ ١٠٠ وما بعدها.

القِسْمُ الثَّاني

التَّنظيماتُ الاجتماعِيَّة للدولَةِ التَّسَلُّطِيَّة

خذ كل شيء إلا الدرجة، أرخِ ذاك الوتر
وأنصت، يا للتنافر الذي سيتبع. . .
ثم كلّ شيء يدخل نفسه في القوة،
والقوة بالإرادة، والإرادة بالشهية،
والشهية ذلك الذئب السرمدي. . .
يجب أن يخلق مجبراً الفريسة السرمدية.
وفي الأخير يلتهم نفسه.

شكسبير

الفصل الرابع

مدخل إلى رواق الهزيمة

إذا كنّا قد ركزنا في القسم الأول من هذا الكتاب على تحليل الأحداث التي وقعت بعد الحد الفاصل التاريخي المتمثل بثورات ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، فإننا في هذا القسم سنركّز على تحليل الأحداث التي وقعت منذ الخمسينيات من هذا القرن، وتمثل منعطفاً تاريخياً رصدنا ملامحها في الفصل السابق. إن المنعطف التاريخي الذي نتكلم عليه ليس هو مجيء العسكر إلى الحكم بحد ذاته، وإنما صراع القوى الاجتماعية والسياسية الذي أطلَق عِقاله مجيء العسكر للحكم في المشرق العربي وصبغ به المرحلة التاريخية التي أعقبته وأُطلق عليها «العقد المضطرب» الذي امتد من كانون الثاني/يناير العام ١٩٥٨ إلى حزيران/يونيو العام ١٩٦٧، في حين يصفها غيري بسنوات الغليان[1]، بحيث يمكن أن نعتبر تاريخ المشرق العربي بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧ سلسلة من الأحداث تشكّلت وانتظمت باعتبارها نتائج لهزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧.

---

(١) **سنوات الغليان** هو العنوان الذي اختاره محمد حسنين هيكل لكتابه عن هذه الفترة، الذي يمثّل وجهة النظر الناصرية في هذا المنعطف التاريخي، نشر في **الأهرام** و**القبس** العام ١٩٨٨. انظر كذلك عبد العظيم أنيس الذي يقدم قراءة يسارية مختلفة لهذه الفترة التي اتسمت بالتسييس ـ التجذير واسع النطاق الذي تطرقنا إليه في القسم الأول من هذا الكتاب. عبد العظيم أنيس، «قراءة في سنوات الغليان،» **الوطن** (الكويت)، (١٩ ـ ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩). ومن باب التذكير ندرج هنا أهم الأحداث والقضايا التي وقعت في هذه الفترة: حركات مقاومة الأحلاف العسكرية، مشروع ايزنهاور وحلف بغداد ـ مقاومة التهديد التركي بغزو سوريا للإطاحة بحكومتها، قيام الوحدة المصرية السورية، الانفصال بعد أقل من أربع سنوات، انتصار «الثورة» في العراق والجزائر واليمن العربية، حركات التحرير في الجنوب العربي، الخطة الخمسية الأولى في مصر، قوانين الاصلاح الزراعي، قوانين التأميم، إنجاز السد العالي في مصر، تفجر الصراع السياسي في بلدان الجزيرة العربية بين التيارات الوطنية والفئات الحاكمة المحافظة، انقسام الحركة الوطنية المعارضة والتناحر بين فئاتها وقيام حملات مكافحة الشيوعية على مستوى المشرق العربي. . . الخ. لاستعراض تسلسل أحداث هذه الفترة، انظر الملحق التاريخي في نهاية الكتاب.

مع أن الهزيمة الساحقة التي تعرّض لها العرب في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ تبدو في الظاهر وكأنها حلقة في سلسلة الهزائم السياسية والدبلوماسية والعسكرية التي بدأ العرب يتعرضون لها منذ العام ١٩١٦ (وبخاصة معاهدة سايكس ـ بيكو ووعد بلفور. . . الخ)، إلّا أنها في الواقع مثّلت منعطفاً جديداً ونقطة تحوّل أساسية في مجرى الأحداث على المستوى الإقليمي المشرقي، ومثلت كذلك مؤشراً واضحاً لمنعطف جديد على المستوى العالمي(٢).

والحديث هنا ليس عن هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ كنقطة تحوّل حاسمة في عمليات تبلور مؤسسات الدولة التسلطية التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في المشرق العربي (ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى في الغرب الامبريالي) ولا عن دور هذه الهزيمة في تعزيز اختيار نموذج الدولة التسلطية ومساهمتها في الإسراع في تبلور مؤسساتها كما سيتضح في ما بعد. ولكننا نتكلم على الهزيمة كنقطة تحول لأنها حلت إشكالية الناصرية كظاهرة: كمحاولة بدائية (متناسبة مع مرحلة نمو الوعي) لمقاومة التبعية والهيمنة الامبريالية.

إذ إن هزيمة الناصرية كظاهرة معناها في السياق الإقليمي (المشرقي) والقومي إزالة آخر محاولة للمقاومة وآخر تعبير عن المعارضة وعن إمكانية التنمية المستقلة. وقد ترتّب على هذه الهزيمة عدد من النتائج السلبية المدمرة التي تشكل الخلفية الأساسية لعصر الدولة التسلطية الذي نحاول فهمه وتحليله في هذا القسم من دراستنا.

الناصرية: الظاهرة والممارسة

لقد مثّلت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ هزيمة ساحقة للناصرية كظاهرة وليس للناصرية كممارسة، بل إنني أزعم بأن التفريق بين الناصرية ـ الظاهرة (على المستوى النظري) وبين الناصرية ـ الممارسة (على المستوى العملي ـ Praxis) يقع في صلب أية محاولة لتقويم الناصرية(٣).

---

(٢) للتعرف إلى منهج المؤلف في تعريف الحد الفاصل والمنعطف التاريخي ونقاط التحول، وتحديد هذه الحدود والمنعطفات، انظر الفصل الأول من هذا الكتاب، «مدخل إلى رواق الثورة،» فقرة: القوى الاجتماعية وبناء القوة.

(٣) José Nun, «The Middle - Class Military Coup,» in: Robert I. Rhodes, ed., *Imperialism and Development: A Reader* (New York: Monthly Review Press, ©1970), pp. 345 - 346.

يدّعي نون بأن الناصرية الظاهرة هي سمة مشتركة بين انقلابات العسكر التي تهدف إلى الاستقلال الجذري وتحقيق الهوية القومية وتأكيد التنمية الذاتية. فمن هذا المنطلق يمكن وصف أتاتورك وبيرون بأنهما ناصريان. المهم في هذا هو أنه من المفيد تذكّر أوجه الشبه بين هؤلاء القادة.

فالناصرية ـ الممارسة لا تعدو كونها تطبيقات وتغييرات استحدثها عبدالناصر في محيط المجتمع المصري(المحلي)، كان من نتيجتها: تحقيق الاستقلال والجلاء، وتحرير الفلّاح من قيود الملاك الكبار وظلمهم، وتوسيع القطاع العام وتأميم الرأسمال الأجنبي، والقضاء على البرجوازية الطفيلية، وهذه كلها إجراءات أدت في النهاية إلى تحقيق: الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة من قبل الفئة الحاكمة الجديدة، وإلى مأسسة العنف، وإلى الغاء بعض المكاسب الديمقراطية والضمانات الدستورية في آنٍ واحد. فالناصرية ـ الممارسة هي هذا المزيج الغريب من الايجابيات والسلبيات في صلب الممارسة التي يقودها فكر ومنظور فئات الطبقة الوسطى، التي كان عبد الناصر خير ممثليها(٤).

ولكن الناصرية ـ الظاهرة هي شيء آخر، أعمّ كثيراً من الممارسة الفعلية، وتتّصل بمبادىء عليا (وإن كانت عامة غير واضحة كلية) أدّت إلى تفجير طاقات هائلة وآمال عريضة في القيادة الكارزمية التي جسّدها عبد الناصر. فبالرغم من أن عبد الناصر قد ابتكر فيها بُعد استبداده الخاص، إلا أن شعاره المجلجل: «ارفع رأسك يا أخي فقد ولّى عهد الاستبداد» قد تردّد صداه ليس في صعيد مصر وحواري مدنها فقط، وإنما بين بسطاء الناس ومستضعفيهم في مشرق الوطن العربي ومغربه.

الناصرية ـ الظاهرة كانت بحق محاولة فعّالة لمقاومة الهيمنة الامبريالية من خلال مقاومة الأحلاف العسكرية تارة، والدعوة إلى الحياد الإيجابي تارة أخرى، وأخيراً من خلال البحث عن طريق مستقل (نسبياً على الأقل) للتنمية.

وكان من الطبيعي أن ينشأ عن الناصرية البحث عن هوية قومية دينامية وجماعة قوميّة يربطها تآخٍ وتآزر عبر الطبقات يدعو إلى التخفيف من الظلم والاستغلال اللذين كان ضحيتهما عامة الشعب، وخاصة الفلاحين والعمال. إن هذا البحث عن الهوية القومية والثقافة المشتركة (Common Culture) يدعو إلى تأجيل الصراع الاجتماعي مقابل السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة. ولهذا السبب بالذات كانت القوميةُ الحليفَ الطبيعي للناصرية وأحد مقومات المشروع الناصري(٥).

---

(٤) يمكن اعتبار دراسة سعد الدين ابراهيم محاولة لتحليل هذا المزيج من السلبيات والايجابيات، انظر: سعد الدين ابراهيم، «المشروع الاجتماعي لثورة يوليو،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨١)، ص ١٦ ـ ٣٧.

(٥) انظر: أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١**، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، الفصل ٧. ولدراسة أحدث لهذه القضية، انظر: علي الدين هلال، «تطور الايديولوجية الرسمية في مصر: الديمقراطية والاشتراكية،» في: اسماعيل صبري عبد الله [وآخرون]، **مصر من الثورة... إلى الردة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٣٧ ـ ٥٧.

فالناصرية ـ الظاهرة إذن كانت آخر محاولة (على مستوى الدولة، وعلى المستوى القومي) للمقاومة، وآخر تجسيد لأهداف العرب العليا التي صُقلت في خضمّ سنوات الكفاح المرير من أجل الاستقلال وسنوات التفجر الثوري بعد الحرب العالمية الثانية. ومنها ـ أي من هذه الأهداف ومن تجربة الكفاح ـ استمدت الناصرية ـ الظاهرة شرعيتها الحاسمة ومكانها في التاريخ. هذه الناصرية ـ الظاهرة كانت قد وصلت بعد الإجراءات الاشتراكية في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ إلى أعلى مراحل تأجُّجها السياسي والتعبوي، الأمر الذي أطلق العنان لآمال عراضٍ وتوقّعات كبار، وما، رافقها من نزعات التمرد والثورة، لذا فإن هزيمتها في حزيران/يونيو ١٩٦٧ جاءت **صاعقة مدوِّية ماحقة**(٦).

سقوط الناصرية في حبائل اللعبة السياسية المخترقة: الناصرية وهزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧

في مقطع طويل نسبياً من كتاب محمد عابد الجابري **الخطاب العربي المعاصر** يتساءل الجابري لماذا كان وقع هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ على الوعي العربي عظيماً مهولاً بهذا الشكل. فمن يقارن بين الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي كان يعيشه العرب قبل حرب ١٩٦٧ والواقع الذي أصبحوا يعيشونه بعدها، لن يجد قطّ ما يمكن به تبرير تلك الرِّدة على صعيد الفكر (أي ارتداد العقل العربي من الثورة قبل الهزيمة، ليستعيد حلم النهضة الغامض الذي طرح قبل قرن كامل من الزمن بعد الهزيمة)، فلا المنشآت الاقتصادية دمِّرت ولا الطبقات تزحزحت من مواقعها ولا أساليب الحكم تغيرت... إن «كلّ» ما حدث على صعيد الواقع هو انكسار جيوشٍ واحتلال أرض، الأمر الذي يعني ـ على صعيد الواقع... أن العرب خسروا حرباً أخرى مع إسرائيل(٧).

ثم يستنتج الجابري أن الرِّدة على صعيد الفكر مع بقاء الواقع المادي ثابتاً تطرح جوهر العلاقة بين الفكر والواقع، وبعبارة أخرى: إن تلك الردة تعني أن الفكر العربي قبل حرب ١٩٦٧ لم يكن يعبِّر عن معطيات الواقع العربي الحقيقية القائمة

---

(٦) يمكن تكوين فكرة عامة عن الآمال والتوقعات التي أطلقتها قيادة عبد الناصر من قراءة كتاب: مطاع صفدي، **التجربة الناصرية والنظرية الثالثة** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا؛ منشورات دار الحكيم، ١٩٧٣).

(٧) محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

آنئذ، بل كان يعبّر عن «واقع» آخر كان يعيشه العرب على صعيد الحلم. وعندما حلّت بهم الهزيمة اصطدموا بالواقع الحقيقي الذي يعيشونه ويتحركون في إطاره فتحوّل حلمهم ذاك، بسرعة لا زمانية، إلى كابوس[٨].

ويقرّر الجابري بعد ذلك: وهكذا يتّضح أنه لا مقولات الثورة والوحدة والاشتراكية التي سادت في الخطاب العربي قبل ١٩٦٧، ولا مقولات الانحطاط والسقوط والفجيعة التي هيمنت، وتهيمن على الخطاب نفسه منذ تلك الحرب إلى الآن، كانت تعبّر، أو تعبّر الآن، عن واقع موضوعي[٩].

بإمكاننا القول دون مبالغة، إنّا حتى الآن، بعد مرور أكثر من عشرين عاماً، نعيش في ظل هول صدمة هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، كما نعيش أسرى النتائج التي تولدت منها، وهو ما سنحاول إثباته لاحقاً. لذلك فإننا لا نستطيع أن نمر مرور الكرام على الأسباب المباشرة التي أدت إلى هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، خاصة وأن الناصرية ـ الممارسة قد ساهمت في خلق الأسباب غير المباشرة للهزيمة.

فقد كانت إحدى أهم نتائج الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع الذي مارسه عبد الناصر وتبعه فيه عسكر بقية البلدان العربية بكل أمانة (ولكن بشكل أكثر عنفاً ودموية) هو تفريغ معظم القضايا الحيوية ومعضلات التنمية وجهود التحرر العربي من محتواها السياسي كخطوة نحو استيعاب عملية التسييس ـ التجذير والسيطرة عليها (كما أوضحنا في الفصل السابق).

وكان الإرهاب المنظَّم للدّولة ومأسسة العنف المسلّح قد نجحا بالفعل في النصف الأول من الستينيات في إفراغ العملية السياسية من المعارضة المنظمة وقصْر المساهمة السياسية على المؤيدين والموالين من التكنوقراط والمنتفعين بالسلطة. وهكذا فقد اقتصر على الدولة، التي أصبح عمادها الجيش (القوات المسلحة)، امتلاكُ الحلول الناجعة للقضايا الحيوية. وقد صوّرت أجهزة الإعلام وبالغت في تصوير الجيش ومؤسسات الدّولة التي تخضع للعسكر، أنها وحدها القادرة على تحقيق أمجاد الأمة وأهدافها العليا. فلا غرابة إذن أن تكون الناصرية ـ الممارسة قد ساهمت في خلق الأسباب غير المباشرة للهزيمة، وقد انهزمت الجيوش فعلاً، ولم يكن هناك من يتصدّى للعدوان. «فالأمن القومي» لم يكن ليسمح لأحد بحمل السلاح، أو المشاركة في السلطة![١٠].

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٠) يميل بعض الناصريين إلى الاعتراف بأن «غياب» المشاركة السياسية لفئات واسعة من السكان كان قد أدّى إلى انهيار التجربة الناصرية وانعزالها السياسي. انظر على سبيل المثال: سعد الدين ابراهيم، «دروس =

أما أكثر التفسيرات شيوعاً للأسباب المباشرة لهزيمة العرب في حزيران/يونيو ١٩٦٧ فإنها تنصبّ على ثلاثة أمور:

أ ـ ان العرب لم يكونوا مستعدين للحرب. ب ـ ان إسرائيل استغلت عنصر المفاجأة أحسن ما يكون الاستغلال. ج ـ ان إسرائيل استفادت من كونها البادئة بالهجوم.

وقد أفاض المحلّلون السياسيون والعسكريون في شرح (ب) و(ج) من أسباب الهزيمة وتقييمها. وتجيء حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ لتبرهن بشكل معقول على عدم جدواهما في تفسير هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، إذ إنه في أكتوبر ١٩٧٣ قد حدث العكس: وهو أن العرب هم الذين استغلوا عنصر المفاجأة، وهم الذين كانوا البادئين بالحرب، ولكن نتيجة الحرب لم تتغير في نهاية المطاف (اللّهم إلا بتحقيق

= الفشل ودروس النجاح لثورة «يوليو»،» **الأهرام الاقتصادي** (٢٥ تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٤٨ ـ ٥١. بينما يرفض بعضهم الآخر الاعتراف بهزيمة الناصرية، فمثلاً يقرر كاتب ناصري آخر بأن العلاقة بين الشعب وعبد الناصر كانت علاقة أبوية «لا تحتاج إلى مؤسسات موضوعية»، وعليه فمن غير الممكن تقييم الناصرية من خلال الهزيمة كما لا يمكن تقييم نابوليون من خلال واترلو. انظر: صفدي، **التجربة الناصرية والنظرية الثالثة**، ص ١٢٠ ـ ١٢٣. وتصلح قصيدة (بكائية) أحمد عبد المعطي حجازي أن تكون شاهد قبر مناسب للناصرية، فشواهد القبور لا تذكر أسباب الوفاة، وأقتبس بعض مقاطعها لتوضيح هذا النزوع نحو البطل الغائب:

«زمن الغزوات مضى، والرفاق ذهبوا، ورجعنا يتامى...
انني قد تبعتك من أول الحلم،
من أول اليأس حتى نهايته،
ووفيت الذِّماما.
ورحلت وراءك من مستحيل إلى مستحيل».

* * *

«من ترى يحمل الآن عبء الهزيمة فينا....
هل خُدعتُ بملكك حتى حسبتك صاحبي المنتظر
أم خدعت بأغنيتي، ....
أم خدعنا معاً بسراب الزمان الجميل؟

* * *

«لا، لست أبكي على المُلك،
ولكن على عمر ضائع لم يكن غيرَ وهمٍ جميل
....
انني ضائع في البلاد،
ضائع بين تاريخي المستحيل،
وتاريخي المستعاد..........»

نشرت في العام ١٩٧٠ وأعيد نشرها في مجلة أدب ونقد، السنة ٥، العدد ٤٠ (آب/أغسطس ١٩٨٨)، ص ٣٦ ـ ٤٢.

بعض النتائج المعنوية الايجابية المتمثلة في أن العرب قد برهنوا على قدرتهم على القتال، تلك القدرة التي حاولت إسرائيل ووسائل الإعلام الامبريالي حرمان العرب منها بعد حرب ١٩٦٧).

أمّا السبب (أ)، فهو أيضاً عاجز عن الاقناع أو عن ايجاد المبررات، فأول من يشهد بأنّ العرب لم يكونوا مستعدين للحرب العام ١٩٦٧ هو عبد الناصر نفسه (صدّق هذا إن شئت أو لا تصدّقه)؛ فقد كان يردد في أكثر من مناسبة أن محاربة إسرائيل معناها محاربة قوى الامبريالية الغربية كلها، والعرب لم يكونوا حتى العام ١٩٦٧ مستعدّين لذلك. كما أن عبد الناصر كان يعلم جيداً أنّ أياً من الدولتين العظميين لم تكن لتسمح بهزيمة جدّية لإسرائيل، وهذا الاقتناع هو الذي يزيل شعار المفاجأة في حرب أكتوبر ١٩٧٣[١١].

فإذا افترضنا أن خيار الحرب مفروض على العرب فرضاً بحكم استمرار العدوان وسياسة إسرائيل في التوسع الاستعماري، فإنّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: لماذا لم يكن العرب مستعدين للحرب؟ وبالإمكان طرح هذا السؤال بشكل أوسع: هل بإمكان العرب أن يستعدوا لحرب نظامية ضد إسرائيل في أي وقت من الأوقات؟ علماً بأن المُعطى الأساسي في هذه القضية هو أن الدول الكبرى لن تسمح بهزيمة إسرائيل هزيمة جدّية.

يخيل إليّ الآن ـ عند النظر إلى الوراء ـ أنه كان من المفروض أن تكون نتيجة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ معروفة حتى قبل أن تقع الحرب (وكذلك نتيجة حرب أكتوبر ١٩٧٣ أو أية حرب أخرى ضد إسرائيل)، لو أن المقولة التالية قد أُخذت مأخذ الجد.

إن الجيوش العربية، في مرحلة الأمن الأمريكي في ظل الاختراق الامبريالي، شأنها شأن جيوش دول العالم الثالث، ليست مُعدَّة لحروب نظامية ضد مصالح الدول الكبرى، **وإنما هي معدة للقمع** الداخلي وللنزاعات المحلية والإقليمية (بين دول العالم الثالث بعضها بعضاً) وللزهو القومي كأحد رموز السيادة والاستقلال. ولو كانت غير ذلك لشكّلت خطراً على مصالح الدول الكبرى التي تدرّبها وتزودها بالسلاح. وهذا بالطبع غير منطقي وغير واقعي.

وينطبق هذا الحكم على **الخرافة** التي تروّجها بعض البلدان العربية الآن والقائلة

(١١) انظر: صفدي، المصدر نفسه، ص ١٦٣ وما بعدها؛ الجابري، المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٢٥، وهيكل، **سنوات الغليان**.

إن هدفها الحالي هو تحقيق توازن استراتيجي عسكري مع إسرائيل كمؤشر دقيق لاستعدادها للحرب. وقد أثبتت الحرب العراقية ـ الإيرانية التي دارت رحاها منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ صدق هذا الحكم والأسس الموضوعية التي يمكن أن يبنى عليها. فقد عجزت كل من الدولتين المتنازعتين، بوضوح، عن حسم الأمر لمصلحتها بالرغم من وجود تفوّق نوعي لدى العراق وعددي لدى ايران(١٢).

ليس معنى هذا، بطبيعة الحال، أن ليس هناك من سبيل لمقاومة سيطرة الدول الكبرى والهيمنة الامبريالية عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، بل العكس هو الصحيح. ان هناك العديد من السبل للمقاومة التي أثبتت التجربة فاعليتها، ولكن أسلوب الحرب النظامية وحده ليس من بينها، خاصة أن التركيز على دور الجيش النظامي في حروب غير متكافئة من هذا النوع يجب أن يأخذ في الحسبان أن الجيش النظامي ليس مؤسسة منفصلة قائمة بذاتها، فهي جزء من نظام اجتماعي متخلّف سياسياً واقتصادياً وتقنياً، مبنيّ على التسلط البيروقراطي والإرهاب المنظم للدولة.

إن البديل يمكن أن يكون من خلال: تعبئة شاملة لقوى الشعب، واستخدام كفء للتقانة والتنظيم الحديث، ومشاركة واسعة من السكان في نظام الحكم وفي تحديد السياسات الممثلة لمصالحهم واختيارها، الأسس الثلاثة التي ما زالت أغلب الأقطار العربية تفتقر إليها.

نتائج هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧

ومهما يكن من أمر، فإن هزيمة العرب في حزيران/يونيو ١٩٦٧ كانت ايذاناً بتغيير مجرى الأحداث، ومنعطفاً تاريخياً بدأت ديناميته تتضح وضوحاً جلياً في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. دعونا اذن نحاول رصد مجرى الأحداث بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧ من خلال الإطار المنهجي لدراستنا الحالية.

إن أول ما يلفت النظر الآن (Post Ipso Facto) بعد مرور أكثر من عشرين سنة على الهزيمة هو توقف الانقلابات العسكرية الناجحة بقدرة قادر. فآخر انقلاب ناجح في العراق كان العام ١٩٦٨، وفي سوريا العام ١٩٧٠، وفي كل البلدان العربية لم ينجح في الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٨٧ إلا تسعة انقلابات في أطراف الوطن العربي البعيدة عن مركز الأحداث، مقابل ٣٨ انقلاباً، منها اثنان وثلاثون انقلاباً ناجحاً في الفترة السابقة ١٩٥١ ـ ١٩٧٠(١٣)، لماذا؟ كل الذي نستطيع أن نفترضه هو أن الدولة

---

(١٢) مصادر عن الحرب العراقية ـ الايرانية.

(١٣) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، «عصر هيمنة العسكر».

التسلطية ومؤسساتها قد تبلورت إلى درجة كافية خلال هذه الفترة إلى درجة جعلت نجاح الانقلابات العسكرية (من النوع التقليدي) أكثر صعوبة.

١ ـ حركة المقاومة الفلسطينية

انتقلت شعلة المقاومة في القضية المركزية، أي فلسطين، إلى يد الفلسطينيين الذين تصوروا ببراءة أنهم قد خُدعوا أكثر من غيرهم بالناصرية: الناصرية التي كانت تفكر وتقاوم وتحارب نيابة عنهم (وعن العرب جميعاً في هذا السياق)، ولكن بمعزل عنهم وعن مشاركتهم في صنع القرار واتخاذه. وقد تحولت حركة المقاومة الفلسطينية في وقت قصير إلى طليعة ورمز للمقاومة العربية وللمعارضة العربية، حاملة الشعلة التي سقطت من يد عبد الناصر والناصرية.

ولم يبق بعد العام ١٩٧٠ من آثار عملية التسييس ـ التجذير التي سيطرت على مسرح الأحداث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلا المقاومة الفلسطينية: ملتقى أهداف العرب وطموحاتهم ورمز عدم خضوعهم لحكامهم المتسلطين المستبدين. فقد ولّى إلى غير رجعة ذلك الزمان الذي كان فيه الطلاب والعمال والمثقفون يمتلكون الشارع السياسي ويملأونه صراخاً وخطباً ويتسببون في تغير الوزارات وانتزاع الاصلاحات والمكاسب انتزاعاً.

وقد ضمت حركة المقاومة الفلسطينية في صفوفها تيارات ليبرالية اصلاحية (كُتب لها أن تقود الحركة)، وتيارات راديكالية (جذرية) فعلاً، تكونت من بقايا حركة القوميين العرب والناصريين ومن البعثيين. فقد أدت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ إلى فقدان الحركة القومية عذريتها الايديولوجية وجعلتها تتخذ من الايديولوجيات الجذرية اليسارية (بما فيها الماركسية) وسيلة لتزاوج بها تطلعاتها ولتعوّض سطحية تحليلاتها السابقة وانفعاليتها وخضوعها المطلق لقيادة عبد الناصر. ومع ذلك، فإنّ هذا التزاوج لم يمنع هذه التيارات من التشرذم ومن التحول إلى تجمّعات (أو جبهات) حول هذا الشخص أو ذاك حسب قواعد اللعبة السياسية في ظل الاختراق الامبريالي، الأمر الذي قلل من تأثيرها على مجريات الأحداث في تاريخ مبكر من ميلادها[١٤].

ولما كانت حركة المقاومة الفلسطينية هي البطل الحقيقي في أوائل السبعينيات، فقد أصبحت الهدف المتبقي الذي إما أن يُقضى عليه وإمّا أن يدجَّن نهائياً. وهكذا بدأت

---

(١٤) طارق يوسف اسماعيل، اليسار العربي (دمشق: دار النبراس، ١٩٨٠)، وهو الترجمة العربية للأصل:
Tareq Y. Ismael, *The Arab Left,* Contemporary Issues in Middle East; 4 (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1976).

الحرب ضد حركة المقاومة الفلسطينية (أو التيارات الراديكالية والنزعات الاستقلالية الثورية فيها). وكان هذا هدف الملك حسين في أيلول/سبتمبر العام ١٩٧٠، مصحوباً بالموافقة الضمنية لمعظم الفئات الحاكمة العربية ـ عندما أعلن الهجوم العسكري على المقاومة الفلسطينية، الذي كانت نتيجته إجبارها على ترك الأردن، وما ترتّب على ذلك من تحجيم للمقاومة كقوة مقاتلة إلى حد كبير، وإن لم تتأثر سياسياً بالقدر نفسه.

وما إن عادت المقاومة إلى تنظيم نفسها في لبنان حتى ضربت عسكرياً واستمرّ ضربُها كلّ ثلاث سنوات أو أربع: في العام ١٩٧٢، ثم في ١٩٧٥، السنة التي بدأت فيها الحرب الأهلية في لبنان، والتي ظل أوارها مشتعلاً حتى العام ١٩٨٩، ثم سنة ١٩٧٨ عندما قامت إسرائيل بغزو جنوب لبنان، ثم أخيراً في حزيران/يونيو ١٩٨٢ عندما احتلت إسرائيل النصف الجنوبي من لبنان واقتحمت بيروت وأجبرت حركة المقاومة الفلسطينية على ترك لبنان إلى الشتات الجديد، لتعود بعد سنة وتتعرض إلى انشقاق بين التيار الإصلاحي والتيار الجذري في صفوفها، وبذلك تكون قد حُجّمت سياسياً أيضاً وفقدت فاعليتها الثورية(١٥). ويمثل اتفاق ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ البداية الفعلية لتدجينها نهائياً(١٦).

وما إن نصل إلى آب/أغسطس ١٩٨٨ حتى تكون منظمة التحرير الفلسطينية بكامل فصائلها (يمينها لضلوعه في اللعبة السياسية المخترقة ويسارها لفقدانه البديل الواضح) قد استوعبت في اللعبة السياسية للنظام العربي كطرف في عملية تصفية القضية الفلسطينية. هذه العملية التي تبنتها الأقطار العربية رسمياً منذ قمة فاس العام ١٩٨٢ على الأسس التالية(١٧):

ـ الاعتراف بإسرائيل ضمن قرار تقسيم فلسطين لسنة ١٩٤٧، «مقابل السلام» وحق تقرير المصير للفلسطينيين.

ـ القبول بدولة مستقلة، أو حكم ذاتي، تحت وصاية الأردن (بشكل كونفدرالية) أو الأمم المتحدة، في الضفة الغربية وغزة فقط.

ـ المطالبة بعقد مؤتمر دولي لتقرير مصير فلسطين، وفي الوقت نفسه الاستسلام للاختراق الامبريالي للنظام السياسي في البلدان العربية وترسيخه.

---

(١٥) Eric Rouleau, «The Future of the PLO,» *Foreign Affairs* (Fall 1983), pp. 138 - 156.

(١٦) خلدون حسن النقيب، «التاريخ السري لفتح والحل السلمي للقضية الفلسطينية،» **القبس**، ملحق ١٩٨٥/٢/٢٨.

(١٧) William Baur Quandt, ed., *The Middle East: Ten Years after Camp David* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1988).

ـ وأخيراً، التخلي عن مطلب إقامة دولة علمانية ديمقراطية مستقلة تتسع للعرب (مسلمين ومسيحيين) ولليهود، وهو المبدأ الذي اهتدت به حركة المقاومة الفلسطينية منذ مخاضها العسير في أعقاب هزيمة ١٩٦٧.

ان قرار فك روابط الأردن بالضفة الغربية وقطاع غزة الذي اتخذه الملك حسين في آب/اغسطس ١٩٨٨ لا بدّ أن يفسر على أنه استجابة لانتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع التي تمثل رفضاً صريحاً لوصاية الأردن. وهو أيضاً خطوة حاسمة لإدخال منظمة التحرير كطرف في عملية التصفية التي تتبناها الأقطار العربية، بدلاً من بقائها متفرجاً رافضاً، تبيع الكلام وتشتريه منذ خروجها مقهورة من بيروت سنة ١٩٨٢.

لقد أظهرت الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ذيلية قيادة منظمة التحرير في ما يتصل بالكفاح في الداخل، وذيليتها الراسخة في ما يتصل بعلاقاتها بالأقطار العربية في الخارج، وخاصة تلك التي تموّلها (وإلّا فمن سمع بأكثر الدول محافظة تموّل «ثورة تقدمية»)؟ وما قرار التيار اليساري الراديكالي مسايرة قيادة فتح في الدخول كطرف في عملية التصفية إلا تعبير صادق عن عجزه السياسي والايديولوجي[١٨].

٢ ـ هيمنة التيار اليميني المحافظ

لقد كانت إحدى أهم نتائج حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ تحقيق الهدف الذي طالما سعت إليه الفئات الحاكمة في المشرق العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعطلت تحقيقه الناصرية ـ الظاهرة، وهو استيعاب عملية التسييس ـ التجذير والانجراف إلى اليسار. وما إن نجحت الفئات الحاكمة في القضاء على المعارضة المنظمة وتنظيماتها وأحزابها الذي ساهمت الناصرية ـ الممارسة في تحقيقه، حتى بدأ الانجراف إلى اليمين السياسي وبروز التيارات اليمينية المحافظة بتشجيع من الفئات الحاكمة ودعمها.

(ان التناقض الظاهريّ بين محاولة الناصرية ـ الظاهرة استغلال عملية التسييس ـ التجذير لمصلحتها، وبين محاولة الناصرية ـ الممارسة القضاء عليها كلية يزول إذا علمنا أن كثيراً من الجهود التعبوية، والتسييس الذي كان يمارسه الناصريون كان محرّماً في مصر ويصدَّر إلى الخارج فقط).

---

(١٨) لقد ظهر هذا العجز بوضوح في موقف الجبهة الشعبية الذي طرحه جورج حبش في مؤتمره الصحفي على هامش المؤتمر الوطني في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ (كما نشرت نصّه مجلة **الطليعة** الكويتية بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٣) الذي لم يستطع تقديم بديل لسلسلة التنازلات التي تبرعت بها قيادة فتح دون مقابل.

ولذلك فقد أتاح القضاء على المعارضة المنظمة وخلّو ساحة العمل السياسي من تنظيماتها، هيمنة التيارات اليمينية المحافظة عليها، وهي التي تسترت خلف الرِّدة أو «الصحوة الدينية»، وهي تنطوي على إذكاء جذوة التطرف والتعصب الديني والطائفي وتتركز على تنظيمات سياسية شبيهة بالفاشيّة. إن ما يسمى الصحوة الدينية (إسلامية، مارونية، قبطية، شيعية... إلخ) هو، جزئياً، تعبير عن الحرمان النسبي، أو اليأس، بعد أن فجرت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ بالون الناصرية ودعاواها في القومية والاشتراكية. وما هذه الصحوة إلا دعوة إلى الانغلاق على الذات (Complacency) وتخديرها بأمجاد الماضي وأوهام المستقبل(١٩). كما أنها أيضاً أعراض تظهر كلما تعرّض العرب (أو غيرهم من الأمم) إلى هزائم قاسية طوال تاريخهم. وكما يقول ماكس فيبر، إن الذي لا يستطيع أن يواجه قدر هذا الزمان سيجد في الدين ملجأ(٢٠).

والمدقق في أمر الصحوة الدينية لا بدّ أن يلاحظ أنها في الأصل تمثّل تياراً معادياً للدولة، ومعادياً لتأثر المجتمع العربي بالتيارات العالمية من علمانية وقومية واشتراكية وعقلانية. فهي في الأصل ردّ فعل (رجعيّ في أحسن الأحوال) لما ظهر للطبقات الوسطى، والمسحوقة منها بشكل خاص، انه «تغريب» للمجتمع العربي، يبعد به عما أُلِفت واستقر في وعيها أنه التراث والأصالة. وبعبارة أخرى، يمثل هذا التيار رد فعل رجعياً لتدخّل الدولة الواسع في المجتمع المدني، ورفضاً لثقافته الاستهلاكية الغربية الطابع(٢١).

ولكن هذا التيار الأصلي المتمثل بحركة الاخوان المسلمين في مصر وسوريا، والتيار الديني (الشيعي) الراديكالي الذي تحالف مع الحزب الشيوعي في العراق، تم القضاء عليه في أواسط الخمسينيات في مصر وأوائل الستينيات في العراق وسوريا. أما التيار المعاصر الذي ظهر بعد ١٩٦٦ في مصر ـ مهتدياً بكتاب سيد قطب **معالم في الطريق**، وفي سوريا بعد ١٩٧٣، وفي العراق ولبنان بشكل التطرف الشيعي، في الوقت نفسه

---

(١٩) لوضع هذه الصحوة في السياق التاريخي، انظر:
Fouad Ajami, *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967* (New York: Cambridge University Press, 1981), pp. 50 - 75.

(٢٠) Anthony Giddens, *Capitalism and Modern Social Theory: An Analysis of the Writings of Marx, Durkheim and Max Weber* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971), p. 241.

(٢١) انظر الأوراق المختلفة التي قدّمت إلى ندوة الأصالة والمعاصرة في القاهرة والتي نشرها مركز دراسات الوحدة العربية في: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والمعاصرة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، وخاصة ورقة سعد الدين ابراهيم، بعنوان: «المسألة الاجتماعية بين التراث وتحديات العصر،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٤٧٣ ـ ٥٢٤.

الذي تلقّى دفعة معنوية ومادية كبيرة بعد انتصار «الثورة» الإيرانية العام ١٩٧٩) - فإن صلته ضعيفة بالتيار الأصلي لعدة أسباب، نذكر بعضها أدناه:

الأول، هو أن التيار الجديد المسمى «الصحوة الدينية» (الإسلامية) ما زال موجهاً إلى أبناء الطبقات الوسطى والمسحوقة، وخاصة ما يتضمنه من دعاوى خلاصية طوباوية (بالعودة إلى الأصل أو السلف الصالح للتخلص من شرور الدنيا)[٢٢]، إلا أنه هذه المرة جاء مموَّلاً ومشجَّعاً من قبل الدول الأخرى (العربية السعودية، في حالة الإخوان المسلمين، إيران في حالة حزب الدعوة العراقي وحزب الله في لبنان)، فلم يعد التيار العفوي المعادي للدولة، وإنما أصبح سلاحاً فعالاً بيد النخب الحاكمة ضد القومية والاشتراكية والدستورية باعتبارها بدعاً مستوردة (حسب مقولة: كل بدعة ضلالة).

والسبب **الثاني**، هو أن انتشار التيار الديني بين الطبقات الوسطى والمسحوقة كان متزامناً مع الثورة الاستهلاكية التي أعقبت الطفرة في الدخل من النفط بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وأثمرت ظاهرة البترودولار (توظيف الفائض من دخل النفط في أسواق المال العالمية)، الأمر الذي حدا بالدكتور فؤاد زكريا إلى إعادة تسمية الصحوة الدينية الجديدة بالبتروإسلام، أسوة، وتبركاً، بالبترودولار[٢٣]!!. ولكنّ هاتين الظاهرتين تخدمان غرضين متناقضين متعارضين:

«ففي حين تشجع الثورة الاستهلاكية [التي يغذيها الدخل من النفط] على انشغال الناس بالكسب وتحقيق الثروة [بالطرق المشروعة وغير المشروعة] وحيازة السلع الكمالية عن السياسة، تعمل الحركات الدينية بصورة غير مباشرة، وأحياناً رغماً عنها، على إعادة تسييس الناس وشَغلهم بالقضايا العامة... مثل الحاكمية (أي الحكم لله وللناطقين باسمه من المتعصبين)، والدولة الإسلامية [المبنية على حكم الشرع] والنظم [السياسية والاجتماعية والاقتصادية] البديلة... إلخ»[٢٤].

والسبب **الثالث**، هو أن هذه الجماعات هي فئات حسنة التنظيم ولكنها ليست

---

(٢٢) Saad Eddin Ibrahim, «Egypt's Islamic Militants,» in: Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim, eds., *Arab Society: Social Science Perspectives* (Cairo: American University in Cairo, 1985), pp. 494 - 507.

(٢٣) فؤاد زكريا، **الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة** (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٢١ - ٢٦.

(٢٤) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٧٦ - ١٧٧.

حركات شعبية مفتوحة ولا تملك قواعد جماهيرية واسعة. والفئات المسيّسة منها تملك جميع مواصفات العقلية الفاشستية وأساليب العمل الفاشستية، فتواجه ارهاب الدولة المنظم بالإرهاب الفردي والجماعي. والإرهاب هو وسيلتها لإخضاع الرأي العام لعقليتها ومطالبها أو زرع الخوف فيه، فيصمت عامة الناس طلباً للسلامة أو درءاً للأذى. ولذلك تصبّ جهود هذه الجماعات ونشاطاتها في المجرى العام للسياسة التسلطية وتقدم تبريراً جديداً لمزيد من التسلط والانجراف نحو اليمين السياسي(٢٥).

وتتميز الجماعات الشيعية والمسيحية بقلّة عددها وتأثيرها بحكم كونها تمثل أقليات في بيئة المشرق العربي. أما الجماعات الإسلامية السنّية، وخاصة في مصر، فتتفاوت من جماعة الإخوان المسلمين التي دخلت اللعبة السياسية (باشتراكهم بالانتخابات النيابية من خلال الأحزاب الأخرى، الوفد الجديد في البداية ثم حزب العمل الاشتراكي)، إلى الجماعات الأكثر تطرفاً والأميل إلى استعمال العنف المسلّح كجماعة الجهاد (عصبة عمر عبد الرحمن) وجماعة التبليغ والدّعوة، والجماعات الإسلامية في الجامعات. وهناك جماعات لا تعرف منهجاً محدداً غير التزمت، كجماعة التكفير والهجرة، والتوقف والتبيّن والعزلة الشعورية، والجماعات المرتبطة بأشخاص معينين كجماعة الشيخ الفرماوي والشيخ عبد الله السماوي... إلخ(٢٦).

وقد رافق هذا الانجراف إلى اليمين التحول التدريجي في مركز الثقل السياسي والاقتصادي والدبلوماسي من مصر إلى العربية السعودية، إلى أن برزت قيادة العربية السعودية في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والمقاطعة النفطية، وخروج

---

(٢٥) يمكننا أن نذكر كأمثلة حيّة على هذه النشاطات: حوادث التفجير وتلغيم السيارات والاغتيالات التي تقوم بها جماعات حزب الدعوة العراقي وحزب الله في لبنان وجماعات الجهاد في مصر. وصلة الحزبين الأولين بإيران واضحة ولذلك يمكن اعتبار نشاطاتها ضمن الإرهاب المنظم للدولة، بينما جماعات الجهاد تقوم بالنشاطات نفسها لحساب نفسها!

(٢٦) ان الكتابات عن الحركات الإسلامية المتعصبة في تزايد مستمر، ويكاد يكون من المستحيل الإلمام الكامل بها في هذا السياق. لتكوين فكرة عامة، انظر:

Gilles Kepel, *Muslim Extremism in Egypt* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1985), originally puplished in French under the title of: *Le Prophète et le Pharaon: Les Mouvements islamistes dans l'Egypte contemporaine* (Paris: La Découverte, 1984); Saad Eddin Ibrahim, «Egypt's Islamic Activism in the 1980s,» *Third World Quarterly*, vol. 10, no. 2 (April 1988), pp. 632 - 657;

الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ندوة، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ فهمي جدعان: «الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٧، العدد ١ (ربيع ١٩٨٩)، ص ٢٦٣ - ٢٨٨، و«ما هي الجماعات الإسلامية في مصر،» **مجلة المجتمع** (الكويت)، (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧)، ص ١٦ - ١٩.

مصر من حلبة الصراع مع إسرائيل بتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد سنة ١٩٧٨. وقد حصل هذا التحول على حساب التيار الديني اليميني بحيث برزت السعودية كقوة فاعلة وممولة على المستويين الإقليمي والقومي(٢٧).

وبلغ هذا التيار اليميني من التمكن والسيطرة على مجريات الأحداث بحيث قضى في فاس ١٩٨٢ (أي بعد عشر سنوات من حرب تشرين الأول/أكتوبر) نهائياً على تردّد العسكر (والفئات التقليدية الأخرى في الأقطار العربية) وتأرجحهم ذات اليمين وذات اليسار.

ومع أن هذا الحلف المقدّس بين الفئات الحاكمة يجد جذوره في مؤتمرات القمة التي بدأت في أوائل الستينيات بقصد جمع كلمة العرب وتوحيد صفوفهم، «ووضع القادة العرب أمام مسؤولياتهم التاريخية، حسب تعبير عبد الناصر»، إلّا أنّه قد تحوّل بعد وفاة عبد الناصر إلى أداة لترسيخ تجزئة البلدان العربية، ومنع قيام قيادات تتجاوز بمطالبها الحدود الإقليمية الضيقة. كما أن قيام «الأقطار النفطية» بدعم الدعوة إلى «التفاهم» مع الغرب وتمويلها، والرُّضوخ لمتطلبات اقتصاده، بدلاً من الكفاح ضد هيمنته وضد التبعية له، يدل على أن التيار اليميني قد كسب الجولة، وأنّ بنية الفئات الحاكمة وتحالفاتها الإقليمية والدولية هي أيضاً في طريقها إلى التبلور.

٣ ـ مرحلة الأمن العبراني

لقد تزامنت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وهزيمة العرب فيها مع بداية فرض المشروع الامبريالي للولايات المتحدة على العالم على انقاض الموجة الثورية الثانية التي اجتاحت العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية (باعتبار أن الموجة الثورية الأولى ممثلة بالثورة في روسيا وألمانيا ومعظم أقطار المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى). فقد كانت إسرائيل حتى ذلك الوقت أداة طيعة في يد راسمي السياسة الغربية. ولم يكن هذا سراً، فهي قدمت نفسها إلى الامبريالية الغربية ونذرت نفسها لها (تمشّياً مع ايديولوجيتها العنصرية المتخلفة). ولكن ما حدث في حزيران/يونيو ١٩٦٧ (وتحديداً منذ العام ١٩٦٥ كما يقول غرين في كتابه **الانحياز**) هو تحوّل نوعي في علاقه إسرائيل مع الولايات المتحدة، وبالتالي في دورها في المشروع الامبريالي الغربي في المنطقة(٢٨).

---

(٢٧) سمير أمين، «أزمة الشرق الأوسط في إطارها العالمي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٤ (آب/أغسطس ١٩٨٣)، ص ٢٢ ـ ٣٢.

(٢٨) Stephen Green, *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948 - 1967* (New York: William Morrow; London: Faber and Faber, 1984).

وبموجب هذا التحول أصبحت إسرائيل فقط دولة ـ عميلة (Client State) للإمبريالية الأمريكية، بل قوة محلية أو امبريالية فرعية (Subimperialism) تتحدد عبرها المصالح والسياسة الأمريكية في المنطقة بما لا يتناسب مع حجمها وثقلها الاقتصادي والسياسي. ويتمثّل هذا الحضور الاقتصادي والعسكري لإسرائيل في إخضاع المصالح الامبريالية لمصالحها وفي إعطائها الصلاحيات المطلقة لتحقيق أهدافها المرحلية والاستراتيجية(٢٩).

وهذه معادلة جديدة فعلاً، يصل بموجبها الغرب الامبريالي إلى تحقيق مصالحه من خلال تحقيق إسرائيل مصالحها الخاصة، بـ «أن يطلق العنان للإسرائيليين» ـ حسب تعبير والت روستاو، مستشار الرئيس جونسون في ذلك الحين. وقد استخدمت إسرائيل هذه المعادلة لدى احتلالها لبنان، وفي طريقة دخولها بيروت، والعنف الاستثنائي والوحشية اللذين مارست بهما هذا الاحتلال. فقد حصلت إسرائيل على التأييد الكامل الضمني والعلني، وأصبحت طرفاً في تحديد ما يجوز، وما لا يجوز، في المنطقة.

وقد تتغير السياسة الامبريالية نحو إسرائيل بعض الشيء، وقد توضع بعض القيود على إسرائيل في المستقبل، ولكن هيمنة إسرائيل أصبحت أمراً واقعاً لن تتنازل عنها، طواعية، ولن يستغنى عنها بسهولة. ومن يريد أن يتعامل مع المشرق العربي ومستقبله يجب أن يتعامل شاء أم أبى، مع هذا الأمر الواقع، وهو أن الأمن الأمريكي قد أُوْجَدَ في حزيران/يونيو ١٩٦٧ مولودا سمّيناه الأمن العبراني (Pax Habraeca) يطلق عنانه متى شقّ العرب عصا الطاعة، ويتركهم فريسة له متى ما انشغل عنهم، كما كان انشغاله في سنة ١٩٦٧ في فيتنام(٣٠).

ولكن العرب سيكتشفون ضآلة قيمة التهديد الإسرائيلي عندما يُدخلون في

---

(٢٩) يمكن ملاحظة التغير النوعي في علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال المعلومات التي يوفرها ابراهيم عويس عن التحليل النوعي للمساعدات الأمريكية لإسرائيل. فيمثل العام ١٩٦٦ قفزة كبيرة في هذه المساعدات إذ انها تضاعفت في خلال عام واحد (من ٦١ مليون دولار إلى ١٢٦ مليون دولار) وزادت القروض العسكرية من ١٢,٩ مليون دولار إلى ٩٠ مليون دولار وكان ذلك العام بداية دخول أمريكا كممول لإسرائيل. وفي العام ١٩٧١ وصلت قيمة المساعدات إلى ٦٠٠ مليون دولار. وفي العام ١٩٧٤ وصلت إلى ٢,٥٧٠ مليون دولار لتبقى عند هذا المستوى منذ ذلك الحين، ولكن في هذا العام (١٩٧٤) بدأت الهبات العسكرية لتستأثر بأكثر من نصف قيمة هذه المساعدات، لأول مرة في تاريخ هذين البلدين. انظر:
Ibrahim M. Oweiss, «The Israeli Economy and Its Military Liability,» *American Arab Affairs,* no. 8 (Spring 1984), p. 39.

(٣٠) Emmanuel Farijoun, «Pax Hebraica,» *Khamsin,* no. 10 (1983), pp. 4 - 12, and Green, Ibid., p. 180.

حساباتهم البعد الاستراتيجي للتنمية القطرية (أي أن التنمية الجدّية على المستوى القطري مستحيلة، وأن التنمية الجادة لا يمكن أن تتم إلاّ على المستوى الإقليمي أو القومي، وإلاّ بعد فك الارتباط «النسبي» بالنظام الرأسمالي العالمي)، كما سيكتشفون أن إسرائيل ما هي إلاّ فقاعة كبيرة، في الاطار التاريخي. إن إسرائيل قوة إقليمية (أو إمبريالية فرعية) مؤثرة طالما بقي الوضع العربي الحالي مختَرَقاً من القوى الامبريالية، ويقلّ تأثيرها، أو يزول، عندما يقلّ الاختراق الامبريالي، أو يزول.

٤ ـ الامبريالية ومكافحة الثورة في سياق عالمي

إنّ من الصعب فهم نتائج حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ دون وضعها في سياقها العالمي. فمن الأمور التي تمخضت عنها الثورة الصناعية الثالثة: القفزة الهائلة في نموّ وسائل التواصل الجمعي وانتشارها (إذاعة، صحافة، تلفزيون... إلخ)، التي قرّبت المسافات بين الأمم والشعوب وأتاحت الفرصة لظهور تيارات سياسية على مستوى عالمي (Global)، تتجاوز حدود البلد الواحد أو الرقعة الجغرافية الواحدة، أو حتى القارة الواحدة. ومن الأمثلة على هذه التيارات تبنّي المجتمع الدولي عامة مفاهيم وممارسات سياسية كالقومية والدولة ـ الوطنية، الدستورية، والحكومة المنتخبة. وعدم شيوع هذه الممارسات في العالم الثالث لا يقلّل من أهميتها كمطالب، أولاً، أو كمعايير منظمة للسلوك السياسي على نطاق دولي، ثانياً.

وقد دعم الانتشار الواسع لوسائلِ التواصل الجمعي الموجة الثورية الثانية التي اجتاحت العالم الثالث بعد الحرب. وتمثّل فيتنام والناصرية ـ الظاهرة، وكوبا والجزائر بعض معالمها البارزة[٣١]. وقد ساهم عدد من العوامل في اعطاء هذه الموجة كثيراً من الزخم: انتصار الاتحاد السوفياتي في الحرب، الذي صُوّر دعائياً على أنه انتصار للنظام الاجتماعي السائد فيه، وحصول الهند على الاستقلال، وانتصار الثورة الصينية عام ١٩٤٩. هذه كلها ساهمت في اذكاء عملية التسييس ـ التجذير والانجراف إلى اليسار في المشرق العربي[٣٢].

---

(٣١) من باب التوضيح نذكر أن المقصود بالثورة الصناعية الثالثة هو دخول العالم في عصر الإلكترونيات والكمبيوتر والترانزستور بعد الحرب العالمية الثانية. ويقصد بالثورة الصناعية الثانية المرحلة التي سيطرت فيها مكائن الاحتراق الداخلي والمكننة عموماً (عصر القطار والسيارة). ويقصد بالموجة الثورية الأولى التيارات الثورية التي صاحبت الحرب العالمية. انظر:

Leften Stavros Stavrianos, *Global Rift: The Third World Comes of Age* (New York: William Morrow, 1981), pp. 484 - 790.

انظر أيضاً: الفصل الأول، جدول رقم (١ ـ ١) من هذا الكتاب.

(٣٢) حول قضية التسييس ـ التجذير، انظر القسم الأول، خاصة الفصل الأول من هذا الكتاب.

ولكن المتغير الذي لعب دوراً هاماً في فتح مجالات واسعة أمام التيارات الثورية والحركات التحررية في العالم الثالث للازدهار هو المرونة الايديولوجية التي طرأت على سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية بعد موت ستالين، وتبلورت بشكل رسمي في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي سنة ١٩٥٦. ونقصد بالمرونة الايديولوجية هنا، صرف النظر، أو إلغاء المستحيلات الخمسة التي قادت، في الظاهر على الأقل، تصورات الاتحاد السوفياتي وتقديراته قبل ذلك التاريخ، وهي: استحالة منع إفقار العمال من دون ثورة دموية، استحالة تحسين أوضاع العمال بالإجراءات البرجوازية، استحالة التحول إلى نظام الحكم الاشتراكي بالأساليب الديمقراطية، استحالة تحقيق الاشتراكية بالأساليب الديمقراطية، استحالة التعايش السلمي بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية[٣٣].

إنّ مرونةً ايديولوجية من هذا النوع، وخاصة إلغاء الاستحالة الأخيرة الذي طرح امكانية التعايش السلمي، هي التي جعلت مفهوماً مثل الحياد الايجابي، وحادثة مثل صفقة الأسلحة التشيكية، في حدود الإمكان. وبالرغم من أنّ هذه المرونة قد دعمت الحركات الثورية في العالم الثالث، إلّا أنها كانت تتعامل مع تيارات إصلاحية - تحررية حاكمة، **لم تكن ثورية في المنظور والمنطلق**، الأمر الذي أدّى إلى صراع مرير بينهما انتهى في الستينيات إلى هزيمة كل منهما لمصلحة التيار اليميني - الديني المحافظ.

وبالمقابل، فإن المشروع الامبريالي للعالم كان يتمخّض تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية عن سياسة عالمية لمكافحة الثورة واستيعاب دول العالم الثالث في تقسيم عمل دولي قائم على تبعية العالم الثالث الشاملة وخضوعه لهيمنة الولايات المتحدة (والرأسمال الاحتكاري المتمثّل بالشركات المتعددة الجنسيات والمصارف والتمويل العالمي، والإنتاج الجماهيري - الاستهلاك الجماهيري)، ويدين بدين جديد: العنف المسلح والقيم العسكريتارية التي تكتسب معنى خاصاً في ظل الأمن الأمريكي[٣٤].

وكان على هذا المشروع الامبريالي أن ينتظر إلى ما بعد إحياء رأسماليات أوروبا الغربية واليابان من «ركام» الحرب. فكان أن نفخت الولايات المتحدة فيها حياة من لَدُنها، فمولت اقتصاداتها، وأظلّتها بمظلتها النووية لكي تصحّ وتترعرع من جديد. وكانت الخطوة الأولى (التي رضيت بها أوروبا الغربية في البداية على مضض) في سبيل

---

(٣٣) Arnold Brecht, *Political Theory: The Foundations of Twentieth Century Political Thought,* Princeton Paperbacks (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970), pp. 437 - 455.

(٣٤) Asbjørn Eide and Mark Thee, eds., *Problems of Contemporary Militarism,* (London: Croom Helm; NewYork: St. Martin's Press, 1980), and André Gunder Frank, *Crisis in the Third World* (London: Heinemann; Gower, 1981), pp. 280 - 310.

استيعاب الموجة الثورية الثانية بعد الحرب، هي دخول العالم في مرحلة انحسار الاستعمار، والبدء بمنح الاستقلال لكثير من دول العالم الثالث على أساس منتقى ـ قدر المستطاع ـ بحيث لا يؤدي إلى وصول الحركات الثورية إلى الحكم، ولا يؤدي إلى انقطاع الحبل السُّرِّي الذي يربط العالم الثالث بدول المركز الامبريالي(٣٥).

ويتناسق ويتناغم مع هذه المرحلة بداية الحرب الباردة التي استهدفت وقف عملية التسييس ـ التجذير في داخل الدول الامبريالية نفسها. ويشهد على ذلك محاولات شقّ صفوف الحركة النقابية العمالية والأحزاب الاشتراكية، ومحاربة التيارات الراديكالية بالمكارثية ـ التي أصبحت الرمز المميز للحرب الباردة كلها. أما في دول العالم الثالث فقد اتخذت هذه الحرب، التي هي في الحقيقة حرب على الثورة على نطاق عالمي، أشكالاً مختلفة:

١ ـ دعم أنظمة الحكم الرجعية التي تستند إلى البطش والإرهاب السافر ومعاداة الثورة. ومن الأمثلة على ذلك سنغمان ري في كوريا، وديم في فيتنام وباتيستا وسوموزا في أمريكا اللاتينية، ونوري السعيد ومن كان على شاكلته من الحكام في المنطقة العربية(٣٦).

٢ ـ التدخل العسكري المباشر إذا ما فشلت أساليب الضغط الأخرى السياسية والاقتصادية، ودبلوماسية الزوارق الحربية (Gunboat Diplomacy). وما على الباحث الذي يريد أن يعرف مدى تكرر هذه الحالات إلا أن يعدّ المرّات التي حصل فيها هذا التدخل العسكري في دول العالم الثالث(٣٧)، ولن يَستغرق منه وقتاً كثيراً حتى يعرف أن المساعدات الاقتصادية أيضاً ما هي إلا سلاح لغرض الهيمنة تستخدمه الدول الامبريالية علناً وصراحة (مسألة تمويل السد العالي مثال على ذلك)(٣٨).

---

(٣٥) لدراسة السمات الخاصة للظاهرة الامبريالية المعاصرة انظر الدراسات المختلفة في:
K.T. Fann and Donald C. Hodges, eds., *Readings in U.S. Imperialism,* An Extending Horizons Book (Boston: Sargent, 1971).

(٣٦) Stavrianos, *Global Rift: The Third World Comes of Age,* chap. 23.

(٣٧) الاحصاء الذي يورده حسن الابراهيم نقلاً عن وليمز: ٦٧ مرة تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً في دول العالم الثالث في الفترة بين ١٨٣٥ ـ ١٨٩٦، و١٩ مرة في الفترة بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤١. أما عندما بدأت مرحلة الأمن الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً أو أنها استعملت قواتها كأداة سياسية (٢١٥) مرة من العام ١٩٤٦ إلى العام ١٩٧٥. انظر: حسن علي الابراهيم، **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العلمية، ١٩٨٢)، ص ٤١ ـ ٦٠.

(٣٨) Teresa Hayter, *Aid as Imperialism,* Pelican Books (Middlesex: Pelican; Harmond=sworth, Eng.: Penguin, 1971); Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amorality of Power*

٣ ـ تشجيع الانقلابات العسكرية كوسيلة لامتصاص النزعات التمردية والحركات الثورية واحتوائها، وهو سيؤدي في ما بعد إلى مأسسة العنف المسلح كوسيلة لحل المشكلات والخلافات، وكهدف في حد ذاته. وليس هناك تناقض بين دعم أنظمة الحكم الرجعية وتشجيع الانقلابات العسكرية، فكلا الأسلوبين يستخدمان في مخطط واحد يُزال بموجبه كل نظام يفقد القدرة الذاتية على مواصلة المسيرة، وكذلك كل نظام يخرج عن الدور المحدد له.

٤ ـ المخطط المذكور أعلاه لم يكن له اسم محدد حتى هدانا منفذوه إليه في أواخر الستينيات «لعبة الأمم»، وفي أواسط السبعينيات استُنبط له اسم أعم، وربما أدق، «برنامج الزعزعة» (Destabilization) (من أسمائه الأخرى: الحِيَل القذرة)، أي زعزعة أيّ نظام حكم وإرباكه سياسياً واقتصادياً تمهيداً لإزاحته عسكرياً أو إسقاطه مدنياً. وقد تطور برنامج الزعزعة من سياسة فرّق تسد وتسييس قضية الأقليات التي أتقن الانكليز استخدامها في مستعمراتهم إلى برامج الزعزعة التي جاءت بحسني الزعيم (١٩٥٩)، وأسقطت مُصدَّق (١٩٥٣)، ووصلت إلى ذروتها في اسقاط أليندي في تشيلي سنة ١٩٧٣، والتلاعب بالسادات بين سنة ١٩٧٣ و١٩٧٨[٣٩].

وقد تجلّى واضحاً وموثّقاً، لأول مرة، حجم هذا البرنامج وفداحته واستهتاره بكل القيم والأعراف الدولية في تقارير لجنتي الكونغرس سنة ١٩٧٥، وفي فيض من الكتابات طَوَال سنوات السبعينيات[٤٠].

Politics (New York: Simon and Schuster, 1969), and Robert G. Wesson, *Foreign Policy for a = New Age* (Boston: Houghton Mifflin, 1977).

(٣٩) Copeland, Ibid., and Wesson, Ibid.

أمّا عن تلاعب الولايات المتحدة الأمريكية بالسادات فيمكن استنتاجها من العديد من الممارسات والوقائع التي تدل على وجود نية مبيتة كما يظهر من تصريح جوزيف سيسكو لمحمود رياض في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ من «أننا نريد أن نجعل من الرئيس السادات بطلاً». انظر: محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٣٧٣. نقلاً عن: حسن نافعة، **مصر والصراع العربي ـ الإسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٤٧.

(٤٠) United States, House Select Committee on Intelligence (Chairman Representative Otis Pike), «U.S. Intelligence Agencies and Activities», 94th Congress Seven Parts (July 1975-February 1976); United States, Senate Select Committe on Intelligence (Chairman Senator Frank Church) to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, 94th Congress, Alleged, Assassination Plots Involving Foreign Leaders, Final Report, 2 books (April 1976); United States, Commission on CIA Activities within the United States, *Report to the President* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1975); Morton H. Halperin [et al.], *The Lawless State: The Crimes of U.S. Intelligence Agencies* (New York: Penguin Books, 1976); Ray S. Cline, *The CIA under Reagan, Bush and Casey: The Evolution of the Agency from Roosevelt to Reagan* (Washington, D.C.: Acropolis Books, 1981), and Brain Freemantle, *CIA: The Honourable Company* (London: Michael Joseph Rainbird, 1983).

تعزيز الاختراق الامبريالي للمشرق

لقد استمرت هذه الاستراتيجية الامبريالية لمكافحة الثورة والحركات التحررية في دول العالم الثالث، وخاصة مكافحة الفكرة القائلة بإمكانية التنمية المستقلة نسبياً عن المعسكر الامبريالي، كما عبّرت عنها الناصرية ـ الظاهرة، تعمل بشكل دينامي متنوع طوال الخمسينيات والستينيات حتى بدأت تؤتي ثمارها في أواسط الستينيات، وبشكل معمّق ومتسارع في السبعينيات من هذا القرن. وكانت أولى ثمار هذه الاستراتيجية الامبريالية في المشرق العربي (وعلى المستوى القومي أيضاً) هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ وبدء مرحلة الأمن العبراني كلازمة للأمن الأمريكي.

أما على صعيد العالم الثالث، فقد وقعت معظم دوله ضحية لأنظمة الحكم العسكريتارية اليمينية مصحوبة بموجة محمومة للانحراف إلى اليمين السياسي (ممثلة مؤخراً بالريغانية والتاتشرية أبشع تمثيل) وللإحياء الرجعي ـ الديني. وحتى يتضح للقارىء حجم هذا التيار اليميني المحافظ واتساع رقعة أنظمة الحكم العسكريتارية في العالم الثالث، ما عليه إلا أن يقارن بين خريطة العالم السياسية سنة ١٩٦٠ وخريطة العالم السياسية سنة ١٩٧٨ (خريطة رقم (٤ ـ ١) وخريطة رقم (٤ ـ ٢)). أما تعريفات الأنواع الثلاثة من الحكم العسكريتاري المذكور في الخريطتين وتصنيفاتها فأمر سنتفرغ له في الفصل المقبل (الخامس)[٤١].

إن واحداً من أهم التيارات السياسية والاقتصادية على مستوى الكرة الأرضية بعوالمها الثلاثة هو بناء نموذج الدولة التسلطية الذي صقلته تجارب العشرينيات والثلاثينيات في أوروبا. لكن تنظيمات الدولة التسلطية وبيئتها الاجتماعية ومناخها الايديولوجي تختلف بين العوالم الثلاثة بعضها عن البعض، وهو أمر سيكون البحث فيه مركّزاً على تجربة المشرق العربي في ما يتبع من فصول.

= ولتكوين فكرة عن حجم مؤسسات الاستخبارات وتعددها، أو (Intelligence Company) في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، انظر:

Jeffrey T. Richelson, *The U.S. Intelligence Community*, 2nd ed. (New York; Cambridge, Mass.: Ballinger, 1989).

(٤١) من باب التذكير نقول إن انحسار الموجة الثورية الثانية التي اجتاحت العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية كان قد بدأ بانشقاق المعسكر الشرقي بين الصين والاتحاد السوفياتي، وتفجّر الصراع بين الصين والهند. أما عن أسباب هذا الانحسار فمنها ما يعود إلى السياسات الامبريالية في مكافحة الثورة على نطاق العالم كما ذكرنا، ومنها ما يعود إلى طبيعة الموجة الثورية في أغلب دول العالم الثالث. لمعالجة هذا الجانب من الموضوع، انظر: Gérard Chaliand, *Revolution in the Third World: Myths and Prospects*, foreword by Immanuel Wallerstein (Hassocks: Harvester Press; New York: Viking Press, 1977).

الهزيمة والمعارضة في البلدان العربية

لقد كانت هزيمة الناصرية في حزيران/يونيو ١٩٦٧ هزيمة لحركة المعارضة والتيار الثوري ضمنها، فهي التي كانت مستهدفة عبر الناصرية. ولذلك فإن الناصرية تتحمل جزءاً من المسؤولية التاريخية في انشقاق صفوف المعارضة العربية، خاصة اليسار العربي، إلى ناصريين وقوميين وبعثيين وشيوعيين وماركسيين. . . إلخ. ولا تستطيع قيادات المعارضة السياسية أن تتهرب من تحمّل الجزء الآخر من المسؤولية منذ سنة ١٩٥٩ على وجه التحديد، بما أظهرته من انتهازية ومن ضيق أفق (من الأمثلة الواضحة على هذا علاقة التنافس والصراع بين عبد الناصر والبعثيين منذ سنة ١٩٥٥، التي كان بعض أشكالها المزايدات التي زجّت بالعرب في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧)[٤٢].

وهكذا عندما جاءت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، فإن حركات المعارضة في أغلب الدول المشرقية قد تحوّلت إلى فرق شتّى وأشلاء متناثرة[٤٣]. وفي رأيي أنها كانت تفتقر إلى ثلاثة أمور جوهرية افتقاراً شديداً:

الأمر الأول، أنه بعد هزيمة الناصرية، افتقدت حركات المعارضة العربية البديل، أو البدائل الصريحة المتمفصلة بشكل موضوعي للواقع العربي والدولي، الذي كانت تحدد معالمه السياسة الامبريالية في مكافحة الثورة على نطاق عالمي. فالبديلان: القومي الوحدوي والاشتراكي، بالشكل الذي وصلا إليه في ظل النظام الناصري، أو في ظل

---

(٤٢) من الأمثلة الواضحة الأخرى مساعدة اليسار الناصري عبد الناصر على تعديل مسار «الثورة» إلى اليمين السياسي بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. وتعاون اليسار الناصري واليسار الماركسي التقليدي في مصر مع السادات على تصفية إنجازات الناصرية بين ١٩٧١ ـ ١٩٧٦. ويمثل هذين التيارين كل من عبد العزيز حجازي، عبد المنعم القيسوني، اسماعيل صبري عبد الله، فؤاد مرسي ومحمد محمود الامام. انظر: مراجعة فوزي منصور لكتاب: محمد عبد السلام الزيات، **السادات: القناع والحقيقة**، كتاب الأهالي؛ ١٨ (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٨) في: «اليساريون والسلطة: كفارات ناقصة وليست نقداً ذاتياً: قراءة جديدة لكتاب السادات: القناع والحقيقة،» **مجلة الهلال**، السنة ٩٧، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٩)، ص ٦٣ ـ ٧٤، وأماني قنديل، **صناعة السياسة الاقتصادية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨١**، كتاب الأهرام الاقتصادي؛ ١٦ (القاهرة: [مؤسسة الأهرام]، ١٩٨٩)، ص ٦٠ ـ ٧٣.

(٤٣) تعرضت أغلب حركات المعارضة السياسية اليسارية واليمينية إلى انشقاقات واسعة بعد هزيمة حزيران/يونيو بما فيها الأحزاب الشيوعية والأحزاب القومية والأحزاب الدينية التقليدية. وما زلنا إلى هذه اللحظة نفتقر إلى مسح وتحليل للتنظيمات التي نجمت عن هذه الانشقاقات. وطارق اسماعيل في كتابه: **اليسار العربي**، لا يتكلم إلّا عن تجمعات محدودة جداً. ولدراسة أحدث حول «الحركة التقدمية العربية» انظر: **دراسات في الحركة التقدمية العربية**، ندوة، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

الصراع مع النظام الناصري، لم يتح لهما أن ينضجا بما فيه الكفاية. ويبدو أنهما لم يقدِّما ما يمكنهما من التغلب على التيار اليميني والبدائل التي يطرحها. وقد غلبت على حركات المعارضة في السبعينيات عوارض الشلل والسلبية، التي كانت سمةً عامة للوضع العربي، كما في الرفض ثم الرفض (قمة الخرطوم). فلا الرفض مهما كان شديدا، ولا التلعثم الفلسطيني كما في اللعم (العرفاتية)(٤٤) أجوبة شافية، ولا هي بدائل حقيقية يقبلها عامة الناس. إن فقدان البديل معناه شيء واحد، هو اكتمال التبعية، وهو ما حصل في السبعينيات.

الأمر الثاني، هو فقدان حركات المعارضة يسارية (اشتراكية، قومية شيوعية) أو يمينية (إخوان مسلمون) المحتوى الديمقراطي. فجميع هذه الحركات، لا في بنائها التنظيمي ولا في أهدافها الفعلية، كانت تسعى إلى تحقيق الديمقراطية وحماية الحريات العامة. وقد يقول قائل إنها كانت في ظروف نضالية صعبة لم تكن تسمح لها بالتمتع بهذه «الكماليات». ونقول إن بعض هذه الحركات وصل إلى الحكم أو إلى النفوذ فعلا في بعض الفترات، ولكنه أظهر القَدْر نفسه من العداء للديمقراطية وهو في مركز السلطة والنفوذ، بمثل ما كان وهو خارجها(٤٥).

ونسمع بين الحين والآخر أن الصيغة الليبرالية للديمقراطية لا تلائمنا أو أنها لا تلائم بيئة العالم الثالث. وهذا معناه أن حركات المعارضة قد فشلت في إيجاد صيغة للديمقراطية تستوعب ظروف المجتمع العربي، وربما تؤدي إلى تطوير الصيغة الليبرالية للديمقراطية أو تثويرها. ولكن يبدو أن الديمقراطية لم تكن، ولا هي الآن، على قائمة الأولويات لحركات المعارضة العربية.

وحتى عندما تكوّنت حركات ثورية ماركسية مستقلة عن التنظيمات التقليدية (للأحزاب الشيوعية مثلاً)، كما في حركة المقاومة الفلسطينية، فإنها بقيت مولعة

---

(٤٤) اللّعم العرفاتية مكونة من (لا) للتفاوض مع إسرائيل و(نعم) للدولة الفلسطينية. كما تمخض عنها المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٣. وهكذا أصبح التلعثم جزءاً من العقيدة الرسمية لفتح.

(٤٥) هذا الحكم ينطبق إلى حد كبير على بعض الماركسيين والبعثيين والناصريين. انظر على سبيل المثال التبريرات المختلفة لعداء هذه القوى السياسية للديمقراطية كما وردت في: **الناصرية والنظام العالمي الجديد: ندوة باريس** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، و**التجارب الديمقراطية في الوطن العربي**، وقائع ندوة إشكالية الديمقراطية في العالم العربي، الرباط، ١٣ ـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ (بيروت: دار الحداثة؛ المغرب: منتدى الفكر والحوار، ١٩٨١) بخاصة أوراق كلّ من: محسن خليل، «حول تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي في الديمقراطية،» ص ٢٦ ـ ٣٩؛ فواز طرابلسي، «نحو ديمقراطية جديدة،» ص ٩٩ ـ ١٠٤، ولطفي الخولي، «ملاحظات وتعقيبات حول الطروحات المتعلقة بإشكالية الديمقراطية في العالم العربي،» ص ١٣٤ ـ ١٤١.

بالتصورات اليعقوبية الرومانسية (كالعنف الثوري والفكر الانقلابي. . . وما شابه)، المستوحاة من الماركسية المهجّنة أحياناً، ومن النعرة القومية أحياناً أخرى. وهذا على حساب الحقوق المدنية للمواطن ـ الانسان والمساحة الخاصة به، والكرامة الإنسانية الفردية، وحماية المواطنين من الاستباحة والتسلط البيروقراطي[٤٦]. ولا يُجدي هنا الادّعاء (على سبيل المثال) أن الناصرية حققت «الحرية الاجتماعية» إن لم تحقق الحرية السياسية، فهما بُعدان لا ينفصلان، والحرية غير قابلة للتجزُّؤ[٤٧].

والأمر الثالث الذي افتقرت إليه حركات المعارضة العربية هو فهم التطورات الأخيرة التي أحدثتها الدولة التسلطية في مجرى حياة الناس اليومية، والتغيرات التي طرأت على الاقتصاد والحياة المعاشية واستيعاب ذلك. وكانت تغيّرات على نطاق واسع أدت إلى زيادة معدلات الحراك الاجتماعي (المتأتّي من انتشار التعليم الحديث)، وزيادة معدلات الدخل (ثورة الدخل المتأتي من الثروة النفطية)، وزيادة معدلات الهجرة الداخلية (في داخل البلد الواحد) والخارجية، وزيادة معدلات الاستهلاك العام والخاص مما يمكن وصفه بثورة استهلاكية حقيقية، وما يتّصل بها من ظواهر كارتفاع معدلات التضخم وارتفاع مستوى المعيشة. . . إلخ[٤٨].

يبدو أن حركات المعارضة العربية لم تدرك إلى أيّ مدى تؤثر هذه التغيرات في الطريقة التي يفكر بها الناس ويصوغون مطالبهم ويتعاملون مع بعضهم البعض، كما أنها لم تحسن تقدير وتحليل القوى الاجتماعية التي تفرزها هذه التغيرات، ولذلك

---

(٤٦) يزعم جان كوهن بأن ثنائية الأقطاب بين «الاصلاح × الثورة» لم تعد تجدي في الأوضاع السائدة الآن، وهذا سبب التحول من الحركات الثورية اليعقوبية في المطلق إلى الحركات الاجتماعية الديمقراطية الذي تشهده أوروبا الغربية الآن، انظر:

Jean L. Cohen, «Beyond Reform or Revolution? The Problem of French Socialism,» *Telos*, no. 55 (Spring 1983), pp. 5 - 12.

(٤٧) لدراسة تبريرية اعتذارية من الطراز الأول، انظر: عصمت سيف الدولة، «تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٣٣ ـ ١٧٢.

(٤٨) لوصف بعض التغيرات المهمة التي طرأت على المجتمع العربي المعاصر، انظر: سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

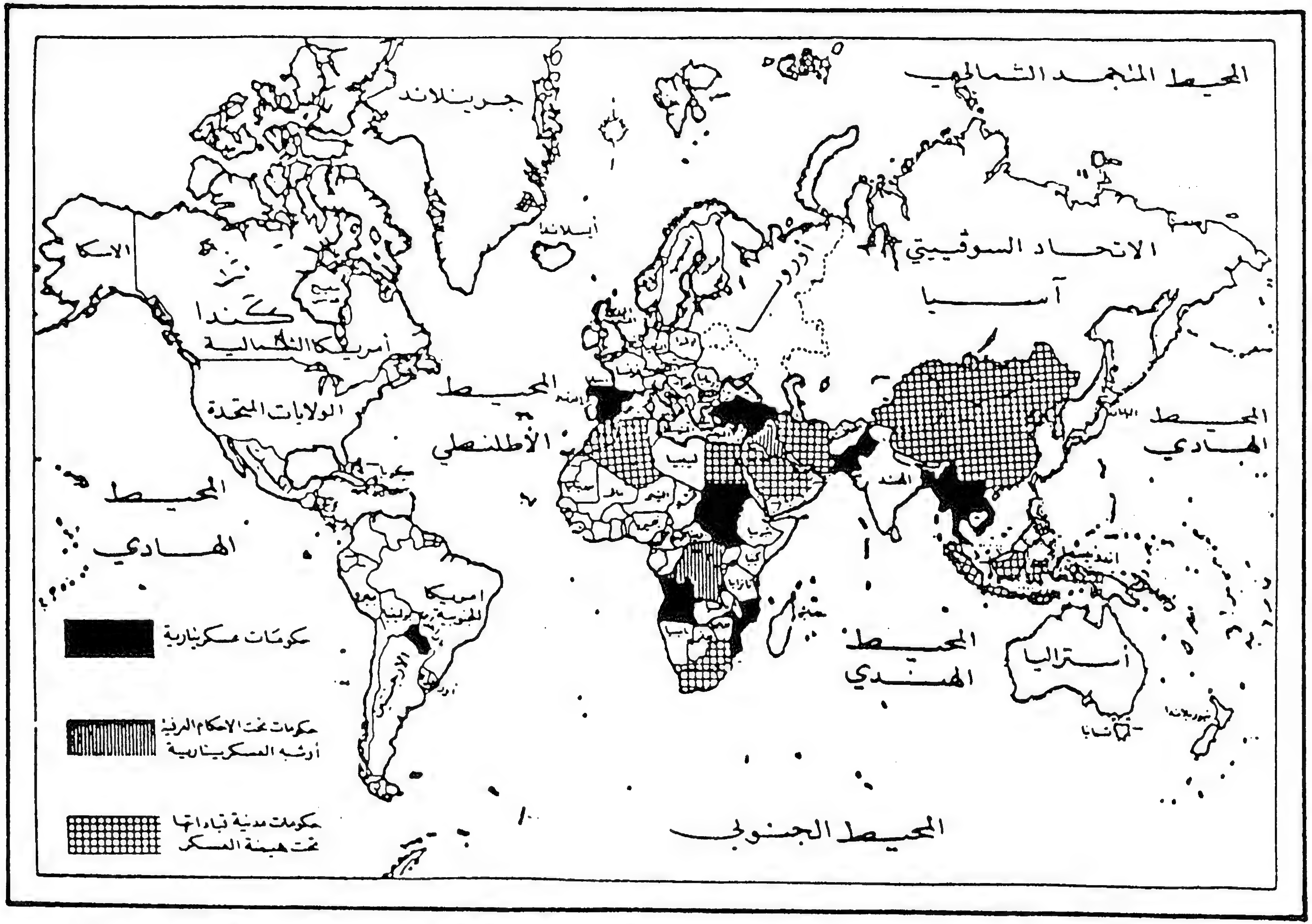
ـ بقاء المعارضة حبيسة القوالب الايديولوجية القديمة.

ـ استيلاء عصبة عامر عبد الله وخالد بكداش على الحزبين الشيوعيين في العراق وسوريا ومهادنة الحكم العسكري.

ـ مساعدة اليسار الناصري واليسار الماركسي التقليدي الساداتي على تصفية إنجازات الناصرية/ إنجازات الهلال/ كتاب الأهرام/ فوزي منصور، نعمات فؤاد.

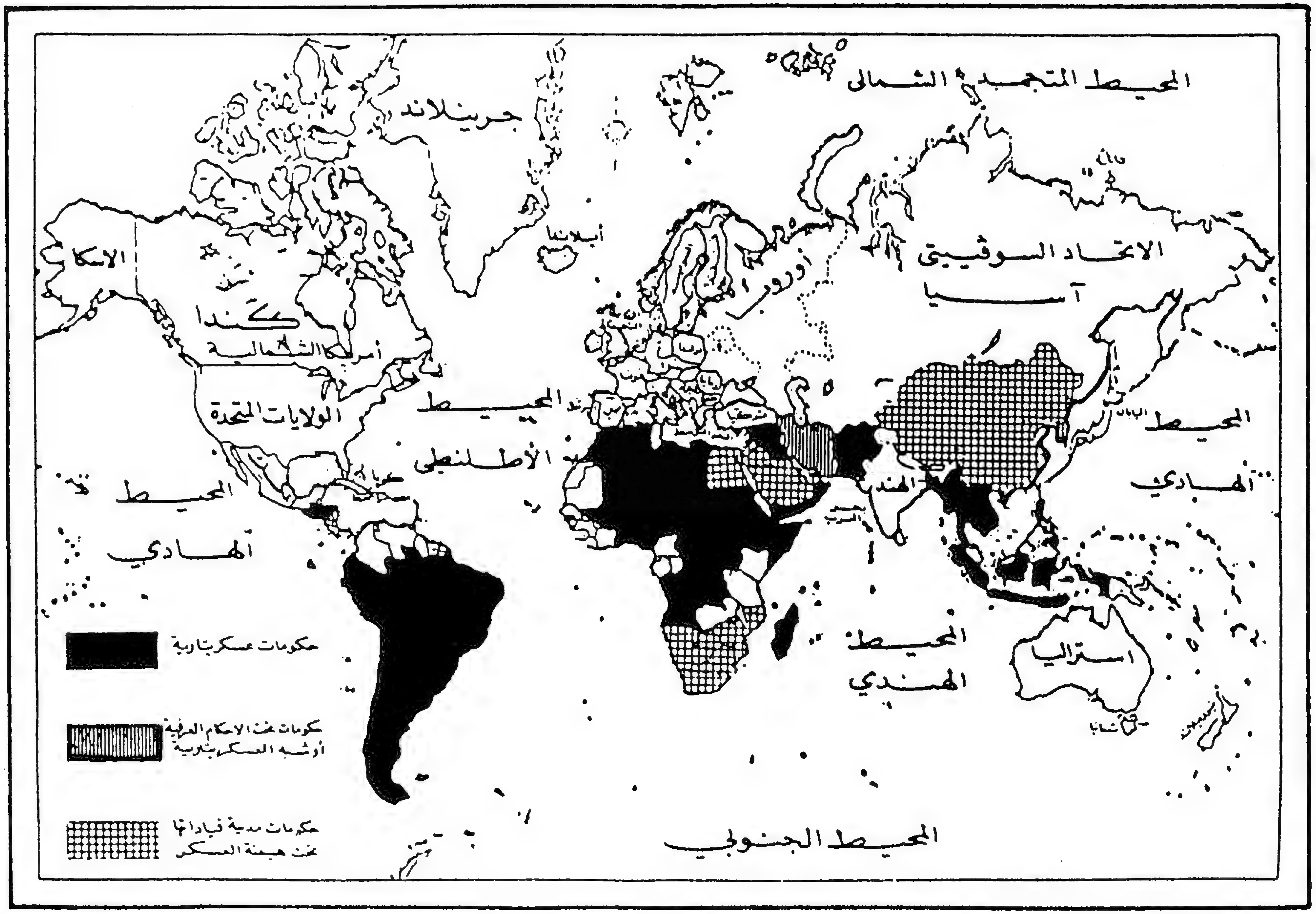
خريطة رقم (٤ - ١)

انتشار الحكومات العسكريتارية اليمينية (العام ١٩٦٠)



المصدر: Asbjørn Eide and Mark Thee, eds., *Problems of Contemporary Militarism* (London: Croom Helm; NewYork: St. Martin's Press, 1980), p. 223.

خريطة رقم (٤ - ٢)
انتشار الحكومات العسكريتارية اليمينية (العام ١٩٧٨)



المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٢١.

استمرت هذه الحركات في استعمال «الماركات» الايديولوجية التقليدية والاصطلاحات النظرية التي لم يعد لها مقابل في الواقع، وكأن هذه التغيرات لم تضعف الالتزامات والانتماءات الايديولوجية القديمة ولم تغير معالم المجتمع العربي. ولنأخذ المقولة التالية كمثال واحد يحتوي على أهم عناصر الموقف السياسي:

ان السياسة المسماة «الانفتاح الاقتصادي» على الغرب في ظل رأسمالية الدولة وسيطرة القطاع العام، كما في حالة مصر الساداتية، هي الشكل المستقبلي المحتمل لجميع أنظمة الحكم التي يهيمن عليها العسكر، كما أن تقوية القطاع العام والمشترك في الدول التقليدية، كما في حالة الخليج والأردن ذات النظم الرأسمالية ـ التابعة، تشكل واقعاً فعلياً يزداد رسوخاً كل يوم.

هل نستنتج اذن ـ حسب «الماركات» الايديولوجية التقليدية ـ ان نظم العسكر قد ارتدّت إلى الرأسمالية، وأن النظم التقليدية الرأسمالية قد تحوّلت إلى اشتراكية؟(٤٩).

الواقع ـ بطبيعة الحال ـ هو خلاف هذا الاستنتاج، ولكنه مثال يوضح أن التغييرات التي استجدت في المجتمع العربي تستدعي توليد صيغ دينامية نظرية متجددة مبنية على فهم وتحليل للظواهر المادية الموضوعية، وهو أمر سنتطرق إليه في القسم الأخير من هذا الكتاب.

الدولة التسلطية والمجتمع المدني

إن الفئات الحاكمة، في سعيها لتحقيق الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع ـ عندما قضت نهائياً على المعارضة وتنظيماتها، وأخضعت المؤسسات الاجتماعية لخدمة الدولة، وقضت على استقلاليتها ـ كانت ـ بعلم، أو من دون علم ـ تقضي على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث (كالنقابات المهنية والعمالية، الأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية والاجتماعية، مؤسسات التربية والدين ووسائل الإعلام... إلخ)(٥٠)، وتتيح المجال لعودة التنظيمات المتخلفة (ما قبل

(٤٩) هذه المسألة ستكون مدار نقاش موسّع في غير هذا الموضع، ولكنها أصابت كثيراً من الكتّاب بالحيرة في كيفية التعامل مع ظاهرة الانفتاح في عهد السادات، مما دفع بالبعض إلى وصف الانفتاح على أنه الردة، أي إلى أوضاع ما قبل الثورة، وهذا غير صحيح أيضاً. انظر الدراسات المختلفة المنشورة في: عبد الله [وآخرون]، **مصر من الثورة... إلى الردة**، القسم الثاني.

(٥٠) من باب التوضيح نذكر بأن المقصود بالمجتمع المدني كل العلاقات والمؤسسات الاجتماعية خارج الدولة أو المجتمع السياسي، ويكتسب مفهوم المجتمع المدني أهمية خاصة في ضوء اسهامات انطونيو غرامشي في دراسة المجتمع الأوروبي المعاصر، خاصة فيما يتصل بمفهومي الهجيمونيا والفوردية أو المجتمع الجماهيري. للتعريف بمفهوم المجتمع المدني عند ماركس وغرامشي، انظر:

Norberto Bobbio, «Gramsci and the Concept of Civil Society,» in: Chantal Mouffe, ed., *Gramsci and Marxist Theory* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979), pp. 21 - 47.

الرأسمالية) كالقبلية والطائفية والإقليمية لظهور تنظيمات بديلة، أي شبكة جديدة للعلاقات الاجتماعية (New Social Network). لقد كان القضاء على مؤسسات المجتمع المدني والعودة إلى المجتمع القبلي والقرابي والطائفي هو الذي أسقط القناع عن هذه الشبكة الاجتماعية الجديدة في أعقاب هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧.

وهنا يجب أن نفرّق بين التكتلات القبلية والطائفية والإقليمية التي يعتبر وجودها أمراً طبيعياً في ظل المركزية الرأسمالية المتمثلة بالدولة الوطنية كما عرفناها في المشرق العربي. فهذه التكتلات تهدف عادةً إلى الحفاظ على حضارة فرعية أو خصائص قومية أو إثنية أو تقاليد عريقة... إلخ في وجه التقنين الشديد الذي تقتضيه الدولة الوطنية «للحضارة المشتركة». إن ما نعنيه بالشبكة الاجتماعية الجديدة هو غير هذا؛ إنه تسييس لقضية الأقليات والقبائل (المِلَل والعشائر) بقصد تعزيز النزعات الانفصالية، بناء على عدم الثقة بالدولة وبالنظام السياسي، بحيث تقدم القواعد التي تحكم توزيع الأنصبة والحصص في الحياة السياسية، كما توزَّع البطاطا، أو كما يباع البطيخ ويُشترى في السوق[٥١].

لذلك، عندما قضى العسكر على التجربة الليبرالية في الخمسينيات، (وعندما تبنّت الفئات الحاكمة التقليدية نموذج الدولة التسلطية في الستينيات) كان هذا، في تقديري، تعبيراً عن الفشل في تكامل (Integration) فئات الطبقة الوسطى واندماجها في مجتمع التجربة الليبرالية الاصلاحية، وتعبيراً عن رفض هذه الفئات للحضارة المشتركة، التي هي السلاح الايديولوجي لفرض هيمنة كبار التجار وكبار الملاّك[٥٢].

---

(٥١) كما يتجلى ذلك في الميثاق غير المكتوب بين «الطوائف المستقلة والمتعايشة على أرض واحدة» توزّع بموجبه الوظائف كلها بالتساوي بين الطوائف المعترف بها في لبنان. وعملاً بهذا المبدأ وزّعت الرئاسات الثلاث الأولى كما يلي: رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة المجلس النيابي للشيعة، ورئاسة الوزراء للسنّة. وقد وردت في حواشي الميثاق تفاهمات «حول توزيع عدد النواب بين الطوائف بنسبة معينة... إلخ» انظر: مسعود ضاهر، **لبنان: الاستقلال، الميثاق والصيغة**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٧)، ص ٢٤٤ - ٢٥١. وحول تسييس الأقليات الدينية والاثنية كظاهرة عامة تستغلها الدول الكبرى بشكل منتظم، انظر:

Paul A.Jureidini, «Political Disintegration in Contemporary Politics,» *International Interactions,* vol. 11, no. 2 (1984), pp. 157 - 191, and Elise Boulding, «Ethnic Separatism and World Development,» in: Louis Kriesberg, ed., *Research in Social Movements: Conflict and Change* (Greenwich: JAI Press, 1979), vol. 2, pp. 259 - 281.

(٥٢) حول اطروحة فشل الطبقات الوسطى في الاندماج في الحضارة المشتركة لهيمنة (هجيمونيا) كبار الملاّك والتجار، كدافع لانغماسها في الانقلابات العسكرية والعنف «الثوري»، انظر: محمد جابر الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ١٥٢ - ١٨٧.

وعندما حاول العسكر بكل سذاجة أن يستعملوا أسلوب تأليف القوى الاجتماعية والسياسية ضد بعضها البعض في أوضاع يغيب فيها الدستور، وتنعدم سيادة القانون والحقوق الديمقراطية، تحولت التكتلات القبلية والطائفية والإقليمية وتنظيماتها وقواها الضاغطة ومليشياتها المسلحة وغير المسلحة إلى أدوات لتنظيم العملية السياسية، أولاً، ووسائل حماية وتحقيق مكاسب، ثانياً(٥٣).

وفي هذا السياق، من غير المستغرب أبداً أن **نجد أقلية دينية تطالب بالانفصال السياسي**، أو أن **نجد تكتلاً جهوياً ضيقاً يصل إلى الحكم**، أو أن نجد دولاً حديثة ترتكز حكوماتها على أسس قبلية (الخليج والجزيرة). وليس بالمستبعد أبداً أن تحكم الأقلية الأغلبية بقوة السلاح كمسألة مبدئية، أو أن تستولي أية جماعة منظمة تضامنية متآمرة على الحكم وتديم حكمها بالبطش والإرهاب والتلاعب الغوغائي بمشاعر الناس ومعتقداتهم كما أثبت العسكر أنفسهم والمَلالي (جمع مَلاّ) في إيران(٥٤). إن حالات من هذا النوع تجعل من برامج الزعزعة الامبريالية مجرد نزهة ورياضة (ولذلك كان اختيار الاسم الرمزي لحرب ١٩٦٧ لدى الإدارة الأمريكية صيد الديك الرومي Turkey Shoot اختياراً موفقاً جداً)(٥٥). وأوضاع بهذا السوء تضيف إلى التمزق الإقليمي التمزق الوطني، وإلى واقع تجزئة الوطن العربي التشرذم القبلي والطائفي. وكانت السبعينيات عيناً مجهرية بها اكتشفنا أن الأعراض المرضية قد استفحلت واشتد أذاها على نسيج المجتمع العربي.

ولكن هذه الأوضاع، بمنظور آخر، أنسب إلى الدولة التسلطية وأكثر ملاءمة لنظامها السياسي(٥٦). فالدولة التسلطية تطرح نفسها بديلاً عن مؤسسات المجتمع المدني وتصبح، أو هي تسعى لكي تصبح، الرابطة الوحيدة بين العشائر والملل والعائلات كتنظيمات للمواطنين المفتّتين إلى ذرات تحكمهم المصلحة الآنية وغريزة النجاة بالذات

---

(٥٣) هذا الحكم بالغ الوضوح في حالة مصر، انظر: غالي شكري، «حول المسألة الطائفية في مصر،» في: عبد الله [وآخرون]، **مصر من الثورة... إلى الردة**، ص ٣٠٦ - ٣١٦.

(٥٤) انظر إلى هذه المفارقة العجيبة (بين دور العسكر ودور الملالي) التي وردت في خطاب الخميني إلى طلاب جامعة طهران ونشر في **إطلاعات**، ١٩٧٩/٩/٢٢: «ان هؤلاء المثقفين الذين يقولون بأن على رجال الدين ترك السياسة والعودة إلى المساجد إنما يتكلمون نيابة عن الشيطان». فما عليك إلّا أن تستبدل كلمة العودة إلى «الثكنات» في حالة العسكر بدلاً من العودة إلى «المساجد» لتفيق من هول الوضع وشذوذه.

(٥٥) Green, *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948 - 1967,* pp. 198 - 204.

(٥٦) حول ضعف مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية وتحولها إلى فريسة للدولة، انظر:
Elia T. Zureik, «Theoretical Considerations for a Sociological Study of the Arab State,» *Arab Studies Quarterly,* vol. 3, no. 3 (Summer 1981), p. 225 passim.

في خضمّ طوفان الإرهاب المنظم للدولة. في هذا الخضمّ، الويل كل الويل لمن «لا ظهر له» ولا سند، فهو لا يستطيع الانتماء إلى حضارة الطبقة الوسطى.

إن هذه الأوضاع مجتمعة تجعل من الدولة التسلطية ومؤسساتها بؤرة الصراع الاجتماعي كوسيط بين الجماعات والقوى الاجتماعية المتنافسة المتصارعة، وكأداة لجمع هذا الشتات باستقلال نسبي عنها جميعاً، وكهدف يسعى الجميع إلى الاستيلاء عليه. فمن يستولي على الدولة يستولي على المجتمع، بغضّ النظر عن الشرعية وعن القانون، ومن يمتلك السلطة يمتلك مفاتيح الثروة والجاه، والأنغام التي يرقص عليها البشر.

ما هي إذن هذه الدولة التسلطية؟ وما هي تنظيماتها ومؤسساتها؟ وما هي الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية التي سمحت بظهورها بعد الحرب العالمية الثانية؟ هذه الأسئلة الثلاثة ستكون محور النقاش في الفصول المقبلة.

الفصل الخامس

مؤسّسات الدولة التسلطيّة (*)

الاتجاه العالمي نحو توسيع دور الدولة

إن تعاظم دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع أصبح حقيقة واقعة وتياراً كونياً على مستوى العوالم الثلاثة: **الأول**: الرأسمالي الذي أنتج دولة الرعاية والليبرالية التجارية، **الثاني**: الشرقي الذي أنتج نوعاً مشوّهاً من الاشتراكية المبقرطة، **الثالث**: المتخلّف (عنهما) الذي أنتج رأسمالية مشوّهة نسمّيها تجاوزاً رأسمالية تابعة. فالسياسات التي أدّت إلى قيام الدولة التسلّطية في المشرق العربي تمثل جزءاً من هذا التيار الكونيّ. ويمكن التعرف إلى حجم هذا التيار من الناحية الشكلية البحتة بقياس حجم ظاهرتين:

(أ) ملكية الدولة للمشروعات الإنتاجية (من خلال القطاع العام أو S.O.E).

(ب) ودور الإنفاق الحكومي في الاقتصاد كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي (مجمل الفعاليات الاقتصادية).

ولو أننا سنوضح في ما بعد أن تدخُّل الدولة هو أوسع وأعمق كثيراً مما يستشف من نتائج هاتين الظاهرتين.

فحسب الظاهرة الأولى (أ) سيطرة الدولة في معظم دول العالم على قطاعات الصناعة الثقيلة والتعدين (بل إنها كانت الرائدة في هذا الميدان في الدول الأسبق في التصنيع كإنكلترا وألمانيا)، والنقل والتوزيع، والكهرباء والغاز والماء بحيث مثّلت حصّة المؤسسات المملوكة للدولة (S.O.E) في الناتج المحلّي الإجمالي (G.D.P) أكثر من

(*) أُلحقت قائمة المراجع، المتعلقة بالفصل الخامس، بخاتمة الفصل، وكذلك الحال في بقية الفصول التالية له، وذلك للسبب الذي أشار إليه المؤلف في افتتاحية الكتاب. (المحرر).

٢٥ بالمئة في ٢٤ بلداً رئيسياً من مختلف القارات عام ١٩٨٣. ويستقى من مصادر أخرى أن أكثر من ٢٥ بالمئة من قطاعات الإلكترونيات والبتروكيميائيات ووسائط النقل والتعدين والصلب والأسمدة النيتروجينية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، كانت مملوكة للدولة عام ١٩٨٤ على نطاق العالم.

ويجب ألّا ننسى أن القطاعات المملوكة للدولة تمثّل، كقاعدة عامة، أسواقاً احتكارية أو احتكاراتٍ حكومية.

وإذا كان بإمكان الدولة أن تعيد بعض هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص، أو أن تخفِّف من احتكاراتها، فإن الظاهرة الثانية تعكس، بوضوح أكبر، مركزية دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي دور الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني مقاساً كنسبة من الناتج المحلِّي الإجمالي. ويُستدلّ من تقارير البنك الدولي السنوية (بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٨) أن معدل الايرادات والمصروفات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من ١٠ بالمئة سنة ١٩٠٠ إلى ٤٠ بالمئة سنة ١٩٨٠ في أغلب دول العالم. وفي بلد مثل السويد (كمثال متقدم لدولة الرعاية) وصلت هذه النسبة إلى ٦٥ بالمئة.

ولإعطاء صورة تاريخية أوسع لهذه الظاهرة نُلقي نظرة على نسب مماثلة لتطور الإنفاق الحكومي في البلدان الرأسمالية الرئيسية:

جدول رقم (٥ - ١)
الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (دول صناعية مختارة)

البلد / السنة	السويد	فرنسا	بريطانيا	ألمانيا	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية
١٩٢٩	٨	١٩	٢٤	٣١	١٩	١٠
١٩٦٠	٣١	٣٥	٣٢	٣٢	١٨	٢٨
١٩٨٥	٦٥	٥٢	٤٨	٤٧	٣٣	٣٧

المصدر: آلان بيكوك (سير)، «المؤسسات الحرة والسياسات الاقتصادية الغربية»، ملخص تقرير أُعدّ للبنك الدولي ونُشرت ترجمته في: القبس، ١٩٨٩/٥/٨.

فليس غريباً إذن أن تكون السياسات الاقتصادية متجهة نحو القطاع العام والملكية العامة للدولة، خاصة ونحن نعلم الدور القيادي أو الريادي الذي قامت به الدولة في عملية التصنيع في دول العالم الأول الغربي الرأسمالي. ولكننا بيّنا كيف أن هذا حدث في بيئة المجتمعات ضمن ظروف تاريخية خاصة هي:

١ ـ وجود شرعية وضوابط دستورية (هجيمونية الطبقة الحاكمة).

٢ ـ وجود حكومات منتخبة انتخاباً حراً مباشراً.

٣ ـ سيادة القانون واستقلاليته.

وبيّنا أن هذه الظروف، أو الشروط التاريخية، كانت حصيلة الصراع بين الطبقات وإنجازات تمّت عبر كفاح وتجذير متصل، ولم تكن نتيجة سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي ومحصلة النشاطات الاقتصادية. وهكذا ولدت دولة الرعاية المبنية على دور الدولة الواسع في تنسيق البنية التحتية وتدخّلها في الاقتصاد لتخفيف الفوارق الطبقية، ومقاومة ميل معدّل الربح إلى الانخفاض، ومقاومة الاتجاهات الاحتكارية للاقتصاد الرأسمالي.

وفي غياب الشروط التاريخية الثلاثة لميلاد دولة الرعاية، وفي ظل قدرة الفئات الحاكمة في دول العالم الثالث (ودول المشرق العربي كنموذج تاريخي لها) على توليد احتكار فعال لمصادر القوة والثروة في المجتمع، كما ذكرنا في نهاية الفصل الثالث من هذا الكتاب، فإن دولة الرعاية تتحول إلى دولة استبدادية ـ تسلّطية بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الإنساني.

شمولية نموذج الدولة التسلطية

وهكذا فإن الاتجاه الكوني نحو توسيع دور الدولة وتدخّلها في الاقتصاد والمجتمع يتبعه بالضرورة شمولية نموذج الدولة التسلطية في العالم الثالث كما اتضح من الخريطتين رقم (٤ ـ ١) و(٤ ـ ٢) المنشورتين في الفصل الرابع. ولكن على الرغم من شمولية نموذج الدولة التسلطية، إلاّ أنه ينطوي على نماذج فرعية حسب الثقافة السياسية (Civic and Political Culture)، أو التشكيلات الاجتماعية ـ السياسية السائدة في مجتمعات العالم الثالث.

ويمكننا أن نكتشف ثلاثة نماذج فرعية للدولة التسلطية إذا ما استعملنا أربعة مقاييس أساسية في تجربة العالم الثالث وهي:

١ ـ نوع النخبة أو الفئات الحاكمة.

٢ ـ مستوى بقرطة الاقتصاد، (أي درجة هيمنة القطاع العام على الاقتصاد).

٣ ـ مستوى اندماج الاقتصاد في نظام العالم الاقتصادي (E.W.S) أي درجة تبعية النظام الاقتصادي والاجتماعي لنظام العالم الاقتصادي مقاسة بقدرة النخبة الحاكمة على اختيار بدائل للسياسات المحلية والإقليمية (Policy Options).

٤ ـ نوع التحالف الاستراتيجي بين النظام المحلي والقوى الامبريالية العظمى في توازنات القوى الإقليمية المتغيّرة.

هذه المقاييس الأربعة تعطينا ثلاثة نماذج فرعية للدولة التسلطية، وهي المدرجة في الجدول رقم (٥ ـ ٢). ولكن يجب أن نتذكر دائماً أن العامل الحاسم في عملية التصنيف هذه هو العامل الأول، أي نوع النخبة الحاكمة، من حيث قدرتها على إحداث الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع. ولذلك فمن المعقول جداً أن تتغير النخبة الحاكمة بالانقلاب أو بغيره، ويكون هذا التغيير متبوعاً بالتحول من نموذج فرعي للدولة التسلطية إلى نموذج فرعي آخر دون أن يتأثر الاحتكار الفعال أو يتغير تسلط الدولة زيادة أو نقصاناً.

وتمثل كل من مصر وإيران مثالاً حياً على هذه العملية. فالرئيس المصري، أنور السادات، حوّل مصر من النموذج الفرعي (ب) إلى النموذج الفرعي (أ) دون أن يفقد أو يخفف قبضته التسلطية على الدولة والمجتمع. بينما نقل تحالف الملالي ـ والساسة المدنيين إيران من النموذج الفرعي (ج) إلى النموذج الفرعي (ب) ـ حيث أخذ الملالي دور العسكر، الذي أدى إلى استمرار التسلط بشكل أكثر دموية وبطشاً.

وتصلح دول أمريكا اللاتينية أن تكون مثالاً أعرق تاريخياً على التحول المتصل من النموذج الفرعي (ب) إلى النموذج الفرعي (أ) وبالعكس، حسب مقتضيات السياسة الامبريالية ـ الدولية ومتطلبات الصراع السياسي والاجتماعي المحلي. وهذا التحول المتصل يكاد يكون تناوباً مستمراً على الحكم بين تحالف العسكر ـ البيروقراط من جهة، والساسة المدنيين من جهة أخرى. ولكنه لم يؤدِّ إلى التقليل من التسلط أو التحول الحقيقي إلى الديمقراطية، فقد بقيت سلطة الفرض والرفض بيد العسكر وحلفائهم، وبإسناد مباشر وغير مباشر من الشركات المتعددة الجنسيات، الامبريالية.

ولذلك يجب ألّا نخدع بالتحولات الظاهرية أو السطحية في طبيعة النظام الحاكم وسياساته التسلطية بمجرد تغير النخبة أو الفئات الحاكمة أو بمجرد إجراء انتخابات يُشك في حريتها أو جدواها. فدوّامة التسلط لن تتوقف طالما أن الترتيبات المؤسسية للدولة التسلطية ما زالت قائمة لم تمسّ، وطالما أن فئة أو فئات تحتكر مصادر القوة والثروة احتكاراً فعالاً (وبالتالي حرية الفرض والرفض ـ الحل والربط قائمة متماسكة). كما أن الأحداث الأخيرة في نهاية عقد الثمانينيات تشير إلى أن النماذج الفرعية الثلاثة ستندمج في نموذج واحد متشابه في كل المقاييس عدا المقياس الأول (نوع النخبة الحاكمة) إلى حين ظهور توازنات إقليمية جديدة.

جدول رقم (٥ ـ ٢)
النماذج الفرعية للدولة التسلطية في الوطن العربي

المقيــاس	نموذج فرعي (أ)	نموذج فرعي (ب)	نموذج فرعي (ج)
نوع النخبة الحاكمة	مدني	العسكر / البيروقراط	مَلَكي
مستوى البقرطة[١]	ضعيف ـ متوسط	عالٍ	متوسط ـ عالٍ
مستوى الاندماج بالعالم[١]	متوسط	متوسط ـ عالٍ	عالٍ
نوع التحالف[٢]	الغرب	الغرب والشرق	الغرب

(١) درجات المقياس: عالٍ ـ متوسط ـ ضعيف.
(٢) لم تعد لهذا المقياس أهمية بعد العام ١٩٨٩ ونهاية الحرب الباردة، كمرحلة انتقالية إلى حين ظهور نمط جديد للتوازنات الإقليمية في التسعينيات من القرن العشرين.

أنماط الدخول في ترتيبات الدولة التسلطية

ولتأكيد شمولية نموذج الدولة التسلطية في الوطن العربي (مع التركيز على المشرق بشكل خاص)، فإن جميع الأقطار العربية، بغضّ النظر عن كونها جمهوريات أو مَلَكيات أو سلطنات. . . إلخ، دخلت في ترتيبات الدولة التسلطية إما عن طريق الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية، أو عن طريق الانفتاح الاقتصادي والسياسي

جدول رقم (٥ ـ ٣)
نمط الدخول في ترتيبات الدولة التسلطية في الوطن العربي
حسب سنوات الاستقلال

عن طريق الانقلابات والحروب الأهلية	عن طريق الانفتاح السياسي والاقتصادي
١ ـ اليمن العربية (١٩١٨)	١ ـ السعودية (١٩٣٠)
٢ ـ العراق (١٩٣٢)	٢ ـ الأردن (١٩٤٦)
٣ ـ مصر (١٩٣٦)	٣ ـ تونس (١٩٥٦)
٤ ـ سوريا (١٩٤٣)	٤ ـ المغرب (١٩٥٦)
٥ ـ لبنان (١٩٤٣)	٥ ـ الكويت (١٩٦١)
٦ ـ ليبيا (١٩٥١)	٦ ـ عُمان (١٩٧٠)
٧ ـ السودان (١٩٥٦)	٧ ـ البحرين (١٩٧٠)
٨ ـ الجزائر (١٩٦٢)	٨ ـ الامارات العربية المتحدة (١٩٧٠)
٩ ـ اليمن الديمقراطية (١٩٦٧)	٩ ـ قطر (١٩٧١)
٦٧ بالمئة اقطار استقلت قبل عام ١٩٥٦ (الثلثان)	٧٨ بالمئة أقطار استقلت بعد عام ١٩٥٦(ثلاثة أرباع)

على الغرب، كما هو موضّح في الجدول رقم (٥ ـ ٣). وفي هذا الجدول تتضح حقيقة إضافية، وهي أن هناك ارتباطاً بين تاريخ الاستقلال وبين الانقلابات العسكرية، وهو أمرٌ أشرنا إليه في الفصل الثالث عندما تكلمنا على عصر هيمنة العسكر.

فثلثا الأقطار العربية التي استقلت قبل سنة ١٩٥٦ وعددها تسعة أقطار تعرضت الى انقلابات عسكرية ناجحة أو حروب أهلية. بينما ثلاثة أرباع البلدان العربية التي استقلت سنة ١٩٥٦ وما بعدها لم تتعرض لانقلابات عسكرية ناجحة، وما زال يحكمها مدنيون، بينما المجموعة الأولى يحكمها تشكيلة من العسكر والتكنوقراط والمليشيات المسلحة، ولكنها جميعها تستوي في دخولها في ترتيبات الدولة التسلطية.

إن محور الترتيبات المؤسسية للدولة التسلطية هو حل إشكالية الشرعية في نظام الحكم. وإشكالية الشرعية في بيئة المشرق العربي لا تقتصر على حقيقة أن أغلب الفئات المهيمنة التي جاءت إلى الحكم، لم تأتِ بالطرق الشرعية ـ الدستورية التي أصبحت أعرافاً دولية (أي أن انتشار الممارسات السياسية الرأسمالية من خلال أجهزة التواصل الكوني ووسائل الإعلام، أصبحت تمثل أعرافاً دولية كالشرعية الدستورية ـ والحكومة المنتخبة ـ وفكرة السيادة) وإنما تتصل بقضايا أعمق من ذلك بكثير. لنضرب أمثلة توضح أبعاد إشكالية الشرعية في نظام الحكم:

ـ تبرير شرعية الدولة القطرية في ظل الادعاء بالعمل نحو توحيد البلدان العربية (الوحدة العربية).

ـ تبرير شرعية القبول بالنظم والقوانين الوضعية الدستورية ـ الديمقراطية في ظل غياب نموذج تراثي مناسب للأوضاع السياسية القائمة.

ـ تبرير شرعية اللجوء إلى الاحتكار الفعال لمصادر القوة والثروة في المجتمع باللجوء إلى الرموز التقليدية ـ التراثية في ظل الدعوة إلى الدستورية ـ الديمقراطية في الدولة المعاصرة.

فإذا أجلنا النظر في الشقين الأولين من إشكالية الشرعية، فإن الشق الثالث يبقى ذا أهمية فائقة في تحديد شكل التسلط في الدولة والمجتمع ودرجته. ففي هذه الحالة يتخذ هذا التبرير إما شكل الشرعية الكارزمية للقائد البطل، أو الشرعية التقليدية (حسب مذهب فيبر المستمد من أفكار نيتشه). وقد رأينا كيف أن الاختراق الامبريالي للمشرق العربي وتحالف قوى اليمين من نظم محافظة وتيارات دينية رجعية قد هزم الشرعية الكارزمية لناصر والناصرية. لذا، فإن تأكيد الشرعية التقليدية بات الهدف الرئيسي للنظم الحاكمة في المشرق.

التضامنيات والبنى الموازية
في المشرق العربي

تكتسب الشرعية التقليدية في أقطار المشرق العربي أهمية استثنائية بسبب غياب التنظيمات المجتمعية الممثّلة لمصالح السكان كالأحزاب الايديولوجية والمنظمات المهنية والاتحادات النقابية المستقلة وجماعات الضغط المصلحية والحركات الاجتماعية والسياسية المستقلة. ولذلك ترتكز الشرعية التقليدية على فكرة التضامنيات (Corporations) التي تُعتبر عماد الترتيبات المؤسسية للدولة التسلطية.

والتضامنيّة هي جماعة أو قوة اجتماعية تعبِّر عن نفسها ومصالحها تضامنياً من خلال قادة تعترف بهم الدولة، إما ضمنياً كما في أغلب أقطار المشرق العربي، وإما رسمياً كما في النموذج المثالي للدولة التسلطية في اسبانيا فرانكو وبرتغال سالازار. ومن الأمثلة على هذه التضامنيات: النقابات المهنية، والمؤسسة الدينية، والمؤسسة العسكرية، وتحالفات الملاّك والتجار... إلخ. ولكن للتضامنيات في المشرق العربي خصوصية تاريخية، تختلف عن النموذج المثالي أو عن تفريعاته في أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين بشكل خاص) يجب أن لا تغيب عن بالنا.

إن التضامنيات في المشرق العربي ليست جماعة مستقلة عن الدولة، (على الرغم من وجود مصالح ومطالب تضامنية خاصة بها، تحاول الحفاظ عليها بتنظيماتها وقياداتها الخاصة)، وإنما هي امتداد لأجهزة الدولة ووسيلة فعّالة، أو بالغة الفاعلية، للضبط الاجتماعي ولسيطرة الدولة على الاقتصاد والمجتمع؛ وهي بذلك تختلف عن التضامنيات الأوروبية أو الأمريكية اللاتينية التي تمثل جماعات مستقلة (في إطار المجتمع المدني) تدخل الدولة معها في مساومات ومفاوضات خارج القنوات الديمقراطية أو المجالس المنتخبة.

إن عدم إدراك هذا الفرق التاريخي بين التضامنيات المشرقية واللاتينية قد حدا ببعض الكتّاب إلى افتراض أن الدولة التسلطية في المشرق العربي تفتقر إلى التضامنيات، وبالتالي فهي تفتقر إلى وجود جماعات وسيطة (Intervening Layers) بين النخبة الحاكمة وعامة الشعب. وهذا الاستنتاج غير دقيق، بل إنه غير صحيح بالمرة. فقد كان هناك دائماً تضامنيات في بيئة المشرق العربي، ولكنها ليست مستقلة عن سلطة الدولة، لأن الدولة لا تترك لها أبداً مجالاً لحرية الحركة والتنظيم كسياسة عامة.

ولما كانت هذه التضامنيات تكتسب أهمية استثنائية في ظل الدولة الاستبدادية، فإن

تدخل الدولة في تنظيماتها يصبح أكثر إحكاماً وأوسع مدى. وبمجرد أن تخفف الدولة قبضتها أو سطوتها عليها تتحول هذه التضامنيات إلى أطر (Platforms) للعمل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تتستر في كثير من الأحيان بستار الخلافات الدينية المذهبية. وتتحول هذه التضامنيات إلى أسس لتبرير قيام قوى ومطالب اجتماعية بديلة للدولة المركزية. وهناك أمثلة تاريخية كثيرة على هذا الأمر كحركات العامة وتنظيمات الأصناف والحِرَف وتنظيمات الشطار والعيارين. وأخيراً نظام المِلَل (الملّت العثماني)، الذي تحوَّل عندما سُيِّس في نهاية القرن الماضي إلى إحدى أدوات إضعاف السلطة المركزية للدولة العثمانية.

في ظل الدولة التسلطية المعاصرة يمكننا تحديد سبع تضامنيات لعبت (وما زالت تلعب) أدواراً هامة في حياة المشرق السياسية، علماً أن تضامنية تحالف الملّاك والتجار فقدت أهميتها بعد انهيار الحكم المدني في الخمسينيات من هذا القرن، لتعود وتكتسب أهمية جديدة في ظل عصر الانفتاح.

وهذه التضامنيات هي:

١ ـ جهاز البيروقراطية المركزية العليا للدولة.

٢ ـ اتحادات الغرف التجارية والصناعية الممثلة لكبار الملّاك وكبار التجار.

٣ ـ المؤسسة العسكرية.

٤ ـ المؤسسة الدينية وتنظيماتها.

٥ ـ الجمعيات المهنية لفئات الطبقة الوسطى.

٦ ـ اتحادات نقابات العمال والحرفيين.

٧ ـ التكتلات الفلاحية، أو غير الحضرية (البدوية ـ القبلية مثلاً).

ويوضح أنور عبد الملك كيف اتخذت هذه التضامنيات شكلاً شبه رسمي من خلال تحديد القوى المساهمة في «المؤتمر الوطني للقوى الشعبية» لشهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦١. فقد حدّدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر عدد مندوبي القوى الشعبية (التي أقرها ميثاق عبد الناصر الوطني أو إنجيل الناصرية) حسب «وزنها الديمغرافي» ومساهمتها في الدخل القومي (بعد استبعاد ممثلي الطبقة المالكة القديمة بموجب قرار العزل السياسي الذي جرّدها من حقوقها المدنية) بثماني مجموعات تقارب التضامنيات التي اختصرناها إلى ست على النحو التالي:

١ ـ	الموظفون غير النقابيين	١٣٥ مندوباً	٩ بالمئة

٢ ـ	الرأسمالية الوطنية	١٥٠ مندوباً	١٠ بالمئة
٣ ـ	النقابات المهنية	٣٣٠ مندوباً	٢٢ بالمئة
٤ ـ	سلك التعليم الجامعي والطلاب	٢١٠ مندوبين	١٤ بالمئة
٥ ـ	العمال	٣٠٠ مندوب	٢٠ بالمئة
٦ ـ	الفلاحون	٣٧٥ مندوباً	٢٥ بالمئة

وهذا التوزيع يمثل في الحقيقة صورة أمينة للتركيبة الاجتماعية ـ الاقتصادية، ولفئات الطبقة المستفيدة من سياسات الدولة التسلطية.

وضماناً لعدم تحوّل هذه التضامنيات إلى أرضيات وأطر للعمل السياسي والاجتماعي المستقل الذي قد يهدد سلطة الدولة والاحتكار الفعال لمصادر الثروة والقوة للنخبة الحاكمة، فقد ارتكزت ترتيبات الدولة التسلطية على تطوير البنى المساندة للبيروقراطية المركزية، وخاصة أجهزة القمع والإرهاب المنظم للدولة. وقد تزامن قيام ما يسمى «دولة المخابرات» في مصر مع العدوان الثلاثي عليها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦. وهذا التاريخ (أي إنشاء المخابرات العامة في مصر مع توسع المباحث السياسية الهائل) يمثل البداية التاريخية الفعلية لمرحلة الإرهاب الشمولي الذي هو خاصية أساسية من خصائص الدولة التسلطية المعاصرة.

من خلال «دولة المخابرات» الرهيبة، بصلاحياتها غير المحدودة التي اقتحمت الحياة الخاصة للمواطنين في أدقّ دقائقها، تم التلاعب بالتنظيمات والنقابات والجمعيات المِهْنية وقياداتها. وأُطبق الخناق على كل أشكال المشاركة السياسية للمواطنين في السياسة العامة. لقد تطورت دولة المخابرات، على الرغم من انهيارها الظاهري في مصر بانهيار مراكز القوى (في تشرين الثاني/نوفمبر) في أعقاب هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، بحيث تحولت إلى «منظومات» هائلة «للأمن القومي» لا تخضع لأية رقابة حكومية أو سياسية بأي شكل من الأشكال.

في مواجهة تطور البنى المساندة للدولة التسلطية وخلو ساحة العمل السياسي من التنظيمات المجتمعية كالأحزاب والحركات الاجتماعية المستقلة، تطورت القوى الموازية المتمثلة بالطائفية ـ القبلية ـ الجهوية. وهذه خصوصية أخرى لتنظيمات الدولة التسلطية في المشرق العربي. ونقصد بالطائفية ـ القبلية ـ الجهوية أنماط التعامل بين الجماعات والأفراد على أساس الانتماء الى طائفة معينة، أو قبيلة معينة، أو جهة جغرافية (التكارتة، العلويون. . . إلخ) وما يترتب على هذا الانتماء من مضار أو منافع؛ وهي قوى موازية لأنها توازي التضامنيات والعلاقات في ما بينها أو داخلها. ويمكننا أن نكتشف داخل التضامنية العسكرية أو الدينية أو العمالية، اعتبارات

طائفية، أو قبلية (أو جماعة قرابية ـ عائلية)، أو جهوية، تحكم العلاقات داخلها. وقد شهدنا كيف أن بعض الفئات الحاكمة وصلت إلى الحكم بالاستناد إلى القوى الموازية أو استمدت شرعيتها منها.

وتظهر فاعلية القوى الموازية في تأثيرها في الترتيبات التضامنية للدولة التسلطية من خلال علاقات الزبانة السياسية (Political Clientalism)، والتبادلية الاجتماعية (Social Exchange). ومعنى هذه الشبكة العلائقية، بإيجاز، هو: أن أسس التعامل الاجتماعي مبنية على تبنّي رموز النخبة السياسية لزبائن تتبناهم وترعاهم وتضعهم في مراكز السلطة الحساسة في الأولى؛ وفي الثانية، فإن العلاقات الاجتماعية تقوم على أساس تبادل المنافع المادية واحدة بواحدة (على طريقة «نفعّني وأنفّعك وشيّلني وأشيّلك). وهذا أمر سنعود إليه في القسم الأخير من دراستنا.

وهكذا يتّضح أن ديناميات الترتيبات التضامنية تحت تأثير القوى الموازية، على عكس ما اعتقد الكتّاب الذين قالوا بافتقار المجتمع العربي إلى التضامنيات، سيؤدي إلى ظهور طبقة مستفيدة من سياسات الدولة التسلطية بانغلاقها وانفتاحها. وما هذه الطبقة المستفيدة إلاّ أحد إفرازات رأسمالية الدولة التابعة كنمط إنتاج مميز. وهذا لا يمنع أن تكون الطبقة المستفيدة في الوقت نفسه ضحية للإرهاب المنظم الذي تمارسه الدولة من خلال البنى المساندة المتمثلة بدولة المخابرات ومنظومات الأمن القومي الرهيبة.

التطور التاريخي لتوسع القطاع العام

لقد كانت الدولة السلطانية المتأخرة عندما سقطت على أيدي أتاتورك وزمرته في طور أشبه ما يكون ما بعد الحياة، طور الانهيار العظيم. وقد ذكرنا من قبل أن الحد الفاصل المتمثل بأحداث عام ١٩٢٠ قد سمح بمجيء طبقة حاكمة جديدة مكوّنة من كبار الملاّك وكبار التجار، لأول مرة في تاريخ المشرق العربي، إلاّ أن هذا الحد الفاصل كان في الحقيقة نقطة تجمع لتحولات جسام بدأت مع مرحلة «التنظيمات» وحكم محمد علي في مصر، وأدّت في النهاية، أي في العشرينيات من هذا القرن، إلى انقطاعات بنائية رئيسية:

١ ـ في بنية الطبقة الحاكمة، من الأرستقراطية العسكرية إلى كبار الملاّك وكبار التجار.

٢ ـ في تركيبة القوى العاملة، من الحِرَف والصنايع التقليدية إلى المهن الحديثة.

٣ ـ في التحولات في القطاعات الاقتصادية الدينامية، من الزراعة إلى التجارة والخدمات.

٤ ـ في التنظيمات السياسية والاجتماعية، من البيروقراطية التقليدية والجمعيات السرية، إلى البيروقراطية العقلانية ـ القانونية الحديثة والأحزاب السياسية.

في ظل الدولة السلطانية المتأخرة، في مرحلة ما بعد التنظيمات، كانت البيروقراطية المركزية تنحصر في قطاع الخدمات العامة ولا تتعداه إلا فيما ندر، وخاصة بعد قضاء الدول الاستعمارية الغربية على شركات الدولة ومؤسساتها الاحتكارية من خلال نظام التنازلات في نهاية القرن الماضي. وكانت هذه الخدمات العامة تموَّل بواسطة ضرائب متنوعة متعددة وشبه اعتباطية، ولم تدخل الدولة في المجالات الإنتاجية أو الإنشائية، التي كانت حِكراً على الشركات والمصالح الأجنبية، بل إنه حتى الخدمات العامة في مصر كانت حكراً عليها وعلى طبقة الكومبرادورية.

وكان النظام الاقتصادي، بالإضافة إلى اعتماده على الزراعة المتخلفة، يتصف بقدر غير قليل من الفوضى، خاصة في النقود والموازين والمكاييل والمقاييس والتقويم. وكانت اقتصادات البلاد تخدم جميع المصالح إلّا مصلحة السكان المحليين بسبب **سطحية الحكم وسيطرة الامتيازات الأجنبية** على مقدرات البلاد.

ولتوضيح الصورة العامة لقطاع الخدمات العامة المدنية وتنظيماته على مستوى مركز السنجق (اللواء في العراق، والمحافظة في سوريا، والمديرية في مصر) نُدرج في الجدول رقم (٥ ـ ٤) أهم الإدارات المدنية كما وصلت إليه في مطلع القرن العشرين. وقد استمرت هذه الإدارات في العمل دون توسع في عهد الاستقلال حتى الحرب العالمية الثانية. فقد تركز القطاع الحكومي والعام في مجتمع التجربة الليبرالية في قطاع الخدمات، كالتعليم والأمن والمواصلات والنقل والريّ والصحة العامة والكهرباء والماء. ولذلك اختص القطاع الخاص بالاستثمارات ذات العائد الربحي، الذي توسع توسّعاً كبيراً (في فترة ما بين الحربين العالميتين في مصر، وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة في العراق وسوريا) مصحوباً بالتوسع الكبير في المِلكيات الزراعية.

في الوقت الذي حصلت فيه معظم الأقطار العربية على الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية (راجع الجدول رقم (٥ ـ ١) كان بالإمكان ملاحظة ثلاثة اتجاهات رئيسية للاقتصاد في البلدان العربية، شخّصها شارل عيساوي على النحو التالي:

ـ من المصالح المبنية على الملكية الزراعية إلى التجارة والخدمات.

ـ من الرأسمال الأجنبي إلى الرأسمال الوطني المحلي.

ـ من هيمنة القطاع الخاص إلى هيمنة القطاع العام.

جدول رقم (٥ ـ ٤)
الخدمات العامة المدنية على مستوى مركز السنجق(*)
(اللواء) في مطلع القرن العشرين في العراق وسوريا

١ ـ الادارة السياسية (أ) المجلس الاداري (المتصرفية) (ب) البلدية ٢ ـ السكرتاريا (أ) أمين سر المجلس الاداري (مدير التحرير) (ب) غرفة السجلات (الأوراق) (ج) سجل الدولة العقاري (الدفتر الحقاني) (د) أمانة سر الدائرة المالية (هـ) أمانة سر محكمة البداية (أول درجة) ٣ ـ الادارة المالية (أ) مدير الصادرات والواردات (المحاسبجي) (ب) دائرة الضرائب (ج) دائرة التحصيلات (د) غرفة التجارة والزراعة (هـ) فرع المصرف الزراعي (و) فرع المصرف العثماني (ز) دائرة الدّين العام (ديوان العمومية) (ح) دائرة الرسوم (نظارة الرسومات) (ط) الريجي (Régie)	٤ ـ المحاكم (أ) النائب (نائب القاضي) (ب) المحكمة المدنية (ج) المحكمة الجنائية (د) المحكمة التجارية (هـ) موظفو المحاكم الآخرون (المستنطق وكاتب العدل . . . إلخ) ٥ ـ الإدارات الفنية (أ) الأشغال العامة (النافعة) (ب) البريد والبرق ٦ ـ دائرة الصحة العامة (أ) الخدمات الصحية البلدية (ب) مجلس الصحة العامة (الهيئة الصحية) ٧ ـ دائرة المعارف (أ) مجلس المعارف (ب) مدرسة الصنايع ٨ ـ دائرة الغابات

(*) تنقسم الدولة العثمانية إدارياً، إلى: الولاية (ويديرها الوالي)، والسنجق (المتصرف)، والقضاء (القائمقام)، والناحية (المدير)، والقرية (المختار).

المصدر: Mesrob K. Krikorian, *Americans in the Service of the Ottoman Empire, 1860 - 1908* (London: Routledge and Kegan Paul, 1978), pp. 11 - 17.

وانطوت هذه الاتجاهات على أحداث متزامنة متشابكة، وتطلبت عدداً من الإجراءات الحاسمة حاولنا تلخيصها بشكل يحدّد معالمها الرئيسية ونقاط انطلاقها المركزية في الجدول رقم (٥ ـ ٦).

ولذلك تعتبر فترة الستينيات والسبعينيات (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥) المرحلة الحاسمة في تطور مؤسسات الدولة التسلطية وتبلورها في جميع البلدان العربية، بدءاً بمصر وانتهاءً بالعربية السعودية واليمن العربية. وحتى يتضح الموقف أكثر، لنتتبع تطور أحد أهم مؤسسات الدولة التسلطية: الإدارة المركزية أو الحكومة في كلٍّ من مصر، أكثر البلدان

العربية تقدماً اقتصادياً وسياسياً وحضارياً، والعربية السعودية، وهي من الدول المتخلفة اقتصادياً وسياسياً وحضارياً. هذه المقارنة متضمنة في الجدول رقم (٥ ـ ٥).

فقد جاء توسع الجهاز المركزي للحكومة في مصر متوافقاً مع الإجراءات الاشتراكية، بحيث وجد أن من الضروري إضافة ١٢ وزارة (من ٣٠) بين العامين ١٩٦٠ و١٩٦٥. وفي حالة السعودية فقد تضاعف فجأة عدد الوزارات سنة ١٩٦٥ (من ٦ إلى ١٢)، ثم أنشئت ثماني وزارات أخرى في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥. وقد شهدت معظم البلدان العربية توسعاً مماثلاً في الجهاز المركزي للبيروقراطية الحكومية، ولا يمكن تبرير هذا التوسع المفاجىء فيه إذا لم يكن مرجعه تبنّي نموذج الدولة التسلطية (وليس توسيع دور الدولة فحسب).

وقد وضع الميثاق الوطني (الباب السادس) فرص حدود ملكية القطاع العام لتشمل:

١ ـ الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج كالسكك الحديد (والبنى التحتية الأخرى).

٢ ـ الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية.

٣ ـ التجارة الخارجية.

٤ ـ المصارف وشركات التأمين.

٥ ـ ربع التجارة الداخلية على الأقل.

٦ ـ الأرض الزراعية فيما زاد على الحدّ الأقصى للملكية، كما نص عليه قانون الإصلاح الزراعي.

٧ ـ الضرائب التصاعدية على الملكية العقارية وتشريع خفض ايجاراتها.

وساد في تنظيم القطاع العام في المشرق العربي التصنيف النوعي للشركات وربطها بهيئات تنسيقية عامة تحت إشراف وزارات الدولة حسب النموذج المصري. وتختلف الأقطار العربية في درجة الحرية التي تُتاح للمديرين ومجالس الإدارات انطلاقاً من هذا النموذج. ونظراً لأهمية التعرف إلى الشكل النهائي الذي اتّخذه القطاع العام في التطبيق العملي، فقد أفردنا في ملحق خاص بهذا الفصل قوائم بهيئات القطاع العام وشركاته في مصر على فترتين:

الفترة الأولى: في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، أي قبل تعرّضه لمحنة الانفتاح.

والفترة الثانية: في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، أي بعد تعرّضه لمحنة الانفتاح في منتصف السبعينيات، وذلك تسهيلاً للمقارنة وتعميماً للفائدة.

جدول رقم (٥ ـ ٥)
تطور الجهاز الحكومي في كل من مصر والسعودية
(١٩٥٢ ـ ١٩٧٥)

عدد الوزارات/البيروقراطية المركزية للدولة	مصر	السعودية
عدد الوزارات عام ١٩٥٢	١٥	٦[أ]
عدد الوزارات التي أنشئت عام ١٩٥٦	٣	لا يوجد
عدد الوزارات التي أنشئت عام ١٩٦٠	٢	لا يوجد
عدد الوزارات التي أنشئت عام ١٩٦٥	١٠[ب]	٦
عدد الوزارات التي أنشئت عام ١٩٧٥	لا يوجد	٨[ج]
مجموع عدد الوزارات عام ١٩٧٥	٣٠	٢٠

(أ) لم يكن هناك وزارات في السعودية قبل عام ١٩٥٢، وإنما وزراء للملك وعددهم ستة. أما الوزارات فقد أنشئت عام ١٩٥٣.

(ب) وصل عدد الوزارات التي كانت قائمة في مصر عام ١٩٦٥ إلى ٣٠ وزارة.

(ج) وصل عدد الوزارات السعودية في عام ١٩٧٥ إلى ٢٠ وزارة.

المصادر: Tim Niblock, ed., *State, Society and Economy in Saudi Arabia* (London: Croom Helm, 1982), pp. 16 - 17, and Nazih N. Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* (London: Ithaca Press, 1980), pp. 191 - 192.

الإجراءات الحاسمة في تبلور مؤسسات الدولة التسلطية

ان الدراسة المتعمقة المتمعنة تجعلنا لا نكتفي بمجرد وصف توسع القطاع العام أو النمو المطّرد للبيروقراطية المركزية للدولة للتدليل على تبلور مؤسسات الدولة التسلطية. إذ لا بد من إعطاء خلفية أعمق للأطر التشريعية والإجراءات والقوانين واللوائح التي أتاحت للدولة هذا التدخل الواسع الرهيب في الاقتصاد والمجتمع. ولما كانت هذه المهمة من الاتساع والشمول بحيث تقتضي جهداً ومساحة مستقلة، فإننا سنقوم بتلخيصها تلخيصاً شديداً في شكل جدول «كرونولوجي» (زمني) يعطي القارىء فكرة عن المناخ العام للأحداث وتسلسلها، على أمل أن يتولى أصحاب الخبرة والاختصاص الغوص في تفاصيلها.

جدول رقم (٥ ـ ٦)
ملخص تسلسل الإجراءات الحاسمة في تطور البيروقراطية المركزية للدولة وتدخّلها في الاقتصاد والمجتمع: مصر والعراق وسوريا (١٩٣٦ ـ ١٩٨٨)

السنة	مصــــر
١٩٣٦	ـ إلغاء الامتيازات الأجنبية بموجب المعاهدة.
١٩٣٧ ـ ١٩٤٧	ـ ازدهار حركة التصنيع خلال الحرب العالمية الثانية بالتعاون بين بنك مصر وشركاته ورأس المال الأجنبي المحلي.
	ـ توسيع ملكية الدولة لتشمل: السكك الحديد، مجال الائتمان، البنك العقاري ـ الزراعي، بنك التسليف الزراعي، البنك الصناعي.
	ـ هزيمة مشروع قانون وفدي في آذار/مارس ١٩٤٤ بفرض ضريبة تصاعدية على الملكيات الزراعية الكبيرة.
	ـ إقرار قانون رقم (١٣٨) لسنة ١٩٤٧، الذي يفرض على الشركات المختلطة أن يكون ٥١ بالمئة من رأس مالها مصرياً و٧٥ بالمئة من موظفيها من المصريين.
١٩٤٩	ـ يعيد أحمد حسين باشا طرح اقتراح فرض ضريبة تصاعدية على الملكيات الزراعية الكبيرة. يقترح ابراهيم شكري من حزب مصر الفتاة تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدّاناً، ومصادرة ما يزيد على ذلك.
	ـ توسّع العمل بنظام الشركات المختلَطة (بمساهمة الدولة) في المجالات الانتاجية.
١٩٥٢	ـ بدء العمل بقانون الإصلاح الزراعي رقم (١٧٨)، (الحد الأقصى للملكية ٢٠٠ فدان، في ظل العسكر.
١٩٥٣	ـ إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، واستمرار العمل بنظام الشركات المختلطة.
١٩٥٤	ـ قانون رقم (٤٧٥) المعدل لتشجيع الاستثمار الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية والطاقة.
١٩٥٦	ـ البدء بحملة تمصير الشركات الأجنبية (رأس المال الأجنبي المحلي) في أعقاب تأميم قناة السويس.
	ـ دخول الدولة ميدان الصناعة الثقيلة عبر إنشاء مصانع الحديد والصلب، ومؤسسة نصر... إلخ.
١٩٥٧	ـ قانون المؤسسة الاقتصادية كشركة قابضة تملك رؤوس الأموال العامة في الشركات التي تساهم فيها الحكومة (كلياً أو جزئياً).
	ـ ظهور التفريق بين «الهيئة العامة» و«المؤسسة العامة»: الأولى تدير مصلحة أو خدمة عامة، والثانية تمارس نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو مالياً أو تعاونياً.
١٩٥٩	ـ استمرار الصراع بين كبار الملاّك والتجار وبين العسكر حول قضية الاستثمار من أجل التنمية.
	ـ البدء بتطبيق الخطة الخمسية الأولى.
١٩٦١ ـ ١٩٦٤	ـ إعلان إجراءات تموز/يوليو الاشتراكية التي حسمت الصراع بين الملاّك والتجار

يتبع

	من جهة، والعسكر والبيروقراطيين من جهة ثانية لمصلحة العسكر. - إجراءات التأميم الكاسحة، بدءاً بتأميم بنك مصر وشركاته (وإنشاء مؤسسة مصر لإدارتها)، وشمولها معظم الشركات الكبيرة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي. - كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ : بدء العمل بنظام التصنيف النوعي لمؤسسات وشركات القطاع العام وربطها بوزارات الحكومة. - صدور قانون الإصلاح الزراعي الثاني الذي خفَّض الحد الأعلى للملكية الزراعية مرة أخرى (القانون رقم (١٢٧)). - آذار/مارس ١٩٦٤ : تصفية الحراسات ونقل عدد كبير من المشروعات والشركات الخاصة إلى ملكية القطاع العام.
١٩٦٦ - ١٩٧١	- تبلور مؤسسات الدولة التسلطية في هذه الفترة. - استمرار التعديلات والتحسينات في الإجراءات الاشتراكية والتسلط البيروقراطي وضمنها القانون رقم (٥٠) لعام ١٩٦٩ الذي خفض الحد الأقصى للملكية الزراعية إلى ٥٠ فداناً. - بروز ظاهرة التكدس الوظيفي.
١٩٧٤	- القانون رقم (٤٣) لعام ١٩٧٤ الذي وضع الإطار القانوني لسياسة الانفتاح الاقتصادي (المعدل بالقانون رقم (٣١) لعام ١٩٧٧).
١٩٧٥	- القانون رقم (١١١) لعام ١٩٧٥ بإلغاء هيئات القطاع العام وتحويلها إلى أمانات للقطاع العام.
١٩٨٣	- القانون رقم (٩٧) لعام ١٩٨٣ بإلغاء أمانات القطاع العام والعودة للعمل بنظام هيئات القطاع العام.
١٩٨٥	- إجراءات كانون الثاني/يناير المالية القاضية بفرض سيطرة البنك المركزي على القطاع المالي. اللوبي المصرفي يطيح بهذه الإجراءات وبوزير الاقتصاد في نيسان/ابريل من العام نفسه.
١٩٨٨	- قانون رقم (١٤٦) لعام ١٩٨٨ لتنظيم شركات تلقي الأموال الإسلامية يؤدي إلى إفلاسها بسبب عجزها عن تغطية الأصول وتلاعبها بأموال المودعين.

السنة	العراق
١٩٣٦	- قانون رقم (٥٢) الذي تم بموجبه شراء الدولة لمشروع النقل بالسكك الحديد. - تحويل ملكية ميناء البصرة إلى الدولة.
١٩٣٨	- تقرير داوسن وإصدار قانون تسوية حقوق الأراضي (الزراعية).
١٩٥١	- وقف العمل بمجلة الأحكام العدلية (العثمانية) وبدء العمل بالقانون المدني، حسب صياغة السنهوري.
١٩٥٢	- إبرام اتفاقية النفط مع الشركات الأجنبية وتحديد حِصة العراق من دخل النفط.

يتبع

تابع جدول رقم (٥ ـ ٦)

	ـ إنشاء مجلس الإعمار وبدء الاستثمار واسع النطاق في مشاريع الري والبزل واستصلاح الأراضي.
	ـ توسّع الملكية الزراعية وازدهار الزراعة بسبب سياسات مجلس الإعمار بشكل خاص.
١٩٥٦ ـ ١٩٥٧	ـ تحقيق أعلى معدّلات للإنتاج الزراعي في ظل العلاقات الاقطاعية والملكيات الزراعية الكبيرة.
١٩٥٨	ـ قانون رقم (٣٠) للإصلاح الزراعي.
	ـ صدور القرارات لتشجيع القطاع الخاص والصناعي.
	ـ إنشاء وزارة للصناعة تعبيراً عن اهتمام الحكومة بهذا النشاط الاقتصادي الذي أهمله مجلس الاعمار في «العهد البائد».
١٩٦١	ـ قانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١ بشأن تضييق حدود امتيازات شركات النفط الأجنبية واستيلاء الدولة على ٩٥ بالمئة من امتيازات الأراضي التي في حوزة الشركات.
١٩٦٣	ـ صدور تقرير جوليك حول إصلاح الإدارة العامة العراقية.
	ـ حصر حقوق الاستيراد بالمصالح الحكومية.
١٩٦٤	ـ صدور إجراءات التأميم «المفاجئة» في ١٩٦٤/٧/١٤.
	ـ قانون المؤسسات العامة المشابهة للتصنيف النوعي المتّبع في النموذج المصري.
	ـ قانون رقم (١٦٦) لعام ١٩٦٥ الذي جعل المؤسسات العامة تابعة للوزارات حسب التصنيف النوعي للنموذج المصري.
١٩٦٥ ـ ١٩٦٨	ـ استمرار العمل بإجراءات التأميم وتوسيع القطاع العام.
	ـ ركود اقتصادي نسبي في هذه الفترة.
١٩٦٩ ـ ١٩٧٥	ـ قانون رقم (١١٧) لعام ١٩٧٠ بتخفيض الحد الأقصى لسقف الملكية الزراعية.
	ـ التوظيف في الجهاز الحكومي يشهد أعلى معدلاته.
	ـ تأميم شركات النفط الأجنبية عام ١٩٧٢، بالكامل.
	ـ تبلور مؤسسات الدولة التسلطية في هذه الفترة.
	ـ القانون رقم (٣٥) لعام ١٩٨٣ الذي يجيز تأجير الأراضي الزراعية الحكومية للأفراد والشركات فوق الحد الأقصى للملكية الزراعية.
	ـ مشروع طرح استثمار أراضي محافظة التأميم لعام ١٩٨٤ لرؤوس الأموال الأجنبية.
	ـ إعلان برنامج الإصلاح الاقتصادي في حزيران/يونيو ١٩٨٧ الذي يدعو إلى: أ ـ إلغاء القيود على سوق العمل. ب ـ بيع أراضي ومصانع الدولة إلى القطاع الخاص. ج ـ الإصلاح الإداري. د ـ إدخال نظام الحوافز في القطاع العام. هـ ـ التركيز على جهود التصدير.

يتبع

السنة	سوريا
١٩٤٣ ـ ١٩٤٧	ـ انتعاش الاقتصاد في فترة الاستقلال ونمو فئات الطبقة الوسطى. ـ تأثر الصناعة المحلية والحِرَف بسبب انتعاش حركة الاستيراد. ـ تأثر الفلاحين بسبب توسع الملكية الزراعية الاقطاعية. ـ انهيار نظام الوقف والحبوس والمشاع. ـ بداية التحالفات السياسية بين الفلاحين والعمال وأحزاب الطبقة الوسطى: البعث، الحوراني، القومي السوري. ـ تضاعف أعداد الموظفين الحكوميين ٣ مرات بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٧.
١٩٤٧ ـ ١٩٥٣	ـ وقف العمل بمجلة الأحكام العدلية (العثمانية) عام ١٩٤٩، وبدء العمل بالقانون المدني حسب صياغة السنهوري. ـ تصاعد الحركة الفلاحية والطلابية. ـ مؤتمر حلب تحت شعار الأرض للفلاح، في أيلول/سبتمبر ١٩٥١. ـ بداية ظهور نفوذ الشركة الخماسية (أمين الكزبري برعاية الشيشكلي). ـ الجبهة الوطنية بين الأحزاب التقليدية وأحزاب الطبقة الوسطى لاسقاط الشيشكلي، عام ١٩٥٣.
١٩٥٤ ـ ١٩٥٧	ـ العودة إلى الحياة النيابية والانجراف المتزايد إلى اليسار. ـ فترة ركود اقتصادي نسبي.
١٩٥٨ ـ ١٩٥٩	ـ البدء بتطبيق الإصلاح الزراعي في زمن الوحدة مع مصر. ـ إجراءات توسيع القطاع العام حتى وصفها الكزبري بتمصير سوريا (بيان ١٠/٥/١٩٥٩).
١٩٦٠	ـ البدء بتطبيق الخطة الخمسية الأولى.
١٩٦١	ـ تطبيق إجراءات تموز/يوليو الاشتراكية في سوريا بالأسلوب المصري نفسه، دون اعتبار للفروق بين الاقتصادين، خاصة لعدم وجود رأس مال أجنبي كبير في سوريا. ـ تضرّر الصناعة الوطنية بسبب الفوضى البيروقراطية في بداية تطبيق الإجراءات الاشتراكية. ـ إنشاء الهيئة الاقتصادية للدولة وإعطاؤها حق شراء ٣٥ بالمئة من رؤوس أموال بنوك سوريا. ـ الانفصال عن مصر في أيلول/سبتمبر ١٩٦١.
١٩٦٢ ـ ١٩٦٣	ـ الصراع بين اليمين واليسار للحفاظ على الإصلاح الزراعي والإجراءات الاشتراكية. ـ مجيء البعثيين إلى الحكم (اللجنة العسكرية في ٨/٣/١٩٦٣) واستمرار العمل بالإصلاح الزراعي والإجراءات الاشتراكية.
١٩٦٥ ـ ١٩٦٩	ـ حملة جديدة للتأميمات في ١/١/١٩٦٥.

يتبع

تابع جدول رقم (٥ ـ ٦)

	ـ استمرار الجدل حول العودة إلى الوحدة المركزية مع مصر. ـ تبلور مركزية السلطة في القيادة الإقليمية عام ١٩٦٦، وحسم الصراع الداخلي في حزب البعث الحاكم. ـ بداية النفوذ السوفياتي العسكري والسياسي.
١٩٧٠ ـ ١٩٧٣	ـ الحركة التصحيحية بقيادة حافظ الأسد عام ١٩٧٠. ـ قيام الجبهة الوطنية. ـ التخفيف النسبي من القيود على التجارة والاستثمار. ـ العودة إلى المركزية المطلقة عام ١٩٧٣، وإعادة فرض القيود. ـ تبلور مؤسسات الدولة التسلطية في هذه الفترة.
١٩٨٦	ـ ظهور بوادر الانفتاح بصدور المرسوم التشريعي رقم (١٠) لعام ١٩٨٦، القاضي بتأسيس شركات زراعية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص.

المصادر: اسماعيل صبري عبد الله، **تنظيم القطاع العام: الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)؛ أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١**، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)؛ خميس السيد اسماعيل، **المؤسسات العامة الاقتصادية في الدول العربية: دراسة نظرية تطبيقية طبقاً لأحدث التشريعات الخاصة بالمؤسسات والشركات العامة... وشرح لنظام القطاعات الاقتصادية بالتجربة المصرية الحديثة** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٨)؛ رزق الله هيلان، **الثقافة والتنمية الاقتصادية في سوريا والبلدان المتخلفة** (دمشق: مكتبة ودار ميسلون، ١٩٨٠)؛ رفعت الأسد، **التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في القطر العربي السوري بين الثورة الوطنية والثورة الطبقية، ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣** (دمشق: مطابع ألف باء الأديب، [د.ت.]؛ الدار الوطنية للتوزيع، ١٩٧٣)؛ صفاء الحافظ، **القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧١)؛ عصام الخفاجي، **رأسمالية الدولة الوطنية** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩)؛ محمد علي شتا، **التنظيم والادارة في القطاع العام** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٣)؛ **الأهرام الاقتصادي** (اعداد متفرقة للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)، و

Tabitha Petran, *Syria: A Modern History,* Nations of the Modern World (London: Ernest Benn; New York: Praeger, 1972), and Phebe Marr, *The Modern History of Iraq* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985).

ضرورات التنمية، أم تصفية الطبقة المالِكة القديمة؟

من هذا العرض الشديد الإيجاز والتركيز يمكننا أن نستخلص بعض الاستنتاجات المتصلة بتبلور مؤسسات الدولة التسلطية:

أولاً: كان توسع القطاع الحكومي والعام في بداية عهد الاستقلال توسعاً بطيئاً، وتركز النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص والمشترك (الشركات المختلطة). والمثال الواضح على هذا هو نشاط بنك مصر وشركاته في نهاية الثلاثينيات وأثناء الحرب

العالمية الثانية وما بعدها (١٩٣٦ ـ ١٩٥٣). وبعد تلك الحرب تم التوسع في الخدمات العامة أولاً، ثم بدأ التوجه نحو توسيع القطاع العام إلى المجالات الإنتاجية والمالية. وتمثّل هذا في مصر في امتلاك الدولة بعض مؤسسات النقل والمؤسسات المصرفية. ولكن يجب التأكيد أن دور القطاع الحكومي والعام (أي قطاع الدولة) كان دوراً مساعداً ومسانداً للقطاع الخاص ويعمل في خدمته. ومن الأمثلة الواضحة على هذا دور مجلس الإعمار في العراق، الذي اختص بالاستثمارات الحكومية الضخمة، وعلى حساب الاستثمار في الصناعة، ركز جهوده في استصلاح الأراضي والبزل ممّا ساعد على نمو المِلكيات الزراعية والاقطاعات القبلية.

وفي الحقيقة، كان توسع الملكيات الزراعية في العراق يعود إلى الدعم الحكومي المتمثل بصدور قانون تسوية حقوق الأراضي سنة ١٩٣٨. أما في سوريا فيعود إلى انهيار نظام الوقف والحبوس والمشاع بعد سنة ١٩٤٣، وخاصة بعد الاستقلال. ويجب ملاحظة أن نسبة كبيرة من التوسع في القطاع الخاص تعود، إضافة إلى الدعم الحكومي واستغلال موارد الدولة، إلى إعَادة توظيف نسبة كبيرة من الأرباح في الاستثمار.

ثانياً: تمثّل الفترة بين سنتي ١٩٥٤ و١٩٦٦ المرحلة الحاسمة في تبنّي مشروع الدولة التسلطية. ففي مصر (التي كانت رائدة في هذا المضمار) كان إيقاع الأحداث متفجراً ومتلاحقاً ومتسارعاً، بدءاً ببقرطة (Bureaucratization) القطاع الزراعي نتيجة تطبيق قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢، ثم بدء حملة التمصير بعد حرب السويس سنة ١٩٥٦، ثم تطبيق الخطة الخمسية الأولى في سنة ١٩٥٩، الذي جاء تمهيداً للإجراءات الاشتراكية في أوائل الستينيات. وقد شهدت هذه الفترة الجدال الطويل بين ممثلي كبار الملّاك والتجار وبين العسكر وكبار البيروقراطيين حول الاستثمار من أجل التنمية الذي حسمته الاجراءات الاشتراكية لمصلحة العسكر وحلفائهم البيروقراطيين بين سنتي ١٩٦١ و١٩٦٥.

ثالثاً: إن توسعة القطاع العام والجهاز المركزي للدولة وتدخّلها الهائل في الاقتصاد والمجتمع لم تُمله أسباب فنية أو مادية متصلة بتوفير الرأسمال اللازم للاستثمار في التنمية، وإنما أملته اعتبارات سياسية متصلة بالسياسة العليا للدولة (Raison d'Etat)، والتي أدت في النهاية إلى تحقيق الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع كما تم شرحه في فصل سابق من هذا الكتاب.

وعلى الرغم من ادعاء العسكر وحلفائهم البيروقراطيين (والتقنيين) أن القصد من تحويل الاقتصاد الوطني إلى ملكية الدولة هو توفير الأموال اللازمة للتنمية والضوابط اللازمة لتحقيق أهداف الخطة القومية، فإن الهدف الرئيسي لهذا التحويل

كان تصفية الطبقة المالكة القديمة وضمان السيطرة الكاملة على المجتمع. ولذلك من غير الصعب أبداً أن نكشف تحت المظاهر الثورية والنوايا الإصلاحية الساذجة، الطابع الانتقامي - كما في قرارات العزل السياسي للنخبة القديمة، أو التسلطي الاعتباطي للكثير من هذه الإجراءات. وهذا يفسر جزئياً فشل العديد من الإصلاحات التي أدخلت على النظام الاقتصادي، بما فيها الإصلاح الزراعي، كما سنرى في ما بعد.

وإذا كان من الطبيعي والمنطقي تبرير إجراءات التمصير، أي تأميم الشركات والمؤسسات المملوكة للأجانب القاطنين في مصر، الذي يسمى أحياناً «الرأسمال الأجنبي المحلي»، بعد حرب السويس سنة ١٩٥٦، فإن توسيع هذا المنطق ليشمل الرأسمال الوطني لا يمكن تبريره بالأسباب نفسها، ولو انهما قد اختلطا أو خُلطا؛ أي اختلط التمصير بالتأميم، أو اختلط استيعاب الرأسمال الوطني للرأسمال الأجنبي المحلي بتحويل الاقتصاد من هيمنة القطاع الخاص إلى القطاع العام. أما ان سبب التأميم هو إحجام القطاع الخاص عن المساهمة في الاستثمار من أجل التنمية، أي الاستثمار في القطاع الصناعي والبنية التحتية، فهذا أمر مردود عليه، مبنيٌّ على شروط تعجيزية غير واقعية. لماذا؟

إنه لمن السذاجة أن نتوقع من الرأسمال الوطني أن يساهم في الاستثمار من أجل التنمية بكل تجرد وحب للنفع العام بغضّ النظر عن المخاطر وحساب الربح والخسارة. إن الجميع يعلم أن الاستثمار الرأسمالي لم يكن، ولن يكون، في يوم من الأيام مبنياً على هذه الاعتبارات. إن الاستثمار الرأسمالي ونشاطات الانتربرانور تستند دائماً إلى أطروحة اليد الخفية القائلة إن الإنسان في سعيه إلى تحقيق مصالحه الأنانية الضيقة يؤدّي، وكأنه بتنظيم يد خفية، إلى خير الصالح العام وإلى تحقيق منافع للآخرين. ولو لم يكن هناك توقع للربح لما كان هناك رأسمالية.

كيف، اذن، نتوقع من هذا القطاع أن يستثمر من أجل التنمية في أوضاع ليست في مصلحته؟ فلا الدولة دولته، وقد فقد السيطرة عليها، ولا الحكم حكمه وقد استُبعد رجالاته من كل الأجهزة البيروقراطية، ولم تشرَّع له ضمانات ضد التأميم والمصادرة والوضع تحت الحراسة وغيرها من الإجراءات. وحتى لو شرِّع له، لم يكن ليثق بحكومات لا تملك إعطاءه ضمانات بأن لا تغير رأيها غداً، أو بعد حين. لقد كان الأجدى ألّا يتعلل العسكر والحاكمون بهذه العلل، فهي واهية، كما كان من الأجدى أن يخططوا لتأميم موارد البلاد والمؤسسات الاقتصادية لاعتبارات تتصل فعلياً بخطط جدية للتنمية، إلّا أن ما حصل هو التأميم مع بقاء العلاقات الاستغلالية الرأسمالية التابعة قائمة.

وتقدم سوريا مثالاً آخر على الطابع الانتقامي للإجراءات الاشتراكية. فلم يكن في سوريا قطاع أجنبي محلي كبير كما في مصر، وكان القطاع الخاص مملوكاً كلياً تقريباً للرأسمال الوطني، ومع ذلك فقد شملته إجراءات التأميم المصرية (في زمن الوحدة) بالقدر نفسه ومن دون تعديل، إلى الحد الذي دفع عفيف البزري إلى وصف هذه الإجراءات في بيانه المشهور في ١٩٥٩/٥/١٠ بأنها تمصير لسوريا بأكملها.

وفي العراق، فإن المبرر الذي ذُكر للتحول المفاجىء في سياسة الدولة من الدعوة إلى تشجيع الرأسمالية الوطنية والتحالف معها وتسهيل عمل القطاع الخاص في ١٩٦٤/٧/١٣، إلى التأميم الكاسح للقطاع الخاص والرأسمالية الوطنية في ١٩٦٤/٧/١٤، هو التمهيد لإعلان الوحدة مع مصر والتنسيق بقصد التكامل بين البلدين.

وثمة دليل آخر على أن الهدف من التأميم وتحويل الاقتصاد الوطني إلى ملكية الدولة هو تقويض الأسس المادية للطبقة المالكة القديمة، بأن الأقطار العربية التي بقيت تُحكم من قبل حكام تقليديين كالسعودية والأردن والكويت، مع العلم أنها لم تكن تملك خططاً خمسية ولا خططاً من أي نوع، قد لجأت إلى توسيع القطاع العام والمشترك، وإلى بقرطة القطاع الإنتاجي فيها لإحكام السيطرة على المجتمع دون الحاجة إلى أسلوب التأميم. الفارق طبعاً أن الذين يسيطرون على القطاع الخاص في هذه الأقطار هم أنفسهم الذين يملكون الدولة وليس هناك من داعٍ إلى التأميم. واضح، إذن، أن خيار الدولة التسلطية، والتسلط البيروقراطي عامة، هو خيار واعٍ مقصود، لأنه في مصلحة الفئات الحاكمة، ووسيلتها لإحكام سيطرتها على المجتمع والاقتصاد، وأن كل المبررات الأخرى التي قدمت هي صحيحة جزئياً فقط وبشكل ثانوي، يبالغ عادة في أهميتها بقصد تمويه الهدف الحقيقي الموضوعي.

إن اختيار نموذج الدولة التسلطية لا يمكن أن ينظر إليه بهذه البساطة، لأنه ينطوي على واحدة من أهم - إن لم تكن هي أهم - معضلات التنمية قاطبة. إن الدولة كشبكة مركّبة من المؤسسات الاجتماعية قد تكون، ربما الوسيلة الوحيدة، لدول العالم الثالث للدفاع عن نفسها ضد الاستباحة الامبريالية، ولتوحيد السكان واندماجهم على اختلاف طبقاتهم وطوائفهم. والدولة، في الوقت نفسه، هي أداة التسلط البيروقراطي والبطش والإرهاب. فمن جهة، يؤدي تقوية دور الدولة إلى جعلها أخطبوطاً متسلطاً على رقاب البشر، ومن دون تقوية دور الدولة يتعرض المجتمع للاستباحة الامبريالية والسيطرة الأجنبية المباشرة على موارده ومقدراته. إن الخيار الحقيقي كخطوة أولى لا يكمن في تقوية دور الدولة أو اضعافه بقدر ما يكمن في منع الدولة من التحول إلى شريك في استباحة الامبريالية مصالح السكان وموارد المجتمع، كما سنحاول توضيحه في ما بعد.

بقرطة الاقتصاد
وظهور الأزمة الفسكالية

يجب أن يكون واضحاً من البداية أن «فكرة القطاع العام أضيق من فكرة رأسمالية الدولة، لأن الأخيرة تشير إلى نمط إنتاج اجتماعي ـ اقتصادي يشمل المجتمع كله، بينما الأول يشير إلى الملكية العامة للمشروعات والمؤسسات الاقتصادية». ولكن قبول نموذج معين من نماذج القطاع العام في بلد ما يحدد بشكل واسع خصائص رأسمالية الدولة في هذا البلد. وقد سبق أن وضحنا أعلاه كيف تطور القطاع العام كمؤشر لتطور مؤسسات الدولة التسلطية الذي بدأ فعلياً بتوسع السلطات الرقابية للدولة عند دخولها مرحلة الاستقلال السياسي.

وكانت البدايات الفعلية لتطور القطاع العام بشكل موازٍ لتوسع الجهاز الحكومي المركزي لتيار رئيسي في اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية في أواخر الأربعينيات في سوريا، عندما تضاعف الجهاز الحكومي ثلاث مرات في الفترة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٧؛ وفي العراق ومصر في الخمسينيات، متزامناً في الأولى مع زيادة الدخل القومي المتأتّي من النفط وإنشاء مجلس الإعمار، وفي الثانية مع إنشاء المجلس الدائم للتنمية وحركة التمصير.

وعندما وصلنا إلى المرحلة الحاسمة في تطور مؤسسات الدولة التسلطية عن طريق التأميم الذي شمل جميع الشركات والمؤسسات الكبيرة في التجارة والصناعة والخدمات والتمويل، وأدّى إلى تحديد الملكيات الكبيرة في الزراعة والمجالات الإنتاجية، وإلى تحديد أرباح الشركات المساهمة، أو ذات المسؤولية المحدودة، يصنّف أنور عبد الملك الإجراءات الاشتراكية في ثلاث مجموعات من القوانين:

١ ـ قوانين القطاع التجاري، وخاصة قطاع القطن.

٢ ـ القوانين الموجهة ضد تفاوت الدخل.

٣ ـ القوانين المحددة للملكية وإدارة المشاريع الانتاجية.

وقد اتبعت إجراءات وأُصدرت قوانين مماثلة في سوريا، ثم في العراق.

وإذا أخذنا العراق كمثال، فإن المعلومات الموجودة في الجدول رقم (٥ ـ ٧) تعكس بوضوح نتائج إجراءات التأميم وقوانينه على الاقتصاد، مقاسة بالمساهمة النسبية لقطاع الدولة والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال خمس وثلاثين سنة:

جدول رقم (٥ ـ ٧)
المساهمة النسبية لقطاع الدولة والقطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في العراق (سنوات مختارة، (نسب مئوية)

السنة	قطاع الدولة	القطاع الخاص
١٩٥٣	١١,٩٤	٨٨,٠٦
١٩٥٦	١٤,٨٨	٨٥,٠٢
١٩٦٠	١٨,٣٦	٨١,٦٤
١٩٦٤	٢٢,٥٢	٧٧,٤٨
١٩٧٠	٢٦,٢١	٧٣,٧٩
١٩٧٣	٥٠,٥٩	٤٩,٤١
١٩٧٦	٧٨,٢٠	٢١,٩٠
١٩٧٨	٧٧,٦٠	٢٢,٤٠
١٩٨٢(*)	٥٠,٠	٥٠,٠

(*) عدا التعدين والمحاجر.

المصدر: عصام الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٦.

وبالإضافة إلى توسع القطاع العام عن طريق التأميم، أو بسبب التوسع في تقديم الخدمات العامة، فإن سياسة الدولة في التوظيف قد ساهمت مساهمة كبيرة هي الأخرى في توسع القطاع العام. وأحد معالم هذه السياسة هو التوظيف الذي تمليه الاعتبارات السياسية كوسيلة لتوزيع الدخل القومي، أو لاستيعاب فئات مهنية اقتلعتها التحولات في الاقتصاد أو التقانة مثلاً، أو كالتعهد الضمني للدولة بتوظيف خريجي المعاهد والجامعات. إذا أخذنا هذه العوامل مجتمعة، فلا غرابة أن نتبين أن الدولة قد أحكمت سيطرتها الكاملة على كل أوجه الاقتصاد الوطني من جهة، وأنها قد أصبحت أيضاً أكبر رب عمل و«المقاول الأول» في البلاد من جهة أخرى.

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٨) تطور أعداد العاملين في القطاع الحكومي والعام (قطاع الدولة) في العراق ومصر خلال أكثر من ربع قرن، لتبيان درجة التوسع في القطاع العام، بينما يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٩) ظاهرة التضخم البيروقراطي في مصر في الفترة نفسها. هذه الظاهرة التي أطلق عليها في منتصف الستينيات مصطلح «التكدس الوظيفي»، وقد شغلت الرأي العام منذ ذلك الحين كمشكلة اجتماعية.

تثير ظاهرة التكدس الوظيفي، كمشكلة اجتماعية، العديد من التساؤلات عن

جدول رقم (٥ ـ ٨)
تطور تقديرات أعداد العاملين في الجهاز الحكومي والقطاع العام في مصر والعراق وسوريا(أ) (سنوات مختارة)

مصر		العراق		سوريا	
السنة	اعداد العاملين	السنة	اعداد العاملين	السنة	اعداد العاملين
١٩٥٢	٣٥٠٠٠٠	١٩٥٨	٨٥٠٠٠	١٩٥٢	٣٤٠٠٠
١٩٦٦	١٠٣٥٠٠٠	١٩٦٨	٢٢٤٢٥٣(ب)	١٩٧٦	٢٣١٠٠٠
١٩٧٦	٢٩٠٠٠٠٠(ج)	١٩٧٨	٩٠٠٠٠٠(د)	١٩٨٣	٦٧٦٩٣٠(هـ)
١٩٨٩	٦٠٠٠٠٠٠(و)				

(أ) أعداد العاملين لا تشمل أصحاب المعاشات المدنية والعسكرية، ولا العاملين في الجيش والشرطة والأمن والمخابرات.

(ب) يختلف ستورك والخفاجي في تقدير هذا الرقم، إذ يذكر الأخير أن مجموع العاملين سنة ١٩٦٧ كان ٣١٨,٨٦٨ شخصاً، والرقم المثبت في الجدول من ستورك.

(ج) كان مجموع القوى العاملة في مصر في تلك السنة ٩,٦٤٢,٢٣٤ حسب تعداد سنة ١٩٧٦، أي أن ٣٠ بالمئة من القوى العاملة موظّفة في القطاع الحكومي.

(د) بما في ذلك منتسبي القوات المسلحة حسب تقرير الخفاجي. علماً بأن مجموع القوى العاملة في العراق حسب تعداد سنة ١٩٧٧ كان ٣,١٣٣,٩٣٩، أي أن حوالى ٢٩ بالمئة من القوى العاملة موظفة في القطاع الحكومي والعام.

(هـ) هذا الرقم مستمد من تقدير أعداد العاملين بالعينة، وليس من التعداد.

(و) هذا الرقم مستقى من تقديرات أعداد العاملين في الحكومة الذين يستفيدون من منحة عيد العمال، كما نشر في جريدة: **الأهرام**، ١٩٨٩/٤/٣٠، على النحو التالي: ٣,٥ مليون عامل في الحكومة ومصالحها، ٢,٥ مليون عامل في القطاع العام وشركاته، ٤ ملايين من أصحاب المعاشات والمجندين، والمجموع ١٠ ملايين عامل.

الانتاجية والكفاءة والبطالة المقنّعة. فقد أحصى نزيه الأيوبي ١,٦٠٠ وحدة إدارية كانت قائمة في مصر في بداية السبعينيات تشمل: ٢٩ وزارة، ٥٠ هيئة عامة، ٤٦ مؤسسة عامة، ٣٨١ شركة عامة، ستة أجهزة إدارية مستقلة، ١٢٠ مجلساً حضرياً، ١٠٠٠ مجلس قروي. وهذه ظاهرة ليست قاصرة على مصر، ففي بلد مثل الكويت مثلاً يعمل أكثر من ثلث القوى العاملة (٤٠ بالمئة) في قطاع الدولة على الرغم من أن الكويت لا تدعي الاشتراكية ولا تتبع أسلوب التخطيط الاجتماعي.

ولمعرفة التوسع في الجهاز الحكومي والقطاع العام لا يكفي أن نحصي أعداد العاملين الموظفين في قطاع الدولة مباشرة، إذ إن فئات أخرى واسعة من السكان تعتمد بطريقة أو بأخرى على قطاع الدولة: العاملون في القطاع الخاص؛ الموظفون في

جدول رقم (٥ ـ ٩)

تضخم البيروقراطية العامة في مصر مقاساً ببندي الرواتب والمصروفات الجارية في ميزانية الدولة محسوباً بالجنيه المصري (سنوات مختارة)

السنة	الرواتب والأجور في القطاع العام	المصروفات الجارية للحكومة
١٩٥٢/١٩٥١	٩٦,١٥٩	١٤٩,٤٢٢
١٩٥٧/١٩٥٦	١٢٧,٤٣٤	٢٣٨,٠٢٩
١٩٦٣/١٩٦٢	١٩٩,٥٦٤	٥١٦,٨٥٧
١٩٦٦/١٩٦٥	٣١١,٤٠٦	٥٢٤,١٩٧
١٩٧٠/١٩٦٩	٤٠٤,٢٥٣	١,٦٥٨,٣٧٨
١٩٧٦/١٩٧٥	٦٥٢,٨٠٠	٤,٧٤٧,٦٠٠
١٩٧٩/١٩٧٨	١,٠٩٧,٠٠٠	٥,٤٧٠,٨٠٠

المصدر: Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt*, pp. 250 - 251.

صناعات وأعمال تعتمد بشكل رئيسي على مقاولات الحكومة والتوريد لأجهزتها ومؤسساتها؛ وكذلك الذين يعملون لحسابهم ولكنهم يعتمدون على مقاولات وأعمال للجهاز الحكومي والقطاع العام، ويعتمدون على المرافق والمنشآت التي يوفرها قطاع الدولة لهم؛ وكذلك الذين يعتمدون في معاشهم أو أعمالهم على خدمات تقدمها الدولة، كالمتقاعدين ومستحقي الإعانات الحكومية، والذين يستفيدون من خدمات الحكومة المجانية أو شبه المجانية، كالمرضى والطلبة والمستفيدين من الطرق والمواصلات والكهرباء والماء. . .

إن جميع هؤلاء الذين يعتمدون في معاشهم أو رزقهم أو أوضاعهم المادية على الدولة يرتبط بعضهم بالبعض الآخر عن طريق موازنة الدولة، ويتأثرون تأثراً مباشراً بالتغيرات التي تطرأ على السياسة المالية للدولة. وهكذا فقد امتدت قبضة الدولة إلى حيث يكسب الناس أرزاقهم، فأصبحت هي التي تقرر إلى حد كبير ما يقرأون، وما يأكلون ويشربون، وكيف يتعلمون، ويلهون ويعملون، وحجم كل من هذه الأفعال ومقداره، فأصبحت المواجهة بين الدولة وبين المواطن مواجهة معيشية يومية متصلة وغير متكافئة بأي حال من الأحوال: بدءاً بالاعتماد على المعاش اليومي بالراتب الشهري، مروراً بطوابير الجمعية والسوق وإنجاز أتفه معاملة رسمية، إلى أساليب الترقي في العمل والحياة، كل واحدة من هذه تتطلب معاناة بلا حدود، يكون المواطن فيها عرضة لسطوة المسؤولين، أتفههم وأهمهم، بالقدر نفسه.

إن دخول الدولة ميادين إنتاجية جديدة مع بقاء العلاقات الرأسمالية من دون تغيير

أساسي يطرح العديد من الإشكاليات. وإحدى هذه الاشكاليات ما يطلق عليه أوكونرز «الأزمة الفسكالية» (Fiscal Crisis) أو «السنمالية» (من سنة ومالية) التي تنبع من التناقض الضروري بين وظيفة الدولة الجديدة في إحداث التراكم الرأسمالي وتوفير الفائض الاجتماعي، وبين وظيفتها التقليدية في الإنفاق العام والاستثمار في الخدمات العامة، مما يؤدي إلى الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويعود مصدر الأزمات هذه إلى:

أولاً: ان الانفاق العام يميل إلى الزيادة في المعدل أكثر من الزيادة في وسائل التمويل وتوليد الفائض الاجتماعي.

ثانياً: ان المصالح الخاصة التي تستفيد من سلطة الدولة لأغراضها الضيقة تدفع السياسة المالية والإنفاق العام نحو الاستجابة لمطالبها الفئوية الخاصة دون اعتبار لحدود وسائل التمويل وتوليد الفائض الاجتماعي، مما يزيد الأزمات تعقيداً واتساعاً.

والوجه الآخر لهذه الحالة، هو أن توسع القطاع العام وإحكام السيطرة البيروقراطية على الاقتصاد لا يؤديان بالضرورة إلى القضاء على القطاع الخاص، بل يمكن أن يستفيد القطاع الخاص من سياسات الدولة الاستثمارية والمالية، وأن يزدهر، كما حصل في زمن الانفتاح في مصر، أو كما هو حاصل في المجتمع الغربي المبني على سطوة الرأسمال الاحتكاري (الولايات المتحدة وانكلترا). ولكن بما أن الدولة هي المقاول الأول، وأكبر رب عمل ومحتكر لمعظم النشاطات الاقتصادية، فإن هذا يجعلها قادرة بشكل استثنائي على وضع تقنين للدخل القومي وأوجه توزيعه، وقادرة على التحكم بالسكان عن طريق السياسة السعرية التي تتبعها. ويشمل التلاعب السعري جميع قطاعات الاقتصاد: من تحديد أسعار المنتوجات الزراعية عن طريق الإصلاح الزراعي، إلى تحديد أسعار السلع المصنعة والكهربائية المستوردة، إلى تحديد الأرباح في الصناعة والتجارة وأسعار الخدمات.

وفي المشرق العربي (دول العالم الثالث عامة) يؤدي (أ) تدخّل الدولة الواسع في الاقتصاد في ظل العلاقات الرأسمالية ـ التابعة، و(ب) الممارسات الاحتكارية التي يتخذها التدخل إلى، اختلال التوازنات التقليدية بين قطاعات الاقتصاد، وإلى توليد أسعار للسلع والخدمات الضرورية (وغير الضرورية) مشوهة، ولا تعكس الكلفة الاجتماعية للإنتاج.

إن دعم الدولة للسلع والخدمات الضرورية ـ مع أنه يخفف من وقع الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ـ يمثل في حقيقة الأمر دعماً للفقر وترسيخاً لسوء توزيع الدخل القومي، لأنه يموه عليهما، ويتجنب معالجتهما جديّاً.

وفي جميع الأحوال فقد أصبح القطاع العام، في ظل الدولة التسلطية، القطاع الدينامي في الاقتصاد، يولّد أكثر من ٦٠ بالمئة من القيمة المضافة في الصناعة في مصر (سنة ١٩٨٠)، ويقرر مستوى أدائه إلى حد كبير، معدلات النمو الاقتصادي العام، التي يبدو أنها ترتفع ارتفاعاً أولياً متأتياً من وقع سياسة إحلال الواردات Import) (Substitution، ثم تميل - في خلال بضع سنوات على الأكثر - إلى الانخفاض والركود. وليس معنى ذلك أنه ليس من الممكن لمعدلات النمو الاقتصادي أن تستمر في الارتفاع، أو أن تحافظ عليه لفترة أطول نسبياً، إذ إن معدلات النمو الاقتصادي بحد ذاتها ما هي إلاّ مؤشر شكلي. وتبقى مجرد مؤشر، مهما حاولنا أن نقرأ في دلالاتها إمكانية التنمية المستقلة أو النهضة الشاملة.

رأسمالية الدولة التابعة وظهور الطبقة المستفيدة

بأي معنى نتكلم على رأسمالية الدولة في بيئة المشرق العربي؟ ولماذا هي تابعة؟ إن نمط الإنتاج في ظل رأسمالية الدولة هو نظام لعلاقات انتاج رأسمالية متمركزة أو متمفصلة (Articulated) حول ملكية الدولة. فهي، اذن، نظام للإنتاج السلعي الرأسمالي تبقى قوة العمل فيه سلعة تُباع وتُشترى، وكذلك قرارات الإنتاج في القطاع العام تتخذ بناء على تأثير متطلبات السوق؛ ولكن تأثير السوق يعدله، أو يلغيه، حقيقة أن الاستثمار تموله وتخطط له الدولة (حيث انه من الممكن ألاّ يكون هناك سوق للرأسمال (Capital Market)، وحقيقة أن وسائل الإنتاج تملكها الدولة.

وعلى الرغم من كل الادعاءات الايديولوجية بالاشتراكية المستمدة من الملكية العامة (ملكية الدولة)، فإنّ العلاقات الرأسمالية هي السائدة، وإن فائض وقت العمل (Surplus Labour Time) الذي يولّد فائض القيمة (Surplus Value) في القطاع العام يتم الاستيلاء عليه حسب الأسلوب الرأسمالي حتى في ظل ملكية الدولة. ولذلك يمكن، في ظل نمط الإنتاج هذا، التفكير في الدولة على أنها بديل للقطاع الخاص الرأسمالي أو شبه الرأسمالي. وإذا أردنا التبسيط، حسب منهج صفاء الحافظ، يمكننا القول ان الدولة تؤدي دور التاجر الجشع، أو الرأسمالي الغائب نفسه.

إن الدولة في هذا النمط من الإنتاج تقوم باستغلال مزدوج للمجتمع من حيث:

(أ) كونها أكبر مستخدم ورب عمل، تحدد الأجور والأسعار وتقررها في الاحتكارات الحكومية، من جهة.

(ب) وكونها وسيطاً بين السكان والشركات المتعددة الجنسيات والسوق الرأسمالية العالمية، من جهة أخرى.

وهنا يتضح الدور التابع لهذا النوع من النظم الرأسمالية، فقد بيّنا كيف أن الاختراق الامبريالي لهذه النظم قد جرَّدها من استقلال القرار السياسي على المستوى المحلي. وهي تابعة هنا، كامتداد للأول، بمعنى فقدانها السيطرة أو القدرة على التحكم في مواردها وفي اتخاذ القرارات الاستراتيجية الاقتصادية وسواها.

وتصبح هذه النظم، بسبب فقدان القاعدة الاقتصادية المتينة عرضة لتقلبات أسعار السوق العالمية، وعرضة لاستنزاف مواردها في أي وقت، وعرضة لتآكل أرصدتها بسبب التضخم العالمي، أو لإغراقها في دوامة الديون الخارجية، وعرضة للتبعية التقانية المتزايدة لدول المركز الامبريالي. ومن الأمثلة التي يمكن أن تضرب على استنزاف الموارد هو إغراق المشرق العربي في حروب أهلية (لبنان)، وحروب إقليمية (حرب الخليج)، وهدر الموارد على التسلح الهائل والعبثي بسبب هذه الحروب، أو إبقاء حالة عامة من التوتر والتوجس بتسليط إسرائيل على العرب، أو بتأليب قادة بعضهم ضد بعض حسب لعبة الاختراق السابقة الذكر.

ولنَعُد الآن إلى هيكل أو بنية العلاقات الرأسمالية في ظل سيادة القطاع العام في المشروعات الإنتاجية والخدمية. فقد ذكرنا أن الدولة تستولي على فائض وقت العمل، الذي يمثل ربحاً صافياً للدولة، ولكن من الذي يستولي على هذا الفائض؟

يقول هيو روبرتز إن الاستيلاء على فائض وقت العمل يمكن أن يحدث بإحدى طريقتين:

١ ـ بأن تستولي البيروقراطية المركزية للدولة (الحكومة) على فائض وقت العمل بشكل جماعي من خلال سيطرتها على محركات (Levers) اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال مراسيمها وتشريعاتها وقراراتها الإدارية.

٢ ـ أو أن يستولي المدراء في شركات القطاع العام ومؤسساته وهيئاته منفردين، من حيث كونهم يملكون سيطرة حقيقية على وسائل الإنتاج، الأمر الذي يمكّنهم من الاستيلاء على هذا الفائض.

ومن المنطلق الأخير يبني بعض الكتّاب افتراضاتهم عن وجود برجوازية للدولة أو أوليغاركية بيروقراطية ـ عسكرية . . . إلخ. إذ إنه في الحالة الأولى، تعمل الدولة بشكل جماعي من خلال جهاز تنسيقي يتمثل بالربط المباشر بين الوزارات والقطاع العام (انظر التصنيف النوعي الملحق بهذا الفصل). ولكن من خصائص بيروقراطية بلدان مثل مصر أو الجزائر عدم وجود تنسيق دقيق على مختلف المستويات والفروع، فأجهزة القطاع العام وشركاته تتمتع ببعض الاستقلال عن الحكومة وعن بعضها البعض.

ولكن في كلتا الحالتين تظهر المتقابلة الثنائية (Dictatomy) بين الملكية العامة والسيطرة الخاصة. وفي هذه الحالة يصبح السؤال: مَن الذي يملك الدولة، في إطار الاحتكار الفعال لمصادر القوة والثروة؟ الإشكال هو: حتى يتمكن البيروقراطيون الذين يشغلون مراكز عليا، ومدراء شركات القطاع العام ومؤسساته من تحقيق تراكم رأسمالي «لحسابهم الخاص» لا بد لهم من القيام بأعمال مخلّة بالقانون كقبض العمولات والاختلاس والتلاعب والتزوير وما شابه. ولذلك، فحتى تتضح الطبيعة الطبقية الخاصة لرأسمالية الدولة لا بد لطبقتها، أو نخبتها الحاكمة، من التوغل والإمعان (Indulge) في كسر القوانين على نطاق واسع، وهذا موجود وموثق بشكل لا بأس به.

إن إساءة استعمال أملاك الدولة وأموالها جريمة يعاقب عليها القانون (ويطبق هذا القانون متى ما راق للحكام استعماله) ويجعل من غير المنطقي أن نعتبر الذين يقومون بنشاط يعاقب عليه القانون يمثلون طبقة حاكمة جديدة يتعارف على تسميتها «برجوازية الدولة». إن ما يحدث في الواقع هو تعاون هؤلاء البيروقراطيين المركزيين والمدراء (Executives) مع جهات ذات مراكز استراتيجية ملائمة في القطاع الخاص، ضمن الأطر القانونية شكلاً. وهنا يتم التراكم الرأسمالي من خلال العقود والقومسيونات والوساطات والأنصبة (الحصص) في وكالات الشركات المتعددة الجنسيات، وخاصة في مجال المقاولات والاستيراد والتصدير. وهكذا يتم تعاون هؤلاء مع القطاع الخاص على نهب موارد الدولة والأموال العامة لإثراء المتنفذين في القطاعين.

ففي حالة مصر، يعدد كل من فؤاد مرسي وجودة عبدالخالق أصنافاً من رأسمالية عائلية تكونت حول قطاع المقاولات والتجارة الداخلية والوكالات الأجنبية. وتوثق سامية سعيد إمام نشأة ما تسميه البرجوازية البيروقراطية وتطورها - أو الرافد البرجوازي البيروقراطي في نخبة الانفتاح، بالإضافة إلى الرافد الرأسمالي التقليدي (رأسمالية ما قبل ثورة تموز/يوليو). وإذا ما أضفنا الرافد «الطفيلي» الذي تطور في عهد الرئيس السادات، نحصل على الطبقة الرأسمالية الجديدة.

وفي حالة العراق، يعدد عصام الخفاجي ستة أوجه من النشاطات التي تمارسها عينة مختارة من ٧٥ شخصاً يملك كل منهم أكثر من عشرة ملايين دينار عراقي كرأسمال سائل، و٣١ بالمئة (أو ٤١ بالمئة) منهم يمثلون عائلات تشتغل بشكل رئيسي في قطاع المقاولات. هذه النشاطات هي:

١ - تنفيذ المقاولات التي يحصلون عليها باستعمال سلطة المتنفذين في الدولة، علماً بأن أغلب المقاولات تتصل بمشاريع حكومية عامة.

٢ ـ تمثيل الشركات الاستشارية الأجنبية كوكلاء محليين.

٣ ـ المتاجرة بالمقاولات التي ترسو عليهم، وبإجازات ورخص الاستيراد والتصدير.

٤ ـ تأجير المكائن والآلات للمقاولين الأصغر.

٥ ـ تمويل المقاولين المغامرين الذين يتعهدون مشاريع تتجاوز قدراتهم المالية مقابل نسبة عالية من الربح.

٦ ـ القيام بنشاطات صناعية متكاملة، على سبيل المثال: عندما يبني شخص منهم مصنعاً لأسفلت التبليط، يقوم ببناء مصنع للقوالب الكونكريتية، ومصنع لشبك التبليط المعدني، ومصنع لهياكل الأبنية الجاهزة. . . وهكذا.

إذن، يمكننا أن نقول إن هناك نخبة حاكمة ملتفة حول شخص القائد أو الحزب القائد، وهناك نخبة مسيطرة في مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ملتفة حول الأولى (Ruling and Governing Elites). ولكن هناك أيضاً الطبقة المستفيدة، أي الطبقة المكونة من شرائح الفئات الوسطى الواسعة التي استفادت من سياسات الدولة التسلطية، على الرغم من وقوعها في كثير من الأحيان فريسةً وهدفاً لقمع النخب الحاكمة. هذه الطبقة المستفيدة كانت حديثة التكوين في الحضر أثناء الأربعينيات والخمسينيات. ان فئات الطبقة الوسطى الحضرية هذه قابلت حكم العسكر، عندما جاء، بكثير من الشك وعدم الثقة، ولذلك استهدفت سياسات حكومات العسكر، منذ البداية، القضاء على الطبقة المالكة القديمة في الريف أولاً، من خلال الإصلاح الزراعي، وثانياً، من خلال التوسع في سياسات الإنفاق العام والبقرطة، وهو ما جذب في النهاية أبناء صغار الملاّك وأغنياء الفلاحين إلى الحضر للاستفادة من فرص التوظيف في القطاع العام وفرص التعليم.

هذه السياسات أدت إلى موجة واسعة من التحضر وإلى توسع الطبقة المستفيدة في الحضر. من هذا المنظور سننطلق إلى البحث عن أصول القسم الأكبر من الطبقة المستفيدة في الريف، أي من حيث أتت، كإفراز من إفرازات الإصلاح الزراعي.

ملحق الفصل الخامس
التصنيف النوعي لهيئات القطاع العام
ومؤسساته وشركاته في مصر

جدول رقم (٥ ـ ١٠)

قانون رقم (٩٧) لعام ١٩٨٣ (قرارات رئيس الجمهورية

٤٢٢ إلى ٤٣٠/٤٣١ الى ٤٤٩/٤٥٨ إلى ٤٦٥/٤٦٦ إلى ٤٧٠)

الوزارة	هيئة القطاع العام (هـ. ق. ع)	عدد الشركات التابعة
١ ـ الكهرباء	١ ـ للإنشاءات والصناعات الكهربائية	٤ شركات
	٢ ـ لتوزيع القوى الكهربائية	٧ شركات
٢ ـ الصناعة	٣ ـ للصناعات الغذائية	٢١ شركة
	٤ ـ للغزل والنسيج والملابس	٣٠ شركة
	٥ ـ للصناعات الهندسية	١٩ شركة
	٦ ـ للصناعات الكيميائية	٢٧ شركة
	٧ ـ للتعدين والحراريات	٩ شركات
	٨ ـ للصناعات المعدنية	١٠ شركات
٣ ـ النقل	٩ ـ للنقل البحري	١٠ شركات
	١٠ ـ للنقل البري والنهري	١٢ شركة
	١١ ـ للطرق والكباري	١٠ شركات
٤ ـ البترول	١٢ ـ للبترول	٩ شركات
٥ ـ المواصلات	١٣ ـ الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية	شركة واحدة

يتبع

تابع جدول رقم (٥ ـ ١٠)

٦ ـ الزراعة	١٤ ـ لتنمية الثروة السمكية ١٥ ـ للثروة الداجنة والحيوانية ١٦ ـ للتنمية الزراعية	٣ شركات ٣ شركات ١١ شركة
٧ ـ الري	١٧ ـ للريّ	٦ شركات
٨ ـ التموين	١٨ ـ للسلع الغذائية والتبريد ١٩ ـ للمطاحن والصوامع والمخابز ٢٠ ـ للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيميائية ٢١ ـ للمضارب وتسويق الرز	١٢ شركة ١١ شركة ١٣ شركة ٩ شركات
٩ ـ الاسكان	٢٢ ـ للتعمير ٢٣ ـ للتشييد ٢٤ ـ لمواد البناء ٢٥ ـ للإسكان	١٢ شركة ٢٧ شركة ١١ شركة
١٠ ـ السياحة	٢٦ ـ للسياحة	٥ شركات

المصادر: الأهرام الاقتصادي (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣)، ص ٣٧ ـ ٤٨؛ (٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)؛ (١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)، و(١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣).

جدول رقم (٥ ـ ١١)
سنة ١٩٦١ (تموز/يوليو ـ تشرين الثاني/نوفمبر): المرسوم الجمهوري الصادر في ١٦/١٢/١٩٦١

الوزارة	المؤسسة المصرية العامة (م. م. ع)	عدد الشركات التابعة
١ ـ الصناعة	١ ـ للمناجم ٢ ـ للصناعات الغذائية ٣ ـ للمنسوجات ٤ ـ للصناعات الكيميائية ٥ ـ لمواد البناء والطوب ٦ ـ للصناعات المعدنية ٧ ـ للصناعات الهندسية ٨ ـ للبترول ٩ ـ للإنتاج التعاوني والصناعات الصغيرة	١٢ شركة ٣٥ شركة ٣٨ شركة ٣١ شركة ٩ شركات ٨ شركات ٢٤ شركة ٨ شركات

يتبع

تابع جدول رقم (٥ ـ ١١)

٢ ـ الحربية	١٠ ـ للإنتاج الحربي	شركتان
٣ ـ الزراعة	١١ ـ للتعاونيات الزراعية	١٠ شركات
٤ ـ المواصلات	١٢ ـ للنقل الداخلي ١٣ ـ للنقل البحري	١٨ شركة شركة واحدة
٥ ـ الإسكان	١٤ ـ للإسكان التعاوني ١٥ ـ للمقاولات والبناء ١٦ ـ للأبنية العامة ١٧ ـ للإسكان والبناء	١٦ شركة ٥ شركات
٦ ـ الإصلاح الزراعي	١٨ ـ لاستصلاح الصحراء ١٩ ـ لتطوير الأراضي ٢٠ ـ لاستصلاح الأراضي	شركتان ٥ شركات
٧ ـ العمل	٢١ ـ للتأمينات الاجتماعية	
٨ ـ الدولة	٢٢ ـ للاذاعة والتلفزيون ٢٣ ـ للسياحة والفنادق ٢٤ ـ للاعلام والدعاية والتوزيع والطباعة	شركة واحدة شركتان
٩ ـ التموين	٢٥ ـ الاستهلاك ٢٦ ـ الهيئة التعاونية المصرية العامة للاستهلاك ٢٧ ـ للاهراءات والمستودعات ٢٨ ـ لصيد الأسماك	٣١ شركة ٢٧ شركة ٣ شركات شركتان
١٠ ـ الصحة	٢٩ ـ للمنتجات الصيدلية والكيميائية والتجهيزات الطبية	٧ شركات
١١ ـ الاقتصاد	٣٠ ـ للتجارة ٣١ ـ لتجارة القطن ٣٢ ـ للمصارف ٣٣ ـ للتأمينات ٣٤ ـ للتوفير	٣٧ شركة ١٩ شركة ٢٧ شركة ١٦ شركة شركتان
١٢ ـ الثقافة	٣٥ ـ لدعم صناعة السينما ٣٦ ـ للمسرح والموسيقى ٣٧ ـ للتأليف والترجمة والطباعة والنشر	شركة واحدة شركة واحدة شركة واحدة

يتبع

تابع جدول رقم (٥ ـ ١١)

١٣ ـ الأشغال	٣٨ ـ للكهرباء	شركتان
المجموع	٣٨ مؤسسة مصرية عامة/تشرف على	٣٦٧ شركة

المصدر: عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١، ص ١٧٨ ـ ١٨١.

مراحل تطور تنظيم القطاع العام في مصر

المرحلة الأولى: من عام ١٩٥٢ حتى صدور المرسوم الجمهوري ١٩٦١/١٢/١٦ (مؤسسات القطاع العام).

المرحلة الثانية: من عام ١٩٦١ حتى صدور القانون رقم ١١١ لعام ١٩٧٥، الذي ألغى المؤسسات واستبدل بها أمانات القطاع (الانفتاح).

المرحلة الثالثة: من عام ١٩٧٥ حتى صدور قانون رقم ٩٧ لعام ١٩٨٣، قرارات رئيس الجمهورية ٤٢٢/٤٣٠ لسنة ١٩٨٣. الذي ألغى أمانات القطاع، واستبدل بها هيئات القطاع العام.

جدول رقم (٥ ـ ١٢)
تركيب القطاع العام في مصر (١٩٦١)

الوزارة	عدد الهيئات والمؤسسات التابعة	عدد الشركات التابعة
١ ـ الصناعة	٩	١٦٥
٢ ـ الحربية	١	٢
٣ ـ الزراعة	١	١٠
٤ ـ المواصلات	٢	١٩
٥ ـ الاسكان	٤	٢١
٦ ـ الاصلاح الزراعي	٣	٧
٧ ـ العمل	١	ـ
٨ ـ الدولة	٣	٦
٩ ـ التموين	٤	٦٣
١٠ ـ الصحة	١	٧
١١ ـ الاقتصاد	٥	١٠١
١٢ ـ الثقافة	٣	٣
١٣ ـ الأشغال	١	ـ
المجموع	٣٨	٤٠٤

جدول رقم (٥ ـ ١٣)
تركيب القطاع العام في مصر (١٩٨٣)

الـــوزارة	عدد الهيئات والمؤسسات التابعة	عدد الشركات التابعة
١ ـ الصناعة	٦	١١٦
٢ ـ الاسكان	٤	٦٠
٣ ـ التموين	٤	٤٥
٤ ـ الزراعة	٤	٢٣
٥ ـ النقل	٣	٢٦
٦ ـ الكهرباء	٢	١١
٧ ـ البترول	١	٩
٨ ـ الري	١	٦
٩ ـ السياحة	١	٥
١٠ ـ المواصلات	١	١
المجموع	٢٧	٣٠٢

مراجع الفصل الخامس
مـرتبة حسب تسلسل الموضوعات

البنك الدولي. تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٣. واشنطن، دي. سي. : البنك، ١٩٨٣. ص ٤٧ - ٥٦.

ـــــ. تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٧. واشنطن، دي. سي. : البنك، ١٩٨٧.

Scase, Richard (ed.). *The State in Western Europe*. London: Croom Helm, 1980. (Social Analysis)

Colton, Timothy. *Commissars, Commanders and Civilian Authority*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1979.

Janos, Andrew C. (ed.). *Authoritarian Politics in Communist Europe: Uniformity and Diversity in One-Party States*. Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies, ᶜ1976. (Research Series; no. 28)

Linz, Juan. «Totalitarian and Authoritarian Regimes.» in: Fred I. Greenstein and Nelson Polsky (eds.). *Handbook of Political Science: International Politics*. Reading, Mass.: Addison- Wesley, 1975.

O'Donnell, Guillermo A. *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies, 1973.

Malloy, James (ed.). *Authoritarianism and Corporatism in Latin America*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1977.

Collier, David (ed.). *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979.

Gregor, A. James. *Italian Fascism and Developmental Dictatorship*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, ᶜ1979.

Ayubi, Nazih N. *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt*. London: Ithaca Press, 1980.

Gellner, Ernest and John Waterbury (eds.). *Patrons and Clients in Mediterranean Studies*. London: Duckworth, 1977.

Bianchi, Robert. *Unruly Corporations: Associational Life in Twentieth Century*. New York: Oxford University Press, 1989.

Moore, Clement Henry. «Authoritarian Politics in Uncorporated Society: The Case of Nasser's Egypt.» *Comparative Politics:* vol. 6, 1974. pp. 193 - 218.

Springborg, Robert. «Professional Syndicates in Egyptian Politics, 1952 - 1970.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 9, 1978. pp. 275 - 295.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

عبد الملك، أنور. **المجتمع المصري والجيش، ١٩٥٢ - ١٩٧١**. ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.

Akhavi, Shahrough. *Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period*. Albany, N.Y.: State University of New York, ©1980.

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

Huntington, Samuel P. and Clement H. Moore (eds.). *Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of Established One- Party Systems*. New York: Basic Books, 1970.

Linz, Juan. «An Authoritarian Regime: Spain.» in: Erik Allardt and Rokkan Stein (eds.). *Mass Politics: Studies in Political Sociology*. New York: Free Press, 1970. pp. 215 - 283.

———. «From Falange to Morimien to Organización.» in: Samuel P. Huntington and Clement H. Moore (eds.). *Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of Established One- Party Systems*. New York: Basic Books, 1970.

Wiarda, Howard J. *Corporatism and Development: The Portuguese Experience*. Amherst: University of Massachusetts Press, 1977.

Alavi, Hamza. «The State in Post- Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh.» *New Left Review:* no. 74, July- August 1972.

Shaw, Stanford Jay and Ezel Shaw. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1977. 2 vols.

Issawi, Charles Philip (ed.). *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966.
Hall, Harry P. (ed.). *The Evolution of Public Responsibility in the Middle East.* Washington, D.C.: Middle East Institute, 1955.
Wickwar, W. Hardy. *The Modernization of Administration in the Near East.* Beirut: Khayat, 1963.
Berque, Jacque. «The Establishment of the Colonial Economy.» in: William R. Polk and Richard L. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies; 1)
Polk, William R. and Richard L. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968.
Tignor, Robert. «The Economic Activities of Foreigners in Egypt, 1920-1950: From Millet to Haute Bourgeoisie.» *Comparative Studies in Society and History:* vol. 22, July 1980.
Petran, Tabitha. *Syria: A Modern History.* London: Ernest Benn; New York: Praeger, 1972. (Nations of the Modern World)
Nozick, Robert. *Anarchy, State, and Utopia.* New York: Basic Books, 1974.
Petras, James. «State Capitalism and the Third World.» in James Petras. *Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Third World.* New York: Monthly Review Press, 1978. pp. 84 - 102.

حسين، عادل. **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ - ١٩٨٠.** بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٠ - ١٩٨١؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢، ٢ ج.

ـــــ. «عبد الناصر والنظام الاقتصادي: رد على المعارضين والناقدين.» **المستقبل العربي:** السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

Farsoun, Karen. «State Capitalism in Algeria.» *MERIP Reports:* no. 35, 1975.
Collins, Carole. «Colonialism and Class Struggle in Sudan.» *MERIP Reports:* no. 46, April 1976.
Frank, André Gunder. *Crisis in the Third World.* London: Heinemann; Gower, 1981.
O'Connor, James R. *The Corporations and the State: Essays in the Theory of Capitalism and Imperialism.* New York: Harper and Row, 1974. (Harper Colophon Books; CN 362)
———. *The Fiscal Crisis of the State.* New York: St. Martin's Press, 1973.

ساكس، أجناس. **نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة: موازنة بين النموذج**

الهندي والياباني. ترجمة سمير عميمي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٠.

الأتربي، محمد صبحي. «التضخم البيروقراطي خلال العشر سنوات الأخيرة: بعض المؤشرات العامة.» **الطليعة**، السنة ٨، العدد ١٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢.

Mabro, Robert and Samir Radwan. *The Industrialization of Egypt, 1939 - 1973: Policy and Performance.* Oxford: Clarendon, 1976.

Davis, Eric. *Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920 - 1941.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983.

الخفاجي، عصام. **رأسمالية الدولة الوطنية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩.

ــــــ. **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ - ١٩٧٨**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

Muna, Farid A. *The Arab Executive.* London: Macmillan, 1980.

Binder, Leonard. *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt.* Chicago, Ill.: Chicago University Press, 1978.

Hudson,Michael. *State and Legitimacy in the Middle East.*

Amin, Samir. *The Arab Economy Today.* Translated by Michael Pollis; introduction by Aiden Foster- Carter. London: Zed Press, 1982.

الفصل السادس

المسألة الزراعيّة وتريِيف المُدن

كثيراً ما يصادفنا الادعاء بأن الإصلاح الزراعي هو مفخرة حكم العسكر، وأهم إنجاز حققوه، ولكنه في الوقت نفسه أحد أعمدة الدولة التسلطية بسبب اعتماد الاقتصاد على الزراعة حتى زمن قريب (كما في الاعتماد على الحاصلات الزراعية كسلع تصدير أساسية: القطن في مصر وسوريا، والحبوب في سوريا، والحبوب والتمور في العراق). ولذلك كانت الملكية الزراعية أحد أهم مصدرين، إن لم تكن المصدر الرئيسي، لقوة الطبقة المالكة القديمة وسلطتها. وهكذا فقد كان الإصلاح الزراعي أول إجراء استهدف الطبقة الحاكمة القديمة ونظامها الاقتصادي.

والسبب في اعتبار الإصلاح الزراعي مفخرةً لحكم العسكر وأهم إنجاز حققوه، هو أنه خطوة كبيرة نحو:

١ ـ القضاء على الملكيات الزراعية الكبيرة (الاقطاع).

٢ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف.

٣ ـ ازدهار الزراعة وتحسين أحوال الفلاحين.

والأسلوب المتبع في قياس مدى نجاح برامج الاصلاح الزراعي في تحقيق الأهداف الثلاثة المعلنة هو حجم الملكية الزراعية وتوزيعها بين السكان، أي: إذا انخفض عدد الملكيات الكبيرة ونسبتها المئوية من إجمالي الأرض الصالحة للزراعة، فإن دلالة هذا الانخفاض هي تحقق الأهداف الثلاثة، والعكس صحيح. سنرى الآن أن هذا المقياس شكلي وسطحي إلى حد كبير، وأنه يرتبط عادة بمجموعة من التعميمات والمفاهيم غير الدقيقة. وما المكاسب المجتمعية النسبية التي حققها الإصلاح الزراعي إلا نتائج فرعية غير مقصودة في الأصل.

علاقات الانتاج
التقليدية في ريف المشرق

لنحدد أولاً العلاقات الإنتاجية في الريف بشكل أدق مما جرى عليه العرف بالتأكد من القول إنه قبل الإصلاح الزراعي سادت علاقات الاقطاع والملكيات الكبيرة والملاَّك الغائبين. صحيح أن الملكيات الكبيرة قد اتسعت في بلدان المشرق العربي الزراعية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وأن الدولة شجعت ظهور الإقطاع القبلي في سوريا والعراق، ونظام العزبة في مصر. وصحيح أيضاً أن التغلغل الاستعماري قد اتسع ليشمل القطاع الزراعي (إدخال زراعة القطن في مصر بعد عام ١٨٨٠، وازدياد حجم التعامل التجاري في المنتوجات الزراعية بين العراق وسوريا من جهة، وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى). ولكن إذا كان هذا كله صحيحاً، فلماذا لم يستفد الاقتصاد من هذه التطورات (أي تعميم الدخل على القطاعات الأخرى)، ولماذا لم تنتشر الزراعة التجارية الرأسمالية في بلدان المشرق؟ ولماذا بقي القطاع الزراعي متخلفاً حتى مجيء العسكر؟

إن أحد الأسباب الرئيسية في فشل السوق المحلية وتجارة التصدير في تحقيق الازدهار الاقتصادي الرأسمالي (اقتصاد السوق) في الفترة بين ١٨٨٠ و١٩٥٠ (أي بعد صدور قانون الطابو العثماني وتقنين الملكية الفردية في الأرض ـ كمورد قابل للتحويل، وتقدر قيمته نقداً)، يعود إلى انتشار نظام المحاصصة أو المزارعة (Share Cropping)، وهو نظام غير تنافسي ولا يستجيب لتقلبات الأسعار ويفتقر إلى تدفق الرأسمال والائتمان (Credit) وليس إلى انتشار الاقطاع بحد ذاته كما يُدَّعى. وهذه مسألة لم تدرس بعناية كافية حتى يومنا هذا.

يذكر إيليا حريق أنه بدلاً من الاستجابة إلى أوضاع السوق المستجدة المتصلة بالتصدير والضغوط نحو زيادة الإنتاجية، تكيف نظام المزارعة التقليدي بالشكل التالي: تاجر التصدير يدفع إلى الملاك ثمناً نقدياً للغلة (Crop)، ويستجيب الملاك بأن يحول جزءاً من أرضه لزراعة الغلال المدرة ثمناً نقدياً، تاركاً الأجزاء الأخرى لحاجات حد الكفاف للفلاحين الذين يستمرون بالزراعة حسب العلاقات والأساليب الزراعية القديمة. وهكذا فقد التصق نظام الانتاج الجديد التجاري وركب على نظام الانتاج القديم لحد الكفاف المتخلف. أما الرأسمال الذي تولد من أثمان الغِلال فقد اقتسمه التاجر والملاك دون أن يدخل المشاريع الإنتاجية في الزراعة أو في الصناعه.

ولذلك فعندما نتكلم على علاقات الملكية (بالإضافة إلى الاقطاع والملكيات حسب حجمها) يجب أن نفرق بين المزارعة والايجار. في الإيجار يتم شراء الأرض لمدة

زمنية محدودة مقابل مبلغ نقدي يدفع مقدماً، بينما في المزراعة، يزرع الفلاح الأرض لمصلحة صاحب الأرض (مالكها) حسب اتفاق بين الفلاح والمالك، ويحصل الفلاح بموجبه على حصة من المحصول. اذن، في حالة الايجار فإن للمؤجّر مطلق الحرية في التصرف في المحصول، بينما في حالة المزارعة، الفلاح ليس إلّا كادحاً يتسلم ثمن كدحه حصة من المحصول. ولكن في كلا النظامين لا يحاول الفلاح (كمؤجر أو كمزارع) ولا الملاك تغيير جودة الأرض وتحسينها ولا مرافق الري على المدى الطويل، وهذا ما يؤدي إلى إهمالها، ما لم تتدخل الدولة.

يبدو أن نظام المزارعة كان النظام السائد في بلدان المشرق العربي حتى بداية الحرب العالمية الثانية. وحسب تقدير كل من دورين ورينر وإبراهيم عامر فإنّ ١٧ بالمئة من الأراضي في مصر سنة ١٩٣٩ كانت مؤجّرة للزراعة، بينما معظم الأراضي الباقية كانت تحت نظام المزارعة. ولم يبدأ نظام الإيجار في الانتشار إلّا بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بسبب ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية. وكان ارتفاع الأسعار قد وصل إلى الحد الذي دفع كثيراً من الملاك الى التحوّل في استغلال أرضهم من نظام المزارعة إلى نظام الإيجار، أو إلى نوع مختلط منهما.

وهكذا ازدادت مساحة الأرض المزروعة بنظام الايجار من ١٧ بالمئة سنة ١٩٣٩ إلى أكثر من ٦٠ بالمئة سنة ١٩٥٢، ويقوم بزراعتها حوالى ٤٠ بالمئة من الفلاحين. وقد كان نظام الإيجار واحداً من سبل استغلال الفلاحين الكثيرة، إذ إن الملاك احتكروا السيطرة على الإيجار والأجور في الزراعة، واستغلوا وضعهم الاحتكاري هذا إلى حده الأقصى. فقد نسقوا قيمة إيجار الفدان إلى التذبذبات في أسعار المحاصيل الزراعية، بينما حافظوا على أسعارها عند الشراء من الفلاحين في أدنى مستوياتها (حد الكفاف). ويقدر كل من راشد البراوي وغبريال صعب ارتفاع متوسط ايجار الفدان من الرقم القياسي ١٠٠ سنة ١٩٣٩ إلى ٢٩٣ سنة ١٩٤٧ وإلى ٣٧٩,٤ سنة ١٩٥٢.

وعلى الرغم من أن نظام الإيجار، بحكم كونه أكثر حساسية لتقلبات أسعار الغلال للعرض والطلب على الأراضي الزراعية، وبالتالي كونه وسيلة رئيسية لإدخال القطاع الزراعي في اقتصاد السوق التجارية، وحافزاً لإدخال التقانة الحديثة في الزراعة، إلا أنه أدى دوراً كبيراً في تعميق الفوارق الطبقية في الريف قبل الإصلاح الزراعي، خاصة في ظل غياب كامل للتشريعات المنظمة للزراعة والإيجار، وهو ما جعل الفلاحين تحت رحمة الملّاك تماماً.

الاصلاح الزراعي والعدالة الاجتماعية

عندما صدرت قوانين الإصلاح الزراعي لم يكن بين أهدافها تغيير أنواع حيازة الأرض: المِلك الصرف، الإيجار الصرف، المزارعة وأشكال الملكية الاستغلالية الأخرى، بمعنى تغليب واحد منها على الآخر، وإنما استهدفت تخفيض حجم الملكية إلى ما دون سقف نظري يمثل الحد الأقصى الذي بإمكان أي فرد أن يمتلكه. ولكن تحديد الملكية لا يقتصر في تقريره على عدد معين من الفدادين (في مصر) أو الدونمات والهكتارات (في العراق وسوريا)، وكان هذا أول الإشكالات التي تعرض لها الإصلاح الزراعي.

هل المطلوب هو مجرد القضاء على الملكيات الكبيرة، أم المطلوب هو تمليك أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لأكبر عدد من الفلاحين؟ يبدو الآن أن الشق الأول كان هو المطلوب، ولذلك أهملت في البداية (بالإضافة إلى اعتبار حجم الملكية) اعتبارات أخرى لا تقل أهمية: نوعية الأرض (من حيث الجودة)، موقع الأرض (من حيث القرب والبعد عن مراكز المواصلات والمدن)، أسلوب الري (المروية بالأمطار والمسقية)، ونوعية المحاصيل (حقلية، بساتين)... إلخ. ومع أن الفوضى التي ترتبت على عدم أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، وعمت مراحل التطبيق الأولى، وقد خفت في سنوات التطبيق اللاحقة والتعديلات المتتابعة، فإن نسبة كبيرة من الأراضي التي استولت عليها الدولة بموجب تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بقيت في حوزة هيئات الإصلاح الزراعي تؤجر إلى الفلاحين بمساحات صغيرة حسب قدرة الفلاحين والملاكين الصغار على استئجارها.

ويبدو واضحاً من الاحصاءات المتيسرة أن سياسات الإصلاح الزراعي لم تؤثر في توزيع أنواع حيازة الأراضي في الريف. فبعد عشر سنوات من تطبيق الإصلاح الزراعي في مصر اتجهت أنواع الحيازات الى التساوي: ٣٨ بالمئة من الحيازات ملك صرف، ٣٢ بالمئة إيجار صرف، و٣٠ بالمئة نوع مختلط، كالإيجار بالحصة (Share Tenancy)، ويفيد تقرير خالد إكرام أن نسبة الإيجار الصرف قد وصلت إلى ٤٠ بالمئة في أواخر السبعينيات. والأمر الذي اختلف عن السابق هو أن الدولة أصبحت أحد الملاك الكبار في الوضع الاحتكاري الاستغلالي نفسه الذي كانت تتمتع به الطبقة المالكة القديمة.

وماذا عن تأثير تحديد الملكية الزراعية في العدالة الاجتماعية في الريف؟ الإجابة عن هذا السؤال متضمنة في الجدولين رقم (٦ ـ ١) ورقم (٦ ـ ٢). في الجدول رقم (٦ ـ ١) يبدو واضحاً أن حصة الملكيات الصغيرة قد ازدادت كنسبة مئوية من ٣٥,٤

جدول رقم (٦ - ١)
توزيع الملكية الزراعية في مصر وسوريا والعراق (سنوات مختارة)
(نسب مئوية)

حجم الملكية	١٩٣٠		١٩٥٢[أ]		١٩٦٥[ب]	
	النسبة المئوية من الملاك	النسبة المئوية من الأراضي	النسبة المئوية من الملاك	النسبة المئوية من الأراضي	النسبة المئوية من الملاك	النسبة المئوية من الأراضي
مصر						
أقل من ٢ هكتار (٥ فدان)	٩٣,١	٣١,٦	٩٤,٣	٣٥,٤	٩٤,٥	٥٧,١
من ٢ - ٢٠ هكتاراً (٥٠ فدان)	٦,٣	٢٩,٧	٥,٢	٣٠,٤	٥,٢	٣٠,٣
أكثر من ٢٠ هكتاراً	٠,٦	٣٨,٧	٠,٥	٣٤,٢	٠,٣	١٢,٦
	١٩٤٥		١٩٥٦		١٩٧٠	
	النسبة المئوية من الملاك	النسبة المئوية من الأراضي	النسبة المئوية من الملاك	النسبة المئوية من الأراضي	النسبة المئوية من الملاك	النسبة المئوية من الأراضي
سوريا						
أقل من ١٠ هكتارات		١٥		١٣,٥	٧٥,٤	٢٣,٥
من ١٠ - ١٠٠ هكتار		٣٣		٣٦,٥	٢٣,٨	٥٨,٧
أكثر من ١٠٠ هكتار		٥٢		٥٠[ج]	٠,٨	١٧,٨
	١٩٥٠		١٩٥٨[أ]		١٩٧١	
	النسبة المئوية من الملاك	النسبة المئوية من الأراضي	النسبة المئوية من الملاك	النسبة المئوية من الأراضي	النسبة المئوية من الملاك	النسبة المئوية من الأراضي
العراق						
أقل من ٢٥ هكتاراً (١٠٠ دونم)			٨٦,١[أ]	١٠,٥	٩١,٨	٥٣,٥
من ٢٥ - ٢٥٠ هكتاراً (١٠٠٠ دونم)			١١,٩	٢١,٥	٧,٩	٣٢,٨
أكثر من ٢٥٠ هكتاراً			٢	٦٨	٠,٢	١٤,١

(أ) قبل تطبيق قانون الإصلاح الزراعي.

(ب) بما في ذلك ملكية الدولة.

(ج) بلغت ملكية الدولة مليوناً وستمائة ألف هكتار، أي ما يعادل ٢٠ بالمئة من الأراضي الزراعية.

المصادر: Mahmoud Abdel-Fadil, *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952 - 1972* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1980);

عصام الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ - ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ورزق الله هيلان، **الثقافة والتنمية الاقتصادية في سوريا والبلدان المتخلفة** (دمشق: مكتبة ودار ميسلون، ١٩٨٠).

سوريا من ١٣,٥ بالمئة إلى ٢٣,٥ بالمئة، وفي العراق من ١٠,٥ بالمئة إلى ٥٣,٥ بالمئة للفترة نفسها تقريباً. وكذلك، فإن أكثر من ثلاثة أباع الملّاك في سوريا وأكثر من ٩٠ بالمئة من الملاك في مصر والعراق يمكن تصنيفهم كملاك صغار حسب مقاييس كل بلد على حدة.

وبالمقابل،فقد انخفضت نسبة الملاك الذين يملكون أراضي أكثر من الحد الأقصى للملكية، وانخفضت كذلك مساحة الأراضي التي يملكونها بشكل دراماتيكي من ٣٤,٢ بالمئة إلى ١٢,٦ بالمئة في مصر، ومن ٥٠ بالمئة إلى ١٧,٨ بالمئة في سوريا، ومن ٦٨ بالمئة إلى ١٤,١ بالمئة في العراق. وهكذا، فحسب هذا الجدول يتضح أن لتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي أثراً كبيراً في تخفيض الملكيات الكبيرة، وإن لم يقض عليها. ولكن هل كانت قوانين الإصلاح الزراعي وسائل فعّالة في تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف؟ يجيب عن هذا السؤال الجدول رقم (٦ ـ ١).

من الصعب الاجابة عن هذا السؤال بشكل قاطع جازم. ولكن إذا كان من الممكن تعريف العدالة بالمساواة في ملكية الأراضي الزراعية بين سكان الريف (عمود رقم ٩)، فإن تأثير ذلك كان ضعيفاً في مصر ومتوسطاً في سوريا والعراق، أي أن عدداً أكبر من الناس أصبح يملك مساحة أكبر من الأراضي، ولكنها ملكية هامشية غيرمنتجة ولا تتجاوز الهكتارين أو الخمسة فدادين. وحتى إذا ما فسرنا العدالة بالشكل الذي وردت فيه في الأهداف المعلنة المنصوص عليها في قوانين الإصلاح الزراعي (عمود رقم ٨)، فإن فعالية برامج الإصلاح الزراعي كانت متوسطة في مصر والعراق، ولكنها عالية في البلد الذي تردّد كثيراً في قبول الإصلاح الزراعي، وهو سوريا.

وإذا جاز لنا أن نقبل شهادة سياسي محترف، فشهادة رفعت الأسد تؤكد هذا الاستنتاج: «على أي حال فإننا نلاحظ أن أثر الإصلاح الزراعي في علاقات الملكية لم يكن في الواقع كبيراً، ذلك أن النسبة المئوية البسيطة جداً لِما تم تنفيذه من القانون، تشير بإصبع الاتهام إلى أن هذا القانون يحمل طابعاً ديماغوجياً حيث الكلام فيه أكثر من الفعل، بما لا يقاس، فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الاجراءات (الإصلاح الزراعي) أقرت في عهد دولة برجوازية في الأصل وتنفذها أجهزة بيروقراطية، فلا شك في أن علينا أن نتوقع تنفيذاً بطيئاً لا أهمية له. . .»

من نتائج الإصلاح الزراعي: تفتت الملكية والانتاج المنزلي

إذن، فإن فاعلية برامج الإصلاح الزراعي تكاد تنحصر في إضعاف الأسس المادية لهيمنة الطبقة المالكة القديمة وسلطتها، ولم تتعدها كثيرا؛ إذ إن محدودية تأثيرها في

جدول رقم (٦ ـ ٢)

تقييم برامج الإصلاح الزراعي في بلدان المشرق العربي الرئيسية، للفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٨

(١) البلد	(٢) بداية البرنامج	(٣) الهكتارات (بالآلاف)	(٤) عدد المستفيدين (بالآلاف)	(٥) متوسط الهكتارات(أ) لكل مستفيد	(٦) عدد الهكتارات من الأراضي المروية (نسب مئوية)	(٧) عدد المستفيدين من العائلات الريفية (نسب مئوية)	(٨) فعالية البرنامج في الوصول إلى أهدافه(ب)	(٩) تأثيره على المساواة في الملكية الزراعية(ب)
مصر	١٩٥٢	١,٠٤٨	٣٤٢	٣,١	٣٦,١	١٠,٦	متوسط	ضعيف
سوريا	١٩٥٨	١,١٥٠	٥٤	١٣,١	١٨,٦	٢٣,٠	عالٍ	متوسط
العراق	١٩٥٨	١,١٥٢	٢٢٣	٥,٢	١٥,٥	٤١,٣	متوسط	متوسط

(أ) الهكتار = ٢,٤ فدان = ٢,٥ ايكر = ١٠ دونمات.
(ب) فئات المقياس = لا يذكر ـ ضعيف ـ متوسط ـ عالٍ.

تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف قد تسببت جزئياً في نتائج عكسية تتمثل بالتفتت الشديد في الملكية الزراعية، الأمر الذي قلل من إنتاجية قطاع الزراعة، وبترسيخ نمط الإنتاج المنزلي اللارأسمالي في الريف، وهذان هما وجهان لقضية واحدة. وإذا ما قارنا المعلومات عن مصر والعراق المدرجة في جدول رقم (٦ ـ ٢) بإحصاءات عن نسبة الملاّك (أو الحائزين بمعنى أدقّ) ونسبة الأراضي التي يملكونها العام ١٩٧٧، أي بعد مرور ٣٧ عاماً ـ على تطبيقه في العراق ـ المسطَّرة في الجدول رقم (٦ ـ ٣) لوجدنا التالي:

ـ ان نسبة الملاّك الذين يملكون أقل من خمسة فدادين في مصر (الملكيات الصغيرة) بقيت كما هي تقريباً، ولكن الأراضي التي يملكونها قلّت نسبياً، وقد صاحب ذلك زيادة طفيفة في الملكيات المتوسطة والكبيرة. وعلى الرغم من وجود هذا التوجه (Trend)، إلا أنه ليس من القوة بحيث يجعلنا نفترض أن التفتت في الملكية قد قلّ بصورة ملحوظة.

ـ ان التحول نحو الملكيات الكبيرة أوضح في العراق، إذا صحت تقديرات الخفاجي؛ فقد تضاعفت نسبة ذوي الملكيات الكبيرة وازدادت نسبتهم بحوالى خمسة أمثال في حوالى ست سنوات، الأمر الذي يجعلنا نستبعد صدق هذه التقديرات، إلا إذا أدخلنا في الحسبان النزوح الواسع من الريف إلى المدن، الذي شهده العراق بعد الفورة في أسعار النفط عام ١٩٧٣ وما بعده.

وفي جميع الأحوال يستدل من المعلومات المتوافرة عن نتائج تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي أن متوسط مساحة الملكيات أو الحيازات هو أقل من الحد الأدنى للملكية الذي نصت عليه القوانين. كما أنها لم تقضِ في أي وقت من الأوقات على الملكيات الكبيرة التي تتجاوز مساحاتها سقف الحد الأعلى للملكية. ويمكننا أن نستدل على ذلك من الإحصاءات المنشورة في الجدول السابق، ومن جدول رقم (٦ ـ ٢) عمود رقم ٥ عن متوسط عدد الهكتارات لكل مستفيد من توزيع أراضي الإصلاح الزراعي. وما هذه الأرقام إلا مؤشر دقيق لانتشار الملكيات الصغيرة المفتتة على نطاق واسع. وإذا كانت المعلومات في الجدول رقم (٦ ـ ٣) دقيقة فإنها تشير إلى تطور جديد يتمثل في بقاء عدد الحائزين الصغار كبيراً نسبياً، ولكن مساحة الملكيات الزراعية الكبيرة تميل إلى الارتفاع أيضاً، وهذا تطور يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتوثيق.

إن صغر حجم الملكيات (أو الحيازات) وارتفاع أسعار الأراضي الزراعية سيؤدي إلى دفع كثير من الفلاحين والملاك الصغار إلى العودة إلى الزراعة عن طريق الإيجار (إن كانوا قد توقفوا عن ذلك)، وبالتالي يجعلهم عرضة للاستغلال من جديد. كما يبدو أن أسباب ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية لا يعود إلى الطلب على الأرض

جدول رقم (٦ - ٣)

تأثير تطبيق سياسات الإصلاح الزراعي

في حجم الملكيات الزراعية في مصر والعراق (١٩٦٥ - ١٩٧٧)

نوع الحيازة	حجمها	النسبة المئوية من الملاك (١٩٦٥)	النسبة المئوية من الملاك (١٩٧٧)	النسبة المئوية من مساحة الأراضي (١٩٦٥)	النسبة المئوية من مساحة الأراضي (١٩٧٧)
أ - مصر					
صغيرة	أقل من ٥ فدادين	٩٤,٥	٩٥	٥٧,١	٥٢
متوسطة	أقل من ٥٠ فداناً	٥,٢	٤,٧	٣٠,٣	٣٣,٥
كبيرة	أكثر من ٥٠ فداناً	٠,٣	٠,٣	١٢,٦	١٤,٥
ب - العراق					
نوع الحيازة	حجم الحيازة	النسبة المئوية من الحائزين (١٩٧١)	النسبة المئوية من الحائزين (١٩٧٧)(أ)	النسبة المئوية من مساحة الأراضي (١٩٧١)	النسبة المئوية من مساحة الأراضي (١٩٧٧)(أ)
صغيرة	أقل من ١٠٤ دونمات	٩١	٨٥	٥٣	٤٧,٩
متوسطة	١٠٤,٨ دونمات في المتوسط	٧,٩	١٠	٣٣	٢١,٢
كبيرة	٣٠٥,٤ دونمات في المتوسط	٠,٢	٥	١٤	٣٠,٩

(أ) تقديرات عصام الخفاجي على أساس بيانات الإصلاح الزراعي عن أعداد المالكين الخاضعين لعمليات استيلاء الأراضي ومساحات ملكياتهم، والعائلات المنتفعة من التوزيع والمساحات الموزَّعة والجدول التكراري لنسب الملكيات ومساحاتها المستمدة من الجداول الملحقة ببحوث ميزانية الأسرة لعام ١٩٧٦.

المصادر: عادل غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٣٩٢، والخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ - ١٩٧٨**، ص ١٢٣.

لأغراض الزراعة، وإنما ـ بالإضافة إلى ذلك ـ إلى غير الأغراض الزراعية كالإسكان الحضري وشبه الحضري وغيرهما. وفي بعض التقارير الصحفية إفادات تدل على أن أكثر من ٩٠ بالمئة من الأراضي التي وزعت مؤخراً في مصر قد بيعت إلى سماسرة الأراضي وتجّارها مقابل عقد ابتدائي بأسعار تفوق سعر السوق، وشبه مؤكد أنها لن تستعمل في الزراعة.

وإليك فكرة عن ارتفاع سعر الفدان في المزاد العلني الذي تنظمه هيئة الإصلاح الزراعي، علماً بأن معدل الأسعار بدأ بالزيادة غير الطبيعية بعد عام ١٩٧٤ مع بداية الانفتاح الاقتصادي، كما هو موضح في الجدول رقم (٦ ـ ٤).

جدول رقم (٦ ـ ٤)
سعر الفدان في المزاد العلني في مصر (سنوات مختارة)

السنة	مجموع قيمة البيع النقدية (بالجنيه)	مجموع الفدادين المباعة	متوسط سعر الفدان (بالجنيه)
١٩٧٤	٢,٥ مليون	١,٠١٠ فدان	٢,٤٧٥
١٩٧٧	٥٠ مليوناً	١,٥٣٥ فدان	٣,٢٥٧
١٩٨٠	٨ ملايين	٤,٤٧٨ فدادين	١,٧٨٦
١٩٨٢	١٥ مليوناً	٢,٨٢٩ فدان	٥,٣٠٢

المصدر: نعمان الزياتي، تحقيق صحفي بعنوان: «الإقطاع يعود..!»، **الأهرام الاقتصادي** (١٨ حزيران/يونيو ١٩٨٤)، ص ٨ ـ ١٠.

لذلك لا غرابة في أن يجد الفلاحون صعوبة في شراء الأراضي. ومع أن قانون الإصلاح الزراعي قد حدّد الحد الأقصى للإيجار الذي يدفعه المؤجّرون (داخل أراضي الإصلاح الزراعي وخارجها) بحيث لا تزيد على سبعة أمثال ضريبة الأرض الأساسية (حالياً ١٠ أمثال)، (وتقسيم المصاريف بين المالك والمؤجر بالتساوي)، وهو أمر لا يقل أهمية عن تحديد الحد الأقصى للملكية بسبب انتشار نظام الإيجار كما ذكرنا، إلا أن القلة تقيدت بهذا الإجراء، بحيث ما إن أطل عام ١٩٥٩ حتى عادت معدلات الايجار إلى سابق عهدها قبل عام ١٩٥٢. وفي بعض الدراسات الأنثروبولوجية التي أجريت مؤخراً، نتبين أن هناك أنواعاً عدة من الإيجار، جميعها يدور حول طرق مبتكرة للحصول على الأرض لتوليد دخل إضافي، وجميعها يفوق الحد الأقصى المقرر للإيجار، كالتسجيل وإيجار المزارعة والشرك وتبادل الأرض، وهي كلها أساليب تعامل غير قانونية لا تعترف بها الحكومة.

لقد مثلت قضية تفتت الملكية والعودة إلى غلبة نظام الإيجار للتعويض عن صغر حجم الملكية وضعف إنتاجيتها دوراً مهماً في إعاقة عملية التنمية في القطاع الزراعي وفي ترسيخ طابع الإنتاج المنزلي (House-Hold Production) الذي يجعل قرارات الإنتاج في داخل العائلة بعيداً عن متطلبات السوق. وفي دراسة متعمقة قام بها نيكولاس هويكنز لقرية في صعيد مصر بين ١٩٧٩ و١٩٨١، توصل الباحث إلى النتيجة نفسها التي انتهينا إليها، وهي: على الرغم من كون نمط علاقات الإنتاج رأسمالياً، إلا أن العامل الأجير في الزراعة لم يحل كلية محل الفلاح بمعناه التقليدي، والذي حل محله هو المزارع من حيث هو منتج صغير على مستوى الانتاج المنزلي، أي (Petty Commodity Small Former Household).

هؤلاء المزارعون في نمط الإنتاج المنزلي يندمجون في علاقات الإنتاج الرأسمالية، بمعنى أن الرأسمال (بشكل الآلات أو الأرض) والربح يمثلان عنصرين أساسيين في إعادة الإنتاج (أي استمرار عملية الإنتاج الزراعي). وبالتالي، فهم يعتمدون على أصحاب الرساميل الذين يستأجرونهم أو (يؤجرون) منهم الأرض لعدم كفاية مساحة أراضيهم، ويعتمدون كذلك على السوق. ولكن اعتمادهم على السوق يمر من خلال تدخل الدولة الواسع في تحديد الأسعار وتوفير الائتمان والتسهيلات المادية الأخرى. وكان من المنطقي أن تلجأ الدولة إلى تشجيع الوحدات الإنتاجية الكبيرة التي تقوم بالإنتاج المكثف على نطاق تجاري واسع. وكان من الممكن التوصل إلى وحدات إنتاجية كبيرة إما عن طريق التوسع في تجربة مديرية التحرير في مصر، أي بإنشاء مشروعات (Enterprise) زراعية على الأراضي التي آلت إلى الدولة عن طريق الإصلاح الزراعي، أو بتشجيع تحوُّل التعاونيات والجمعيات الفلاحية إلى وحدات إنتاجية تتولى زراعة الملكيات الصغيرة والمتوسطة بشكل تعاوني جماعي.

ولكن ما حصل هو عكس هذا؛فبدلاً من إعادة توزيع علاقات القوة في الريف، وبدلاً من تخفيف قبضة الحكومة على احتكار السياسة التسعيرية للمنتوجات الزراعية، وكلاهما أمر طارد للاستثمار في الانتاج الزراعي الرأسمالي، أدّت سياسات الدولة إلى تحويل هذين الشكلين من التنظيم إلى أدوات للتسلط البيروقراطي. وليس للتعاونيات والجمعيات الفلاحية الآن دور إنتاجي، وتنحصر وظائفها في أنها وكالة للدولة لتسلم حصتها من الغلال، وفي أنها المؤسسة البيروقراطية التي يناط بها توزيع البذور والقروض وإيجار الآلات الزراعية ومكافحة الآفات وما شابه.

أطروحة الاستغلال المضاعَف للفلاحين

إن المعلومات المستقاة من تجربة مصر توفر من الأدلة ما يكفي للادعاء بأن الدولة، بسبب احتكارها لعملية تسعير المنتوجات الزراعية، تقوم باستغلال الفلاحين

استغلالاً مضاعفاً يؤدي إلى إعاقة التنمية في الزراعة وإفقار الريف. كيف يمكننا إثبات هذا الادعاء؟ دعونا نتتبع الكيفية التي تتم بها عملية تسعير الحاصلات الزراعية كما تشرحها كريمة كريم، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذا المنهج موضع خلاف شديد بين المختصين.

١ ـ يُجبر الفلاح على تسديد حصة معينة (تختلف باختلاف المحصول) يقوم الفلاح بتوريدها إجبارياً إلى الجمعيات التعاونية بسعر تحدده الدولة، ويقل عادة عن سعر السوق السائد أيضاً بنسب مختلفة، باستثناء القطن. وفي حالة عدم الوفاء بهذا الشرط (عدم تسديد الفلاح هذه الحصة) يعرِّض المزارع نفسه لغرامة مالية كبيرة؛ ففي حالة الأرز مثلاً، تصل الغرامة إلى ٥٠ جنيهاً لكل طن لم يورد إلى الحكومة. وقد تمثل حصة الدولة نسبة من المحاصيل أو كل المحصول كما في حالة القطن اعتباراً من سنة ١٩٦٥.

٢ ـ يمثِّل الفرق بين سعر الحكومة وسعر السوق السائد ضريبة غير مباشرة «مُستترة» يدفعها الفلاح من دخله المتمثل بالعائد من المحصول. ويمكن اعتبار هذه «الضريبة المستترة» كلفة الفرصة المضاعة على الفلاح، ويكون حسابها على خطوتين:

أ ـ الفرق بين سعر الحكومة، أي السعر الذي يبيع به المزارع حصته الإجبارية إلى الحكومة، وسعر السوق السائد، أي السعر الذي يبيع به المزارع باقي المحصول في السوق الداخلية المحلية.

ب ـ الفرق بين سعر الحكومة الذي يتقاضاه المزارع عن بيع حصته إلى الحكومة، والسعر الذي تبيع به الحكومة المحصول في الأسواق الخارجية، وهو سعر التصدير.

٣ ـ إن الفروقات في الأسعار التي تتبناها سياسة التسعير هذه تمثل اقتطاعاً من دخل المزارع أولاً، ومن دخل الريف ثانياً لمصلحة الحضر. وعلى فرض أن الدولة تدعم مدخلات الإنتاج الزراعي (القروض والبذور والآلات الزراعية)، فإن الضرائب التي تجنيها الدولة من مخرجاته تفوقها بشكل كبير وغير متناسب (وخاصة المحافظة على أسعار متدنية للحاصلات التقليدية).

وبحساب بسيط توصل وليم كودي إلى أن هذه السياسة التسعيرية قد أدت إلى تخفيض دخل الفلاحين بحوالى (١,٢) مليار جنيه استرليني، وربحت الدولة (١٧٩) مليون جنيه، في السنة موضع الدراسة، كما استفاد الرأسماليون المصريون بشكل غير مباشر بسبب خفض تكاليف الرأسمال المتحرك أو المتغير (Variable Capital).

٤ ـ وبهذا الأسلوب يمكن ملاحظة أن القطاع الزراعي «قد ساهم بشكل كبير في التوفير

المحلي (Domestic Savings) من خلال إدارة الحكومة للـ (Agricultural Foreign Terms of Trade) بين الزراعي ـ وغير الزراعي»، وأنه يتحمل عبئاً غير متكافىء في عملية التنمية لمصلحة الحضر. ويزداد عدم التكافؤ إذا عرفنا أن أغلب منشآت الدولة تقع في الحضر، والجزء الأكبر من إنتاجها ونشاطها الإداري والخدمي يتم في الحضر أيضاً، وكذلك فإن أغلب استثماراتها توجه إلى الحضر. وهذا التميز للحضر سمة عامة في جميع دول المشرق الزراعية.

دعونا نأخذ مثالاً تطبيقياً على كيفية حساب الدخل الضائع على الفلاحين الذي يمثل استغلالاً تمارسه الدولة على الفلاحين. ويصلح أن يكون تسعير القطن كنموذج مثالي لأنه سلعة تصدير أساسية، أولاً، ولأن الدولة تحتكر تحديد سعره احتكاراً كاملاً، ثانياً. ويتضمن الجدول رقم (٦ ـ ٥) المعلومات الأساسية لحساب الدخل الضائع على الفلاحين من محصول القطن.

وبسبب احتكار الدولة الكامل لتحديد سعر القطن، فإن بإمكانها تحديد ما تشاء من أسعار، ولكن عليها أن تراعي أمرين:

أ ـ لا بدّ من تحديد سعر القطن محلياً عند مستوى معقول نسبياً بحيث يحقق الفلاح دخلاً مناسباً يمثل مصدر عملة صعبة لها.

ب ـ تحديد سعر البيع للمحالج والمغازل المحلية عند مستوى يضمن وصول المنسوجات القطنية إلى المستهلك المصري بثمن يتناسب مع مستويات الدخل السائدة.

إذا افترضنا جدلاً أن ربح الحكومة من البيع إلى المحالج والمغازل المحلية(جدول رقم ٦ ـ ٦) ـ عمود رقم (١)) يمثل تعويضاً للحكومة عن الدعم (للمدخلات) المتمثل بالبذور والأسمدة واستعمال مرافق الري والآلات الزراعية ومكافحة الآفات (وما شابه من خدمات)، فإن ربح الحكومة من البيع في الأسواق الخارجية (جدول رقم (٦ ـ ٦) ـ عمود رقم (٢)) يمثل ربحاً صافياً للحكومة ودخلاً ضائعاً على الفلاحين. وإذا اعتبرنا أن هذا الربح لا يعاد استثماره في الزراعة أو في خدمات تعود بالفائدة على سكان الريف، فإنه يمثل دخلاً ضائعاً صافياً.

ولذلك عندما نقارن بين إجمالي ربح الحكومة جدول رقم (٦ ـ ٦) ـ عمود رقم (٣)) وعائد الفلاحين في الجدول نفسه عمود رقم (٤)، يتضح بأن نصيب الحكومة يبلغ نسبة عالية من عائد الفلاحين في الفترة موضع البحث، بحيث لم يقل عن ٣٠ بالمئة وزاد في بعض السنوات عن ١٨٠ بالمئة كما في العام ١٩٦٧.

جدول رقم (٦ ـ ٥)

حساب عائد الفلاح وربح الدولة من محصول القطن في مصر (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠)

(بالمليون جنيه)

السنة	(١) ربح الحكومة من البيع إلى المغازل المحلية	(٢) ربح الحكومة من التصدير إلى الأسواق الخارجية	(٣) ١ + ٢ إجمالي ربح الحكومة	(٤) عائد المزارعين	(٥) ٣ + ٤ إجمالي العائد من المحصول	(٦) ٤/٣ النسبة المئوية لربح الحكومة إلى عائد المزارعين	(٧) ٥/٣ النسبة المئوية لربح الحكومة إلى إجمالي العائد من المحصول
١٩٦٤ ـ ١٩٦٥	٣,٠	١٦,١	١٩,١	٣٠,٠	٤٩,١	٦٣,٧	٣٨,٩
١٩٦٥ ـ ١٩٦٦	٤,٢	١١,٧	١٥,٩	٣,٥	١٢,٤	ـ	١٢٨,٢
١٩٦٦ ـ ١٩٦٧	٣,٤	١١,٥	١٤,٩	٨,٢	٢٣,١	١٨١,٧	٦٤,٥
١٩٦٧ ـ ١٩٦٨	١,١	١٤,٣	١٥,٤	٢٤,٣	٣٩,٧	٦٣,٤	٣٨,٨
١٩٦٨ ـ ١٩٦٩	١,٢	١٨,٣	١٧,١	٣٥,٧	٥٢,٨	٤٧,٩	٣٢,٤
١٩٦٩ ـ ١٩٧٠	٢,٧	١٥,٩	١٣,٢	٤٤,٠	٥٧,٢	٣٠,٠	٢٣,١

المصدر: كريمة كريم، «إعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر،» في: مصر في ربع قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧: دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي، تحرير سعد الدين ابراهيم (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١)، ص ٣٥٨.

جدول رقم (٦ - ٦)
الأرقام القياسية لنوعية الحياة المادية[أ]
في محافظات مصر، سنة ١٩٧٨

المحافظات الست ذات الأرقام الأعلى	الأرقام القياسية لنوعية الحياة المادية	المحافظات الست ذات الأرقام الأدنى	الأرقام القياسية لنوعية الحياة المادية
بور سعيد	٩٥	الفيّوم	١٥
السويس	٧٨	المنيا	١٥
الإسكندرية	٧٧	بني سُويف	١٨
القاهرة	٦٥	أسوان	٢١
دمياط	٥٧	سوهاج	٢١
الإسماعيلية	٥١	المنوفية	٢٣

(أ) هذه الأرقام القياسية مبنية على معدلات القراءة والكتابة، وفيات الأطفال، وتوفر المياه النقية الجارية.

المصدر: بنت هانسن وسمير رضوان، **العمل والعدل الاجتماعي: مصر في الثمانينات** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٠٠.

ودعونا نفترض مرة أخرى أن دور الحكومة يقتصر فقط على تسويق القطن للفلاحين داخلياً وخارجياً، أي أن دورها يقتصر فقط على كونها وسيطاً، وبالتالي فإن ربحها يمثل تعويضاً عن تكاليف الوساطة ومصاريف النقل والتوصيل والشحن والتخزين وما شابه، فإن نسبة ربح الحكومة إلى إجمالي العائد (عمود رقم (٧)) تراوحت بين ٢٣,١ بالمئة العام ١٩٦٩ كحد أدنى، و١٢٨,٢ بالمئة العام ١٩٦٥ كحد أعلى؛ أي أن الحكومة قد حصلت على أضعاف مضاعفة من كلفة الوساطة تمثل دخلاً صافياً لها.

من المثال يمكن أن نستنتج بأن جزءاً مهماً من دخل محصول القطن يدفعه المزارعون كربح صافٍ للحكومة، ويمثل دخلاً ضائعاً لهم، وأن ما ينطبق على القطن ينطبق بدرجات متفاوتة على بقية المحاصيل ذات العائد النقدي والعملة الصعبة كالحنطة والأرز والبصل في مصر، والحنطة والشعير في سوريا، والأرز والحنطة والشعير والتمور في العراق.

إن هذه الإشكالية ينبغي ألّا ينظر اليها كفوارق في المداخيل بين الريف والحضر فقط، أو في الاستغلال المضاعف الذي تمارسه الدولة على الفلاحين عن طريق السياسة السعرية فقط، وإنما في الهيكل الإنتاجي المتخلف الذي يعمق الفوارق بين قطاع متقدم نسبياً في الحضر، وقطاع متخلف في الريف يتحمل عبئاً غير متناسب من أعباء التنمية.

إفقار الريف:

الخلل في توزيع الدخل القومي

وإذا أخذنا الفوارق في المداخيل بين الحضر والريف، يتضح لنا بعد آخر من أبعاد هذه المعادلة. يذكر اكرام خالد في تقرير البنك الدولي أن متوسط الدخل السنوي في الحضر في مصر العام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ هو ضعف متوسط الدخل السنوي في الريف للسنة نفسها (١٢٨ جنيهاً إلى ٦٥ جنيهاً). وإذا وسعنا الصورة قليلاً وقارنا نوعية الحياة المادية بين الحضر والريف مقاسة بمعدلات القراءة والكتابة ووفيات الأطفال وتوافر المياه الصحية، فإن النتيجة موجودة في جدول رقم (٦ ـ ٧)؛ ففي المحافظات الست الأولى التي تسود فيها المعيشة الحضرية نجد أن الحياة المادية فيها أفضل ـ ثلاث إلى خمس مرات ـ من الحياة المادية في المحافظات الست الأخيرة التي تسود فيها المعيشة الريفية.

ويمكن قياس هذه المسألة من زاوية أخرى. إذا افترضنا أن هناك خطاً نظرياً يمثل الفقر، وأن كل الذين يحصلون على مداخيل تفوق الدخل الذي يقع على هذا الخط هم غير فقراء، وأن كل الذين يحصلون على مداخيل دون هذا الخط هم فقراء، فإن ٤٤ بالمئة من الأسر الريفية تعيش في حالة فقر مدقع، كما هو موضّح في جدول رقم (٦ ـ ٧). وتوضح دراسة عادل عازر وثروت إسحق تدهور مستوى معيشة الفئات الدنيا من القوى العاملة ممثلة بالعمال الزراعيين في الريف والباعة الجائلين في المدن ـ تلك الفئات المعروفة باسم المهمشين.

إن متوسط الدخل السنوي في الريف، حسب تقرير اكرام خالد، يقع دون خط الفقر هذا، حسب الجدول رقم (٦ ـ ٨)؛ ٦٥ جنيهاً إلى ٢٧٠ جنيهاً في الحضر. صحيح أن الإجراءات الاشتراكية قد ساهمت في تخفيف الفقر الريفي نسبياً بأن خفضت النسبة المئوية للأسر الريفية التي تعيش دون خط الفقر من ٣٥ بالمئة إلى حوالى ٢٧ بالمئة، ولكن هذه ليست بالنسبة القليلة، خاصة ونحن نتكلم على فقر مدقع وحاجة ومسكنة. وعلى الرغم من إجراءات الإصلاح الزراعي والدعاوى في العدل والمساواة، عادت هذه النسبة إلى الارتفاع، إذ وصلت إلى الضعف تقريباً في عشر سنوات، إلى حوالى ٥١ بالمئة عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥. وعلى الرغم من سياسات الانفتاح الاقتصادي، وربما بسببها، بقيت نسبة الفقر الريفي أكثر من ٤٧ بالمئة من السكان حتى العام ١٩٨٤. ويقدر جناري النسبة المئوية لسكان العراق الذين يعيشون دون خط الفقر بحوالى ٥٧ بالمئة حتى نهاية الستينيات (١٩٦٩). وهذه النسبة أعلى بكثير منها في دول أمريكا اللاتينية ودول المحيط الهادىء الآسيوية ـ وتقارب النسبة الافريقية.

جدول رقم (٦ ـ ٧)

تقدير أعداد فقراء الريف في مصر للفترة من ١٩٥٨ ـ ١٩٨٤

البيان	١٩٥٨ ـ ١٩٥٩	١٩٦٤ ـ ١٩٦٥	١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	١٩٨١ ـ ١٩٨٢	١٩٨٤
إجمالي أعداد السكان (بالألف)	٢٥,٨٣٢	٣٠,١٣٩	٣٦,٤١٧	ـ	ـ
إجمالي سكان الريف (بالألف)	١٥,٩٦٨	١٧,٧٥٤	٢٠,٨٣٠	ـ	ـ
عدد الأسر الريفية (بالألف)	٣,٢٢٤	٣,٣٤٥	٤,١٦٦	ـ	ـ
دخل الأسر المايل لخط الفقر (بالجنيه المصري)[أ]	٩٣	١٢٥	٢٧٠	٣٢٧	ـ
أعداد سكان الريف الذين يعيشون دون خط الفقر (بالألف)	٣,٥٩٣	٣,٠١٨	٥,٨٣٢	ـ	ـ
نسبتهم المئوية	٢٢,٥	١٧,٠	٢٨,٠	ـ	ـ
عدد الأسر الريفية التي تعيش دون خط الفقر (بالألف)	١,١٦١	٩٠٣	١,٩٠٦	١,٢٤٠	١,٤٧٦
نسبتهم المئوية	٣٥,٠	٢٦,٨	٥٠,٩	٤٣[ب]	٤٧,٢[ب]

(أ) نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر على المستوى الوطني، أي عموم مصر هو ٣٠ بالمئة لسنة ١٩٨١ و٣٣,٨ بالمئة لسنة ١٩٨٤.

(ب) انخفاض النسبة مع زيادة العدد يعود إلى تأثير تحويلات العاملين بالخارج وخاصة دول النفط في الخليج والجزيرة العربية.

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٥٢.

جدول رقم (٦ - ٨)

المؤشرات الإحصائية لقطاع الزراعة في مصر (١٩٦٥ - ١٩٨٠)
بالأسعار الثابتة (١٩٦٥ = ١٠٠ بالمئة)

السنة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
	الانتاج الزراعي (مليون جنيه)	عدد السكان (بالألاف)	عدد العاملين في قطاع الزراعة (بالألاف)	٢ ÷ ١ نصيب الفرد من الانتاج الزراعي (بالجنيه)	٣ ÷ ١ انتاجية العامل (بالجنيه)	مجموع الأجور في قطاع الزراعة (مليون جنيه)	٦ ÷ ٣ متوسط أجر العامل في قطاع الزراعة (بالجنيه)	الصادرات من السلع الزراعية (مليون جنيه)	الواردات من السلع الزراعية (مليون جنيه)	الاستثمارات في قطاع الزراعة (مليون جنيه)
١٩٦٥	٨١٧	٣٠,٠٠٠	٣,٧٥١	٢٧,٢	٢١٧,٨	١٦٥	٤٣,٩	٢٠٠	١٠٦,٩	٨٩
١٩٧٠	٨٢٠,٧	٣٢,٠٥٣	٤,٠٤٨	٢٤,٨	٢٠٢,٧	١٦٦,٧	٤١,٢	٢١٣,٦	٦٠,٣	٤٦,٨
١٩٧٥	٨٢٠,٨	٣٦,٩٩٧	٤,٢١٨	٢٢,٢	١٩٤,٦	١٧٩,٦	٢٢,٦	٢١٣,٦	١٦٢	٣٧,٨
١٩٨٠	٨١٧,٤	٤٢,٢٧٥	٤,٢٠٠	١٩,٣	١٩٤,٦	١٢٥,٣	٢٩,٨	٩١,٣	٤٤٥,٥	٦٣,٥

المصدر: محمد محمود يوسف، «الزراعة... تهدد التنمية والاستثمار،» الأهرام الاقتصادي (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣)، ص ٣٠.

إن انتشار ظاهرة «الفقر الريفي» على الرغم من انخفاض ظاهرة «الصعلكة الريفية» (Landlessness) أي عدد الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، لا بد أن يكون له علاقة مباشرة بتفتيت الملكية الزراعية وركود القطاع الزراعي بسبب سياسة الدولة السعرية وتسلطها البيروقراطي. وهذا استنتاج يُستحسن أن نتدبره قليلاً. يبدو أنه ثابت ان عدد الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً قد انخفض عما كان عليه في السابق، وتتراوح التقديرات بين ٥٩ بالمئة العام ١٩٥٠ كحد أعلى، إلى ٢٠ بالمئة العام ١٩٨٠ كحد أدنى. وهناك بعض الدراسات الأنثروبولوجية التي تفيد بأن الرقم ربّما يكون أقل من هذا أيضاً. وإذا كان هذا صحيحاً فدلالته أن برامج الإصلاح الزراعي قد ساهمت في خفض هذه النسبة، وفي تقارب حجوم الملكيات الزراعية والحيازات.

ولكن الإصلاح الزراعي ومركزية دور الدولة في القطاع الزراعي، كما في غيره من قطاعات الاقتصاد، قد شبّعا الملكيات الصغيرة ورسّخا الانتاج المنزلي الصغير فيه وأدّيا إلى مزيد من تفتت الملكية الزراعية، وإلى إفادة الفلاحين الأغنياء والملاّك المتوسطين من خلال السياسات السعرية وبرامج التأمين على الثروة الحيوانية. وأديا أخيراً إلى انتشار ظاهرة الفقر الريفي، أي إفقار الريف، كما رأينا.

هناك العديد من الشواهد الأخرى على أن برامج الإصلاح الزراعي قد أدت إلى ركود القطاع الزراعي وإفقار الريف؛ مثلاً، يبدو أن الأرض المخصصة لزراعة المحاصيل الرئيسية كالحنطة والشعير والقطن (مقدرة بالهكتارات) قد انخفضت في مصر بمقدار ١٦٣ ألف هكتار؛ وفي العراق ١٥٧ ألف هكتار في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٨؛ أما سوريا فهي البلد الوحيد الذي تضاعفت فيه هذه المساحة للفترة نفسها. ولكن نصيب الزراعة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي قد انخفض في البلدان الثلاثة دون أن يقابله ارتفاع مماثل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، عدا مصر.

أما أوضح المؤشرات الإحصائية لتدهور قطاع الزراعة في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، فهي تلك التي تصلنا من مصر (وتقاربها الحالة في العراق أكثر من الحالة في سوريا) وهي ملخصة في الجدول رقم (٦ - ٩)؛ إذ يتبين من هذا الجدول في الفترة بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٨٠ أن عدد السكان في مصر ارتفع من ٣٠ مليون نسمة تقريباً إلى أكثر من ٤٢ مليون نسمة، بينما بقي الإنتاج الزراعي مقدراً بالجنيه لسنة ١٩٦٥ ثابتاً تقريباً؛ ولم يزد عدد العاملين بالزراعة إلا بحوالى نصف مليون نسمة. وإذا نظرنا إلى بقية الأرقام نجد أن نصيب الفرد من الانتاج الزراعي قد انخفض، كما انخفضت إنتاجية العامل ومتوسط أجر العامل. أما أكثر هذه المعلومات إثارة لخيبة الأمل فهو الانخفاض في الصادرات الزراعية مقابل الارتفاع الفلكي في الواردات من المنتوجات الزراعية. أما انخفاض الاستثمارات في قطاع الزراعة فهذا لا بد أن يكون

متوقعاً من الشرح الذي قدمناه سابقاً. وحصيلة هذا كله أن تحولت البلدان الزراعية الرئيسية الثلاثة في المشرق العربي إلى مستوردة لغذائها اليومي ولقمة العيش.

التحضر دون تصنيع:
ظاهرة ترييف المدن

هذه الأمور مجتمعة، مضافاً إليها الفشل في تصنيع القطاع الزراعي واقتصاره على الزراعة بالأساليب والعلاقات التقليدية، لا بد أن يكون قد ساهم في خلق أوضاع متناقضة هي الأساس المادي لظاهرةٍ تعصف الآن ببلدان العالم الثالث والمشرق العربي، وهي ظاهرة «ترييف المدن» (أي من ترييف الريف إلى ترييف المدن). ولو كانت هذه الهجرة من الريف إلى المدن بهذه الأعداد الكبيرة: (أ) بسبب الفيضانات والقحط والأوبئة التي أدت في السابق إلى تفريغ مدن بكاملها من سكانها، لكان هذا مفهوماً، فقد تعرضت المدن والحواضر العربية الكبرى لهذه الحالات من قبل. (ب) ولو كانت هذه الهجرة تمثل استجابة لحركة تصنيع واسعة النطاق تقتلع الفلاحين من جذورهم وتدخلهم في شبكة العلاقات الحضرية، وتصهرهم في بوتقتها، كما حصل في الدول الأوروبية، لكان مفهوماً أيضاً.

وفي كلتا الحالتين تحدث ظاهرة ترييف المدن نتيجة الاندفاع المفاجىء لأعداد كبيرة من السكان الريفيين أو البدو نحو الحضر. ولكنها تزول في خلال جيل أو جيلين من الزمن، لأن الحالة الأولى (أ) هي في الحقيقة استبدال (Replacement)، وفي الحالة الثانية (ب) عدم وجود مهرب آخر غير البقاء في المدن. ولذلك فلم يكن هناك شيء سلبي بالضرورة لتجمُّع أعداد كبير من السكان في المدن في السابق. ولكن هناك فروقات كبيرة بين الماضي والحاضر من حيث:

١ ـ مقياس الظاهرة وحجمها.
٢ ـ تأثير المعيشة دون الحضرية على المهاجرين.
٣ ـ قدرة المدن على الاستيعاب.

فنحن هنا في مواجهة ظاهرة كبيرة الحجم، وواسعة النطاق؛ فقد تضاعف عدد سكان بغداد ودمشق في حوالى عشرين سنة فقط، وتجاوز عدد سكان القاهرة الثمانية ملايين نسمة في الفترة نفسها. ومن هذه الحالات البارزة تَضَاعُف عدد سكان الحضر في العراق، في ثلاثين سنة، من جهة، وانخفاض عدد سكان الريف من ٦٤,٦ بالمئة من مجموع السكان إلى ٢٨ بالمئة، من جهة أخرى، كما هو مبين في جدول رقم (٦ ـ ٩).

جدول رقم (٦ - ٩)
تقدير تطور سكان الحضر والمدن الرئيسية (العواصم) في مصر وسوريا والعراق

السنة	مصر		سوريا		العراق	
	النسبة المئوية من السكان في الحضر	النسبة المئوية من السكان في القاهرة	النسبة المئوية من السكان في الحضر	النسبة المئوية من السكان في دمشق	النسبة المئوية من السكان في الحضر	النسبة المئوية من السكان في بغداد
١٩٣٠	٢٨					
١٩٥٠	٣٢	١٢	٢٩	١١	٣٥,٤	١٠
١٩٦٠	٣٨	١٤	٣٧	١٢	٤٣	١٢
١٩٨١	٤٤	١٨,٨	٤٩	٢٤,٣	٧٢	٢٣,٧

وإذا ما تمعّنا جيداً في هذه الأرقام لتبين لنا أنها تعطي صورة محدودة للحجم الحقيقي لهذه الظاهرة. فهناك مقاييس أخرى لهذه الظاهرة كمقياس التوسع في المساحات المبنية في المدن. وإذا أخذنا بيروت كمثال، فإن المساحة المبنية ازدادت من (١٠٧,٠٠٠) مئة وسبعة آلاف م^{2} العام ١٩٤٥ إلى (١,١٨١,٠٠٠) مليون ومئة وواحد وثمانين ألف م^{2} العام ١٩٦٦.

وإذا ما فرقنا بين الزيادة في سكان المدن الناتجة من الزيادة الطبيعية، والزيادة الناتجة من الهجرة إليها لاتضح لنا وجه آخر لهذه الظاهرة، والأرقام المدرجة في الجدول رقم (٦ ـ ١٠) تشمل فترة لم يظهر فيها بعد تأثير سياسات الإصلاح الزراعي وإفقار الريف، إذ تشمل الفترة المحصورة بين سنوات ١٩٦١ ـ ١٩٧١.

إذن فنحن نتكلم على ظاهرة كبيرة الحجم تتم في أوضاع اجتماعية واقتصادية متناقضة. فاستمرار هذه الظاهرة، أي تدفق سكان الريف على المدن سيؤدي إلى نقص في الأيدي العاملة في الريف على المدى الطويل (أو على أساس موسمي) ما لم يتحول القطاع الزراعي إلى المكننة الكاملة؛ كما سيؤدي في الوقت نفسه إلى خفض متوسط أجر العامل غير الماهر في المدن. وهذا يمثل غالبية المهاجرين الجدد. ومعناه في النهاية خفض نسبي لمستوى حياتهم المادية.

جدول رقم (٦ ـ ١٠)
مصادر تقديرات زيادة سكان بعض المدن في المشرق العربي (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠)

المدينة	الفترة	الزيادة الطبيعية (نسبة مئوية)	الهجرة (نسبة مئوية)
عمّان	١٩٦٧ ـ ١٩٧١	٣٧	٦٣
الكويت	١٩٦١ ـ ١٩٦٥	١٨	٨٢
البصرة	١٩٥٧ ـ ١٩٦٥	٣٩	٦١
بغداد	١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	٣٩	٦١
دمشق	١٩٧٠	٦٦	٣٤
بيروت	١٩٧٠	٦٤	٣٦

ولهذا النمط الجديد من الهجرة سمات مميزة خاصة. إذ إنه يتم في البداية لأغراض تبدو مؤقتة يمكن تحقيقها في وقت قصير، إما لجمع رأسمال، وإما لتوفير مهر، وإما لمساعدة الأسرة... الخ، ثم العودة إلى الريف من جديد حيث لا تنقطع الصلة بالقرية. فهذه اذن ليست هجرة فلاحين معدمين أو صعاليك (دون أرض) يبحثون عن عمل وقد عقدوا النية على هجرة الريف وسكنى المدن ليكونوا وقوداً لماكنة

التصنيع، فهم ليسوا كذلك. إذ إنه على الرغم من جميع الجهود التي بذلت في التصنيع، فإن معدلات الهجرة إلى المدن قد تخطت قدرة قطاع التصنيع على استيعاب العمالة أو زادت عليها بكثير، الأمر الذي يدفع هؤلاء المهاجرين ونسبة كبيرة من الأيدي العاملة إلى العمل في مجالات العمل الخدمية والمؤسسات الصغيرة في قطاع الخدمات، وهو ما يشكل ظاهرة (Tertiarization) أو تكدس القوى العاملة في القطاع الاقتصادي الثالث (الخدمات). وحتى الذين يعملون في الصناعة والقطاعات الإنتاجية فإن علاقتهم بالطبقة العاملة الصناعية محدودة؛ فأغلبهم من أصحاب الحرف والصنايع. إن تكدس القوى العاملة في قطاع الخدمات والنشاطات غير المنتجة، بالإضافة إلى العبء الذي تضعه على الاقتصاد، يجعل من الصعب أيضاً تحديث القطاع الحضري من المجتمع.

ولهذا كله ليس هناك في المتوسط التزام بين هؤلاء المهاجرين الجدد بالقيم الحضرية، ولا ارتباط بأنماط السلوك والاهتمامات الحضرية؛ وكذلك فإنهم لا يكوِّنون مصالح مادية دائمة في المعيشة الحضرية لأن وجودهم في المدينة، في تصورهم، مؤقت. ولذلك يبقى انتماؤهم إلى المثل والقيم القروية الريفية قوياً طاغياً.

وما يدعم هذا الشعور بعدم الانتماء إلى الحضر وأساليب المعيشة الحضرية هو أسلوب الحياة التي يعيشونها. فهم يعيشون في الأحياء الفقيرة والأماكن الخربة من المدن أو على أطرافها في مدن الصفيح أو العشاش (العشيش) (وحتى المقابر)، وهي أحياء وأماكن محرومة من أبسط متطلبات الحياة المناسبة، من ماء جارٍ وكهرباء ومجارٍ، ومساحة كافية للمعيشة، وغيرها من وسائل الراحة العصرية البسيطة. وسكان هذه الأحياء والأماكن لا يتحولون، كما ذكرنا، إلى طبقة عاملة صناعية أو بروليتاريا، ملتزمة ايديولوجياً، ونشطة اجتماعياً وسياسياً، وإنما إلى مستودع هائل من العمل الموسمي غير المنتج، وإلى البروليتاريا الرثَّة التي تعيق تطور الطبقة العاملة الصناعية ذاتها. ويمكن أن يوظف هذا المستودع، بسبب ضعف الانتماء الاجتماعي والايديولوجي، ضد المعارضة والحركات اليسارية بالسهولة نفسها التي يوظف بها ضد الحكومة لزعزعتها أو انتزاع المكاسب منها.

إن المهاجرين الجدد، بسبب استمرار معيشتهم في الأحياء الفقيرة ومدن الصفيح، وبسبب عدم وجود وسائل يستطيعون بواسطتها تحسين أوضاعهم المعيشية، هم في الواقع ضحايا داء القهر الاجتماعي الذي يتمثل في أعراض الحضارة الفرعية للفقر، مثل: عدم الالتزام بقيم الحضارة المشتركة، فقدان الإدراك بالبناء الاجتماعي والمصلحة العامة خارج الأسرة، ميل الأسرة إلى عدم الاستقرار واللاتنظيم، اليأس والخنوع

والقبول بالتبعية على أنها واقع نهائي. بالإضافة إلى الشعور بعدم الانتماء الذي مر ذكره.

وفي تقرير أعدته الأمم المتحدة سنة ١٩٧٣ عن مدينة عمان كدراسة حالة عن نمو التحضر غير المسيطر عليه مثل الأحياء التي تظهر بشكل عفوي غير مخطط أو مبرمج (في هذه الحالة حيا المحطة والأشرفية)، ظهرت جميع أعراض حضارة الفقر الفرعية على السكان ميدانياً، وبشكل خاص:

أ - عدم وجود روح انتماء إلى الحي أو المدينة خارج حدود العائلة المباشرة أو الأقرباء.

ب - عدم وجود تنظيمات وروابط للمجتمع المحلي في الحي (Community Organizations) وعدم دراية السكان بها في حالة وجودها.

ج - عدم وجود أي إدراك لدى السكان بمسؤوليتهم في المساهمة في تحسين ظروف المعيشة في الحي (أكثر من نصف السكان في العينة اعتبر هذه مسؤولية الحكومة).

د - عدم وجود أي تصور لدى السكان بضرورة اعتمادهم على أنفسهم وتنظيم أنفسهم في روابط لمساعدة بعضهم بعضاً في توفير بعض الخدمات الأساسية (Self Help)، وخاصة في البناء وغيره، إما لعدم وجود المهارات أو لعدم وجود القدرة المادية.

أما السؤال عن قدرة المدن على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين الجدد، فالإجابة عنه هي: «لا» الجازمة. فهؤلاء المهاجرون الجدد يمثلون في الحقيقة عبئاً إضافياً عليها. فإذا أخذنا مؤشراً واحداً، وليكن السكن (وليس توفر الخدمات البلدية والحضارية، كالتعليم والصحة وغيرهما، ومتطلباتها البشرية والمادية، وكلفتها المالية) فإن الأرقام الموجودة في جدول رقم (٦ - ١١) توضح العجز في الاستجابة لمتطلبات السكن في الأحوال الاعتيادية لعموم البلاد، إذا افترضنا، حسب هذا الجدول، بقاء طاقة قطاع التشييد والبناء على ما هو عليه العام ١٩٧٧. وبقاء الطلب على السكن متناسباً مع الزيادة السكانية إذ ستواجه أغلب بلدان المشرق العربي (والأقطار العربية عموما) نقصاً في توفير المساكن المناسبة لا يقلّ عن ١٥ بالمئة العام ٢٠٠٠، ويزيد في بعض الأقطار عن الثلث؛ وأن هذا النقص سيكون العام ٢٠٠٠ أكثر من ضعف النقص العام ١٩٨٥.

جدول رقم (٦ - ١١)
خدمات الإسكان في المشرق العربي، توقعات بعيدة المدى (١٩٧٧ - ٢٠٠٠)
(الوحدات بالألف)

البلـد	(١) المساكن القائمة المتوقعة سنة ١٩٧٧	(٢) المساكن المطلوبة سنة ٢٠٠٠	(٣) المساكن الممكن إقامتها حتى سنة ٢٠٠٠	(٤) النقص (المطلوب ناقص الممكن اقامتها) ٢ - ٣	(٥) النقص سنة ٢٠٠٠ (نسبة مئوية)	(٦) النقص سنة ١٩٨٥ (نسبة مئوية)
مصر	٥,٣٥٢	٨,٣٧٠	٧,٢٩٩	١,٠٧١	١٥	٧
تونس	٨٣٤	١,٣٥٢	١,١٢٦	٢٢٦	٢٠	٨
العراق	١,٧٣٨	٣,٢٨٦	٢,٤٢٢	٨٦٤	٣٦	١٤
الكويت	١٧٨	٤٧٤	٣٦١	١١٣	٣١	٢٠
سوريا	١,١٣٤	٢,١٤٣	١,٧٢٦	٤١٧	٢٤	١٠
إسرائيل	١,٦٦٦	٢,١٦٨	٢,٣٦٧	١٩٩ (زيادة)	+٩	+٣٠

محصلة حكم العسكر.
البقرطة والتسلط

لم ينجح العسكر في إخراج المشرق العربي من دوامة الاختراق الامبريالي الذي اتخذ أشكالاً متطورة متخلفة، بل دخلوا كمساهمين فعالين في اللعبة السياسية المخترقة. ولذلك غلبت على سياساتهم مظاهر الاعتباطية والتخبط والاضطراب منذ بداية حكمهم. وانتهى بهم الأمر إلى فرض احتكار فعّال على مصادر القوة والثروة، فقد كان هذا أسهل الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي عصفت بالمشرق بعد الاستقلال وأنسبها لها. ولذلك يمكن تلخيص محصلة حكمهم بين سنوات ١٩٥٠ ١٩٧٠ بالنتائج التالية:

أولاً: إن توسع دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع ضمن التيار الكوني المؤدي إلى قيام دولة الرفاهية (ظاهرة البقرطة) قد أدّى إلى تسلط الدولة على المجتمع وتسيُّدها عليه. فالتحسن في مستوى المعيشة في الحضر، وتطوير البنى التحتية للمجتمع، والتوسع الكبير في خدمات التعليم والصحة وبعض مشاريع التصنيع، لم يكن مصحوباً بتطوير صيغة الحكم السياسية نحو مزيد من الديمقراطية والدستورية، بل كان مصحوباً بالإرهاب المنظم للدولة، ومنع فئات السكان والقوى الاجتماعية من المشاركة السياسية في الحكم. وجاءت هذه الاصلاحات مصحوبة بالتطورات التالية:

ـ أزمة فسكالية أي «سنمالية» (من سنة ومالية) نتيجة الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي للوفاء بالتزامات الدولة تجاه التضامنيات وقوى الضغط المتجددة من الطبقة المستفيدة (كالتزام الحكومة بتوفير الوظيفة الحكومية وسياسات الدعم التمويني بسبب الاختلالات البنائية في الاقتصاد)، أدّت في النهاية إلى اختلال في موازين المدفوعات وإلى الديون الخارجية.

ـ الخلل البنائي المتمثل بالتحيز في توزيع الدخل لمصلحة الحضر على حساب الريف، والاستغلال المضاعف للفلاحين من خلال السياسات السعرية للدولة، وهو ما أدّى إلى إفقار الريف وتهجير نسبة كبيرة من الفلاحين إلى المدن، وخلق ظاهرة ترييف المدن.

ـ الإنفاق غير المتوازن والكبير على التسليح العسكري العبثي وعلى أجهزة الأمن ومنظوماته. الأمر الذي خلق دولاً للمخابرات داخل الدولة، لا تخضع لإشراف أية مؤسسة مدنية ـ شرعية، وهو ما عمّق الهوة بين الحكام والمحكومين، وجعل الطبقة المستفيدة نفسها ضحية بطش حكومات دول المخابرات وإرهابها.

ثانياً: إن البقرطة غير مرهونة بتوسع القطاع العام، كما أن القطاع العام في ظل غياب الضوابط الدستورية ـ الديمقراطية، لا يعني الملكية العامة بمعنى ملكية المجتمع لموارده. إن البقرطة هي سمة عامة لتدخل الدولة الواسع في الاقتصاد والمجتمع، وتتحول إلى تسلط واستبداد (كما في حكم العسكر في المشرق) في غياب الضوابط الدستورية التي تضمن سيطرة مؤسسات المجتمع المدني على الدولة. ولذلك يمكن أن يتوسع القطاع العام في نموذج فرعي من نماذج الدولة التسلطية، أو يمكن أن يتقلص في ظل نظام انفتاحي في نموذج فرعي آخر، كما رأينا، دون أن يؤثر بالضرورة في مستوى البقرطة أو في درجة التسلط[1].

ثالثاً: إن الطابع العام المميز للقطاع الزراعي هو طابع الإنتاج المنزلي الصغير اللارأسمالي، والتجاري جزئياً فقط. وإن سياسة الإصلاح الزراعي قد وسعت من سيطرة الدولة على القطاع الزراعي، وقد بنيت على أساس عدم المساس بالملكية الفردية في الزراعة والسعي إلى مجرد الحد من حجمها بقصد تحقيق قدر من المساواة في حجوم الملكية. وعلى الرغم من أن برامج الإصلاح الزراعي قد نجحت في تقليص حجم الملكيات الكبيرة، إلا أنها فشلت في تحقيق العدالة والمساواة في الدخل. وقد أدت هذه البرامج إلى تفتت مريع في الملكيات الزراعية، وهو ما جعلها غير إنتاجية، ودفع الفلاحين نحو تعريض أنفسهم إلى مزيد من الاستغلال باللجوء إلى الايجار للحصول على دخل إضافي. كما أن سياسات الدولة السعرية الاحتكارية قد أدت إلى فرض أسعار مشوهة متدنية في المحاصيل التقليدية لتوليد توفير لا يستفيد منه القطاع الزراعي وإنما أدى إلى التوجه غير المتوازن نحو التصدير[2].

رابعاً: بسبب ما تقدم ذكره من نتائج فإن الحراك الاجتماعي الصاعد المتولد من سياسات الدولة التسلطية البيروقراطية يخلق توترات متزايدة بين الطبقة المستفيدة

---

(١) وقد بيّنّا أن سياسات حكم العسكر يمكن وصفها بأنها تنتمي إلى خط الانتاج الرأسمالي التابع، على الرغم من كل ادعاءات الاشتراكية (العربية وغيرها). ولذلك يجب أن يُفهم من قرارات التأميم والتمصير والإصلاح الزراعي على أنها لم تتخذ لاعتبارات اقتصادية أو فنية (بسبب ضعف القطاع الخاص وإحجامه عن المساهمة في التنمية، على الرغم من واقعية هذه الاعتبارات)، وإنما لاعتبارات متصلة بالسياسة العليا للدولة (Raison d'état) وبخاصة للقضاء على الطبقة المالكة القديمة ومصدر قوتها الحقيقي، وهي ملكية الموارد المادية (الرأسمال والعقار والأرض).

وللتدليل على صدق هذه النتيجة نشير إلى أن البقرطة وتوسع القطاع العام في الدول التي لم تتعرض إلى انقلابات وبقي الحكم فيها بيد الأسر الحاكمة والنخب المدنية (على الرغم من أنها مدينة لولاء العسكر) قد سارت على الوتيرة نفسها. بل إن القطاع العام متجذر (Entrenched) بشكل واسع في بعض الحالات في الدول الأخيرة من دول حكم العسكر.

(٢) يجب أن يكون واضحاً بأن سيطرة الدولة على القطاع الزراعي لا تقتصر على السياسات السعرية الاحتكارية للدولة فحسب، بل تتعدى ذلك لتشمل: =

والنخبتين المسيطرة والحاكمة. ومصدر هذه التوترات هو ميل سياسات الدولة التسلطية إلى خلق ركود اقتصادي واجتماعي وحضاري، وميل القوى الاجتماعية المتحررة من الطبقة المستفيدة (فئات الطبقة الوسطى) إلى المطالبة بمزيد من المساهمة السياسية، وبحقها في تحويل مكاسبها المادية نتيجة الحراك الاجتماعي الصاعد إلى مكانة اجتماعية وارتقاء السلم الاجتماعي.

ان ديناميات العلاقة بين الطبقات الاجتماعية والنخبة الحاكمة تفرض على الأخيرة واحداً من بين ثلاثة خيارات للخروج من أزمة التسلطية ـ البقرطة:

ـ **الأول** هو لجوء الدولة إلى مزيد من الإرهاب ومزيد من القيود، الأمر الذي يؤدي إلى تكلس الوضع الاقتصادي المتأزم، ولكنه يؤجل انفجار الوضع السياسي.

ـ **الثاني** هو اختلاق المبررات لنزاعات إقليمية وتخويف السكان ببعبع الأمن القومي، أو تأليب القوى الاجتماعية لإشعال فتنة طائفية، تعطل حل الأزمة في المدى القريب.

ـ **والمخرج الثالث** هو معالجة الوضع المتأزم بانفراجات جزئية عن طريق اتباع سياسات مرنة «انفتاحية»، وإضفاء صفة الشرعية على الوضع القائم من خلال دساتير وانتخابات مقيدة.

وتهدف الدولة التسلطية من وراء هذه الانفراجات الجزئية إلى إعطاء الانطباع بأن هناك تحولات جذرية قد حدثت في نظام الحكم والنظام الاقتصادي، وهي في الحقيقة لا تطلب إلّا مجالاً أوسع للمناورة، ولكسب الوقت بتأجيل انفجار القنابل السياسية الموقوتة التي خلقتها سياساتها الماضية.

وهذا كله قد قاد المشرق العربي في النصف الأول من السبعينيات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) إلى منعطف تاريخي جديد، يمثل، بحق، عصر اكتمال التبعية وعصر انحسار الحركة الوطنية التي تطالب بتحقيق أهداف العرب القومية العليا. بهذا المنعطف يدخل المشرق العربي في مرحلة المجتمع الجماهيري، والثقافة الجماهيرية، والاستهلاك الجماهيري.

= ١ ـ التحكم في مياه الري ومناسيبها.
٢ ـ تقرير الدورة الزراعية للمحاصيل.
٣ ـ تنفيذ ما يسمى بالخطة الزراعية التي تقوم هي بوضعها.
٤ ـ إلزام المزارعين بزراعة مساحات محددة من المحاصيل «الاستراتيجية الرئيسية»، خاصة القطن، القمح، والأرز.
٥ ـ تسعير معظم مستلزمات الإنتاج المادية من أسمدة وتقاوٍ ومبيدات حشرية وآلات زراعية...

مراجع الفصل السادس
مرتبة حسب تسلسل الموضوعات

Warriner, Doreen. *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria and Iraq*. London; New York: Royal Institute of International Affairs, 1957.

Glavanis, Pandeli M. and R. Kathy. «The Sociology of Agrarian Relations in the Middle East: Persistance of Household Production.» *Current Sociology:* vol. 31, no. 2, Summer 1983.

De Janvry, Alain. *The Agrarian Question and Reformism in Latin America*. Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1981.

Khalidi, Tarif (ed.). *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East*. Beirut: American University of Beirut, 1984.

Harik, Iliya F. «The Impact of the Domestic Market on Rural - Urban Relations.» *Journal of the Social Sciences* (Kuwait University): vol. 1, no. 1, 1973.

——— and Susan Randolph. *Distribution of Land, Employment and Income in Rural Egypt*. Ithaca, N.Y.: Cornell University, Center for International Studies, 1979.

Abdel-Fadil, Mahmoud. *Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952 - 1970*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1975.

Chayanov, A.V. *The Theory of Peasant Economy*. [n.p.: n.pb.], 1925.

Kalecki. *Dynamics of Feudalism*.

Friedmann, Harriet. «Household Production and the National Economy: Concepts for the Analysis of Agrarian Formations.» *Journal of Peasants Studies:* vol. 7, no. 2, 1980.

عبد المعطي، عبد الباسط، محمد أبو مندور ومحمود منصور عبد الفتاح. «الدولة . . . والقرية المصرية: دراسة في إعادة انتاج التمايزات الاجتماعية.» **قضايا فكرية:** الكتاب الأول، تموز/يوليو ١٩٨٥.

خيري، زكي. **تقرير عن مسائل في الاصلاح الزراعي.** بغداد: منشورات دار بغداد، ١٩٦٠.

الشهاوي، عبد الخالق. «التفتيت: المشكلة والحل.» **الطليعة:** السنة ٨، العدد ١٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢.

ابراهيم، أحمد حسن. «المزارع التعاونية: نظام يجب علينا أن نجربه للقضاء على تفتيت الملكية.» **الطليعة:** السنة ٨، العدد ١٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢.

السيد جاسم، عزيز. **مناقشات موضوعية حول الاصلاح الزراعي والحركة الفلاحية في القطر العراقي.** بغداد: دار الأديب العراقي، ١٩٦٩.

البراوي، راشد. **مشروع سوريا الكبرى: عرض وتحليل ونقد.** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧.

عامر، ابراهيم. **الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر، ملكية الأرض، وسائل الاستغلال، القوى الاجتماعية في الريف، الصراع حول الأرض، قانون الاصلاح الزراعي.** القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٨.

هانسن، بنت وسمير رضوان. **العمل والعدل الاجتماعي: مصر في الثمانينات.** القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

Hopkins, Nicholas S. and Saad Eddin Ibrahim (eds.). *Arab Society: Social Science Perspectives.* Cairo: American University in Cairo, 1985.

Radwan, Samir. *Agrarian Reform and Rural Poverty in Egypt, 1925 - 1975.* Geneva: International Labor Organization, 1977.

Richards,.Alan.«The Agricultural Crisis in Egypt.» *Journal of Development Studies:* vol. 16, no. 3, 1980.

Chenery, Hollis Burnley [et al.]. *Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth.* London: World Bank; Oxford University Press, 1974.

كريم، كريمة. «إعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر.» في: **مصر في ربع قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧: دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي.** تحرير سعد الدين ابراهيم. ط ١. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١.

عبد المعطي، عبد الباسط. **توزيع الفقر في القرية المصرية.** القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩.

Ghai, Dharam [et al.] (eds.). *Agrarian Systems and Rural Development.* London: Macmillan; New York: Holmes and Meier Publishers, 1979.

Radwan, Samir and Eddy Lee. *Anatomy of Rural Poverty: Egypt.* Geneva: International Labor Organization, 1980.

Richards, Alan. «Egypt's Agriculture in Trouble.» *MERIP Reports:* no. 84, 1980.

——— and Philip Martin. *Rural Social Structure and the Agricultural Market.*

Issawi, Charles Philip (ed.). *An Economic History of the Middle East and North Africa.* London: Methuen; New York: Columbia University Press, 1982.

شحاتة، عبد الرحيم. «مواقع التدهور في الزراعة المصرية.» **الأهرام الاقتصادي**: حزيران/يونيو ١٩٨٤.

عطية، مصطفى نور الدين. «المشكلة الغذائية في مصر.» **فكر** (فرنسا): السنة ١، الأعداد ١ ـ ٣، ١٩٨٤.

Khoury, Enver M. *The Patterns of Mass Movements in Arab Revolutionary Progressive States.* The Hague: Mouton, 1970.

Amin, Galal A. *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945 - 1970.* Leiden: Brill, 1974. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East, vol. 13)

Roberts, M. Hugh. *An Urban Profile of the Middle East.* London: Croom-Helm, 1979.

Abu- Lughod, Janet and Richard Hay (Jr.) (eds.). *Third World Urbanization.* London: Methuen; Chicago, Ill.: Maaroufa Press, ©1977.

Castello. *Urbanization.*

Blake, G.H. and R.I. Lawless (eds.). *The Changing Middle Eastern City.* London: Croom-Helm; New York: Barnes and Noble Books, 1980.

De Sousa, Anthony R. and Philip W. Porter. *The Underdevelopment and Modernization of the Third World.* Washington, D.C.: Association of American Geographers, ©1974. (Resource Paper; no. 28)

Lloyd, Peter. *A Third World Proletariat?.* London: Allen and Unwin, 1982.

Leacock, Eleanor Burke (ed.). *The Culture of Poverty: A Critique.* New York: Simon and Schuster, 1971.

Valentine, Charles A. *Culture and Poverty: Critique and Counter- Proposals*. Chicago, Ill.: Chicago University Press, 1968.

فرجاني، نادر. **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

United Nations. «Problems and Policy Implications of Middle Eastern Urbanization.» in: United Nations. *Studies on Selected Development Problems in Various Countries of the Middle East*. New York: UN, 1972.

———. «Uncontrolled Urban Settlements: A Case Study of Amman, Jordan.» in: United Nations. *Studies on Selected Development Problems in Various Countries of the Middle East*. New York: UN, 1973.

Wikan, Unni. *Life among the Poor in Cairo*. Translated by Ann Henning. London: Tavistock Publications, 1980.

عازر، عادل وثروت اسحق. **المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٧.

ابراهيم، سعد الدين. **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

Springborg, Robert. «Infitah: Agrarian Transformation and Elite Consolidation in Contemporary Iraq.» *Middle East Journal:* vol. 40, nol. 1, 1986.

القسم الثالث

التسلطية والمجتمع الجماهيري

«لوي ـ نابليون أصبح الآن معبود البرجوازية الأوروبية، ليس بسبب إنقاذه المجتمع بانقلابه في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٨٥١ (حين نصَّب نفسه رئيساً للجمهورية مدى الحياة مخالفاً بذلك دستور العام ١٨٤٨) عندما حطم هيمنة البرجوازية السياسية من أجل الحفاظ على هيمنتها الاجتماعية، وليس بسبب توضيحه كيف، في ظل ظروف مناسبة، تتحول الانتخابات العامة إلى أداة لقمع الجماهير، وليس بسبب نمو الصناعة والتجارة والغش والاحتيال في البورصة بشكل لم يعرف في السابق؛ وإنما إضافة إلى كل هذا، رأت البرجوازية فيه صورة رجل الدولة، وهو ابن جلدتها وفلذة كبدها الرؤوم. لقد كان حديث نعمة، بارفنو ـ مثل كل برجوازي حقيقي ـ على استعداد لمحاولة أي شيء. . . المدعي دائماً أبداً. فقد هيأ نفسه من خلال مغامراته السابقة وعيوبه الخلقية لشغل منصب امبراطور فرنسا والتحكم في مصائر الأوروبيين، مثلما يفعل ذلك البرجوازي الصميم (Par Excellence)، البرجوازي الأمريكي، عندما يهيىء نفسه من خلال سلسلة من الإفلاسات نصفها حقيقي ونصفها مزيّف، لأن يصبح مليونيراً. وهو كإمبراطور لا يخضع سياسة الدولة لمصالح الربح الرأسمالي والنصب والاحتيال في البورصة فحسب، وإنما ينفذ هذه السياسة حسب نظام البورصة بالضبط، بالمضاربة على المبادىء القومية العليا».

فردريك انجلز
دور القهر في التاريخ (١٨٨٨)

الفصل السابع

المجتمع الجماهيري في المشرق العربي

ما المجتمع الجماهيري؟

يمثّل المجتمع الجماهيري محصلة لأحداث وظواهر كثيرة غيرت من شكل المجتمع الإنساني في القرن العشرين، وعدّلت في العلاقات الإنسانية على نطاق واسع بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ البشري. ولكن معالجة المجتمع الجماهيري في أدبيات العلوم الاجتماعية الغربية أو الشرقية قاصرة من عدة نواح، أهمها أنها تنظر إليه بشكل مجزأ غير شمولي، بحيث تبدو الأحداث والظواهر التي أدت إلى حدوثه وكأنها غير متصل بعضها بالبعض الآخر. ولذلك فإن محاولة إثبات أن المجتمع الجماهيري هو في النهاية محصلة دينامية لأحداث وظواهر محددة ومتصل بعضها بالبعض الآخر هي أولى مهامنا في هذا البحث.

فقد بدأ اهتمام العلوم الاجتماعية بظاهرة المجتمع الجماهيري ـ بشكل سلبي عموماً ـ عندما تنبّه علماء الاجتماع وعلماء النفس، بشكل خاص، إلى أن الشعوب في المجتمعات الغربية كانت تستجيب في أنماطها السلوكية إلى المعيشة في جماعات كبيرة، أو تجمعات سكنية كبيرة مبنية على علاقات ثانوية مركبة، وليست على العلاقات الأولية للمجتمعات التقليدية (في التجمعات السكنية الصغيرة أو المحلية). وقاد هذا إلى الاهتمام بالسلوك الجمعي (Collective Behavior) في المجتمع الذي كان يمثل بيئة مثالية مناسبة لظهور المجتمع الجماهيري، وهو الولايات المتحدة. وبشكل موازٍ للاهتمام بالسلوك الجمعي، بدأت كتابات جادة تظهر متناولة الثقافة الجماهيرية (Mass Culture)، بشكل مستقل عن الثقافة الشعبية (Popular Culture)؛ ولكن هذه الكتابات تركزت على دراسة السلوك الجمعي، والثقافة الجماهيرية، باعتبارها نتاج النضال السياسي للقوى العاملة بشكل منفصل عن كونها نتاجاً ضرورياً لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي.

فقد انصب اهتمام هؤلاء الكتاب على حقيقة أن نضال القوى العاملة (البرجوازية أو الطبقة الوسطى الأوروبية والطبقات العاملة) قد تكلل بتحويل جموع الشعب من الرعاع دون حقوق مدنية وسياسية، إلى جماهير من المواطنين كاملي الأهلية. لقد امتد هذا النضال طوال القرن التاسع عشر، واستغرق عدداً من الثورات: من انهيار الدولة البونابارتية إلى الحرب العالمية الأولى التي كانت نقطة التحول الرئيسية في ظهور المجتمع الجماهيري. كما تمثل كتابات نيتشه الهجوم الأرستقراطي الأول لمجيء «بعبع» الجماهير والخلفية الأساسية لكتاب أورتيغا المعنون **مجيء الجماهير**.

تمثّل هذه الكتابات المنطلق الأساسي لكتابات مدرسة فرانكفورت، من الشخصية التسلطية لادورنو وجماعته، إلى الإنسان ذي البعد الواحد لماركوزه، وادورنو وهوكهايمر في جدلية التنوير، وهابرماس في أزمة الشرعية. وقد كان تركيز مدرسة فرانكفورت وغيرها من الكتابات في علم الاجتماع وعلم النفس الغربيين متصلاً في حقيقة الأمر ليس بالسلوك الجمعي (سلوك الأفراد في جماعات) بشكل خاص، وإنما هو منصب على الجانب السلبي من هذا السلوك، في فترة انتشر فيها التعليم الرسمي الحديث بشكل واسع خارج حدود الأرستقراطية، من أبناء علية الطبقات الوسطى إلى عموم الشعب، ثم إلى التأثير البالغ لوسائل الاعلام والتواصل الجمعي، من صحافة ومسرح في البداية، إلى صناعة كتاب الجيب، ثم الإذاعة والسينما منذ قُبيل الحرب العالمية الأولى.

روافد المجتمع الجماهيري في الغرب

وهكذا، فإن ظهور الجماهير كجموع من الناخبين ذوي الحقوق المدنية، ضمن اللعبة السياسية للمجتمع الرأسمالي الغربي، والقدرة الفائقة لوسائل الإعلام والتواصل الجمعي (Mass Communication) على التأثير في هذه الجماهير، والتلاعب بها، وعلى تكوين الرأي العام والتأثير في القضايا العامة والسيطرة الهجيمونية - أي برضى السكان بالطبقات الحاكمة (برضى الشعب واختياره) - والثقافة الجماهيرية أخيراً، تمثل الرافد الأول من روافد المجتمع الجماهيري.

إن ظهور الثقافة الجماهيرية - وإن جاءت دراسته كموضوع بحث ملائم للعلوم الاجتماعية بعد الحرب العالمية الأولى - جاء متزامناً مع مجموعة من الحركات السكانية الكبرى، اتسمت بشكل خاص بالهجرة الواسعة من الريف إلى المراكز الحضرية - الصناعية على نطاق كبير، والانخفاض التدريجي لحصة الزراعة، كمساهمة في الناتج القومي، منذ العشرينيات من هذا القرن. وبموجب حركة التحضر واسعة النطاق

ظهرت مدن جديدة، وتوسعت مدن قديمة، بحيث تكونت تجمعات سكّانيّة كبرى، وتولدت بيئة حضرية ذات قيم عريقة، دعمها ورسخها انتشار التعليم المنظم، وهيمنة وسائل الإعلام، وظهور التنظيمات الاجتماعية والمهنية الحضرية. فالتحضر واسع النطاق هو، إذاً، الرافد الثاني لظهور المجتمع الجماهيري، ولكنه ما كان ممكناً لولا تطور آخر لا يقل عنه أهمية في المجتمع الرأسمالي الغربي.

هذا التطور متصل بظهور مكائن الاحتراق الداخلي وانتشارها (Internal Combustion Engines) الذي بدأ في نهاية القرن الماضي، ولكنه أعطى دفعة هائلة في أثناء الحرب العالمية الأولى. وفي حقيقة الأمر، أن مكائن الاحتراق الداخلي كانت موجودة منذ مدة طويلة قبل الحرب، ولكنها أصبحت ثورة صناعية ثانية (بعد الثورة الصناعية الأولى في مطلع القرن الماضي) عن طريق ابتكار مسار التجميع (Assembly Line) الذي ارتبط باسم هنري فورد في أسلوبه لإنتاج السيارات، والذي وصفه أنطونيو غرامشي باعتباره الرأسمالي الحق (Par Exellence). وهكذا ظهرت الفوردية (Fordism) من حيث هي تطوير في نمط الإنتاج الرأسمالي.

ومع أن قليلاً من العلماء الاجتماعيين يربطون بين ظهور الثقافة الجماهيرية والتحضر واسع النطاق، والفوردية كأسلوب متقدم في الإنتاج المولد المتراكم الرأسمالي الهائل، فإن القلة القليلة منهم تربط بين الفوردية والتايلورية من حيث كونها أسلوباً متقدماً في الإدارة (وخاصة الصناعية)، والذي أطلق عليه منذ البداية الادارة العلمية، وهو يمثل في الوقت الحاضر الخلفية الأساسية للإدارة الرأسمالية في أغلب ميادين الإنتاج الرأسمالي. إن ثنائية الفوردية ـ التايلورية يمكن اعتبارها أساساً تقنياً وإدارياً بحيث جعل الإنتاج بالجملة (Mass Production) وتالياً الاستهلاك الجماهيري (Mass Consumption) ممكنين وعمليين. إن هذا الثنائي ـ الذي نادراً ما يتم الربط بين طرفيه ـ أدى إلى رفع معدلات الإنتاج بشكل هائل: إنتاجية العمل (Productivity) وحجمه (Output)؛ وأدى، أيضاً، إلى توفير سلع وخدمات استهلاكية، كانت نادرة وحكراً على الأرستقراطية والعلية، وتالياً إلى رفع مستوى المعيشة بشكل عام. وهذا ما يمكن أن نعتبره الرافد الثالث للمجتمع الجماهيري.

لقد أدى التأثير المشترك لهذه الروافد الثلاثة للمجتمع الجماهيري إلى توسع قطاع الخدمات، سواء أكان المصاحب لقطاع الإنتاج أو قطاع الخدمات المباشرة. وهذا يعني في حساب البناء المهني (Occupational Structure) أن القطاعات الأسرع نمواً هي القطاعات المتصلة بمهن الطبقات الوسطى التقليدية والحديثة، وخاصة الحديثة. هذا التطور فتح، بطبيعة الحال، مجالات واسعة للحراك البنائي (Structural Mobility) بسبب تغيرات الطلب على الأيدي العاملة المدربة تدريباً حديثاً. وهنا ازدادت

معدلات الحراك الاجتماعي في أمريكا أولاً بين الحربين، ثم في الغرب بعامة بعد الحرب العالمية الثانية.

إن نمو قطاع الخدمات، وتالياً الطبقات الوسطى - وبما أنه لم يكن لها انتماءات ايديولوجية ثابتة بسبب دورها «الهامشي» في عملية الإنتاج - قد خلق وضعاً جديداً. فبحسب الاعتقاد السائد قبيل الحوب العالمية الأولى، إن ميل رأس المال الاحتكاري إلى التوسع غير المحدود سيؤدي إلى دفع البرجوازية الصغيرة (الطبقات الوسطى) نحو الطبقة العاملة، بسبب دفعه معدلات الحراك الاجتماعي إلى الهبوط، وتحويلها، في أسوأ الأحوال، إلى حليف البروليتاريا (الطبقة العاملة الصناعية). ولكن ما حدث هو أن خوف الطبقات الوسطى المفرط من ثورية الطبقة العاملة، وحركاتها السياسية دفعها إلى النقيض، أي إلى التحالف مع الطبقات الرأسمالية - الأرستقراطية الحاكمة.

ومما أدى إلى انحسار التيار الاشتراكي مقابل الايديولوجيات القومية المتعصبة هو أن الطبقات الوسطى وكبر حجمها، وخوفها من ثورية الطبقة العاملة جعلها عرضة لتيارات سياسية متناقضة: الحركات القومية الفاشستية بين الحربين، ومن ثم المكارثية بُعَيد الحرب العالمية الثانية، وأخيراً اليمين الجديد المتمثل بغولدووتر وتاتشر وريغان. هذه الظاهرة هي ما اصطلح علماء السياسة على تسميته السياسة الجماهيرية، أو (Mass Politics)، أو بمعنى أدق الظاهرية الشعبوية (Political Populism)، التي تقرب من الغوغائية وإدخال السلعية إلى السياسة، خاصة بالاستعمال الأمثل لوسائل الإعلام، لإذكاء ما يشبه الهستيريا الجمعية؛ وهذا هو الرافد الرابع المميز للمجتمع الجماهيري.

نلاحظ أن تأثير **الرافد الأول**، أي تحقيق المكاسب السياسية وخاصة تأثير وسائل الاعلام والتواصل الجمعي؛ وتأثير **الرافد الثاني**، أي وجود الجماهير في بيئة حضرية صناعية عالية الكثافة، وتالياً تفتيت الجماعات المحلية - القرابية؛ وتأثير **الرافد الثالث**، أي الانتاج بالجملة والاستهلاك الجماهيري بسبب النظام الثنائي للفوردية - التايلورية؛ وتأثير **الرافد الرابع**، أي السياسات الشعبوية - الإصلاحية، الذي أدى إلى تعاظم دور الدولة الرأسمالية، وخاصة في مقاومة ميل الاقتصاد إلى رأس المال الاحتكاري وفي مقاومة معدل الربح إلى الانخفاض؛ هذه الروافد الأربعة مجتمعة قد أدت إلى ظهور دولة الرعاية (Welfare State) التي كان همها الأول تخفيف عبء الفوارق الطبقية.

إن تعاظم دور الدولة البيروقراطية، اذن، في تنسيق البنى التحتية، أتاح المجال لظهور الدولة التسلطية، بأشكالها المختلفة، كنموذج للتنظيم السياسي الملائم للمجتمع الجماهيري. ويجب ألا تفوتنا ملاحظة أن الدولة البيروقراطية المركزية في الغرب، بعد الحرب العالمية الثانية، قد نجحت في إدخال ضوابط ليبرالية على سلطة

الدولة، وخاصة النموذج الديمقراطي ـ الدستوري المطبَّق الآن في الغرب. ولكن الدولة التسلطية تنبع بشكل طبيعي من تجربة الدولة البيروقراطية في الغرب، وتمثل **الرافد الخامس** للمجتمع الجماهيري بشكله العالمي أو الكوني.

المجتمع الجماهيري والتسلطية

يجب أن يكون واضحاً من خلال العرض التاريخي في هذا الكتاب أن هناك مفارقة تنتج من قيام المجتمع الجماهيري، والمتمثلة في أن قيامه يتناسب مع، أو يوفر، البيئة الملائمة لظهور النظم التسلطية، وهو في الوقت نفسه مجتمع دولة الرعاية الدستورية ـ الديمقراطية في الغرب. والحق أن هذه المفارقة قد أرّقت الكتّاب الأوائل الذين تعرضوا لهذه الظاهرة بالتحليل، من أمثال كورنهاوسر.

كيف يمكن تفسير أن هذه الظواهر نفسها التي سميناها «الروافد» تساعد على قيام حكم ستالين في الاتحاد السوفياتي، وموسوليني في ايطاليا، وهتلر في المانيا، وفرانكو في اسبانيا، وتساعد في الوقت نفسه على توسع كبير في منح الحقوق المدنية والاصلاحات الدستورية والإجراءات الاجتماعية المعطلة (جزئياً) لحركة السوق وهيمنة رأس المال الاحتكاري في الغرب. هذه المفارقة محسومة من منطلق هذا الكتاب، إذ إن هذه الروافد والظواهر، أو الحركات التاريخية الكبرى التي شهدها العالم في القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، تقود إلى تقوية دور الدولة ومركزيته في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بغض النظر عن نظم الحكم وتصنيفاتها من ملكية وجمهورية، أو رأسمالية واشتراكية.

ولكنْ، هناك خيار تاريخي بين ظهور النظم التسلطية من عدمه، وهذا الخيار التاريخي يختلف من بيئة تاريخية إلى أخرى. يعزو بعض الكتّاب ظهور النظم التسلطية إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني في بعض البيئات، وعدم ظهورها أو ضعف ملامحها نسبة إلى قوة مؤسسات المجتمع المدني في بيئة الغرب الرأسمالي. ومن هذا المنطلق يعتبر هؤلاء الكتّاب أن ما حدث في المانيا وايطاليا واليابان في فترة ما بين الحربين شذوذ لم يتوصلوا إلى تفسير شافٍ له. وفي حقيقة الأمر ان النزعات التسلطية موجودة في صلب الدور التاريخي للدولة البيروقراطية الحديثة في جميع البيئات. السؤال هو: هل ننجح في تقييدها ولجمها أم لا؟

وهذا يجعلنا نزاوج بين قيام المجتمع الجماهيري بروافده الخمسة، سابقة الذكر، والتسلطية كسياسة ونظام حكم، في التطور التاريخي للعالم الثالث في مواجهة الغرب الرأسمالي في مرحلة الامبريالية، كما هو موضح في الجدول رقم (١ ـ ١) في بداية الكتاب.

ويجب ألا تفوتنا ملاحظة أن الرأسمالية منذ ميلادها كانت عالمية كونية في التوجه والإطار، ولذلك لا غرابة أن تكون الحرب العالمية الأولى الحرب الامبريالية ـ الكونية بحق. وما كانت الحرب العالمية الثانية إلا امتداداً للحرب الأولى. وقد رافق هاتين الحربين موجتان ثوريتان على مستوى العالم الثالث، منذ ظهوره كإحدى نتائج الحرب الأولى. بدأت الموجة الثورية الأولى متمثلة بصن يات سن والمهاتما غاندي، وسعد زغلول، كردة فعل للسيطرة الاستعمارية ـ الامبريالية الغربية على العالم، ومحاولة اقتسامه بالكامل. وكانت الموجة الأولى ليبرالية تقلد الغرب في ليبراليته، وتحررية تضع في اعتبارها التحرر من الاستعمار كهدف نهائي. أما الموجة الثورية الثانية المتزامنة مع الحرب العالمية الثانية فكانت أكثر تأصيلاً ايديولوجياً وطبقياً، وتمثلت بثورات الصين (ماو تسي تونغ)، والهند (غاندي ونهرو) في نهاية الأربعينيات، ومصر الناصرية، والجزائر، وكوبا في الخمسينيات. لقد انحسرت الموجة الثورية الثانية في أواخر الستينيات بفعل الانقلابات العسكرية، والمكافحة الامبريالية للثورة على المستوى العالمي، دون أن تترك بديلاً مناسباً لظهور المجتمع الجماهيري في العالم الثالث. ولكن الامبريالية بمعنى الفوردية على المستوى العالمي ـ الكوني، والثورة المعادية (الفعلية والضمنية) تمثلان الرافد السادس للمجتمع الجماهيري ـ الكوني.

المهم في الأمر أن ما يمكن استخلاصه من هذا الربط بين روافد المجتمع الجماهيري، أن مجتمعات العالم الثالث قد دخلت مرحلة الظاهرة الجماهيرية، ليس عن طريق التصنيع والإنتاج بالجملة، الذي يمثل الأساس المادي للمجتمع الجماهيري في الغرب، وإنما عن طريق التعرض للتجربة الاستعمارية، والتغلغل الامبريالي بأشكاله المختلفة: من النهب المنظم المباشر لمواردها، إلى الشركات المتعددة والمتعدية الجنسية، إلى التبعية المالية (ليس في الديون الخارجية فقط وإنما في نظام الأسعار... إلخ) والتقانية والحضارية للغرب... إلخ.

أما الذي عمّق هذه التبعية وعزز هذا التغلغل الامبريالي فهو أنه ما ان بدأ العالم الثالث يتحرر من الاستعمار القديم حتى بدأت ثورة (صناعية) ثالثة تعصف بالغرب متمثلة بالإلكترونيات (الترانزستور)، وثورة المعلومات (الكومبيوتر). لقد غيرت هذه الثورة من طبيعة العمل والاقتصاد في الغرب، إلى حد كبير، وعززت ظهور المجتمع والاقتصاد الكونيين (Global Economy and Society) أو ما يسمى نظام العالم الاقتصادي الجديد (NWEO) الذي جعل من الكرة الأرضية قرية كونية (Global Village).

لقد أدّت الثورة الصناعية الثالثة إلى ادعاءات مبالغ فيها: من المجتمع ما بعد الرأسمالي عند دانيال بل، والاتجاهات الكونية عند نيزبت التي تقود إلى أطروحة

مفادها أن المجتمع الغربي قد وصل إلى مرحلة انحسار التصنيع (Deindustrialization). كما أن مجيء اليمين الجديد إلى الحكم، وطغيان السياسة الشعبوية الرجعية، وقدرتها على تعبئة الناخبين خلفها ممثلة بالتاتشرية والريغانية، قادا إلى ادعاءات مبالغ فيها في ميدان السياسة تنادي بضرورة التخلي عن الطبقة العاملة، باعتبارها الطبقة الأكبر عدداً، وصاحبة المصلحة الكبرى في الوصول إلى الاشتراكية، وبأن بالإمكان الوصول إلى الاشتراكية دونها، من خلال توسيع إطار دول الرعاية، بالأساليب الاصلاحية (دانيال بل يجمع النوعين من الادعاءات عندما يطالب بنهاية الايديولوجيا والمجتمع ما بعد الصناعي).

من هذا العرض يمكننا الاستنتاج أن الربط بين الروافد الستة الرئيسية للمجتمع الجماهيري يعطينا أداة تحليلية بالغة القوة، في تحليل ظواهر مجتمع الربع الأخير من القرن العشرين. ولكنْ، هناك تباين كبير بين تجربة المجتمع الجماهيري في العوالم الثلاثة. ولذلك فسينصبُّ حديثنا على الترجمة المحلية للمجتمع الجماهيري في بيئة المشرق العربي، والخصائص المميزة لها. ويجد القارىء ـ لتقريب الصورة المركبة البالغة التعقيد للمجتمع الجماهيري ـ تلخيصاً للروافد الستة في الجدول رقم (٧ ـ ١) والشكل رقم (٧ ـ ١).

المجتمع الجماهيري في المشرق العربي

إن الروافد الرئيسية في تطور المجتمع الجماهيري في المشرق العربي لم تكن متزامنة بالشكل الذي حدث في العالم الأول. فقد تعرض المشرق العربي للإدارة الاستعمارية أولاً، الأمر الذي أدى إلى استيعابه في نظام العالم الاقتصادي الرأسمالي كطرف هامشي، فكانت مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال التي بدأت قُبيل الحرب العالمية الأولى، كما نعرف. ومعنى هذا أن الرافد السادس كان أسبق تاريخياً في ظهور المجتمع الجماهيري في المشرق. ولكن ذلك لم يغذِّه الرافد الثالث، وهو إدخال المشرق العربي في الثورة الصناعية الثانية ـ وما تبعها من فوردية في أسلوب الإنتاج وتايلورية في أسلوب الادارة ـ وإنما قاد إلى وضع آخر.

لقد كان أحد أهم إنجازات الدولة القطرية المستقلة في المشرق العربي إدخال نظام التعليم الرسمي الحديث على نطاق واسع (وهو الرافد الأول المكون للثقافة الجماهيرية)، والاتجاه إلى التوسع في القطاع العام، والخدمات الحكومية الحديثة لتوفير البنى التحتية (Infrastructure) التي أهملتها الإدارات الاستعمارية (ادارة الانتداب)، ولضعف القطاع الخاص وقصوره عن القيام بهذه المهمة (وهذا هو الرافد الخامس المؤدّي إلى تعاظم دور الدولة المركزية واتجاهها نحو التسلطية).

جدول رقم (٧ - ١)
عرض عام لروافد المجتمع الجماهيري باعتبارها ظواهر متزامنة
منذ نهاية الحرب العالمية الأولى

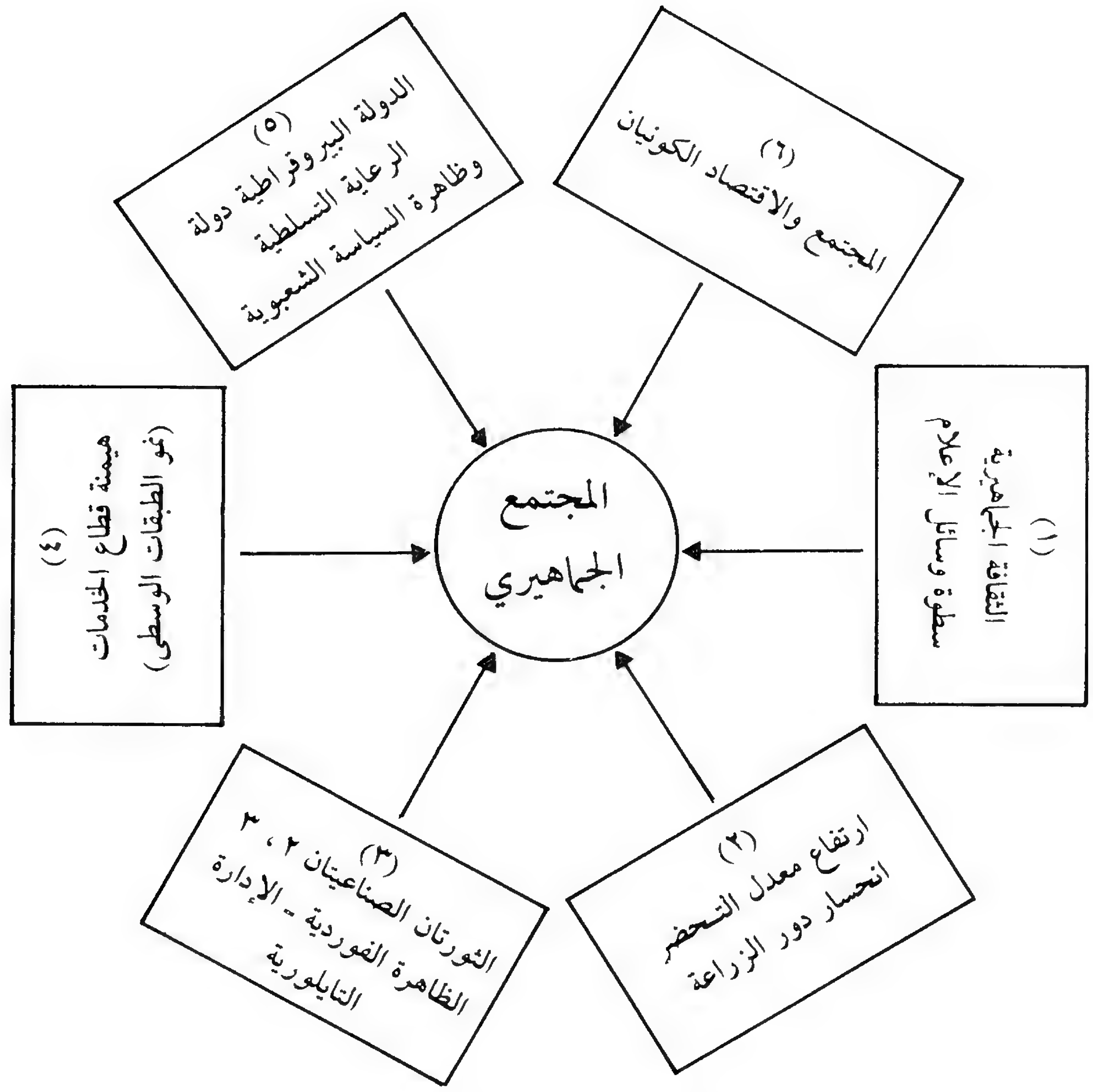
الرافد	الظاهرة	العمليات
الأول	ظهور الجماهير/ الثقافة الجماهيرية	- انتشار التعليم الرسمي المنظم - انتشار وسائل الاعلام والتواصل الجمعي - تشكل الرأي العام والتلاعب به - نزعة الحداثة والتحديث (Modernization - Modernism)
الثاني	ارتفاع معدلات التحضير	- توافر وسائل النقل العام والجماهيري وظهور السيارة - انخفاض حصة الزراعة في الدخل القومي مقابل الصناعة والخدمات - تكوين بيئة حضرية متقدمة (Urbanism) - توسع الخدمات الشخصية والعامة (Personal and Public Services)
الثالث	الثورتان الصناعيتان الثانية - الثالثة	- الانتاج بالجملة حسب نظام مسار التجميع في سيارات فورد (Assembly Line-Fordism) - نظام الادارة العلمية حسب منهج تايلور وزيادة انتاجية العمل (Productivity) - ارتفاع مستوى الدخل وزيادة القدرة الشرائية (الاستهلاك الجماهيري) - ثورة المعلومات منذ ١٩٤١ - ١٩٤٨ وتوسع قطاع الخدمات الموجهة للسوق (Market Services)
الرابع	هيمنة قطاع الخدمات/ نمو الطبقات الوسطى	- ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي البنائي - نمو الأنماط الاستهلاكية المتعية، وتداخل الصور الذهنية للطبقات (Class Images) بسبب توافر أغلب السلع لأغلب الطبقات - تذبذب الولاءات الايديولوجية والانتماءات السياسية في السلوك الانتخابي - انحسار الموجة الثورية الثانية وازدهار الليبرالية التجارية (Commercial Liberalism)

يتبع

تابع جدول رقم (٧ - ١)

الـرافـد	الـظاهــرة	العمـليــات
الخامس	الدولة البيروقراطية/ دولة الرعاية والميل نحو النموذج التسلطي	- مركزية دور الدولة في تنسيق البنى التحتية - اتساع قطاع الخدمات غير الموجّهة للسوق (Non-Market Services) (في القطاع العام) - بقـرطـة الاقتصـاد لادارة الـرأسـمال الاحتكـاري والاختراق المتزايد للمجتمع المدني - الميـل المتزايـد الى ظهـور نموذج الـدولـة التسلطية وامتصاص العمال في اللعبة السياسية الرأسمالية
السادس	الامـبريـالية وظهـور النـظام الاقتصادي العالمي الجديد	- تـوافر فـوائض مالية للعالم الأول لتمـويـل ازدهـاره الاقتصادي - ظهـور العالم الثـالث كأطـراف هامشيـة بعـد الحـرب العالمية الأولى - الموجة الثورية الأولى منذ العام ١٩١٢ وبداية الكفاح من أجل الاستقلال - المـوجة الثـورية الثـانية منـذ العـام ١٩٤٥ وانحسـار الاستعمار منذ أواخر الخمسينيات - الحرب الباردة ومكافحة الثورة على المستوى العالمي - انتشار «الفوردية» على المستوى الكوني وبروز ظاهرة البـترو - دولار والنمو الممـول بالـديون الخـارجية بعـد ١٩٧٣ - انحسار الموجة الثورية الثانية

هذان الرافـدان الأول والخامس، اذن، جـاءا متزامنـين، وبشكل متسـارع بعد الحرب العالمية الثانية. لقد أدت السياسات الحكـومية في الخـدمات، ودخـولها ميـدان التصنيع الخفيف بعد الانقـلابات العسكـرية، أدّت إلى تـوفير فـرص عمل في المـراكز الحضريـة الرئيسيـة. كما أدت السيـاسـات الحكـومية في الإصـلاح الزراعي إلى ركـود الاقتصاد الزراعي، الأمر الذي دفع إلى هجرة واسعة إلى المدن، يضـاف إليها ارتفـاع معدلات الخصوبـة في المدن، وتحسن الخـدمات الصحيـة والعامـة. وهـذا مـا أدى إلى ارتفــاع معـدلات نمــو السكـان الحضر في أغلب بلدان المشرق العربي في الستينيـات والسبعينيات (وهو الرافد الثاني من روافد المجتمع الجماهيري).



شكل رقم (٧ ـ ١)
مخطط عام لروافد المجتمع الجماهيري

ولكن العامل الأكبر الذي دفع إلى ارتفاع معدلات التحضر هو الطفرة النفطية (في الصناعة والدخل)، في أوائل السبعينيات، بخاصة بعد المقاطعة النفطية في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. لقد تبع هذا الحدث الجلل ما اصطلح على تسميته الهجرة إلى النفط وظهور المراكز الحضرية المتروبوليتانية في أقطار الخليج والجزيرة العربية، ودعم المراكز الحضرية في أقطار المشرق العربي، وخاصة العواصم من خلال تحويلات العاملين إلى بلدان الأصل. وهذا، أيضاً، لم يؤد إلى توسع كبير في التصنيع بقدر ما أدى إلى اتساع قطاع الخدمات (الخاصة والعامة) وازدهار مهن الطبقات الوسطى. أي أن الذي حدث هو امتداد الفوردية ـ التايلورية إلى بعض قطاعات الاقتصاد وإلى القطاع الدينامي (قطاع الخدمات)، ولكن إلى حد ما وليس بشكل شامل، كما سنرى.

هذا هو بوجه عام تسلسل الأحداث والظواهر المؤدية إلى ظهور المجتمع الجماهيري في المشرق العربي. ولما كان هذا الموضوع غير مطروق بشكل منظم في العلم

الاجتماعية العربية، فهو في اعتقادي بحاجة إلى مزيد من التوضيح، خاصة باللجوء إلى الاحصاءات المتوافرة لإعطاء فكرة عن مدى اتساع (Magnitude) هذه الأحداث والظواهر. ولكن يجب التحذير منذ البداية من أن هذه الإحصاءات غير دقيقة أو مضبوطة، ونستعملها هنا لمجرد إعطاء فكرة عامة، أو اعطاء تصور كمّي كمؤشر عام جداً لهذه القضايا.

ويجب أن نتذكر هنا أن نقطة البداية هي ظهور الدولة القطرية المستقلة (Territo-rial State) بعد تجزئة الدولة العثمانية. وكلنا يتذكر أن صيغة دستورية برلمانية قد صاحبت ظهور الدولة القطرية، تحوّل السكان بموجبها من منزلة الرعية (في الدولة العثمانية)، إلى جماهير الشعب المكونة من مواطنين كاملي الأهلية باكتسابهم الحقوق المدنية، نظرياً على الأقل. وكلنا يتذكر أن الفئات الحاكمة في ذلك الحين، والمكونة من تحالف كبار الملاك وكبار التجار، سرعان ما اصطدمت بجماهير الشعب، مما عطل هذه المكاسب السياسية، أو وضع عليها قيوداً ثقيلة، وكيف أدى هذا، في النهاية، إلى انهيار الحكم المدني، كما مرّ ذكره في الفصل الثاني.

البقرطة والتعليم والتحضر

لقد كان أحد أهم أسباب هذا الاصطدام هو ظاهرة التسييس ـ التجذير وعلاقتها العضوية بارتفاع معدلات التعليم، وانتشار وسائل الاعلام والتواصل الجمعي. ولإعطاء فكرة عن توسع التعليم الرسمي المنظم أعددنا ثلاثة جداول: فيوضح الجدول رقم (٧ ـ ٢) تزايد أعداد المتعلمين في أغلب بلدان المشرق العربي في ما بعد التعليم الابتدائي؛ والجدول رقم (٧ ـ ٣) يعطينا تقديرات لخريجي الجامعات والمعاهد العليا في السنوات العشر بعد مرحلة الطفرة النفطية العام ١٩٧٣، ويتضمن الجدول رقم (٧ ـ ٤) تقديرات عامة لأعداد الطلبة المسجلين في جميع مراحل التعليم للفترة نفسها كإطار مرجعي عامّ للأرقام الواردة في الجدولين السابقين.

هذه الجداول الثلاثة مجتمعة تعكس التوسع الكبير في التعليم الذي شهدته بلدان المشرق العربي في السنوات العشرين الأخيرة. ولكن يجب ملاحظة الأرقام المتصلة بطلبة التعليم الثانوي والعالي بشكل خاص، لعلاقتها بتطور قطاع الخدمات الذي سيكون المستودع الأكبر لهؤلاء الخريجين في ما بعد (انظر الجدول رقم (٧ ـ ٢)). أما خريجو الجامعات والمعاهد فهم المصدر الرئيسي لمهن الطبقات الوسطى (انظر الجدولين رقم (٧ ـ ٢) و(٧ ـ ٣))، وقد تزايدوا إلى ثلاثة أضعاف، وأحياناً أكثر، في عشر سنوات فقط. وعلى مستوى الوطن العربي ككل، تزايد عدد طلبة التعليم الثانوي

جدول رقم (٧ ـ ٢)
التوسّع في التعليم في بعض البلدان العربية (١٩٦٤ ـ ١٩٨٥)

المرحلة التعليمية	الأردن		السعودية		سوريا		العراق		الكويت		مصر		اليمن	
	١٩٦٤	١٩٨٤	١٩٦٤	١٩٨٠	١٩٧٤	١٩٨٥	١٩٦٤	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٤	١٩٨٤	١٩٦٤	١٩٨٥
المرحلة الثانوية والتعليم الفني(أ)	٧١,٥٩٠	٢٣٨,٢١٧	٤٩,٥٥٢	٢٣٥,٣٧٠	٤١٥,٨١٦	٨١٤,٩١٧	٢١٤,٣٨٧	١,٠٥٩,٤٦٣	٦٣,١٣١	٢٦٩,٣٩٠	٣٢٢,٣٣٤	٢,١٩١,٦٣٩	٢٢٦	٢٨,٦٣٧
معاهد التعليم المهني والتطبيقي(ب)	٣٦٨	١٩,٠٦٤	غ. م.	٦,٩٢٠	١٨,٣٩٢	٤٥,٧٣٤	٦,٨٦٧	غ. م.	٢,٩٧٧	٨,٧٧٤	٢٧,٣٧٧	٨٥,٦٣٠	٢٤	١٠,٣١٤
الجامعات والمعاهد العليا(ج)	ـ	٢٢,٠٥٣	١,٨٨٤	٥٤,٩٤٩	٥٣,٣٨٢	١٣١,٢٢٤	٢٤,٦٦٢	١٤٣,٨١٠	ـ	١٦,٣٥٩	١٢٩,٢٠١	٦٨٢,٣٤٨	ـ	١٢,٨٨١

(أ) المرحلة الثانوية تشمل: المتوسط (الاعدادي) + الثانوية + دور إعداد المعلمين + التعليم الفني.

(ب) معاهد التعليم المهني تشمل: معاهد التعليم ما بعد الثانوي ودون الجامعي ذات الطابع التطبيقي.

(ج) الجامعات والمعاهد العليا، تشمل: جميع مؤسسات التعليم الجامعي والتقاني، إذا كان في مستواها، والدراسات العليا.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣، العدد الثامن** (بغداد: اللجنة، ١٩٨٥)، المجموعات الاحصائية والكتب الاحصائية السنوية، الأردن (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)؛ السعودية (١٩٦٥)، والعددان ٢١ ـ ٢٢ (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦)؛ سوريا (١٩٨٧)، العراق (١٩٨٥)؛ الكويت (١٩٧٠ ـ ١٩٨٧)، ومصر (١٩٨٥)؛ **المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧**، والجمهورية العربية اليمنية، **كتاب التعليم في ٢٥ عاماً** (صنعاء: [د. ن.]، ١٩٨٧).

جدول رقم (٧ - ٣)
خريجو المعاهد العليا والجامعات في بلدان المشرق العربي

البلـد	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٨٤
الأردن	٢,٤٢٨	(أ)٥,٤٠٠	٩,٢٠١
السعودية	١,٢٦٣	–	٩,٨٣٣
سوريا	٤,٦٥١	٦,٢١١	١٧,٠١٧
العراق	٩,٧٨٥	١٧,٤٢٢	(ب)٢٢,٤٨٦
الكويت	٦١٠	٣,٠٣٩	٣,٧١٥
مصر	٣٧,٩٣١	٥٩,٨٣٢	(ج)٩٤,٢٩٥

(أ) ١٩٧٧.
(ب) ١٩٧٩.
(ج) ١٩٨٣.
المصادر: تقدّر المجموعة الاحصائية المصرية لسنة ١٩٨٥، عدد الخريجين لسنة ١٩٨٤ بـ ١١٥٢٩٥ شخصاً، ولسنة ١٩٨٦/١٩٨٧ بـ ١٤٨٠٠٠ خريج. انظر أيضاً:
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Statistical Yearbook, 1975; 1978 - 1979,* and *1987.*

والجامعي في ثلاث عشرة سنة من نحو أربعة ملايين طالب العام ١٩٧٠، إلى نحو اثني عشر مليون طالب، يمثلون أكثر من ثلث عدد الطلبة المسجلين في جميع مراحل التعليم (أو ٣٤,٤ بالمئة)، كما هو موضح في الجدول رقم (٧ - ٤)).

لا نريد التوسع في هذا الموضوع لأن المعلومات المتضمنة في هذه الجداول واضحة بحد ذاتها. أما أين يذهب خريجو مراحل التعليم المختلفة، فهي قضية أخرى، نلتفت إليها الآن. فتوسع القطاع الحكومي العام قضية معروفة، وطرقت بشكل واسع منذ الستينيات. ويمكن قياس توسع القطاع العام من زاويتين: من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجتماعي (GDP)، ومن حيث أعداد العاملين فيه أو حصته من القوى العاملة الناشطة اقتصادياً، كما ذكرنا في الفصل الخامس. ويعطي الجدول رقم (٥ - ٩) تقديراً عاماً للمقياس الأخير، أي تطور أعداد القوى العاملة الموظفة في الادارات الحكومية ومشاريع القطاع العام في البلدان المشرقية الرئيسية لفترة تتراوح بين عشرين وخمس وثلاثين سنة. وكان معدل التزايد في جميعها من ثمانية إلى عشرة أضعاف. وسنرى بعد قليل أن قطاع الخدمات الخاص سيستوعب نسبة كبيرة أخرى من القوى العاملة الناشطة اقتصادياً.

ويمكن أن نستنتج من هذا الجدول، ومن معلومات كمية ودلائل كثيرة أخرى،

جدول رقم (٧ - ٤)

اعداد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم الثلاث في الوطن العربي (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

السنة	المجموع الكلي للالتحاق	الابتدائي	النسبة المئوية إلى المجموع الكلي	المتوسط والثانوي	النسبة المئوية إلى المجموع الكلي	العالي	النسبة المئوية إلى المجموع الكلي
١٩٧٠	١٦,٠٧٢,٥٥٠	١٢,٥٨١,٠٠٠	٧٨,٣	٣,٥٤٧,٥٥٠	٢٢,١	٤٤,٠٠٠	٢,٨
١٩٧٥	٢٣,١٧٦,٠٠٠	١٦,٦٠٨,٠٠٠	٧١	٥,٦٩٧,٠٠٠	٤٢,٦	٨٧١,٠٠٠	٣,٨
١٩٨٠	٣٠,٥٩٧,٠٠٠	٢٠,٦١٢,٠٠٠	٦٧,٤	٨,٦٩٣,٠٠٠	٢٨,٤	١,٢٩٢,٠٠٠	٤,٢
١٩٨٣	٣٥,٢٧١,٠٠٠	٢٣,١٣٣,٠٠٠	٦٥,٦	١٠,٦٠٨,٠٠٠	٣٠,١	١,٥٣٠,٠٠٠	٤,٣

المصدر:

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Statistical Yearbook, 1985.*

مقتبس من: محمد جواد رضا، **أزمات الحقيقة والحرية في التربية المعاصرة** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص ٢٢٥.

أن سياسات الدولة المركزية في مرحلة ما بعد الاستقلال تؤدي دوراً كبيراً في التنظيم السياسي للتشكيل أو التشكيلات الطبقية في المشرق العربي من خلال تمويل التعليم الثانوي والعالي، ودعم فئات الطبقات الوسطى ومهنها في سياساتها التوظيفية. وهذه خاصية للمجتمع الجماهيري في المشرق العربي، وربما ستتضح أهميتها في معظم دول العالم الثالث من حيث الصراع الاجتماعي والسياسي، ومن حيث مستقبل التنمية بعد قليل.

لقد أدت هذه السياسات العامة ـ ربما بصورة غير مباشرة ـ إلى رفع معدلات التحضر واسع النطاق في السنوات الثلاثين الأخيرة في بلدان المشرق العربي الرئيسية الثلاثة (مصر وسوريا والعراق)، كما هو موضح في الجدول رقم (٧ ـ ٥). وعندما ينظر القارىء إلى هذا الجدول يجب أن يأخذ في اعتباره أن عدد سكان القاهرة العام ١٩٣٠ كان مليوناً ومئتي ألف نسمة، وفي دمشق كان مئتين وعشرة آلاف نسمة، وفي بغداد ثلاثمئة ألف نسمة (بحسب تقدير عيساوي). أما في العام ١٩٥٨ فأصبح ٤٦ بالمئة من سكان مصر الذين تجاوزوا خمسين مليوناً يسكنون في الحضر، وحوالى ٤٠ بالمئة منهم في القاهرة وحدها. وفي العام نفسه أصبح نحو نصف عدد سكان سوريا الذي تجاوز العشرة ملايين يسكنون الحضر، أكثر من ثلثهم في دمشق. أما الأرقام بالنسبة إلى العراق فهي مثيرة للاهتمام حقاً، إذ إن ٧٠ بالمئة من سكان العراق، والذين بلغ تعدادهم نحو أربعة عشر مليوناً، يسكنون الحضر، وأكثر من نصفهم في بغداد.

جدول رقم (٧ ـ ٥)
تقدير تطور سكان الحضر والعواصم في مصر والعراق وسوريا
(١٩٥٠ ـ ١٩٨٥)

البلد / السنة	مصر		سوريا		العراق	
	النسبة المئوية من السكان في الحضر	النسبة المئوية من السكان في القاهرة	النسبة المئوية من السكان في الحضر	النسبة المئوية من السكان في دمشق	النسبة المئوية من السكان في الحضر	النسبة المئوية من السكان في بغداد
١٩٥٠	٣٢	١٢	٢٩	١١	٣٥	١٠
١٩٦٠	٣٨	٢٨	٣٧	٢٥	٤٣	٢٥
١٩٨١	٤٤	٣٩	٤٩	٣٣	٧٢	٥٥
١٩٨٥	٤٦	ـ	٤٩	ـ	٧٠	ـ

المصدر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٧** (واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٧)، جدول رقم (٣٣).

معنى هذا أن أعداداً كبيرة من السكان بدأت تترك الريف إلى المدن، بخاصة إلى العواصم، الأمر الذي سبب ظاهرة ترييف المدن الانتقالية، ولكن أين يعمل هؤلاء؟ جزء كبير منهم يوظفه القطاع الحكومي العام، وجزء آخر يهاجر بأعداد متزايدة بخاصة بعد العام ١٩٧٣ إلى أقطار النفط؛ وجزء آخر يمتصه قطاعا الصناعة والخدمات المباشرة (الخدمات إلى السوق)؛ أما الجزء الأخير فيستوعبه قطاع فقراء الحضر والاقتصاد غير الرسمي، ولا يظهر في الإحصاءات الرسمية التي تصنف القوى العاملة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي المتعارف عليها دولياً، والمذكورة في الجدول رقم (٧ ـ ٦) بالنسبة المئوية، والتركيز هنا أيضاً على السنوات التي أعقبت الطفرة النفطية.

نلاحظ أننا حاولنا، في إعداد هذا الجدول، أن نعرِّف القطاعات الاقتصادية بشيء من الدقة، والقطاعات الدينامية (ذات معدلات النمو الأعلى)، ومهن الطبقات الوسطى من بينها. ولكن الإحصاءات الرسمية التقليدية لا تسمح بذلك دائماً. فقطاع المشتغلين بالزراعة، مثلاً، يشمل كبار الملاك والعمال الزراعيين في الوقت نفسه. وقطاع الخدمات يشمل الخدمات الحكومية، وخدمات القطاع الخاص الموجه للسوق، وهكذا. ولكننا استطعنا فصل الصناعة عن الأنشطة الأخرى بحيث تشمل النسب التي في هذا الجدول الصناعة التحويلية (Manufacturing) والتعدين، والمحاجر فقط، أما الأنشطة الأخرى فتشمل قطاع التشييد والبناء، وقطاع النقل والتخزين والمواصلات، وقطاع الكهرباء، والماء والغاز. والقصد من ذلك هو محاولة التعرف إلى مدى توسع التصنيع، وتالياً حجم الطبقة العاملة الصناعية التقليدية.

وباتباع هذا الأسلوب يتّضح من الجدول رقم (٧ ـ ٦) أن حصة الصناعة من القوى العاملة في الفترة التي تلت الطفرة النفطية، إما بقيت ثابتة حتى منتصف الثمانينيات، أو انخفضت على غير ما هو متوقع في أغلب بلدان المشرق العربي (عدا العراق الذي شهدت فيه الصناعة زيادة ٤ بالمئة في عشر سنوات). إن تقدير حصة الصناعة يتضخم عادة عندما تضاف إليه الأنشطة الأخرى، كما جرت عليه العادة، وخاصة قطاع التشييد والبناء الذي شهد توسعاً كبيراً، ولكنه بدأ ينخفض منذ أواسط الثمانينيات، بسبب انحسار الطفرة النفطية، والركود الاقتصادي في أقطار النفط.

في هذه الفترة، شهد قطاع الخدمات (المباشرة وغير المباشرة) في أغلب أقطار المشرق العربي توسعاً ملحوظاً، ولكنه يتفاوت من بلد إلى آخر؛ فالبلدان التي شهد

جدول رقم (٧ ـ ٦)

العاملون حسب أقسام النشاط (القطاع) الاقتصادي في بلدان المشرق العربي (١٩٧٤ ـ ١٩٨٥)

(نسب مئوية)

القطاع الاقتصادي	الأردن		سوريـا		العـراق		الكويـت		مصـر		لبـنان	السعودية	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد السوفياتي
	١٩٧٤	١٩٨٢	١٩٧٦	١٩٨٣	١٩٧٤	١٩٨٣	١٩٧٤	١٩٨٥	١٩٧٤	١٩٨١	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٨٥	١٩٨٥
الزراعة	٣٠,٥	٩,٩	٣١,٦	٢٩,٤	٥١	٢٩,٦	٢,٣	١,٨	٤٧,٣	٣٨	١٧	٣١,٦	٣	٢٥,١
الصناعة	١٤,٥	٩,٩	١٥,٨	١٣,٥	٦,٤	١٠,٥	١١,٤	٨,٦	١٥,٥	١٥,٢	١٨.١	١٠	٢٠,٤	٢٧,٠
الخدمات	٣٥,٦	٥٨,٨	٣٠,٤	٣٤,٧	١٦,٥	٤١,٧	٦٤,٨	٦٣	٢٩	٢٨,٧	٤٩.٤	٤٤,٣	٥٨,٤	٢٩,٣
أنشطة أخرى	١٩,٣	٩,٤	١٨,٣	٢٢,٣	٨,٣	١٧,١	٢١	٢٥,٢	٧,٥	١٠,٨	١٥	١٨,٢	١٨,٢	١٨,٦
أنشطة غير مبينة	—	١١,٩	٣,٨	—	٩,٦	١	—	—	١٠,٥	٧,١	٤	٥,٧	—	—
العاطلون عن العمل	—	—	—	—	٧,١	—	—	١,١	—	—	—	—	—	—
المجموع	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٥	٩٩,٧	٩٩,٨	٩٩,٨	٩٩,٩	٩٩,٨	١٠٠	١٠٠

المصـادر: المجمـوعـات الاحصـائيـة السنـويـة لهـذه البلدان، و International Labour Organization, *Yearbooks of Labour Statistics*, and UNESCO, *Statistical Yearbooks*.

فيها قطاع الخدمات توسعاً كبيرا، أو كان اقتصادها موجها أصلا إلى الخدمات (كونه القطاع الدينامي في الاقتصاد)، هي: الكويت (٦٣ بالمئة من القوى العاملة)؛ الأردن (حوالى ٥٩ بالمئة)؛ والعراق (حوالى ٤٢ بالمئة). وتشمل هذه الفئة أيضاً لبنان والسعودية، ولكن الإحصاءات المتوافرة عنهما قديمة نسبياً. أما في سوريا ومصر (نحو ٣٥ بالمئة و٢٩ بالمئة تباعاً)، فإن قطاع الخدمات لا يظهر بحجمه الحقيقي بسبب ازدهار الاقتصاد غير الرسمي فيهما، وسنقوم بمحاولة تقدير حجم هذا القطاع في ما بعد.

وفي محاولة للتأكد من الدقة النسبية للأرقام الواردة في الجدول رقم (٧ ـ ٥) أعددنا الجدول رقم (٧ ـ ٧) الذي يتضمن النسب المئوية للقوى العاملة، حسب أقسام المهن الرئيسية المتعارف عليها دولياً. فإذا كانت أرقام الجدول رقم (٧ ـ ٦) دقيقة، فلا بد من أن تكون أرقام الجدول رقم (٧ ـ ٧) مقاربة لها، مع ملاحظة أن أعداد المشتغلين بالصناعة في الجدول رقم (٧ ـ ٧) تشمل أعداد المشتغلين بالأنشطة الأخرى في الجدول رقم (٧ ـ ٦)، ومع ملاحظة اختلاف السنوات، وهو العقبة التي تمنعنا من المقارنة المباشرة بين أرقام الجدولين وتقديراتهما، لأن المعلومات هي لسنوات مختلفة؛ لكن عزاءنا الوحيد أنها متقاربة زمنياً، بحيث لستطيع أن نكوِّن فكرة عامة.

يتضح من خلال المقارنة بين أرقام الجدولين أن قطاع الخدمات شهد توسعاً كبيراً، تراوح بين ثلث القوى العاملة في الأقطار الزراعية أصلا إلى نحو ٦٥ بالمئة في الأقطار الحضرية، أو ذات الاقتصاد النفطي، وذلك أوائل الثمانينيات من هذا القرن. ولكن الأرقام المتصلة ببعض البلدان، كالأردن، تعكس فروقات تجعلنا نشكك في دقة المعلومات. فقد انخفضت حصة الخدمات من ٥٨,٨ بالمئة في الجدول رقم (٧ ـ ٦) للعام ١٩٨٢، إلى ٣٧,٦ بالمئة في الجدول رقم (٧ ـ ٧) للعام ١٩٨٦. وقد عكس هذا الانخفاض الاتجاه العام للاقتصاد. بينما كانت المعلومات عن سوريا ومصر العام ١٩٨٣، وعن الكويت العام ١٩٨٥ متقاربة ومعقولة. أما بالنسبة إلى كل من لبنان والعراق فمن الصعب معرفة دقة المعلومات أو تقويمها، وأظنها تقديرات غير دقيقة.

هكذا رأينا كيف أن التعرض لتجربة الإدارات الاستعمارية، ودخول أقطار المشرق العربي في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي في وقت مبكر (الرافد السادس)، وسياسة بلدان الاستقلال القطرية في دعم قطاع التعليم، وظهور الثقافة الجماهيرية المتصلة به (الرافد الأول)، وتمويل مهن الطبقات الوسطى عن طريق توسيع القطاع العام، أو التأميم المباشر، وظهور الدولة التسلطية (الرافد الخامس)، وكيف أدت هذه السياسات مع الطفرة النفطية إلى رفع معدلات التحضر (الرافد الثاني)، وتوسع قطاع الخدمات المباشرة وغير المباشرة (الرافد الرابع)، قد أدت جميعها،

كروافد تصبّ في المجرى العام، إلى نمو المجتمع الجماهيري في المشرق العربي كظاهرة خاصة بالقرن العشرين، مع فروقات مهمة عن دول المركز الامبريالي. أول هذه الفروقات ضَعف الصناعة والتصنيع والزراعة في الوقت نفسه (أي قطاعات الانتاج)؛ وثانيها أن الدولة التسلطية تؤدي دوراً مركزياً كمنظم لتكون الطبقات والدرجات الاجتماعية (Social Strata Formation) في ظل رأسمالية الدولة التابعة؛ وثالثها أن الطبقات الوسطى مثلت دوراً كبيراً في انهيار التجربة الليبرالية في المشرق العربي، برفضها الاندماج في تلك التجربة وأصبحت نهباً للايديولوجيات المتطرفة اليسارية واليمينية (وللطائفية وللقبلية).

ومهما يكن من أمر، فمن الصعب، ربما، مساواة نمو قطاع الخدمات بنمو الطبقات الوسطى ودورها السياسي. فهي قضية مفتوحة للجدال الايديولوجي والنقاش الموضوعي، في الوقت نفسه، منذ أمد ليس قصيراً، كما سنرى في القسم التالي من هذا البحث. ولكن الاستنتاج الثابت نسبياً هو أن طبيعة العمل، وشكل القوى العاملة وبنيتها قد تغيرت، وتحولت بشكل كبير جداً، بفعل ديناميات المجتمع الجماهيري، والثورة الصناعية الثالثة المتمثلة بالالكترونيات، والاتجاه إلى «مألَلَة» العمل (Automatization) الذي شهده المشرق في العقد الأخير فقط.

جدول رقم (٧ - ٧)
العاملون حسب أقسام المهن الرئيسية في بلدان المشرق العربي
(نسب مئوية)

أقسام المهن	الأردن		سوريا		مصر		الكويت		لبنان	العراق
	١٩٧٩	١٩٨٦	١٩٧٠	١٩٨٣	١٩٦٠	١٩٨٣	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٧٧
المشتغلون بالزراعة	١١	٦	٤٧,٨	٢٩	٥٤,٢	٣٩,٧	١,٩	١,٩	١٧,٨	٢٩,٦
المشتغلون بالصناعة	٥٣,٢	٥٣,٤	٢٧,٧	٣٧,٣	١٦,٤	٢٢,١	٤٢,٨	٣٣,٣	٣٢,١	٣٠
المشتغلون بالخدمات	٣٥,٧	٣٧,٦	٢٠,٥	٣٣,٧	٢٩,٢	٣٣,٣	٥٣,٣	٦٤,٧	٤١,٥	٢٨,١
غير مبيّن	—	—	٣,٨	—	—	٤,٩	١,٨	—	٨,٦	١٢,٤

التصنيف المهني لفئات الطبقة الوسطى

إنه لمن الأهمية بمكان، حسب الفرضيتين الأساسيتين في هذا البحث ـ ولا سيما أن الطبقات الوسطى تشكّل القوى الاجتماعية الأساسية في المجتمع الجماهيري للمشرق العربي، وأن المجتمع الجماهيري هو الإطار الاجتماعي المناسب للدولة

التسلطية ـ معرفة الصلة بين الاثنتين: الطبقات الوسطى والدولة التسلطية، من حيث حجم هذه الطبقات في القوى العاملة، ومن حيث نوع هذه العلاقة في الديناميات الاجتماعية ـ الاقتصادية في المجتمع. ولكن هل بالإمكان معرفة حجم الطبقات الوسطى من المعلومات الاحصائية المتوافرة لدينا؟ سنحاول في هذا الجزء من البحث الإجابة عن هذا السؤال.

ماذا نقصد بالطبقات الوسطى، أولاً؟ ولماذا نقول «طبقات» وليس «طبقة»؟ أنا شخصياً أفضل مصطلح الدرجات الاجتماعية الوسطى (Middle Strata)، أما أنّنا نتكلم على هذه الطبقات والدرجات بالجمع، فلأنها عبارة عن خليط غير متجانس من المجموعات المهنية، كما تظهر في البناء المهني (Occupational Structure) باعتباره مؤشراً، أو محاولة، لمقاربة البناء الطبقي، أو نظام التدرج السائد في المجتمع (Approximation to The Class Structure, or The Social Stratification System).

فمن هذه الطبقات ما يطلق عليه الطبقات الوسطى القديمة، وتتميز عن بقية الدرجات الوسطى بأنها تمثل الذين يعملون لحسابهم في الخدمات والزراعة، وهناك منهم من يستغل عمل الآخرين، أو يملك وسائل الإنتاج، ولكن على نحو محدود. وتوصف بالقديمة لأنها كانت موجودة قبل المرحلة الرأسمالية، مما دفع الماركسيين في البداية إلى وصفها بالانتقالية، أيضا، توقعاً لانقراضها. وتتميز، أيضاً، بعدم الحاجة إلى التعليم الرسمي المنظم أو الحديث كوسيلة للدخول في مهنها. وهي على الحصر: الفلاحون (المالكون الريفيون الصغار)؛ أصحاب الدكاكين المستقلون؛ أصحاب الصنائع (Artisans) والملاكون العقاريون الصغار.

وهناك الطبقات الوسطى الجديدة، وتوصف بالجدة لحاجة من يريد الانخراط في مهنها إلى التأهيل العالي، ولأن أغلبها مهن نتجت من التقدم التقني والعلمي، ونظراً إلى شمولها قطاعات الاقتصاد الرئيسية جميعها، وهي على وجه الحصر: المهنيون؛ المدراء الاجراء؛ التقنيون المؤهلون، وأشباه المهنيين والعاملين في الإدارة الوسطى.

وهناك اضافة إلى ما تقدم فئات تدخل في قطاع الخدمات بشكل خاص، مع تفاوت مستوى التحصيل العلمي اللازم للدخول فيها، وهي على وجه الحصر:

المشتغلون بالأعمال الكتابية؛ المشتغلون بأعمال البيع؛ المشتغلون بالنقل والتخزين والتوزيع؛ المشتغلون بالخدمات الشخصية؛ المشتغلون بالمال والتأمين والعقار؛ المشتغلون بالتجارة (الجملة والمفرق)؛ والمشتغلون بتخزين المعلومات واستخراجها وتوزيعها.

واضح، إذاً، لماذا نطلق على هذه الدرجات الوسطى الطبقات الوسطى بالجمع لعدم تجانس مهنها من نواحٍ عديدة، مما حدا ببعض العلماء الاجتماعيين الماركسيين وغير الماركسيين إلى رفض اطلاق صفة الطبقة، أو الطبقات عليها، لاحتمال عدم وجود وعي طبقي لديها، أو ادراك مشترك لموقعها في السلم الاجتماعي، وبالتالي عدم وجود حافز يدفعها إلى تبني ايديولوجيات سياسية معينة. وقد ذهب بعض العلماء إلى حد الشطط في اعتبار هذه الطبقات أو جميع الطبقات مجموعات مهنية، تفصل بينها حدود إحصائية فقط، وليست حدوداً حقيقية. ومع ذلك، هناك اعتراضات جادة من نوع آخر على طريقة تصنيف الطبقات الوسطى، لا بد من التوقف عندها قبل أن نمضي في بحثنا.

دعونا نجمل هذه الاعتراضات على طرق تصنيف الطبقات الوسطى بثلاثة اعتراضات:

١ ـ الاعتراض على عدم تجانس مهن الطبقات الوسطى بخاصة من حيث الدخل والتعليم والمنظور الايديولوجي.

٢ ـ الاعتراض على حداثة بعض الطبقات الوسطى مقابل قدم بعضها الآخر ووصفه بالانتقالي.

٣ ـ الاعتراض على تمييز مهن الطبقات الوسطى على أنها تختص بالعمل الذهني غير اليدوي (وهكذا مهن ذوي الياقات البيضاء)، مقابل العمل الجسدي اليدوي للطبقة العاملة (وهكذا مهن ذوي الياقات الزرقاء) من ناحيتين:

(أ) مأللة العمل الذهني وتجزئته يؤديان إلى إلغاء هذا التمييز عملياً،

(ب) وقوع فئات واسعة من المهن على الحد الفاصل بين العمل الذهني واليدوي.

أما بالنسبة إلى الاعتراض الأول، فمهن الطبقات الوسطى غير متجانسة، لأنها تقع خارج القطاع المنتج من الاقتصاد، بوجه عام، وهي مهن تمثل وظائف لا يريد القطاعان المنتجان، الزراعة والصناعة، القيام بها، أو يفضلان تركها للآخرين لاعتبارات اقتصادية (هذا عدا الخدمات الحكومية، وهي خدمات غير مباشرة). وبما أن هذه المهن لم تضمحل بحسب التوقع الماركسي، بحيث تصبح المواجهة في النهاية بين معسكر العمل ومعسكر رأس المال، فذلك يدل على أن طبيعة العمل في المجتمع الجماهيري قد طرأ عليها تغير كبير اقتضاه إدخال الفوردية ـ التايلورية على أسلوب الإنتاج والإدارة الرأسمالية (وهذا يفسر التحيز الماركسي ضد الطبقات الوسطى، ومحاولة تقليل حجم سكانها.

ولكن عدم التجانس هذا لم يمنع أصحاب هذه المهن الوسطى من تكوين مصالح مادية حقيقية في النظام القائم، وتنعكس باستمرار في السلوك الانتخابي في الغرب. وبدلاً من اضمحلالها فإنها تنتعش بمجرد أن تُرفع قيود الدولة التسلطية عن الاقتصاد، كما في حالة الانفتاح الاقتصادي الذي يميز اقتصاد الأقطار النفطية، وتدريجياً الأقطار غير النفطية في المشرق العربي. ومن خلال تحليل الانتماءات الطبقية لقيادات الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية، نرى أن هذه الطبقات الوسطى قد وفرت أغلب القيادات السياسية بشكل لم يتناسب مع حجمها السكاني الحقيقي، سواء أكان هذا على يمين المسرح السياسي أم يساره.

أما الاعتراض الثاني على حداثة بعض الطبقات الوسطى فينبع من عدة اعتبارات، جميعها يتصل بالدور الذي أعطي لهذه الطبقات، وليس بحقيقة حداثتها من عدمها. فقد اعتقد عدد من الكتّاب الغربيين في الخمسينيات والستينيات أن المهنيين الجدد من أطباء ومهندسين ومعلمين وعسكر هم بناة الدول، الذين سيقودون دولهم في العالم الثالث إلى التنمية الحقيقية المجدية (اللحاق بالغرب). فهم المحدثون بشكل مواز لكونهم مغرّبين (Westernized Modernizers)، ولذلك لم يجد هؤلاء الكتّاب بأساً من حدوث الانقلابات العسكرية، آملين، أو مبررين، أن هذا الحكم التسلطي الناتج منها ضروري بسبب ضعف المؤسسات الاجتماعية بعد انحسار الاستعمار. هذه الحداثة في وظيفة الطبقة الوسطى كانت، في الحقيقة، متخيَّلة أكثر منها حقيقية.

أولاً: إن نسبة كبيرة من أبناء الطبقات المالكة القديمة (أبناء كبار الملاك وكبار التجار) التي كانت في موقع الحكم، قد دخلت في عداد هؤلاء المهنيين (أي في عداد الطبقات الوسطى الحديثة)، وكانت انتماءاتهم ومصالحهم الطبقية معادية، أو معارضة، للحكم الجديد.

ثانياً: اضطر أبناء هذه الطبقات الجديدة الذين وصلوا إلى الحكم، إلى اللجوء إلى الرموز السياسية القديمة (كما في التراث السياسي والايديولوجي) لتبرير شرعية حكمهم. وهذا يتناقض بشكل واضح وصفة الحداثة. فقد وصل الأمر بقائد محدث من نوع النميري، قبل سقوطه عن سدة الحكم في السودان، إلى تبنّي الشريعة الإسلامية، كمصدر وحيد للتشريع بشكل رجعي وبدائي.

أما بالنسبة إلى صفة القدم في مهن الطبقات الوسطى التقليدية فقد أثبتت هذه الطبقات استمرارية، وربما انتعاشاً خارج الولايات المتحدة، في الغرب الرأسمالي وفي معظم أقطار المشرق العربي (وربما العالم الثالث بصورة عامة). فهناك إحصاءات تشير، بحسب إفادة فال بوريس، إلى أن الطبقات الوسطى القديمة مثلت العام

١٩٧٦ ١٧,٦ بالمئة من القوى العاملة في فرنسا؛ و٢٢,٧ بالمئة من هذه القوى في اليابان، و٢٦,٢ بالمئة في ايطاليا، مقابل ٨,٥ بالمئة في الولايات المتحدة. ومن الممكن أن المحافظة على هذه الطبقات قد تمت بواسطة السياسات الزراعية المشتركة، والتسهيلات الضرائبية، ودعم التشريعات المانعة للاحتكار. . . إلخ. والحقيقة أن هذه الطبقات استمرت في الوجود، ووفرت أصواتاً انتخابية للأحزاب المحافظة في تلك البلدان بصفة مستمرة. وهنا، أيضاً، نجد دلائل على تدخل الدولة في التنظيم السياسي لتكوُّن الطبقات الاجتماعية.

في المشرق العربي، وتحت تأثير سياسات الدولة في الزراعة، وتوسيع القطاع العام، ظهر تناقص أعداد الفلاحين المتوسطين أو أغنيائهم، بينما شجعت سياسات الانفتاح الاقتصادي على توسع فئة تجار التجزئة، وأصحاب الدكاكين المستقلين. ومع أننا لا نملك إحصاءات دقيقة عن حجم الطبقات الوسطى الجديدة مقابل القديمة، فلا نتوقع أن تضمحل هذه الأخيرة أو تختفي، فالدلائل تشير إلى العكس، مع تغير تركيبة هذه الفئات الواضحة كما سنرى.

امتهان العمل في ظل الرأسمالية

كما ذكرنا؛ فالاعتراض ذو شقين:

في شقه **الأول**، بسّط نظام الادارة الرأسمالية التايلورية (أو العلمية) العمل الذهني والمكتبي إلى خطوات جزئية. كما أن مأللة هذا القطاع (باستعمال الآلات والحاسوبات، ومعالِجة الكلمات (Word Processors) في المكاتب على نطاق واسع)، قد جعلت العمل الذهني لا يفرق كثيراً عن العمل اليدوي. وبحسب أطروحة برافرمان لا ينطبق هذا على الأعمال الكتابية فقط، وإنما على أعمال البيع والتخزين والتوزيع والمال والتأمين والتجارة. . . إلخ، أي أغلب مهن الخدمات. وهذا اعتراض وجيه إذا كانت عملية المأللة ستتسع إلى الحد الذي تتحول فيه مهن قطاع الخدمات (أي مهن الطبقات الوسطى) إلى وضع مشابه لمهن قطاع الانتاج (أي الصناعة والزراعة ـ مهن الطبقة العاملة). وهذا لن يحدث بهذا الشمول في المشرق العربي، كما لم يحدث بهذا الشمول في الدول الرأسمالية نفسها. وما زالت الهالة المتصلة بالعمل الذهني غير اليدوي عظيمة إلى درجة تدفع أبناء الطبقات الوسطى (وحتى العاملة) إلى التزاحم في الالتحاق بالمعاهد العليا والجامعات (الطريق إلى مهن الياقات البيضاء) بالشكل الذي شهدناه في القسم السابق من هذا البحث.

ولكن قوة اعتراض برافرمان تكمن في وجهين آخرين غير متصلين بقضية تجزئة العمل مباشرة، ويتضحان من دراسة أعدت مؤخراً لدول المجموعة الأوروبية

(O.E.C.D.). الوجه الأول، أنه من الخطأ الدمج بين الخدمات التي تباع إلى السوق (خدمات السوق)، أي قطاعات الانتاج، والخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي العام، وهي خدمات لا تباع في السوق بالشكل السلعي أي (Commoditified). فخدمات السوق يمكن أن تتداخل مع العمليات الانتاجية لأنها ضرورية لها. وفي حالة الفصل بين النوعين من الخدمات ينخفض حجم قطاع الخدمات (القطاع الثالث في الاقتصاد) في الدول ذات الخدمات الحكومية الواسعة (دولة الرفاهية) بالشكل التالي:

جدول رقم (٧ ـ ٨)
الناتج المحلي الاجمالي، حسب القطاع الاقتصادي في
بعض الدول الصناعية (نسب مئوية)

البلـدان	قطاع الانتاج	خدمات السوق	الخدمات غير المباشرة
بريطانيا	٤٢	٤٢	١٦
كندا	٣٨	٤٢	٢٠
الدانمارك	٣٤	٤٣	٢٤
السويد	٣٩	٣٦	٢٦

فلو بقينا على نظام حساب قطاع الخدمات القديم لكان قطاع الخدمات يمثل ٥٨ بالمئة في بريطانيا؛ و٦٢ بالمئة في كندا؛ و٦٧ بالمئة في الدانمارك، و٦٢ بالمئة في السويد.

أما الوجه الآخر لوجاهة اعتراض برافرمان، فهو أنه من المناسب، إذا استمرت عملية مأللة قطاع الخدمات بالمعدلات الحالية، أن يفصل قطاع المعلومات (Quadiary) عن قطاع الخدمات ويجعل قطاعاً جديداً للنشاط الاقتصادي. وهذا لا يشمل خدمات الحاسوب والنشاطات المتصلة به، بل الصحافيين بمختلف أنواعهم، وصناعة الكتاب، والاعلان والعلاقات العامة... إلخ. ولكن هذه النشاطات لم تصل إلى مستوى من التوسع بحيث تبرر هذا الفصل في المشرق العربي في الوقت الحاضر.

وفي ما يتصل بالشق الثاني من هذا الاعتراض، فهناك جماعات واسعة تقع على الحد الفاصل بين العمل اليدوي وغير اليدوي التي مر ذكرها، وهذه تشمل اضافة إلى مهن قطاع الخدمات الذي كان مدار اعتراض برافرمان ـ المهنيين التقنيين ومساعديهم (من مساحين وممرضين ومساعدي مهندسين والمشتغلين في العلوم الصيدلانية...

إلخ)، والأعمال الإشرافية الوسطى والدنيا، وأصحاب الورش ومن في حكمهم.

أما وجودهم على الخط الفاصل فهو حقيقة، ولكنهم في وضع أفضل من أبناء الطبقة العاملة وفقراء الحضر في الحصول على فرص الترقي في السلم الاجتماعي، أو في الحراك الاجتماعي الصاعد. لذلك فهم غالباً ما يملكون إدراكاً لمواقعهم في السلم الاجتماعي يجعلهم في عداد الطبقات الوسطى، وليس في الطبقة العاملة.

وفي الحقيقة يذهب برافرمان إلى أبعد من هذا ليثير التساؤل عن حقيقة هذه الطبقة الوسطى، فالنمو الكبير في المهن «غير البروليتارية»، والتي عرضناها على أنها تمثل وظيفياً مهن الطبقة الوسطى، ما هي بالنسبة إليه إلّا بروليتاريا، ولكن بشكلٍ جديد يستجيب للتغير في وسائل الانتاج تحت تأثير العلم والتقانة، وهي تمثل جموعاً من العمل الأجير فقدت السيطرة كلياً على العمل وعملية الانتاج. لماذا؟

لقد تزامن مذهب الإدارة العلمية وحركة تاريخية كبرى تمثلت بالانتقال من إنتاج الحرف والصنائع (الإنتاج السلعي الصغير) إلى الادارة البيروقراطية للانتاج في نظام المصنع ومحل العمل (Work Place)، استجابة لنمو أسواق الطلب على السلع والخدمات. ففي هذا الانتقال استهدف مذهب الإدارة العلمية (بواسطة عقلنة الانتاج) رفع الانتاجية، وبالتالي زيادة هامش الربح لأصحاب رأس المال عن طريق القضاء على سيطرة أصحاب الحرف والصنائع على عملهم، واستبدلت المدير التقني والاداري بالإشراف الذي كان يؤديه المتعهد وصاحب الصنعة.

وقد تم ذلك بتجزئة العمل إلى مهمات جزئية يقوم كل عامل بأدائها دون الاحاطة أو الالمام بمجمل عملية الانتاج، كما في العمل على مسار التجميع أو في الإدارات البيروقراطية والحكومية (خلافاً لنظام العمل الحرفي القديم الذي كان صاحب الحرفة أو الصنعة يسيطر فيه على مجمل عملية الإنتاج). وقد رسخ هذا الفصل بين العمل اليدوي والعمل الذهني بحيث حصر الأخير في الإدارة، خاصة العليا.

وبذلك فرغت الرأسمالية، وخاصة المتأخرة، العمل من أي معنى اجتماعي، وجعلته إضافة إلى رتابته الخانقة مجرداً من أي قيمة إنسانية سوى أنه فعاليات لكسب الأجر. فامتهنت العمل والعمال وحولتهم إلى جموع غفيرة من الأجراء تساق سوقاً كالقطعان، وتؤدي فعالياتها في آلية تضاهي انتظام الدولة ولاانسانيتها. ويستوي هنا العمل في قطاع الخدمات مع العمل في القطاعات الانتاجية الأخرى. ولكن يبقى قطاع الخدمات مؤشراً دقيقاً نسبياً لنمو مهن الطبقة الوسطى، ولاستجابة البناء المهني لمتطلبات العلم والتقانة.

تقدير حجم الطبقات الوسطى

يمكننا القول بشيء من الثقة، من خلال ما تقدم، إن قطاع الخدمات بنوعيه يشهد توسعاً في أقطار المشرق؛ وهذا التوسع هو جزء من تيار عالمي، على مستوى الاقتصاد الكوني، كامتداد للفوردية الكونية. ويمكن لتوسع قطاع الخدمات أن يكون مؤشراً مفيداً لتوسع مهن الطبقات الوسطى الذي يدخل ضمن التنظيم السياسي للدولة التسلطية لتكوّن الطبقات الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، نملك عدة محاولات لتقدير حجم الطبقات الوسطى من إحصاءات أقسام المهن، وقطاعات النشاط الاقتصادي التقليدي، ولكنها، مع الأسف، قديمة نسبياً، ويعود أغلبها إلى مرحلة ما قبل الطفرة النفطية العام ١٩٧٣، وعلى وجه التحديد إلى الأعوام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣.

في جميع هذه البلدان تتراوح تقديرات حجم الطبقات الوسطى في السكان بين ٣١ بالمئة و٦١ بالمئة من القوى العاملة الحضرية. وإذا ما عدلنا حساب بطاطو لمتوسط حجم العائلة الحضرية بزيادته من أربعة أشخاص إلى ستة أشخاص، لأجمعت هذه التقديرات على أن حجم الطبقات الوسطى في أقطار المشرق العربي هو أكثر من نصف القوى العاملة الحضرية، عدا تقدير لونغنيس لأنها تدخل الفلاحين في حسابها.

ويجد القارىء هذه التقديرات ملخصة في الجدول رقم (٧ ـ ٩). وهناك بعض الملاحظات والاحتياطات الضرورية التي ينبغي على القارىء أن يلم بها في ما يتصل بهذا الجدول.

أولاً: تعكس هذه التقديرات تأثير التركيبة الاجتماعية في ظل الدولة التسلطية بعد التأميمات والإصلاح الزراعي في أقطار المشرق الرئيسية. هذا إضافة إلى تنامي دور البيروقراطية العليا (المديرون المركزيون Centralized Executives) في ظل توسع دور القطاع العام في هذه الأقطار.

ثانياً: يجب أن يحتاط القارىء في اعتباره لهذه التقديرات لأنها من نوعين:

النوع الأول: يمثل تقديرات عددية لواقع توزيع القوى العاملة، وهما تقديرا حنا بطاطو للعراق ومحمود عبد الفضيل لمصر.

والنوع الثاني: هو نسب مئوية مستمدة من توزيع القوى العاملة بالعينة وهي تقديرات علي الشامي للبنان، واليزابيت لونغنيس لسوريا، وتقدير خلدون النقيب للكويت. ويشمل تقديرا الشامي ولونغنيس عامة السكان، بينما بقية التقديرات هي للسكان الحضر (Non-Farm)، كما أن تقديرَي الشامي ولونغنيس منصبان على محاولة إثبات أنّ الطبقة العاملة هي الأكبر عدداً لاعتبارات ايديولوجية منحازة ضد الطبقات الوسطى (الانحياز الماركسي التقليدي).

جدول رقم (٧ - ٩)
تقديرات حجم الطبقات الوسطى في المشرق العربي (١٩٦٨ - ١٩٧٣)

	العراق[١]	مصر[٢]	لبنان[٣]	سوريا[٤]	الكويت[٥]
	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٠ (نسبة مئوية)	١٩٧٠ (نسبة مئوية)	١٩٧٣ (نسبة مئوية)
١ - كبار الملاك والتجار والمقاولين والبيروقراطية العليا	—	٤٥,٤٠٠	٥,٥	١,٣	٠,٢
٢ - المهنيون وأشباه المهنيين (الطبقات الوسطى الحديثة)	١,٠١٧,٨٠٠	١,٣٣٦,٠٠٠	٢٧,٨	١٤,٧	٣٠,١
٣ - صغار الملاك وأصحاب المصانع (الطبقات الوسطى التقليدية)	٦٨٥,٤٥٠	٤٣٢,٠٠٠	٢٦	١٦	٣١,٦
٤ - العمال الماهرون وغير الماهرين	—	١,١٣٦,٠٠٠	٣٩,٣	١٧,٧	٣٨,١
٥ - الفلاحون (عمال الريف)	—	—	—	٤١,٥	—
المجموع الكلي للطبقات الوسطى	١,٦٧٦,٢٥٠	١,٧٦٨,٠٠٠			
النسبة المئوية من الناشطين اقتصادياً	٣٤	٦٠	٥٣,٨	٣٠,٧	٦١,١

المصادر:

(١) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

(٢) Mahmoud Abdel-Fadil, *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952 - 1972* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1980).

(٣) علي الشامي، **تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانية المعاصرة** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨١).

(٤) Elisabeth Longuenesse, «La Classe ouvrière en Syrie: Une classe en formation,» (Thèse de doctorat 3ème cycle, Ecole des Hautes Etudes en Science Sociales, Paris, 1977).

(٥) Khaldoun H. Al-Naqeeb, «Preliminary Studies in Social Stratification in Arab Countries,» *Annals of the College of Arts* (Kuwait University), vol. 1, no. 5 (1980).

جدول رقم (٧ ـ ١٠)
تقديرات حجم الفئات الطبقية الحضرية في العراق (١٩٧٧)

تقدير فيبه مـار[١]

الطبقة	النسبة المئوية من سكان الحضر	النسبة المئوية مجموع السكان
الوسطى	٣٥,٧	٢٢,٦
الوسطى الدنيا	٢٠,٨	١٣,٢
مجموع الطبقات الوسطى	٥٦,٥	٣٥,٨
الدنيا	٥٥,٣	٣٥
مجموع سكان الحضر = ٧,٦ مليون		مجمـوع السكـان = ١٢ مليون
الفلاحون		٢٩

تقدير عصام الخفاجي[٢]

المجموعة المهنية	العدد	النسبة المئوية من الحضر
ـ موظفون مدنيون +	٣١٣,٨٠٠	
ـ مهنيون وأشباه مهنيين		٢٧,٤
ـ القوات المسلحة	٢٢٠,٠٠٠	
ـ مستخـدمـون في الادارة (من غـير العمال)	١٠,٦٠٠	٣٤,٦
ـ عمال القطاع الحكومي	٣٩٩,٠٠٠	
ـ البروليتاريا	٢٨٩,٠٠٠	٣٨
ـ البروليتاريا الرثة	٦١٧,٠٠٠	
ـ قطاعات غر مصنفة	١٣٤,٠٠٠	
مجمـوع سكـان الحضر = ١,٩٨٣,٤٠٠ × ٤ = ٧,٩٣٣,٦٠٠		

المصادر: (١) Phebe Marr, *The Modern History of Iraq* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985). pp. 274 - 276.

(٢) عصام الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٥٥.

ومن حسن الحظ أنّ لدينا تقديرين حديثين نسبياً لحجم الطبقات أو الدرجات الطبقية الحضرية في العراق مستمدة من احصائية السكان للعام ١٩٧٧. التقدير الأول لفيبه مار الذي يجمل مجاميع المهن في ثلاث طبقات: الوسطى وتمثل ٣٦ بالمئة من سكان الحضر، والوسطى الدنيا (أو المسحوقة) ويقدر حجمها بـ ٢١ بالمئة من سكان الحضر، والدنيا وتمثل ٥٥ بالمئة من سكان الحضر. وإذا جمعنا الطبقات الوسطى والوسطى الدنيا فإنها تمثل حوالى ٥٧ بالمئة من سكان الحضر في العراق.

أما عصام الخفاجي فإنه يتكلم على مجاميع مهنية دون ذكر الطبقات عدا ما يسميه هو البروليتاريا. وهنا أيضاً يفصل هذه الطبقة عن عمال القطاع الحكومي ربما لأنه يعتبرهم يقومون بعمل غير منتج أو في قطاع الخدمات المباشرة. مجموع هاتين الفئتين يبلغ ٣٥ بالمئة من سكان الحضر، أما المهن غير البروليتارية، والتي تدخل في عداد مهن الطبقات الوسطى، فلا تتجاوز بحسب تقديره ٢٧ بالمئة من سكان الحضر، وهو تقدير منخفض جداً وغير واقعي.

وربما يرجع سبب انخفاض هذا التقدير إلى وجود فئتين لا تدخلان في عداد الطبقة العاملة أو الطبقة الوسطى، وهما بحسب المصطلحات التي يستعملها: البروليتاريا الرثة وقطاعات غير مصنّفة. الطريف في هذا الأمر أن هاتين الفئتين تمثلان أكبر تجمع «مهني» حضري وهو ٣٨ بالمئة من سكان الحضر. ولا شك في أن جزءاً من هذا التجمع يمثّل سكان المناطق المريّفة ومدن الصفيح والعمل الموسمي، أو القطاع الهامشي من الحياة الحضرية. ولكن جزءاً لا بأس به يدخل في عداد صغار الملاك وصغار التجار، أو فئة الذين يعملون لحسابهم، ولم يصنفهم الخفاجي لسبب غير واضح.

ومع أن كلا التقديرين لا يشتملان على معلومات عن فئة البيروقراطية العليا أو كبار الملاك وكبار التجار، فتقدير مار هو الأكثر واقعية، لأن المجموع الإجمالي لفئات السكان الحضر يقارب مجموع سكان الحضر بحسب احصائية العام ١٩٧٧، بينما مجموع فئات السكان الحضر بحسب تقدير الخفاجي يزيد على مجموع إحصائية السكان بحوالى ٢٠٠ ألف نسمة. وكذلك فإن في تقديراته للفئات التفصيلية إسقاطات من احصائيات سابقة. هذان التقديران مدرجان في الجدول رقم (٧ ـ ١٠)، علماً بأن أعداد الطبقات الوسطى ستتزايد إذا ما أضيف إلى هذه التقديرات أغنياء الفلاحين وصغار الملاك في الريف. وإذا كانت هذه التقديرات صحيحة، فما أهميتها بالنسبة إلى المجتمع الجماهيري، ومستقبل التنمية في المشرق العربي؟ هذا ما سنلتفت إليه لاحقاً.

مراجع الفصل السابع
مرتبة حسب تسلسل الموضوعات

Kornhauser. *Mass Society.*

Smelser, Neil J. *Theory of Collective Behavior.* New York: Free Press of Glencoe, 1963.

Marx, Gary and James Wood. «Strands of Theory and Research in Collective Behavior.» in: Alex Lukeles [et al.]. (eds.). *Annual Review of Sociology.* Palo Alto, Calif.: Annual Reviews Inc., 1975. vol. 1.

Friedman, George. *The Political Philosophy of the Frankfort School.* Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1981.

Swingewood, Alan. *The Myth of Mass Culture.* London: Macmillan, 1979.

McLuhan,Herbert Marshall. *Understanding Media: The Extensions of Man.* New York: McGraw-Hill, 1964.

Stavrianos, Leften Stavros. *Global Rift: The Third World Comes of Age.* New York: William Morrow, 1981.

Blau, Peter Michael and Otis Dudley Duncan. *The American Occupational Structure.* New York: John Wiley, 1967.

Gellner, Ernest. *Populism.*

Naisbitt, John. *Megatrends:Ten New Directions Transforming Our Lives.* New York: Warner Books, ©1982.

Bell, Daniel. *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting.* New York: Basic Books, 1973.

Anderson, Perry. «Modernity and Revolution.» *New Left Review:* no. 144 (1984).

Gouldner, Alvin Ward. *The Dialectic of Ideology and Technology: The Origins, Grammar and Future of Ideology.* New York: Seabury Press, ©1976. (A Continum Book)

Braverman, Harry. *Labor and Monopoly Capital: The Degradation of Work*

in the Twentieth Century. Foreword by Paul M. Sweezy. New York: Monthly Review Press, ©1974.

Bramson, Leon. *The Context of Sociology*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974.

Giddens, Anthony. *The Nation- State and Violence*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1987.

——. and David Held (eds.). *Classes, Power and Conflict: Classical and Contemporary Debates*. London: Macmillan; Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982.

Al- Naqeeb, Khaldoun H. «Changing Patterns of Social Stratification in the Middle East: Kuwait, 1950-1970 as a Case Study.» (Doctoral Dissertation, University of Texas, 1976).

Batatu, Hanna. *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character*. Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1984.

——. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978. (Princeton Studies on the Near East)

Abdel - Fadil Mahmoud. *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952 - 1972*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1980.

الشامي، علي. **تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانية المعاصرة**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨١.

لونغنيس، اليزابيث. «مصادر التصنيع وأصول الطبقة العاملة السورية: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية.» **الطريق**: السنة ٣٩، العددان ٣ ـ ٤، آب/أغسطس ١٩٨٠.

غنيم، عادل. **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

دوبار، كلود وسليم نصر. **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقابلة سوسيولوجية تطبيقية**. تعريب جورج أبي صالح. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

Hunt, Alan (ed.). *Class and Class Structure*. Edited with an introduction by Alan Hunt. London: Lawrence and Wishart, 1977.

Abdel Khalek, Gouda and Robert Tignor (eds.). *The Political Economy of Income Distribution in Egypt*. New York: Holmes and Meier, 1981.

Marr, Phebe. *The Modern History of Iraq*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1985.

Longuenesse, Elisabeth. «The Class Nature of the State of Syria.» *MERIP Reports:* vol. 9, no. 4, 1979.
Wright, Erik-Olin. «Contradictory Class Locations.» *New Left Review:* no. 98, July-August 1976.
——. *Classes*. London: Verso, 1985.
Bourdieu, Pierre. «What Makes a Social Class.» *Berkeley Journal of Sociology:* vol. 32, 1987. pp. 1 - 17.
Wright, Erik - Olin. «Reflections on Classes.» *Berkeley Journal of Sociology:* vol. 32, 1987. pp. 19 - 49.
Burawoy, Michael. «The Limits of Wright's Analytical Marxism and an Alternative.» *Berkeley Journal of Sociology:* vol. 32, 1987. pp. 51 - 72.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

عبد الفضيل، محمود. **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

Mayer, Arno J. «The Lower Middle Class as Historical Problem.» *Journal of Modern History:* vol. 47, no. 3, September 1975.
Al- Naqeeb, Khaldoun H. «Preliminary Studies in Social Stratification in Arab Countries.» *Annals of the College of Arts* (Kuwait University): vol. 1, no. 5, 1980.
Farsoun, Samih K. «Oil, State and the Social Structure in the Middle East.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 10, no. 2, Spring 1988.

الفصل الثامن

حضارة الطبقة الوسطى ومستقبل التنمية

لقد دخل المشرق العربي مرحلة المجتمع الجماهيري بروافده وتغيرت فيه طبيعة العمل والعلاقات بين القوى الاجتماعية دون أن ندرك أو ننتبه لطبيعة هذا المجتمع، وصلته بالدولة التسلطية. لقد شغلتنا الأحداث السياسية ـ العسكرية الجلل التي عصفت بنا، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وبهرتنا ظواهر الاقتصاد الكوني، وتقدمه التقاني والعلمي، عن أن نبحث عن صلة بين هذه الأحداث وهذه الظواهر، بحيث تكون محصلتها النهائية المجتمع الجماهيري بالشكل الذي وصفناه في الفصل السابق.

لهذا المجتمع الجماهيري حضارته المتميزة بمعناها الشمولي الذي يتعدى الأساس المادي للمجتمع إلى الأنماط والخيارات السلوكية، وانساق القيم، وطرق التفكير والتصور الكلي للأشياء. مثلما كان لمجتمع مطلع القرن العشرين حضارة العصمانللي (أي نمط الحياة العثمانية) ونظرتها الكلية للأشياء، التي تحولت في مجتمع ما بعد الحرب العالمية الأولى، أو تزاوجت مع التفرنج المرتبط بالقومية الليبرالية. وهذا التزاوج جاء متناسباً مع ارستقراطية كبار الملاك وكبار التجار في فترة الكفاح من أجل الاستقلال.

أما حضارة المجتمع الجماهيري فهي بحق حضارة الطبقات الوسطى التي ربت وترعرعت في ظل القومية ـ الليبرالية التي حكمت المشرق ما بعد الحرب العالمية الأولى وخلال عصر الكفاح من أجل الاستقلال. ولكننا عندما نصف حضارة المجتمع الجماهيري بأنها حضارة الطبقات الوسطى، فإننا لا نقصد بذلك أنها تختص بالطبقات الوسطى، إذ هي تتعدى ذلك لتشمل المجتمع كله بكل فئاته الطبقية، في النوعين من أنظمة الحكم السائد في المشرق العربي: النوع الذي قضى فيه العسكر على الطبقات المالكة القديمة، والنوع الآخر الذي ما زال يحكمه الملوك والأمراء التقليديون.

لماذا إذن لا تختص هذه الحضارة بالطبقات الوسطى؟ (أ) لأن طبيعة العمل الاجتماعي (Social Labour) قد تغيرت إلى حد كبير تحت تأثير الفوردية ـ التايلورية، والتقدم التقاني بعد الثورة الصناعية الثالثة، (ب) لأن النشاطات الاقتصادية بدأت تتجه في مسارات غير مسارات الانتاج الاجتماعي التقليدية، (ج) لأن الدولة البيروقراطية بعامة، والتسلطية بخاصة قد أكملت اختراقها للمجتمع المدني فسلبت أو قلصت المساحة أو الحيز الاجتماعي الذي يتحرك فيه المواطنون بحرية نسبية، (د) لأن توجهات السكان واتجاهاتهم نحو العمل ونحو السياسة ونحو الترفيه ونحو الانتماءات الايديولوجية قد تغيّرت بشكل كبير، (هـ) لأن أنماط المعيشة، وليس مستواها المادي فقط، قد تغيرت (وارتفعت دون شك)، وبالتالي فإن غالبية السكان تستهلك السلع نفسها وتتعلم في نظم تعليمية متشابهة، وتستجيب إلى الرموز والقيادات الاجتماعية والسياسية نفسها، مما يجعل الصور الذهنية المتخيلة (Images) للطبقات والأشياء تتداخل بشكل كبير. لهذه الأسباب، فإن حضارة المجتمع الجماهيري هي حضارة الطبقات الوسطى وإن كانت لا تختص بها الطبقات الوسطى كجماعات مهنية.

الثقافة الجماهيرية ـ الاستهلاك الجماهيري

وأساس هذه الحضارة هو بطبيعة الحال الثقافة الجماهيرية ـ الاستهلاك الجماهيري (Mass Culture - Mass Consumption) هذه الثقافة الجماهيرية التي تتميز، بالاضافة إلى المكاسب المادية لعامة جماهير الشعب، بانتشار التعليم المجاني المنظم، والتأثير البالغ لوسائل الاعلام من صحافة واذاعة وسينما وتلفزيون، وانتشار الكتاب. وقد فتحت مجالات واسعة لعامة جماهير الشعب للاطلاع والنهل من مصادر الثقافة العليا (High Culture) التي كانت حكراً على أبناء الطبقات العليا، من كبار الملاك وكبار التجار وكبار البيروقراطيين. ولكن هل معنى هذا أن الثقافة أصبحت ديمقراطية؟ وهل كان فتح المجال لعامة جماهير الشعب للاطلاع على الثقافة العليا، وانتشار التعليم المنظم مفيداً للثقافة، وأدى فعلاً إلى ارتفاع المستوى الثقافي للمجتمع؟

هناك فئة واسعة من الكتّاب الغربيين ترى أن العكس قد حدث. فعلى الرغم من تحسّن مستوى المعيشة، وارتفاع مستوى الاستهلاك وانماطه، وليس انتشار السلع التي كانت نادرة أو غالية الثمن فقط، إلا أن ذلك قد أدى إلى طغيان الاستهلاك المتعي (Pecuniary Consumption) على القيم الاجتماعية الأصيلة التي كانت سائدة في السابق، وخلق نوعاً غريباً من الثقافة، هي الثقافة الاستهلاكية، وسأعود إلى شرح المقصود بها بعد قليل. كما أن انتشار التعليم وتوسعه الكمي الهائل في فترة قصيرة، بالطريقة التي تعكسها الجداول الاحصائية (٧ ـ ٤)، (٧ ـ ٥) و(٧ ـ ٦)، ودون توفر

المرافق والمستلزمات الملائمة لهذا التوسع، لا بد أن يعني طغيان كم التعليم على كيفه، بحيث أصبح التعليم المنظم مجرد عملية ميكانيكية لمنح شهادات إلى أنصاف متعلمين، همهم الوحيد الحصول على الشهادة ذاتها، وليس التعلم والرقي الثقافي هدفاً.

إذا كان هذا الاتهام صحيحاً، فإن أهم وأعظم استثمار للمجتمع في الموارد البشرية، ضماناً لمستقبل أفضل، أصبح في خطر. ولكن الأمر يتعدى ذلك إلى اتهام آخر، وهو أن انخفاض مستوى التعليم، مع وجود الأمية بنسب مختلفة في جميع بلدان المشرق يؤدي إلى انخفاض المستوى الثقافي العام في المجتمع. ومع هيمنة وسائل الاعلام من صحافة وإذاعة وسينما وتلفزيون، وهي تحاول أن ترضي الأذواق التي أصبح من السهل إرضاؤها بالانتاج الرخيص والمبتذل، فإن هذا كله يؤدي إلى ضعضعة مكانة الكتاب والمسرح الجادّ، واشكال «الثقافة العليا» التي تتحول بمرور الزمن إلى مجرد كليشيهات (صيغ منتشرة)، يرددها الصحافيون والمذيعون والممثلون كالببغاوات، كما يستغلها القادة السياسيون الغوغائيون في الظاهرة الشعبوية، التي تثير هستيريا التعصب، وتلهب مشاعر الناس، بعيداً عن العقل والفكر العقلاني.

من الممكن الرد على هذه الاتهامات بأنها ربما تنبع من ارستقراطية الفكر لدى بعض المثقفين والكتّاب المتعالين على عامة الشعب، وخاصة الطبقات الوسطى التي هي في الأصل، كما حاولنا أن نبينّ في القسم السابق، موضع تحيز ايديولوجي سلبي لدى الماركسيين، وايجابي لدى الليبراليين والمحافظين. ولكن موضوع هذه الاتهامات أعمق مما يبدو في الظاهر، لأنها تتعلق بقضيتين، من الصعب دحضهما بهذه السهولة، وهما: قضية النزعة السوقية (Commercialism) في حضارة الطبقة الوسطى، وظاهرة الفيلقة (Regimentization)، اللتان تجعلان هذه الحضارة عرضة (للمودات) وعقلية القطيع.

ونقصد بالنزعة السوقية أن الثقافة ومنتوجاتها تتحول إلى سلع كأي سلع أخرى معروضة للبيع والشراء، بقصد الحصول على أكبر قدر من الربح في المقام الأول. أي أن النزعة السوقية بمعنى آخر، هي امتداد الانتاج السلعي الرأسمالي إلى ميدان الثقافة على نطاق امتداد واسع ومركز سلعي (Commodification). وهكذا تظهر «صناعة» الترفيه (Entertainment Industry)، وصناعة السياحة، وصناعة الأفلام في السينما والتلفزيون، وصناعة الكتاب أو صناعة الثقافة، باعتبار أن جميع منتوجات هذه الصناعات هي سلع، القصد منها هو الربح في المقام الأول. والذين يقومون بتوفير هذه السلع همهم جمع الربح، بغض النظر عن أن توفيرها سيؤدي إلى رفع المستوى الثقافي أم لا. ولذلك فإن توفر هذه السلع الثقافية، ومدى انتشارها، لا يمكن

باعتبارها مؤشراً على ارتفاع أو انخفاض مستوى التذوق، وإنما باعتبارها مؤشراً على هامش الربح الذي يجنى من وراء بيعها.

وهنا يمكن أن تثار مسألة الوازع الخلقي والوازع الجمالي في هذا الانتاج السلعي. فما دامت هذه السلعة تباع بشكل جيد، أو أنها بعد أن توضّب (Packaged) وتزوّق بشكل جيد يسهل تسويقها وبيعها، تنتهي جميع الاعتبارات الأخرى، أو تقلّ أهميتها على الأقل. فنتيجة للنزعة السوقية في حضارة الطبقات الوسطى، فإن القضايا العامة كالأخبار والصور الذهنية للرؤساء والقادة تصاغ بهذا الأسلوب السلعي من توضيب وتزويق، بحيث يمكن التلاعب بالرأي العام وتشكيله، وحتى صنعه، حسب توصيف النخبة الحاكمة أو المسيطرة على وسائل الاعلام. ومثال بيع الرئيس كسلعة للرأي العام في الولايات المتحدة، الذي صوَّره وايت في كتابه واسع الانتشار، ليس ببعيد عن الأذهان. ولا استعمال وكالات الاعلان والعلاقات العامة في الانتخابات السياسية يعدو أمراً غريباً في هذه البيئة. إن التيار المسمى اليمين الجديد في بريطانيا والولايات المتحدة، الذي يعتمد أساساً على التعبئة الشعبوية لوسائل الاعلام، يعد مثالاً صارخاً على ما نقول.

١ ـ عناصر الثقافة الاستهلاكية

المهم في الأمر أن الثقافة الجماهيرية تخلق قوالب ثقافية مشتركة ومقننة (Standardization) تقنيناً شديداً، بحيث تسهل تحكّم الدولة المركزية التسلطية في الجماهير، وبحيث تؤدي إلى بروز ظاهرة الفيلقة، أي التشابه الكبير في أنماط المعيشة وفي الأذواق العامة، وفي الاتجاهات الاجتماعية، نحو السلع التي هي الصفة المميزة للثقافة الاستهلاكية. ويمكن مشاهدة ظاهرة الفيلقة في أنماط المعيشة، حيث يساق الناس كالفيالق والكتائب العسكرية، في العمل والمأكل والمشرب والملبس. فأغلب السكان يذهبون إلى العمل في وقت واحد تقريباً، ويتركونه في أوقات متقاربة، ويأكلون وجبات متشابهة، ويلبسون حسب متطلبات «المودة» التي تتغير بانتظام من صرخات وصيحات وصرعات. . . إلخ. ويمكن أن تلاحظ بسهولة هوس عامة الجماهير في اقتناء سلع متشابهة، والحرص المفرط على أن تكون من ماركات متشابهة.

وهم في هذا كله يحرصون على اقتناء ما يدل على مركز اجتماعي أعلى مما يشغلونه فعلاً، وعلى مستوى وطراز معيشة غير متيسر لهم في الواقع، بأشكال يمكن تفسيرها بمصطلح الحرمان النسبي. ولكن لاحظ أن الجماعة أو الجماعات المرجعية لعامة الجماهير لم تعد أبناء الذوات وأبناء الأعيان وأهل الحسب والنسب، وهي الجماعات التي كانت سائدة في السابق، وإنما أصبحت الجماعات المرجعية ما يطلق

عليها في وسائل الاعلام بالناس الحلوين (Beautiful People) والشلة النفاثة (Jet Set) من فنانين وممثلين ومرموقين (Celebrity) ورياضيين وساسة، والأغنياء الحديثي النعمة، من السماسرة وقابضي العمولات، الذين أفرزتهم الطفرة النفطية وسياسة الانفتاح، والذين لا يتورعون عن النصب والاحتيال في الوصول إلى الثروة والمال.

ويمكن أن ينساق الكاتب في تحليله للثقافة الاستهلاكية الجماهيرية إلى الحد الذي يجعل من الفرد في المجتمع الجماهيري سلبياً مستسلماً كلياً. ولكن الحذر من التطرف في هذا الاتجاه أمر واجب، لأن هناك تيارات غير ظاهرة (Under Currents) لمقاومة ظاهرة الفيلقة المنبثقة من القوالب السلوكية المشتركة، والتقنين الشديد للدولة التسلطية المركزية. ونحن بلا شك مدينون لبيير بورديو في توضيح الطابع الرمزي للسلع المنتجة جماهيرياً (Mass Produced)، والصور الذهنية عنها، وكون هذا الطابع الرمزي يدخل عنصراً دينامياً (في هذه الرموز والصور الذهنية المتخيلة)، في صراع الفرد والجماعات، لتحقيق مصالحها وتطلعاتها الخاصة.

ويمكن تلخيص المسألة حسب عرض مايك فذرستون، على أن هناك ثلاثة عناصر للثقافة الاستهلاكية، وليس عنصراً واحداً يتمثل بالاستهلاك المادي للسلع المنتجة جماهيرياً. فالعنصر **الأول** هو هذا الجانب المادي الذي يبحث باستمرار عن أسواق جديدة واسعة للسلع الاستهلاكية، كمجمّعات الأسواق (Shopping Centers) والسوبرماركت والمحلات الكبيرة، والمحلات الخاصة بمصممي السلع والأزياء. ولكن هذه السلع في الثقافة الاستهلاكية لا تملك قيمة تبادلية متناسبة مع القيمة الاستعمالية الأصلية، وإنما تملك قيمة استعمالية إضافية ثانوية متصورة ورمزية، بحيث تهيمن على المجتمع الجماهيري، سلع ـ اشارة وعلامة في مجتمع مشبع بالرموز الايجابية، فملابس كاردان، وسيارات مرسيدس، وفيديو سوني، تتعدى القيمة الاستعمالية الفعلية إلى قيمة استعمالية ثانوية (Cult).

والعنصر **الثاني** هو أن هذه السلع ـ العلامات أو الصور الذهنية المرتبطة بها، تصبح قابلة للبيع والشراء والتبادل، بتحويلها إلى صور ذهنية أخرى: القائد السياسي يتحول إلى بطل قومي، وتاجر الأسلحة يتحول إلى المواطن الصالح، والممثل يتحول إلى ملك، ورجل المجتمع إلى قائد سياسي: كل شيء قابل للتحويل في عالم الأحلام. ووسائل الاعلام توضّح أو تقترح الأفكار والطرق لاستعمالات مبتكرة لهذه السلع: السينما، التلفزيون، الصحافة الرخيصة، والمجلات ذات الورق الصقيل، كلها أدوات لتوزيع هذه الصور الذهنية المتخيلة للسلع، ولتوزيع الايحاءات بطرق استعمالها.

[illegible] ويجب ألا يعني بالضرورة البحث المهووس والمحموم لاستعمال هذه السلع مادياً فقط (مع أنه يتطلب تخطيطاً وتوفيراً في المال والوقت اللازم للانتظار، وربما توفيراً أو اقتراض المال، ومن هنا كان السعي المحموم لتعظيم الدخل من أجل اقتناء هذه السلع. . . . إلخ)، وإنما التأكيد يجب أن يوضع على أن هذا الاستعمال من الممكن أن يتطلب اعادة تصميم أو إعادة تصور للفرد المستهلك، الذي يختار هذه السلع، بما يتناسب مع شخصيته وفردانيته، في تقربه لطراز حياة الناس (الحلوين) أو المشهورين أو المرموقين (Celebrity)، أو فئة التسلية على الماشي (The Hurried Leisure Class). وهنا يتضح أن محاولة التكيّف مع المجتمع الجماهيري ليست بهذه السلبية، وتتطلب عملية دينامية من جانب الفرد للتعامل مع السلع المنتجة جماهيرياً.

وفي الحقيقة فإن جان بودريار في تنظيره الاقتصاد السياسي للعلامات (The Political Economy of the Sign) يخطو خطوة أخرى في موضوع تبادلية العلامات والرموز للسلع، من خلال استعمالات وسائل الاعلام، في تيار ما بعد البنائية، الذي يمكن أن يتخذ من أفكار «أوميرتو أكو» مثالاً موغلاً في التجريد. أما على أرض الواقع فإن من الممكن قيام مقاومة دينامية للثقافة الاستهلاكية قد تتمثل بالثقافة المضادة (Counter Culture)، أو بالدعوة إلى العودة للتراث والثقافة الجمعية الشعبية وحتى الدعوة إلى الانغلاق على الذات، أو معاداة الامركة (Anti Americanization) (التي هي أعلى أشكال الثقافة الاستهلاكية). ونلاحظ أن ردود أفعال الجماعات المحلية في العالم الثالث يمكن أن تتنوع بشكل لا حصر له. وتستطيع الجماعات المحلية أن تساهم بطرقها الخاصة في انتاج الصور الذهنية أو السلع ـ العلامات في اطار الثقافة الجمعية (Communal Culture). ولكن ظاهرة الفيلقة لا تقتصر على الجانب الحضاري، بل تمتد إلى الجانب السياسي أيضاً.

فهذا السعي المحموم لاقتناء السلع ـ العلامات، وما يتطلبه من المحاولة المستمرة لزيادة الدخل، والحصول على موارد مالية إضافية، مع زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين عامة، يحدث في بيئة حضرية عالية الكثافة، ومشحونة بالرموز السياسية، خاصة في بلدان المشرق العربي: وهي بيئة التسلط الكبير للدولة المركزية، واختراقها الكامل لمؤسسات المجتمع المدني، وتعمل البيئة الحضرية على اضعاف الروابط أو العلاقات الاجتماعية الأولية، بحيث تنقطع جذور الأفراد الحضر في الجماعات المحلية. وتعمل تسلطية الدولة على منع هؤلاء الأفراد من تكوين الحركات الاجتماعية والسياسية، وتكوين الأحزاب والتنظيمات المهنية النقابية المستقلة عن سلطة الدولة.

٢ - ثقافة الرعب والاغتراب والثقافة المضادة

إن التأثير المضاعف والمزدوج لهاتين العمليتين يؤدي إلى تفتيت الأفراد (Atomize) أو تحويلهم إلى ذرات متناثرة، وإلى توحيشهم (Brutalize). فالفرد منهم مطيع خانع للسلطة، ولاستعمال القوة الأعلى، ولكنه يتحول إلى وحش كاسر، بمجرد أن تتاح له الفرصة في ممارسة العنف واستعماله. وهنا يظهر البعد الآخر لحضارة الطبقات الوسطى، وهو استعمال الارهاب المنظم للدولة، لتوليد الخوف الجماعي لدى عامة السكان. هذا النوع من الخوف هو الذي يتراكم عبر فترات طويلة من القهر والقمع. وتتعرض فريدة مرعي في مقال قصير طريف بعنوان «يا سياف» لهذه القضية كما تنعكس في الأدب العربي المعاصر. ويتناول فرانكو موراتي جدلية الخوف من هذا النوع بشكل مبتكر - من خلال الوجهين البشعين لمجتمع واحد: فرانكشتاين الذي يمثل الجماهير في المجتمع الجماهيري مسخاً مركباً من أجزاء متنافرة، ودراكولا الذي يمثل السيد الاقطاعي أو الرأسمالي مصاص الدماء الذي يسيطر على ضحاياه، ويحوّلهم إلى مصاصي دماء على شاكلته - الخوف الجماعي كما ينعكس في الصراع الطبقي.

إن تراث القمع، وحضارة الرعب أعرق وأعمق في المشرق العربي وتملك صوراً رمزية متعددة للتعبير عن هذا الخوف الجماعي، كصورة السياف والغول أو الطنطل الذي يمثل السلطان أو الحاكم المستبد المتربص الذي يظهر بأشكال مختلفة. ولكن هذه الصور الرمزية لا تعدو أن تكون صوراً عديمة الخطر بالقياس إلى الارهاب الشامل الذي تمارسه الدولة التسلطية، من خلال مركزية هيمنتها على الاقتصاد والمجتمع. ولذلك ففي سعي الجماهير للتكيّف مع هذه الأوضاع المستجدة تحدث الاستجابات المتناقضة التي يصعب تفسيرها في الظاهر، وهي العودة إلى الأشكال والصيغ المؤسسية المتخلفة كالطائفية والقبلية والاقليمية. ففي الوقت الذي يصل فيه المجتمع الجماهيري، من حيث كونه قمة نتاج الثورة التقانية العلمية والمكننة والمأللة، يسمح بظهور صيغ للعلاقات الاجتماعية المختلفة، التي كان من المفروض أن تنقرض منذ زمن طويل وهي في حقيقة الأمر وسائل للحماية، وأساليب للبقاء، ومحاولة جني الفوائد والمكاسب في بيئة تطغى فيها بوهيمية الاستهلاك، وحضارة الرعب أو الخوف الجماعي. هذه مفارقة جديرة بالتأمل والدراسة دون شك.

وهنا تظهر التضامنيات، أو تقوم بعملها على الوجه الأكمل بديلاً لمؤسسات المجتمع المدني: تضامنيات المؤسسة الطائفية، تضامنيات المؤسسة القبلية، تضامنيات المؤسسة الدينية، تضامنيات المؤسسة العسكرية، تضامنيات الجماعات المهنية... إلخ. ومن الممكن أن تتخذ هذه التضامنيات أحدث أشكال التنظيم السياسي، فتتخذ طائفة دينية أو عرقية شكل الحزب السياسي، أو الحركة الاجتماعية، أو تحكم الدول

العصرية المنظمة حسب أحدث أساليب الادارة بطريقة قبلية - قرابية وأن يستولي رجال الدين على الحكم أو يطالبوا بالعودة إلى ألف وأربعمئة سنة إلى الوراء، أو أن يستعمل رئيس أكثر دولة تقدماً التنجيم في توقيت نشاطاته واتخاذ قراراته. أو يظهر الحاكم من خلال وسائل الاعلام، ويدخل في روع السكان أنه الأب والأخ الأكبر، وكبير العائلة وحاميها. . . إلخ.

وهذه هي الصيغة البطريركية التي يتكلم عليها هشام شرابي، وهي أن هذه الصورة الأبوية لنظام الحكم تمتد على جميع مستويات التنظيم الاجتماعي، من العائلة إلى مؤسسة الحكم، زارعة أو مرسخة هيمنة الرجل على المرأة، والرجل على جميع الرجال في تراتبية (Hierarchy) رهيبة، واستغلال شامل. الكل يستغل الكل، ولكن على درجات تتناسب مع الموقع الاجتماعي، ومستوى السلطة وحجم القوة المتاحة. ولكن الكل يعين الكل أيضاً في تراتبية في العلاقات المادية، مبنية على مبدأ التبادلية (Exchange) أو (Attribution) تسود العلاقات الاجتماعية، على طريقة (شيّلني واشيّلك) أو (نفّعني وانفّعك). وهكذا فعندما تسدي معروفاً لشخص فإنك تقدم له ديناً، أو قرضاً واجب السداد لك في المستقبل، بغض النظر عن أي اعتبار آخر.

ولكن هذه التبادلية كما طرحها هومنز لا تصف السلوك الإنساني في جميع مراحل تطوره، وفي جميع المجتمعات، كما أراد لنا أن نعتقد، وإنما، في رأيي على الأقل، تصور تصويراً دقيقاً العلاقات الاجتماعية في ظل المجتمع الجماهيري وحضارة الطبقات الوسطى. ولذلك فمن الخطل تطبيق التبادلية المصلحية بهذا الشكل الآلي على ما يسمى بالمجتمعات البدائية، أو المجتمعات التقليدية، لأن تبادل الهدايا كانت تحتمه وظائف اجتماعية محددة في ظل غياب كلي أو جزئي لاقتصاد نقدي. وفي حقيقة الأمر فإن هذه التبادلية - المصلحية في المجتمعات التي اكتمل فيها البناء المؤسسي للرأسمالية المتقدمة، لا تمثل عائقاً لانتظام الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بالقدر الذي تمثله في بيئة المشرق العربي الذي لم تنتظم فيه هذه الحياة بعد، فأغلب الاجراءات والأعمال والمعاملات الرسمية والتجارية في المشرق العربي لم تعد تتم بالطرق الاعتيادية، وإنما عن هذا الطريق التبادلي المصلحي بين الأقرباء والأصدقاء، وأبناء الشلة، والطائفة والقبيلة.

كما أن أساليب التوظيف في النخبتين الحاكمة والمسيطرة، وأساليب الترقي في السلم الاجتماعي والمكانة والثروة لا علاقة لها بالمجهود الشخصي للفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها، وإنما تتم عن طريق الزبانة السياسية والكفالة السياسية. وفي كلتا الحالتين يتعهد أصحاب السلطة والنفوذ بعض الأفراد والجماعات ويتبنونهم مقابل تقديم الخدمات والولاء المطلق من الزبائن إلى المعازيب. ومع أن هذين النوعين من

العلاقات موجودان في أغلب المجتمعات الحديثة إلا أنني أدَّعي أنها تطغى على العلاقات المؤسسية ـ الشرعية الأخرى. كيف يؤثر هذا كله على مستقبل التنمية؟

مخرج الانفتاح الاقتصادي ومستقبل التنمية

نعم، كيف يمكن تصور مستقبل التنمية في المشرق العربي، في ظل حضارة الطبقات الوسطى (أو الترجمة المحلية للمجتمع الجماهيري)؟ لا بد أن تكون الاجابة بأن مستقبل التنمية في المنطقة هو مستقبل كئيب حقاً لاعتبارات ستتضح بعد قليل. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر منذ البداية أن بلدان المشرق العربي قد دخلت مرحلة المجتمع الجماهيري، ليس عن طريق التصنيع، أي ليس عن طريق الانتاج الجماهيري أو بالجملة، وإنما عن طريق التعرض للتجربة الاستعمارية، كامتداد امبريالي للفوردية ـ التايلورية وتبعها الاستهلاك الجماهيري، ليس لما تنتجه هي محلياً من السلع الاستهلاكية، وإنما ما ينتجه الآخرون، وخاصة دول المركز الامبريالي.

وهذا قد يفسر جزئياً كيف أن الطفرة النفطية، وارتفاع مستوى المعيشة قد أديا إلى ترسيخ أنماط الاستهلاك الجماهيري وتعميقها، دون أن يؤدي بالضرورة إلى التوسع الكبير المطلوب في ميداني الانتاج الصناعي والزراعي، وزيادة انتاجيتهما. وهكذا فكل ما شهدته بلدان المشرق العربي حتى الآن هو نمو بلا تنمية (Growth Without Development) بالمعنى الدقيق للمصطلح، إلا في فترات زمنية قصيرة. وما زالت معدلات الانتاج (في الصناعة والزراعة) قاصرة، أو تتجه إلى الانحدار في بعض هذه البلدان.

في بعض الفترات القصيرة، حدث أن ارتفعت معدلات الانتاج الزراعي والصناعي، وهي حالات محددة، ويمكن أن نضرب مثلين: المثل **الأول**: سياسات مجلس الاعمار في العراق، في الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨، وسياسة التصنيع المبنية على احلال المنتوجات الصناعية بدلاً من المنتوجات المستوردة في مصر في الفترة بين ١٩٥٨ و ١٩٦٥. في المثل الأول كان الدافع سياسياً وهو إفادة الاقطاع القبلي والملكيات الزراعية الكبيرة، لأنها كانت مصدر التأييد للنظام السياسي واستقراره، ولكنها في النهاية رفعت معدلات الانتاج الزراعي بحيث بقيت هذه المعدلات لسنة ١٩٥٧ الأعلى في بعض الغلال والمحاصيل لفترة طويلة، ولم يتم تجاوزها إلا في أواخر السبعينيات.

وفي المثل **الثاني**: كان الدافع سياسياً أيضاً، إذ ان سياسة الاحلال أعقبت حملة تمصير الاقتصاد بعد حرب القنال، وخاصة قرار الحكومة دخول ميدان الانتاج عن

طريق القطاع العام، بعد الاجراءات الاشتراكية المعروفة لسنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٦٣.
ولكن سياسة الاحلال أو أية سياسة تصنيع تستهدف مبدأ التنمية المستقلة (بمعنى المتمركزة حول الذات) تقتضي قدراً من التضحية، من جانب المستهلكين، لأنها تتصل بفرض قيود ثقيلة على الاستيراد لتوفير الحماية الجمركية المناسبة للسلع المحلية، وعلى تداول العملات الأجنبية، وقيود مالية أخرى على التحويلات الأجنبية. ولكن فئات الطبقات الوسطى التي تستبد بها روح الاستحواذ البوهيمي (Acquisitive) التي تتغلغل في الثقافة الاستهلاكية لا تقبل التعرض للحرمان المؤقت، أو الطويل من السلع العالية الجودة وذات (الماركات) العالمية المشهورة، ولا تستطيع تأجيل اشباع الحاجات التي تخلقها روح الاستحواذ هذه، مما أدى إلى فشل هذه السياسة في نهاية حكم عبد الناصر، وحتى قبل بداية ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات.

لقد حاولت أقطار عربية أخرى سياسات إحلال مشابهة لما حدث في مصر، ولكن جميعها باءت بالفشل. وبتعاون النخبة البيروقراطية الحاكمة خاصة، أصبحت القيود على الاستيراد مجالاً للاثراء عن طريق البيع، أو المتاجرة برخص الاستيراد للفئات المقربة إلى، والمحسوبة على السلطة، وازدهار السوق السوداء في تجارة العملة، ومن ثم في ميادين التجارة والمال. ولذلك، فأي سياسة احلال في المستقبل يجب أن تأخذ في حسبانها الدخول في منافسة غير متكافئة، مع السلع ـ الرموز، أي ذات الماركات العالمية المشهورة ذات الجودة العالية. ماذا حدث في حالة اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي، أي إزالة قيود الاستيراد، والتقليل من التسهيلات الضريبية للصناعة المحلية، كما في حال مصر والأردن وبلدان الخليج؟ أو في الأقطار التي في طريقها إلى الانفتاح الاقتصادي كالعراق وسوريا؟

١ ـ ازدهار الاقتصاد الموازي غير الرسمي

الأمر الذي حدث هو ازدهار السوق السوداء ليس بمعناها التقليدي، وانما الاقتصاد الموازي الذي يقع خارج سلطة الاقتصاد الرسمي، وبمعرفة الدولة ورضاها. لماذا؟ ان الاقتصاد الموازي غير الرسمي باسمائه المختلفة: المتوازي والشبحي والأسود.... إلخ. (Parallel, Shadow, Invisible, Black.... etc.) لا يشكل تهديداً مباشراً لسلطة الدولة المركزية، بل على العكس من ذلك، يسهّل نهب موارد البلاد عن طريق دخول النخبة الحاكمة كطرف مستفيد مع القطاع الخاص (المستفيد المباشر من سياسة الانفتاح)، ولا يؤدي بالضرورة إلى إضعاف سيطرة الدولة على الاقتصاد وبقرطته، إذ ان بامكانها دائماً تقليصه، أو محاربته بالاجراءات البيروقراطية أو تقنينه بالتشريع له.

والسبب الآخر لسماح الدولة في ازدهار الاقتصاد الموازي غير الرسمي هو أنه الطريقة المناسبة (مع وجود الاحترازات لضمان سيطرة الدولة المشار إليها أعلاه) للخروج بالمجتمع من الركود ـ السياسي ـ الايديولوجي، والاقتصادي والاجتماعي ـ الحضاري الذي تقود إليه سياسات الدولة التسلطية، وهذه أمور تطرّقنا إليها في مجال آخر. ولكن هل ازدهار الاقتصاد الموازي غير الرسمي هو ازدهار اقتصادي حقيقي يصب في المجرى العام للتنمية المستقلة ويمثل استثماراً مجدياً فيها؟ الجواب عن هذا السؤال هو النفي. فنتائج الازدهار لا ينتفع منها المجتمع كثيراً، لأنها تفيد مجموعات محددة وتمثل دخلاً ضائعاً على الدولة، وهي تمثل استثمارات في نشاطات يقع أغلبها في غير ميادين الانتاج، وتحديداً في الخدمات، ويغلب عليها تحقيق أكبر ربح، بأسرع وقت مع تجنب المخاطرة. دعونا ندرس هذين الجانبين بشيء من التفصيل.

ما المقصود بالاقتصاد الموازي غير الرسمي؟ يشمل الاقتصاد الموازي غير الرسمي مجمل النشاطات:

(١) التي تولّد دخلاً مكتسباً بطرق قانونية، ولكنه غير معلن، بقصد التهرب من دفع الضريبة، كالأعمال التي تتم في المنزل، والعمل لدى العائلة وما يسمى (بتجارة الشنطة)، والانتاج المنزلي (Cottage Industry) وما شابه من النشاطات.

(٢) الدخل غير المشروع كالرشوة والتهريب بجميع أنواعه، وخاصة تهريب الأجهزة الكهربائية، والسلاح، والمخدرات، والدعارة، وتجارة الممنوعات، والمشروبات الكحولية. . . . إلخ.

(٣) الدخل المتولد من استغلال المركز الرسمي أو استغلال النفوذ، كما في قبض العمولات وجني التسهيلات غير المنظورة والمدفوعة بالنوع، أو التلاعب بالحسابات الرسمية كالحصول على البدلات بغير وجه حق. . . . الخ.

وقد تبدو هذه النشاطات للوهلة الأولى محدودة وهامشية، ولكنها في الواقع واسعة، وتمثل جزءاً لا يستهان به من الدخل القومي مقاساً بالناتج المحلي الاجمالي. وهناك عدة طرق لقياس درجة اتساع الاقتصاد الموازي، وإذا اعتمدنا احداها، وهي طريقة حساب معدل الطلب على العملة بالقياس إلى نمو الايداعات في الحسابات الجارية في البنوك، (باعتبار أن جميع أنواع نشاطات الاقتصاد الموازي تدفع نقداً، مما يؤدي إلى زيادة هذا الطلب)، يتولد لدينا الجدول التالي، رقم (٨ ـ ١).

إن نشاطات بهذا الحجم تمثل جزءاً كبيراً من الدخل القومي، وتمثل في الوقت نفسه حساباً فاقداً للنشاطات الاقتصادية التنموية. فبالنسبة إلى الهند مثلاً تقدر

جدول رقم (٨ - ١)

حجم الاقتصاد الموازي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي على أساس معدّل الطلب على العملة للسنوات ١٩٧٨ - ١٩٨١ (بلدان مختارة)

البلد	حجم الاقتصاد الموازي (نسبة مئوية)	عدد الأشخاص العاملين في الاقتصاد الموازي
تونس	٤٣,٤	٧٩٥,٠٠٠
مصر	حوالى ٤٠	-
الهند	٣٠	-
اسبانيا	٣٠	٣ ملايين
ايطاليا	٣٠	-
بلجيكا	٢١	-
بريطانيا	بين ٢و١٥	-
المانيا الغربية	بين ٣و٢٨	-
الولايات المتحدة الأمريكية	بين ٤و٣٣	-

المصادر: خلدون حسن النقيب، «إطار استراتيجي مقترح للتنمية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩)، ص ٦٩، و

Peter Von Sivers, «Life within the Informal Sectors: Tunisia and Egypt in the 1970's,» in: G. Stauch and S. Zubaida, eds., *Mass Culture, Popular Culture and Social Life in the Middle East* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1978), pp. 243 - 257; *Economist* (19 September 1987), pp. 21 - 24, and (14 May 1988), p.90.

الخسارة الضريبية بسبب ازدهار الاقتصاد الموازي بحوالى ٧٥ بالمئة من مجموع الضريبة التي تم تحصيلها. ويجب ألاّ ننسى أن الدخل الاقتصادي الموازي أعلى من الدخل في المتوسط في الاقتصاد الرسمي بكثير وربما بعدة أضعاف. ويتضاعف هذا الدخل في المستويات العليا من النشاطات، وللذين يشغلون مراكز عليا في الدولة والقطاع الخاص. وهذا يقود إلى ظاهرة أصبحت واسعة الانتشار في دول العالم الثالث، وهي ظاهرة تهريب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد.

فأغلب الدخل المتولد من النشاطات التي تتم في الاقتصاد الموازي إما أن يوظف في المشروعات الانترابرنورية في قطاع الخدمات (المسمى في مصر القطاع الانفتاحي)، وسنعود له بعد قليل، أو يهرّب إلى خارج البلاد. ومعظم الحكام المستبدين والمتعاملين في الاقتصاد الموازي يلجأون إلى تهريب أموالهم إلى الخارج. وهنا تظهر مفارقة جديدة، وهي أن الدول ذات المديونية الخارجية الكبيرة هي الدول نفسها ذات

معدلات تهريب الأموال الأعلى، حسب الدراسة التي أصدرها عام ١٩٨٥ معهد (In-stitut Für Wirtschalts Forchung - Hamburg (HWWA)) والـذي يسهـل هـذه العملية هو النظام المصرفي الكوني، المكـون من البنوك الـدائنة نفسهـا لهذه البلدان ـ ولكنها تساعد على تهريب رؤوس الأموال من الدول المدينة مما يضعف قدرتها على دفع أقساط ديونها.

ويمكن أن نضرب مثالاً واحداً على هذه المفارقة، وهـو مثال مصرف السيتيبـانك (Citi Bank) الأمـريكي. فحسب تقديـر شيراز قسـام تملك شعبة الحسـابات الخـاصة العالمية التابعة لهذا المصرف نحو ٢٦ مليـار دولار أغلبها يـرجع إلى أمـريكا الـلاتينية. واذا قورن هذا المبلغ بمجمـوع العجز في مـديونيـة الدول الأربـع الكبار لهـذا المصرف (Total Loan Exposure) وهـو نحـو ٣, ١٠ مليـار دولار، فمعنى هـذا (مـع الأخـذ بالاعتبار ديون بقية دول أمريكا اللاتينية للمصرف) أن المصرف مدين لأمريكا اللاتينية في الواقع أكثر من كون دول أمريكا اللاتينية مدينة له.

ومن استعراض تجربـة مصر وتجارب أقـطار الخليج ذات الاقتصـاد الانفتاحي، يمكن أن نستخلص عدداً من المشروعات الأكثر انتشارا التي تـوضّح بشكـل بليغ، أن جميع خصائص المشروعات ليس من النوع الذي يؤدي إلى تنمية حقيقية، ولذلـك فإن بعض الكتّاب يميل إلى هذا السبب، بالإضافة إلى وجـود التحيز الايـديولـوجي، ضد هذه الفئات الوسطى، ويميل إلى وصفها ووصف نشاطاتها بالطفيلية. والحقيقة أن هذه الصفة ليست دقيقة، ولا يمكن حسم هذه المسألة بسهولة لاعتبارات عدّة.

فهـذه النشاطـات جميعها (مـع ازدهار الاقتصـاد الموازي غـير الرسمي وتهـريب الأمـوال إلى الخارج) تتسق وتتـوافق مـع ظـاهـرة الاستهـلاك الجـاهـيري، والثقـافـة الاستهـلاكية، التي هي نتـاج المجتمع الجـاهيري. هـذه الثقافـة الاستهلاكيـة كبعـد أسـاسي في الثقافـة الجماهـيرية هي العقليـة العامـة (Ethos) السائـدة والتي تمثل روح العصر. لـذلك فجميـع هذه النشـاطات يجمعهـا قاسم مشـترك أعظم، وهـو تعـظيم الـدخل (Income Maximization) كَيْما يزيـد من الجـزء المخصص منـه لـلاستهـلاك المتعي، واشبـاع الحاجـات الثانـوية للسلع ـ الـرموز، والتي تتحـول بمرور الـزمن إلى حاجات أولية متخيَّلة.

ومرة أخرى، إذا قارنا نسبة الأموال المهربة إلى الخارج باجمالي الديون الخارجيـة لمعظم دول العالم الثالث (والشرق الأوسط بضمنها)، يتضح حجم هذه المفارقة، وهـو أن أكثر البلاد التي تتعرض لظاهرة هروب رؤوس الأمـوال إلى الخارج هي أكـثر البلاد اعتماداً على القروض الأجنبية، في تسوية عجوزات موازين مدفوعاتها، وبالتالي تصبـح أكثرها تعرضاً لعبودية الفوائد، التي تعادل نسبة لا بأس بها من قيمة صادراتهـا. وهذه

مقارنة نسبية بوضوح في الجدول رقم (٨ ـ ٢). ونلحظ بلدان المشرق العربي تعيش هذه الظاهرة أكثر من غيرها، لأن نسبة لا بأس بها من الأموال المتوفرة للإقراض وبالتالي لتغذية هذه الآلة المالية المتحركة، تأتي من الدولارات البترولية، وهو دخل النفط الذي يحوَّل من الدول النفطية إلى دول المركز الامبريالي، على شكل ودائع واستثمارات.

جدول رقم (٨ ـ ٢)
نسبة الأموال المهرَّبة الى الخارج إلى اجمالي الديون الخارجية الطويلة والمتوسطة الأجل، للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ (دول مختارة)

الدولة	النسبة المئوية
سوريا	٩٦,٠
فنزويلا	٥٩,٢
اندونيسيا	٤٤,٣
نيجيريا	٤٢,٣
مصر	٣٤,٢
الأردن	٣٣,٣
الهند	٣٣,٣
المكسيك	٣٠,٨
تونس	١٤,٣

المصدر: نقلاً عن: رمزي زكي، «الأموال المهربة إلى الخارج، هل من الممكن عودتها؟» **الأهرام الاقتصادي** (١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ١٤ ـ ١٧.

٢ ـ مخرج التنمية المستقلة

بسبب الأوضاع السيئة التي يولدها الاختراق الامبريالي السياسي والاقتصادي الاجتماعي تولدت الفكرة بأن التنمية الجدية المستقلة غير ممكنة إلّا بفك الارتباط (Decoupling) كما يستعملها سنجاس وسمير أمين، بالنظام الاقتصادي العالمي. ولا يقصد بسياسة فك الارتباط الانسحاب من ميدان التجارة الدولية أو السوق العالمية، وإنما تهدف هذه السياسة إلى إقامة تبادل متكافىء مع العالم الخارجي والاقتصادي الكوني، بحيث تخضع العلاقات الخارجية لمنطق التنمية الداخلية، المستقلة نسبياً عن متطلبات نظام العالم الاقتصادي الجديد، أي التنمية المستقلة.

ويحدّد سمير أمين الأسس التي يستند اليها منطق التنمية المستقلة على أنها ثلاثة:

١ ـ الالغاء التدريجي لأشكال هيمنة الملكية الخاصة على ميادين الانتاج الاجتماعي التي تشبع الحاجات الأساسية للسكان (فيما يمكن تسميته اشتراكية السوق وسنعود لها فيما بعد).

٢ ـ اعتبار القطاع الزراعي وتصنيعه قاعدة انطلاق أساسية لبرامج التنمية.

٣ ـ توزيع الدخل القومي بشكل عادل بين الريف والحضر (في سمير أمين حسب قانون القيمة الذي يتحدد محلياً أو قومياً، وفي سنجاس حسب متطلبات انحسار الاقطاع).

إن الجدال الذي دار مؤخراً بين سمير أمين وديتر سنجاس حول ضرورة فك الارتباط بالكامل أو فك ارتباط جزئي يتركز حول قضية واحدة، وهي الاختراق الامبريالي لاقتصادات الدول التابعة. ولا يقتصر فك الارتباط على حجم التبادل التجاري عند سمير أمين وانما يتعداه إلى رفض العقلانية الرأسمالية المتجسدة في نظام أو نسق الأسعار العالمي، النقطة (١) أعلاه، بينما يكتفي سنجاس بفك ارتباط جزئي في السلع والخدمات التي تحتاج إلى حماية، بشرط توفر الشرطين (٢) و (٣). ويستخلص سنجاس هذه النتيجة من استقراء عدد كبير من التجارب التنموية لدول العالم الثالث المبنية على اللحاق بالغرب، وخاصة تجربة دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية، تايوان، تايلاند، هونغ كونغ وسنغافورة).

لكن، هل بمقدور أي بلد عربي أو دولة قطرية عربية بمفردها أن تحقق فك ارتباط كلياً أو جزئياً؟ وهل تستطيع أن توفر مستلزمات التنمية المستقلة الأخرى ((٢) و (٣))؟ إن استقراء سنجاس يدل بوضوح على أن مساحة الدولة وحجم سكانها لهما علاقة مباشرة بالتوجه إلى الخارج (التصدير) من عدمه، بحيث كلما اتسعت مساحة الدولة وكبر حجم سكانها، قلّت الحاجة إلى الاتجاه إلى الخارج، أي الاعتماد على التصدير.

هذا جانب، أما الجانب الآخر من القضية فهو وجود طلب عالمي قوي على السلع المحلية. وفي حالة بلدان الجزيرة العربية فإن تصدير النفط يمثل ضرورة قصوى لا بديل لها. الإشكال هنا هو ليس في التوجه إلى التصدير وإنما في الربط بين قطاع التصدير وبقية قطاعات الاقتصاد (أي القدرة الاستيعابية للربط (Linkage Capacity) في الاقتصاد الوطني) ليس على مستوى الدولة القطرية فحسب، وإنما اقليمياً على مستوى المشرق والجزيرة، بحيث يولّد هذا الدخل مدخلات ايجابية ويتسبب في تراكم دائري في الاقتصاد، مثل اتساع الموجات الدائرية في الماء.

في هذه الحالة، يجب أن يسمح البناء السياسي في بلدان المنطقة بالاستفادة من

فرص التصدير مع التصنيع المستقل في الوقت نفسه (بغض النظر عن درجة الاندماج في السوق العالمي). ولكن هل يسمح البناء أو التركيبة السياسية في البلدان العربية القطرية بهذا الربط على المستوى الاقليمي؟ إن الإجابة هنا عن هذا السؤال محورية وحاسمة.

أمامنا من التجارب نوعان، كانت التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية فيهما ناجحة نسبياً. النوع **الأول** مبني على شكل من أشكال فك الارتباط ويمثله كل من الاتحاد السوفياتي والصين وكوبا، والنوع **الثاني** مبني على الاندماج الكامل في السوق العالمية بالاعتماد على قطاع التصدير بشكل واسع، ويمثله كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة. ما هي الدروس المستفادة من هذين النوعين من التجارب التنموية؟

الفرق **الأول** بين هذين النوعين من التجارب هو أن النوع الأول، بسبب اتساع مساحة البلاد وكبر حجم السكان، يجعل الطاقة الاستيعابية لربط الاقتصاد الوطني بالسوق العالمية في وضع أفضل ـ كما ذكرنا في السابق ـ من بلدان النوع الثاني. ويقصد بالطاقة الاستيعابية الرابطة للاقتصاد الوطني قدرة بلد معين على مجابهة الضغوط التهميشية للدول الامبريالية على اقتصاد ذلك البلد، وقدرته على منع قطاع التصدير من التقوقع بحيث لا تمتد آثاره الايجابية إلى بقية قطاعات الاقتصاد، مما ينتج عنه عدم تجانس مساهمة قطاعات الاقتصاد في عملية التنمية.

الفرق **الثاني** بين هذين النوعين من التجارب التنموية هو أن التنمية في الاقتصادات المتّجهة للتصدير لبلدان حافة المحيط الهادي (Pacific Rim) تمت بحماية الولايات المتحدة، وبمساعدة الرساميل الأمريكية واليابانية على نطاق واسع في البداية. ولذلك لم تكن هناك مجابهة معطلة للتنمية كما هي الحال بين بلدان النوع الأول، وبخاصة في حالة كوبا عندما لعب الحصار الاقتصادي ـ المالي والسياسي دوره الكبير في عزلها عن دور أمريكا اللاتينية. ولذلك استفادت دول المحيط الهادي من هذه الظروف المؤاتية للتصدير في زيادة الطاقة الاستيعابية للربط في الاقتصاد الوطني، مما نتج عنه نضج الاقتصاد واستغلال الابتكار (Innovation) في تنويع سلع التصدير، وبالتالي تنويع مصادر الدخل، وتوسيع مستودع المهارات في الموارد البشرية.

ونستنتج من هذا، أن التنمية التي تهدف إلى اللحاق بالغرب ممكنة في الحالتين: في حالة فك الارتباط الجزئي، وفي حالة الاندماج الكلي في السوق العالمية. ولكن امكانات التنمية التي تتجاوز اللحاق بالغرب أفضل في الحالة الأولى منها في الثانية بسبب مساحة البلد وحجم سكانه. وهذه كلها أدلة ومؤشرات تبرر الاعتقاد باستحالة التنمية الجديدة في البلدان العربية دون إطار استراتيجي لهذه التنمية يتجاوز حدود البلدان القطرية وإمكاناتها.

ولعلكم قد لاحظتم ان الضحيتين الكبريين في كلا النوعين من التنمية هما الديمقراطية والدستورية. وهاتان من أهم مصادر الاحتكاك السياسي واهتزاز شرعية السلطة التي تبدو أنها تتفاقم، فكلما ارتفع مستوى المعيشة ارتفع معه مستوى الطموح لدى الطبقات الوسطى والعاملة. وقد دلت تجربة اوروبا الغربية في التنمية على أن حصول السكان على الحقوق الديمقراطية، وحصولهم على حقوق التنظيم الحر للنقابات والجماعات المهنية، مع وجود قدر كبير من التوزيع العادل للملكية الزراعية (ومنع تفتتها إلى ملكيات صغيرة غير منتجة)، وعدم تركز الدخل والثروة في أيدي نخبة قليلة من الفئات المستفيدة والمحيطة بالنخبة الحاكمة مستلزمات أساسية للتنمية الناجحة.

الإشكالية الأساسية هي أن التنمية الجادة في البلدان العربية لا بد أن تكون في حالة مواجهة مع الدول الامبريالية وضغوطها التهميشية على الاقتصاد الوطني. وهذا الاستنتاج ينبع بشكلٍ طبيعي من كون النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد العربية مخترقاً اختراقاً كاملاً من الدول الامبريالية مجتمعة. ولو افترضنا اننا استطعنا تجاوز هذه العقبة الكأداء، فإننا سنواجه إشكالية التحول الاشتراكي في ظل الديمقراطية.

اشكالية الدولة والديمقراطية

إننا عندما نفترض أن هناك امكانية للتحول الاشتراكي المبني على دعامتي المساواة والحرية، نفترض ضمناً أن هناك نخبة حاكمة تملك المقدرة على اتخاذ هذا القرار التاريخي. ولكن من أين تأتي هذه النخبة الحاكمة، إذا كنا قد بيّنا أن النخب الحاكمة قد جاءت إلى الحكم إما عن طريق العنف أو عن طريق الوراثة، وتديم نظامها بالقهر والتسلط.

إن هذه النخبة لا بد أن تأتي بطريق ديمقراطي من خلال المساهمة السياسية لقوى العمل الأجير في الحضر والمزارعين في الريف. هذه النخبة هي افراز طبيعي للعملية الديمقراطية في السياسة والحكم. ويتم اختيارها بكل حرية من ضمن الحركات الاجتماعية والسياسية والأحزاب التي تمثل مصالح فئات عريضة من السكان. وهي مسؤولة مسؤولية كاملة أمام ممثلي الشعب، وتخضع إلى رقابة الأجهزة والمؤسسات الدستورية التي يجب أن تقام لهذا الغرض.

هذه الحركات والأحزاب لا بد أن تقام بشكل علني ديمقراطي على الرغم من مقاومة الدول التسلطية القائمة الآن، والتي ستكون حتماً مقاومة عنيفة. ومع الأسف ليس هناك بديل عن ذلك، إذ ليس من المتوقع أن تتخلى نخبة حاكمة، تملك احتكاراً فعالاً لمصادر القوة والثروة في المجتمع، عن جميع هذه المزايا دفعة واحدة. القضية

الحاسمة في هذا لا تنحصر فيمن يحكم، انما تتعدى ذلك إلى أمرين آخرين بالغي الأهمية، وهما:

١ ـ هل بالإمكان استعمال جهاز الدولة البيروقراطية المتسلطة نفسه في التحول إلى الاشتراكية وفي تحقيق الديمقراطية؟

٢ ـ وهل بالإمكان استبدال الحكومة السيئة بحكومة أفضل دون استعمال العنف واراقة الدماء؟ وكيف يمكن تجنب القوى الدافعة إلى الشلل السياسي في ظل الديمقراطية؟

سأحاول الاجابة عن السؤال الأول هنا، وأرجىء الإجابة عن السؤال الثاني إلى القسم الذي يليه. لقد أثير هذا السؤال باستمرار طوال القرنين الماضيين. ولكنه أثير بشكل حادّ منذ سنة ١٩١٧ بواسطة شخصين ينطلقان من منطلقين يختلفان بصورة جذرية، وهما ماكس فيبر ولينين. ولكن قبل التعرض إلى آرائهما دعونا نغض النظر عن النقد المحافظ الرجعي للدولة المتمثل باليمين الجديد، الذي يرفض طبعاً فكرة التحول الاشتراكي ويعتبر أن الديمقراطية هي: العودة إلى سلطة السوق وقواه العمياء والعودة إلى سلعنة قوة العمل (Commodification of Labour Power) لجماهير العمل الأجير.

إن نقد ماكس فيبر للدولة كان منصباً على أن الدولة الحديثة تتجه إلى البقرطة، وهي بذلك تتحول إلى قفص حديدي لا تستطيع القيادة السياسية أن تخترقه. بل بالعكس تمثل بيروقراطية الدولة المركزية القوة الحقيقية في المجتمع، ولا تستطيع القيادة السياسية الضعيفة أن تسيطر عليها أو تجعلها تخضع لرقابتها. ولذلك انصب اهتمام فيبر على ضرورة توسيع سلطة البرلمان، وتوسيع وظائفه الرقابية بالتالي على الدولة لمقاومة تيار البقرطة المعوق والمعادي للديمقراطية. ويكتفي فيبر بايجاد هذا البرلمان القوي الذي يجعل الدولة البيروقراطية تحت سلطة الشعب. إن نقد فيبر للدولة البيروقراطية يمثل الأساس النظري للنقد الليبرالي للدولة، والذي يكمله التوجه التعددي (Pluralism) الذي ينادي بضرورة وجود مراكز متعددة لممارسة القوة والسلطة في المجتمع.

أما لينين (الذي كان يكتب في الفترة نفسها) فقد توصل إلى نتيجة مغايرة، وهي أن البرلمانات القوية ما هي إلّا دكاكين لغو، وان القرارات الحاسمة تتخذ في مكان آخر، هو بيروقراطية الدولة المركزية. ولما كانت الدولة المركزية هي أداة في خدمة الطبقة الرأسمالية فلا بد إذن من تحطيمها وإلغائها وبناء دولة بروليتارية على أنقاضها تضطلع بمهمة التحول إلى الاشتراكية. أما الذي يراقب هذه الدولة الجديدة ويمنعها

من التحول إلى أداة بيروقراطية متسلطة فهو السوفياتات التي تمثل ديمقراطية مباشرة تحت إشراف الحزب الطليعي للطبقة العاملة.

لقد أدرك لينين في أواخر أيامه أن ليس هناك ضوابط احترازية ضد تحول الحزب الطليعي نفسه إلى أداة بيروقراطية متسلطة تتعاون مع بيروقراطية الدولة المركزية كمعوق لممارسة قوى الشعب الديمقراطية المباشرة. وهذا ما حصل فعلاً في الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي. وبعد جهد وكفاح دموي وقمع وحشي، يحاول بعض قادة المعسكر الاشتراكي عن طريق **البيريسترويكا** أن يصححوا مسار هذا الخطأ التاريخي الرهيب.

ولكن الحركة الاشتراكية الديمقراطية التي انفصلت عن الحركة الشيوعية بانهيار الأممية الثانية أثناء الحرب العالمية الأولى، رأت رأياً آخر غير الرأي اللينيني يتلخص في أن بالإمكان تحقيق الديمقراطية باستعمال جهاز الدولة الرأسمالية البيروقراطي عن طريق الاصلاحات الاشتراكية التي يمكن التوصل إليها ديمقراطياً بواسطة الانتخابات الحرة والبرلمانات، وبالتالي يمكن الوصول، نظرياً على الأقل، إلى الاشتراكية دون الحاجة إلى تحطيم الدولة الرأسمالية وإلغائها.

وبناء على هذا التوجه فقد ساهمت الحركة الاشتراكية ـ الديمقراطية الأوروبية في اللعبة السياسية البرلمانية، وتناوبت في الوصول إلى الحكم مع الأحزاب الرأسمالية المحافظة منذ فترة ما بين الحربين. وانصافاً لهذه الحركة وأحزابها، يجب أن نعترف بأن كثيراً من الاصلاحات التي تمثل صلب دولة الرعاية القائمة الآن في الغرب الرأسمالي تحققت بفضل كفاحها المتصل الدؤوب. ولكن هذه الحركة قد غرقت في مستنقع اللعبة البرلمانية والشلل السياسي الذي ينتج عنها عادة، خاصة وان أغلب الفترات التي جاءت فيها هذه الحركة إلى الحكم كانت فترات أزمات اقتصادية وسياسية مما استنفد طاقاتها في اخراج بلدانها واقتصادياتها من تلك الأزمات، ولم يعد بمقدورها طرح بديل استراتيجي حقيقي للتحول إلى الاشتراكية.

وهنا يأتي تيار الشيوعية الأوروبية واليسار الجديد في الستينيات والسبعينيات الذي يسلم بامكان استعمال جهاز الدولة الرأسمالية في التحول إلى الاشتراكية، لكنه ينادي أن ذلك لا بد أن يتم لا عن طريق تحطيمها وتهشيمها كما طالب لينين، وإنما بتحويلها ديمقراطياً إلى دولة اشتراكية. وهناك تيار حديث آخر هو تيار اشتراكية السوق الذي يتميز عن تيار الشيوعية الأوروبية في أنه يسعى إلى اضعاف البيروقراطية المركزية للدولة، ويستبدل بها ممارسة السكان للديمقراطية المباشرة على المستوى المحلي وعلى المستوى القومي أيضاً، انطلاقاً من أن الديمقراطية الاقتصادية تقود بنائياً إلى الديمقراطية السياسية.

للديمقراطية المباشرة، ولكن المجال يضيق هنا للدخول فيها بشكل مرضٍ.

التناقضات الداخلية في العملية الديمقراطية

ينشغل الباحثون عادة ـ في الاجابة عن السؤال الأول في استراتيجيات الوصول إلى الاشتراكية والديمقراطية، وفي مسألة من الذي يحكم ومدى شرعية حكمه ـ عن حقيقة أن هناك تناقضات داخلية في العملية الديمقراطية، وأن عدم الانتباه إلى أهميتها في وقت مبكر يمكن أن يؤدي إلى الشلل السياسي حتى في ظل الحكم الديمقراطي. وهذه التناقضات تظهر عادة في الاجابة عن السؤال الثاني السابق الذكر عن كيفية تغيير الحكومات بشكل مؤسسي مع تجنب القوى الدافعة إلى الشلل.

وأهمية السؤال لا تنبع من عملية التغيير بحد ذاتها، لأن هناك اجراءات انتقال السلطة بشكل مؤسسي بعد انتهاء عملية الاقتراع في الانتخابات الحرة. ولكن ماذا لو كان هناك عدد كبير من الأحزاب والحركات الاجتماعية والسياسية، بحيث تتوزع أصوات الناخبين إلى درجة أن لا تحصل أية جماعة سياسية على أغلبية كافية لتشكيل حكومة فعالة حازمة؟ هذه الحالة يمكن أن تحصل في بعض الفترات، ولكن ماذا يحدث لو تكررت باستمرار؟ إن تجربتي ايطاليا واسرائيل تظهران بوضوح كمثالين لهذا النوع من الإشكال.

تناقض آخر قد يحصل في بعض الفترات التاريخية الأخرى عندما تصوّت فئات واسعة من السكان ضد الدستورية والديمقراطية. لقد حدث هذا في المانيا سنة ١٩٣٣، كما حدث في ايران سنة ١٩٧٨. من الممكن تلافي هذه الاستثناءات بوضع ضوابط احترازية ـ دستورية. ولكن الخطر الذي يبقى مفعوله هو هذا التوجه اللاديمقراطي عند نسبة كبيرة من السكان في فترات الأزمات والطوارىء، أو في الفترات التي يغلب عليها اليأس أو الهستيريا على التفكير العقلاني. هنا يجب عدم التقليل من هذا الخطر ويجب التحسب له باستمرار.

القضية الأخرى التي لا تقل أهمية عن الأولى هي مدى ديمقراطية التصويت لشخص المرشح للبرلمان أو التصويت له على أساس انتمائه إلى الحزب السياسي الذي هو عضو فيه. إذا كان التصويت هو للبرنامج الذي يطرحه الحزب السياسي، فما هو هامش حرية الحركة لدى المرشح الفرد في تمثيله لمصالح السكان الذين انتخبوه. إن المزاوجة بين حرية المرشح وضرورة وجود برنامج سياسي للحزب الذي يرشحه يجب أن تحكمها ضوابط ديمقراطية وليست تسلطية. أما التصويت على أساس القوائم

الحزبية فله من العيوب ما يدعو إلى التدقيق في صدق ديمقراطية هذه القوائم.

إن استعمال جهاز الدولة المركزية التسلطية في التحول الاشتراكي يحمل دائماً في طياته خطر التذرير لجموع قوى العمل الأجير. ونقصد بالتذرير تحويل جموع الناخبين إلى ذرات من أفراد يصوت بعضهم بمعزل عن البعض الآخر، في فترات معينة دون أن يساهموا في العملية الديمقراطية باستمرار. وهكذا تصبح عملية التصويت عملية آلية تحدث في فترات زمنية متفاوتة دون أن يهتم هؤلاء الأفراد بنتائجها. فإذا كانت سياسات البرلمان مرضية كان به، وإلّا فمن الممكن التصويت لجماعة حزبية أخرى في المرة القادمة، وهكذا.

وهناك أيضاً احتمال أن تضطر الدولة في بعض الفترات الى العمل ضد بعض فئات السكان الأكثر راديكالية وإن كانت تنادي بالتحول الاشتراكي في الاتجاه نفسه الذي تسير فيه سياساتها. فالاصلاحات الديمقراطية والسياسية كثيراً ما تطلق العنان لبعض الجماعات الأكثر راديكالية أو المتعجلة في المطالبة بسرعة تنفيذ الاصلاحات أو تنفيذ اصلاحات أكثر ضرورة مما تطرحه الحكومة. وقد رأينا هذا في تشكيل اينده وفي تجارب الانفراج السياسي في بعض دول المعسكر الاشتراكي والصين مؤخراً.

وهذا قد يدفع النخب الحاكمة، بسبب الخوف من فقدان النظام، إلى العمل ضد هذه الفئات مما يخلق حالة من التوتر السياسي. وفي حالة الصين، أدى هذا التناقض إلى لجوء النخبة الحاكمة للقمع الدموي الوحشي لفئات من الطلاب والعمال، في ربيع بكين عام ١٩٨٩، تطالب ما تدّعي الحكومة برغبتها في تنفيذه. هذا الاحتمال وارد في ظروف مغايرة لظروف الصين، ويمكن أن يحدث في كثير من الدول التي قد تسلك طريق التحول الاشتراكي أو الديمقراطي.

وفي ظروف دول العالم الثالث، والمشرق العربي من ضمنها، تظهر قضية المستوى الثقافي العام، وربما مشكلة الأمية، لجماهير العمل الأجير على أنها مشكلة حقيقية. هذا على الرغم من أن الوعي السياسي يمكن أن يكون مرتفعاً، إلّا أن الخلفية الثقافية والالتزام الخلقي بالقيم الديمقراطية والاشتراكية مسألة أخرى. والخوف هنا ليس في استحالة معالجة هذا النقص، وإنما الخوف هو من فرض الوصاية النخبوية المتعالية من قبل بعض القوى الاجتماعية والسياسية، أو أن تتعلل القوى الحاكمة بهذه الحجة لحجب الحقوق الديمقراطية عن عامة السكان.

وهناك طبعاً احتمال التهديد الخارجي بالتدخل الذي قد يدفع النخب الحاكمة في المراحل الأولى من التحول الاشتراكي - الديمقراطي إلى اتخاذ اجراءات تحدُّ من حريات المواطنين، وقد تسارع نحو اعادة الحكم التسلطي البيروقراطي من جديد

الاجراءات بدقة ووضع ضمانات لمنع خروجها عن حدود الهدف الذي وضعت من أجله.

وفي جميع الأحوال فإن تحالف قوى العمل الأجير في سعيها وراء التحول الاشتراكي - الديمقراطي ستواجه آجلاً أو عاجلاً تحالف العسكر - البيروقراط وقوى الرأسمال العالمي. وكيفية تصرفها وأساليب تعاملها في هذه المواجهة هي التي ستقرر الشكل الذي ستتخذه عملية التحول الديمقراطي إلى الاشتراكية.

مراجع الفصل الثامن
مرتبة حسب تسلسل الموضوعات

مانهايم، كارل. **الايديولوجيا واليوتوبيا**. الكويت: شركة المكتبات الكويتية، ١٩٨١.

Stauch, George and Sami Zubaida (eds.). *Mass Culture, Popular Culture and Social Life in the Middle East.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1978.

Jameson, Fredric. *The Political Unconscious.* London: Methuen; Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1981.

Laclau, Ernesto. *Politics and Ideology in Marxist Theory: Capitalism - Fascism - Populism.* London: Verso, 1979.

Baudrillard, Jean. *The Mirror of Production.* Translated with introduction by Mark Poster. St. Louis: Telos Press, ©1975.

——. *The Political Economy of the Sign.*

Harré, Romano and P.F. Secord. *The Explanation of Social Behavior.* Oxford: Blackwell; Totowa, N.J.: Littlefield, Adams, 1972. (A littlefield, Adams Quality Paperback; no. 269)

Armstead. Nigel (ed.) *Reconstructing Social Psychology.* Harmondsworth, Eng.: Penguin Books, 1974. (Penguin Education)

Sennett, Richard and Jonathan Cobb. *The Hidden Injuries of Class.* New York: Vintage Books, 1973.

Ewen, Stuart. *Captains of Consciousness: Advertising and the Social Roots of the Consumer Culture.* New York: McGraw - Hill, ©1976.

Bourdieu, Pierre. *Outline of a Theory of Practice.* Translated by Richard Nice. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1977. (Cambridge Studies in Social Anthropology; 16)

Homan, George. *Social Behavior: Its Elementary Forms.* New York: Harcourt Brace, 1961.

Schluehter, W. *The Rise of Western Rationalism: Max Weber's Development History.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1981.

Ortega, Y. *The Coming of the Masses.*

Nietzsche, Friedrich Wilhelm. *The Genealogy of Morals: A Polemic.* Translated by Francis Golffing. New York: Doubleday, 1956.

Economic Policy Journal: Special Issue: «Thacherism and Reaganism.» 1990.

Whitlock, John Leaton. «Development and Conflict.» (Ph. D. Dissertation, Bowling Green State University, 1980).

Smith, S. *Britain's Shadow Economy.* Oxford: Clarendon Press, 1986.

Von Sivers, Peter. «Life within the Informal Sectors: Tunisia and Egypt in the 1970's.» in: George Stauch and Sami Zubaida (eds.). *Mass Culture, Popular Culture and Social Life in the Middle East.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1978.

عبد الفضيل، محمود. «أثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الأفراد وأنماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة.» **النفط والتعاون العربي:** السنة ٦، العدد ١، ١٩٨٠.

ـــــ. **تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية.** القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

مرسي، فؤاد. **هذا الانفتاح الاقتصادي.** ط ٢. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠.

Amin, Samir. *Decoupling Review.* New York: New York University Press, 1989.

عبد الله، اسماعيل صبري. «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل.» **المستقبل العربي:** السنة ٩، العدد ٩٠، آب/ اغسطس ١٩٨٦.

النقيب، خلدون حسن. «إطار استراتيجي مقترح للتنمية العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ١٢، العدد ١٢٩، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

أمين، سمير. **أزمة المجتمع العربي.** القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

Le Grand, Julian and Saul Estrin (eds.). *Market Socialism.* Oxford: Clarendon Press, 1989.

Elster, Jon and Karl Ove Moene (eds.). *Alternatives to Capitalism.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1989. (Studies in Marxism and Social Theory)

Keane, John. *Democracy and Civil Society.* London; New York: Verso, 1988.

Offe, Claus. *Contradictions of the Welfare State.* Edited by John Keane. London: Hutchinson, 1984. (Contemporary Politics)

Laclau, Ernesto and Chantal Mouffe. *Hegemony and Socialist Strategies: Towards a Radical Democratic Politics*. London: Verso, 1985.

Hirst, Paul Q. *Law, Socialism and Democracy*. London: [n. pb.], 1986.

Berger, Suzanne (ed.). *Organizing Interests in Western Europe: Pluralism, Corporatism and the Transformations of Politics*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1981. (Cambridge Studies in Modern Political Economics).

الفصل التاسع

التسلّطيّة والحداثة: نحو ديمقراطيّة الثقافة

يشوب تناولَ الأكاديميين العرب والكتّاب الصحفيين للمجتمع الجماهيري وثقافته الجماهيرية ـ الاستهلاكية شيء غيرُ قليل من عدم الوضوح والارتباك. فهم حين يكتبون عنه يعطون الانطباع وكأنه المجتمع الذي جاء مع مرحلة الانفتاح الاقتصادي (وما يشوب هذا الانفتاح من نزعة سوقية وابتذال) بقرار سياسي في عهد النفط في الخليج، أو في عهد السادات في مصر. وكأن من الممكن إلغاء هذا القرار السياسي والعودة إلى مجتمع أكثر توازناً خُلُقياً وسياسياً، دون أن يستطيع أحد أن يحدد شكله أو ملامحه الرئيسية.

وفي بعض الكتابات الأخرى يظهر المجتمع الجماهيري وحضارته التقانية المتقدمة وكأنه نتاج لمحاولة الرأسمالية تجديد نفسها بطريقة واعية عقلانية، في ظل الثورة الصناعية الثالثة في الإلكترونيات والمعلومات. وموطن الضعف في هذه التحليلات هو عدم الربط بين روافد المجتمع الجماهيري، وبين المجتمع الجماهيري والنزعة التسلطية في العلاقات الاجتماعية والسياسية، كما حاولنا أن نفعل في الفصول السابقة. وما المجتمع الجماهيري والدولة التسلطية إلاّ نتاج لعملية بنائية مرت في اختمار تاريخي طويل.

وفي هذا الاختمار التاريخي الطويل تظهر الدولة التسلطية بمؤسساتها وعملياتها الضرورية للوعي الاجتماعي من خلال أطر فكرية وثقافية، نطلق عليها لفظ الحداثة. من هذا المنطلق تكتسب الحداثة مشروعيتها من حيث هي موضوع للبحث في التسلطية، ومن حيث كونها أداة محتملة للتحرير الثقافي والتحرّر الإنساني. فالحداثة بهذا المعنى هي الدولة المعاصرة، وهي التقنية المعاصرة، ووسائل التعبير المعاصرة من

علم وفكر وفن وطرق معيشة، وأنماط حياة يومية ومنظومة من القيم، تغرق في الجديد ـ العصري في مواجهة القديم ـ المتجدِّد.

ولكننا يجب أن نحترز، حسب توصيف جان بودريار في موسوعة يونيفرسال (Universal) العالمية، من أن الحداثة ليست مفهوماً يصلح أداةً للتحليل، ولذلك ليس للحداثة قوانين، وإنما معالم، وليس للحداثة نظرية وإنما منطق وايديولوجيا: «ومن حيث انها فكرة تتعرف فيها الحضارة على نفسها، فهي تضطلع بدور ووظيفة تنظيم ثقافي وتلتحق من ثمة خلسة بالتقليد».

تيارات الحداثة

الحداثة، إذن، هي معطى يستعمل للدلالة على الجدّة وعلى الغرق في التجربة المعاشة دون قيود التقليد والعادات القديمة، وهي، بالتالي، وجهة نظر وأسلوب في الحياة، ونظرة إلى الأشياء تدعو إلى التغيير والتطوير. ويمكن أن نرجع الحداثة إلى نمط الإنتاج الرأسمالي وسيادته في الغرب منذ نهاية عصر النهضة. ويمكن أن نحصر الحداثة بالثورة الصناعية التي أدت إلى سيادة نمط الانتاج الرأسمالي منذ بداية القرن الماضي (التاسع عشر). وهذا ما اقترحناه بشكل ضمني في محاولتنا تحقيب الفترة التاريخية لظهور الدولة التسلطية في العصر الحديث.

والحداثة بهذا المعنى بشّر كارل ماركس بمجيئها في **البيان الشيوعي** عام ١٨٤٨ على النحو التالي:

لقد أصبحت البرجوازية صاحبة اليد العليا عندما مزقت العلاقات الاقطاعية وحولت كل العلاقات الإنسانية إلى علاقات نقود وذهب وفضة، وعندما ثَوَّرت أدوات الإنتاج، وتالياً علاقات الانتاج. وبذلك خلقت الظروف المناسبة للتثوير المستمر للانتاج، وللإرباك غير المنقطع للأوضاع الاجتماعية، وللهيجان وعدم الثبات المتصل، وذلك هو ما ميز الحقبة البرجوازية عن غيرها من الحقب التاريخية «كل ما هو ثابت عميق التجمد من العلاقات المرتبطة بالآراء القديمة المتحيزة قد أزيل، كل العلاقات المستجدة تصبح قديمة قبل أن تتحجّر، كل ما هو صلب يذوب في هواء، كل ما هو مقدس قد تدنّس، وأصبح الانسان أخيراً مجبراً على مواجهة أوضاع حياته الحقيقية، وعلاقاته بغيره من البشر بأحاسيس واعية».

إزاء خضمّ التغيرات والتحولات التي أحدثتها الثورة الصناعية والطاقات الهائلة التي أطلقها نمط الانتاج البرجوازي، اتخذت الحداثة في الفكر تيارين متناقضين، كلاهما مناهض لحضارة البرجوازية (الطبقات الوسطى أصل البرجوازية في الغرب)، وهما التيار الاشتراكي الذي مثله ماركس وانغلز ومدرستهما خير تمثيل، والتيار المثالي

الـذي انطلقت منـه المذاهب الـرومانسيـة، الذي يعتـبر نيتشه أحـد أهم ممثليه. وقـد سبقت الاشارة إليه في مقدمة هذا الكتاب.

ومن هـذين التيـارين تستمـد تيـارات الحـداثـة المعـاصرة أصـولهـا الفكـريـة والايديولوجية، أي تحديداً الأزمة الرأسمالية الكبرى في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر.

ومناهضة هذين التيارين من الحداثة المعاصرة لثقافة الطبقات الوسطى لم تقتصر على الفكر والصراع السياسي فقط، فقد امتدت لتشمل مجمل الانتاج الثقـافي (Cultu-ral Production) من فكر وفن وأدب وتربية وقانون ومعمار وعلوم اجتماعية، أي مجمل مـا يطلق عليـه الماركسيـون البناء الفـوقي للمجتمع. وهنـاك العديـد من الأمثلة التي تضرب عـلى ذلك: الحـركة الاصـلاحية عـامة، والحـركـة الفـابيـة، ورواد المـدرسـة الأمريكية في علم الاجتماع (ڤيبلن، كولي، سمنـر. . . . الخ)، والحـركات السريـالية والدادائية في الفن، والنقد الارستقراطي لابتذال الثقافة المتمثل بـالثقافـة الجماهـيرية، وبوهيمية الاستهلاك في المجتمع الجماهيري. ولكن مصدر هذه المناهضة يختلف كثيـراً بـين التيارين: فبينـما تدعـو الاشتراكيـة إلى تجاوز الـرأسـماليـة لمـرحلة أعـلى تبنى عـلى ديمقراطية حقيقية تحرِّر الانسـان من عبوديـة رأس المال ومـاديته المفـرطة، يبـدي التيار المثالي شكاً حقيقياً في جدوى الديمقراطيـة، أو حتى إمكان قيـامها، ويـدعو ضمنـاً إلى قيام هيمنة النخبة وثقافتها العليا.

الحداثة والثقافة الجماهيرية

وحسب تـوصيفات المـاركسية المعروفة، بـاعتبارهـا ممثلة للتيار الاشـتراكي، فإن سلوك الأفـراد يتحـدد بشكـل أسـاسي حسب الايـديـولـوجيـا المهيمنـة (Dominant Ideology) للمجتمـع الرأسـمالي، الذي يمثـل العنصر المعياري في ثقـافة الـبرجوازيـة (والثقافة هنا من حيث هي تهذيب (Culture as Cultivation)، ومحـور الايديـولوجيـا المهيمنة للبرجوازية هو الغش السلعي، أو التقـدير الأعمى للسلعـة، الذي يحـوِّل كل شيء إلى سلعـة موجهـة للتبادل في السـوق سعياً وراء الـربـح. والسعي وراء الـربـح وامتلاك المال لا يصبحان بالتالي مقياسـاً للثروة فقط، وإنما مقياسـاً لـلأخلاق والسيـاسة كذلك. إن الانتاج السلعي بدوره مبنيّ على فصل الإنسـان عن نـاتـج عمله، وهو مـا يتـولد عنـه اغتراب الانسـان وجعله كائنـاً لا حول لـه، وإلى تشيّؤ (Reify) حضارتـه وقيمه، أي تتحول إلى أشياء لها حياة خاصة بها بمعزل عن إرادته، بحيث تتحول هي بدورها إلى سلع تباع وتُشترى.

ولذلك فـإن الانسان لا يستطيع تحـرير نفسـه إلّا بالفعـل (Praxis)، وبممارسـة

العمل الثوري الذي يقود إلى هزيمة الرأسمالية وبناء الاشتراكية حيث تنتفي الحاجة إلى سوق التبادل الرأسمالي، وتنتفي الحاجة إلى الدولة فتضمحلّ ومن ثَمّ تنقرض. وقد نشأت ضمن هذا التيار مدرسة الواقعية الجديدة أو الواقعية الاشتراكية في الفن والأدب (برخت وغوركي على سبيل المثال)، والتفسير المادي للتاريخ في العلوم الاجتماعية. وضمن هذا التيار اهتمت المدرسة الهنغارية التي مثلها لوكاتش بتفسير كيفية تولّد الوعي الزائف لدى طبقات المجتمع، الأمر الذي يجعلها سهلة الانقياد للطبقة الحاكمة، وبخاصة كيفية انعكاس هذا الوعي في الأدب والفكر.

وقد خطت مدرسة فرانكفورت خطوة مهمة في مجال الاهتمام بالثقافة وما تنطوي عليه من قيم معيارية تكون مثل محرِّكات للسلوك الاجتماعي ومنظِّماتٍ لدافعيته، من خلال منهجها النقدي (Critical Method) لحضارة الطبقات الوسطى وثقافتها الجماهيرية، كما ذكرنا في فصل سابق. فمن خلال أعمال ادورنو وماركوزه (وإلى حد ما هابرماس في الفعل التواصلي) استطعنا أن نستشفّ كيف يحوّل المجتمع الجماهيري الأفراد إلى كائنات ممسوخة مكررة، أي نسخ طبق الأصل، وكيف أن روح الاستحواذ تدفع الناس إلى الاستهلاك البوهيمي بتوليد قيمة استعمالية متخيلة (ارساتز عند ادورنو) للسلع تفتعلها الدعاية والإعلان وأدوات التسويق الأخرى. كما أغنى بودريار، في تحليله للتأثير الفظيع لوسائل الإعلام، تحليل هذه الظاهرة إذ تمثل وسائل الإعلام تفاعلاً رمزياً من جانب واحد، موجهاً إلى الأفراد والجماعات بشكلٍ قذفٍ متواصل لا يملكون منه فكاكاً.

ولكن هذه الدراسات في التيار العام للماركسية لم توضّح قدرة الأنظمة الرأسمالية في الحكم على التكيّف وتجاوز الأزمات العاصفة التي ألّمت بها (Resiliense)، وبخاصة بعد المكاسب الكبيرة التي حققتها الجماهير في ظل دولة الرفاهية بعد الحرب العالمية الأولى.

لقد وصلت الماركسية ممثَّلة بالأحزاب الاشتراكية والشيوعية إلى مركز كبير من النفوذ في ساحة العمل السياسي والثقافي، ومع ذلك بقيت الطبقة العاملة والجماهير الشعبية تصوّت لأحزاب الرأسمالية، واضطرت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية بالمشاركة، حتى بعد وصولها إلى الحكم، إلى الالتزام بقواعد اللعبة السياسية، ولم تشكّل تهديداً حقيقياً لاستمرار البرجوازية في الحكم. كيف حدث هذا؟

يبدو أن الماركسية قد أهملت دور المكوِّنات الثقافية في ديناميات الهيمنة والتسلط. وقد افتقر التفسير الماركسي للثقافة، من حيث هي محرك ودافع للسلوك الاجتماعي، إلى أدوات مفاهيمية لتفسير كيفية تولّد الوعي الاجتماعي والطبقي،

وبـالتالي كيف يفكـر الناس ويستخلصـون النتـائـج ويصـدرون القـرارات، أي كيف ينـظّمون حيـاتهم حسب إدراكهم الخـاص لمصـالحهم وطمـوحـاتهم. ولـذلـك يعتقـد جيمسون أن التيارات المحافظة قد استغلت هذا الغياب وقدَّمت بدائل تدعو إلى إلغاء دور الـطبقات الشعبيـة في السياسـة وإلى إنهاء الصراع، وبالتـالي الايـديـولـوجيـا، في المجتمـع الجماهـيري ما بعـد الصناعي. ويعتـبر موراتي أن الضعف في النقـد الماركسي للثقافة الجماهيرية وتيارات الحداثة في تفسير المجتمع هي لحظة تردد؛ وإذا استمـر هذا التردد ستضطر إلى تسليم قيادة التاريخ للتيارات المحافظة المستسلمة للرأسمالية.

وفي الحقيقة ان الفهم الجديـد الذي يتيحـه مفهوم غـرامشي في الهجيمونيـا يسد ثغـرة كبيرة في التفسـير الماركسي للثقـافـة، إذ إننـا ندرك من خـلال الهجيمونيـا درجـة التعقيد الكبيرة في حكم البرجوازية في أوروبا الغربية. إن النـظام الهجيموني التسلطي للقوة الاجتماعية يقاس بدرجة الرضى الطوعي الذي تحصل عليـه الطبقـة المسيطرة من الطبقات المسيـطَر عليها، وبـالتالي درجـة الانخفاض في معـدل القهر والقمـع اللَّذين تحتاجهما الطبقة المسيـطرة للاستمـرار في الحكم. وتكمن آليات الحصـول على الـرضى الـطوعي في شبكة متعـددة المستويـات من المؤسسات الثقـافيـة: المـدارس والكنـائس ووسائل الإعلام والأحزاب والروابط والمنظمات المهنية وغيرها.

ويتفشّى الاستسلام للهيمنة في وعي الطبقات المستغَلة عن طريق تشكيلات من الايديولوجيات تنغرس في نسيج ثقافة المجتمع وتفسر ماضيه التاريخي وتراثه، ويـروّج لها مثقفون تابعون للطبقة الحاكمـة أو منضوون تحت لـوائها، من دعـاة المحافـظة على الأصالة والتقاليد (التقليديون)، أو تختارهم من بين صفوفها (العضويون). وتستحكم البرجوازية في موقعها من خلف تحالفات ثانوية مـع الطبقـات الأخرى (كصغـار ملّاك الأراضي الـذين ذكرنـاهم في فصـل سـابق). هـذه الشبكـة من المؤسسـات الثقـافيـة والايديولوجية يطلق عليها التوسير: «جهاز الدولة الايديولوجي» (في **لينين والفلسفة**). فحتى نستطيع فهم بنـاء البرجـوازية أو نمط هيمنتهـا وديناميـات الخضوع لهـذه الهيمنة يجب أن نفترض أن المجال السياسي ـ الايديولوجي (البنـاء الفوقي) يتمتـع بقدر كبـير من الاستقلال عن الأساس المادي (البناء التحتي) قياساً عـلى ما كـان الوضـع عليه في فترات تاريخية سابقة.

وقـد ذهب التـوسـير إلى حـد التخلّي عن مفهـوم نمط الانتـاج الـذي انبنى في الماركسية على ثنائيـة «البناء التحتي ـ البنـاء الفوقي»، والاستعـاضة عنـه بمفهوم البنيـة (Structure) التي تكـون فيها مجـالات العقل السيـاسية والاجتـماعية والايـديـولـوجيـة والاقتصادية لحظات (Moments) أو حالات مستقلة عن بعضها البعض، وهي ليست اقتصادية إلا في النهاية(in the last instant)، حيث تتم فيها «إشكالية» إعادة إنتاج نمط

الانتاج الرأسمالي، بحيث يمكن أن يكون البناء التحتي اشتراكياً والبناء الفوقي مبنياً على التسلّط البيروقراطي للنخبة الحاكمة على الطبقة العاملة كما حدث في روسيا وأوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، دون أن نضطر إلى افتراض وجود تطابق بين البناءين الفوقي والتحتي. ولكن التوسير لم يستطع الفكاك من تقرير المستوى الذي تتم فيه العملية الدينامية الموجِّهة للصراع الاجتماعي، وافترض في النهاية أن المستوى السياسي، وليس الاقتصادي، له الغلبة، بخاصة بعد أحداث تمرّد ربيع ١٩٦٨ في أوروبا الشرقية.

إن أحداث ربيع ١٩٦٨ التي كشفت عن ذيلية الأحزاب الشيوعية وتخلّف التحليلات الماركسية عن الانطلاقة العفوية الشعبية المتمردة الرافضة لحكم البرجوازية، قد دفعت كثيراً من المفكرين إلى محاولة سد النقص في الفهم الماركسي لديناميات استمرار خضوع الجماهير لهيمنة البرجوازية باستكمال التحليل الماركسي بإضافات من مفكرين آخرين، يمكن رصدها في هذه العجالة على النحو التالي:

١ ـ بالعودة إلى هيغل: «العودة إلى المنبع» كما هو الحال عند لوكاتش وكورش والمدرسة الإيطالية: الذين اعتبروا أن البروليتاريا تطابق الفاعل في التاريخ وأن وعيها يحقق الموضوعية بتغلّبه على نسبية المعرفة الايديولوجية، وتلغي الاغتراب من خلال قيامها بالثورة الاشتراكية.

٢ ـ بالاستفادة من تحليل فيبر للعقلانية الأداتية (Instrumental Rationality) كما تبلورت في البيروقراطية الحديثة، أو في بقرطة المجتمع الأوروبي، بحيث تتحول البيروقراطية إلى قفص حديد يدعم الخضوع الطوعي للهيمنة البرجوازية ولا يستطيع الانسانُ منه فكاكاً.

٣ـ باللجوء إلى فرويد، كما فعلت مدرسة فرانكفورت التي جعلت الصراع النفسي امتداداً للصراع الطبقي، وأعطت مفهومَ الكبت معنىً سياسياً وساوت بين التحرير من هيمنة البرجوازية والانعتاق اللبيدي.

٤ ـ بتوظيف مفهوم «الاغتراب والعزلة» المستعار من المدرسة الوجودية (وبخاصة من سارتر) والسعي الإنساني للاشتمال في الكل (Totalizing Process) باعتبار أن المجتمع بنية كلّية مكونة من بشر يسعون إلى تحرير أنفسهم بالاشتمال في الكل (Totalization).

٥ ـ باستعمال التحليل السيميولوجي المستمَد من بارت بشكل خاص، الذي قام بودريار بتطويره للوصول إلى نمط للتدليل (Mode of Signification) الذي

بواسطته يتم الكشف عن آليات الهيمنة والتسلط التي تتحكم في العمليات التي تولد المعنى في الحياة اليومية (Everyday Life). والحياة اليومية هنا بديل للعمل (Labour) (المفهوم التقليدي في التحليل الماركسي الذي بواسطته يحقق الإنسان هويته) في عموميتها وضبابيتها.

والاضافة السيميولوجية في هذا المنهج تمكّننا من تفسير استمرار الطبقة العاملة في الخضوع إلى هيمنة الطبقة البرجوازية في الانشطار الذي يحدثه نمط الانتاج الرأسمالي بين قيم الاستعمال وقيم التبادل للسلع، الذي صادفناه في السابق عند ادورنو بمعنى البديل (Ersatz) أو القيمة الاستعمالية الثانوية المتخيلة للسلع. فعندما يصل نمط الإنتاج الرأسمالي إلى مرحلة القدرة على إشباع الحاجات الأولية (الأساسية من ملبس ومسكن ومأكل... الخ) تلجأ الطبقة المهيمنة إلى خلق حاجات جديدة متخيّلة وتكوينها. ولذلك فهي تلجأ إلى الإشارات بدلاً من الرموز (Signals instead of Symbols). ولما كانت قيم الاستعمال قد عزلت عن قيم التبادل، فإن المغزى الحقيقي للدلالة الإيحائية لهذه الإشارات يصبح عائماً (Floating Signifier) يمكن توظيفه بأشكال مختلفة ويمكن ربطه بسلع مختلفة بشكل عشوائي ومصطنع. وهذا يحتاج إلى توضيح.

يتكلم بودريار هنا على حقيقة أن الرأسمالي لم يعد يعتمد على القيمة الاستعمالية لسلعة ما، أي كيفية الانتفاع بها، في تسويقها، وإنما يعتمد، باستعمال الاعلان من خلال وسائل الاعلام، على إعطاء مغزى (دلالة إيحائية) للسلع بشكل اعتباطي، وهذا المغزى يتصل بصفات مرغوب فيها في المجتمع (كالثقة بالنفس، واستثارة الشهوة الجنسية، والفحولة، والحب، والنجاح في الحياة، والشعبية... الخ). وهكذا فإنّ معجون الحلاقة يعطي حالة من الشبق، ومزيلات الرائحة تمنح الثقة بالنفس، والمشروبات الغازيّة تصبح السبيل إلى التمتع بالحياة، والسيارة السريعة هي المفتاح إلى الشعبية، وسيجارة معينة علامة على الرجولة أو الفحولة، وتناول شراب معين لا يتم إلا في صحبة طيبة ومودة، وملابس معينة أو عطراً معيناً دلالة على الأنوثة والنعومة، وفوط الأطفال للدلالة على الحنان، والماس والمجوهرات برهان على الحب... الخ.

بهذه الطريقة تكوّن المجتمع الاستهلاكي، وبهذه الطريقة تستعمل وسائل الاعلام وجهاز الدولة الايديولوجي لإدامة خضوع الطبقة العاملة لهيمنة الطبقة الرأسمالية. فحاجات الأولى العاطفية والاجتماعية (بعد إشباع حاجتها المادية ـ الأولية) تشبعها الثانية عن طريق السلع نفسها التي كانت في السابق تخدم قيماً استعمالية فعلية، لا متخيلة. ومرة أخرى يصطدم تحليل بودريار بإشكالية هي أن النمط الدلالي للإشارات لا يمكن اختزاله بنمط الانتاج الماركسي، إذ إنه يتمتع باستقلال كامل أو

شبه شامل، لأن المعنى في الحياة اليومية يتولد من التفاعل الاجتماعي وليس في ذات عملية الانتاج. وهذه الحالة تشبه حالة كون الاغتراب، حسب أطروحة الوجودية، حالة في المجتمع والحضارة غير مقتصرة على العمل في المصنع. كيف يحل هذا الإشكال؟

دعونا قبل الاجابة عن السؤال نرى ما يمكن أن يقدمه التيار الآخر، المثالي، للحداثة في توضيح الموقف، من منطلقاته الخاصة.

ما بعد الحداثة
والاندماج في المجتمع الرأسمالي

إذا كان التيار الاشتراكي في الحداثة المعاصرة الذي يجد أصوله الفكرية عند ماركس قد انتهى إلى هذه الإشكالية، فإن أعمال لوكاتش وبرخت وبنجامين وغولدمان وريموند وليمز في الأدب والنقد، وأعمال غرامشي ومدرسة فرانكفورت والتوسير وسارتر، تعتبر علامات بارزة في تراث الماركسية الفكري في هذا القرن، من حيث وقوفه في مواجهة التيار المثالي في الحداثة الذي يجد أصوله الفكرية عند نيتشه. وتعتبر أعمال فرويد وفيبر، بالإضافة إلى سارتر في المرحلة الأولى من تطوره الفكري، وفوكو، العلامات البارزة في هذا التيار من الحداثة المعاصرة إلى درجة أنه يمكن اعتبار هؤلاء المفكرين الأربعة أولاد نيتشه، حسب تعبير فوكو (قاصداً نفسه وسارتر).

ولما كانت دراسات كل من فرويد وفيبر قد دخلت في المجرى العام للعلوم الاجتماعية والحركات الفكرية في أوروبا عامة، ولما كانت كتابات سارتر المتأخرة تعتبر ضمن التيار العام للماركسية، فإن فوكو، ومدرسة البنائية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في أعمال ليفي شتراوس وبارت، تعتبر علامات مميزة لمرحلة ما بعد الحداثة (Post-Modernism)، والذي يميز مرحلة ما بعد الحداثة عن تيار الحداثة هو أن كتابات هؤلاء قد ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تآكل روح مناهضة البرجوازية وحضارة الطبقات الوسطى بثقافتها الاستهلاكية، ووفرت تالياً الأدوات الفكرية للاندماج في المجتمع الرأسمالي في المرحلة الفوردية الكونية. وقد جاء هذا التحول من روح مناهضة المجتمع البرجوازي إلى الاستسلام له متزامناً مع مرحلة الانتشار الكوني للفوردية بعد الحرب العالمية الثانية، كما أوضحنا في الفصول السابقة.

ولكن تيار ما بعد الحداثة أوسع من فوكو وليفي شتراوس، وينطوي على تلصيقة (Pastische) من الكتّاب من أمثال لاكان، وليوتار وداريدا، وهي تنطلق من تصورات تجمع بين تنظيرات فرويد وظواهرية هوسرل مع شكل من أشكال البنائية، وهذه لا تعنينا هنا لأنها لا تنطوي على عناصر متكاملة من النظرية النقدية أو أدواتها

المفاهيمية. ماذا يقدم لنا تيار ما بعد البنائية ليعين الإنسان على التحرر من هيمنة رأس المال وثقافته الجماهيرية؟

إن الإنسان يبحث عن معنى الأشياء لا في العمل أو الفعل أو الممارسة وإنما في الأعراف الاجتماعية (Social Conventions) (قيم ومعايير) التي تنظم العلامات والرموز التي تتكون منها الثقافة، أيّ ثقافة. ومعنى الأشياء يستقر إما في محور الموقف الاجتماعي الذي نرسم من خلاله الخريطة الإدراكية (Cognitive Map) لوجودنا، أو في البناء (Structure) العميق ـ الدفين في المخيلة الانسانية. وسبيلنا في الوصول إلى المعنى (أي تفسير ما يدور حولنا) هو الفعل التواصلي. والفعل التواصلي يتم بواسطة اللغة، وهي نظام أو نسق من الرموز والعلامات والإيحاءات والايماءات، مزوّد بشيفرة (Code) متفق عليها في العرف الاجتماعي. وهذا يفسِّر لنا أهمية اللغة والتفسير اللغوي في الكشف عن أسرار السلوك الاجتماعي، وتظهر بشكل ثنائية الخطاب ـ الممارسة (أو اللغة ـ الفعل عند هابرماس).

لنأخذ الدين مثالاً، كنسق حضاري بمعناه الواسع. فالدين بهذا المعنى ما هو إلاّ:

ـ نسق من الرموز المتفق على معانيها (الإله، الحلال، الحرام، الأمر بالمعروف، الفضيلة، الرذيلة، المنكر... الخ):

ـ تعمل على توليد أمزجة أو دافعية في الناس للقيام بسلوك من القوة والقدرة على الاقناع والديمومة بحيث تتكون تصورات واعتقادات عن نظام الأشياء في الوجود.

ـ وتظهر في الوعي واقعية بشكل فريد لأنها جزء من بناء الممارسة.

ـ فيكتسب هذا النسق حياة قائمة بذاته بمعزل عن البشر، وعلى العكس يهيمن على حياتهم وينظم سلوكهم. وما ينطبق على الدين ينطبق على مجالات الحياة الأخرى (أو بدقة أكثر، مجالات الإنتاج الثقافي)، كأنساق القرابة والايديولوجيا والصراع الطبقي والرواية أو الشعر.

فهذه كلها بناءات تواصلية مبنيّة على تبادل الرموز، وهي مغلقة بمعنى أن لا علاقة مباشرة لها بالتاريخ أو التجربة، وإنما بالبناء اللاواعي الداخلي للخطاب (لغتها الخاصة أو معجمها)؛ وهي بناءات طالما انطبقت عليها الشروط الثلاثة التالية:

١ ـ يجب أن يسبق العُرف (معنى الرمز المتفق عليه) الرسالة: أي أن الرسالة

الاحتمالات والمحددات للعرف بالمقارنة مع التجربة.

٢ ـ يجب أن يكون العرف مستقلاً عن الرسالة، بحيث يحتوي العرف مستودعاً من المعاني يستمد منه الفرد المعنى المناسب للرسالة التي أرسلها.

٣ ـ يجب أن يكون الفرد خاضعاً لقانون الدلالة (Law of the Signifier) إذ إن العرف مستقل عن الفرد الذي أرسل الرسالة، وللاشارات المرسلة معنى متفق عليه مسبقاً.

إن التيار العامّ لما بعد الحداثة (والبنائية بخاصة) يعاني، حسب تعبير روشبرج ـ هالتون، **انفصاماً بالدماغ** (Split Brain). فمن جهة يعتبر هذا التيار الحياة الاجتماعية مبنية على أعراف هي في النهاية اعتباطية تتقرر في كل موقف اجتماعي. ولكنها تستند إلى قوانين طبيعية تعكس ميكانيكية نظام الأشياء في الوجود. أي أن القانون الطبيعي للأشياء يسيطر عليه جزئياً بالعقد الاجتماعي والعرف، ولكن القانون نفسه يبقى خارج مجال قدرة الانسان على تعديله. فمن الممكن أن تقوم مؤسسات اقتصادية بالتخفيف من حدة الفوارق الطبقية، ولكن هذه المؤسسات لا تؤثر في ميل البشر الطبيعي (Propensity) للتميز الفردي وحب الهيمنة والتسلط على الآخرين. وهكذا نعود في دورة كاملة إلى مفهوم، أو وجه آخر لمفهوم الطبيعة الإنسانية الثابتة (Human Nature).

ومن جهة أخرى يعتبر تيّار ما بعد الحداثة أن العناصر الأساسية في الحياة الاجتماعية مبنية على عالم من الأعراف (World of Conventions)، عالم يطفو بحريّة فوق عالم الحاجة والقيود البيولوجية: عالم بلاستيكي ـ صناعي (أو مصطنع) اعتباطي في الأساس. هذا العالم مغرِق في المادية: مادية الانتاج السلعي، والسعي اللاهث وراء المال، مادية الاستهلاك، والارهاب والسجون. إلا أن مكان المادة في هذا العالم قد انخفض إلى الحد الأدنى. إن العنصر الحاسم في معرفة الأشياء هي العلامات التي تحدد معانيها الأعراف. فتتحول الثقافة في هذا التيار إلى مجرد علامات ثنائية (Binary) الفاعل والمفعول، الخطاب والممارسة، العقل واللاعقل... الخ؛ أو علامات فارقة (Labels) وسمات تشخيصية (Stigmas) أو شعارات كالتي تحفل بها الإعلانات الأمريكية. وما هي بمعرفة، وإنما وعي عقيم مشبع بالنزعة السوقية المتلفزة التي تجعل الأفكار والأحاسيس الإنسانية تظهر بمجرد الضغط على أزرار معينة (انظر بودريار أعلاه للمقارنة).

وكلا الوجهين لتيار ما بعد الحداثة، الموضوعية المتطرفة والذاتية المتطرفة،

يؤدِّيان إلى القبول بفصل الثقافة عن المقاصد والغايات الإنسانية، وإلى القبول باغتراب الإنسان في مجتمع فُقدت السيطرة عليه، أو فَقدت أفعال الإنسان المضامين الاجتماعية وانفصمت عن جذورها التاريخية وخلفيتها الواقعية.

بل إن هناك رافداً أصيلاً في تيار ما بعد الحداثة يبشّر بنهاية التاريخ حسب أطروحة هيغل القائلة إن مصدر التاريخ هو الصراع والتناقض. فإذا استسلم الإنسان أو أسلم قياده إلى فكر وثقافة تخلوان من الصراع ينتهي التاريخ. ونحن نعيش الآن في مرحلة ما بعد التاريخ، لأن المعنى انتصر عند فوكو، فلم يبق شيء ليُعمل أو يقال، تلكم هي الحالة التي أعلن فيها نيتشه موت الله وضياع الإنسان الأخير، تلكم هي أيضاً استراتيجية تفكيك البناء (Deconstruction) عند داريدا، فلم يعد هناك شيء يقال أو يعمل لأن الخطاب المطلق قد تحقق. هل هذه اذن نهاية الفلسفة أم هي نهاية التاريخ؟

في مجتمع ما بعد الحداثة، في مجتمع الفوردية الكونية اتحد الفاعل بالمفعول (Identity of Subject - Object)، لأن ليس هناك ما يعيق الإنسان الفاعل عن تحقيق مشروعاته. فقد استطاع المجتمع (الثقافة) أن يتغلب على الطبيعة ويلجمها (لاحظ أن الثقافة ـ الطبيعة هي ثنائية أخرى في هذا التيار) فنحن نعيش في عالم مليء بالورود، ونجد الأصدقاء في الجميع، ونستطيع أن نحقق كل ما يجعلنا سعداء. فلا مكان للصراع في عالمنا الحاضر، «وسلبية الانسان يمكن أن تبقى ولكنها لن تُوظف».

بل إن فوكو يذهب في شرحه لتقانة القوة (Technologies of Power) إلى حد اعتبار أن التاريخ ما هو إلّا سلسلة غير منقطعة من التسلط والهيمنة تتخذ أشكالاً مختلفة (ابتداءً من سلطة المتكلم على السامع في الخطاب إلى سلطة الحاكم على المحكوم) (Modes of Domination)، وليس هناك إمكانية للانسان أن يتحرر منها، لأن القوة موجودة في كل شيء وكل مكان، وما الخطاب ـ الممارسة في كل مجالات الحياة إلّا وسيلة للهيمنة والتسلط.

هذا الهجوم على تاريخية الفعل الإنساني لم يستهدف ـ في الحقيقة ـ النزعة التاريخية في تفسير الأشياء وإنما استهدف الماركسية كتيار يتبنّى هذه النزعة.

لقد صور سارتر هذا الهجوم على أن فوكو يوفر الأداة التي كانت تحتاجها القناعة باستحالة الفهم التاريخي للواقع، وخلف التاريخ بالطبع الماركسية. فتنظيرات فوكو ما هي إلّا: «محاولة لبناء ايديولوجيا جديدة، آخر دعامة ما زالت البرجوازية قادرة على نصبها ضد ماركس».

الملامح العامة لنمط الانتاج الثقافي في الغرب

إنّ ما يمكن استخلاصه مما تقدم هو أن مجتمع الفوردية الكونية وثقافته الجماهيرية ـ الاستهلاكية يمثل مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية، وربما تكون هي المرحلة الثالثة في تطور الرأسمالية اذا اتبعنا منهج لينين، بعد أن تجاوزت الرأسمالية المرحلة الثانية المتمثلة بالامبريالية المعاصرة التي اتسمت بتوسع رأس المال الاحتكاري والشركات المتعدية الجنسيات (Multi - National) لتشمل العالم كله. والمرحلة الثالثة في تطور الرأسمالية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية واتخذت بعداً جديداً بعد أحداث ربيع عام ١٩٦٨ في أوروبا الغربية وظهور حركة مقاومة الحرب الفيتنامية في أمريكا الشمالية.

إن ما يميز هذه المرحلة من تطور «الرأسمالية المتأخرة»، ليس هو توسع النظام الرأسمالي ليشمل الكرة الأرضية وفرض هيمنة الغرب على العالم الثالث فقط، فهذه العمليات قد تمت في الفترة من نهاية القرن الماضي إلى الحرب العالمية الأولى وما بعدها، أي في المرحلة الثانية، وإنما توسّع النظام الثقافي للرأسمالية وأدواته المعرفية ليشمل الكرة الأرضية (Globalization of the Cultural System). وتؤدي وسائل الإعلام وانتشار المعلومات دوراً بالغ الأهمية في هذه العملية، بحيث أصبح العالم حسب تعبير ماكلوون، بشيء من المبالغة، قرية كونية (Global Village). ومن وجهة نظر دول العالم الثالث يمكن أن يتّخذ هذا التوسع للنظام الثقافي للرأسمالية شكل «الغزو الثقافي» أو غيره من التعبيرات التي تؤدي الغرض نفسه وتصف العملية التوسعية ذاتها.

ولا بد أن يكون هذا التوسع تطوراً طبيعياً لأنّ العالم الثالث لا يستطيع أن يستفيد من الآلات والمكائن والأدوات التي تنتجها علوم الرأسمالية المتأخرة وتقانتها دون أن يتعرض إلى الإنتاج الثقافي وأدواته المعرفية والاتجاهات والقيم المتصلة بها والمتولّدة من استعمالها. فهي تستطيع أن تقاومها من خلال مفهوم بورديو للهابيتوس (Habitus)، أي أن تجد لها استعمالات تتناسب مع قيمها وعاداتها التقليدية، كما رأينا في الفصل السابق. ولكنها لا بد أن تتعرض لهذه المواجهة بين النظام الثقافي للغرب الرأسمالي وأدواته المعرفية. وما يهمنا هنا هو التطورات السياسية والايديولوجية التي صاحبت هذا التوسع وتزامنت معه في الغرب نفسه، وليس التعرض لأشكال مقاومة الغزو الثقافي على الرغم من الأهمية البالغة لهذا الموضوع.

فقد أشرنا في معرض حديثنا عن التيار الماركسي في الحداثة أنه انتهى بإشكالية المطابقة بين البناء التحتي (المادي ـ الاقتصادي) والبناء الفوقي (الايديولوجيا والسياسة والقانون والفكر والقيم، والعلوم، وأدوات الانتاج الثقافي) التي ينطوي عليها مفهوم

نمط الانتاج. فإذا كان البناء التحتي اشتراكياً مملوكاً للدولة، كيف إذن نفسر قيام البناء الفوقي، في نمط الانتاج نفسه، على أساس من الهيمنة البيروقراطية للنخبة الحاكمة وتسلطها على المجتمع والاقتصاد كما وصل إليه الوضع في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي؟ وقد شاهدنا كيف حاول الماركسيون الغربيون معالجة هذا النقص في الماركسية باستكمال التحليل الماركسي بمفاهيم من هيغل وفيبر وفرويد والبنائية. وهذا أيضاً واضح في محاولة ألتوسير الاستعاضة عن نمط الانتاج بمفهوم البناء، أو محاولة سارتر استكمال النقص في التفسير الماركسي للثقافة بالعملية الاشتمالية.

وقد ذكرنا في السابق كيف أن مركز الثقل في الانتاج الثقافي قد انتقل من العمل والطبقة العاملة إلى الحياة اليومية والعادية لعامة السكان؛ وأن مركز الثقل السياسي قد انتقل من البروليتاريا إلى الحركات الاجتماعية والسياسية الجديدة التي بدأت بالظهور على مسرح الأحداث السياسي بعد أن فشلت التنظيمات الماركسية في الاستجابة لمتطلبات العمل السياسي للرأسمالية المتأخرة، منذ ربيع عام ١٩٦٨. فبدلاً من البروليتاريا انتقل الاهتمام إلى المستضعفين (Under - Class) والأقل حظاً وحظوة، أو المسحوقين (Underprivileged)، ويبدو من تداعي الأحداث وكأن البروليتاريا قد تخلّت عن رسالتها التاريخية في التحرر من الاستغلال الرأسمالي بواسطة الثورة الاشتراكية. بل إن دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي نفسها تبدو وكأنها قد بدأت تتخلّى عما استطاعت تحقيقه من إنجازات اشتراكية. هذا التخلي هو الذي يطلق عليه الآن تسمية «البيريسترويكا».

ومن وجهة النظر التي نتبناها في هذا الكتاب فإنه يمكن تحقيق الاشتراكية بشكل أفضل من خلال الديمقراطية والمساواة التي سبق شرحها. أما إشكالية المطابقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي فإنّ عناصر حلّها موجودة في تراث الماركسية نفسه، لأن الإشكال يقوم عندما نفترض وجود علاقة ميكانيكية آلية مباشرة بين البنائين، وهذا الافتراض يهمل واقع أن علاقات القوة النابعة من التنظيم الاجتماعي تتوسط بين الاثنين؛ وأحد أهم أشكال هذه العلاقات هو بقرطة الاقتصاد والمجتمع الذي تمثل الدولة فيه دوراً محورياً أو مركزياً. ففي المجتمع الرأسمالي المتأخر، أو أي مجتمع حديث، لا يظهر هذا الذي هو مادي - اقتصادي في السلوك إلاّ من خلال علاقات القوة في التنظيم الاجتماعي على المستوى المجتمعي (الماكرو). وعلاقات القوة على هذا المستوى بالذات، وليس انتظامها جميع العلاقات الاجتماعية الفردية، تكون مؤطرة أو مبلّرة (Focused) في المؤسسات البيروقراطية لنظام الحكم. وبالتالي، فإن احتمال افتراض تطابق بين البنائين ما هو إلاّ حالة افتراضية مجردة في مجتمعات بناؤها البيروقراطي ضعيف أو غير مبلّر.

وقد حاولت من خلال فصول هذه الدراسة أن نكشف عن كيفية توسط علاقات القوة النابعة من التنظيم الاجتماعي بين البنائين في نمط الانتاج، وعلى كيفية أن التنظيم الاجتماعي يمكن أن يولّد حرية أو مرونة في عمليات الإنتاج الثقافي، ويولّد قوى دافعة (Catalyst) أو محفزة للنظام الاقتصادي مع بقاء علاقات الإنتاج كما هي، أو كيف يخفي التنظيم الاجتماعي علاقات الانتاج الحقيقية ويموّه عليها. فقد تظهر علاقات استغلال طبقي مع وجود الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وقد تبقى علاقات الإنتاج رأسمالية مع وجود الملكية العامة لوسائل الانتاج (نطلق عليها الرأسمالية الاحتكارية في الغرب، رأسمالية الدولة التابعة في العالم الثالث). إن مجتمعاً ما في المرحلة الحاضرة يمكن أن يتبنّى نظاماً ثقافياً لا يتناسب مع القاعدة المادية للمجتمع (البناء التحتي)، اذا استطاع أن يدمجه أو يكيِّفه ليتلاءم مع التنظيمات الاجتماعية المؤسسية السائدة فيه برموزها المحلية، ولإشباع حاجات متولّدة في المجتمع نفسه؛ وآليات هذا الإدماج، على أهميتها، هي خارج نطاق دراستنا الحالية.

يمكننا مما تقدم أن نجمل ملامح الإنتاج الثقافي لمجتمع الرأسمالية المتأخرة وحضارته الجماهيرية ـ في مرحلة الفوردية الكونية ـ على النحو التالي:

١ ـ إن حضارة المجتمع الجماهيري في هذه المرحلة مبنية على تراتبية (Hierarchy) المال والقوة (Power and Money) وثنائية الاغتراب ـ الهيمنة والتسلط (Alienation and Domination)، ولذلك فإن العناصر المعيارية (ما تقاس به الأشياء) تعمل من خلال علاقات القوة وقوة المال (Relations of Power and Power of Money) بحيث تكون:

أ ـ المادة أداة للاستحواذ وغاية بحد ذاتها، ووسيلة لقياس كل شيء بما في ذلك الأخلاق والسياسة.

ب ـ والقوة هي المقدرة على حماية المال وما يجلبه وتأمين استمرار التمتع به.

٢ ـ وعلى الرغم من أنَّ هذه الحضارة قد تزامنت مع التحضّر، بمعنى المعيشة في بيئة حضارية مشبعة بالعلامات والرموز، بيئة يكون فيها البشر متلاصقين أو قريبين من بعضهم مكانياً، إلّا أنها تميل إلى انحسار التحضر (Deurbanization) باتجاه السكان إلى المعيشة في الضواحي والبداوة الحضارية (Urban Nomads).

أ ـ هذه الحضارة ينسجها الإنسان اجتماعياً، كأفراد وسطاء (Agents) يبحثون عن معنى ذاتي للأشياء والظواهر الموضوعية في حياتهم اليومية (Everyday Life).

ب ـ ولكن هذه الأشياء والظواهر تتشيّأ، أي أنها تكتسب حياة ومعنى منفصل

عن البشر الذين ينسجونها ويخلقـونها. هذه الأشيـاء المتشيئة التي فقـد الناس السيـطرة عليهـا هي علامـات ورموز ينتقـل (Transfer) مغزاهـا ودلالاتهـا (Significance) إلى أشياء أخرى حسب الأعراف الاجتماعية والذاتية المتبادلة (Inter Subjectivity).

٣ - إنّ حضارة المجتمع الجماهيري في هـذه المرحلة مبنيـة على روح الاستحـواذ (Inquisitive) البـوهيمي، الـذي تـطغى فيـه الآلـة عـلى نـطاق المجتمـع (Mega Machine) في نظام الفوردية الكونية، وتتحول فيه الآلة إلى أداة أخـرى لممارسـة القوة والتسلط: الإله الالكتروني.

أ - كما تطغى فيه وسائل الاعلام وآلتهـا الدعـائية الـرهيبة عـلى أنماط التـواصل الاجتـماعي الأخـرى. وتحلّ شخصيـات الحكـام المتسلطين وأعـوانهم ورمـوز الحكم المتسلط محل العلامات الفارقة للسلع التجارية - أو تصطفّ معها وبمستواهـا. وهي في الحقيقة علامات الرعب (Signs of Terror).

ب - والتواصل من خلال وسائل الإعلام تواصل أحاديّ الجانب - قذف متصل لوعي أفراد سلبيـين. وما هـو إلّا أداة أخرى لممارسة القـوة والتسلط في عالم مصـطنع ضبابي غير واقعي.

٤ - جميع هذه الأدوات تستعملها الطبقة المهيمنة والحاكمة في إدامة هجيمونيتهـا أو قيادتها الهجيمونية لمجموع السكان/ الجماهير، بحيث تدخل في روعهم أن مصالحها الخاصة هي في النهاية مصلحتهم أو مصلحة الأمة.

ومجمـوع هذه الأدوات يمثـل الجهاز الايـديـولـوجي للدولـة. ولـذلـك فـإن أي استراتيجية لخلق ثقافة داعيـة إلى التحريـر لا بد أن تبنى عـلى التخلص من فعل هـذه الأدوات، وهـو أمر سنتفـرغ له بعـد أن نستكشف ملامـح الانتـاج الثقـافي في المشرق العربي تحت تأثير الحداثة وتياراتها.

الحداثة والثقافة الجماهيرية في المشرق العربي

إذا كان توقيت قيام العصور الـوسطى في الغـرب يبدأ بـالمواجهـة التاريخيـة بين شخصيتين عظيمتـين هما هـارون الرشيـد (محمد) وشـارلمان، حسب أطـروحة بـيرين المعروفة، فإن بداية العصور الحديثة في المشرق العربي تزامنت مـع المواجهـة التاريخيـة بين شخصيتين لا تقلّان أهمية عنهـما وهما: محمـد علي ونـابليون. ومـا هذه إلّا طـريقة مختزلة للتعبير عن الاصطدام الكبير بين نظامين معرفيين وطريقتين في النظر إلى الأشياء وأسلوبين مختلفين في الحياة، ممثلاً على الجانب المشرقي من المعادلة بنمط الحياة العثماني (أو المؤسسة العثمانية وتتمثل عنـاصرها: بـالاعتزاز بـالنسب واللغة الـتركية، التعصب

السنّي، اتيكيت بيروقراطي (دولاني) متزمّت في التفكير والسلوك، يمازج بين التراث التركي والفقه الاسلامي). وقد كانت هزيمة نمط الحياة العثمانية محققة في ظل معطيات تلك الفترة.

ومن هذه اللحظة التاريخية انطلقت تيارات الحداثة في المشرق العربي على امتداد القرنين الأخيرين. ومن هذه اللحظة التاريخية بالذات يمكن أن نرى كيف أن التيار السلفي المحافظ المتمثل بحركاته الرئيسية **الوهابية، المهدية، السنوسية**، قد أخذ على عاتقه مهمة مناهضة الحداثة بتياراتها المختلفة، **العلمانية، الليبرالية، القومية، الاشتراكية**. ولكن التيار السلفي المحافظ لم يكن له تأثير قوي في المدن والمراكز الحضرية في المشرق العربي إلّا بعد وصول التيار العلماني إلى النفوذ والسلطة في فترة الكفاح من أجل الاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى.

إن التيار الذي انتشر في المدن كان تياراً توفيقياً يدعو إلى الجمع بين أضداد لا تجتمع، بقيادة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبدالرحمن الكواكبي وشكيب أرسلان. وتتمثل توفيقية هذا التيار في الدعوة إلى الجمع بين الأحسنين: أحسن ما في التراث وأحسن ما في الحضارة الغربية، وإلى تجديد الفكر الديني ليتناسب مع هذه النظرة. ولكن هذا التيار لم يستطع قطع الصلة بالمؤسسة العثمانية وأسلوب الحياة العثمانية (عدا الكواكبي) واستمر في اعتبارها ممثلة للجامعة الإسلامية. وقد تحدثنا عن ذلك في فصل سابق من هذا الكتاب.

وفي الحقيقة ان هناك اختلافاً واضحاً في بنية النخبة الحاكمة في كل من مصر والعراق وسوريا. فقد كان التحول في بنية النخبة الحاكمة من المماليك والأتراك، إذ أصبحت تشمل كبار الملاك والتجار المصريين، قد بدأ من أيام محمد علي وازدادت وتيرته في عصر الخديوي اسماعيل، فما إن نصل إلى بداية مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال حتى تكون هذه الفئة الأخيرة هي الغالبة. ولم يكن للمؤسسة العثمانية أي دور سياسي بسبب استقلال مصر النسبي عن الإدارة العثمانية، بخلاف التأثيرات الحضارية ـ الثقافية الضمنية. ويمكن أن تعزى البداية المبكرة لعصر النهضة في مصر وهيمنة التيار العلماني ـ الليبرالي فيها إلى هذا السبب بالذات. وقد تمثلت روح هذا العصر بالتفرنج (Westernization) والتأثر بالغرب إلى حد المطالبة باعتبار مصر جزءاً من أوروبا تارة، وحضارة البحر المتوسط تارة أخرى.

بينما أدت المؤسسة العثمانية دوراً سياسياً بارزاً في العراق، طوال هذه الفترة، ولم تنهر إلّا في انشقاقها إثر حركة رشيد عالي الكيلاني في أيار/ مايو ١٩٤١، وتتبع حسن علوي ونزار الحسو هذه المؤسسة من خلال علاقات النسب والقرابة التي جمعت

الضباط الشريفيين الذين احتلوا مراكز متقدمة في النخبة الحاكمة في العراق في عهد فيصل الأول، وبخاصة في تقليدهم أتاتورك وبسمارك كنماذج سلوكية.

أما في سوريا فإن النخبة الحاكمة التي وصلت إلى مراكز النفوذ والهيمنة كانت مكونة من كبار التجار والملاك، وطغى عليها التيار القومي الشوفيني كردة فعل الاختراق| الامبريالي للمشرق العربي والحكم الفرنسي الاستعماري المباشر لسوريا الكبرى. ولذلك اتسم الانتاج الثقافي فيها بهذا الميسم.

هذه، إذن، هي تيارات الحداثة ـ العلمانية، القومية، والاشتراكية التي سادت مدن المشرق العربي ومراكزه الحضارية. ويختصر عبدالله العروي هذه التيارات بثلاث شخصيات نموذجية تمثلها هي: (الشيخ) محمد عبده، و(السياسي الليبرالي) أحمد لطفي السيد، وداعية الصناعة والعلم الحديث أو (داعية التقنية) سلامة موسى. هؤلاء الرجال الثلاثة يمثلون «ثلاث لحظات من الوعي العربي الذي يحاول منذ نهاية القرن الماضي أن يفهم ذاته، وأن يفهم الغرب». ومن خلال سعيهم هذا تتولد الايديولوجيات المهيمنة في الانتاج الثقافي في المشرق العربي.

وقد أطلقت تيارات الحداثة في فترة ما بين الحربين العالميتين في المشرق العربي (واستمر فعلها حتى مجيء العسكر إلى الحكم في سوريا والعراق) طاقات مكبوتة دفينة في المجتمع العربي. ووفرت الحياة الدستورية ـ على الرغم من المآخذ الجدية عليها ـ المناخ الملائم لنهضة واسعة في الأدب والفنون، وتخطيط المدن وفن العمارة، وساهمت في بداية التصنيع والتعامل مع التقانة الصناعية، وفي انتشار التعليم ووسائل الاعلام (وبخاصة في ميدان الصحافة). وقد كان تبنّي القانون المدني الوضعي الذي وضعه عبد الرازق السنهوري، وصدر فيه عن أسس وضعية، إنجازاً كبيراً ليس من حيث انه يشكّل قطيعة، أو انقطاعاً تاريخياً، مع التراث (**مجلة الأحكام العدلية**)، وإنما من حيث هو أداة لخلق قاعدة لتنظيم المجتمع العربي بشكل منفصل عن الفقه (الشريعة). ولكنه مع الأسف خلق ثنائية جديدة في التنظير الحقوقي بين الأحكام الشرعية والأحكام المدنية، دون أن تجد لها حلاً حتى يومنا هذا.

هذه القطيعة المعرفية تجلّت بوضوح في الكتابات التي تأثرت بالداروينية والنزعات المادية والاشتراكية؛ وتجلت أيضاً في قضية الشعر الجاهلي التي أثارها طه حسين بالاعتماد على موقف الشك الديكارتي الذي أزاح الطابع القدسي للتراث وأثار احتمال تزويره. كما تجلت في قضية الخلافة التي تصدّى لها علي عبد الرازق بشجاعة، مستنتجاً أن ليس للخلافة في التراث أساس ديني قدسي، وأن المسلمين أحرار في اختيار حكامهم وفي محاسبتهم. ولكن هذه القطيعة تحوّلت من المرجعية التراثية إلى

المادية الفعلية السائدة، كما يقول الجابري.

وقد كان تفجّر التيار الاشتراكي ـ الماركسي بعد الحرب العالمية الثانية في مواجهة تفجر التيار السلفي المحافظ المتمثل بحركة الإخوان المسلمين. وصوّر نجيب محفوظ الجمع بين هذين التيارين في ثلاثيّته على أنه الهلع الوجودي للطبقات الوسطى في المشرق العربي في هذه الفترة: سي كمال المثقف الضائع وابنا أخته: أحمد الشيوعي، وعبد المنعم المسلم الأصولي. هكذا كان حال الطبقات الوسطى في صراعها مع مجتمع التجربة الليبرالية وعدم قدرتها على الاندماج فيه، وخوفها من الانقلاب عليه بسبب وعيها ما تنطوي عليه ثورية العمال والفلاحين من تهديد ووعيد.

ولكن التيار الاشتراكي في بحثه عن جذور أعمق في مجتمعه لم يلجأ إلى التراث إلّا في توظيف بعض رموزه (عليّ بن أبي طالب، أبو ذر الغفاري، أممية الاسلام، اشتراكية الاسلام، عدالة الاسلام. . . إلخ). وإنما توجه إلى التنقيب في الأدب الشعبي والفلكلور والأساطير التي تمثل اللاوعي الجمعي. وهنا مأزق غربة الحداثة (وليس عدم أصالتها) عن المجتمع العربي، أي عدم وجود جذور عميقة لهذه التيارات. ولكن التيار الماركسي، وبخاصة في الأدب والنقد والفن، أنتج نماذج متميزة في التيار الداعي إلى التحرر الثقافي في هذه الفترة (الواقعية الاشتراكية حسب تفسيرات لوكاتش وبنجامين ووليمز) ولكنها ما لبثت أن غرقت في ستالينية المنهج وستالينية التطبيق.

وما إن يأتي العقد المضطرب بين سنوات الانقلاب ١٩٥٨ وسنوات الهزيمة ١٩٦٧ حتى يظهر البشير بمجيء المجتمع الجماهيري والثقافة الجماهيرية وما بعد الحداثة وما وراءها. وتنحسر الماركسية كتيار ذي عمق ثقافي لتفسح المجال أمام الوجودية، وجودية سارتر قبل مرحلة تأثره بالتفكير الماركسي بشكل خاص. لقد نجح المثقفون المشارقة في الستينيات في جعل سارتر يقف على رأسه، ففي الوقت الذي انحسر فيه اهتمامهم بالماركسية رجعوا إلى وجودية سارتر، في الوقت الذي بدأ فيه سارتر حواره العميق مع الماركسية. وتحوّل سي كمال الضائع إلى السيد متى (ماتيو) الملتزم (بطل رواية سارتر **دروب الحرية**).

لقد أصبح الإنتاج الثقافي في المشرق العربي منذ الستينيات، وبخاصة بعد الهزيمة (١٩٦٧)، انتاجاً ثقافياً تابعاً، يجسّد بشكل محزن حالة الاختراق الامبريالي الذي ما زال يعيشها. فمعظم هذا الانتاج، أو الجزء الأكبر منه ليس استجابة لحاجات ومتطلبات حقيقية، ولا يعالج واقعاً راهناً، ولا يقدم حلاً نظرياً لمشكلات واضحة.

يقول كمال عبد اللطيف (وإن كان يتكلم على الفلسفة) وإنما هو شغف فكري بالغرب وتياراته الفكرية. وإذا كانت تيارات ما بعد الحداثة في الغرب تبريراً ايديولوجياً للاستسلام للرأسمالية والاندماج في مجتمعها الجماهيري، فإن تيارات ما بعد الحداثة في المشرق العربي تقع في المطب أو المأزق التاريخي نفسه؛ إنها تجرّد نفسها من وسائل المقاومة.

كيف نفسر، إذن، ضعف تيارات الاشتراكية والقومية العلمانية مقابل مجتمع الانفتاح الجماهيري وانتعاش الحركات الدينية المتعصبة في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين؟

هناك ثلاث مقولات تُقدَّم عادة لتبرير هذا الضعف وليس لتفسيره:

١ ـ مقولة غربة الحداثة عن التراث، فلا العلمانية ولا القومية لها جذور عميقة في مجتمع المشرق، وبقيت سطحية على قشرة الثقافة الخارجية (الوعي الجمعي).

٢ ـ مقولة إسلامية الجماهير وعلمانية النخبة، أي أن العلمانية لم تستجب إلى الحاجات الفكرية والروحية لعامة الناس وبقيت محصورة في (أو أسيرة) الثقافة العليا للنخبة.

٣ ـ مقولة انتشار التعصب أو الزهد أو كليهما في فترات الأزمات الخانقة التي تمر بها الأمم، وان هذه الظاهرة عابرة انتقالية تنتهي بانتهاء الأزمة أو انفراجها.

ومع الأسف فإن أياً من هذه المقولات لم يُدرَس دراسة علمية ولا دراسة موضوعية متأنية، ولم يُختبر صدقها التاريخي بعد.

إن التغيرات التي حدثت في المجتمع العربي في مرحلته الجماهيرية التي حاولنا سردها في القسم الثالث من هذا الكتاب: التغير في تركيبة القوى العاملة وسيادة قطاع الخدمات من جهة، وانتشار التعليم المنظّم وارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي وهيمنة وسائل الاعلام والاذاعة والتلفزيون والمجلات، ذات الورق الصقيل بخاصة، هذه كلها قد أثرت في الانتاج الثقافي ونوعيته بدرجات متفاوتة.

ومن الطبيعي أن يتبع هذه التغيرات تغيّر في أذواق الناس وأمزجتهم وفي إدراكهم لحاجتهم الحقيقية والمتخيلة. وحتى تتضح هذه الصورة يمكننا الاكتفاء بضرب مثال واحد من السينما العربية، وهو التغير الذي لحق بصورة البطل في ثلاث فترات تاريخية: البطل ابن الذوات سليل الأسرة الراقية في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال، والبطل العصامي المكافح في الحضر سليل الطبقة الوسطى في الخمسينيات والستينيات، واللابطل (Anti-Hero) سليل الفئات المسحوقة في مرحلة الانفتاح،

الذي لا يشغله إلا الشقة والزواج والوظيفة والأكل، كما يظهر من خلال الحرمان النسبي الذي هو الشغل الشاغل للفئات المسحوقة من الطبقات الوسطى في الحضر في فترة الانفتاح وطغيان الاستهلاك المتعي (كما تجسدها صور أبطال مدرسة المشاغبين).

أما على صعيد الفكر فإن الدراسة الجادة التي يقدمها محمد عابد الجابري في **تكوين العقل العربي** تمثِّل نموذجاً حياً لما يمكن أن تؤدي إليه تيارات ما بعد الحداثة (وبخاصة بنائية فوكو في **نظام الأشياء** أو **الكلمات والأشياء** حسب الترجمة العربية) من استنتاجات لا تاريخية عن المكوّنات الحقيقية للفكر العربي. ويحاول الجابري أن يتوصل إلى الآليات التي تكوِّن العقل العربي (أو كيف يفكر العرب ويستخلصون المعاني ويتوصَّلون إلى الأحكام) من خلال استعماله مفهوم فوكو للابستيمولوجيا أو النظام المعرفي الذي هو جملة من المفاهيم والمبادىء والإجراءات تعطي المعرفة، في فترة تاريخية ما، بنيتها اللاشعورية (أو البنية اللاشعورية للثقافة اختصاراً). ويتوصل من ذلك إلى أن هناك ثلاثة نظم معرفية فاعلة يؤسِّس كل منها آلية خاصة في إنتاج المعرفية تكوِّن هذا العقل العربي: **البيان** (اللغة)، **العرفان** (الفقه)، **البرهان** (الفلسفة) وهذه تقابل ثلاثية جوانب المعرفة عند فوكو: الرياضيات والطبيعة، علوم اللغة والحياة، التأمل الفلسفي.

ولما كان العرفان أو الفقه انتاجاً عربياً اسلامياً خالصاً له خصوصية تاريخية ـ معرفية لا تقابله فيها أية حضارة أخرى، فإن الحضارة العربية الاسلامية هي حضارة فقه، إذا جاز لنا أن نسمي الحضارة بأحد منتوجاتها. ولكن لاحظ أن الابستيمولوجيا حسب منهج فوكو هي البنية اللاشعورية للثقافة. ولما كان اللاشعور لا تاريخ له، لأنه بطبيعته لا يعترف بالزمن الطبيعي.. فله زمن خاص به يختلف عن الزمن الشعوري (زمن اليقظة والوعي). ولما كان العقل العربي قد ولدت مكوَّناته الدينية واللغوية كاملة في عصر التدوين والترجمة (١٣٢ ـ ٢٣٠ هجرية)، لذلك فهو قد تجمَّد منذ ذلك الحين، بحيث يستطيع المثقف العربي أن يرتحل من الجاهلية إلى الوقت الحاضر دون أن يشعر بأن هناك مسافة زمنية تفصله عن شخصيات المسرح الثقافي العربي الخالد من مختلف العصور.

وأصبحت الثقافة العربية الاسلامية بالتالي تملك زمناً ثقافياً واحداً يشمل ما قبل عصر التدوين وما بعد عصر التدوين (ثنائيات مناهج ما بعد الحداثة، وتقابل ثنائية قبل عصر النهضة ـ بعد عصر النهضة عند فوكو). وهذا يعني أن الثقافة الإسلامية قد ظلت تعيد إنتاج نفسها منذ عصر التدوين.. بل إن الحركة في الثقافة العربية هي أقرب إلى أن تكون حركة «اعتماد» واهتزاز (تقديم نظام معرفي على آخر) منها إلى حركة «نقلة» (تحوُّل وتبدل أو ثورة معرفية كتلك التي عرفها الغرب الرأسمالي

الصناعي). فمنذ عصر التدوين حتى يومنا هذا لم يضف إلى الثقافة العربية «أي جديد يستحق الذكر».

من الواضح أن الجابري ينساق وراء الاستمرارية الحضارية الظاهرة ولكنه لا يتنبه إلى الانقطاعات البنائية التي حدثت في المجتمع العربي على مر العصور. والافتقار إلى التحقيب التاريخي (Periodization) سمة لا تقتصر على الجابري، إنما يشترك معه فيها من يؤمن بأطروحة نمط الانتاج الآسيوي وأطروحة الاستبداد الشرقي... إلخ؛ وهو أمر تعرضتُ له بالتفصيل في مكان آخر. ولكن المنهج الذي يستخدمه الجابري يفرض عليه التجريد والالتزام بهذه النماذج النظرية المجردة المتعالية على حقائق المعرفة الحسية التاريخية التي هي أيضاً سمة مشتركة لتيارات ما بعد الحداثة. وإذا كان هناك من فائدة تُجنى من هذا الجهد الكبير الذي بذله الجابري في كتابه المشار إليه وكتبه اللاحقة فهي هذه الصدمة الحضارية التي تولّدها استنتاجاته اللاتاريخية.

استراتيجية التحرير الثقافي

لقد كانت الثقافة، وما زالت، انعكاساً للمجتمع والتجربة الإنسانية. وإن أي نظرية للثقافة هي نظرية للمجتمع والجماعة. هذا الحكم يبقى صحيحاً على الرغم من كل المحاولات التي تفترض وجود انفصام نهائي بينهما. فقد كانت الثقافة طوال القرن التاسع عشر، وبخاصة منذ الربع الأخير منه، في صراع مع الآلة (Machine) ومع التصنيع الذي جعل من الآلة محور النشاط الإقتصادي. وفي القرن العشرين، انصبَّ الانتاج الثقافي على العلاقات الاجتماعية في ظلِّ التصنيع وعلى الديمقراطية التي انتزعتها «الجماهير» من النخبة الحاكمة. وما كان تعبير «الجماهير» إلا اسم آخر للرعاع. والخوف من الرعاع موجود ضمناً في المجتمع الجماهيري ـ الثقافة الجماهيرية ـ الحركات الجماهيرية ـ الديمقراطية الجماهيرية... إلخ. أمَّا بعد الحرب العالمية الثانية فقد احتلت العلاقات الجماهيرية في ظل التواصل الجماهيري والتأثير الكبير لوسائل الإعلام على الثقافة مركز الاهتمام (وتيارات ما بعد الحداثة تستمد أهميتها من هذه الحركات التاريخية بالذات).

إذن، ليست هناك ثقافة في المطلق مجرّدة في التاريخ ومن معاناة التجربة الإنسانية والمقاصد الإنسانية. فإذا كانت الحضارة العربية الاسلامية هي فعلاً حضارة فقه، كما يقول محمد عابد الجابري، فإن مجمل الانتاج الثقافي في المشرق منذ مطلع هذا القرن، ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى بشكل خاص، ما هو إلا محاولات للانفكاك من قيود الفقه وجعله منحصراً في أمور الدين. وليست هذه المحاولات مقتصرة على جهود العلمانية والتحررية، ولا على طه حسين في **الشعر الجاهلي** وعلي

عبد الرازق في **الاسلام وأصول الحكم**، ولا على توليد السنهوري للقانون المدني من الشريعة، ولا على دعاة الداروينية أو دعاة التقانة من أمثال سلامة موسى، الذين آمنوا بأن العلم هو أداة الانعتاق الإنساني، وإنما امتدت لتشمل أساليب ووسائل مستحدثة في التعبير الفني والإبداعي من قصة ورواية ومسرح ونقد أدبي وعمارة ورسم ونحت. . . الخ.

إن الثقافة سواء فهمناها على أنها تهذيب أو معرفة الصحيح وعمل الصحيح، (Right Knowing and Right Doing) في ظل ايديولوجيا طبقية مهيمنة، أو على أنها انتاج المعنى وتوزيعه، تبقى منزرعة برسوخ في التجربة الإنسانية ببعدها التاريخي الضروري، وتخدم المقاصد الإنسانية، وعلى رأسها الوعي في توسعه وتعمقه، الوعي بالمجتمع، والوعي بالوجود. ولذلك فإن الخطوة الأولى في التحرير الثقافي هي التخلّي عن فكرة الجماهير ـ الثقافة الجماهيرية (الآخر الرهيب، المخيف، غير المعلوم، المجهول)، عندما نبدأ بالاهتمام بالبشر في علاقاتهم الواقعية فإننا، نأخذ المعنى من التجربة ونحوله إلى فعل، فهو إذن خطوة أخرى في نمو الوعي ونمو الثقافة.

وعلى الرغم من أن بإمكاننا أن نخطّط ما يمكن تخطيطه من استراتيجية للتحرير الثقافي، لتوسيع الوعي وتعميقه، إلاّ أن الثقافة، حسب تقدير ريموند وليمز، عندما تعاش، تبقى غير متحققه وغير مكتملة جزئياً. ففكرة الثقافة هي في الأساس غير مخططة حسب تعبيره، وغير صحيح أن الانتاج الثقافي يتوالد دون تلقيح بالتجربة من داخل القالب الاعتباطي للخطاب (Discourse) كما يريدنا أن نعتقد دعاة البنائية وما بعد الحداثة. نحن نوفر الأدوات والأسس لهذا الانتاج الثقافي فوق مطالب الحاجات الأساسية المادية، والمعايشة الحية حرية طليقة في نتائجها، في حالة تحقق الحرية ـ المساواة في ظل الاشتراكية.

وهكذا فإنّ الثقافة الداعية إلى التحرير لا بد أن تتوالد في التجربة ـ الممارسة الإنسانية ولكنها تهتدي بمبدأ أصبح واضحاً عبر الصراع الإنساني التاريخي لا يمكن التخلي عنه، وهو أن الحرية والمساواة حالتان متلازمتان وأن الواحدة منهما يجب أن تؤدي إلى الثانية. فالحرية السياسية لا معنى لها دون ديمقراطية اقتصادية ـ أي مساواة. والمساواة لا يمكن أن تستقيم في ظروف يسود فيها الظلم والتسلط. والحرية لا تعني أن حق الإنسان في التصرف بكيانه الخاص يمتد إلى حقه في الأطراف الخارجية (Externalities) على الرغم من عدم المساواة التي يمكن أن ينتج عنها. كما أن المساواة لا تعني عدم قدرة البشر على اتخاذ قرارات عقلانية تتصل بالأطراف الخارجية (أي النتائج الاقتصادية المترتبة على ممارسة حق التملك على الآخرين) إلا بتدخل الدولة الرهيب في الاقتصاد والمجتمع وتسلطها البيروقراطي عليهما.

ومن هنا يأتي الادراك بأنّ الثقافة الداعية إلى التحرير لا بد أن تأتي من العودة إلى الجماعة وأساليب التعبير الجمعية المشتركة على حساب تدخل الدولة المركزية وتقنينها الهائل لوسائل التعبير الثقافي. وهذا يعني أن دمقرطة النظام السياسي والنظام الاقتصادي لا بد أن تكون مصحوبة بدمقرطة الثقافة؛ أي أنّ انعتاق البشر من الحاجة المادية لا بد أن يكون مصحوباً بانعتاقهم من عبودية الآلة وعبودية المال. وانعتاق البشر من علامات الهيمنة والتسلط لا بد أن يكون مصحوباً بالتحرر من قوالب التفكير الجامدة المتعصبة والمنغلقة على الذات. إن المقاومة المحتملة لهذا الانعتاق لن تأتي من أصحاب المصلحة في المحافظة على علاقات الهيمنة والتسلط فقط، وإنما من الذين يعتقدون بحسن نية النخبة الحاكمة، بحكم التعوّد والتدريب على الخضوع للتسلط عبر العصور.

إن الظرف التاريخي الملائم للإنتاج الثقافي الداعي إلى التحرير هو ظهور أممية جديدة بعيدة عن التعصب القومي والعرقي والإثني ـ الديني. إن توقف الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب الذي نشهده منذ عام ١٩٨٥، وبالذات في عام (١٩٨٩)، يمثل فرصة تاريخية هائلة تتيح للعوالم الثلاثة، لأول مرة في تاريخ الإنسانية، أن تستثمر التقدم الكبير في التقانة والعلم للتحرر من الحاجة ومن العبودية للمال والآلة، على الرغم من بقاء أنظمة الحكم وتطلعاتها السياسية مختلفة.

نحن هنا لا نقصد بالطبع أن الصراع الاجتماعي والسياسي سيتوقف، ولا نقصد أن تشابه البشر في الطريقة التي بها يلبسون أو يشربون أو يسكنون سيؤدي إلى زوال الفوارق الطبقية؛ على الرغم من أن هذا كله قد وفرته الحضارة الصناعية الحاضرة. ولكن البشر سيختلفون في النهاية في الطريقة التي ينظرون فيها إلى المجتمع، وفي الطريقة التي سيستخلصون فيها المعنى من ممارستهم اليومية، وفي إدراكهم لطموحاتهم. وهذا هو مبعث القوة والحيوية في الثقافة الداعية إلى التحرر.

مراجع الفصل التاسع
مرتبة حسب تسلسل الموضوعات

بودريار، جان. «الحداثة.» ترجمة محمد سبيلا. **الفكر العربي**: السنة ١١، العدد ٦٢، تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠.

Anderson, Perry. *Marxism and Culture.*

——. *Considerations on European Marxism.* London: New Left Books, 1978.

Marx, Karl. *Selected Writings.* Edited by David McLellan. Oxford, Eng.: Oxford University Press, 1977.

Poulantzas, Nicos. *Political Power and Social Classes.* Translation editor Timothy O'Hagon. London: New Left Books, 1973.

Halton, Rochberg. *Modernity and Rational Pragmatism.*

Altridge, Derek [et al.] (eds.). *Post - Structuralism and the Question of History.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1989.

Arblaster, Anthony. *The Rise and Decline of Western Liberalism.* Oxford, Eng.; New York: Blackwell, 1984.

Cluster, Pierre. *Society Against the State.* Oxford, Eng.: [n. pb.], 1977.

Gorz, André. *Farewell to the Working Class: An Essay on the Post - Industrial Socialism.* London: Pluto Press, 1982.

Marshall, T. H. «Citizenship and Social Class.» in: *Sociology at the Crossroad.* London: [n. pb.], 1963.

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notebooks.* Edited by Quitin Hoare and G. N. Smith. London: Lawrence and Wishart, 1971.

Althusser, Louis. *Reading Capital.* Translated by Ben Brewster. 2nd ed. London: New Left Books, 1977.

—. *Lenin and Philosophy and Other Essays.* London: New Left Books, 1971.

Habermas. Jürgen. *Knowledge and the Human Interest.* London: [n. pb.], 1972.

——. *Communication and the Evolution of Society*. Translated and with introduction by Thomas McCarthy. Boston: Beacon Press, ᶜ1979.

Adorno, Theodor W. and Herburt Marcuse. *Critical Theory.*

Welch, Cheryl B. *Liberty and Utility: The French Idéologues and the Transformation of Liberalism.* New York: Columbia University Press, 1984.

Berger, Peter and Luckman. *The Reconstruction of Everyday Life.*

Levi - Strauss, Claude. *The Savage Mind.* Chicago, Ill.: Chicago University Press, 1966.

——. *Structural Anthropology.* New York: Anchor Books, 1967.

زكريا، فؤاد. «البنائية.» **حوليات كلية الآداب** (جامعة الكويت): الرسالة الأولى، ١٩٨٠.

Descombe. *Modern French Philosophy.*

قاسم، سيزا أحمد ونصر حامد أبو زيد. **أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة: مدخل إلى السيميوطيقا.** القاهرة: دار الياس، ١٩٨٦.

Hawkes, Terence. *Structuralism and Semiotics.* London: Methuen, 1978. (New Accents)

Foucault, Michel. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison.* Translated from the French by Alan Sheridan. New York: Pantheon Books, ᶜ1977. (Leaves of Plates; 3)

——. *The Order of Things: An Archaeology of the Human Sciences.* New York: Random House; Pantheon Books, 1970. (World of Man)

Sartre, Jean Paul. *Search for a Method.* Translated by Hazel E. Barnes. New York: Random House, 1963.

الفلسفة في الوطن العربي المعاصر: بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الأول الذي نظمته الجامعة الأردنية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

Morratti. *Signs Taken for Wonder.*

Mumford, Lewis. *City Development: Studies in Disintegration and Renewal.* Westport, Conn.: Greenwood Press, 1973.

Mitchell, Timothy. *Colonizing Egypt.* Cambridge, Mass.; New York: Cambridge University Press, 1988. (Cambridge Middle East Library)

ميتشل، تيموثي. **استعمار مصر.** ترجمة بشير السباعي وأحمد حسان. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠.

العروي، عبد الله. **الايديولوجية العربية المعاصرة.** ترجمة محمد عيتاني؛ قدّم له مكسيم رودنسون. بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، ١٩٧٠.

الجميل، سيار. «انتلجنسيا العراق: التكوين.. الاستنارة.. السلطة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٣٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠.

صروف، فؤاد ونبيه أمين فارس. **الفكر العربي في مائة عام: بحوث مؤتمر هيئة**

بيروت. بيروت: الجامعة، ١٩٦٧. (منشورات العيد المئوي).

اسكندر، رشدي [وآخرون]. **ثمانون سنة من الفن: ١٩٠٨ - ١٩٨٨**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

Hill, Enid. «Life and Times of A. A. Al - Sanhuri.» *Islamic Law:* 1988.

الجابري، محمد عابد. **تكوين العقل العربي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (نقد العقل العربي؛ ١)

شرابي، هشام. **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

فرسون، سميح. «الثقافة والتبعية: الغزو الثقافي للعالم العربي.» ورقة غير منشورة قدّمت إلى: ندوة الغزو الثقافي، الكويت، ١٩٨٣.

بلحسن، عمار. «المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠.

Tourain, Alain. La Sociedad *Post - Industrial Society.* Trancuccion Castellana de Juan - Ramon Capella. 3rd ed. Barcelona: Editorial Ariel, 1973. (Ariel Quincenal; 23).

Williams, Raymond. *Culture and Society, 1780 - 1950.* London: Penguin, 1975.

Pakulski, Jan. «Ideology and Political Domination: A Critical Appraisal.» *International Journal of Comparative Sociology:* vol. 28, no. 3 - 4, 1987.

Cohen, G. A. « Are Freedom and Equality Compatible.» in: Jon Elster and Karl Ove Moene (eds.). *Alternatives to Capitalism.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1989. (Studies in Marxism and Social Theory)

الفصل العاشر

مستقبل التسلّطيّة في المشرق العربي
خلاصة واستنتاجات

أولاً: معنى التسلطية

التسلطية هي التعبير المعاصر للاستبداد التقليدي، وهي وليدة القرن العشرين. ونفهم التسلطية من منظور التطور الرأسمالي عبر الثورات الصناعية الثلاث إلى أن وصلت إلى الشكل الذي اتخذه نمط الانتاج الرأسمالي في العقد الأخير من القرن العشرين. لقد كانت الثورة الصناعية الأولى في المكائن والهندسة والمعادن، والثانية في الإنتاج بالجملة عن طريق مسار التجميع والادارة العلمية ومكائن الاحتراق الداخلي، أو الفوردية ـ التايلورية، وأما الثالثة فكانت وما تزال في التقانة العليا (الالكترونيات) والاقتصاد الكوني.

لقد كانت التسلطية من حيث هي أسلوب في الحكم، ومنهاج في الحياة، وطريقة مسيطرة في التفكير محصلة ديناميات واسعة ووليدة مجموعة من الحركات التاريخية الكبرى، أدت إلى تدخل الدولة الهائل في الاقتصاد والمجتمع على مستوى العالم كله، ومن ثم إلى تعاظم دور الدولة وتسيّدها على المجتمع. ولكن جموع العمل الأجير في المجتمعات الرأسمالية الغربية نجحت من خلال حركاتها واضرابها ونقاباتها في لجم جماح هذه الدولة حتى اتخذت بعد الكساد العظيم شكل دولة الرعاية، التي تجسدها الدولة البيروقراطية ـ البرلمانية المستقرة منذ الحرب العالمية الثانية.

إن تعاظم دور الدولة نفسه المتمثل بقدرة الدولة البيروقراطية الحديثة على تنسيق البنى التحتية فعلياً أو تشريعياً، وبقرطة الاقتصاد (والذي يمثل القطاع العام أحد مؤشراته)، قد ساد العالم بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن بدرجات متفاوتة، تبعاً

الاقتصاد والمجتمع، مما أدى بالتالي إلى فشل التجربة الليبرالية البرلمانية فشلاً ذريعاً.

ثانياً: فشل التجربة الليبرالية

لقد بيّنا في القسم الأول من الكتاب، بتفاصيل وافية، أسباب فشل الطبقة أو الطبقات الحاكمة في أقطار المشرق العربي في سنوات الكفاح من أجل الاستقلال، والذي يوصف بالتجربة الليبرالية (انطلاقاً من مصر). وقد ركزنا في تقدير أسباب الفشل على حقيقة أن عدم استقرار النظام السياسي في تلك الأقطار لا يعود فقط إلى الانشعابية الكبيرة في تكوين النخب الحاكمة وعدم تولد اجماع بينها كما يدّعي بعض الكتّاب، وإنما يعود إلى وجود متغيرات بنائية تتصل، أو تطول، المصالح الحيوية لطبقة كبار المُلاّك وكبار التجار الوطنيين وهما الطبقتان المهيمنتان قديماً.

فقد اتحد كبار الملاك والتجار، الذين وصلوا إلى الحكم لأول مرة في تاريخ المشرق العربي، حول مطلب الاستقلال والديمقراطية المقيّدة، ولكنهم اختلفوا حول المطالب الاجتماعية الشعبية (المشكل الاجتماعي في عرفهم) المتصلة بعدالة توزيع الدخل، وحق التعليم، وتحديد الملكية في الأرض، وحدود المسؤولية العامة للدولة... إلخ، وقد ساعد على تفاقم الوضع عدم قدرة الطبقات الوسطى على الاندماج في مجتمع التجربة الليبرالية بسبب انغلاقه واقتصار امتيازاته على الطبقة العليا، وخوف هذه الطبقات من ثورية العمال والفلاحين والمثقفين التي وصلت إلى وتيرة عالية من التسييس والتجذير. فكان أن أصبحت أنظمة الحكم لقمة سائغة للعسكر، أبناء الطبقات الوسطى، ففلت بذلك زمام السيطرة على الدولة. وقام العسكر بعد تصفية الطبقة المهيمنة القديمة، باستكمال البناء التسلطي لنظام الحكم:

- فقد تحقق للعسكر الاحتكار الفعال لمصادر القوة والثروة في المجتمع عن طريق الاستيلاء على مصادر التنظيم، وعن طريق المصادرة والتأميم، وتوسيع القطاع العام على أنه يمثل ملكية عامة لموارد الأمة.

- اخترقت الدولة في ظل العسكر المجتمع المدني (نحن نستعمل مصطلح المجتمع المدني بمعناه الواسع ليشمل كل المؤسسات الاجتماعية الخاصة مقابل المؤسسات الاجتماعية العامة التي هي مجال الدولة، أي الخاص مقابل العام، وليس حسب توصيف غرامشي المعروف)، بحيث تحولت هذه المؤسسات إلى امتداد لسلطة الدولة، ملحقة بها كتضامنيات طبقية ـ مهنية أو قبلية ـ طائفية.

- عمل العسكر على عسكرة السياسة، وقد نجحوا بسبب وجود الجيش

المحترف وبسبب مأسسة العنف المسلح في المجتمع. فاستعمل الجيش باستمرار في أوقات السلم في الأمور الداخلية (لاعتبارات الأمن القومي!)، وتحولت مؤسسة الجيش إلى مؤسسة فاعلة، بينما انعدمت، أو كادت، قنوات المشاركة السياسية لعامة السكان.

ـ نجح العسكر في تحالفهم مع التكنوقراط في تكوين نخبة حاكمة ومسيطرة على الدولة والاقتصاد والمجتمع، مما يمكنها من اتخاذ جميع القرارات المحورية من قبلها خارج البرلمانات والهيئات المنتخبة أو العامة إن وجدت.

ثالثا: التسلطية والتضامنية

لقد خصّصنا القسم الثاني من الكتاب في محاولة رصد الديناميات والحركات التاريخية الكبرى التي شهدها المشرق العربي في طور تحوّله إلى الدولة والحكم التسلطي في الخمسينيات والستينيات. وقد اعتنينا بخاصة في توضيح كيف دخلت البلدان العربية في نظام الحكم التسلطي خلال عملية الاستقلال السياسي وبعده. كما اعتنينا في تبيان النماذج الفرعية للحكم التسلطي، إذ ان التسلطية لا تمثل نمطاً تاريخياً واحداً. إن واحدة من هذه الحركات التاريخية تتمثل في الانتقال من نموذج فرعي للتسلط إلى نموذج فرعي آخر.

كما حاولنا أن نبيِّن أن الحكم التسلطي للعسكر لم يدخل في مفاوضات مع تضامنيات مستقلة لها كيان خاص منفصل عن الدولة، كما في حالة الكنيسة والجيش والنقابات في الغرب، وإنما كانت هذه التضامنيات في المشرق طوال تاريخها ملحقة بالدولة. وهذا هو العنصر المميّز للتضامنيات المشرقية، وهو تراث تاريخي طويل يمتد إلى نقابات الأصناف والطوائف. ولذلك فعدم استقلالها كما في النموذج الغربي لا يعني عدم وجودها كما اعتقد بعض الكتّاب.

إن حكم العسكر قد أثبت أن سياسات الدولة يمكن أن تعدّل في البناء الطبقي، (أو بناء التدرج الاجتماعي على مستوى أقل من التجريد) إلى درجة كبيرة. فقد استطاعت هذه السياسات أن تخلق طبقة مستفيدة واسعة في الريف والحضر من أبناء الطبقات الوسطى (أغنياء الفلاحين وصغار الملاّك في الريف، والمهنيون وأشباه المهنيين في الحضر). إن هذه الطبقة المستفيدة ـ مع أنها تتعرض باستمرار إلى قمع وتسلط النخبتين الحاكمة والمسيطرة وإرهابهما ـ عادت واستفادت تالياً من سياسات الدولة في بقرطة الاقتصاد والاصلاح الزراعي... إلخ.

كما استفادت هذه الفئات من تحويل تضامنياتها (الرئيسية منها أربع: الجيش، والبيروقراطية المركزية للدولة، والاتحادات المهنية، والتنظيمات الفلاحية) إلى تنظيمات

ثانوية تلعب دوراً مزدوجاً: في الحالة الأولى تلعب دور المدافع عن الحقوق، أو الأداة لتحقيق المكاسب من الدولة، ليس على أساس طبقي وإنما على أساس قبلي ـ عائلي أو طائفي في أحيان كثيرة. وتلعب دوراً مهماً في التخفيف من وقع سياسات تسلّط الدولة التي تقود إلى التذرير، أي جعل الأفراد ذرات منعزلة عن بعضها البعض، غارقة في خضم الارهاب المنظم البوهيمي الذي تمارسه الدولة. ولكن التضامنيات في خاتمة المطاف تتحول إلى عائق عنيد لروح الانتماء الوطني والقومي، أي روح الاندماج في الوحدة الوطنية.

رابعاً: المجتمع الجماهيري والحداثة

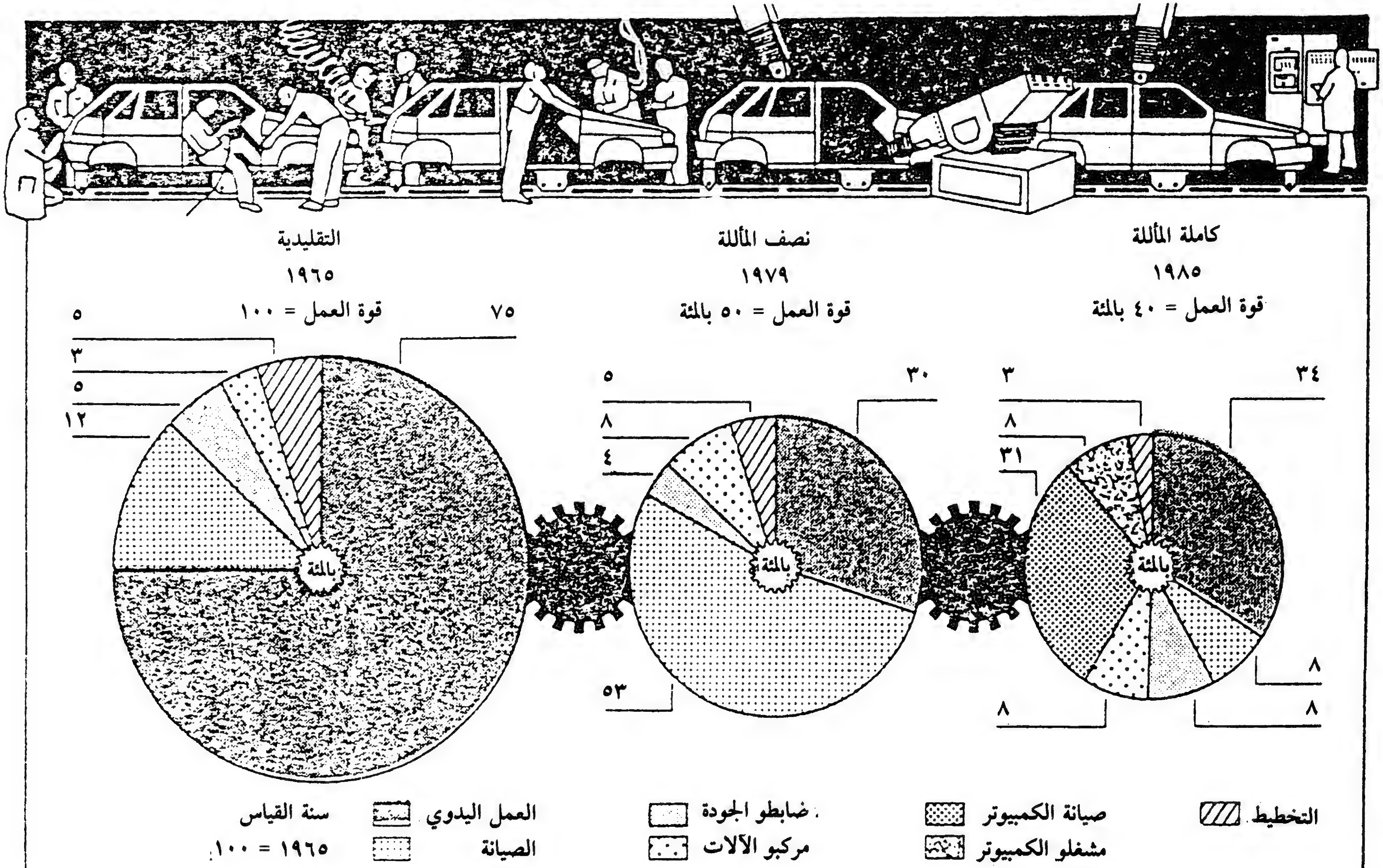
من هذا التحليل يتضح أن متطلبات التنمية (ويقصد بها عادة اللحاق بالغرب) تقتضي تحديث الاقتصاد وتحديث المجتمع، بصورة واعية أو غير واعية. وقد سبق أن وصفنا هاتين العمليتين بالحركات التاريخية الكبرى المولدة للمجتمع الجماهيري ـ الذي هو مجتمع الدولة التسلطية، بثقافته الجماهيرية وحضارته الاستهلاكية، وهذه، على سبيل التذكير هي ازدياد سطوة وسائل التواصل الجمعي (وسائل الاعلام بخاصة)، ارتفاع معدلات التحضر، الظاهرة الشعبوية في السياسة والاجتماع، انتشار التعليم، توسع قطاع الخدمات، والتغيّرات في أساليب العمل وتنظيمه في محل العمل.

لا بد أن القارىء قد لاحظ أن هذه الحركات التاريخية الكبرى هي سمة (أو مجموعة سمات) مشتركة بين كل المجتمعات الحديثة، التسلطية منها وغير التسلطية. والحقيقة هي أن المجتمع الجماهيري هو المجتمع الذي يقتضي تنظيمه تعاظم دور الدولة البيروقراطية فيه، بغض النظر عن كونه محكوماً، تسلطياً أو ديمقراطياً. ويمثّل هذا التشابه مصدر إحراج واضطراب عند العلماء الاجتماعيين والساسة الغربيين، الذين كثيراً ما يتباهون بأن المجتمع الصناعي المتقدم يختلف جذرياً عن مجتمع العالم الثالث. وإذا كان هذا صحيحاً من وجوه عدّة، إلّا أنه مجرد أن تغفل القوى السياسية المستنيرة في الغرب عن البيروقراطية المركزية أو تحيق بالمجتمع الغربي أزمة خانقة كالكساد العظيم، سرعان ما تظهر إلى السطح العناصر التسلطية والنزعة التسلطية في الدولة البيروقراطية الحديثة.

أما طبيعة التحولات في أساليب العمل والتي غيّرت من تركيبة القوى العاملة فوقفنا عندها في القسم الثالث من الكتاب، ليس لتوضيح كيفية عمل أساليب التنظيم الجديدة، وإنما بسبب مضامينها الاجتماعية والسياسية والايديولوجية. إذ ان اتساع قطاع الخدمات وازدهار مهن الطبقات الوسطى قد أدى إلى امتهان العمل في ظل الرأسمالية المتأخرة حسب اطروحة برافرمان بتجزئة العمل في محل العمل إلى حد

شكل رقم (١٠ ـ ١)

التغيرات في أساليب العمل في شركة فيات



المصدر: *Economist* (21 may 1988), p. 82.

رهيب يفقد فيه، في النهاية محتواه الاجتماعي، وقاد إلى أن تتخلى الطبقة العاملة عن رسالتها التاريخية، قبل انهيار التطبيق البيروقراطي للاشتراكية في الشرق بوقت طويل.

دعونا نتوقف قليلاً هنا ونقدّم مزيداً من التفاصيل عن تغيّر أساليب العمل وما يتبعها من تغيّرات في تركيبة القوى العاملة. في الشكل رقم (١٠ ـ ١) رسم توضيحي لأساليب قوى العمل وتركيبتها في مصانع شركة فيات الايطالية في ثلاث سنوات مختلفة، مع ملاحظة أن الفاصل الزمني بين السنة الأولى والسنة الأخيرة هو عشرون سنة. في هذا الفاصل الزمني انخفضت قوة العمل من ١٠٠ بالمئة سنة ١٩٦٥ (سنة القياس) عندما كانت أساليب العمل تقليدية، إلى ٥٠ بالمئة عندما تحول العمل سنة ١٩٧٩ إلى نصف مؤللة، إلى ٤٠ بالمئة سنة ١٩٨٥ عندما تحققت المؤللة الكاملة، غاضين النظر، في هذا المثال، عن حجم العمل أو إنتاجيته.

وقد ترتب على هذا، التغيرات التالية في تركيبة قوة العمل: فقد انخفضت نسبة العمل اليدوي من ٧٥ بالمئة سنة ١٩٦٥ إلى ٣٤ بالمئة سنة ١٩٨٥. مقابل ذلك ظهرت فئات جديدة من العمال لم تكن موجودة في السابق وهي «مشغّلو الحاسوبات» (الكومبيوتر) والمشتغلون بصيانتها، وتمثل ٣٩ بالمئة من قوة العمل سنة ١٩٨٥. كما تضاعفت مهن المشتغلين بضبط الجودة، ومركبي الآلات على حساب المشتغلين بصيانة الآلات للفترة نفسها. وهكذا فقد ألغي الخط الفاصل التقليدي بين العمل اليدوي والعمل الذهني (غير اليدوي)، وألغيت تصنيفات العمال النقابية التقليدية، ووسّع المجال أمام الضغط على العمل اليدوي غير الماهر، وبالتالي إلى تهميشه، أي كثر من احتمالات ظهور فئة المهمشين والمستضعفين (Under Class).

أنا لا أزعم أن شيئاً شبيهاً بهذه الحالة قد حدث في المشرق العربي، أو أنه على وشك أن يحدث، ولكن هذه الحالة هي الصورة المستقبلية لما يمكن أن يحدث لو أن الأمور سارت على هذا المنوال. ولكن مهما يكن من أمر فإن تركيبة القوى العاملة في المشرق قد تغيّرت كثيراً في السبعينيات والثمانينيات بسبب توسع قطاع الخدمات، كما توضحه الاحصاءات التي استشهدنا بها.

من هذا، نخلص إلى أن المجتمع الجماهيري المكوَّن من قوى العمل الأجير تحكمه قيم واتجاهات ومعايير تختلف عما عهدناه في المجتمع التقليدي. فالمجتمع الجماهيري مجتمع تعصف به تيارات الحداثة وتحكمه قيم حضارة الطبقة الوسطى الاستهلاكية، في ظل التوسع الرهيب لسطوة وسائل الاعلام والتواصل الجماهيري. لقد أهمل أغلب الكتّاب والباحثين توضيح ما لتيارات الحداثة (التي تظهر في الأدب والفكر ووسائل الاعلام، وفي العلاقات الاجتماعية المباشرة أو الأولية) من أصول عميقة وراسخة في الاقتصاد والمجتمع، وفي محركات الفعل السياسي.

لذلك يتولد الانطباع لدى الكثيرين أنه إذا لم يَرُق لنا المجتمع الجماهيري بحضارته الاستهلاكية المغرقة في المادية، وتبادليته النفعية في العلاقات الاجتماعية (على طريقة شيّلني وأشيّلك)، وضحالة ثقافته، فإن بإمكاننا أن نطالب بالعودة إلى اتجاهات المجتمع القديم وقيمه ومعاييره ـ ما قبل مرحلة الانفتاح ـ أو مرحلة مثالية في التاريخ كما يطالب التيار الديني ـ المسيّس. وهذه المطالبة، في منطق التطور التاريخي، أصبحت في حكم المستحيل. ولكن هناك مطالب كثيرة أخرى ممكنة، كالمطالبة بالتحرّر من سطوة الدولة التسلطية، ومن سطوة الآلة، ومن عبودية المال وعبودية الأجر، في حضارة جمعية مشتركة راقية تكون تعبيراً عن الحاجات والمقاصد الإنسانية. وهذه كلها مطالب لم يُطرق بابها بعدُ.

خامساً: هل التسلطية مرحلة انتقالية؟

لقد ولد المجتمع الجماهيري في الغرب بعد الحرب العالمية الأولى بشكل متزامن مع بداية القرن الأمريكي. وهو القرن الأمريكي لأن مجتمع الحداثة ولد في أمريكا لحداثة عهدها التاريخي (حوالي قرنين من الزمن)، ولأنه مجتمع الطبقات الوسطى التي رفعت لواء التحديث في غياب معارضة الطبقة الأرستقراطية ومعوقات النظام القديم. ولأنه أيضاً موطن الفوردية ـ التيلورية، عقيدة الرأسمالية في عصر الإنتاج بالجملة والادارة العلمية، على المستوى الكوني. أما في المشرق العربي فإن المجتمع الجماهيري بحضارته الاستهلاكية قد جاء نتيجة سياسات الدولة التسلطية في الخمسينيات والستينيات. ولكن هذه السياسات لم تؤتِ ثمارها إلا في السبعينيات والثمانينيات، بعد الطفرة النفطية سنة ١٩٧٣، وبعد سياسات الانفتاح الاقتصادي.

هذا الإطار الزمني المرجعي أمر مهم في هذا السياق. ومرجع أهميته هو أن التحول نحو التسلطية الذي شهده المشرق العربي والعالم في الخمسينيات والستينيات الذي أوضحناه بالخرائط (في الفصل الرابع) لم يكن محصوراً كلية في خيارات النخب الحاكمة عندما كانت الظروف التاريخية مواتية، وإنما لأن هذا التحول كان خاضعاً أيضاً للعوامل البنائية المتأصلة في الاقتصاد والمجتمع، تحت تأثير الاختراق الامبريالي الغربي للاقتصادات المحلية وضغوطه التهميشية عليها.

ومن زاوية أخرى، يشهد المشرق العربي والعالم في الثمانينيات والتسعينيات موجة جديدة من التحول إلى الديمقراطية بدءاً بمصر وتركيا، ثم الأردن وباكستان وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا. . . الخ. هنا يعاد طرح السؤال الآتي: هل التحول أو الانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية وبالعكس يرجع بالأساس إلى خيارات النخبة الحاكمة؟ أم يرجع إلى العوامل البنائية التاريخية؟

وحقيقة الأمر فإن ثورة الخمسينيات والستينيات، بالانتقال إلى الحكم التسلطي، قد فاجأت العلماء الاجتماعيين وعلماء السياسة، لأنها جاءت ضد التوقعات العامة من أن العسكر هم ممثلو الطبقات الوسطى الجديدة، وهم بناة دول على الطريقة الغربية، وحالما يحل الأمن والاستقرار سيقوم هؤلاء بالعودة إلى ثكناتهم. كذلك لم يتوقع العلماء الاجتماعيون وعلماء السياسة ثورة الثمانينيات والتسعينيات وأثرها في الانتقال إلى الديمقراطية على هذا النطاق الواسع المتسارع والمدوي. وهم يرجعونها الآن إلى خيارات النخبة الحاكمة عندما تكون الظروف التاريخية مواتية ويجملونها بالمصطلح العام: (Democratic Transitions and Breakdowns).

لقد كان الموقف الذي اتخذناه في هذا الكتاب هو تفسير التسلطية على أنها عنصر أصيل في المجتمع من حيث هي أسلوب في الحكم، ومنهاج في الحياة، وطريقة مسيطرة في التفكير، إذ انها مرتبطة بالعوامل البنائية ـ التاريخية التي تقدم شرحها في فصول الكتاب. كما أنها لا تتبع نمطاً تاريخياً واحداً وإنما لها نماذج فرعية تتضمن درجات متفاوتة من التسلطية. ولكن جميع أشكال التسلطية تؤدي في الأعم الغالب من الحالات إلى أزمة بنائية مزمنة في الاقتصاد والمجتمع والثقافة، يوضحها بشكل مثالي حال إسبانيا في آخر عهد فرانكو.

وفي حالة مصر عندما اتخذ الرئيس السادات قرارات الانفتاح الاقتصادي والسياسي تولد الانطباع بأنه بذلك قد نقل مصر من التسلطية الناصرية إلى الديمقراطية الانفتاحية، وهذا لم يحدث. كل الذي حدث هو أن السادات نقل مصر من نموذج فرعي للتسلطية إلى نموذج فرعي آخر. وأغلب الدول التسلطية تميل إلى هذا النوع من التأرجح (Oscillate) بين النماذج الفرعية للتسلطية، بينما تحاول أجهزتها الدعائية اعطاء الانطباع وكأن انتقالاً حقيقياً للديمقراطية قد حصل.

سادساً: التسلطية وسياسات الترضية

إذن، فالقصد من التأرجح بين النماذج الفرعية للتسلط ليس، هو، محاولة الخروج من الأزمة البنائية الخانقة التي تؤدي إليها سياسات الدولة التسلطية، بقدر ما هو سياسات ترضية تهدف أساساً إلى ترضية السكان المطالبين بمزيد من الديمقراطية ـ البرلمانية ذات الضمانات الدستورية. وهناك دوافع عدة تدفع السكان للمطالبة بالديمقراطية منها ما نتج عن التحرّك الاجتماعي البنائي، ومنها ارتفاع مستوى الطموح والتوقعات في المجتمع، ومنها محاولة ترجمة المكاسب المادية إلى مكانة أعلى في السلم الاجتماعي عن طريق الحصول على امتيازات تختص بها النخبة الحاكمة.

وقد اتخذت سياسات الترضية في الثمانينيات، ونتوقع أن تتخذ بشكل أكثر

وضوحاً في التسعينيات، نمطاً واضحاً. هذا النمط يملك كل مظاهر الديمقراطية والشبيهة بالديمقراطية، ولكنها مظاهر لا تغيّر كثيراً من الأسس الأربعة التي يقوم عليها احتكار النخبة الحاكمة الفعّال لمصادر القوة والثروة في المجتمع (والمشروحة في الفصل الثالث). وتتم العملية السياسية حسب توصيفات هذا النمط بأن تسمح النخبة الحاكمة لقوى المعارضة بتكوين الأحزاب والحركات السياسية (ودخول ميدان التنظيم المهني والنقابي بشكل محدود أيضاً) بشرط:

- أن لا تشكل قوى المعارضة أغلبية مهما كان الثمن، وإن اقتضى الأمر تزوير الانتخابات. ولذلك فالأمل ضعيف في أن تكلف المعارضة بتشكيل الحكومة (حالة مصر).

- في حالة تشكيل المعارضة أغلبية في البرلمان، تقدم النخبة الحاكمة الضمانات «الدستورية!» في عدم مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وعدم الالتزام بتكليف حزب الأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة (حالة الأردن).

- في حالة كون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان فمسموح لها بتنفيذ السياسات الحكومية بشرط أن لا تتعدى الخطوط الحمر التي تضعها النخبة الحاكمة الحقيقية، أي العسكر وحلفاؤهم الداخليون من التكنوقراط (حالة تركيا).

- وفي حالة تجاوز الحكومة أيًّا من الخطوط الحمر التي تضعها النخبة الحاكمة، وبخاصة ما يتصل منها بسيطرتها على الدولة، تقوم النخبة الحاكمة بالرد الحاسم على حكومة الأغلبية البرلمانية إما بطلب تغييرها سلمياً أو التهديد باستعمال العنف المسلح لفعل ذلك، دون الاضطرار إلى استعماله (حالة باكستان).

تلكم هي الديمقراطية بحد السيف. وعلى هذه الاعتبارات بنينا موقفنا في هذا الكتاب من أن الانتقال إلى الديمقراطية وتعطله يرجع إلى المتغيرات والعوامل البنائية، وهي التي تحدد خيارات النخبة الحاكمة، عندما تكون الظروف التاريخية مواتية. فترك تحديد متى تكون الظروف التاريخية مواتية لا يعطينا أساساً صلباً للتنبؤ أو لتوقع حدوث الانتقال إلى الديمقراطية أو تعطله.

سابعاً: الانتقال إلى الديمقراطية وخيارات التنمية

في البدء، يجب أن لا يفهم من تحليلنا المار الذكر أن النخبة الحاكمة الحقيقية في أي بلد عربي غير قادرة على اتخاذ القرار بالانتقال إلى الديمقراطية، فهي قادرة بالفعل على ذلك، ولنا أمثلة باليونان وإسبانيا تحت ظروف تاريخية مختلفة. ولكنها تخضع في قرارها حسب تقديرنا إلى منطق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخلياً، وإلى منطق

التاريخية العشوائية الطارئة لما استطاعت أن تحافظ على قرارها على المدى الطويل. ويشهد التحول من الحكم التسلطي إلى الديمقراطي في المظهر، وبالعكس، كل ربع قرن أو نصف قرن، على صدق ما نزعم.

ثم، هناك معوقات فعلية تعيق التحول الديمقراطي ولا بد من مواجهتها بوضوح وحسم. إن النخبة الحاكمة غير مستعدة في الأحوال الاعتيادية أن تتخلى عن تحكمها غير المقيّد بالدولة والاقتصاد والمجتمع. وإن فعلت فهي تحتاج إلى إجماع أغلب فئاتها بشكل عقلاني، وهذا غير ممكن في كثير من الأحيان. وهي لا تستطيع أن تعمل ضد مصالح الطبقة المستفيدة التي تحدرت منها، والتي تمثل الفئات الاستراتيجية من الطبقات الوسطى (وأغلبنا يتذكر تجربة ألندي في تشيلي).

وهناك الاختراق الامبريالي للاقتصاد والمجتمع، الذي يوفر موارد مالية عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية للديون، والذي يكرس في الوقت نفسه تسلط النخبة الحاكمة لتحقيق الأمن والاستقرار، ويشجع وتيرة الاستهلاك المتعي بدون تصنيع. وقد تحول الاستهلاك إلى دافع شديد الفاعلية نحو تعظيم الدخل، وتقييم الطموحات الإنسانية بمقابل مادي يُشترى بالمال. يضاف إلى ذلك، القدرة الهائلة لتحكم النخبة الحاكمة بوسائل الاعلام بصورة مباشرة وغير مباشرة. هذه كلها عوامل بالغة التعقيد تعيق عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وفعلها يثبط أي قرار سطحي بهذا الانتقال على المدى الطويل أو على نحو حقيقي.

إن الإشكال الأصلي الذي يعقّد العملية ويزيدها صعوبة ـ حتى ولو اتخذت النخبة الحاكمة خيار الانتقال إلى الديمقراطية ـ هو الاختيار بين بدائل التنمية؛ فإما الخيار المبني على الايديولوجية التبريرية للاندماج الكامل بنظام العالم الاقتصادي والخضوع إلى منطقه الرأسمالي، وإما الخيار المبني على التنمية المستقلة وفك الارتباط القاضي بإخضاع التنمية لمنطق الحاجات والاعتبارات المحلية والقومية، وإما باتجاه نوع مهجن أو خليط منهما. إن خيار التنمية هو الاستراتيجية القومية المناسبة للخروج من حالة التخلف عن الغرب والتبعية له. الإشكال هو: هل يسمح الغرب بفعل هذا بشكل مستقل نسبياً عنه، أم تحت هيمنته وتحت ستار المنطق التبريري للاعتماد المتبادل غير المتكافىء؟

والوجه الآخر للإشكال نفسه هو أن الدعوة إلى تبني خيار التنمية المستقلة قد ارتبط في المخيلة العامة بمحاولات التنمية في الاتحاد السوفياتي والصين وكوبا. فكأن فشل هذه البلدان في التنمية وانهيار نظامها السياسي ـ الاقتصادي (أو يكاد) هو فشل للتنمية المستقلة واستراتيجية فك الارتباط، وهو ربط غير دقيق.

فالتطبيق البيروقراطي للاشتراكية في شرق أوروبا سادته أوهام ومفاهيم خاطئة كثيرة، كان من أهمها الخلط بين الملكية العامة للموارد الاجتماعية وملكية الدولة وتحكمها البيروقراطي المركزي التسلطي. وهذا كان خطأً مميتاً بحد ذاته، لأنه برر كثيراً من السياسات التسلطية على أنها تمثل مصالح الأمة.

والذين يدعون إلى إعادة المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، يتصورون أنهم بدعوتهم هذه سيجعلون الأمور تعود إلى نصابها الطبيعي، وهو العودة إلى حرية السوق بكفاءته اللاإنسانية وقواه العشوائية، وهم يريدون الحد من سطوة الدولة التسلطية، وهم في هذا جد واهمون.

فقد كان نمط الانتاج السائد في المشرق العربي، حتى في أوج توسع القطاع العام، هو نمط الانتاج الرأسمالي، الذي أطلقنا عليه وصف رأسمالية الدولة التابعة تمييزاً له عن نمط الإنتاج الرأسمالي الاحتكاري السائد في الغرب. كما أن اخطبوط تسلط الدولة يتجاوز حدود الملكية المباشرة إلى سلطة التشريع والضوابط التشريعية للاقتصاد والمجتمع. أضف إلى ذلك المعوقات البيروقراطية التي تزخر بها جعبة البيروقراطية المركزية للدولة، والتي يمكن أن تعرقل أية تنمية جادة.

ثامناً: هل من بدائل أخرى؟

إن أية خطوة نحو الانفراج الديمقراطي من أزمة التسلطية البنائية على المستوى المحلي ستكون مصحوبة بدون شك بالانفراج السياسي الإقليمي المشرقي. فالشواهد التاريخية تشير إلى أنه عندما تحيق بالدولة التسلطية أزمات تعمق الأزمة البنائية المزمنة تلجأ إلى العدوان على الآخرين وإلى العنف المسلح لتسوية مشكلاتها، وللخروج من مأزق الركود الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تسببه سياساتها، كما حصل في أزمة الخليج في العام ١٩٩٠.

لكن هذا الانفراج سيكون قصير الأجل، وسيطلق عنان كثير من القوى التي كانت حبيسة السياسات التسلطية الخانقة، مثل القبلية السياسية، والطائفية المقنّعة، والتعصب الديني والقومي، ومطالب الانفصال والتمثيل السياسي بالحصص والأنصبة، وغيرها من القوى التي فقدت الثقة بنفسها وبنظام الحكم وبالآخرين.

وقد رأينا كل هذا وما زلنا نراه في أمريكا اللاتينية، وشرق أوروبا، وفي مشرقنا عربي نفسه.

إذا أردنا أن نطور الانتقال إلى الديمقراطية ونعمقه على المدى الطويل، ونمنع عودة إلى دوامة التسلط من جديد، لا بد من تجاوز ما هو مطروح من حلول وقتية

مسكنة. وأجرؤ بالمناداة بأن يكون التحول إلى الديمقراطية مصحوباً بتكوين أممية جديدة حول ميثاق حقوق الإنسان والحاجات والمقاصد الإنسانية التي تحددها القوى السياسية والاجتماعية الديمقراطية في كل بلد. هذه الأممية هي البديل الحقيقي لنظام العالم الجديد الذي يقوم على تسلط قوة امبريالية عظمى واحدة، وعلى العنف المسلح ودورات الكساد ودورات الازدهار ودورات الانحسار.

ومقابل عودة الدولة التسلطية إلى إطلاق عنان قوى السوق العمياء التي كانت مقيدة تسلطياً في ظل رأسمالية الدولة التابعة، هناك بدائل اشتراكية السوق التي تجمع بين حرية السوق وكفاءته ومبدأ المساواة، أي التوزيع العادل للدخل، في ظل سيادة الديمقراطية والقانون. فلم يكن هناك أصلاً أي تعارض بين الاشتراكية بمعنى العدالة في التوزيع والسوق من حيث هو أداة للمعلومات توجه عملية الانتاج وتنظم كفاءتها. إن الذي خلق هذا التعارض هو التطبيق البيروقراطي اللاإنساني للاشتراكية في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي والصين.

في اشتراكية السوق تكون ممارسة الديمقراطية ممارسة مباشرة، مع ما تقتضيه هذه الممارسة من لامركزية في الحكم، ولا مركزية في التطبيق حتى في حالة وجود تخطيط مركزي معتمد على الحسابات العقلانية. لقد ارتبطت الحرية بالثقافة برباط عضوي طوال تاريخهما، ولا نأمل بتحرر البشر من داء التسلطية ما لم يتم التحرير الثقافي في الوقت نفسه.

إن استراتيجية التحرير الثقافي يمكن تصورها على أنها إنتاج المعنى للأشياء وللأوضاع وللعلاقات بين البشر وتوزيعه بدون قيود الدولة والإنتاج الرأسمالي الذي يهدف إلى الربح المادي وتعظيمه. وبالرغم من أن انتشار الانتاج الثقافي على مستوىً كوني، بفضل التقانة العليا، قد استعمل، وما زال، كأداة لتسويق قيم واتجاهات الغرب الرأسمالي، إلاّ أنه يمكن ان تستثمر التقانة العليا بالكفاءة نفسها لتحرير الشعوب، وتأصيل ثقافاتها في تراثها الجمعي، وإشاعة روح التآخي الأممي الجديد بينها.

إننا كلنا أمل في أن اليوم الذي نشهد فيه ميلاد ثقافة كونية ـ أممية، تنبع من روح التآخي الإنساني، ومن المصالح والغايات الإنسانية، لن يكون بعيداً.

مراجع الفصل العاشر
مرتبة حسب تسلسل الموضوعات

Tesar, Jan. «Totalitarian Dictatorships as a Phenomenon of the Twentieth Century and the Possibilities of Overcoming Them.» *International Journal of Politics:* vol. 11, no. 1, 1981.

ثورة التسعينات: العالم العربي وحسابات نهاية القرن. تحرير خلدون حسن النقيب ومبارك العدواني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

هويدي، أمين. **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرهما على التنمية والديمقراطية.** القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١.

سيد أحمد، رفعت. **الدين والدولة والثورة.** القاهرة: الدار الشرقية، ١٩٨٩.

Cordesman, Anthony H. «The Middle East and the Politics of Force.» *Middle East Journal:* vol. 40, no. 1, 1986.

Baloyra, Enrique (ed.). *Comparing New Democracies: Transition and Consolidation in Mediterranean Europe and the Southern Cone.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1987.

Needler, Martin. *Problems of Democracy in Latin America*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1987.

O'Donnell , Guillermo A. and Philippe C. Schmitter. *Transition from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies.* Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1986.

—— and Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule.* Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1986.

أمين، سمير وفيصل ياشير. **البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي وتركيا وجنوب أوروبا).** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

Hinnebusch, Raymond A. «Egyptian Politics under Sadat: The Post- Populist Development of an Authoritarian- Modernizing State.» *Social Problems:* vol. 25, no. 4, 1981.

Higley, John and Michael G. Burton. «The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns.» *American Sociological Review:* vol. 54, no. 1, February 1989.

هانكي، ستيف هـ. **تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.. والتنمية الاقتصادية**. ترجمة محمد مصطفى غنيم. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠.

القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. بيروت: المركز، ١٩٩٠.

الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية: أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٥ - ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩. تحرير طاهر حمدي كنعان وإبراهيم سعد الدين عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

«The Underclass: Social Fact.» *«Sunday Times:* section B8, 3 December 1989.

«Poverty is a Rich Industry.» *Sunday Times:* section B5, 10 December 1989.

«The Surprising News about the Underclass.» *U.S. News and World Report:* 25 December 1989.

Druker, Peter. «The Futures that Have Already Happened.» *Economist:* 21 October 1989.

ملحق تاريخي

التسلسل الزمني للأحداث التاريخية الكبرى ١٩١٩ - ١٩٨٩

١٩١٩

نيسان/ابريل
- بدء دعوة غاندي لاستقلال الهند وإعلان العصيان المدني ضد الاحتلال البريطاني.

أيار/مايو
- الثورة المصرية ضد الاحتلال البريطاني بقيادة سعد زغلول.
- الإنزال اليوناني في إزمير (سيمرنا)، تركيا.

تموز/يوليو
- المؤتمر الوطني السوري يطالب باستقلال سوريا الكبرى.

آب/أغسطس
- تقرير لجنة كنغ - كرين الذي ينقل رغبة السوريين في الاستقلال.

١٩٢٠

نيسان/ابريل
- مؤتمر سان ريمو وإقرار الانتداب على سوريا ولبنان لفرنسا، العراق والأردن وفلسطين لبريطانيا (القرار اعتمدته عصبة الأمم رسمياً سنة ١٩٢٢).

تموز/يوليو
- الفرنسيون يُخرجون فيصل بن الحسين من سوريا بعد موقعة ميسلون ويدخلون دمشق.
- اليونانيون يبدأون العمليات العسكرية ضد تركيا.
- ثورة العشرين في العراق ضد البريطانيين (واستمرت حتى كانون الأول/ديسمبر).

ب/أغسطس
- معاهدة سيڤر مع الدولة العثمانية (لم يصادق عليها).
- ولادة لبنان الكبير.

لول/سبتمبر
- الفرنسيون ينشئون لبنان الأكبر على حساب سوريا.

١٩٢

ار/مارس
- أتاتورك يوقع أول معاهدة مع الاتحاد السوفياتي.

نيسان/ابريل - البريطانيون ينصّبون عبد الله بن الحسين أميراً على شرق الأردن.

تموز/يوليو - الأمير عبد الكريم الخطابي ينتصر على الإسبان. بداية حرب الريف في المغرب.

آب/أغسطس - تنصيب فيصل ملكاً على العراق.
- إعادة النظر في الانتداب البريطاني على فلسطين لفصل شرق الأردن عن مشروع الوطن القومي لليهود في فلسطين.

تشرين الأول/أكتوبر - المعاهدة الفرنسية ـ التركية تترك بريطانيا وحدها في تأييد اليونانيين.
- انقلاب عسكري في إيران بقيادة رضا خان.

١٩٢٢

شباط/فبراير - بريطانيا تعلن استقلال مصر المقيد من طرف واحد.

أيلول/سبتمبر - أتاتورك يهزم اليونانيين وبريطانيا تحجم عن التدخل.

تشرين الأول/أكتوبر - موسوليني يستولي على الحكم في إيطاليا.
- أتاتورك يعلن إلغاء نظام السلطنة.

كانون الأول/ديسمبر - مؤتمر العُقَير: تثبيت الحدود على الأرض بين البلدان العربية لأول مرة في التاريخ تحت مبدأ السيادة، بين نجد والعراق والكويت.

١٩٢٣

تموز/يوليو - معاهدة لوزان لتأكيد تقسيم الدولة العثمانية.

تشرين الأول/أكتوبر - نقل عاصمة تركيا من إستانبول إلى أنقرة.
- إعلان الدستور المصري

١٩٢٤

كانون الثاني/يناير - سعد زغلول رئيساً للوزراء ١٩٢٤/١/٢٧.

آذار/مارس - أتاتورك يعلن الغاء مؤسسة الخلافة الإسلامية.

تشرين الأول/أكتوبر - الشريف حسين بن علي يُجبَر على التخلي عن حكم الحجاز ويترك الحجاز إلى المنفى في أيار/مايو ١٩٢٥، إلى قبرص.

تشرين الثاني/نوفمبر - تأسيس الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان.

١٩٢٥

آذار/مارس - الملك فؤاد يحلّ البرلمان المصري.
- اعلان الدستور في العراق في ظل الانتداب.

تموز/يوليو - بداية ثورة الدروز في جبل العرب ضد الحكم الفرنسي (الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧).

تشرين الأول/أكتوبر - الفرنسيون يقصفون دمشق.

كانون الأول/ديسمبر - التحالف التركي - السوفياتي.
- ابن سعود يغزو الحجاز ويطرد الهاشميين منه.
- رضا بهلوي شاه (رضا خان) يخلع أحمد شاه من الحكم وينتهي بذلك حكم سلالة القاجار.

١٩٢٦

كانون الثاني/يناير - ابن سعود ينصّب نفسه ملكاً على الحجاز.

أيار/مايو - الفرنسيون يعودون إلى قصف دمشق.
- الأمير عبد الكريم الخطّابي يستسلم للفرنسيين (نهاية حرب الريف).

حزيران/يونيو - قرار عصبة الأمم بحسم قضية لواء الموصل لمصلحة العراق وقبول تركيا به.
- بداية انتاج النفط في العراق.
- إعلان الجمهورية اللبنانية تحت ظل الانتداب - شارل دباس أول رئيس للجمهورية.

١٩٢٧

شباط/فبراير - ابن سعود يغيّر لقبه إلى ملك الحجاز ونجد وملحقاتها.

أيار/مايو - الانكليز يعترفون بابن سعود ملكاً.

آب/أغسطس - وفاة سعد زغلول. مصطفى النحاس رئيساً للوفد.
- محمد الخامس سلطاناً للمغرب.

١٩٢٨

آذار/مارس - ظهور حركة الاخوان المسلمين بقيادة حسن البنّا في مصر، وكان بدأ بتكوينها العام ١٩٢٧.

١٩٢٩

آب/أغسطس - حادثة حائط المبكى في فلسطين.

تشرين الأول/أكتوبر - بداية الكساد العظيم وأزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي (١٩٢٩ - ١٩٣٧).

١٩٣٠

حزيران/يونيو - المعاهدة العراقية - البريطانية التي تعطي العراق الاستقلال الاسمي وتنهي الانتداب. بريطانيا ترشح العراق لعضوية عصبة الأمم.
- اعلان الدستور في سوريا تحت ظل الانتداب.

١٩٣١

نيسان/ابريل - إعلان الجمهورية في إسبانيا.

أيلول/سبتمبر - بداية التوسع الياباني في الصين ومنشوريا.

١٩٣٢

شباط/فبراير - تأسيس الحزب القومي السوري.
- سعيد بن تيمور يصبح سلطاناً لعمان ومسقط (١٩٣٢ - ١٩٧٠).
- استتباب الاحتلال الايطالي في ليبيا والفرنسي في المغرب.

أيلول/سبتمبر - ابن سعود يغيّر اسم مملكته إلى المملكة العربية السعودية.

تشرين الأول/أكتوبر - العراق يدخل عصبة الأمم.

١٩٣٣

كانون الثاني/يناير - هتلر يصبح مستشاراً في ألمانيا.

تموز/يوليو - توقيع اتفاقية التنقيب عن النفط بين السعودية وشركة نفط ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا (في ما بعد ارامكو).

آب/أغسطس - مذابح الأشوريين في العراق (اثر الفتنة).

أيلول/سبتمبر - موت فيصل الأول ملك العراق وتنصيب غازي.

تشرين الأول/أكتوبر - تأسيس حركة مصر الفتاة بقيادة أحمد حسين.
- في هذا العام أنشئت عصبة العمل القومي في سوريا.

١٩٣٤

آذار/مارس - تكوين الحزب الدستوري الجديد في تونس بقيادة بورقيبة وبدء الصراع مع الحزب الدستوري القديم.
- الحرب بين السعودية واليمن، تنتهي بالوساطة البريطانية في أيار/مايو ١٩٣٤ لمصلحة السعودية.
- خسارة اليمن لعسير.

١٩٣٥

- بداية الاستعمار الإيطالي الاستيطاني لليبيا (برنامج موسوليني المسمّى الاستعمار الديمغرافي، أعلن عنه العام ١٩٣٩).
- ايطاليا تغزو إثيوبيا والصومال.
- إنشاء نادي المثنى في العراق.

آذار/مارس - تأسيس الحزب الشيوعي العراقي.

١٩٣٦

شباط/فبراير	-	الاضراب العام في دمشق.
نيسان/ابريل	-	بداية الإضراب الفلسطيني العام ١٩٣٦، واستمرت الثورة حتى ١٩٣٩.
	-	موت الملك فؤاد وتنصيب فاروق ملكاً على مصر.
تموز/يوليو	-	اتفاق مونترو يعطي السيطرة للأتراك على مضيق الدردنيل.
	-	فرنكو يهيّىء لانقلاب وهو في جزر الكناري العام ١٩٣٦، ويُطلق شرارة الحرب الأهلية في اسبانيا.
آب/أغسطس	-	المعاهدة المصرية ـ البريطانية.
	-	مشروع بلوم ـ فيولت بإعطاء الجزائريين الحقوق السياسية (يهزم بشكل حاسم في الجمعية الوطنية الفرنسية في السنة التالية).
تشرين الأول/أكتوبر	-	الانقلاب العسكري في العراق بقيادة بكر صدقي.

١٩٣٧

أيار/مايو	-	مصر تدخل عضواً في عصبة الأمم.
تموز/يوليو	-	حلف سعد آباد بين العراق وتركيا وافغانستان وايران.
	-	تقرير لجنة بيل الذي يوصي لأول مرة بتقسيم فلسطين.
أيلول/سبتمبر	-	المؤتمر القومي العربي في بلودان، سوريا.

١٩٣٨

	-	بداية الحركات القومية العربية المنظمة: مؤتمر السودان.
تشرين الأول/أكتوبر	-	المؤتمر البرلماني العربي ـ الإسلامي حول فلسطين يعقد في القاهرة.
تشرين الثاني/نوفمبر	-	موت كمال أتاتورك وتولية عصمت إينونو رئاسة الجمهورية في تركيا.

١٩٣٩

شباط/فبراير	-	محادثات المائدة المستديرة في لندن حول فلسطين.
أيار/مايو	-	المعاهدة البريطانية ـ التركية.
	-	الكتاب الأبيض البريطاني حول فلسطين.
	-	المعاهدة الفرنسية ـ التركية التي اقتطع بموجبها لواء الاسكندرون (هاتاي) من سوريا ومُنِح إلى تركيا.
	-	مقتل الملك غازي بحادث سيارة (حسب إعلان الحكومة).
أيلول/سبتمبر	-	بداية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥).

١٩٤٠

آذار/مارس - رشيد عالي الكيلاني يشكّل الحكومة في العراق.

تشرين الثاني/نوفمبر - المحادثات السوفياتية ـ الألمانية (النازية) حول تحديد مناطق النفوذ في الشرق الأوسط.
- تأسيس حزب البعث العربي.

١٩٤١

أيار/مايو - البريطانيون يعيدون احتلال العراق ويطيحون بحكومة رشيد عالي الكيلاني.

حزيران/يونيو - البريطانيون والفرنسيون الأحرار يطردون حكومة فيشي من سوريا ولبنان.

أيلول/سبتمبر - جنرال كاترو يعلن استقلال سوريا.

تشرين الثاني/نوفمبر - جنرال كاترو يعلن استقلال لبنان.

١٩٤٢

شباط/فبراير - البريطانيون يفرضون حكومة وفدية على الملك فاروق.

أيار/مايو - برنامج بلتمور الصهيوني يرفض الكتاب الأبيض البريطاني (١٩٣٩) ويطالب بدولة يهودية في فلسطين.

تموز/يوليو - معركة العلمين وبداية انكسار جيوش رومل في شمال افريقيا.

تشرين الثاني/نوفمبر - عملية الشعلة والإنزال الأمريكي في شمال افريقيا.

١٩٤٣

شباط/فبراير - ايدن يعلن دعم بريطانيا للجامعة العربية.

أيار/مايو - قوات المحور تستسلم لقوات الحلفاء في تونس (نهاية الحرب في شمال افريقيا).
- بداية خرافة الميثاق الوطني في لبنان بين المسلمين والمسيحيين حول توزيع المناصب والحقائب في عهد الاستقلال (التعددية الطائفية).

تشرين الثاني/نوفمبر - محاولة الفرنسيين الإطاحة بالحكومة اللبنانية المستقلة تفشل بسبب الضغط البريطاني ـ الأمريكي.
- شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية (١٩٤٣ ـ ١٩٤٩).
- الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية (١٩٤٣ ـ ١٩٥٢).

١٩٤٤

تموز/يوليو - اتفاقية برتون وودز تفرض الهيمنة الأمريكية الاقتصادية على العالم.

- تثبيت سعر الدولار على سعر الذهب، انشاء صندوق النقد العالمي - والبنك الدولي تحت السيطرة الأمريكية.

تشرين الأول/أكتوبر - اجتماع الاسكندرية التحضيري لتكوين جامعة الدول العربية.

١٩٤٥

أيار/مايو - - توقيع اتفاقية جامعة الدول العربية في القاهرة في ظل حكومة الوفد.
- الفرنسيون يقصفون دمشق مجدداً لفرض توقيع معاهدة جديدة.
- ألمانيا تستسلم، الحلفاء يدخلون برلين.

أيار/مايو -

آب/أغسطس - الاتحاد السوفياتي يلغي المعاهدة التركية السوفياتية لسنة ١٩٢٥.

حزيران/يونيو - الاتحاد السوفياتي يزيد الضغط على تركيا من أجل تعديل حقوق الملاحة في مضيق الدردنيل والحدود بين البلدين.

آب/أغسطس - المملكة العربية السعودية تمنح الولايات المتحدة حق إقامة قاعدة جويّة في الظهران.
- القنبلة الذرية الأمريكية على هيروشيما وناغازاكي وبداية عصر الهول الذري. الامبراطور يعلن استسلام اليابان.

تشرين الأول/أكتوبر - تأسيس الأمم المتحدة في نيويورك.

تشرين الثاني/نوفمبر - مؤتمر يالطا وتحديد مناطق النفوذ بموجبه وعلى هامشه.

١٩٤٦

آذار/مارس - المعاهدة البريطانية - الأردنية التي تعترف باستقلال الأردن.
- جلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان.

نيسان/ابريل - تقرير اللجنة البريطانية - الأمريكية حول فلسطين.
- بداية حرب التحرير الفيتنامية ضد الفرنسيين.

١٩٤٧

بداية عصر الأحلاف العسكرية العالمية: ناتو (١٩٤٧)، منظمة الدول الأمريكية (١٩٤٨)، حلف بغداد (١٩٥٥)، السنتو ١٩٥٩.

كانون الثاني/يناير - مصر تحيل نزاعها مع بريطانيا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (دون نتيجة).

آذار/مارس - مبدأ ترومان: بداية القرن الأمريكي والحرب الباردة.
- تقسيم العالم بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

نيسان/ابريل - بريطانيا تحيل قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة.

آب/أغسطس - استقلال الهند والاضطرابات الطائفية الرهيبة بين الهندوس والمسلمين.

تشرين الثاني/نوفمبر - الأمم المتحدة تصوّت بالموافقة على تقسيم فلسطين.

١٩٤٨

كانون الثاني/يناير - الوثبة في العراق تطيح بمعاهدة بورتسموث (صالح جبر - بيفن).
- اغتيال غاندي.

أيار/مايو - بريطانيا تعلن نهاية الانتداب في فلسطين - اعلان قيام إسرائيل ١٩٤٨/٥/١٥.
- حرب فلسطين، ولجوء الفلسطينيين إلى البلاد العربية.

أيلول/سبتمبر - قيام حكومة عموم فلسطين التي أنشئت في غزة.

كانون الأول/ديسمبر - الملك عبد الله يضم فلسطين العربية (الضفة الغربية) إلى الأردن (بالتعاون مع المتخاذلين من أعيان فلسطين).

١٩٤٩

شباط/فبراير - اتفاقية الهدنة بين إسرائيل ومصر.

آذار/مارس - انقلاب عسكري في سوريا بقيادة حسني الزعيم.

نيسان/ابريل - اتفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل.
- اعلان تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية.

تموز/يوليو - اتفاقية الهدنة بين إسرائيل وسوريا.

آب/أغسطس - انقلاب عسكري ثان في سوريا بقيادة سامي الحنّاوي.

تشرين الأول/أكتوبر - انتصار الثورة الصينية بقيادة ماو تسي تونغ وتأسيس جمهورية الصين الشعبية - تشيانغ كاي شيك يلجأ إلى تايوان.

كانون الأول/ديسمبر - انقلاب عسكري ثالث في سوريا بقيادة أديب الشيشكلي.
- إسرائيل تنقل عاصمتها من تل أبيب إلى القدس متحدية قرار الأمم المتحدة بتدويل القدس.

١٩٥٠

نيسان/ابريل - إلحاق الضفة الغربية بالأردن يصبح رسمياً.

أيار/مايو - الاعلان الثلاثي (بريطانيا - فرنسا - الولايات المتحدة) تحت شعار الحفاظ على الوضع الراهن بين إسرائيل والأقطار العربية ومعارضة سباق التسلح. أي أن هذه الدول ترفض تسليح الأقطار العربية.
- بداية الحرب الكورية بين الشمال والجنوب.

كانون الثاني/يناير - عبد الله السالم يصبح أميراً للكويت (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥).

تموز/يوليو - توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وأصبحت نافذة في آب/أغسطس ١٩٥٢.

١٩٥١

أيار/مايو - مصدّق يؤمم شركات النفط الأجنبية في ايران.

تموز/يوليو - اغتيال الملك عبد الله في القدس.

تشرين الأول/أكتوبر - حكومة الوفد تلغي المعاهدة البريطانية ـ المصرية لسنة ١٩٣٦، والحكم المصري في السودان الذي استمر منذ ١٨٩٩.

كانون الأول/ديسمبر - استقلال ليبيا تحت حكم الملك محمد ادريس السنوسي.

١٩٥٢

تموز/يوليو - انقلاب الضباط الأحرار في مصر بقيادة جمال عبد الناصر.

أيلول/سبتمبر - أول قانون للإصلاح الزراعي في الشرق الأوسط يعلن في مصر.
- الانتفاضة في العراق.
- كميل شمعون رئيساً للجمهورية اللبنانية (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨).

- إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ بشكل نهائي في مصر.

١٩٥٣

شباط/فبراير - الاتفاقية البريطانية ـ المصرية بشأن حق تقرير المصير في السودان.
- الحسين بن طلال ملكاً على الأردن.

حزيران/يونيو - إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في مصر.
- وفاة ستالين، وخروتشوف أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفياتي.

آب/أغسطس - المخابرات المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية (السي آي إي) تطيح بحكم مصدق في إيران بسبب تأميمه شركات النفط الأجنبية في أيار/ مايو ١٩٥١.

١٩٥٤

شباط/فبراير - الناصريون من الضباط الأحرار يبعدون محمد نجيب عن رئاسة الجمهورية، وإعادته إلى الرئاسة بعد أيام.

نيسان/ابريل - تولي جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة في مصر.
- لجان التحقيق المكارثية. المكارثية تتحول إلى رمز للحرب الباردة بين الشرق والغرب، ومعاداة الثورة على نطاق عالمي.

حزيران/يونيو - الولايات المتحدة تطيح بحكم الرئيس الغواتيمالي جاكوبو أربنز (المنتخب انتخاباً حراً) لأنه أغضب شركة الفواكه المتحدة الأمريكية بتأميمه ٢٠٠ ألف آكر من الأراضي غير المستغلة.

تموز/يوليو - استقلال فيتنام وتقسيمها إلى شمالية وجنوبية.

آب/أغسطس - مصر تمنع السفينة الإسرائيلية بيت غاليم من عبور القناة.

تشرين الأول/أكتوبر - الاتفاقية الأولية لجلاء القوات البريطانيةعن قناة السويس.
- توقيع اتفاقية اجلاء القوات البريطانية عن مصر.

تشرين الثاني/نوفمبر - بدء الثورة الجزائرية المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي.
- بداية حرب التحرير في الجزائر ضد فرنسا.
- الاطاحة برئاسة محمد نجيب نهائياً في مصر.
- الاتفاقية الفرنسية ـ الإسرائيلية السرية لتزويد إسرائيل بأسلحة فرنسية (وراثة فرنسا دعم إسرائيل من دول شرق أوروبا).

١٩٥٥

شباط/فبراير - إعلان قيام حلف بغداد بين العراق وتركيا برعاية الولايات المتحدة وبريطانيا.
- هجوم إسرائيلي كبير على غزة.

نيسان/ابريل - جمال عبد الناصر يحضر مؤتمر باندونغ (أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز) بمشاركة سوكارنو (اندونيسيا) وشو إن لاي (الصين) وتيتو (يوغوسلافيا) ونهرو (الهند).

آب/أغسطس - شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية من جديد بعد عودة الحكم المدني (١٩٥٥ ـ ١٩٥٨).

أيلول/سبتمبر - عبد الناصر يعلن عن صفقة الأسلحة (التشيكية).

تشرين الأول/أكتوبر - باكستان وإيران تنضمان إلى حلف بغداد.

تشرين الثاني/نوفمبر - بداية المحادثات الأمريكية ـ البريطانية ـ المصرية لتمويل مشروع السد العالي.
- ثورة في قبرص يقودها المطران مكاريوس ضد الحكم البريطاني.

١٩٥٦

كانون الثاني/يناير - استقلال السودان وانضمامه إلى الجامعة العربية.

شباط/فبراير - خطاب خروتشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي أدان فيه

الستالينية، ويعلن عن تغييرات في ايديولوجية الحزب تجاه حركات التحرر في العالم الثالث.

- فشل المحادثات السرية بين مصر وإسرائيل بواسطة روبرت اندرسن (أحد المقربين من الرئيس ايزنهاور) التي استمرت شهرين.

آذار/مارس
- الملك حسين يطرد غلوب من قيادة جيش الأردن ـ بداية تأثير الحركة القومية على المناخ السياسي في الأردن.
- انفصال باكستان عن الهند واعلانها جمهورية إسلامية.
- استقلال تونس والمغرب.

أيار/مايو
- جمال عبد الناصر يعترف بالصين الشعبية (واعتبار الولايات المتحدة هذا الاعتراف تحدياً لها).

تموز/يوليو
- مؤتمر بريوني.
- جون فوستر دالاس يعلن سحب عرض الولايات المتحدة تمويل بناء السد العالي.
- جمال عبد الناصر يعلن تأميم قناة السويس.

تشرين الأول/أكتوبر
- العدوان الثلاثي (بريطانيا ـ فرنسا ـ إسرائيل) على مصر في ما يسمى بأزمة قناة السويس.

تشرين الثاني/نوفمبر
- نشوب الاضطرابات في المجر. والسوفيات يسحقون الثورة بقيادة إيمري ناجي.
- انضمام المغرب وتونس إلى الأمم المتحدة.

١٩٥٧

كانون الثاني/يناير
- مصر تلغي معاهدتها مع انكلترا.
- اعلان مبدأ ايزنهاور.
- استقالة ايدن بمثابة الهزيمة المنكرة لبريطانيا في أزمة السويس.
- مصر تمصّر البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية.

شباط/فبراير ـ آذار/ مارس
- تعديل مبدأ ايزنهاور لإجبار إسرائيل على الانسحاب من سيناء. إسرائيل تنسحب من سيناء مجبرة كارهة.
- انسحاب إسرائيل من غزة وشرم الشيخ.
- بريطانيا تعلن رغبتها في سحب قواتها من الأردن (والغاء معاهدة ١٩٤٨).
- معاهدتا روما الراميتان إلى تحقيق الوحدة الجمركية والوحدة الاقتصادية ضمن ما اتفق على تسميته المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

نيسان/ابريل
- فتح قناة السويس للملاحة العالمية.

تموز/يوليو	-	الحبيب بورقيبة رئيساً للجمهورية التونسية (١٩٥٧ ـ ١٩٨٧).
آب/أغسطس	-	الأزمة السورية ـ التركية. سوريا تعلن أن تركيا تتآمر مع الولايات المتحدة للإطاحة بالحكومة السورية.
تشرين الأول/أكتوبر	-	القمر الصناعي السوفياتي سبوتنيك: أول قمر صناعي في العالم.
	-	اعلان استقلال غانا، نكروما رئيساً للوزراء.

١٩٥٨

شباط/فبراير	-	الوحدة بين مصر وسوريا وإنشاء الجمهورية العربية المتحدة (جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية).
	-	هجوم فرنسي على الحدود التونسية لمنع مقاتلي جبهة التحرير الجزائرية من عبور الحدود.
أيار/مايو	-	قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة برئاسة ديغول بسبب القضية الجزائرية.
تموز/يوليو	-	انقلاب عسكري في العزاق يطيح بالحكم الملكي.
	-	الحرب الأهلية في لبنان، انزال أمريكي في لبنان وانزال بريطاني في الأردن.
أيلول/سبتمبر	-	انضمام تونس والمغرب إلى الجامعة العربية.
	-	فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية.
تشرين الثاني/نوفمبر	-	انقلاب عسكري في السودان بقيادة ابراهيم عبود.
كانون الأول/ديسمبر	-	الاتحاد السوفياتي يوافق على مساعدة مصر لتمويل مشروع السد العالي.
	-	بداية مرحلة انحسار الاستعمار في افريقيا: استقلال ٣٤ دولة بين ١٩٥٨ و١٩٦٨.

١٩٥٩

شباط/فبراير	-	انتصار الثورة الكوبية بقيادة فيدل كاسترو.
آذار/مارس	-	العراق ينسحب من حلف بغداد ويتحول اسم الحلف إلى حلف السنتو.
	-	الاعلان عن قيام اتحاد الجنوب العربي يضم سلطنات ومحمية عدن البريطانية.
	-	حملة اعتقالات واسعة في مصر ضد الشيوعيين قبيل زيارة خروتشوف إلى مصر.

١٩٦٠

أيار/مايو	-	انقلاب عسكري في تركيا يطيح بحكومة مندريس.
آب/أغسطس	-	إعلان استقلال قبرص.

أيلول/سبتمبر	- إعلان قيام منظمة الدول المصدرة للنفط، أوبك. - انقلاب عسكري بقيادة موبوتو في زائير (بدعم من الولايات المتحدة) أطاح بحكم الرئيس المنتخب لومومبا وأدّى إلى مقتله عام ١٩٦١.
تشرين الثاني/نوفمبر	- استقلال موريتانيا. - انتخاب كنيدي رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية.

١٩٦١

حزيران/يونيو	- استقلال الكويت وإلغاء معاهدة الحماية البريطانية.
تموز/يوليو	- العراق يطالب بضم الكويت إليه: تدخّل بريطاني ثم عربي لضمان استقلال الكويت.
آب/أغسطس	- بناء جدار برلين.
أيلول/سبتمبر	- سوريا تنفصل عن الجمهورية العربية المتحدة. - تنحية الشيخ شخبوط عن إمارة أبو ظبي وتولي شقيقه الشيخ زايد الحكم.
كانون الأول/ديسمبر	- محاولة انقلاب فاشلة في لبنان يقودها الحزب السوري القومي الاجتماعي.

١٩٦٢

شباط/فبراير	- بدء الحرب الأهلية في فيتنام وتدخّل الولايات المتحدة لمصلحة الجنوب (١٩٦٢ - ١٩٧٥).
تموز/يوليو	- انتصار ثورة الجزائر. أحمد بن بيلا يصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية (١٩٦٣ - ١٩٦٥).
أيلول/سبتمبر	- انقلاب في اليمن بقيادة عبد الله السلال يطيح بحكم الامام، وإعلان الجمهورية.

١٩٦٣

شباط/فبراير	- انقلاب بعثي - قومي ضد عبد الكريم قاسم في العراق بقيادة عبد السلام عارف (١٩٦٣ - ١٩٦٦).
آذار/مارس	- انقلاب بعثي يطيح بحكومة الانفصال في سوريا.
أيار/مايو	- انشاء منظمة الوحدة الافريقية في اديس أبابا.
تموز/يوليو	- عبد الناصر ينسحب من مشروع الاتحاد الفدرالي بعد فشل الناصريين في سوريا وقيام حملة إعدامات ضدهم. - النزاع المسلح على الحدود بين الجزائر والمغرب.
تشرين الثاني/نوفمبر	- اغتيال جون كنيدي رئيس الولايات المتحدة.

كانون الأول/ديسمبر - انتصار حركة الماو، وإعلان استقلال كينيا بقيادة جومو كينياتا.

١٩٦٤

كانون الثاني/يناير	-	أول مؤتمر قمة عربي ينعقد في القاهرة.
نيسان/ابريل	-	انقلاب عسكري في البرازيل بدعم أمريكي للإطاحة بحكم الرئيس الشرعي غولار.
أيار/مايو	-	الاتفاق المصري ـ العراقي على إقامة قيادة سياسية موحدة تهدف إلى توحيد القيادة العسكرية.
	-	فيصل بن عبد العزيز ملكاً على السعودية بعد ازاحته لأخيه سعود (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥).

١٩٦٥

كانون الثاني/يناير	-	انطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).
نيسان/ابريل	-	الرئيس جونسون يرسل ٢٢ ألف جندي أمريكي لمنع رئيس جمهورية الدومنيكان خوان بوش (المنتخب انتخاباً حراً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢) من العودة إلى الحكم بعد خلعه في انقلاب عسكري في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣.
	-	بورقيبة يقترح مشروع الخطوة خطوة للتفاوض مع إسرائيل مبنياً على خطة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين لسنة ١٩٤٧، يرفضه الوطن العربي.
	-	فرديناند ماركوس يستولي على الحكم في الفيليبين.
حزيران/يونيو	-	هواري بومدين يطيح برئاسة أحمد بن بيلا ويستولي على الحكم في الجزائر.

١٩٦٦

شباط/فبراير	-	انقلاب عسكري في سوريا يطيح بحكم أمين الحافظ ويجيء بالحكومة التي تدخل سوريا في حرب الأيام الستة.
	-	فشل الاتفاقية المصرية ـ السعودية حول اليمن، واستمرار الوجود العسكري المصري فيه.
آذار/مارس	-	سوهارتو يطيح بحكم سوكارنو في اندونيسيا ويقيم المذابح للشيوعيين.
نيسان/ابريل	-	وفاة الرئيس العراقي عبد السلام عارف في حادث طائرة وتولي أخيه عبد الرحمن عارف الحكم (١٩٦٦ ـ ١٩٦٨).
تشرين الثاني/نوفمبر	-	التحالف الدفاعي المصري ـ السوري.
	-	بداية الثورة الثقافية في الصين الشعبية (١٩٦٦ ـ ١٩٦٩).

١٩٦٧

نيسان/ابريل	-	انقلاب عسكري في اليونان (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤).

حزيران/يونيو	- حرب الأيام الستة: هزيمة يونيو واحتلال إسرائيل مرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء وإغلاق قناة السويس.
أيلول/سبتمبر	- استقلال الجنوب العربي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) وتولي قحطان الشعبي رئاسة الدولة. - مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم (صدر عنه اللاءات الثلاث).
تشرين الثاني/نوفمبر	- قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بشأن حل النزاع العربي - الإسرائيلي، والمطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

١٩٦٨

كانون الثاني/يناير	- مصر تستكمل انسحابها من اليمن الشمالي.
آذار/مارس	- معركة الكرامة في الأردن التي تمثل الانطلاقة الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
أيار/مايو	- انطلاق حركة السلام المعادية للحرب الفيتنامية في الغرب.
تموز/يوليو	- بداية قيام الفلسطينيين بعمليات خطف الطائرات وخطف أول طائرة إسرائيلية واجبارها على الهبوط في الجزائر. - انقلاب عسكري في العراق بقيادة حزب البعث وتسلم أحمد حسن البكر رئاسة الجمهورية (١٩٦٨ - ١٩٧٩).
تشرين الثاني/نوفمبر	- ثورة الطلاب والعمال في فرنسا. - سالازار يتخلى عن الحكم في البرتغال وانهيار الاستعمار البرتغالي في افريقيا. - القوات السوفياتية تدخل تشيكوسلوفاكيا وتنهي ما سمّي بـ «ربيع براغ».
كانون الأول/ديسمبر	- الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت.

١٩٦٩

نيسان/ابريل	- بداية حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل. - استقالة ديغول في أعقاب الاضطرابات الطلابية - العمالية أيار/مايو.
أيار/مايو	- انقلاب عسكري في السودان بقيادة جعفر نميري.
حزيران/يونيو	- سالم ربيع علي يتولى السلطة في اليمن الجنوبي.
أيلول/سبتمبر	- انقلاب عسكري في ليبيا بقيادة معمر القذافي يطيح بحكم الملك محمد ادريس السنوسي.
تشرين الثاني/نوفمبر	- شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية يوقع اتفاق القاهرة مع المقاومة الفلسطينية.

- انتخاب ريتشارد نيكسون رئيساً للولايات المتحدة.

كانون الأول/ديسمبر - أول خطة لروجرز (وزير خارجية الولايات المتحدة) لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل.

١٩٧٠

آذار/مارس - نهاية الحرب الأهلية في اليمن الشمالية وتوقيع الاتفاقية السعودية - اليمنية.

أيار/مايو - غارات إسرائيلية في عمق الأراضي المصرية مع استمرار حرب الاستنزاف. عبد الناصر يطلب ارسال خبراء سوفيات.

تموز/يوليو - قابوس بن سعيد يتولى الحكم في عُمان بعد ازاحته لأبيه.

آب/أغسطس - وقف اطلاق النار بين مصر وإسرائيل حسب خطة روجرز.

أيلول/سبتمبر - (أيلول الأسود) اشتباكات بين الجيش الأردني ومقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية.

- وفاة جمال عبد الناصر، وإعلان أنور السادات خلفاً له (١٩٧٠ - ١٩٨١).

تشرين الأول/أكتوبر - الحركة التصحيحية في سوريا بقيادة حافظ الأسد.

تشرين الثاني/نوفمبر - اعلان الاتحاد الفدرالي بين مصر وليبيا والسودان.

١٩٧١

آذار/مارس - حافظ الأسد رئيساً للجمهورية السورية.

- استقالة حكومة ديميرل اثر الانذار الذي وجهه إليه العسكريون.
- معاهدةالصداقة المصرية - السوفياتية.

أيار/مايو - حركة محمد أنور السادات «التصحيحية» تطيح بنفوذ الناصريين.

آب/أغسطس - استقلال قطر والبحرين ضمن سياسة بريطانيا في شرق السويس.

كانون الأول/ديسمبر - تشكيل دولة الامارات العربية المتحدة.

١٩٧٢

حزيران/يونيو - تأميم شركة نفط العراق في ثاني محاولة تأميم بعد حركة مصدّق (١٩٥١).

تموز/يوليو - أنور السادات يطرد المستشارين والخبراء السوفيات من مصر.

آب/أغسطس - الإعلان عن اتفاقية للوحدة بين مصر وليبيا.

١٩٧٣

أيلول/سبتمبر - انقلاب عسكري في تشيلي (بدعم أمريكي) يطيح بحكم الرئيس سلفادور

	ألـندي المنتخب انتخاباً حراً في خريف ١٩٧٠ ويؤدي إلى مقتله. وإعلان بنوشيه رئيساً للخونتا.
تشرين الأول/أكتوبر	- حرب أكتوبر: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، القوات المصرية تعبر قناة السويس. - الطفرة في أسعار النفط بسبب المقاطعة النفطية العربية للغرب (١٩٧٣ - ١٩٧٩) - وقيام ظاهرة الدولارات النفطية (البترودولار).
تشرين الثاني/نوفمبر	- مؤتمر القمة العربي (العادي) السادس في الجزائر في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر.

١٩٧٤

كانون الثاني/يناير	- الاتفاق على توحيد ليبيا وتونس. - أول اتفاقية لفصل القوات بين مصر وإسرائيل.
نيسان/ابريل	- الاتفاقية السورية - الإسرائيلية لفصل القوات.
أيار/مايو	- بدء انهيار نظام الحكم الاستعماري في البرتغال.
تموز/يوليو	- انقلاب عسكري في قبرص يطيح بالرئيس مكاريوس ويطالب بالوحدة مع اليونان ويؤدي إلى التدخل العسكري التركي. - سقوط الحكم العسكري في اليونان وعودة الحكم المدني. - صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في مصر: الاطار القانوني لسياسة الانفتاح الاقتصادي.
آب/أغسطس	- نيكسون يضطر إلى الاستقالة من رئاسته للولايات المتحدة بعد فضيحة ووترغيت.
أيلول/سبتمبر	- اقصاء هيلاسيلاسي في انقلاب عسكري باثيوبيا.
تشرين الأول/أكتوبر	- مؤتمر القمة العربي (العادي) السابع في الرباط يعلن أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

١٩٧٥

آذار/مارس	- الاتفاقية العراقية - الايرانية حول الحدود تؤدي إلى وقف دعم شاه ايران للأكراد وهرب البرزاني إلى ايران، وتوقف التمرد الكردي في العراق. - اغتيال فيصل بن عبد العزيز ملك السعودية.
نيسان/ابريل	- سقوط سايغون وتوحيد فيتنام بسيادة الشمال، وإنزال أول هزيمة عسكرية منكرة بالولايات المتحدة. - توسع التدخل العسكري الأجنبي في افريقيا (الاتحاد السوفياتي في انغولا واثيوبيا، فرنسا في التشاد وزائير. . .).

أيلول/سبتمبر - الاتفاقية الثانية لفصل القوات بين مصر وإسرائيل (مع وجود عسكريّ أمريكي في سيناء).

تشرين الثاني/نوفمبر - قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية.
- وفاة فرانكو، وتنصيب خوان كارلوس ملكاً دستورياً على اسبانيا.

١٩٧٦

آذار/مارس - السادات يلغي معاهدة الصداقة المصرية - السوفياتية.

أيار/مايو - تدخّل عسكري سوري في لبنان لإنقاذ الكتائب.

حزيران/يونيو - انتخابات حرة في اسبانيا.

آب/أغسطس - حل مجلس الأمة الكويتي.

أيلول/سبتمبر - الصراع على السلطة في الصين في أعقاب وفاة ماو وشو إن لاي.

١٩٧٧

كانون الثاني/يناير - ثورة الخبز في مصر: اضطرابات ومظاهرات بسبب رفع أسعار المواد الغذائية.

تموز/يوليو - انقلاب في باكستان بقيادة محمد ضياء الحق (١٩٧٧ - ١٩٨٨).

تشرين الأول/أكتوبر - البيان الأمريكي - السوفياتي المشترك حول السلام العربي - الإسرائيلي.

تشرين الثاني/نوفمبر - السادات يقوم بزيارة القدس.

١٩٧٨

آذار/مارس - الاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني.

أيار/مايو - الكونغرس الأمريكي يوافق على بيع أسلحة إلى السعودية ومصر.

حزيران/يونيو - اغتيال رئيس جمهورية اليمن الشمالي، وعلي عبد الله صالح رئيساً للجمهورية.
- اقصاء سالم ربيع علي من رئاسة جمهورية اليمن الجنوبي وتكوين مجلس رئاسة برئاسة عبد الفتاح اسماعيل.
- انقلاب عسكري في موريتانيا.

أيلول/سبتمبر - توقيع اتفاقيات كمب ديفيد من قبل السادات وبيغن، وكارتر يقوم بالوساطة.

١٩٧٩

كانون الثاني/يناير - الثورة الايرانية تطيح بحكم بهلوي.

- الشاذلي بن جديد رئيساً للجمهورية في الجزائر.

آذار/مارس - اعلان قيام الجمهورية الإسلامية في إيران.

أيار/مايو - جامعة الدول العربية تعلق عضوية مصر بسبب توقيعها معاهدة سلام منفصل مع إسرائيل.
- مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية.
- مجيء اليمين الجديد للحكم في بريطانيا: مارغريت تاتشر رئيسة للوزراء.

تموز/يوليو - صدام حسين رئيساً للجمهورية في العراق.
- توقف مفاجىء في محادثات الوحدة بين العراق وسوريا.

تشرين الثاني/نوفمبر - المتطرفون الايرانيون يحتلون السفارة الأمريكية ويعتبرون الموظفين الأمريكيين رهائن.
- جماعة مسلحة بقيادة جهيمان العتيبي تحتلّ المجسد الحرام بمكة.

كانون الأول/ديسمبر - التدخل العسكري السوفياتي في افغانستان.
- انتصار حركة الساندينية في نيكاراغوا.

١٩٨٠

كانون الثاني/يناير - مبدأ كارتر: حق استعمال القوة في حالة تهديد أمن الخليج.

نيسان/ابريل - عزل عبد الفتاح اسماعيل عن رئاسة اليمن الجنوبي وتولي علي ناصر محمد مقاليد الحكم.

حزيران/يونيو - إعلان البندقية للسوق الأوروبية المشتركة يطالب بادخال منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية (تخلّت عنه دول السوق بسبب الضغط الأمريكي).

أيلول/سبتمبر - بداية الحرب العراقية - الايرانية (استمرت حتى تموز/يوليو ١٩٨٨. ووقف إطلاق النار في ٢٠ اغسطس/آب ١٩٨٨).

تشرين الأول/أكتوبر - توقيع معاهدة الصداقة السورية - السوفياتية.
- حرب عصابات واسعة في السلفادور.

تشرين الثاني/نوفمبر - مجيء اليمين الجديد إلى الحكم في الولايات المتحدة: انتخاب رونالد ريغان لرئاسة الجمهورية.

١٩٨١

شباط/فبراير - انتخابات مجلس الأمة الكويتي الخامس.

آذار/مارس - قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

حزيران/يونيو - قيام الطائرات الإسرائيلية بقصف المفاعل الذري العراقي.

- الكونغرس الأمريكي يوافق على بيع السعودية طائرات الأواكس.
- فشل مشروع الملك فهد لحل النزاع العربي الإسرائيلي في الحصول على موافقة مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس.

كانون الأول/ديسمبر
- إقرار الكنيست الإسرائيلي مشروعاً بضم مرتفعات الجولان لإسرائيل.
- فرانسوا ميتيران رئيساً للجمهورية في فرنسا.

١٩٨٢

كانون الثاني/يناير
- ثورة الخبز في السودان: مظاهرات الخرطوم احتجاجاً على رفع أسعار المواد الغذائية.
- إغلاق الحدود بين سوريا والعراق، ووقف ضخ النفط العراقي عبر سوريا.

حزيران/يونيو
- الغزو الإسرائيلي للبنان، الإسرائيليون يدخلون بيروت ويُخرجون مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية منها.
- فهد بن عبد العزيز ملكاً على السعودية.
- القوات العراقية تنسحب من الأراضي الايرانية الى الحدود الدولية.

أيلول/سبتمبر
- اغتيال بشير الجميل الذي اختير رئيساً لجمهورية لبنان بدعم إسرائيلي.
- مذابح صبرا وشاتيلا ضد الفلسطينيين.
- استئناف مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس لبحث مشروع ريغان لحل النزاع العربي الإسرائيلي، وبحث نتائج مذابح صبرا وشاتيلا.

تشرين الثاني/نوفمبر
- أول اختراق ايراني لحدود العراق الدولية.
- حرب الفوكلاند بين الأرجنتين وبريطانيا.

١٩٨٣

كانون الثاني/يناير
- انقلاب عسكري في نيجيريا يؤدي إلى سلسلة من الانقلابات.

أيار/مايو
- انشقاق في صفوف حركة فتح بزعامة محمد سعيد موسى (أبو موسى) في أعقاب خروج المنظمة من بيروت.
- انهاء الحكم العسكري في الأرجنتين وانتخاب ألفونسين رئيساً للجمهورية.

تشرين الأول/أكتوبر
- الولايات المتحدة تغزو جزيرة غرينادا.

١٩٨٤

كانون الثاني/يناير
- ثورة الخبز في تونس: اضطرابات ومظاهرات بعد رفع أسعار المواد الغذائية.

- ثورة الخبز في المغرب: اضطرابات ومظاهرات بعد رفع أسعار المواد الغذائية.

نيسان/ابريل - إعلان حالة الطوارىء في عموم السودان بسبب الاضطرابات والمظاهرات السياسية.

أيار/مايو - بدء حرب الناقلات في الخليج بقصف إيران ناقلة النفط السعودية (أُحُد).

كانون الأول/ديسمبر - انقلاب في موريتانيا.

- اغتيال انديرا غاندي، راجيف غاندي يخلفها في الحكم.

١٩٨٥

شباط/فبراير - انتخابات مجلس الأمة السادس في الكويت.

- اتفاق عمان بين الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية.

- انهيار الحكم العسكري في البرازيل، وانتخاب سارني رئيساً للجمهورية.

آذار/مارس - ميخائيل غورباتشيف أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفياتي، اعلان سياسة الغلاسنوست، والبيريسترويكا الانفتاح وإعادة البناء.

نيسان/ابريل - الإطاحة بحكم جعفر نميري في السودان وتولّي سوار الذهب الحكم تمهيداً لنقل السلطة إلى المدنيين.

آب - أيلول/أغسطس - سبتمبر - طرد ليبيا للعمال التونسيين، وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

تشرين الأول/أكتوبر - تدمير الطائرات الإسرائيلية لمقر منظمة التحرير في تونس.

١٩٨٦

كانون الثاني/يناير - انقلاب في اليمن الجنوبي: اقصاء علي ناصر محمد وهروبه، ومقتل عبد الفتاح إسماعيل خلال المحاولة. علي سالم البيض أميناً عاماً للحزب الاشتراكي.

شباط/فبراير - تمرد قوات الأمن المركزي في مصر.

نيسان/ابريل - القصف الأمريكي لليبيا.

تموز/يوليو - زيارة رئيس وزراء إسرائيل بيريز للمغرب.

- انقلاب سلمي (في البداية) وعزل ماركوس عن الحكم في الفيليبين، تولي كورازون اكينو رئاسة الجمهورية.

١٩٨٧

أيار/مايو - إلغاء لبنان اتفاقَ القاهرة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

تشرين الثاني/نوفمبر - انقلاب في تونس بقيادة زين العابدين بن علي اطاح بحكم الحبيب بورقيبة.

كانون الأول/ديسمبر - بداية الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

١٩٨٨

- قطع السعودية لعلاقاتها الدبلوماسية مع ايران.

تموز/يوليو
- بداية الانفراج الدولي بعد قمة موسكو التي عقدت في (أيار/مايو) بين ريغان وغورباتشيف.
- الملك حسين يعلن فصل الضفة الغربية عن الأردن.
- اغتيال محمد ضياء الحق رئيس جمهورية باكستان.

آب/أغسطس
- اعلان وقف اطلاق النار بين العراق وإيران.

١٩٨٩

كانون الثاني/يناير
- الاعلان عن تأسيس مجلس التعاون العربي بين مصر والعراق والأردن واليمن العربية.

شباط/فبراير
- الاعلان عن قيام اتحاد دول المغرب العربي بين تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا.
- اجراء استفتاء شعبي على الدستور الجديد في الجزائر.
- عودة طابا إلى السيادة المصرية.
- اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الهنغاري تقر التعددية الحزبية.

آذار/مارس
- تعيين ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين.

نيسان/ابريل
- ثورة الخبز في الأردن بعد قرار رفع أسعار المواد الغذائية وفرض ضرائب جديدة.

أيار/مايو
- عودة مصر إلى الجامعة العربية.

حزيران/يونيو
- نهاية ربيع بكين بمذبحة بساحة تيان آن مين.
- انقلاب عسكري في السودان يطيح بالحكومة المدنية الدستورية وتعطيل دستور ١٩٨٦.

أيلول/سبتمبر
- توقيع اتفاقية سوفياتية ـ أمريكية لنزع السلاح وتدمير الصواريخ قصيرة المدى.

تشرين الأول/أكتوبر
- هدم جدار برلين، سقوط هونيكر واختيار رئيس جديد لألمانيا الشرقية وتوحيد ألمانيا على جدول الأعمال.

تشرين الثاني/نوفمبر - مظاهرات عارمة في تشيكوسلوفاكيا تؤدي إلى استقالة الحكومة وعودة دوبتشيك إلى الظهور.
- استقالة الحكومة في بلغاريا واختيار قيادة جديدة للحزب الشيوعي.
- انتخابات برلمانية في الأردن.
- انتخاب رينيه معوّض رئيساً للبنان واغتياله بعد ١٧ يوماً وانتخاب الياس الهراوي خلفاً له.

المـَراجـع

١ ـ العربية

كتب

الإبراهيم، حسن علي. **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العلمية، ١٩٨٢.

إبراهيم، سعد الدين. **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

أحمد، كمال مظهر. **الطبقة العاملة العراقية: التكوّن وبدايات التحرك**. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١.

أرسلان، شكيب. **لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟** ط ٣. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٣٩.

الأسد، رفعت. **التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في القطر العربي السوري بين الثورة الوطنية والثورة الطبقية، ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣**. دمشق: مطابع ألف باء الأديب، [د. ت.].

اسكندر، رشدي [وآخرون]. **ثمانون سنة من الفن: ١٩٠٨ ـ ١٩٨٨**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

اسماعيل، صدقي. **العرب وتجربة المأساة**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣.

اسماعيل، طارق يوسف. **اليسار العربي**. دمشق: دار النبراس، ١٩٨٠.

أمين، سمير. **أزمة المجتمع العربي**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

ـــــ . **الطبقة والأمة في التاريخ والمرحلة الامبريالية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

ـــــ وفيصل ياشير. **البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي وتركيا وجنوب أوروبا)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

انجلز، فردريك. **دور القهر في التاريخ**. [د.م.: د.ن.]، ١٩٨٨.

الأنصاري، محمد جابر. **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٥)

انطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس؛ تقديم نبيه أمين فارس. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠.

أوين، روجر [وآخرون]. **الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ - ١٩٣٩**. إعداد مروان بحيري؛ ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

البراوي، راشد. **مشروع سوريا الكبرى: عرض وتحليل ونقد**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

البشري، طارق. **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ - ١٩٥٢**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.

ـــــ. **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية**. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢.

بطي، رفائيل. **الصحافة في العراق**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٥.

البنا، أنور الجندي. **تاريخ الفكرة الإسلامية: ماضيها وحاضرها (قضايا الأقطار الإسلامية)**. القاهرة: مطبعة مكتبة مصر، ١٩٤٤.

البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٣**. واشنطن. دي. سي.: البنك، ١٩٨٣.

ـــــ. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٧**. واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٨٧.

بني المرجة، موفق. **صحوة الرجل المريض، أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية**. الكويت: مؤسسة صقر الخليج، ١٩٨٤.

بهاء الدين، أحمد. **فاروق... ملكاً، ١٩٣٦ - ١٩٥٢**. القاهرة: روز اليوسف، ١٩٥٢.

ثورة التسعينات: العالم العربي وحسابات نهاية القرن. تحرير خلدون حسن النقيب ومبارك العدواني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.
الجابري، محمد عابد: **تكوين العقل العربي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (نقد العقل العربي؛ ١)
ــــــ. **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢.
جميل، حسين. **الحياة النيابية في العراق، ١٩٢٥ - ١٩٤٦: موقف جماعة الأهالي منها**. بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٨٣.
الجيش والديمقراطية في مصر. تحرير أحمد عبد الله. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠.
الحافظ، صفاء. **القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧١.
الحبيب، محسن حسين. **حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق**. بيروت: دار الأندلس، ١٩٨١.
حسن، محمد سلمان. **دراسات في الاقتصاد العراقي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.
الحسني، عبد الرزاق. **الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية**. ط ٣. صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٧١.
ــــــ. **تاريخ الوزارات العراقية**. ط ٦. بيروت: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٢. ١٠ مج.
ــــــ. **الثورة العراقية الكبرى**. ط ٤. بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٨.
حسين، طه. **مستقبل الثقافة في مصر**. القاهرة: مطبعة المعارف ومكتبتها، ١٩٣٨. ٢ ج في ١.
حسين، عادل. **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ - ١٩٨٠**. بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٠ - ١٩٨١؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢. ٢ ج.
حسين، محمد محمد. **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر**. ط ٦. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣.
حسين، محمود. **الصراع الطبقي في مصر، ١٩٤٥ - ١٩٧٠**. ترجمة عباس بزي واصل. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١.
الحكيم، يوسف. **سورية والعهد الفيصلي**. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦.
حمدان، جمال. **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠ - ١٩٨٤. ٤ ج.
حمروش، أحمد. **الانقلابات العسكرية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

ـــــــ . **شهود ثورة يوليو**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠ . ٤ ج؛ القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٣ . ٥ ج.

ـــــــ . **قصة ثورة ٢٣ يوليو**. القاهرة: دار المستقبل العربي، [د.ت.]. ٥ ج.

خالد، خالد محمد. **مواطنون لا رعايا**. القاهرة: دار النيل، ١٩٥١ .

خدوري، مجيد. **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢ .

الخفاجي، عصام. **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣ .

ـــــــ . **رأسمالية الدولة الوطنية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩ .

خليل، خليل أحمد. **العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١ .

خيري، زكي. **تقرير عن مسائل في الاصلاح الزراعي**. بغداد: منشورات دار بغداد، ١٩٦٠ .

داغر، أسعد. **ثورة العرب: مقدماتها، أسبابها، نتائجها**. القاهرة: مطبعة المقطم؛ حماه: منشورات الرائد العربي، ١٩١٦ .

دروزة، الحكم. **الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية**. بيروت: دار الفجر الجديد للطباعة والنشر، ١٩٦١ .

الدسوقي، عاصم أحمد. **كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري، ١٩١٤ ـ ١٩٥٢**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥ .

دوبار، كلود وسليم نصر. **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقابلة سوسيولوجية تطبيقية**. تعريب جورج أبي صالح. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢ .

رافق، عبد الكريم. **العرب والعثمانيون، ١٥١٦ ـ ١٩١٦**. دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٧٤ .

راضي، نوال عبد العزيز. **أضواء جديدة على الحركة العمالية المصرية، ١٩٣٠ ـ ١٩٤٥**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧ .

الرزاز، منيف. **التجربة المرة**. بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٧ .

رزق، يونان لبيب. **الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧ .

ـــــــ . **تاريخ الوزارات العراقية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥ .

رضا، محمد جواد. **أزمات الحقيقة والحرية في التربية المعاصرة**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧.
رمضان، عبد العظيم. **الجيش المصري في السياسة، ١٨٨٢ - ١٩٣٦**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
رياض، محمود. **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.
الريحاني، أمين. **ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية**. بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٢٤. ٢ ج. ط ٤ مصحّحة ومنقّحة. بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٠. ٢ ج.
زريق، قسطنطين. **معنى النكبة مجدداً**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٧.
زكريا، فؤاد. **الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة**. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
الزيات، محمد عبد السلام. **السادات: القناع والحقيقة**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٨. (كتاب الأهالي؛ ١٨).
ساباين، جورج هولند. **تطور الفكر السياسي**. ترجمة جلال العروسي، راشد البراوي وعلي إبراهيم السيد. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩ - ١٩٧١. ٥ ج.
ساكس، أجناس. **نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة: موازنة بين النموذج الهندي والياباني**. ترجمة سمير عفيفي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٠.
سعادة، انطون. **الأمة السورية**.
سعيد، أمين. **الثورة العربية الكبرى**. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٣٥. ٣ ج.
السعيد، رفعت. **الأساس الاجتماعي للثورة العرابية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٦٦. (كتب قومية)
ـــــ. **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية، ١٩٤٠ - ١٩٥٠**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.
ـــــ. **تأملات في الناصرية**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.
سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة).
سمليا، نسكايا وايرينا ميخايلوفنا. **الحركات الفلاحية في لبنان: النصف الأول من القرن التاسع عشر**. ترجمة عدنان جاموس؛ قدّم له سالم يوسف. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٢.

سيد أحمد، رفعت. **الدين والدولة والثورة**. القاهرة: الدار الشرقية، ١٩٨٩.
السيد اسماعيل، خميس. **المؤسسات العامة الاقتصادية في الدول العربية: دراسة نظرية تطبيقية طبقاً لأحدث التشريعات الخاصة بالمؤسسات والشركات العامة... وشرح لنظام القطاعات الاقتصادية بالتجربة المصرية الحديثة**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٨.
السيد جاسم، عزيز. **مناقشات موضوعية حول الاصلاح الزراعي والحركة الفلاحية في القطر العراقي**. بغداد: دار الأديب العراقي، ١٩٦٩.
السيد، عفاف لطفي. **تجربة مصر الليبرالية، ١٩٢٢ - ١٩٣٦**. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١.
سيل، باتريك. **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨**. ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. بيروت: دار الكلمة والنشر، ١٩٨٠.
الشافعي، شهدي عطية. **تطور الحركة الوطنية المصرية، ١٨٨٢ - ١٩٥٦**. القاهرة: الدار المصرية، ١٩٥٧.
الشامي، علي. **تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانية المعاصرة**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨١.
شتا، محمد علي. **التنظيم والادارة في القطاع العام**. القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٣.
شرابي، هشام. **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.
شكري، غالي. **النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.
الشلق، أحمد زكريا. **حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية**. القاهرة: دار المعارف، [د. ت.].
الشهبندر، عبد الرحمن. **القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي**. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٣٦.
صايغ، أنيس. **الهاشميون وقضية فلسطين**. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٦.
صفدي، مطاع. **التجربة الناصرية والنظرية الثالثة**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا؛ منشورات دار الحكيم، ١٩٧٣.
ضاهر، مسعود. **لبنان: الاستقلال، الميثاق والصيغة**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٧. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي)
الطالباني، مكرم. **في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق**. بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٩.

الطاهر، عبد الجليل. **العشائر العراقية**. بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٧٢.
عازر، عادل وثروت اسحق. **المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٧.
عامر، ابراهيم. **الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر، ملكية الأرض، وسائل الاستغلال؛ القوى الاجتماعية في الريف، الصراع حول الأرض، قانون الاصلاح الزراعي**. القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٨.
عباس، رؤوف. **الحركة العمالية في مصر، ١٨٩٩ - ١٩٥٢**. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧.
عبد الله، اسماعيل صبري. **تنظيم القطاع العام: الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩.
ـــــ [وآخرون]. **مصر من الثورة... إلى الردة**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
عبد الرحمن، أسعد. **الناصرية: البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي**. ط ٢. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١.
عبد الفضيل، محمود. **تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.
ـــــ. **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
عبد المعطي، عبد الباسط. **توزيع الفقر في القرية المصرية**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩.
عبد الملك، أنور. **المجتمع المصري والجيش، ١٩٥٢ - ١٩٧١**. ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.
العروي، عبد الله. **الايديولوجية العربية المعاصرة**. ترجمة محمد عيتاني؛ قدّم له مكسيم رودنسون. بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، ١٩٧٠.
ـــــ. **مفهوم الدولة**. ط ٢. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣.
العقاد، صلاح. **المشرق العربي المعاصر**. ط ٢. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣.
العقاد، عباس محمود. **سعد زغلول: سيرة وتحية**. القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٣٦.
العمر، علي محمود. **حركة التحرر العربية إلى أين؟** بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩.
عوض، لويس. **تاريخ الفكر المصري الحديث: من عصر اسماعيل إلى ثورة ١٩١٩**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

ـــــــ . **العنقاء أو تاريخ حسن مفتاح**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.

غنيم، عادل. **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

فرجاني، نادر. **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

فؤاد، عاطف أحمد. **الحرية والفكر السياسي المصري**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠.

قاسم، سيزا أحمد ونصر حامد أبو زيد. **أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة: مدخل إلى السيميوطيقا**. القاهرة: دار الياس، ١٩٨٦.

قرقوط، ذوقان. **تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

قنديل، أماني. **صناعة السياسة الاقتصادية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨١**. القاهرة: [مؤسسة الأهرام]، ١٩٨٩. (كتاب الأهرام الاقتصادي؛ ١٦)

الكواري، علي خليفة. **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

الكواكبي، عبد الرحمن. **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٣١.

كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١)

لاندو، جاكوب. **الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢**. ترجمة وتعليق سامي الليثي. القاهرة: مكتبة مدبولي، [د.ت.].

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣**. بغداد: اللجنة، ١٩٨٥. (العدد ٨)

ـــــــ . **المجموعات الاحصائية والكتب الاحصائية السنوية**. **الأردن**، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤؛ **السعودية**، ١٩٦٥، العددان ٢١ ـ ٢٢، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦؛ **سوريا**، ١٩٨٧؛ **العراق**، ١٩٨٥؛ **الكويت**، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧، **ومصر**، ١٩٨٥.

اللجنة العربية لتخليد جمال عبد الناصر. **وثائق ثورة يوليو: فلسفة الثورة ـ الميثاق ـ بيان ٣٠ مارس**. [د.م: د.ن.، د.ت.].

مانهايم، كارل. **الايديولوجيا واليوتوبيا**. الكويت: شركة المكتبات الكويتية، ١٩٨١.

متولي، محمود. **الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

ـــــ. **تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ - ١٩٤٥**. القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٧.

مرسي، فؤاد. **هذا الانفتاح الاقتصادي**. ط ٢. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠.

مصر في ربع قرن، ١٩٥٢ - ١٩٧٧: دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي. تحرير سعد الدين ابراهيم. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١.

مصر. وزارة الشؤون الاجتماعية. **تقويم النقابات والاتحادات العمالية في جمهورية مصر**. القاهرة: دار الجمهورية للطباعة، ١٩٥٦.

المصري، ابراهيم السيد عيسى. **مجمع الآثار العربية**. دمشق: مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٨.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

معجم العلوم الاجتماعية. إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين؛ تصدير ومراجعة ابراهيم مدكور. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

مقصود، كلوفيس. **أزمة اليسار العربي**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠.

الملاح، عبد الغني. **تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.

موسى، سلامة. **تربية سلامة موسى**. القاهرة: دار الكاتب المصري، ١٩٤٧.

المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢ - ١٩٦٧.

ميتشل، تيموثي. **استعمار مصر**. ترجمة بشير السباعي وأحمد حسان. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠.

نافعة، حسن. **مصر والصراع العربي - الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

النجار، حسين فوزي. **سندباد مصري: جولات في رحاب التاريخ**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦١.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

نــوار، عبد العـزيز سليـمان. **تاريـخ العرب المعـاصر: مصر والعـراق**. بـيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣.
هـانسن، بنت وسمـير رضـوان. **العمـل والعـدل الاجتـماعي: مصر في الثـمانينـات**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.
هانكي، ستيف هـ. **تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص. والتنمية الاقتصادية**. ترجمة محمد مصطفى غنيم. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠.
هـلال، علي الـدين [وآخرون]. **الـديمقراطيـة وحقوق الإنسـان في الـوطن العـربي**. بـيروت: مركـز دراسات الـوحـدة العـربيـة، ١٩٨٣. (سلسلة كتب المستقبـل العربي؛ ٤)
هـويـدي، أمــين. **العسكـرة والأمن في الشرق الأوسط: تــأثـيرهمــا عـلى التنميــة والديمقراطية**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١.
هيكل، محمد حسنين. **سنوات الغليان**. نشر في: **الأهرام والقبس** سنة ١٩٨٨.
ـــــ. **العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط**. القاهرة: الشركة العربية للطباعـة والنشر، ١٩٥٨.
هيلان، رزق الله. **الثقافة والتنمية الاقتصادية في سوريا والبلدان المتخلفـة**. دمشق: مكتبة ودار ميسلون، ١٩٨٠.
ووديز، جاك. **الجيوش والسياسة**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.
ياسيرز، كارل. **الإنسان في العصر الحديث**. [د.م.: د.ن.]، ١٩٣١.
ياسين، عبد القادر. **تاريخ الـطبقة العـاملة الفلسطينيـة، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٠.
ياغي، اسماعيل أحمد. **تطور الحركة الوطنيـة في العراق، ١٩٤١ ـ ١٩٥٢**. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٩.
يكن، زهـدي. **القانـون الدستـوري والنظم السيـاسيـة**. بـيروت: دار يكن للنشر، ١٩٨٢.
اليمن العربية. **كتاب التعليم في ٢٥ عاماً**. صنعاء: [د. ن.]، ١٩٨٧.
يـوسف، حسن. **القصر ودوره في السيـاسـة المصريـة، ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ (مـذكـرات حسن يوسف)**. القاهرة: مركز الدراسات السياسيـة والاستراتيجيـة بالأهـرام، ١٩٨٢.

دوريات

ابراهيم، أحمد حسن. «المـزارع التعاونيـة: نظام يجب علينـا أن نجربـه للقضاء عـلى تفتيت الملكية.» **الطليعة**: السنة ٨، العدد ١٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢.

ابراهيم، سعد الدين. «دروس الفشل ودروس النجاح لثورة يوليو.» **الأهرام الاقتصادي**: ٢٥ تموز/يوليو ١٩٨٣.

ـــــ. «المشروع الاجتماعي لثورة يوليو.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣١، أيلول/سبتمبر ١٩٨١.

الأتربي، محمد صبحي. «التضخم البيروقراطي خلال العشر سنوات الأخيرة: بعض المؤشرات العامة.» **الطليعة**: السنة ٨، العدد ١٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢.

أمين، سمير. «أزمة الشرق الأوسط في إطارها العالمي.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥٤، آب/أغسطس ١٩٨٣.

أنيس، عبد العظيم. «قراءة في سنوات الغليان.» **الوطن** (الكويت): ١٩ - ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩.

الأهرام: ١٩٨٩/٤/٣٠.

الأهرام الاقتصادي: أعداد متفرقة للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥؛ ١٩ - ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣؛ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣؛ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣؛ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

أوراق عربية: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

البشري، طارق. «الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو، ١٩٥٢ - ١٩٧٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٤، حزيران/يونيو ١٩٨٤.

بلحسن، عمار. «المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

بودريار، جان. «الحداثة.» ترجمة محمد سبيلا. **الفكر العربي**: السنة ١١، العدد ٦٢، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

بيكوك، آلان (سير). «المؤسسات الحرة والسياسات الاقتصادية الغربية.» **القبس**: ١٩٨٩/٥/٨.

التائه، سعد. «ثورة يوليو بين الحقيقة والوهم.» **الأهرام الاقتصادي**: ٢٥ تموز/يوليو ١٩٨٣.

«ثورة يوليو والمثقفون: مقالات وشهادات.» **مجلة أدب ونقد**: السنة ٥، العدد ٤٠، آب/اغسطس ١٩٨٨.

جدعان، فهمي. «الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٧، العدد ١، ربيع ١٩٨٩.

ـــــ. «ما هي الجماعات الإسلامية في مصر؟» **مجلة المجتمع** (الكويت): تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

الجميل، سيار. «إنتلجنسيا العراق: التكوين. . الاستنارة. . السلطة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٣٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.
حجازي، أحمد عبد المعطي. «بكائية» (قصيدة). **مجلة أدب ونقد**: العدد ٤٠، آب/أغسطس ١٩٨٨.
حسيب، خير الدين. «نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في العراق: تقرير بمناسبة مرور عام على التأميم.» **دراسات عربية**: العدد ١٢، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥.
حسين، عادل. «عبد الناصر والنظام الاقتصادي: رد على المعارضين والناقدين.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.
حمادي، سعدون. «النكبة وقضية الوحدة العربية.» **دراسات عربية**: السنة ١٣، العدد ١٠، آب/اغسطس ١٩٦٧.
حمودة، عادل. «المثقفون الذين أفسدوا الثورة! أزمة المثقفين وثورة يوليو.» **الأهرام الاقتصادي**: ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٤.
«خطاب الخميني إلى طلاب جامعة طهران.» **إطلاعات**: ١٩٧٩/٩/٢٢.
دبس، سونيا. «التركيبة الاجتماعية للبرلمان اللبناني في عهد الانتداب، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣.» **الفكر العربي**: السنة ٣، العدد ٢٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١.
زكريا، فؤاد. «البنائية.» **حوليات كلية الآداب** (جامعة الكويت): الرسالة الأولى، ١٩٨٠.
ـــــ. «الانتخابات لسنة ١٩٨٤ . . . ومستقبل الوطنية المصرية.» الحلقة الثالثة من سلسلة مقالات نشرت تحت عنوان: «ظاهرة الوفد. . الصورة «المشوهة».» في جريدة: **القبس** (الكويت): ١٩٨٤/٦/١٨.
ـــــ. «هل أضاعت ثورة يوليو الديمقراطية؟» خلاصة لمحاضرة ألقاها فؤاد زكريا في القاهرة. **الوطن** (الكويت): ١٩٨٨/٨/٣٠.
زكي، رمزي. «الأموال المهربة للخارج: هل من الممكن عودتها؟» **الأهرام الاقتصادي**: ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧.
الزياتي، نعمان. «الاقطاع يعود. . !» **الأهرام الاقتصادي**: ١٨ حزيران/يونيو ١٩٨٤.
الشاعر، جمال. «تجربة الديمقراطية في الأردن.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٤، حزيران/يونيو ١٩٨٤.
شحاته، عبد الرحيم. «مواقع التدهور في الزراعة المصرية.» **الأهرام الاقتصادي**: حزيران/يونيو ١٩٨٤.
الشهاوي، عبد الخالق. «التفتيت: المشكلة والحل.» **الطليعة**: السنة ٨، العدد ١٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢.
الطليعة (الكويت): ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

طيبي، بسام. «ما تعلمنا من النكسة الأخيرة؟ محاولة لمناقشة القضية القومية العربية.» **دراسات عربية**: السنة ٤، العدد ٦، نيسان/ابريل ١٩٦٨.

عبد الله، اسماعيل صبري. «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٠، آب/اغسطس ١٩٨٦.

عبد الفضيل، محمود. «أثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الأفراد وأنماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٦، العدد ١، ١٩٨٠.

عبد المعطي، عبد الباسط. «الثروة والسلطة في مصر.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٠، العدد ٣، أيلول/سبتمبر ١٩٨٢.

ـــــ. محمد أبو مندور ومحمود منصور عبد الفتاح. «الدولة... والقرية المصرية: دراسة في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية.» **قضايا فكرية**: الكتاب الأول، تموز/يوليو ١٩٨٥.

عزيز، طارق. «الجيش ومكانه في الثورة العربية.» **المعرفة** (دمشق): العدد ١٠١، تموز/يوليو ١٩٧٠.

عطية، مصطفى نور الدين. «المشكلة الغذائية في مصر.» **فكر** (فرنسا): السنة ١، الأعداد ١ ـ ٣، ١٩٨٤.

العظم، صادق جلال. «النقد الذاتي بعد الهزيمة.» **مواقف**: العدد ٤، ١٩٦٩.

قاسمية، خيرية. «النشاط السياسي والأحزاب السياسية في سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٢٠.» **الفكر العربي**: السنة ٣، العدد ٢٢، أيلول/سبتمبر ١٩٨١.

لونغنيس، اليزابيث. «مصادر التصنيع وأصول الطبقة العاملة السورية: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية.» **الطريق**: السنة ٣٩، العددان ٣ ـ ٤، آب/اغسطس ١٩٨٠.

مجلة أدب ونقد: السنة ٥، العدد ٤، آب/اغسطس ١٩٨٨.

مذكرات محسن البرازي التي نشرت في جريدة: **الحياة** (بيروت) في أواسط الخمسينيات.

منصور، فوزي. «اليساريون والسلطة: كفارات ناقصة وليست نقداً ذاتياً: قراءة جديدة لكتاب السادات: القناع والحقيقة.» **الهلال**: السنة ٩٧، العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٨٩.

النقيب، خلدون حسن. «إطار استراتيجي مقترح للتنمية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٢٩، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

ـــــ. «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٧٩، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

ـــــ . «التاريخ السري لفتح والحل السلمي للقضية الفلسطينية.» **القبس**: ملحق ١٩٨٥/٢/٢٨ .
ـــــ . «العقلية التآمرية عند العرب.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٢، العدد ٤، شتاء ١٩٨٤ .
يسين، السيد. «الفكر العربي في مواجهة الهزيمة.» **الكاتب**: السنة ١٢، العدد ١٣٦، تموز/يوليو ١٩٧٢ .
يوسف، محمد محمود. «الزراعة... تهدد التنمية والاستثمار.» **الأهرام الاقتصادي**: ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ .

مؤتمرات، ندوات

الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية: أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٥ ـ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩. تحرير طاهر حمدي كنعان وابراهيم سعد الدين عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠ .
التجارب الديمقراطية في الوطن العربي، وقائع ندوة إشكالية الديمقراطية في العالم العربي، الرباط، ١٣ ـ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ . بيروت: دار الحداثة؛ المغرب: منتدى الفكر والحوار، ١٩٨١ .
التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والمعاصرة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دارسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٥ .
الجامعة التونسية. مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. ندوة العرب أمام مصيرهم، تونس، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ .
الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ندوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧ . (مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية)
دراسات في الحركة التقدمية العربية، ندوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧ . (مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية)
صرّوف، فؤاد ونبيه أمين فارس. **الفكر العربي في مائة سنة: بحوث مؤتمر هيئة الدراسات العربية المنعقدة في تشرين الثاني، ١٩٦٦ في الجامعة الأميركية في بيروت**. بيروت: الجامعة، ١٩٦٧ . (منشورات العيد المئوي)
الفلسفة في الوطن العربي المعاصر: بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الأول الذي نظمته الجامعة الأردنية. ط ٢ . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧ .

القطاع العام والقطاع الخاص في الـوطن العربي: بحـوث ومناقشـات الندوة الفكـرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. بيروت: المركز، ١٩٩٠.
مصر. اللجنة العليا لحزب اللامركزية. المؤتمر العربي الأول المنعقد في القـاعة الكـبرى للجمعيـة الجغرافيـة بشارع سـان جرمـان، باريس، ١٨ ـ ٢٣ حـزيران/يـونيو ١٩١٣.
ملامح المشروع الحضاري العربي المعـاصر. وقائـع ندوة نـاصر الفكريـة، ٥، لندن، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢.
الناصرية والنظام العالمي الجديد: ندوة باريس. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١.
ندوة الغزو الثقافي، الكويت، ١٩٨٣.

٢ ـ الاجنبية

Books

Abdel–Fadil, Mahmoud. *Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952 – 1970.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1975.

——. *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952-1972.* Cambridge, Mass: Cambridge University Press, 1980.

Abdel Khalek, Gouda and Robert Tignor (eds.). *The Political Economy of Income Distribution in Egypt.* New York: Holmes and Meier, 1981.

Abdel–Malek, Anouar. *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser.* Translated by Charles Lam Markmann. New York: Random, 1968.

Abu Jaber, Kamel S. *The Arab Ba'th Socialist Party: History, Ideology and Organization.* Foreword by Philip K. Hitti. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1966.

Abu – Lughod, Janet and Richard Hay (Jr.) (eds.). *Third World Urbanization.* London: Methuen; Chicago, Ill.: Maaroufa Press, 1977.

Adorno, Theodor W. and Herburt Marcuse. *Critical Theory.*

Aglietta, Michel. *A Theory of Capitalist Regulation: The U.S. Experience.* Translated from French by David Fernbach. London: New Left Books, 1979.

Ajami, Fouad. *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967.* New York: Cambridge University Press, 1981.

Akhavi, Shahrough. *Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period.* Albany, N.Y.: State University of New York, c1980.

Albertini, Rudolf von. *Decolonization: The Administration and Future of the Colonies, 1919 – 1960.* Translated from the German by Francisca Garvie. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1971.

Allardt, Erik and Rokkan Stein (eds.). *Mass Politics: Studies in Political Sociology.* New York: Free Press, 1970.

Althusser, Louis. *Lenin and Philosophy and Other Essays.* London: New Left Books, 1971.

——. *Reading Capital.* Translated by Ben Brewster. 2nd ed. London: New Left Books, 1977.

Altridge, Derek [et al.] (eds.). *Post Structuralism and the Question of History.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1989.

Amin, Galal A. *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945 – 1970.* Leiden: Brill, 1974. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; vol. 13)

Amin, Samir. *The Arab Economy Today.* Translated by Michael Pollis; Introduction by Aidan Foster-Carter. London: Zed Press, 1982.

——. *Decoupling Review.* New York: New York University Press, 1989.

Anderson, Perry. *Considerations on European Marxism.* London: New Left Books, 1978.

——. *Lineages of the Absolutist State.* London: New Left Books, 1974.

——. *Marxism and Culture.*

Arblaster, Anthony. *The Rise and Decline of Western Liberalism.* Oxford; New York: Blackwell, 1984.

Arendt, Hannah. *The Origins of Totalitarianism.* New York: Harcourt Brace, 1951.

Armer, Michael and Allen D. Grimshaw (eds.). *Comparative Social Research: Methodological Problems and Strategies.* New York: John Wiley, 1973.

Armstead , Nigel (ed.). *Reconstructing Social Psychology.* Harmondsworth, Eng.: Penguin Books, 1974. (Penguin Education)

Arrighi, Giovanni and John S. Saul (eds.). *Essays on the Political Economy of Africa.* New York: Monthly Review Press, 1973. (Modern Reader; PB-250)

Ayubi, Nazih N. *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt.* London: Ithaca Press, 1980.

Baer, Gabriel. *Population and Society in the Arab East.* Translated from Hebrew by Hanna Szoke, New York: Praeger; London: Routledge, 1964.

Baloyra, Enrique (ed.). *Comparing New Democracies: Transition and Consolidation in Mediterranean Europe and the Southern Cone.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1987.

Baran, Paul A. *The Political Economy of Growth.* New York: Monthly Review Press, 1968.

—— and Paul M. Sweezy. *Monopoly Capital: An Essay on the American Economic and Social Order.* New York: Monthly Review Press, 1966.

Barnet, Richard J. *Roots of War.* Baltimore, Mad.: Penguin; New York: Atheneum, 1972.

—— and Ronald E. Müller. *Global Reach: The Power of the Multi-National Corporations.* New York: Simon and Schuster, 1974.

Batatu, Hanna.*The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character.* Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1984.

——. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978. (Princeton Studies on the Near East)

Baudrillard, Jean. *The Mirror of Production.* Translated with introduction by Mark Poster. St. Louis: Telos Press, c1975.

———. *The Political Economy of the Sign.*
Baumer, Franklin L. (ed.). *Intellectual Movements in Modern European History.* New York: Macmillan, 1965. (Main Themes in European History)
Béeri, Eliezer. *Army Officers in Arab Politics and Society.* New York: Praeger, 1970.
Bell, Daniel. *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting.* New York: Basic Books, 1973.
Bendix, Reinhard and Seymour Martin Lipset (eds.). *Class, Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective.* 2nd ed. New York: Free Press, 1966.
Berger, Morroe. *The Arab World Today.* New York: Doubleday, 1964.
———. *Bureaucracy and Society in Modern Egypt: A Study of the Higher Civil Service.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1957.
Berger, Peter and Luckman. *The Reconstruction of Everyday Life.*
Berger, Suzanne (ed.). *Organizing Interests in Western Europe: Pluralism, Corporatism and the Transformations of Politics.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1981. (Cambridge Studies in Modern Political Economies)
Berghahn, Volker Rolf. *Militarism: The History of an International Debate, 1861 – 1979.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1979.
Bianchi, Robert. *Unruly Corporations: Associational Life in Twentieth Century.* New York: Oxford University Press, 1989.
Biertedt, Robert. *Power and Progress: Essays on Sociological Theory.* New York: McGraw-Hill, 1974.
Bill, James A. and Robert L. Hardgrave. *Comparative Politics: The Quest for Theory.* Columbus: Merrill, 1973. (Merrill Political Science Series)
Binder, Leonard. *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt.* Chicago, Ill.: Chicago University Press, 1978.
Blake, G.H. and R.I. Lawless (eds.). *The Changing Middle Eastern City.* London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Books, 1980.
Blalock, Hubert M. and Ann B. Blalock (Jr.) (eds.). *Methodology in Social Research.* New York: McGraw-Hill, 1968. (McGraw-Hill Series in Sociology)
Blau, Peter Michael and Otis Dudley Duncan. *The American Occupational Structure.* New York: John Wiley, 1967.
Bloom, Allan. *The Closing of the American Mind.* New York: Simon and Schuster, 1987.
Bonné, Alfred. *State and Economics in the Middle East: A Society in Transition.* London: Routledge, 1948.
Borthwick, Bruce Maynard. *Comparative Politics of the Middle East: An Introduction.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1980.
Bottomore, Thomas Burton and Robert Nisbet (eds.). *A History of Sociological Analysis.* London: Heinemann; New York: Basic Books, 1978.
Boulding, Kenneth Ewart and Tapan Mukerjee (eds.). *Economic Imperialism: A Book of Readings.* Ann Arbor: University of Michigan Press, 1972.
Bourdieu, Pierre. *Outline of a Theory of Practice.* Translated by Richard Nice. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1977. (Cambridge Studies on Social Anthropology; 16)
Bowles, Samuel, David M. Gordon and Thomas E. Weisskopf. *Beyond the Wasteland: A Democratic Alternative to Economic Decline.* London: Verso, 1986.
Bramson, Leon. *The Context of Sociology.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974.
Braverman, Harry. *Labor and Monopoly Capital: The Degradation of Work in the Twentieth Century.* Foreword by Paul M. Sweezy. New York: Monthly Review Press, c1974.

Brecht, Arnold. *Political Theory. The Foundations of Twentieth Century Political Thought.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970. (Princeton Paperbacks)

Breuilly, John. *Nationalism and the State.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press; Manchester University Press, 1985.

Brown, Carl L. *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game.* London: I.B. Tauris; Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984.

Burgess, Robert L. and Don Bushell (Jr.) (eds.). *Behavioral Sociology.* New York: Columbia University Press, 1969.

Butler, R.D.O. *The Roots of National Socialism, 1783 – 1933.* London: [n.pb.], 1941.

Carnoy, Martin. *The State and Political Theory.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984.

Castello. *Urbanization.*

Chaliand, Gérard. *Revolution in the Third World: Myths and Prospects.* Foreword by Immanuel Wallerstein. Hassocks: Harvester Press; New York: Viking Press, 1977.

Chayanov, A.V. *The Theory of Peasant Economy.* [n.p.: n.pb.], 1925.

Chenery, Hollis Burnley [et al.]. *Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth.* London: World Bank; Oxford University Press, 1974.

Chomsky, Noam and Edward S. Herman. *The Political Economy of Human Rights.* Boston: South End Press, 1979. 2 vols.

Clapham, Christopher S. and George Philip (eds.). *The Political Dilemmas of Military Regimes.* London: Croom Helm, 1985.

Clarkson, Stephen. *The Soviet Theory of Development: India and the Third World in Marxist- Leninist Scholarship.* London: Macmillan, 1979.

Cliff, Tony. *State Capitalism in Russia.* London: Pluto Press, 1974.

Cline, Ray S. *The CIA under Reagan, Bush and Casey: The Evolution of the Agency from Roosevelt to Reagan.* Washington, D.C.: Acropolis Books, 1981.

Cluster, Pierre. *Society Against the State.* Oxford: [n.pb.], 1977.

Collier, David (ed.). *The New Authoritarianism in Latin America.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979.

Colton, Timothy. *Commissars, Commanders and Civilian Authority.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979.

Cook, M.A. (ed.). *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day.* London: Oxford University Press, 1970.

Copeland, Miles. *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics.* New York: Simon and Schuster, 1969.

Cuddhy, William. *Agricultural Price Management in Egypt.* Washington, D.C.: World Bank, 1980. (World Bank Staff Working Paper; no. 388)

Dahl, Robert Alan. *Modern Political Analysis.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1963.

——. *Pluralist Democracy in the United States: Conflict and Consent.* Chicago, Ill.: Rand McNally, 1967. (Rand McNally Political Science Series)

Dahrendorf, Ralph. *Class and Class Conflict in Industrial Society.* Translated, reviewed and expanded by the author. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1968.

Dann, Uriel. *Iraq under Qassem: A Political History, 1958 – 1963.* New York: Praeger, 1969.

Davidson, Roderic Hollet. *Reform in the Ottoman Empire, 1856 – 1876.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1964.
Davis, Eric. *Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920 – 1941.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983.
Davis, Steven R. *Third World Coups d'Etat and International Security.* Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1987.
Dawisha, Adeed I. *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy.* London: Macmillan; New York: Distributed by Halsted Press, 1976.
Deeb, Marius. *Party Politics in Egypt: The Wafd and Its Rivals, 1919 – 1939.* London: Ithaca Press, 1979.
Decalo, Samuel. *Coups and Army Rule in Africa: Studies in Military Style.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1976. (Yale Paperbound; Y–295)
De Janvry, Alain. *The Agrarian Question and Reformism in Latin America.* Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1981.
Dekmejian, Richard Hrair. *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics.* London: University of London Press; Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971.
Descombe. *Modern French Philosophy.*
De Sousa, Antony R. and Philip W. Porter. *The Underdevelopment and Modernization of the Third World* . Washington , D.C .: Associaton of American Geographers, c1974. (Resource Paper; no. 28)
Dickson, Harold Richard. *Kuwait and Her Neighbours.* Edited for publication by Clifford Witting. London: Allen and Unwin, 1968.
Donovan, James A. *Militarism, U.S.A.* With a foreword by David M. Shoup. New York: Scribner, 1970.
Drachkovitch, Milorad M. (ed.). *The Revolutionary Internationals, 1864 – 1943.* Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1966. (Hoover Institution Publications)
Eide, Asbjørn and Mark Thee (eds.). *Problems of Contemporary Militarism.* London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1980.
Elster, Jon and Karl Ove Moene (eds.). *Alternatives to Capitalism.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1989.
Enloe, Cynthia H. and U. Semin- Panzer (eds.). *The Military, the Police and Domestic Order.* London: Richardson Institute for Conflict and Peace Research, 1975.
Ewen, Stuart. *Captains of Consciousness: Advertising and the Social Roots of the Consumer Culture.* New York: McGraw-Hill, c1976.
Fann, K.T. and Donald C. Hodges (eds.). *Readings in U.S. Imperialism.* Boston: Sargent, 1971. (An Extending Horizons Book)
Faris, Nabih Amin and Mohammed Tawfiq Husayn. *The Crescent in Crisis: An Interpretative Study of the Modern Arab World.* Lawrence: University of Kansas Press, 1955.
Fidel, Kenneth (ed.). *Militarism in Developing Countries.* New York: Dutton, 1973.
Finer, Samuel Edward. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics.* New York: Praeger, 1962. (Books that Matter)
Fisher, Sydney Nettleton (ed.). *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government.* Columbus: Ohio State University Press, 1963. (Ohio State University, Columbus, Graduate Institute for World Affairs; Publication no. 1)
——. *Social Forces in the Middle East.* Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1955.
Foucault, Michel. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison.* Translated from the

French by Alan Sheridan. New York: Pantheon Books, °1977. (Leaves of Plates; 3)
——. *The Order of Things: An Archaeology of the Human Sciences.* New York: Random House; Pantheon Books, 1970. (World of Man)
Frank, André Gunder. *Crisis in the Third World.* London : Heinemann ; Gower, 1981.
Frankel, Boris. *Beyond the State? Dominant Theories and Socialist Strategies.* London: Macmillan, 1983. (Contemporary Social Theory)
Freemantle, Brian. *CIA: The Honourable Company.* London: Michael Joseph Rainbird, 1983.
Friedman, George. *The Political Philosophy of the Frankfort School.* Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1981.
Friedrich, Carl Joachim (ed.). *Authority.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958. (Nomos;1)
—— Michael Curtis and Benjamin R. Barber. *Totalitarianism in Perspective: Three Views.* New York: Praeger, 1969.
Fröbel, Folker, Jurgen Heinrichs and Otto Kreye. *The New International Division of Labour: Structural Unemployment in Industrialized Countries and Industrializations in Developing Countries.* Translated by Peter Burgess. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1980. (Studies in Modern Capitalism)
Gellner, Ernest (ed.). *Populism.*
—— and John Waterbury (eds.). *Patrons and Clients in Mediterranean Societies.* London: Duckworth, 1977.
Gendzier, Irene L. (ed.). *A Middle East Reader.* New York: Pegasus, 1969.
Ghai, Dharam [et al.]. *Agrariam Systems and Rural Development.* London: Macmillan; New York: Holmes and Meier Publishers, 1979.
Giddens, Anthony. *Capitalism and Modern Social Theory: An Analysis of the Writings of Marx, Durkheim and Max Weber.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971.
——. *The Nation – State and Violence.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1987.
—— and David Held (eds.). *Classes, Power and Conflict: Classical and Contemporary Debates.* London: Macmillan; Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982.
Gillard, David. *The Struggle for Asia, 1828 – 1914: A Study in British and Russian Imperialism.* London: Methuen, 1977.
Goldman, Kjell and Gunnar Sjostedt (eds.). *Power, Capabilities, Interdependence: Problems in the Study of International Influence.* London: Sage Publications, 1979. (Sage Modern Politics Series; vol.3)
Gorz, André. *Farewell to the Working Class: An Essay on the Post- Industrial Socialism.* London: Pluto Press, °1982.
Gough, Ian. *The Political Economy of the Welfare State.* New York: St. Martin's Press, 1973. (Critical Texts in Social Work and the Welfare State)
Gouldner, Alvin Ward. *The Coming Crisis of Western Sociology.* New York: Equinox Books, 1971.
——. *The Dialectic of Ideology and Technology: The Origins, Grammar and Future of Ideology.* New York: Seabury Press, °1976. (A Continum Book)
Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notebooks.* Edited by Quintin Hoare and G.N. Smith. London: Lawrence and Wishart, 1971.
Le Grand, Julian and Saul Estrin (eds.). *Market Socialism.* Oxford: Clarendon Press, 1989.

Green, Stephen. *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948 – 1967.* New York: Morrow and Co.; London: Faber and Faber, 1984.
Greenstein, Fred I. and Nelson Polsky (eds.). *Handbook of Political Science: International Politics.* Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1975.
Gregor, A. James. *The Fascist Persuasion in Radical Politics.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974.
——. *Italian Fascism and Developmental Dictatorship.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, c1979.
Griffith, William E. (ed.). *The World and the Great Power Triangles.* Cambridge, Mass.: MIT Press, 1975. (Studies in Communism, Revisionism and Revolution; 21)
Habermas, Jürgen. *Communication and the Evolution of Society.* Translated and with introduction by Thomas McCarthy. Boston: Beacon Press, c1979.
——. *Knowledge and the Human Interest.* London: [n.pb.], 1972.
Haddad, George Meri. *Revolutions and Military Rule in the Middle East.* New York: R. Speller, 1965 – 1973. 3 vols.
Hall, Harry P. (ed.). *The Evolution of Public Responsibility in the Middle East.* Washington, D.C.: Middle East Institute, 1955.
Halperin, Morton H. [et al.]. *The Lawless State: The Crimes of U.S. Intelligence Agencies.* New York: Penguin Books, 1976.
Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963.
Halton–Rochberg. *Modernity and Rational Pragmatism.*
Hammond, Richard James. *Portugal and Africa, 1815 – 1910: A Study in Uneconomic Imperialism.* Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1966. (Stanford University Studies in Tropical Development)
Harik, Iliya F. and Susan Randolph. *Distribution of Land, Employment and Income in Rural Egypt.* Ithaca, N.Y.: Cornell University, Center for International Studies, 1979.
Harré, Romano and P.F. Secord. *The Explanation of Social Behavior.* Oxford: Blackwell; Totowa, N.J.: Littlefield, Adams, 1972. (A Littlefield, Adams Quality Paperback; no. 269)
Hawkes, Terence. *Structuralism and Semiotics.* London: Methuen, 1978. (New Accents)
Hawley, Willis D. and Fredrick M. Wirt (eds.). *The Search for Community Power.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1968.
Hayter, Teresa. *Aid as Imperialism.* Middlesex: Pelican; Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1971. (Pelican Books)
Held, David [et al.]. *States and Societies.* Oxford: Blackwell, 1985.
Hershlag, Zvi Yehuda. *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East.* Leiden: Brill, 1964.
Hirst, Paul Q. *Law, Socialism and Democracy.* London: [n.pb.], 1986.
Hobsbawm, Eric J. *The Age of Capital, 1848 – 1875.* New York: Mentor Book, 1979.
——. *The Age of Revolution, 1789 – 1848.* New York: Mentor Book; Clevland: World Pub. Co., 1962. (The World Histories of Civilization)
Hofstadter, Richard and Michael Wallace (eds.). *American Violence: A Documentary History.* New York: Vintage, 1971.
Homan, George. *Social Behavior: Its Elementary Forms.* New York: Harcourt Brace, 1961.
Hoogvelt, Ankie M.M. *The Sociology of Developing Societies.* 2nd ed. London: Macmillan, 1978.

Hopkins, Nicholas S. and Saad Eddin Ibrahim (eds.). *Arab Society: Social Science Perspectives.* Cairo: American University in Cairo, 1985.
Horowitz, Irving Louis. *Foundations of Political Sociology.* New York: Harper and Row, 1972.
——. *Three Worlds of Development: The Theory and Practice of International Stratification.* 2nd ed. New York: Oxford University Press, 1972.
Howard, Harry Nicholas. *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East.* Beirut: Khayat, 1963.
Hughes, Henry Stuart. *Consciousness and Society: The Reorientation of European Social Thought, 1890 – 1930.* New York: Vintage Books; Knopf, 1958.
Hunt, Alan (ed.). *Class and Class Structure.* Edited with an introduction by Alan Hunt. London: Lawrence and Wishart, 1977.
Huntington Samuel P. *Political Order and Changing Societies.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968.
——. *The Soldiers and the State: The Theory and Politics of Civil- Military Relations.* Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press, 1957.
—— (ed.). *Changing Patterns of Military Politics.* New York: Free Press of Glencoe, 1962.
——. *The Strategic Imperative.* Cambridge, Mass.: Ballinger Pub. Co., 1982.
—— and Clement H. Moore (eds.). *Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of Established One-Party Systems.* New York: Basic Books, 1970.
Hurewitz, Jacob Coleman. *Middle East Politics: The Military Dimension.* New York: Praeger, 1969. (Praeger University Series; U – 660)
Husaini, Ishaq Musa. *The Moslem Brethren: The Greatest of Modern Islamic Movements.* Beirut: Khayat, 1956.
Ismael, Tareq Y. *The Arab Left.* Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1976. (Contemporary Issues in Middle East; 4)
Issawi, Charles Philip. *An Economic History of the Middle East and North Africa.* London: Methuen; New York: Columbia University Press, 1982.
—— (ed.). *The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966. (Midway Reprint Series)
International Labour Organization. *Yearbook of Labour Statistics.*
Jameson, Fredric. *The Political Unconscious.* London: Methuen; Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1981.
Janos, Andrew C. (ed.). *Authoritarian Politics in Communist Europe: Uniformity and Diversity in One-Party States.* Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies, c1976. (Research Series; no. 28)
Janowitz, Morris. *Military Institutions and Coercion in the Developing Nations.* Chicago, Ill.: Chicago University Press, 1977.
——. *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964.
Jessop, Bob. *The Capitalist State: Marxist Theories and Methods.* Oxford: Martin Robertson, 1982.
Johnson, John J. (ed.). *The Role of the Military in Underdeveloped Countries.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962; 1967.
Kalecki. *Dynamics of Feudalism.*
Kaplan, Abraham. *The Conduct of Inquiry: Methodology for Behavioral Science.* San Francisco: Chandler Publishing Co., 1964. (Chandler Publications in Anthropology and Sociology)
Kazancigil, Ali (ed.). *The State in Global Perspective.* Aldershot Hant, Eng.: Gower; Paris: UNESCO, 1984.

Keane, John. *Democracy and Civil Society*. London; New York: Verso, 1988.
Kedourie, Elie. *Arab Political Memoirs and Other Studies*. London: Frank Cass, 1974.
Kelidar, Abbas (ed.). *The Integration of Modern Iraq*. London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1979. (Croom Helm Series on the Arab World)
Kepel, Gilles. *Muslim Extremism in Egypt*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1985.
——. *Le Prophète et le Pharaon: Les Mouvements islamistes dans l'Egypte contemporaine*. Paris: La Découverte, 1984.
Kerr, Malcolm H. *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958 – 1970*. London: Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1970.
Khalidi, Tarif (ed.). *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East*. Beirut: American University of Beirut, 1984.
Khoury, Enver M. *The Patterns of Mass Movements in Arab Revolutionary Progressive States*. The Hague: Mouton, 1970.
Khoury, Philip S. *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920 – 1945*. Princeton, N.J.: Princeton University Press; London: I.B. Tauris, 1987. (Princeton Studies on the Near East)
Kiernan, Victor G. *European Empires from Conquest to Collapse, 1815 – 1960*. London: Fontana Paperbacks, 1982.
——. *The Old Alliance: England and Portugal*. London: Merlin Press, 1973. (The Socialist Register)
Kirk, George Eden. *Contemporary Arab Politics: A Concise History*. New York: Praeger, 1961. (Books that Matter)
Kolko, Gabriel. *The Roots of American Foreign Policy: An Analysis of Power and Purpose*. Boston: Beacon Press, 1969.
——. *Wealth and Power in America: An Analysis of Social Class and Income Distribution*. New York: Praeger, 1962.
Kolkowicz, Roman and Adrezes Korbonski (eds.). *Soldiers, Peasants and Bureaucrats: Civil - Military Relations in Communist and Modernizing Societies*. London: Allen and Unwin, 1982.
Kornhauser. *Mass Society*.
Kriesberg, Louis (ed.). *Research in Social Movements: Conflict and Change*. Greenwich: JAI Press, 1979.
Krikorian, Mesrob K. *Americans in the Service of the Ottoman Empire, 1860 – 1908*. London: Routledge and Kegan Paul, 1978.
Laclau, Ernesto. *Politics and Ideology in Marxist Theory: Capitalism – Fascism – Populism*. London: Verso, 1979.
—— and Chantal Mouffe. *Hegemony and Socialist Strategies: Towards a Radical Politics*. London: Verso, 1985.
Landau, Jacob M. (ed.). *Man, State and Society in the Contemporary Middle East*. New York: Praeger; London: Pall Mall, 1972. (Man, State and Society)
Landes, David Saul. *Bankers and Pashas : International Finance and Economic Imperialism in Egypt*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979.
Lane, David Stuart. *The End of Social Inequality? Class, Status and Power under State Socialism*. London: Allen and Unwin, 1982.
Lapidus, Ira Marvin (ed.). *Middle Eastern Cities: A Symposium on Ancient, Islamic and Contemporary Middle Eastern Urbanism*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1966.

Laqueur, Walter Zéev. *Communism and Nationalism in the Middle East*. New York: Praeger; London: Routledge and Kegan Paul, 1956.

—— (ed.). *The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History*. New York: Praeger; London: Routledge and Kegan Paul, 1958.

Laroui, Abdallah. *The Crisis of the Arab Intellectual: Traditionalism or Historicism?* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1976. (Campus; 184)

Leacock, Eleanor Burke (ed.). *The Culture of Poverty: A Critique*. New York: Simon and Schuster, 1971.

Leeds, Anthony (ed.). *Social Structure, Social Stratification and Mobility*. Washington, D.C.: Pan American Union, 1967. (Monograph; 8)

Lenczowski, George. *The Middle East in World Affairs*. 4th ed. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1980.

Lévi – Strauss, Claude. *The Savage Mind*. Chicago, Ill.: Chicago University Press, 1966.

——. *Structural Anthropology*. New York: Anchor Books, 1967.

Levy, Jack S. *War in the Modern Great Power System, 1495 – 1975*. Lexington, Mass.: University Press of Kentucky, 1983.

Lloyd, Peter. *A Third World Proletariat?* London: Allen and Unwin, 1982.

Longrigg, Stephen Hemsley. *Syria and Lebanon under French Mandate*. Beirut: Librairie du Liban, 1968.

Lovejoy, Arthur O. *Essays in the History of Ideas*. Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1948.

Lowi, Theodore J. *The End of Liberalism: The Second Republic of the United States*. New York; London: W.W. Norton, 1979.

Lubasz, Heinz (ed.). *The Development of the Modern State*. New York: Macmillan, 1964; New York: Macnukabb, 1966.

Lukeles, Alex [et al.] (eds.). *Annual Review of Sociology*. Palo Alto, Calif.: Annual Reviews Inc., 1975. vol. 1.

Lukes, Steven. *Power: A Radical View*. London: Macmillan, 1983.

Lutfiyya, Abdulla M. and Charles W. Churchill (eds.). *Readings in Arab Middle Eastern Societies and Cultures*. The Hague: Mouton, 1970.

Luttwak, Edward. *Coup d'Etat: A Practical Handbook*. New York: Knopf, 1969.

——. *The Pentagon and the Art of War: The Question of Military Reform*. New York: Simon and Schuster, 1984.

Mabro, Robert and Samir Radwan. *The Industrialization of Egypt, 1939 – 1973: Policy and Performance*. Oxford: Clarendon Press, 1976.

Mac-Iver, Robert Morrison. *The Modern State*. Oxford: Clarendon Press, 1926.

McLaurin, Ronald D. (ed.). *The Political Role of Minority Groups in the Middle East*. New York: Praeger, 1980.

McLuhan, Herbert Marshall. *Understanding Media: The Extensions of Man*. New York: McGraw-Hill, 1964.

Magdoff, Harry. *The Age of Imperialism: The Economics of U.S. Foreign Policy*. New York: Monthly Review Press, 1969.

Maier, Charles S. *Recasting Bourgeois Europe: Stabilization in France, Germany and Italy in the Decade after World War I*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1975.

Malloy, James M. (ed.). *Authoritarianism and Corporatism in Latin America*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1977.

—— and Richards Thorn (eds.). *Beyond the Revolution: Bolivia since 1952*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1971.

Mandel, Ernest. *Marxist Economic Theory*. Translated by Brian Pearce. New York: Monthly Review Press, 1968. 2 vols.
Marlowe, John. *The Persian Gulf in the Twentieth Century*. London: Cresset Press; New York: Praeger, 1962. (Books that Matter)
Marr, Phebe. *The Modern History of Iraq*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1985.
Martin, Roderick. *The Sociology of Power*. London: Routledge and Kegan Paul, 1977.
Marx, Karl. *Selected Writings*. Edited by David McLellan. Oxdord, Eng.: Oxford University Press, 1977.
Michels, Robert. *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*. Translated by Eden and Cedar Paul. New York: Dover Publications, 1959.
Miliband, Ralph. *Class Power and State Power: Political Essays*. London: Verso, 1983.
——. *The State in Capitalist Society*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.
Mitchell, Timothy. *Colonizing Egypt*. Cambridge, Mass.; New York: Cambridge University Press, 1988. (Cambridge Middle East Library)
Mommsen, Wolfgang J. and Gerhard Hirschfeld (eds.). *Social Protest, Violence and Terror in Nineteenth Century and Twentieth Century Europe*. London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1982.
Monroe, Elizabeth. *Britain's Moment in the Middle East, 1914 – 1971*. Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1981.
Morratti. *Signs Taken for Wonder*.
Mosca, Gaetans. *The Ruling Class*. New York: McGraw-Hill, 1939.
Mouffe, Chantal (ed.). *Gramsci and Marxist Theory*. London: Routledge and Kegan Paul, 1979.
Mumford, Lewis. *City Development: Studies in Disintegration and Renewal*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1973.
Muna, Farid A. *The Arab Executive*. London: Macmillan, 1980.
Naisbitt, John. *Megatrends: Ten New Directions Transforming Our Lives*. New York: Warner Books, °1982.
Needler, Martin. *Problems of Democracy in Latin America*. Lexington, Mass.: Lexington Books, °1987.
Niblock, Tim (ed.). *State, Society and Economy in Saudi Arabia*. London: Croom Helm, 1982.
Nietzsche, Friedrich Wilhelm. *The Genealogy of Morals: A Polemic*. Translated by Francis Golffing. New York: Doubleday, 1956.
Niskanen, William A. *Bureaucracy: Servant or Master? Lessons from America*. London: Institute of Economic Affairs, 1973. (Hobart Paperback)
Nordlinger, Eric. *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1977.
Nozick, Robert. *Anarchy, State and Utopia*. New York: Basic Books, 1974.
O'Connor, James R. *The Corporations and the State: Essays in the Theory of Capitalism and Imperialism*. New York: Harper and Row, 1974. (State and Revolution, Harper Colophon Books; CN 362)
——. *The Fiscal Crisis of the State*. New York: St. Martin's Press, 1973.
O'Donnell, Guillermo A. *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies, 1973.
—— and Philippe C. Schmitter. *Transition from Authoritarian Rule: Tentative*

Conclusions about Uncertain Democracies. Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1986.

——,—— and Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule.* Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1986. 3 vols.

Offe, Claus. *Contradictions of the Welfare State.* Edited by John Keane. London: Hutchinson, 1984. (Contemporary Politics)

Olsen, Marvin Elliot (ed.). *Power in Societies.*New York: Macmillan, 1970.

Ortega, Y. *The Coming of the Masses.*

O'Sullivan, Noël. *Fascism.* London: J.M. Dent and Sons, 1983.

Oxaal, Ivar [et al.] (eds.). *Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa.* London: Routledge and Kegan Paul, 1975.

La Palombara, Joseph G. and Myron Weiner (eds.). *Political Parties and Political Development.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1966. (Studies in Political Development; 6)

Parry, Geriant. *Political Elites.* London: Allen and Unwin, 1977.

Perlmutter, Amos. *Modern Authoritarianism: A Comparative Institutional Analysis.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.

——. *Political Roles and Military Rulers.* London: Frank Cass, 1981.

—— and Valerie Plave Bennett (eds.). *The Political Influence of the Military: A Comparative Reader.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1980.

Petran, Tabitha. *Syria: A Modern History.* London: Ernest Benn; New York: Praeger, 1972. (Nations of the Modern World)

Petras, James. *Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Third World.* New York: Monthly Review Press, 1978.

Poggi, Gianfranco. *The Development of the Modern State: A Sociological Introduction.* London: Hutchinson, 1978.

Polangi, Karl. *The Great Transformation: Political and Economic Origins of Our Time.* Boston: Beacon Press, 1971.

Polk, William R. and Richard L. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies; 1)

Porter, Roy and Mikuláš Teich (eds.). *Revolution in History.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1986.

Poulantzas, Nicos. *Fascism and Dictatorship.* London: Verso, 1979.

——. *Political Power and Social Classes.* London: Verso, 1978.

Purdy, David. *The Soviet Union: State Capitalist or Socialist.* London: Communist Party of Great Britain, 1976.

Quandt, William Baur (ed.). *The Middle East: Ten Years after Camp David.* Washington, D.C.: Brookings Institution, 1988.

Radwan, Samir. *Agrarian Reform and Rural Poverty in Egypt, 1925 – 1975.* Geneva: International Labor Organization, 1977.

—— and Eddy Lee. *Anatomy of Rural Poverty: Egypt.* Geneva: International Labor Organization, 1980.

Rhodes, Robert I. (ed.). *Imperialism and Underdevelopment: A Reader.* New York: Monthly Review Press, ©1970.

Richards, Alan. *Egypt's Agricultural Development, 1800 – 1980: Technical and Social Change.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1982. (A Westview Replica Edition)

——— and Philip Martin. *Rural Social Structure of the Agricultural Market.*

Richelson, Jeffrey T. *The U.S. Intelligence Community.* 2nd ed. New York; Cam-

bridge, Mass.: Ballinger, 1989.
Richmond, John C.B. *Egypt, 1798 – 1952: Her Advance Towards a Modern Identity.* New York: Columbia University Press; London: Methuen, 1977.
Roberts, Hugh. *An Urban Profile of the Middle East.* London: Croom Helm, 1979.
Rokkan, Stein [et al.]. *Comparative Survey Analysis.* The Hague: Mouton, 1969.
Rosen, Steven J. and J.R. Kurth (eds.). *Testing Theories of Economic Imperialism.* Toronto: Heath; Lexington, Mass.: Lexington Books, 1974.
Rudé, George. *Ideology and Popular Protest.* New York: Pantheon Books, 1980.
Sartre, Jean Paul. *Search for a Method.* Translated by Hazel E. Barnes. New York: Random House, 1963.
Sayegh, Yusif. *Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business Leader in a Developing Economy.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962.
Scase, Richard (ed.). *The State in Western Europe.* London: Croom Helm, 1980. (Social Analysis)
Schluehter, W. *The Rise of Western Rationalism – Max Weber's Development History.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1981.
Schmitter, Philippe C. (ed.). *Military Rule in Latin America, Function, Consequences and Perspectives.* Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1973. (Sage Research Progress Series on War Revolution and Peacekeeping; v. 3)
Schumpeter, Joseph Alois. *Imperialism and Social Classes: Two Essays.* Translated by Heinz Norden; introduced by Bert Hoselitz. Cleveland: World Pub. Co., 1968. (Meridian Books; 4)
Sennett, Richard and Jonathan Cobb. *The Hidden Injuries of Class.* New York: Vintage Books, 1973.
Sharabi, Hisham. *Arab Intellectuals and the West: The Formative Years, 1875 – 1914.* Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1970.
Shaw, Stanford Jay and Ezel Shaw. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1977. 2 vols.
Shwadran, Benjamin. *The Middle East: Oil and the Great Powers.* New York: Praeger, 1955.
Simoniya, N.A. *Destiny of Capitalism in the Orient.* Moscow: Progress Publishers, 1985.
Skocpol, Theda. *State and Social Revolutions.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1981.
Smelser, Neil J. *Theory of Collective Behavior.* New York: Free Press of Glencoe, 1963.
Smith, S. *Britain's Shadow Economy.* Oxford: Clarendon Press, 1986.
Sociology at the Crossroad. London: [n.pb.], 1963.
Stark, Rodney. *Police Riots: Collective Violence and Law Enforcement.* Belmont, Calif.: Wadsworth Pub. Co., 1972. (Focus Books)
Stauch, George and Sami Zubaida (eds.). *Mass Culture, Popular Culture and Social Life in the Middle East.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1978.
Stavrianos, Leften Stavros. *Global Rift: The Third World Comes of Age.* New York: William Morrow, 1981.
Stinchcombe, Arthur L. *Constructing Social Theories.* New York: Harcourt Brace, 1968.
Suleiman, Michael. *Political Parties in Lebanon: The Challenge of a Fragmented Political Culture.* Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1967.
Sweezy, Paul Marlor. *The Theory of Capitalist Development: Principles of Marxian Political Economy.* New York: Monthly Review Press, 1964; 1970.
Swingewood, Alan. *The Myth of Mass Culture.* London: Macmillan, 1979.

Tachau, Frank (ed.). *Political Elites and Political Development in the Middle East.* Cambridge, Mass.: Schenkman; New York: Halsted Press, 1975. (States and Societies of the Third World)

Tarbush, Mohammad A. *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941.* London: Routledge and Kegan Paul, 1982.

Taylor, Charles Lewis and Michael C. Hudson. *World Handbook of Political and Social Indicators II: Sections II – V, Annual Event Data, Daily Event Data, Intervention Data, Raw Data.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1975.

Thomson, David. *Europe Since Napoleon.* 2nd ed. London: Longman, 1983.

Tibawi, Abdul-Latif. *A Modern History of Syria, Including Lebanon and Palestine.* New York: St. Martin's Press; London: Macmillan, 1969.

Tibi, Bassam. *Arab Nationalism: A Critical Enquiry.* Edited and translated by Marion Farouk Sluglett and Peter Sluglett. New York: St. Martin's Press; London: Macmillan , 1981.

Tilly, Charles. *From Mobilization to Revolution.* Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1978.

—— (ed.). *Formation of the Nation States in Western Europe.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1975.

Tivey, Leonard (ed.). *The Nation- States: The Formation of Modern Politics.* Oxford: Martin Robertson, 1981.

Tourain, Alain. *Post Industrial Society.*

Toynbee, Arnold Joseph. *A Study of History.* 4th ed. New York; London: Oxford University Press, 1962 – 1964. 12 vols.

Tuchman, Barbara (Wertheim). *The Proud Tower: A Portrait of the World before the War, 1890 – 1914.* New York: Macmillan, 1985.

United Nations. *Studies on Selected Development Problems in Various Countries of the Middle East.* New York: UN, 1972, and 1973.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). *Statistical Yearbook, 1975; 1978 – 1979; 1985,* and *1987.*

United States. Commission on CIA Activities within the United States. *Report to the President.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1975.

Vagts, A. *A History of Militarism: Romance and Realities of a Profession.* London: [n.pb.], 1938.

Vajda, Mihály. *The State and Socialism: Political Essays.* London: Albison and Bushy; New York: St. Martin's Press, 1981.

Valentine, Charles A. *Culture and Poverty: Critique and Counter- Proposals.* Chicago, Ill.: Chicago University Press, 1968.

Vallianatos, E.G. *Fear in the Countryside: The Control of Agricultural Resources in Poor Countries by Non- Peasant Elites.* Cambridge, Mass.: Ballinger, 1976.

Vallier, Ivan (ed.). *Comparative Methods in Sociology: Essays on Trends and Applications.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1973.

Van Dam, Nikolaos. *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961 – 1980.* 2nd ed. London: Croom Helm, 1981.

Van Nieuwenhujize, C.A.O. *Social Stratification in the Middle East: An Interpretation.* Leiden: Brill, 1965.

Vatikiotis, Panayiotis J. *The Egyptian Army in Politics.* Bloomington: Indiana University Press, 1961.

——. *The History of Egypt: From Muhammad Ali to Sadat.* 2nd ed. London: Weidenfeld and Nicolson; Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1980.

—— (ed.). *Revolution in the Middle East and other Case Studies.* London: Allen and Unwin, 1968; 1972.

Wallerstein, Immanuel Maurice. *The Capitalist World-Economy: Essays.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1979. (Studies in Modern Capitalism)

——. *The Modern World System.* New York: Academic Press, 1974. 2 vols.(Studies in Social Continuity)

Walworth, Arthur Clarence. *America's Moment, 1918: American Diplomacy at the End of World War I.* New York: Norton, 1977.

Warren, Bill. *Imperialism: Pioneer of Capitalism.* London: New Left Books, 1980.

Warriner, Doreen. *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria and Iraq.* London; New York: Royal Institute of International Affairs, 1957.

Weinar, Myron (ed.). *Modernization: The Dynamics of Growth.* New York: Basic Books, 1966.

Welch, Cheryl B. *Liberty and Utility: The French Idéologues and the Transformation of Liberalism.* New York: Columbia University Press, 1984.

Wesson, Robert G. *Foreign Policy for a New Age.*Boston: Houghton Mifflin, 1977.

Weulersse, Jacques. *Paysans de Syrie et du Proche-Orient.* 8ème éd. Paris: Gallimard, 1946.

Wiarda, Howard J. *Corporatism and Development: The Portuguese Experience.* Amherst: University of Massachusetts Press, 1977.

Wickwar, W. Hardy. *The Modernization of Administration in the Near East.* Beirut: Khayat, 1963.

Wikan, Unni. *Life among the Poor in Cairo.* Translated by Ann Henning. London: Tavistock Publications, 1980.

Williams, Raymond. *Culture and Society, 1780 – 1950.* London: Penguin, 1975.

Wittfogel, Karl. *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.

Wolf, Eric Robert. *Europe and the People without History.* Cartographic Illustrations by Nöel L. Diaz. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982.

Worsley, Peter. *The Third World: A Vital New Force in International Affairs.* London: Weidenfeld and Nicolson; Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964. (The Nature of Human Society Series)

——. *The Three Worlds: Culture and World Development.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1984.

Wright, Erik-Olin. *Classes.* London: Verso, 1985.

Wrong, Dennis Hume (ed.). *Max Weber.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1970. (Makers of Modern Social Science)

——. *Power: Its Forms, Bases and Uses.* Oxford: Blackwell, 1979. (Key Concepts in the Social Sciences)

Yale, William. *The Near East: Modern History.* Ann Arbor: University of Michigan Press, 1958.

Young, Harry F. *Atlas of United States Foreign Relations.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1982.

Zald, Mayer N. and John D. McCarthy (eds.). *The Dynamics of Social Movements.* Cambridge, Mass.: Winthrop Publishers, 1979.

Zartman, I. William (ed.). *Elites in the Middle East.* New York: Praeger, 1980.

Zeine, Zeine N. *The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria.* Beirut: Khayat, 1960.

Periodicals

Aglietta, Michel. «World Capitalism in the Eighties.» *New Left Review:* no. 136, 1982.

Alavi, Hamza. «The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh.» *New Left Review:* no. 74, July - August 1972.

Anderson, Perry. «Modernity and Revolution.» *New Left Review:* no. 144, 1984.

Batatu, Hanna. «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling: Military Groups and the Causes for Its Dominance.» *Middle East Journal:* vol. 35, no. 3, Summer 1981.

Bill, James A. «Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 3, no. 4, October 1972.

Binder, Leonard. «The Middle East as a Subordinate International System.» *World Politics:* vol. 10, no. 3, April 1958.

Bourdieu, Pierre. «What Makes a Social Class.» *Berkeley Journal of Sociology:* vol. 32, 1987.

Buraway, Michael. «The Limits of Wright: Analytical Marxism and an Alternative.» *Berkeley Journal of Sociology:* vol. 32, 1987.

Chilcote, Ronald H. «Dependency: A Critical Synthesis of the Literature.» *Latin American Perspectives:* vol. 1, no. 1, 1974.

Clawson, Patrick. «The Development of Capitalism in Egypt.» *Khamsin:* no. 9, 1981

Cohen, Jean L. «Beyond Reform or Revolution? The Problem of French Socialism.» *Telos:* no. 55, Spring 1983.

Collins, Carole. «Colonialism and Class Struggle in Sudan.» *MERIP Reports:* no. 46, April 1976.

«The Conservative Revolution: A Special Report.» *Economic Policy:* vol. 2, no. 2, 1987.

Cordesman, Anthony H. «The Middle East and the Politics of Force.» *Middle East Journal:* vol. 40, no. 1, 1986.

Crick, Bernard. «On Reading the Origins of Totalitarianism.» *Social Research:* no. 44, Spring 1977.

Crow, Ralph. «A Study of Political Forces in Syria Based on a Survey of the 1954 Election.» May 1955.

Dawn, C. Ernest. «The Rise of Arabism in Syria.» *Middle East Journal:* vol. 16, no. 2, Autumn 1962.

Diskin, Abraham and Saul Mishal. «Coalition Formation in the Arab World: An Analytical Perspective.» *International Interactions:* vol. 11, no. 1, 1984.

Dixon, William J. «Interdependence as Foreign Policy Behavior.» *International Interactions:* vol. 11, no. 1, 1984.

Drucker, Peter. «The Futures that Have Already Happened.» *Economist:* 21 October 1989.

Eckhardt, William. «Global Imperialism and Global Inequalities .» *International Interactions:* vol. 11, nos. 3–4, 1984.

Economic Policy Journal: Special Issue: «Thacherism and Reaganism.» 1990.

Economist: 19 September 1987, and 14 May 1988.

Farijoun, Emmanuel. «Pax Hebraica.» *Khamsin:* no. 10, 1983.

Farsoun, Karen. «State Capitalism in Algeria.» *MERIP Reports:* no. 35, 1975.

Farsoun, Samih K. «Oil, State and the Social Structure in the Middle East.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 10, no. 2, Spring 1988.

Friedmann, Harriet. «Household Production and the National Economy: Concepts

for the Analysis of Agrarian Formations.» *Journal of Peasants Studies:* vol. 7, no. 2, 1980.
Glavanis, Pandeli M. and R. Kathy. «The Sociology of Agrarian Relations in the Middle East: Persistence of Household Production.» *Current Sociology:* vol. 31, no. 2, Summer 1983.
Harik, Iliya F. «The Impact of the Domestic Market on Rural-Urban Relations.» *Journal of the Social Sciences* (Kuwait University): vol. 1, no. 1, 1973.
Higley, John and Michael G. Burton. «The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns.» *American Sociological Review:* vol. 54, no. 1, February 1989.
Hill, Enid. «Life and Times of A. A. Al-Sanhuri.» *Islamic Law:* 1988.
Hinnebusch, Raymond A. «Egyptian Politics under Sadat: The Post- Populist Development of an Authoritarian- Modernizing State.» *Social Problems:* vol. 25, no. 4, 1981.
Ibrahim, Saad Eddin, «Egypt's Islamic Activism in the 1980s.» *Third World Quarterly:* vol. 10, no. 2 , April 1988.
Jureidini, Paul A. «Political Disintegration in Contemporary Politics.» *International Interactions:* vol. 11, no. 2, 1984.
Kedourie, Elie. «The Middle East, 1900 – 1945.» *New Cambridge Modern History:* vol. 12.
Khadduri, Majid. «The Role of the Military in the Middle East Politics.» *American Political Science Review:* vol. 47, no. 2, June 1953.
Khoury, Philip S. «Factionalism among Syrian Nationalists during the French Mandate.» *International Journal of Middle Eastern Studies:*vol. 13, no. 4, 1981.
Lasswell, Harold Dwight. «The Garrison State and the Specialists in Violence.» *American Journal of Sociology:* January 1941.
Levy, Jack S. «Size and Stability in the Modern Great Power System.» *International Interactions:* vol. 10, nos. 3–4, 1984.
Longuenesse, Elisabeth. «The Class Nature of the State of Syria.» *MERIP Reports:* vol. 9, no. 4, 1979.
Luckham, Alxander Robin. «A Comparative Typology of Civil-Military Relations.» *Government and Opposition:* vol. 6, 1971.
Mann, Michael. «The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results.» *European Journal of Sociology:* vol. 25, no. 2, 1984.
Mayer, Arno J. «The Lower Middle Class as Historical Problem.» *Journal of Modern History:* vol. 47, no. 3, September 1975.
Moore, Clement Henry. «Authoritarian Politics in Uncorporated Society: The Case of Nasser's Egypt.» *Comparative Politics:* vol. 6, 1974.
Al-Naqeeb, Khaldoun H. «Preliminary Studies in Social Stratification in Arab Countries.» *Annals of the College of Arts* (Kuwait University): vol. 1, no. 5, 1980, and nos. 2-3, 1980.
Nelson, Douglas. «Why World Systems Theory? Accepting a New Paradigm.» *International Interactions:* vol. 9, no. 4, 1983.
Oweiss, Ibrahim M. «The Israeli Economy and Its Military Liability.» *American Arab Affairs:* no. 8, Spring 1984.
Owen, Roger. «The Role of the Army in Middle Eastern Politics: A Critique of Existing Analysis.» *Review of Middle East Studies:* no. 3, 1979.
Pakulski, Jan. «Ideology and Political Domination: A Critical Appraisal.» *International Journal of Comparative Sociology:* vol. 28, nos. 3-4, 1987.
Perlmutter, Amos. «Egypt and the Myth of the New Middle Class: A Comparative

Analysis.» *Comparative Studies in Society and History.* vol. 10, no. 1, October 1967.
Popper, Karl. «The Open Society and Its Enemies Revisited.» *Economist:* 23 April 1988.
«Poverty is a Rish Industry.» *Sunday Times:* section B5, 10 December 1989.
Richards, Alan. «The Agricultural Crisis in Egypt.» *Journal of Development Studies:* vol. 16, no. 3, 1980.
——. «Egypt's Agriculture in Trouble.» *MERIP Reports:* no. 84, 1980.
Rouleau, Eric. «The Future of the PLO.» *Foreign Affairs:* Fall 1983.
Skocpol, Theda and J. Ikenberry. «The Political Formation of the American Welfare State.» *Comparative Social Research:* vol. 6, 1983.
Spitzer, Leo. «Geistesgeshichtevs: History of Ideas as Applied to Hitlerism.» *Journal of the History of Ideas:* April 1944.
Springborg, Robert. «Infitah, Agrarian Transformation and Elite Consolidation in Contemporary Iraq.» *Middle East Journal:* vol. 40, no. 1, 1986.
——. «Professional Syndicates in Egyptian Politics, 1952 – 1970.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 9, 1978.
«The Surprising News about the Underclass.» *U.S. News and World Report:* 25 December 1989.
Tesar, Jan. «Totalitarian Dictatorships as a Phenomenon of the Twentieth Century and the Possibilities of Overcoming them.» *International Journal of Politics:* vol. 11, no. 1, 1981.
Therborn, Göran. «The Rule of Capital and the Rise of Democracy.» *New York Left Review:* no. 103, 1977.
Thompson, M. «Militarism 1969: A Survey of World Trends.» *Peace Research News:* no. 5, 1968.
Tignor, Robert. «The Economic Activities of Foreigners in Egypt, 1920 – 1950: From Millet to Haute Bourgeoisie.» *Comparative Studies in Society and History:* vol. 22, July 1980.
«The Underclass: Social Fact.» *Sunday Times:* section B8, 3 December 1989.
Van Dusen, Michael H. «Political Integration and Regionalism in Syria.» *Middle East Journal:* vol. 26, no. 2, 1972.
«A Vision of Lebanonization.» *Newsweek:* 20 June 1988.
Wells, Alan. «The Coup d'Etat in Theory and Practice: Independent Black Africa in the 1960's.» *American Journal of Sociology:* vol. 79, no. 4, 1974.
Winder, Richard Bayly. «Syrian Deputies and Cabinet Ministers, 1919 – 1959.» *Middle East Journal:* vol. 16, no. 4, 1962 and vol. 17, no. 1, 1963.
Wright, Erik-Olin. «Contradictory Class Locations.» *New Left Review:* no. 98, July – August 1976.
——. «Reflections on Classes.» *Berkeley Journal of Sociology:* vol. 32, 1987.
Zagoria, Donald. «Into the Breach: New Soviet Alliances into the Third World.» *Foreign Affairs:* vol. 57, no. 4, 1979.
Zureik, Elia T. «Theoretical Considerations for a Sociological Study of the Arab State.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 3, no. 3, Summer 1981.

Theses

Longuenesse, Elisabeth. «La Classe ouvrière en Syrie: Une classe en formation.» (Thèse de doctorat 3ème cycle, Ecole des Hautes Etudes en Science Sociales, Paris, 1977).
Al-Naqeeb, Khaldoun H. «Changing Patterns of Social Stratification in the Middle East: Kuwait, 1950 – 1970 as a Case Study.» (Doctoral Dissertation, University of Texas, 1976).

Whitlock, John Leaton. «Development and Conflict.» (Ph.D. Dissertation, Bowling Green State University, 1980).

Conferences

United States. House. Select Committe on Intelligence (Chairman Representative Otis Pike). US Intelligence Agencies and Activities, 94th Congress Seven Parts, July 1975 – February 1976.

——. Senate. Select Committe on Intelligence (Chairman Senator Frank Church) to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, 94th Congress, Alleged, Assassination Plots Involving Foreign Leaders, Final Report, 2 books, April 1976.

فهرس

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ي)

■ رحّل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣)
(١١٦ص - ١,٥٠$) .... د. نادر فرجاني
■ التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (١٤) (٣٢٤ص - ٤$) .... د. أحمد طربين
■ الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق (١٥)
(٣٠٤ص - ٢,٥٠$) .... د. نظام محمود بركات
■ الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (١٦) (٢٨٠ص - ٢,٥٠$) محسن عوض
■ المشروعات العربية المشتركة: الواقع والأفاق (١٧) (١٨٠ص - ٢$) .... د. سميح مسعود برقاوي
■ وحدة العرب في الشعر العربي (١٨) (٤٥٦ص - ٥,٥٠$) .... عبد اللطيف شرارة

■ **موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ص - ١١$)** .... د. علي محافظة
■ **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ص - ٧$) .... مجموعة من الباحثين
■ **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)**
(١٢٩٦ص - تجليد عادي ٢٦$/ تجليد فني ٣٠$) .... د. محمد لبيب شقير
■ **تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ص - ٨$)** .... ندوة فكرية
■ **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ص - ١١$) .... مجموعة من الباحثين
■ **تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ص - ١١$)** .... ندوة فكرية
■ **التصحر في الوطن العربي (١٧٦ص - ٣,٥٠$)** .... د. محمد رضوان الخولي
■ **كيف يصنع القرار في الوطن العربية**
(٢٦٠ص - ٥$)... طبعة ثانية .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
■ **صناعة الإنشاءات العربية (٣٩٢ص - ٨$)** .... د. انطوان زحلان
■ **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والمعاصرة**
(٨٧٢ص - ١٧,٥٠$)... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
■ **السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية (٥٢٨ص - ١٠,٥٠$)** .... ندوة فكرية
■ **الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ص - ٦,٥٠$)... طبعة ثانية** .... ندوة فكرية
■ **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ص - ٤$)** .... د. علي خليفة الكواري
■ **الإعلام العربي المشترك دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية**
(١٦٤ص - ٣,٥٠$) .... د. راسم محمد الجمال
■ **صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية.. طبعة ثانية**
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨)) (٢٢٠ص - ٤,٥٠$) .... د. سامي مسلّم
■ **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ص - ١٨,٥٠$)... طبعة ثانية** .... ندوة فكرية
■ **التنمية العربية: الواقع والراهن والمستقبل... طبعة ثانية**
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ص - ٧$) .... مجموعة من الباحثين
■ **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي.. طبعة ثالثة**
(٣٣٦ص - ٦,٥٠$) .... د. عبد العزيز الدوري
■ **دراسات في القومية العربية والوحدة**
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٣٨٤ص - ٧,٥٠$) .... مجموعة من الباحثين
■ **الثروة المعدنية العربية إمكانات التنمية في إطار وحدودي.. طبعة ثانية**
(١٥٢ص - ٣$) .... د. محمد رضا محرم
■ **البحر الأحمر والصراع العربي - الاسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين طبعة ثانية**
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ص - ٧$) .... د. عبد الله عبد المحسن السلطان

■ تاريخ الرياضيات العربية: بين الجبر والحساب
(سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (١)) (٤٠٤ص ـ ١٠$) .... د. رشدي راشد

■ الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (٤٠٤ص ـ ٨$) .... ندوة فكرية

■ المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل (١٨٤ص ـ ٤$) .... د. مصطفى الفيلالي

■ الاقتصاد الاسرائيلي (٤٠٤ص ـ ٨$)...................... د. حسين أبو النمل

■ مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات (٥٧٦ص ـ ١٠$)
(سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي).............. د. خير الدين حسيب وآخرون

■ المجتمع والدولة في الوطن العربي (٤٥٢ص ـ ٩$)
(سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي) .... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون

■ العرب والعالم (٤١٢ص ـ ٥٠و٨$)
(سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي .... د. علي الدين هلال وآخرون

■ المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد (٢١٦ص ـ ٤,٥٠$) .... د. أسامة عبد الرحمن

■ السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولايات
العثمانية في بلاد الشام (سلسلة أطروحة الدكتوراه (١٣)) (٢٤٨ص ـ ٥$) .... د. وجيه كوثراني

■ الفلسفة العربية المعاصرة: مواقف ودراسات (٥٠٠ص ـ ١٠$) .... ندوة فكرية

■ المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسةتوثيقية (٧٩٥ص ـ ٢٠$) .... د. يوسف خوري

■ البحر المتوسط في العالم المتوسط: دراسة التطور المقارن للوطن
العربي وتركيا وجنوب أوروبا (١٢٠ص ـ ٢,٥٠$) .... د. أمين ود. فيصل ياشير

■ سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية
(٣٥٤ص ـ ٧$) .... د. نادر فرجاني

■ التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي:
دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥
(٢٥٢ص ـ ٥$) .... د. محمود عبد الفضيل

سلسلة الثقافة القومية

■ حقوق الإنسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ص ـ ٢$) .... حسين جميل

■ عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ص ـ ٥$) .... د. عصمت سيف الدولة

■ الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ص ـ ٢$) .... ناجي علوش

■ جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤)
(١٢٨ص ـ ١,٥٠$) .... أحمد فارس عبد المنعم

■ الجامعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ص ـ ٣$) .... د. عبد المنعم سعيد

■ التعريب والقوميةالعربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ص ـ ٢$) .... د. نازلي معوض أحمد

■ الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ص ـ ١,٥٠$) .... د. عبد المنعم السيد علي

■ أوروبا والوطن العربي (٨)
(٣٦٨ص ـ ٣,٥٠$) .... د. نادية محمود محمد مصطفى

■ المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية (٩)
(٢٤٤ص ـ ٢,٥٠$) .... د. أسامة عبد الرحمن

■ نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠)
(١٠٨ص ـ دولار واحد) .... د. غسان سلامة

■ السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ (١١)
(١٤٤ص ـ ١,٥٠$) .... د. محمد الأطرش

■ معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ص ـ ٢$) .... د. وليد عبد الحي

د. خلدون حسن النقيب

■ أستاذ علم الاجتماع وعلم النفس في جامعة الكويت منذ العام ١٩٧٦

■ أسس المجلة العربية للعلوم الانسانية، وحولية كلية الآداب، والمجلة العربية للعلوم الاجتماعية التي تصدر باللغة الانكليزية من لندن

■ من مؤلفاته وأبحاثه:

- التدرج الاجتماعي في بعض الاقطار العربية (بالانكليزية)
- الأصول الاجتماعية للدولة التسلطية في المشرق العربي
- بناء المجتمع العربي
- العقلية التآمرية عند العرب
- المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية.

■ كما نشر له العديد من المقالات في بعض الدوريات العربية والأجنبية.

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي»

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها